

البينات

في الرد على أباطيل المراجعات

المجزء الأول

تأليف

محمد الزعبي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

البينات

في الرد على أباطيل المراجعات

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وبعد :

يعتبر كتاب المراجعات من أهم كتب الرافضة التي عرض فيها مؤلفه عبد الحسين الموسوي مذهبه — مذهب الرفض — بصورة توهم الكثير من أهل السنة بصدق ماجاء فيها لاسيما أولئك الذين لم يسبق لهم معرفة عقيدة الرافضة وأصولهم وأساليبهم الخبيثة الماكرة، والتي تركز على الأدلة الكاذبة الموضوعية، والتلاعب بالأدلة الصحيحة سواء بالزيادة فيها أو الإنقاص منها، أو بتحميلها من المعاني ما لا تحتمله، كل هذا يفعلونه نصره لمذهبيهم، وتأييدا لباطلهم، وهذا مادرج عليه الموسوي في كتابه المراجعات كما سيتضح من خلال الردود التفصيلية على كل ما أتى من أباطيل.

ويزعم الموسوي أن كتابه هذا جاء تسجيلاً لمراجعات تمت بينه وبين شيخ الأزهر لعام ١٣٢٩ هـ الشيخ سليم البشري — رحمه الله تعالى — والتي جاءت بعد تفكير طويل منه ينبعث من هم وغم وأسى على ما يراه من خصومة عنيفة بين المسلمين، وحرص منه على السعي لقطع دابر الشغب بينهم، حتى جمعه حظه السعيد مع شيخ الأزهر ليبيث له ما في نفسه من خواطر فيبادله تلك المشاعر، وييدي له رغبة طالما

حرص عليها هو ، ألا وهي جمع كلمة الشيعة والسنة .

ولما كانت هذه المراجعات لأصل لها من الصحة ، بل هي محض كذب وافتراء ، ولما مرَّ على ظهور هذا الكتاب قرابة الثلاثين عاما ولم نجد أحدا من علماء السنة قد ردَّ على هذه المراجعات المكذوبة جملة وتفصيلا ، ولما كان هذا الكتاب قد أثر في بسطاء المسلمين وعامتهم ، جهلاً منهم بعقيدة الرافضة ، وأصولهم المخالفة لأصول الإسلام الثابتة في الكتاب والسنة الصحيحة ، وظناً منهم بصدق هذه المراجعات غير مدركين تدليس وكذب صاحبها حيث أظهر موافقة شيخ الأزهر على كل ما عرضه من أدلة مكذوبة وفي الوقت نفسه لم يجدوا من يكشف لهم كذب هذه المراجعات ، ويبين لهم ما اشتملت عليه من زيغ وضلال ، ولما كان تحذير المسلمين من عدوهم وفضح كل الطوائف والفرق الخارجة على الإسلام أمراً واجبا على كل داعية ، بل هو من أعظم القربات إلى الله حيث يميزوا الخبيث من الطيب ، وبينوا سبيل المجرمين .

لهذا كله نرى أنفسنا مضطرين للرد على كتاب المراجعات سائلين الله أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه ، ودفاعاً عن أوليائه ، ونصرة لدينه ، وغيرة على سنة نبيه ﷺ .

وقد صرح الموسوي في مقدمة المراجعات : أنها صحف لم تكتب اليوم ، وإنما هي صحف انتظمت منذ زمن يربو على ربع قرن ، لكن الحوادث والكوارث هي التي عرقلت نشرها وطبعها ، واضطرتها إلى أن تكمن وتكن هذه الفترة من الزمن وهي تتربص فرصة انتهاء هذه الحوادث ، وانجلاء هذه الكوارث ، فلما كان ذلك طبعَت هذه المراجعات وظهرت إلى حيِّز الوجود .

وأمام هذا الكلام يسأل القارئ نفسه : ماذا يعني الموسوي بالحوادث والكوارث التي أخرجت طبع هذه المراجعات أكثر من ربع قرن من الزمن ؟

إنه سؤال لاجواب عليه ، لأن الموسوي لم يقدم لنا حادثة أو كارثة واحدة من هذه الحوادث والكوارث .

وإذا عدنا إلى كتب التاريخ التي أرخت لهذه الحقبة من الزمن التي تمت فيها هذه المراجعات المزعومة نقلب صفحاتها ، فلا نجد فيها ما يمنع من نشرها .

والذي دفع الموسوي إلى تأخير نشر وطباعة المراجعات إنما هو حاجة في نفسه . إذ أن الفترة التي كانت فيها المراجعات والتي اعتبرها فترة غير ملائمة لمثل هذا الأمر إنما تعني أواخر الخلافة العثمانية التي مهما قيل فيها فإنها تظل خلافة تدين بالاسلام ، وتدفع عنه أعداءه وخصومه ، وتناهض كل الفرق الضالة التي اتخذت من الاسلام ستارا لضرب الاسم ، والكيد للمسلمين ، كالرافضة وغيرهم ، والموسوي خشي على نفسه من نشر هذه المراجعات في ظل هذه الخلافة لما فيها من مخالفة للكتاب والسنة ، وعقيدة الأمة ، الأمر الذي قد لاتسمح الخلافة العثمانية بنشره . لذا فإنه كان ينتظر فرصة مناسبة ومواتية لنشر هذه الأباطيل .

فلما استطاع أعداء الاسلام القضاء على هذه الخلافة بعد طول تخطيط من قبل اليهود والنصارى ، ومن لف لفهم من الفرق الضالة التي كانت تعيش بين ظهرائي المسلمين مظهرة لإسلامها ، ومبطنة كفرها ، والتي دأبت على الوقوف إلى جانب أعداء الاسلام في كل الأحداث التي مرت على الأمة الاسلامية ، كما وفتت النصرية والاسماعيلية إلى جانب التتار عند استباحتهم للخلافة العباسية ، ومن قبل وقوفهم إلى جانب الصليبية العالمية .

فلما قضى على هذه الخلافة وجاء الاستعمار الحديث ليتقسام أجزاء هذه الخلافة عند ذلك تنفس الموسوي الصعداء واعتبر هذا العهد الفرصة المناسبة لنشر مراجعاته وكان في هذا صادقا مع نفسه ، وهذا يؤكد ارتباط هذه الفرق والطوائف باليهود

والنصارى ولولا ذلك لما استطاع هذا الرافضي أن يرفع عقيرته ، وينشر مذهبه ، أرأيت أخي القاريء كيف اعتبر الموسوي الخلافة العثمانية كارثة ونقمة والمتآمرين على الاسلام والمسلمين من اليهود والنصارى نعمة ورحمة !!!؟

والأمر الثاني الذي دفعه إلى تأخير نشر مراجعاته أنها مراجعات لأصل لها فلا بد له من تأخيرها ، إذ لو نشرها في الوقت الذي تمت فيه هذه المراجعات لتصدى إلى تكذيبه العديد من العلماء لاسيما شيخ الأزهر الذي كذب عليه وقوله ما لم يقل ، فلما مات شيخ الأزهر ، ومات بعض أقرانه ، ونسي الأحياء منهم أمر هذه المراجعات ، وما كان فيها من وقائع وتفصيلات ، ولما اطمأن الموسوي لهذا كله سارع عندئذ لنشر أباطيله .

ولكن الموسوي شأنه شأن كل الرافضة يحلون الكذب نصرة لمذهبهم ، ويجعلونه ديناً ، فلم يصرح بهذه الحقيقة التي جعلته يؤخر نشر هذه الأباطيل ، بل كذب على القاريء حين رد الأسباب إلى الحوادث والكوارث دون أن يسوق حادثة أو كارثة واحدة .

وينقضي عجب القاريء من كذب الموسوي عندما يعلم أن الرافضة تعتبر الخلافة العثمانية ، ومن قبل الأموية ومن قبلهما الخلافة الراشدة كوارث على المسلمين كما جاء في كتاب الحكومة الاسلامية للخميني .

ويظهر الموسوي في مقدمة المراجعات غيرة على المسلمين وأسفا على مايشهده من خصومة عنيفة بين المتصلين بمبدأ واحد وعقيدة واحدة — يقصد بذلك خلاف مع أهل السنة ، وتراه يلقي باللائمة على الطرفين معا ويحملهما مسؤولية هذه الفرقة التي ضاق بها ذرعا حتى أعيته الحيلة في إيقافها وتحويلها إلى وحدة ومودة وإخاء .

وهنا نقول : إن الخلاف بين أهل السنة والرافضة سببه مخالفة الرافضة للأصول

الثابتة في الاسلام، وخروجهم عما كان عليه النبي ﷺ، وما كان عليه الصحابة
— رضوان الله عليهم — وأصحاب القرون الثلاثة الأولى التي شهد لها الرسول
— ﷺ — بالخيرية وهذه قضية ثابتة لا تحتاج إلى تدليل، بل إن المقام لا يتسع إلى
ذكرها، فمن أراد أن يقف على ذلك كله فهناك كتب الفرق والأديان التي عنيت
ببيان عقيدة الرافضة وأصولهم ووقفت على مخالفتها لأصول الإسلام — أصول أهل
النسبة والجماعة، وخير الكتب في هذا المجال كتاب « منهاج السنة » لابن تيمية رحمه
الله تعالى .

فإذا تقرر ذلك، فهل يكون السبيل الصحيح إلى جمع كلمة الطائفتين وإزالة
الخصومة بينهم التوفيق بين أصولهما المختلفة المتباينة كما يريد الموسوي !!؟ .

إن ما يسعى إليه الموسوي إنما هو ضرب من المستحيل إذ أنه محاولة لو افترضنا
الصدق فيها فهي محاولة للتوفيق بين الحق والباطل، وبين الاسلام والكفر .

إن السبيل الوحيد لتوحيد المسلمين ولم شتاتهم وإزالة الفرقة بينهم إنما يكون
بالعودة إلى الكتاب والسنة، وفهم السلف الصالح لهما . كما أوضح ذلك الحق سبحانه
وتعالى حيث قال : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (١) .

وكما أوضح النبي ﷺ حيث قال : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا
كتاب الله وسنتي » (٢) .

فهل يستجيب الرافضة لله ورسوله ؟ هيهات هيهات . إنهم لو استجابوا لما حار
الموسوي في حل هذا النزاع بعد هذا البيان من الله ورسوله، ولما كان إمام كفر

(١) سورة النساء . آية ٥٩ .

(٢) أخرجه الامام مالك، والترمذي وأحمد .

وضلال ، وصاحب بدعة كفرية يدعو إليها ، ويعتبر المخالفين لها كفارا .

أما ثناء الموسوي في مقدمة المراجعات على مصر إذ يقول :

« إنها بلد ينبت العلم فينمو به على الاخلاص والاذعان للحقيقة الثابتة بقوة الدليل وتلك ميزة لمصر فوق مميزاتها التي استقلت بها » فهو ثناء نابع من حرص الرافضة على عودة مصر إلى حظيرة الرفض والتشيع مرة أخرى كما كانت عليه في عهد الدولة الفاطمية الباطنية .

ولما كان الموسوي يعتقد عصمة الأئمة ، فقد أثنى على شيخ الأزهر تقية منه — وكأنه يريد أن يخلع عليه صفة العصمة إيهاما منه بضرورة تقبل المراجعات ، وإيجاءً بصدقها لأنها حظيت بالقبول من إمام معصوم ، كما صدرت من أمام معصوم .

وما علم الموسوي أن أهل السنة ليسوا كالشيعة فإنهم لا يقولون بعصمة غير الأنبياء ، ويعتقدون أن كل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم صلوات الله وسلامه عليه ، فلو فرض جدلاً صدق المراجعات فإن قبول شيخ الأزهر لها لا يعني بالضرورة صدق ما جاء بها لأن رأي شيخ الأزهر لا يعدو أن يكون رأي إنسان يخطيء ويصيب فلا يشكل رأيه حجة شرعية يعرف به الحق من الباطل ، والصدق من الكذب .

وقوله في المقدمة : « فكان مما اتفقنا عليه ، أن الطائفتين — الشيعة والسنة — مسلمون يدينون حقاً بدين الاسلام الحنيف فهم فيما جاء الرسول به سواء ، ولا اختلاف بينهم في أصل أساسي ، يفسد التلبس بالمبدأ الاسلامي الشريف ، ولا نزاع بينهم إلا ما يكون بين المجتهدين في بعض الأحكام لاختلافهم فيما يستنبطونه من الكتاب أو السنة أو الاجماع أو الدليل الرابع » .

هذا كلام مردود يصطدم بما قرره علماء الرافضة من عقائد وأصول تخالف أصول

أهل السنة .

فمن أصولهم — أي الرفضية — التي يخالفون بها أصول أهل السنة توحيد الاسماء والصفات : يتضح هذا من قولهم في الذات الإلهية : « إنه ليس بجوهر ولا عرض لأن الجواهر والأعراض من الموجودات الممكنة المفتقرة إلى من يؤثر فيها الوجود ، أو هي من مستلزمات الموجودات كملازمة العقل والروح والشهوة للأجسام الحية » (٣) .

ومن أصولهم المخالفة لأصول أهل السنة تأويلهم لبعض الصفات التي أثبتتها الله لنفسه في كتابه العزيز ، واعتبارها مجازات لاحقيقة جاء هذا في قولهم : « ان ما استدل به جماعة من المسلمين من غير الشيعة من أن الله تعالى يذا وجهها وعينا وساقا وأنه مستو على العرش مستدلين على ذلك بآيات من القرآن الحكيم ، إن كل ما قاله هؤلاء في ذلك غير وارد ، وغير صحيح بعقيدة الشيعة الجعفرية » (٤) .

وقالت الشيعة الجعفرية الاثني عشرية : « إن ماورد في القرآن من نسبة الوجه واليد والاستواء لله تعالى كلها مجازات استعملت في غير معانيها الحقيقية » (٥) .

حتى قالوا بكفر أهل السنة والجماعة لأنهم يثبتون لله صفاته التي أثبتتها لنفسه أو أثبتها له النبي — ﷺ — فقالوا : « ومن قال : إن لله وجهها وعينا أو أنه ينزل إلى السماء الدنيا ، أو أنه يظهر إلى أهل الجنة أو نحو ذلك فإنه بمنزلة الكافر به جاهل بحقيقة الخالق المنزه عن النقص » (٦) .

ومن أصولهم التي تخالف أصول أهل السنة والجماعة قولهم بالبداة على الله

(٣) انظر : عقائد الإمامية الاثني عشرية للزنجاني ١٢٣/٣ .

(٤) انظر : عقائد الامامية الاثني عشرية للزنجاني ١٢٤/٣ .

(٥) نفس المصدر السابق ١٢٤/٣ .

(٦) نفس المصدر السابق ٢٥/١ .

سبحانه وتعالى عما يشركون ، والبداء إنما يعني نسبة الجهل والخطأ والنسيان على الله ، وقد جاء في كتاب الكافي للكليني وهو من أهم كتبهم روايته عن الصادق : « ما عظم الله بمثل البداء » . وفيه عنه : إنه لم يبعث نبيا قط إلا صاحب سيرة صافية ، فما بعث الله نبيا قط حتى يقول بالبداء ، وعنه في خبر هشام : ما عظم الله وما عبد الله بشيء بمثل البداء » (٧) .

ومن أصولهم المخالفة لأصول أهل السنة التوحيد ، حيث جعلوه مراتب متعددة .
توحيد العوام ومدلوله كلمة لا إله إلا الله . وتوحيد الخواص وهو معنى كلمة لاهو إلا هو ، وتوحيد خاص الخاص وهو مفاد لاحول ولا قوة إلا بالله ، وتوحيد أخص الخواص ويشير إلى لاموثر في الوجود إلا الله .

كما نسبوا إلى الامام علي قوله : أول الدين معرفته ، وكإل معرفته التصديق به ، وكإل التصديق به توحيد ، وكإل توحيد الاخلاص له ، وكإل الاخلاص له نفي الصفات عنه » (٨) . تأمل كيف جعلوا كإل الاخلاص لله نفي الصفات عنه .

ومن أصولهم المخالفة لأصول أهل السنة — الامامة — حيث قرروا أنها من أركان الايمان — أن يؤمن المرء بإمامة الأئمة الاثني عشر وأن إمامتهم ثابتة بنص من الله والنبي صلى الله عليه وآله ، وأنهم معصومون عصمة الأنبياء » (٩) .

ومن أصولهم التي تخالف أصول أهل السنة والجماعة : قولهم بالرجعة ، والرجعة تعني عندهم : حشر قوم عند قيام القائم بالحجة محمد بن الحسن العسكري ممن تقدم موته من أوليائه وشيعته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ، ويتهجوا بظهور دولته ، وقوم من

(٧) نفس المصدر السابق ١٤٩/٣ .

(٨) نفس المصدر السابق ٢٤/١ .

(٩) نفس المصدر السابق ٧٢/١ .

أعدائه ينتقم منهم ، وينالوا بعض ما يستحقونه من العذاب والقتل على أيدي شيعته (١٠) .

والمقصود بالأعداء الذين يرجعون للدنيا لينتقم منهم الشيعة في الدنيا قبل الآخرة هم أهل السنة والجماعة بقيادة الشيخين أبي بكر وعمر ، فتأمل هذا .

ومن مخالفاتهم لأصول أهل السنة أنهم لا يحتجون بالاجماع إذ الاجماع عندهم إنما هو مذهب الأئمة الاثني عشر أضف إلى ذلك حطهم على الصحابة عموماً وسبهم وتكفيرهم وعلى رأسهم الشيخين أبي بكر وعمر ولا يستثنون من ذلك إلا عدداً يسيراً لا يتجاوز عدد أصابع اليدين .

فكيف يصح في الأذهان بعد ذلك الذي عرضناه مادعاه الموسوي من أن الخلاف بين الشيعة والسنة منحصر في الفروع فقط ، فتأمل هذا يتضح لك كذبه كما يتضح لك صدق قول الامام أحمد في الرافضة : « ليست الرافضة من الاسلام في شيء » وصدق قول ابن تيمية فيهم : « أن الرافضة لاعقل لهم ولا نقل » .

وقد ادعى الموسوي في مقدمة مراجعته أنه سيتعري من كل العواطف والعصبيات بقصد الوصول إلى الحقيقة المجمع على صحتها ، وهذا كلام فيه نظر بل هي دعوى كاذبة سيظهر كذبها للقارئ فيما بعد عندما يجد من خلال الردود التفصيلية أن الموسوي لم يأت بدليل واحد صحيح على مذهبه ، وأن تعصبه الأعمى كان وراء كل كلمة قالها ، وكل دليل مكذوب استدلل به نصرته لمذهبه .

وقد ساق الموسوي في المقدمة كلاماً يدل على عدم أمانته العلمية وأنه لم ينشر كل ما دار بينه وبين شيخ الأزهر ، وإنما نشر ما يؤيد مذهبه ، وينصر بدعته فزاد فيها

(١٠) نفس المصدر السابق ٣/٢٢٨ .

وأنقص منها بحسب ماتقتضيه هذه الغاية ، ويتضح هذا من قوله : « فإن الحوادث التي أخرجت طبعها فرقت وضعها أيضا » . حتى استطاع أن يتقول بعبارته وأسلوبه على شيخ الأزهر ما لم يقل . فلو أن القارىء أمعن النظر في المراجعات المنسوبة إلى شيخ الأزهر ، والمراجعات المنسوبة إلى الموسوي لوجد من خلال الاسلوب الواحد أنها مقالة رجل واحد ، لاسيما أنه لا يرى في المراجعات المنسوبة إلى شيخ الأزهر إلا صورة تلميذ متعلم يجيد السؤال دون أن يكون لديه شيء من العلم يمكنه من المناقشة وعرض الأدلة . فتأمل هذا .

ومنهجنا في الرد على مراجعات الموسوي سيكون بإذن الله تحقيق وتخريج الأدلة التي ساقها نصره لمذهبه ، ثم بيان أوجه الانحراف فيها ، مع ذكر عجالة يسيرة عن رأي أهل السنة والجماعة في الرفض ، ورأي علماء الجرح والتعديل فيهم ، وذلك في الرد على المراجعة التي تقتضي مثل هذا البيان ، سائلين الله عز وجل أن ينفع به عباده ، وأن يجعله خالصا لوجهه إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين * الرحمن الرحيم * مالك يوم الدين *
إياك نعبد وإياك نستعين * اهدنا الصراط المستقيم *
صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين *

مقدمة — واهداء

هذه صحف لم تكتب اليوم، وفكر لم تولد حديثا، وإنما هي صحف انتظمت منذ زمن يربو على ربع قرن، وكادت يومئذ أن تبرز بروزها اليوم لكن الحوادث والكوارث كانت حواجز قوية عرقلت خطاها، فاضطرتها إلى أن تكمن وتكن، فترثت تلتمس من غفلات الدهر فرصة تستجمع فيها ماتشتت من أطرافها بؤسها لتتكمّل مانقص من أعطافها، فإن الحوادث كما أخرجت طبعها، مست وضعها.

أما فكرة الكتاب فقد سبقت مراجعاته سبقا بعيدا، إذ كانت تلتمع في صدري منذ شرح الشباب، التماع البرق في طيات السحاب، وتغلي في دمي غليان الغيرة، تنطلق إلى سبيل سوي يوقف المسلمين على حد يقطع دابر الشغب بينهم، ويكشف هذه الغشاوة عن أبصارهم، لينظروا إلى الحياة من ناحيتها الجديدة، راجعين إلى الأصل الديني المفروض عليهم، ثم يسيروا معتصمين بحبل الله جميعا، تحت لواء الحق إلى العلم والعمل، اخوة برة يشد بعضهم أزر بعض.

لكن مشهد هؤلاء الاخوة المتصلين بمبدأ واحد، وعقيدة واحدة كان — وأسفاه — مشهد خصومة عنيفة، تغلو في الجدل، غلو الجهال، حتى كأن التجاليد في مناهج البحث العلمي من آداب المناظرة، أو انه من قواطع الأدلة! ذلك مايشير الحفيظة، ويدعو إلى التفكير، وذلك مايبعث الهم والغم والأسف فما الحيلة؟ وكيف العمل؟ هذه ظروف ملمة في مئين من السنين، وهذه مصائب محدقة بنا من الامام والوراء، وعن الشمال وعن اليمين، وذاك قلم يلتوي به العقم أحيانا، وتجور به الأطماع أحيانا أخرى، وتدر به الحزبية تارة، وتسخره العاطفة تارة أخرى، وبين هذا

وذاك ما يوجب الارتباك فما العمل ؟ وكيف الحيلة ؟ .

ضقت ذرعا بهذا ، وامتلات بحمله هما ، فهبطت مصر أواخر سنة ١٣٢٩ مؤملا في « نيله » نيل الأمنية التي أنشدها ، وكنت ألهمت أني موفق لبعض ما أريد ومتصل بالذي أداور معه الرأي ، وأداول معه النصيحة ، فيسدد الله بأيدينا من « الكنانة » سهما نصيب به الغرض ، ونعالج هذا الداء الملح على شمل المسلمين بالتمزيق ، وعلى جماعتهم بالتمزيق ، وقد كان — والحمد لله — الذي أملت ، فإن مصر بلد ينبت العلم ، فينمو به على الاخلاص والاذعان للحقيقة الثابتة بقوة الدليل وتلك ميزة لمصر فوق مميزاتها التي استقلت بها .

وهناك على نعمى الحال ، ورخاء البال ، وابتهاج النفس ، جمعني الحظ السعيد بعلم من أعلامها المبرزين ، بعقل واسع ، وخلق وادع ، وفؤاد حي ، وعلم عيلم ومنزل رفيع ، يتبوأه بزعامته الدينية ، بحق وأهلية .

وما أحسن ما يتعارف به العلماء من الروح النقي ، والقول الرضي ، والخلق النبوي ، ومتى كان العالم بهذا اللباس الأنيق المترف ، كان على خير ونعمة ، وكان الناس منه في أمان ورحمة ، لا يأتى أحد أن يفضي إليه بدخيلة رأيه ، أو يئته ذات نفسه .

كذلك كان علم مصر وإمامها ، وهكذا كانت مجالسنا التي شكرنا شكريا لانقضاء له ولا حد .

شكوت إليه وجدي ، وشكا إلي مثل ذلك وجدا وضيقا ، وكانت ساعة موفقة أوحى إلينا التفكير فيما يجمع الله به الكلمة ، ويلم به شعث الأمة ، فكان مما اتفقنا عليه أن الطائفتين — الشيعة والسنة — مسلمون يدينون حقا بدين الاسلام الحنيف ، فهم فيما جاء الرسول به سواء ، ولا اختلاف بينهم في أصل أساسي يفسد التلبس بالمبدأ الاسلامي الشريف ، ولا نزاع بينهم إلا ما يكون بين المجتهدين في بعض الأحكام لاختلافهم فيما يستنبطونه من الكتاب أو السنة ، أو الاجماع أو الدليل الرابع ، وذلك لا يقضي بهذه الشقة السحيقة ، ولا بتجشم هذه المهاوي العميقة ، اذن أي داع أثار هذه الخصومة المتطائر شررها منذ كان هذان الخصمان — سنة وشيعة — إلى آخر

ونحن لو محصنا التاريخ الاسلامي ، وتبيننا مانشأ فيه من عقائد وآراء ونظريات ، لعرفنا أن السبب الموجب لهذا الاختلاف إنما هو ثورة لعقيدة ، ودفاع عن نظرية أو تحزب لرأي ، وان أعظم خلاف وقع بين الأمة اختلافهم في الامامة فإنه ماسل سيف في الاسلام على قاعدة دينية مثل ماسل على الامامة ، فأمر الامامة اذن من أكبر الأسباب المباشرة لهذا الاختلاف ، وقد طبعت الأجيال المختلفة في الامامة على حب هذه العصبية وألفت هذه الحزبية ، بدون تدبر وبدون روية ولو أن كلا من الطائفتين نظرت في بينات الأخرى نظر المتفاهم لا نظر الساخط المحاصم ، لحصحص الحق وظهر الصبح لذي عيين .

وقد فرضنا على أنفسنا أن نعالج هذه المسألة بالنظر في أدلة الطائفتين ، فنفهمهما فهما صحيحا ، من حيث لانحس إحساسنا المجلوب من المحيط والعادة والتقليد بل نتعرى من كل ما يحوطننا من العواطف والعصبيات ، ونقصد الحقيقة من طريقها المجمع على صحته ، فنلمسها لمسا ، فلعل ذلك يلفت أذهان المسلمين ، ويبعث الطمأنينة في نفوسهم ، بما يتحرر ويتقرر عندنا من الحق فيكون حدا يتتهي إليه إن شاء الله تعالى .

لذلك قررنا أن يتقدم هو بالسؤال خطا عما يريد ، فأقدم له الجواب بخطي على الشروط الصحيحة ، مؤيدا بالعقل أو بالنقل الصحيح عند الفريقين .

وجرت بتوفيق الله عز وجل على هذا مراجعاتنا كلها ، وكنا أردنا يومئذ طبعها لنتمتع بنتيجة عملنا الخالص لوجه الله عز وجل ، لكن الأيام الجائرة والأقدار الغالبة اجتاحت العزم على ذلك ، « ولعل الذي أبطأ عني هو خير لي » .

وأنا لأدعي أن هذه الصحف صحف تقتصر على النصوص التي تألفت يومئذ بيننا ، ولا أن شيئا من ألفاظ هذه المراجعات خطه غير قلبي ، فإن الحوادث التي أخرجت طبعها فرقت وضعها أيضا — كما قلنا — غير أن المحاكات في المسائل التي جرت بيننا موجودة بين هاتين الدفتين بمخاديفها مع زيادات اقتضتها الحال ، ودعا إليها النصح والارشاد ، وربما جر إليها السياق على نحو لايجل بما كان بيننا من الاتفاق .

وإني لأرجو اليوم مارجوته أمس : أن يحدث هذا الكتاب إصلاحا وخيرا ، فإن

وفق إلى عناية المسلمين به ، وإقبالهم عليه فذلك من فضل ربي ، وذلك ما أرجوه من عملي ، إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .
وإني لأهدي كتابي هذا إلى أولي الألباب من كل علامة محقق ، وبخاتمة مدقق ، لابس الحياة العلمية فمحص حقائقها ، ومن كل حافظ محدث جهيد حجة في السنن والآثار ، وكل فيلسوف متضلع في علم الكلام ، وكل شاب حي مثقف حر قد تحلل من القيود وتملص من الأغلال ، ممن تؤملهم للحياة الجديدة الحرة ، فإن تقبله كل هؤلاء واستشعروا منه فائدة في أنفسهم ، فإني على خير و سعادة .

وقد جهدت في إخراج هذا الكتاب ، بنحت الجوانب فيه على النحو الأكمل من كل الجهات ، وقصدت به إلهام المنصفين فكرته وذوقه ، بدليل لا يترك خليجة ، وبرهان لا يدع وليجة ، وعنيت بالسنن الصحيحة ، والنصوص الصريحة ، عناية أغنى بها هذا الكتاب عن مكتبة حافلة مؤتلة ، بأنفس كتب الكلام والحديث والسير ونحوها مما يتصل بهذا الموضوع الخطير ، بفلسفة معتدلة كل الاعتدال ، صادقة كل الصدق ، وبأساليب تفرض على من ألم به أن يسيرا خلفه وهم — أعني منصفين — له تابعون ، من أوله إلى الفقرة الأخيرة منه ، فإن ظفر كتابي بالقراء المنصفين فذلك ما أبتغيه ، وأحمد الله عليه .

أما أنا فمستريح والحمد لله إلى هذا الكتاب ، راض عن حياتي بعده ، فإنه عمل كما أعتقد يجب أن ينسيني ما سمعت من تكاليف الحياة الشاقة ، وهموم الدهر الفارقة ، وكيد العدو الذي لأشكوه إلا إلى الله تعالى ، وحسبه الله حاكما ، ومحمد خصيما ، ودع عنك نها صيح في حجراته إلى ما كان من محن متدفقة كالسيل الآتي من كل جانب ، محفوفة بالبلاء ، مقرونة بالضيق والاكفهار ، إلا أن حياتي الخالدة بهذا الكتاب حياة رحمة في الدنيا والآخرة ، ترضى بها نفسي ، ويستريح إليها ضميري ، فأرجو من الله سبحانه أن يتقبل عملي ، ويتجاوز عن خطأي وزلي ، ويجعل أجلي عليه نفع المؤمنين وهدايتهم به ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم تجري من تحتهم الأنهار في جنات النعيم دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ .

١ — تحية المناظر

٢ — استذانه في المناظرة

١ — سلام على الشريف العلامة الشيخ عبد الحسين شرف الدين الموسوي ورحمة الله وبركاته .

إني لم أتعرف فيما مضى من أيامي دخائل الشيعة ، ولم أبل أخلاقهم ، إذ لم أجالس آحادهم ، ولم أستبطن سوادهم ، وكنت متعلعا إلى محاضرة اعلامهم ، حران الجوانح إلى تخلل عوامهم ، بحثا عن آرائهم ، وتنقيا عن أهوائهم ، فلما قدر الله وقوفي على ساحل عيلمك المحيط ، وأرشفنتني ثغر كأسك المعين ، شفى الله بسائغ فرائك أوامي ، ونضح عطشي ، وألية بمدينة علم الله — جدك المصطفى — وبابها — أيبك المرتضى — اني لم أذق شربة أنقع لغيلل ، ولا أنجع لليل ، من سلسال منهلك السلسيل ، وكنت أسمع أن من رأيكم — معشر الشيعة — مجانبة إخوانكم — أهل السنة — وانقباضكم عنهم ، وأنكم تأنسون بالوحشة ، وتخلدون إلى العزلة ، وأنكم . وأنكم . لكني رأيت منك شخصا رقيق المنافثة دقيق المباحثة ، شهبي الجمالة ، قوي المجادلة ، لطيف المفاكهة ، شريف المعاركة ، مشكور الملابس ، مبرور المنافسة ، فإذا الشيعي ربحانة الجليس ، ومنية كل أديب .

٢ — وإني لواقف على ساحل بحرك اللجي ، أستاذنك في خوض عبابه والغوص على درره ، فإن أذنت غصنا على دقائق وغوامض تحوك في صدري منذ أمد بعيد ، وإلا فالأمر إليك ، وما أنا فيما أرفعه بباحث عن عثرة ، أو متتبع عورة ، ولا بمفند أو مندد ، وإنما أنا نشاد ضالة ، وبحاث عن حقيقة ، فإن تبين الحق ، فإن الحق أحق أن يتبع وإلا فإننا كما قال القائل :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وسأقتصر — إن أذنت — في مراجعتي إياك على مبحثين ، أحدهما في إمامة المذهب أصولا وفروعا ، وثانيهما^(٧) في الامامة العامة ، وهي الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيكون توقيعي في أسفل مراجعاتي كلها (س) فليكن توقيعك (ش) وأسلفك رجاء العفو عن كل هفو والسلام .

س

المراجعة ٢

٦ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

١ — رد التحية

٢ — الاذن في المناظرة

١ — السلام على مولانا شيخ الاسلام ورحمة الله وبركاته .

حولتني بكتابك العطوف من النعم ، وأوليتني به من المنن ما يعجز عن أداء حقه لسان الشكر ، ولا يستوفي بعض فرائضه عمر الدهر .

رميتني بآمالك ونزعت إلي برجائك ، وأنت قبلة الراحي ، وعصمة اللاجي ، وقد ركبت من سوريا إليك ظهور الآمال ، وحططت بفنائك ماشدود من الرجال ، منتجعاً علمك ، مستمطراً فضلك ، وسأنقلب عنك حي الرجاء ، قوي الأمل ، إلا أن يشاء الله تعالى .

٢ — استأذنت في الكلام — ولك الأمر والنهي — فسل عما أردت ، وقل ماشئت ، ولك الفضل ، بقولك الفصل ، وحكمك العدل ، وعليك السلام .

ش

(٧) بسم الله الرحمن الرحيم لم يكتب بالاستئذان حتى بين فيه الموضوع الذي ستدور عليه رحى البحث بيننا ، وهذا من كاله وآدابه في المناظرة ، ولا يخفى لطف الرمزين (س و ش) ومناسبتها ، فإن السين إشارة إلى اسمه سليم وكونه سنيا ، والشين إشارة إلى لقبى (شرف الدين) وكوني شيعيا .

المبحث الأول في إمامة المذهب

المراجعة ٣

٧ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

- ١ - لم لآأخذ الشيعة بمذاهب الجمهور
- ٢ - الحاجة إلى الاجتماع
- ٣ - لا يلم الشعب إلا بمذاهب الجمهور

١ - إنما أسألك الآن عن السبب في عدم أخذكم بمذاهب الجمهور من المسلمين ، أعني مذهب الأشعري في أصول الدين ، والمذاهب الأربعة في الفروع ، وقد إؤان بها السلف الصالح ، ورأوها أعدل المذاهب وأفضلها ، واتفقوا على التعبد بها في كل عصر ومصر ، وأجمعوا على عدالة آريابها واجتهادهم ، وأمانتهم وورعهم وزهدهم ونزاهة أغراضهم ، وعفة نفوسهم ، وحسن سيرتهم ، وعلو قدرهم علما وعملا .

٢ - وما أشد حاجتنا اليوم إلى وصل حبل الشمل ، ونظم عقد الاجتماع بأخذكم بتلك المذاهب تبعا للرأي العام الاسلامي ، وقد عقد أعداء الدين ضمائرهم على الغدر بنا وسلكوا في نكايتنا كل طريق ، أيقظوا لذلك آراءهم ، وأسهروا قلوبهم ، والمسلمون غافلون ، كأنهم في غمرة ساهون ، وقد أعانوهم على أنفسهم ، حيث صدعوا شعبهم ، ومزقوا بالتحزب والتعصب شملهم ، فذهبوا أيادي ، وتفرقوا قدا ، يضلل بعضهم بعضا ، ويتبرأ بعضهم من بعض ، وبهذا ونحوه افتترستا الذئاب ،

وظمعت بنا الكلاب .

٣ - فهل تجدون غير الذي قلناه ، هداكم الله إلى لَمَّ هذا الشعث سبيلا ، فقل
تسمع ومر تطع ، ولك السلام .

س

المراجعة [١] ؛

٨ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

١ - الأدلة الشرعية تفرض مذهب أهل البيت

٢ - لادليل على وجوب الأخذ بمذاهب الجمهور

٣ - أهل القرون الثلاثة لا يعرفونها

٤ - الاجتهاد ممكن

٥ - يلم الشعث باحترام مذهب أهل البيت

١ - إن تعبدنا في الأصول بغير المذهب الأشعري وفي الفروع بغير المذاهب
الأربعة لم يكن لتحزب أو تعصب ، ولا للريب في اجتهاد أئمة تلك المذاهب ، ولا لعدم
عدالتهم وأمانتهم ونزاهتهم وجلالتهم علما وعملا .

لكن الأدلة الشرعية أخذت بأعناقنا إلى الأخذ بمذهب الأئمة من أهل بيت النبوة

[١] الكلام المؤلف في هذه المراجعة يوحي بأن أئمة المذاهب الأربعة يناصبون أئمة أهل
البيت العداء ، ويسيروا على غير مذهبهم ، وهذا غير مسلم .

وقوله : (... الأدلة الشرعية أخذت بأعناقنا إلى الأخذ بمذهب الأئمة من أهل بيت
النبوة ... الخ) يشير إلى أن أعناق غيرهم التفتت إلى غير الحقيقة ، وشدّتها أدلة باطلة أو

وموضع الرسالة ومختلف الملائكة، ومهبط الوحي والتنزيل، فانقطعنا إليهم في فروع الدين وعقائده، وأصول الفقه وقواعده، ومعارف السنة والكتاب، وعلوم الأخلاق والسلوك والآداب، نزولا على حكم الأدلة والبراهين، وتعبدا بسنة سيد النبيين والمرسلين، صلى الله عليه وآله وعليهم أجمعين.

ولو سمحت لنا الأدلة بمخالفة الأئمة من آل محمد، أو تمكنا من تحصيل نية

مرجوحة، وهذه مقدمة لم يستطع إثباتها، على كثرة ما حشد في ثنايا كتابه من شبه، وأوهام، وأكاذيب سماها أدلة!

وفي قوله: (ولو سمحت... الخ إشارة واضحة إلى أن الجمهور (وهم أهل السنة) قد خالفوا الأئمة من آل محمد! ولم يتمكنوا من تحصيل نية القرية لله في عملهم على مذهبهم! يا الله! ماهذه الجرأة التي جعلته يجازف بهذا الحكم، فيحرم أهل السنة ومجتهدهم حتى من أجر النية!

وأهل السنة — وبخاصة أئمتهم — لايفرضون وجهة نظرهم فرضا دون مناقشة، بل يعتقدون أن رأيهم صواب يختم الخطأ، ورأي غيرهم خطأ يختم الصواب — هذا إذا كان الخلاف في الفروع — وأدلتهم في ذلك الكتاب، والسنة الصحيحة، والاجتهاد المستوفى شروطه.

على أن المؤلف يبدأ النقاش بداية بعيدة عن المنهج العلمي، ويعتسف في إثارة ذلك، حتى ليظن الظان، لأول وهلة، أن الأمر كما يقول، ولكن هيات! فلم يقل أحد ممن يعلم أو يعقل، أن الخلاف الحاصل بين أهل السنة وغيرهم من طوائف الشيعة وأهل الرفض، خلاف فرعي حول أحكام واستنباطات فقهية، مما يقع بين الفقهاء وأتباعهم، كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد وغيرهم.... بل الخلاف الموجود خلاف في الأصول التي لاينبغي الخلاف عليها، ولا ينبغي تخالفا، تصوير الاختلافات التي حدثت، وتحدث، بين المجتهدين من أهل السنة بأنها شبيهة بما بين أهل السنة والشيعة، فلم يكن أحد من الأئمة الأعلام الذين حفظت أقوالهم، وأخذ بها من بعدهم من المسلمين، من يقول: إن الإمامة ركن من أركان الإسلام، ولم يقل أحد منهم: إن «أحدأ» بعد محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله) معصوم، ولم يؤمن أحد من هؤلاء الأئمة، ولا أحد من أتباعهم، «برجعة الإمام الثاني عشر» ليملا الأرض عدلا بعد أن ملكت جورا!

القربة لله سبحانه في مقام العمل على مذهب غيرهم ، لقصصنا أثر الجمهور ، وقفونا أثرهم ، تأكيدا لعقد الولاء ، وتوثيقا لمرى الاخاء ، لكنها الأدلة القطعية تقطع على المؤمن وجهته ، وتحول بينه وبين ما يروم .

٢ — على أنه لادليل للجمهور على رجحان شيء من مذاهبهم ، فضلا عن وجوبها وقد نظرنا في أدلة المسلمين نظر الباحث المحقق بكل دقة واستقصاء ، فلم نجد فيها ما يمكن القول بدلالته على ذلك ، إلا ما ذكرتموه من اجتهاد أربابها وأمانتهم وعدالتهم وجمالهم .

: لكنكم تعلمون أن الاجتهاد والأمانة والعدالة والجلالة غير محصورة بهم ، فكيف يمكن — والحال هذه — أن تكون مذاهبهم واجبة على سبيل التعيين ؟ .

وما أظن أحدا يجرؤ على القول بتفضيلهم — في علم أو عمل — على أئمتنا وهم أئمة العترة الطاهرة وسفن نجاة الأمة ، وباب حطتها ، وأمانتها من الاختلاف في الدين ، وأعلام هدايتها ، وثقل رسول الله ، وبقيته في أمته ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : (فلا تقدموهم فتهلكوا ، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا ، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم) ، لكنها السياسة ، وما أدراك ما اقتضت في صدر الاسلام .

والعجب من قولكم أن السلف الصالح دانوا بتلك المذاهب ، ورأوها أعدل المذاهب وأفضلها ، واتفقوا على التعبد بها في كل عصر ومصر ، كأنكم لاتعلمون بأن

ومما يدل على صحة مانذهب إليه = وهو أن جلّ المراجعات التي نسبها إلى شيخ الأزهر ، مكذوبة عليه ، أو مشكوك في نسبتها إليه ، = استدراكه عليه هذا الخطأ ، الذي لا يمكن أن يقع فيه إلا صبيان الكتابيب ، وهو سوقه تواريخ ولادات الأئمة ووفياتهم ، ليثبت أن من قبلهم لم يكونوا يدينون بمذاهب هؤلاء !

فهل يجهل شيخ الأزهر أن الصحابة والتابعين ، لم يكونوا حنفية ، ولا شافعية ، ولا مالكية ، ولا حنابلة ، ولا أشاعرة !؟

الخلف والسلف الصالحين من شيعة آل محمد — وهم نصف المسلمين في المعنى — إنما دانوا بمذهب الأئمة من ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلم يجدوا عنه حولا ، وأنهم على ذلك من عهد علي وفاطمة إلى الآن ، حيث لم يكن الأشعري ولا واحد من أئمة المذاهب الأربعة ولا آباؤهم ، كما لا يخفى .

٣ — على أن أهل القرون الثلاثة مطلقا لم يدينوا بشيء من تلك المذاهب أصلا ، وأين كانت تلك المذاهب عن القرون الثلاثة ؟ — وهي خير القرون — وقد ولد الأشعري سنة سبعين ومائتين ، ومات سنة نيف وثلاثين وثلاث مائة ، وابن حنبل

وقوله عن الشيعة : « إنهم نصف المسلمين في المعنى » ، اصطلاح جديد لهذا المؤلف ، اخترعه لما وجد — من خلال استقراءه للتاريخ ، ومن خلال مآرأه وبراءه — أن الشيعة لم يكونوا في يوم من الأيام إلا أقلية بالنسبة لمجموع المسلمين في العالم ، فأراد أن يرتقي بهم ويكثرهم ، ولو في المعنى !!

وقوله : « وأهل البيت أدري بالذي فيه » حجر على عباد الله ، وتضييق عليهم أن يعلموا ، وواقع الحال بالنسبة للنبي (ﷺ) وأصحابه يكذب هذه العبارة ، فلم يبعث النبي (ﷺ) لأهل بيته ، ولم يخجل — صلوات الله وسلامه عليه — بالتعليم والهداية والإرشاد على أحد ، بل أمره الله تعالى أن يقول : ﴿ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا ﴾ الأعراف ١٥٨ . وهو القائل : (نضر الله امرأ سمع منا شيئا ، فبلغه كما سمعه ، فرب مبلِّغ أوعى من سامع) رواه الامام أحمد ، والترمذي ، وابن حبان ، عن ابن مسعود .

وواقع الأمة الاسلامية هو تكذيب عملي لهذه العبارة أيضا ، فلم يحجر أحد من الصحابة ، أو من علماء المسلمين على الناس أن يتعلموا علم الدين ، ولا حرّم أحد النظر في الكتاب والسنة ، ولم تقم في تاريخ المسلمين على امتداده سلطة دينية كهنوتية تدعي أنها — وحدها — الموكول إليها النظر والبحث ، وعلى الناس السمع والطاعة ، ولم رفع العلم الاسلامي ، وارتياذ مناهله ، أناسا كانوا مغمورين ، ولم وصل من العبيد والموالي بالانقطاع ، لخدمة الكتاب والسنة ، إلى درجات تنقطع دونها الأعناق !

ولد سنة أربع وستين ومائة ، ومات سنة إحدى وأربعين ومائتين ، والشافعي ولد سنة خمسين ومائة ، وتوفي سنة مائتين وأربع ، وولد مالك سنة خمس وتسعين^(٨) ومات سنة تسع وسبعين ومائة ، وولد أبو حنيفة سنة ثمانين ، وتوفي سنة خمسين ومائة .

والشعبة يدينون بمذهب الأئمة من أهل البيت — وأهل البيت أدري بالذي فيه — وغير الشيعة يعملون بمذاهب العلماء من الصحابة والتابعين ، فما الذي أوجب

(٨) ذكر ابن خلكان في أحوال مالك من وفيات الأعيان أن مالكا بقي جنينا في بطن أمه ثلاث سنوات : ونصر على ذلك ابن قتيبة حيث ذكر مالكا في أصحاب الرأي من كتابه المعارف ص ١٧٠ ، وحيث أورد جماعة زعم أنهم قد حملت بهم أمهاتهم أكثر من وقت الحمل صفحة ١٩٨ من المعارف أيضا .

لعمري إن من الجرأة والتضليل قول المؤلف : (وغير الشيعة يعملون بمذاهب العلماء من الصحابة والتابعين ، وكأنه يشير إلى أن هؤلاء مقطوعوا الصلة بالرسول ﷺ) وشرعه . على حين أن الشيعة علمهم من علمه — وكان الصحابة والتابعين كان لهم معلم غير رسول الله ﷺ) — حاشاهم ذلك .

وهذه العبارة تحتمل واحداً من أمرين :

● إما أن يكون علم الصحابة والتابعين مصدره النبي ﷺ ، وعلى هذا فهم أهل للقدوة .

● وإما أن يكونوا ابتدعوا آراءهم ابتداعاً ، وهجروا سنة نبيهم هجراً ، (وهذه عقيدة الرافضة الصحيحة في الصحابة ، وكل آرائهم في أغلب الصحابة تدور حول هذا المعنى صراحة أو ضمناً) .

وهذا الرأي ، في الصحابة والتابعين له مابعدة ، وهو ليس بالأمر الهين ، بل هو قضية أصولية تفرق ولا توحّد ، وتضرب الشريعة الإسلامية ، ودين الاسلام ، وتراث الاسلام ، وحضارة الاسلام من الجذور .

أما حاشية المؤلف ، التي يشير فيها إلى أن من المؤرخين من ذكر أن « مالكا » بقي جنيناً في

بطن أمه ثلاث سنوات ، فلا يُدري ماذا يريد بذلك !؟

هل يريد الغمز بالامام مالك رحمه الله !؟ أم يريد التهويل والازراء على أهل السنة بروايتهم

ذلك !؟

● أما إن كانت الأولى ، فإن هذا الأمر مما يحتاج في نقله إلى شهادة ، ورواية صحيحة لتلك الشهادة ، وهذا لاينطبق على هذا النقل المذكور ، ولا يضير « مالكا » رحمه الله ، خبر نقل حول ولادته ، لايدري صدقه من كذبه ، بل هو إلى الكذب أقرب !

وكذلك لا يضير أهل السنة ورود مثل هذا في كتبهم التي لاتعتمد التحقيق والتدقيق ، والتي لاتعتبر حجة في النقل ككتب التاريخ والأدب ، التي لايعتمد على ما فيها إلا إذا صح طريقه ، وخضع للنقد العلمي الذي يتبعه أهل العلم بالحديث .

● وأما إن كانت الثانية — وهي التشنيع على أهل السنة — فإنه ليس في « وفيات الأعيان » في ترجمة « مالك » مادعى المؤلف ، بل فيه :

« وقال ابن السمعاني في كتاب « الأنساب » في ترجمة الأصحبي : إنه ولد في سنة ثلاث أو أربع وتسعين ، والله أعلم بالصواب » .

وأما ابن قتيبة في المعارف ، فقد ذكر ذلك في ترجمة مالك (ص ٤٩٨) فقال :

« وحمل بمالك ثلاث سنين »

وصدر فصل : من حمل به أكثر من وقت الحمل ، من الكتاب نفسه (ص ٥٩٤)
بـ « يقال » ! وذكر أن « مالك بن أنس حمل به أكثر من سنتين » .

وهو — على كل حال — ناقل بغير سند ، وهو وغيره ، لايعُدُّ هذا النقل حجة ، ومع هذا فقد مرَّض هذا النقل بقوله : « يقال » و « ذكر » . وليس مقصوده أن يدعم قضية بنقله هذا ، وكتابه « المعارف » كله مبني على هذا ، ولا يعتبر ماورد فيه حجة عند أهل العلم .

وقد ورد في كتاب « الانتقاء في أخبار الثلاثة الفقهاء » لابن عبد البر ، في مالك بن أنس

ص ١٠ :

على المسلمين كافة — بعد القرون الثلاثة — تلك المذاهب دون غيرها من المذاهب التي كان معمولاً بها من ذي قبل ؟ وما الذي عدل بهم عن اعدال كتاب الله وسفرته وثقل رسول الله وعييته ، وسفينته نجاة الأمة وقادتها وأمانها وباب حطتها ؟ .

٤ — وما الذي ارتج باب الاجتهاد في وجوه المسلمين بعد أن كان في القرون الثلاثة مفتوحاً على مصراعيه ؟ لولا الخلود إلى العجز والاطمئنان إلى الكسل والرضا بالحرمان ، والقناعة بالجهل ، ومن ذا الذي يرضى لنفسه أن يكون — من حيث يشعر أو لا يشعر — قائلاً بأن الله عز وجل لم يبعث أفضل أنبيائه ورسله بأفضل أديانه وشرائعه ؟ ولم ينزل عليه أفضل كتبه وصحفه ، بأفضل حكمه ونواميسه ، ولم يكمل له الدين ، ولم يتم عليه النعمة ، ولم يعلمه علم ما كان وعلم ما بقي ، إلا لينتهي الأمر في ذلك كله إلى أئمة تلك المذاهب فيحتكروه لأنفسهم ، ويمنعوا من الوصول إلى شيء منه عن طريق غيرهم ، حتى كأن الدين الاسلامي بكتابه وسنته ، وسائر بيناته وأدلته من أملاكهم الخاصة ، وأنهم لم يبيحوا التصرف به على غير رأيهم ، فهل كانوا ورثة الأنبياء ، أم ختم الله بهم الأوصياء والأئمة ، وعلمهم علم ما كان وعلم ما بقي ، وآتاهم مالم يؤت أحداً من العالمين ؟ كلا بل كانوا كغيرهم من أعلام العلم ورعاته ، وسدنته ودعاته ، وحاشا دعاة العلم أن يوصدوا بابه ، أو يصدوا عن سبيله ، وما كانوا ليعتقلوا

« قال ابن بكير : وأخبرني غير عطاق أن أمه حملت به ستين » .

وقال الواقدي : « مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ، من ذي أصبح من حمير ، له عداد في بني تميم بن مرة ... » وبعد أن ساق نسب مالك قال : « ... حملت به أمه ستين » .
وهاتان الروايتان ساقطتان ، لا يعول عليهما إلا جاهل ، أو مكابر ، أو مرجف ، فنستعذ بالله من ذلك !

وهذه القضية لا تستحق منا هذا التعليق ، لولا ما فيها من الإشارة إلى أن كتب التاريخ والأدب فيها من التساهل في نقل الأخبار ، ومن الغرائب ما لا يعول عليه ، ولا يُنظرُ إليه في إثبات حق ولا في إبطال باطل .

العقول والأفهام ولا ليسملوا أنظار الأنام ، ولا ليجعلوا على القلوب أكنة ، وعلى الأسماع وقرا ، وعلى الأبصار غشاوة ، وعلى الأفواه كمامات ، وفي الأيدي والأعناق أغلالا وفي الأرجل قيودا ، لا ينسب ذلك إليهم إلا من افترى عليهم وتلك أقوالهم تشهد بما نقول [٢] .

٥ — هلم بنا إلى المهمة التي نهتنا إليها من لم شعث المسلمين ، والذي أراه أن ذلك ليس موقوفا على عدول الشيعة عن مذهبهم ، ولا على عدول السنة عن مذهبهم ، وتكليف الشيعة بذلك دون غيرهم ترجيح بلا مرجح ، بل ترجيح للمرجوح بل تكليف بغير المقدور ، كما يعلم مما قدمناه .

نعم يلم الشعث وينتظم عقد الاجتماع بتحريركم مذهب أهل البيت ، واعتباركم إياه أحد مذاهبكم ، حتى يكون نظر كل من الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية إلى شيعة آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم كنظر بعضهم إلى بعض ، وهذا يجتمع شمل المسلمين ، وينتظم عقد اجتماعهم .

والاختلاف بين مذاهب أهل السنة لا يقل عن الاختلاف بينها وبين مذهب الشيعة تشهد بذلك الألوف المؤلفة في فروع الطائفتين وأصولهما ، فلماذا ندد المنددون منكم بالشيعة في مخالفتهم لأهل السنة ، ولم ينددوا بأهل السنة في مخالفتهم للشيعة ؟ بل في مخالفة بعضهم لبعض ، فإذا جاز أن تكون المذاهب أربعة ، فلماذا لا يجوز أن تكون خمسة ؟ وكيف يمكن أن تكون الأربعة موافقة لاجتماع المسلمين ، فإذا زادت مذهبا خامسا تمزق الاجتماع ، وتفرق المسلمون طرائق قدا ؟ وليتكم اذ دعوتونا إلى الوحدة المذهبية دعوتهم أهل المذاهب الأربعة إليها ، فإن ذلك أهون عليكم وعليهم ، ولم

[٢] نرى المؤلف في هذه الفقرة ، قد خرج عن القضية الأساسية في النقاش ، وأثار قضايا فرعية ، مثل قضية : فتح باب الاجتهاد ، وهي قضية خلافية ليس بين السنة والشيعة ، بل بين أهل السنة أنفسهم ، ولكل من مؤيدي فتح باب الاجتهاد ، أو إغلاقه ، آرائه وأدلته ، وكلا الطرفين لا يقولون برأي من غير تمحيص ، بل القضية مبحوثة ومُتَكَلَّمٌ فيها في كتب الأصول قديما وحديثا .

خصصتمونا بهذه الدعوة؟ فهل ترون اتباع أهل البيت سببا في قطع حبل الشمل ونثر عقد الاجتماع، واتباع غيرهم موجبا لاجتماع القلوب واتحاد العزائم وان اختلفت المذاهب والآراء، وتعددت المشارب والأهواء، ماهكذا الظن بكم ولا المعروف من مودتكم في القرى. والسلام ١٣١.

ش

[٣١] كيف السبيل إلى لمُ شعث المسلمين، والمؤلف يسفه رأي أهل السنة هذا التسفيه، ويعد أدلتهم « لاشيء » في ميزان النظر، وذلك حين يقول: (وتكليف الشيعة بذلك — دون غيرهم — ترجيح بلا مرجح، بل ترجيح للمرجوح !) كيف يحكم على أدلة أهل السنة بأنها مرجوحة بجمرة قلم دون تفصيل؟! ولم لا تكون المقابلة كاملة، فيكون تكليف أهل السنة بذلك ترجيح بلا مرجح، بل ترجيح للمرجوح!؟

وها هو ذا عاد ليصور الخلاف بين أهل السنة والرافضة، وكأنه خلاف في الفروع، كشأن الخلاف بين مذاهب أهل السنة، وهذا منه مزيد إيهام وتضليل وإصرار على تنكبه الطريق العلمي في الجدل، وإنه ليسأل أسئلة وكأنه يتجاهل سبب عدم الرضا عن مذهب أهل الرضا، وإن من أبسط مايرد به عليه، أن الأئمة الذين يزري بهم واتباعهم، كل منهم يُجل الآخِر، ويعترف بعلمه وفضله، فالشافعي أخذ عن مالك، وأخذ عن محمد بن الحسن — تلميذ أبي حنيفة — وأحمد أخذ عن الشافعي، ولم يزل المسلمون يأخذون — بعضهم عن بعض — المالكي عن الشافعي، والحنفي عن المالكي، والحنبلي عن الشافعي، وكل منهم عن الآخر، فهل نظرة هذا المفتري وأمثاله إلى هؤلاء واتباعهم، هي نظرة بعضهم إلى بعض!؟

ثم إن قوله: (ماهكذا الظن بكم، ولا المعروف من مودتكم في القرى) تناقض منه/فإذا كان أهل السنة يحفظون المودة في القرى، فلماذا يجهد الشيعة في اتهام أهل السنة بأنهم لم يودوا ذوي القرى، بل ظلّموهم وغصبوهم حقهم؟

٩ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

- ١ - اعترافه بما قلنا
٢ - التماسه الدليل على سبيل التفصيل

١ - أخذت كتابك الكريم مبسوط العبارة، مشبع الفصول، مقبول الأطناب، حسن التحرير، شديد المراء قوي اللداه، لم يدخر وسعا في بيان عدم وجوب اتباع شيء من مذاهب الجمهور في الأصول والفروع، ولم يأل جهدا في إثبات بقاء باب الاجتهاد مفتوحاً.

فكتابك قوي الحججة في المسألتين، صحيح الاستدلال على كل منهما، ونحن لاننكر عليك الامعان في البحث عنهما، واستجلاء غوامضهما، وإن لم يسبق منا التعرض لهما صريحاً - والرأي فيهما مارأيت - .

٢ - وإنما سألتك عن السبب في إعراضكم عن تلك المذاهب التي أخذ بها جمهور المسلمين، فأجبت بأن السبب في ذلك إنما هو الأدلة الشرعية وكان عليك بيانها تفصيلاً، فهل لك أن تصدع الآن بتفصيلها من الكتاب أو السنة أدلة قطعية تقطع - كما ذكرت - على المؤمن وجهته، وتحول بينه وبين ما يروم، ولك الشكر والسلام.

س

١٢ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

- ١ - الامناع إلى الأدلة على وجوب اتباع العترة
٢ - أمير المؤمنين يدعو إلى مذهب أهل البيت
٣ - كلمة للامام زين العابدين في ذلك

إنكم (بحمد الله) ممن تغنيه الكناية عن التصريح، ولا يحتاج مع الاشارة إلى

توضيح ، وحاشا لله أن تخالطكم — في أئمة العترة الطاهرة — شبهة ، أو تلبسكم — في تقديمهم على من سواهم — غمة ، وقد آذن أمرهم بالجلاء ، فأروا على الأوكفاء وتميزوا عن النظراء ، حملوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علوم النبيين ، وعقلوا عنه أحكام الدنيا والدين .

١ — ولذا قرنهم بمحكم الكتاب وجعلهم قدوة لأولي الألباب ، وسفنا للنجاة إذا طغت لجج النفاق ، وأمانا للأمة من الاختلاف إذا عصفت عواصف الشقاق ، وباب حطة يغفر لمن دخلها ، والعروة الوثقى لا انفصام لها^[٤] .

٢ — وقد قال أمير المؤمنين^(٩) فأين تذهبون وأنى تؤفكون ، والاعلام قائمة والآيات واضحة ، والمنار منصوبة فأين يتاه بكم ، بل كيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم وهم أزمة الحق ، وأعلام الدين وألسنة الصدق فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن ووردوهم ورود المهيم العطاش . أيها الناس خذوها^(١٠) من خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم أنه يموت من مات وليس بميت ويبي من يلي من يلي منا وليس ببال ، فلا تقولوا بما لاتعرفون فإن أكثر الحق فيما تنكرون ، واعذروا من لاحجة لكم عليه وانا هو ، ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر^(١١) وأترك فيكم الثقل الأصغر ، وركزت فيكم راية الايمان ... الخ .

وقال عليه السلام^(١٢) : انظروا أهل بيت نبيكم فالزموا سمتهم واتبعوا أثرهم فلن

(٩) كما في صفحة ١٥٢ من الجزء الأول من النهج من الخطبة ٨٣ .

(١٠) أي خذوا هذه القضية عنه صلى الله عليه وآله وسلم وهي (أنه يموت الميت من اهل البيت وهو في الحقيقة غير ميت) لبقاء روحه ساطعة النور في عالم الظهور ، كذا قال الشيخ محمد عبده وغيره .

(١١) عمل أمير المؤمنين بالثقل الأكبر وهو القرآن ، وترك الثقل الأصغر وهو ولده : ويقال عترة قدوة للناس ، كذا قال الشيخ محمد عبده وغيره من شارحي النهج .

(١٢) كما في صفحة ١٨٩ من الجزء الأول من النهج من الخطبة ٩٣ .

[٤] سيأتي تخریج الأحاديث التي ضمن معانيها هذه الفقرة .

يخرجوكم من هدى ، ولن يعيدوكم في ردى ، فان لبدوا فالبدوا وان نهضوا فانهضوا ، ولا تسبقوهم ففضلوا ، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا ، وذكرهم عليه السلام مرة فقال (١٣) : هم عيش العلم وموت الجهل ، يخبركم حلمهم عن علمهم ، وظاهرهم عن باطنهم ، وصمتهم عن حكم منطقتهم ، لا يخالفون الحق ولا يختلفون فيه ، هم دعائم الاسلام وولائج الاعتصام ، بهم عاد الحق في نصابه ، وانزاح الباطل عن مقامه ، وانقطع لسانه عن منبته ، عقلوا الدين عقل رعاية ورعاية لاعقل سماع ورواية فإن رواة العلم كثير ورعاته قليل . اهـ .

وقال عليه السلام من خطبة أخرى (١٤) : عترته خير العتر وأسرته خير الأسر وشجرته خير الشجر نبتت في حرم وبسقت في كرم لها فروع طوال وثمره لاتنال .

وقال عليه السلام (١٥) : نحن الشعار والأصحاب والخزنة والأبواب ، ولا تؤتق البيوت إلا من أبوابها ، فمن أتاها من غير أبوابها سمي سارقا ، إلى أن قال في وصف العترة الطاهرة : فيهم كرائم القرآن وهم كنوز الرحمن ان نطقوا صدقوا ، وإن صمتوا لم يسبقوا ، فليصدق رائد أهله ، وليحضر عقله ، الخطبة .

وقال عليه السلام من خطبة له (١٦) : « واعلموا أنكم لن تعرفوا الرشد حتى تعرفوا الذي تركه ، ولن تأخذوا بميثاق الكتاب حتى تعرفوا الذي نقضه ، ولن تمسكوا به حتى تعرفوا الذي نبذه ، فاتمسوا ذلك من عند أهله ، فإنهم عيش العلم ، وموت الجهل ، هم الذين يخبركم حكمهم عن علمهم ، وصمتهم عن منطقتهم ، وظاهرهم عن باطنهم ، لا يخالفون الدين ولا يختلفون فيه ، فهو بينهم شاهد صادق وصامت ناطق » . إلى كثير من النصوص الماثورة عنه في هذا الموضوع نحو قوله عليه السلام :

(١٣) كما في صفحة ٢٥٩ من الجزء الثاني من النهج من الخطبة ٢٣٤ .

(١٤) كما في صفحة ١٨٥ من الجزء الأول من النهج من الخطبة ٩٠ .

(١٥) كما في صفحة ٥٨ من الجزء الثاني من النهج من الخطبة ١٥٠ .

(١٦) كما في صفحة ٤٣ من الجزء الثاني من النهج من الخطبة ١٤٣ .

« بنا اهتديتم في الظلماء ، وتسنمت العلياء ، وبنا انفجرتم عن السرار^(١٧) وقر سمع لم يفقه الواعية » الخطبة^(١٨) . وقوله^(١٩) : « أيها الناس استصبحوا من شعلة مصباح واعظ متعظ ، وامتاحوا من صفو عين قد روقت من الكدر » الخطبة^[٥] .

(١٧) قال الشيخ محمد عبده في تعليقه : السرار — كسحاب : وكتاب — آخر ليلة من الشهر يختفي فيها القمر . وانفجرتم : دخلتم في الفجر ، والمراد كنتم في ظلام حالكم ، وهو ظلام الشرك والضلال ، فصرتم إلى ضياء ساطع بهدایتنا وارشادنا . والضمير لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم والامام ابن عمه ونصيره في دعوته .

(١٨) هي الخطبة ١٣ صفحة ٣٣ من الجزء الأول من النهج .

(١٩) كما في الصفحة ٢٠١ من الجزء الأول من النهج من الخطبة ١٠١ .

[٥] تضمنت هذه المراجعة نقولاً وإستشهادات سيقت بصورة أدلة ، من نهج البلاغة .

هذا ، والذي نسبت إليه الشيعة تأليف نهج البلاغة هو محمد بن الحسين بن موسى الرضى أبو الحسن شاعر بغداد ، رافضي جلد . (ميزان الاعتدال) وهو غير مقبول عند المحدثين لو أسند ، خصوصاً فيما يوافق بدعته فكيف إذا لم يسند — كما فعل في النهج — !

وأما المتهم — عند المحدثين — بوضع النهج فهو أخوه علي ، قال في الميزان : « علي بن الحسين العلوي الشريف المرتضى المتكلم الرافضي المعتزلي صاحب التصانيف حدث عن سهل الدياجي ، والمرزباني ، وغيرهما ، وولى نقابة العلوية ومات سنة ٤٣٦ عن ٨١ سنة ، وهو المتهم بوضع نهج البلاغة ، وله مشاركة قوية في العلوم ، ومن طالع كتاب : « نهج البلاغة » جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، فقيه السبِّ الصُّرَّاحُ والحط على السيدين : أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة ، وبنفس غيرهم فمن بعدهم من المتأخرين ، جزم بأن الكتاب أكثره باطل » (رياض الجنة ، لمقبل الوادعي ١٦٢ — ١٦٣)

والعجب كل العجب من الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، فإنه لما ساق حجج التشكيك في نسبة نهج البلاغة إلى علي رضي الله عنه لم يتعرض لقضية السند أبداً ، مع أنه كان ينبغي أن يتعرض لهذه القضية أولاً ، فإذا صح السند نظرنا في المتن .

ونحن إذا ضربنا صفحاً عن السند ، فإن متن نهج البلاغة ليدل دلالة لاجميد عنها على وضع أكثره ، وكذب نسبته إلى علي رضي الله عنه .

- ١ — ففيه من التعريض بالصحابة ما لا يصح أن يُسلم صدوره عن مثل الإمام علي .
- ٢ — وفيه من التنميق اللفظي ، وآثار الصنعة ما لم يعهده عصر علي ولا عرفه .
- ٣ — وفيه من دقة الوصف ، واستفراغ صفات الموصوف ، وإحكام الفكرة ، وبلوغ النهاية في التدقيق — كما تراه في وصف الخفاش ، والطاووس ، والتملة ، والجرادة ، وكل ذلك لم يلتفت إليه علماء الصدر الأول ، ولا أديباؤه ولا شعراؤه ، وإنما عرفه العرب بعد تعريب كتب اليونان ، والفرس ، الأدبية والحكمية .

ويدخل في هذا السبب استعمال الألفاظ الاصطلاحية التي عرفت في علوم الحكمة من بعد ، كالأين ، والكيف وغيرهما ، وكذلك استعمال الطريقة العددية في شرح المسائل ، وفي تقسيمات الفضائل والردائل ، مثل قوله : (الاستغفار على أربعة معان ...) (الإيمان على أربع دعائم : الصبر ، واليقين ، والعدل ، والجهد ، والصبر على أربعة شعب ... الخ)

٤ — في عبارات الكتاب ما يشم منه ريح ادعاء صاحبه علم الغيب ، وهذا أمر يجمل عن مثله مقام علي وإخوانه من الصحابة ، الذين حضروا عهد الرسالة ، ورأوا نور النبوة . هذا وإن الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد لم يأت بمقنع في رده على حجج المشككين في نسبة النهج . وانظر ذلك في مقدمته لكتاب نهج البلاغة .

ومن قرأ خطبته المعروفة « بالشَّقْشِقِيَّة » ، جزم أنه لا يمكن لمن هو في مثل مقام علي رضي الله عنه أن يقول ذلك ، فإن هذا مما يتعارض مع ما صح عنه من أكثر من طريق من تفضيل أبي بكر وعمر ، رضي الله عنهما ، والثناء عليهما .

وهذه الخطبة المنسوبة — زوراً وهتاناً — إليه رضي الله عنه ، تنطوي على أسوأ الإزراء بكبار الصحابة الكرام : أبي بكر وعمر وعثمان وباقي العشرة ، بل فيها سب صراح ، واتهام بخيانة الأمة ، وسخرية لا تصدر إلا عن أمثال الرافضة الذين يجمل علي ويسمو عن مثل ما يقولون !

ففي الصحيحين عن ابن عباس قال : وضع عمر على سريره ، فتكفاه الناس يدعون !

ويشنون ، ويصلون عليه قبل أن يرفع ، وأنا فيهم فلم يرعني إلا رجل قد أخذ بمنكبي من ورائي ، فالتفت فإذا هو علي وترحم علي عمر ، وقال : « ما خلفت أحداً أحب أن ألقى الله عز وجل بعمله منك ، وإيم الله ، إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبك ، وذلك أني كنت كثيراً ما أسمع النبي ﷺ يقول : « جئت أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر ، فإن كنت لأرجو أو أظن أن يجعلك الله معهما » . (البخاري ٤/١٩٧)
و(مسلم ٢/١٨٥٨).

وقد روي عن علي من نحو ثمانين وجهاً وأكثر ، أنه قال على منبر الكوفة : « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر » .

وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره ، من رواية رجال همدان خاصة التي يقول فيها علي :

ولو كنت بواباً على باب الجنة لقلت لهمدان : ادخلي بسلام

من رواية سفيان الثوري عن منذر الثوري — وكلاهما من همدان — رواه البخاري عن محمد بن كثير قال : حدثنا سفيان الثوري حدثنا جامع بن شداد ثنا أبو يعلى منذر الثوري عن محمد بن الحنفية قال : قلت لأبي : يا أبت ، من خير الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ فقال : يا بني ، أو ما تعرف ؟ فقلت : لا ، فقال : أبو بكر ، قلت ثم من ؟ قال ثم عمر .

وهذا يقوله لابنه الذي لا يتقيه ، ولخاصته ، ويتقدم بعقوبة من يفضله عليهما ، فقد قال : لا يبلغني عن أحد منكم أنه فضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري . (الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١/٤٧١) ، فأين هذا الكلام الموثق من أكثر مما جاء في نهج البلاغة من غير زمام أو خطاب ؟!

وقال ابن تيمية : « وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على علي ، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب قديم ، ولا لها إسناد معروف . فهي بمنزلة من يدعي أنه علوي أو عباسي ولا نعلم أحداً من سلفه ادعى ذلك قط ، فيعلم كذبه . فإن النسب يكون معروفاً من أصله حتى يتصل بفرعه .

وفي هذه الخطب أشياء قد علم يقيناً من علي ما يناقضها ، ولم يوجب الله على الخلق أن يصدقوا بما لم يقم الدليل على صدقه ، وإن ذلك من تكليف ما لا يطاق » .

وقال السيد محب الدين الخطيب في تعليقه : « حتى كتب الأدب التي لا سند لأخبارها كالبيان والتبيين ، نجد فيها الخطبة العلوية في أسطر معدودة ، فإذا قارنا الخطبة الواحدة الوجيزة في مثل البيان والتبيين بمثلها في نهج البلاغة نجدها قد انتفخت فيه وعظمت أحشائها بالعظائم التي لم تكن معروفة حتى في زمن الجاحظ . وأكثر التزوير الذي عُني به الرضى واخوه المرتضى في نهج البلاغة يدور على الشيء الذي له أصل ، فيضيفان إليه ما لم يكن له أصل من أمثال : « لقد تقمصها فلان » بينا الصحيح الثابت بالسند عن عليّ هو جميل الثناء على فلان ، فيقع التناقض بين قوله المستقيم الثابت عنه ، وبين القول المتزوي المعزو إليه بلا سند ولا دليل يدل على صحته ، فأساؤوا إلى علي بإظهاره متناقضاً ومتحامللاً وأنانياً ، وحاشا لله أن يكون كذلك .

[المنتقى من منهاج الاعتدال ٤٣٠]

وقال ابن تيمية في موضع آخر :

« لكن صاحب نهج البلاغة وأمثاله ، أخذوا كثيراً من كلام الناس فجعلوه من كلام علي ، ومنه ما يحكى عن علي أنه تكلم به ، ومنه ما هو كلام حق يليق به أن يتكلم به ، ولكن هو في نفس الأمر من كلام غيره ، وفي كتاب البيان والتبيين للجاحظ كلام كثير منقول عن غير علي ، وصاحب نهج البلاغة يأخذه ويلصقه بعلي .

وهذه الخطب المنقولة في كتاب نهج البلاغة ، لو كانت كلها عن علي من كلامه ، لكانت موجودة قبل هذا المصنف منقولة عن علي بالأسانيد وبغيرها ، فإذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيراً منها — بل أكثرها — لا يعرف قبل هذا عُلِمَ أن هذا كذب ، وإلا فليبين الناقل لها : في أي كتاب ذكر ذلك ، ومن الذي نقله عن علي ، وما إسناده ؟ وإلا فالدعوى المجردة لا يعجز عنها أحد .

ومن كانت له خبرة بمعرفة طريقة أهل الحديث ، ومعرفة الآثار ، والمنقول بالأسانيد ، وتبين صدقها من كذبها ، علم أن هؤلاء الذين ينقلون مثل هذا عن علي ، من أبعد الناس عن المنقولات والتمييز بين صدقها وكذبها .

[مختصر منهاج الاعتدال ٥٠٨ — ٥٠٩]

وعلى كل حال فكتاب نهج البلاغة لا يعدو أن يكون كتاباً من كتب الأدب ، يسترشد بها الناس في تعلم أساليب الكلام ولا يعتبر حجة في النقل ، ولا دليلاً في العلم — شأنه شأن غيره من

وقوله (٢٠) : « نحن شجرة النبوة ، ومحط الرسالة ، ومختلف الملائكة ومعادن العلم ، وينابيع الحكم . ناظرنا ومحبنا ينتظر الرحمة ، وعدونا ومبغضنا ينتظر السطوة » [٦] .

وقوله (٢١) : « أين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا كذبا وبغيا علينا أن رفعنا الله ووضعهم ، وأعطانا وحرّمهم ، وأدخلنا وأخرجهم . بنا يستعطي الهدى ويستجلى العمى . إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم ، لاتصلح على سواهم ، ولا تصلح الولاية من غيرهم » .

إلى أن قال عنم خالفهم : « آثروا عاجلا وأخروا آجلا ، وتركوا صافيا ، وشربوا آجنا » إلى آخر كلامه .

(٢٠) في آخر الخطبة ١٠٥ آخر صفحة ٢١٤ من الجزء الأول من النهج .

وقال ابن عباس : « نحن أهل البيت شجرة النبوة ومختلف الملائكة وأهل بيت الرسالة وأهل بيت الرحمة ومعادن العلم » نقل هذه الكلمة عنه جماعة من أثبات السنة ، وهي موجودة في آخر باب خصوصياتهم صفحة ١٤٢ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

(٢١) من كلام له ١٤٠ صفحة ٣٦ من الجزء الثاني من النهج .

كتب الأدب ، فاستدل المؤلف بنصوصه على أنها حجج مسلمة من أقوال عليّ مما لا يسلمه له إلا جاهل بموارد العلم ومصادره ، أو متعصب ليس إلى اجتثاث تعصبه حيلة .

[٦] لم يبيّن لنا المؤلف من هم هؤلاء الأثبات الذين نقلوا هذه العبارة !؟ ومع أنه نقلها من « الصواعق » ، لكنّ أمانته دفعته أن يتغاضى عن قول ابن حجر الهيثمي عندما نقلها ، فقال : (وجاء عن ابن عباس « بسند ضعيف » أنه قال : نحن ... الخ » .

وقول ابن عباس — على فرض صحته — يدل على خلاف ما تذهب إليه الرافضة من أن أهل البيت هم : علي وفاطمة وأبناؤهما فقط ! لكن أهل السنة عمدتهم في تحديد من هم أهل البيت ، على الكتاب والسنة الصحيحة ، لاعلى أقوال ضعيفة أو موضوعة .

وقوله (٢٢) : « فإنه من مات منكم على فراشه ، وهو على معرفة حق ربه ، وحق رسوله ، وأهل بيته ، مات شهيدا ووقع أجره على الله ، واستوجب ثواب مانوى من صالح عمله ، وقامت النية مقام إصلاته لسيفه » .

وقوله عليه السلام : « نحن النجباء ، وافرطانا افراط الأنبياء ، وحزينا حزب الله عز وجل ، والفئة الباغية حزب الشيطان ، ومن سوى بيننا وبين عدونا فليس منا (٢٣) .
وخطب الامام المجتبي أبو محمد الحسن السبط سيد شباب أهل الجنة فقال : « اتقوا الله فينا فإننا أمرؤكم [٧] » (٢٤) .

٣ — وكان الامام أبو محمد علي بن الحسين زين العابدين وسيد الساجدين إذا تلا قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ يدعو الله عز وجل دعاء طويلا ، يشتمل على طلب اللحوق بدرجة الصادقين والدرجات العلية ، ويتضمن وصف المحن وما انتحلته المبتدعة المفارقة لأئمة الدين ، والشجرة النبوية ثم يقول : « وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا ، واحتجوا بمتشابه القرآن ، فتأولوا بآرائهم ، واتهموا مآثور الخبر فينا » إلى أن قال : « فإلى من يفرع خلف هذه الأمة ،

(٢٢) في آخر الخطبة ١٨٥ صفحة ١٥٦ من الجزء الثاني من النهج .

(٢٣) نقل هذه الكلمة عنه جماعة كثيرون أحدهم ابن حجر في آخر خصوصياتهم من آخر الصواعق صفحة ١٤٢ وقد أرجف فأجحف .

(٢٤) راجعها في أواخر باب وصية النبي بهم من الصواعق المحرقة لابن حجر صفحة ١٣٧ .

[٧] قوله : (نقل هذه الكلمة عنه جماعة كثيرون أحدهم ابن حجر ...) لا يعني عنه شيئا ، فهل يتحول الكذب إلى صدق إذا كثر ناقلوه؟! هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن ابن حجر رواه عن علي وقال : (بسند ضعيف) لكن لما لم تعجب هذه العبارة المؤلف ، وصادمت هواه ، رمى قائلها بتهمة الإرجاف والإجحاف — من غير دليل طبعا — فقال : « وقد أرجف فأجحف » !

وقد درست أعلام هذه الملة ، ودانت الأمة بالفرقة والاختلاف ، يكفر بعضهم بعضا والله تعالى يقول : ﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات ﴾ فمن الموثوق به على ابلاغ الحججة ، وتأويل الحكم ، إلا أعدال الكتاب وأبناء أئمة الهدى ، ومصاييح الدجى ، الذين احتج الله بهم على عباده ، ولم يدع الخلق سدى من غير حجة هل تعرفونهم أو تجدونهم ، إلا من فروع الشجرة المباركة ، وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ، وبرأهم من الآفات ، وافترض مودتهم في الكتاب « هذا كلامه (٢٥) عليه السلام بعين لفظه [٨] . فأمعن النظر فيه ، وفيما تلوناه عليك من كلام أمير المؤمنين ، تجدهما يمثلان مذهب الشيعة في هذا الموضوع بأجلى مظاهره . واعتبر هذه الجملة من كلامهما ، نموذجا لأقوال سائر الأئمة من أهل البيت ، فإنهم مجمعون على ذلك ، وصحاحنا عنهم في هذا متواترة . والسلام .

ش

(٢٥) فراجعه في صفحة ٩٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر في تفسير الآية الخامسة ﴿ واعصموا بحبل الله جميعا ﴾ من الآيات التي أوردتها في الفصل الأول من الباب ١١ .

[٨] راجعناها في « الصواعق ٢٢٩ » فوجدنا المؤلف « الموسوي » قد سلخها من كلام الحسن لأمر ما ، يقول ابن حجر : « وقد صرح الحسن رضي الله عنه بذلك ، فإنه حين استخلف وثب عليه رجل من بني أسد فطعنه وهو ساجد بخنجر لم يبلغ منه مبلغاً ، ولذا عاش بعده عشر سنين فقال :

يا أهل العراق ، اتقوا الله فينا ، فإننا أمراؤكم ، وضيغانكم ، ونحن أهل البيت الذين قال الله عز وجل فيهم : ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾ ، قالوا : ولأنتم هم ؟ قال : نعم . »

يكفي هذا الكلام ضعفاً أن رواه الثعلبي في تفسيره كما صرح بذلك في « الصواعق » .

المراجعة ٧

١٣ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

- ١ - طلب البينة من كلام الله ورسوله
- ٢ - الاحتجاج بكلام أئمة أهل البيت دوري

- ١ - هاتها بينة من كلام الله ، تشهد لكم بوجوب اتباع الأئمة من أهل البيت دون غيرهم ، ودعنا في هذا المقام كلام غير الله ورسوله .
- ٢ - فإن كلام أئمتكم لا يصلح لأن يكون حجة على خصومهم والاحتجاج به في هذه المسألة دوري كما تعلمون . والسلام .

س

المراجعة ٨

١٥ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

- ١ - الغفلة عما أشرنا إليه ٢ - الغلط في لزوم الدور
- ٣ - حديث الثقلين ٤ - تواتره ٥ - ضلال من لم يستمسك بالعترة
- ٦ - تمثيلهم بسفينة نوح وباب حطة وهم الأمان من الاختلاف في الدين
- ٧ - ما المراد بأهل البيت هنا ٨ - الوجه في تشبيههم بسفينة نوح وباب حطة
- ١ - نحن ماأهملنا البينة من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم . بل أشرنا إليها في أول مراجعتنا صريحة بوجوب اتباع الأئمة من أهل البيت دون غيرهم . وذلك حيث قلنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرنهم بمحكم الكتاب ، وجعلهم قدوة لأولى الألباب ، وسفن النجاة ، وأمان الأمة ، وباب حطة ، اشارة إلى المأثور في هذه المضامين من السنن الصحيحة ، والنصوص الصريحة . وقلنا انكم ممن تغنيه الكناية عن التصريح ، ولا

يحتاج مع الإشارة إلى توضيح [٩] .

٢ - فكلام أئمتنا إذن يصلح - بحكم ما أشرنا إليه - لأن يكون حجة على خصومهم ، ولا يكون الاحتجاج به في هذه المسألة دورياً كما تعلمون .

[٩] نحن مع تسليمنا بصحة بعض الأخبار الواردة في مناقب علي رضي الله عنه وفي بنيه ، لكننا لا نقرُّ أن هذه الأخبار فيها حصر وجوب الاتباع لهم ، ولذلك فإن تضييق مدلولات هذه الأخبار وقصرها على فئة من الصحابة دون فئة مما ياباه منطوق هذه النصوص ، فضلاً عن أن صريح الكتاب والسنة وعمل الصحابة على غير ذلك .

ومعلوم أن كثيراً من احتجاجات الرافضة لا تخلو من أحد خطأين :

• إما خطأ في الدليل ،

• وإما خطأ في المدلول ،

وقد يجتمع فيها الخطآن معاً .

أما خطأهم في الدليل فمن مثل احتجاجهم على أهل السنة بأحاديث ضعيفة وهالكة ، من أجل إقامة الحجة عليهم ، وأما خطأهم في المدلول فكاحتجاجهم بآيات قرآنية وأحاديث صحيحة ليس فيها دليل على ما يثيرون من قضايا ، وقد يحتجون بأحاديث ضعيفة أو موضوعة على قضايا غير صحيحة .

وقد أحسن ابن تيمية التعبير عن طريقة استدلالهم حين قال :

« وهم لا يعتمدون في أدلتهم إلا على أحد ثلاثة أشياء :

إما نقل كاذب ، وإما دلالة مجملة ، وإما قياس فاسد ، وهذا حال من احتج بحجة فاسدة نسيها إلى الشريعة ، فإن عمدته إما نص ، وإما قياس ، والنص يحتاج إلى صحة الإسناد ودلالة المتن ، فلا بد أن يكون النص ثابتاً عن الرسول ﷺ ولا بد أن يكون دالاً على المطلوب .

والحجج الباطلة السمعية إما نقل كاذب ، وإما نقل صحيح ، لا يدل ، وإما قياس فاسد ، وليس للرافضة وغيرهم من أهل الباطل حجة سمعية إلا من هذا الجنس . »

[منهاج السنة ٤/١١٢] .

٣ - وإليك بيان ما أشرنا إليه من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ أهاب في الجاهلين ، وصرخ في الغافلين ، فنأدى [١٠] : « يا أيها الناس إني تركت

[١٠] هذا الحديث تفرد به زيد بن الحسن الأتماطي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر .
والأتماطي قال فيه ابو حاتم : منكر الحديث .

واعلم أن المؤلف - لأمر يريده - تجاهل عمداً رواية مسلم التي فيها التصريح بأن أهل بيته ليسوا مقصورين على علي وفاطمة والحسن والحسين ، وإنما يدخل فيهم جميع آل علي ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل عباس .

ثم إنه قد كرر سياق هذا الحديث الوارد في عدد من كتب الحديث ليوهم القارئ أنها أحاديث متعددة لإثبات موضوع واحد ، مع أنه حديث واحد روي بروايات متعددة ، وأصح رواياته رواية مسلم ، التي لا تخمد وجهة نظره ، فتجاهلها ! .

هذا ، « ولكن حديث المؤاخاة ، قد رواه الترمذي ، وأحمد في مسنده ، عن النبي ﷺ أنه قال : (من كنت مولاه فعلي مولاه) وأما الزيادة وهي قوله :

« اللهم وإل من والاه وعاد من عاداه الخ ... » فلا ريب أنه كذب ، ونقل الأثرم ، في سننه ، عن أحمد أن العباس سأله عن حسين الأشقر ، وأنه حدثه بحديثين : قوله لعلي : « إنك ستعرض على البراءة مني فلا تبرأ » ، والآخر : « اللهم وإل من والاه وعاد من عاداه » ، فأنكره أبو عبد الله جداً لم يشك أن هذين كذب ، وكذلك قوله : « أنت أولى بكل مؤمن ومؤمنة » كذب أيضاً .

وأما قوله : « من كنت مولاه فعلي مولاه » فليس هو في الصحاح ، لكن هو مما رواه العلماء ، وتنازع الناس في صحته ، فنقل عن البخاري ، وإبراهيم الحربي ، وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفه ، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه ، كما حسنه الترمذي .

وقد صنف أبو العباس بن عقدة مصنفاً في جميع (وردت هكذا في منهاج السنة ، ولعلها : جمع) طريقة .

وقال ابن حزم :

الذي صح من فضائل علي فهو قول النبي ﷺ : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنه لا

فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا : كتاب الله وعترتي أهل بيتي (٢٦) .

(٢٦) أخرجه الترمذي والنسائي عن جابر . ونقله عنهما المتقي الهندي في أول باب الاعتصام بالكتاب والسنة من كنز العمال ص ٤٤ من جزئه الأول .

نبي بعدي . وقوله : « لأعطين الراية غداً ، رجلاً يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله » ، وهذه صفة واجبة لكل مسلم ومؤمن وفاضل ، وعهده صلى الله عليه وآله أن علياً لا يجبه إلا مؤمن ، ولا يبغضه إلا منافق ، وقد صح مثل هذا في الأنصار أنهم لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر .

قال (أي ابن حزم) : وأما : من كنت مولاه ، فعلي مولاه ، فلا يصح من طرق الثقات أصلاً ، وأما سائر الأحاديث التي يتعلق بها الروافض ، فموضوعة ، يعرف ذلك من له أدنى إلمام بالأخبار ونقلها .

فإن قيل : لم يذكر ابن حزم ما في الصحيحين من قوله : « أنت مني وأنا منك » ، وحديث المباهلة ، والكساء ، قيل :

مقصود ابن حزم الذي في الصحيح من الحديث ، الذي لا يذكر فيه إلا علي ، وأما تلك ، ففيها ذكر غيره ، فإنه قال للجعفر : « أشبهت خلقي وخلقي » ، وقال لزيد : « أنت أخونا ومولانا » ، وحديث المباهلة والكساء فهما ذكر علي وفاطمة وحسن وحسين ، رضي الله عنهم ، فلا يرد هذا على ابن حزم .

[منهاج السنة ٣/٨٦]

تعليق على نهاية الفقرة الثالثة :

إن المؤلف لا يكتفي أن يبنى قصوراً على أوهام ، ولا أن يستشهد بالباطل على ما يريد ، بل يذهب أبعد من ذلك ، فيتخصص — رجماً بالغيب — ويتهم نقلة الأحاديث ورواتها — من أهل السنة — بأنهم خانوا الأمانة ، واختصروا كثيراً من رواياتهم خوفاً من حاكم ، ويقصد أنهم زوروا الحقائق ، وحذفوا ما يتعلق بالوصية لعلي بالخلافة ! وكأنه مقر — في قرارة نفسه — أن كل ما يستشهد به على هذه القضية لا يكفي ولا يشفي غليلاً ، فمشى خطوة أخرى فيما وراء النصوص — وهي مكذوبة — وتقول من غير دليل ، واتهم من غير حجة ، وادعى أن هذه النصوص حذف أكثرها ، وألصقها تعلقاً بالمسألة !!

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « إني تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي : كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما (٢٧) » .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : إني تارك فيكم خليفتين : كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض ، أو ما بين السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض (٢٨) ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « اني تارك فيكم الثقيلين : كتاب الله وأهل بيتي ، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض (٢٩) » وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « اني أوشك أن ادعى ، فأجيب واني تارك فيكم الثقيلين : كتاب الله عز وجل وعترتي . كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي . وان اللطيف الخبير أخبرني انهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما (٣٠) » ولما رجع صلى الله عليه وآله وسلم من حجة الوداع ، ونزل غدیر خم ، أمر بدوحات فقممن فقال : « كأني دعيت فأجبت اني قد تركت فيكم الثقلين ، احدهما أكبر من الآخر : كتاب الله تعالى وعترتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما ، فانهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض . ثم قال : إن الله عز وجل

(٢٧) أخرجه الترمذي عن زيد بن أرقم وهو الحديث ٨٧٤ من أحاديث كنز العمال في ص ٤٤ من جزئه الأول .
(٢٨) أخرجه الامام أحمد من حديث زيد بن ثابت بطريقين صحيحين أحدهما في أول صفحة ١٨٢ ، والثاني في آخر صفحة ١٨٩ من الجزء الخامس أيضا ابن أبي شيبة وأبو يعلى وابن سعد عن أبي سعيد وهو الحديث ٩٤٥ من أحاديث الكنز في ص ٤٧ من جزئه الأول .

(٢٩) أخرجه الحاكم في ص ١٤٨ من الجزء الثالث من المستدرک ثم قال : « هذا حديث صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه » . وأخرجه الذهبي في تلخيص المستدرک معترفا بصحته على شرط الشيخين .
(٣٠) أخرجه الامام أحمد من حديث أبي سعيد الخدري من طريقين أحدهما في آخر ص ١٧ ، والثاني في آخر ص ٢٦ من الجزء الثالث من مسنده . وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة وأبو يعلى وابن سعد وهو الحديث ٩٤٥ من أحاديث الكنز في ص ٤٧ من جزئه الأول .

مولاي، وأنا مولى كل مؤمن، ثم أخذ بيد علي فقال: من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، الحديث بطوله^(٣١). وعن عبد الله بن حنطب قال: «خطبنا» رسول الله بالجحفة فقال: أليست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال فأني سألتكم عن اثنين: القرآن وعترتي^(٣٢)». «

٤ — والصحاح الحاكمة بوجوب التمسك بالثقلين متواترة، وطرقها عن بضع وعشرين صحابيا متضافرة. وقد صدع بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواقف له شتى، تارة يوم غدير خم كما سمعت، وتارة يوم عرفة في حجة الوداع، وتارة بعد انصرافه من الطائف، ومرة على منبره في المدينة، وأخرى في حجته المباركة في مرضه، والحجرة غاصة بأصحابه، إذ قال: «أيها الناس يوشك أن أقبض قبضا سريعا فينطلق بي، وقد قدمت إليكم القول معذرة إليكم إلا أني مخلف فيكم كتاب الله عز وجل، وعترتي أهل بيتي، ثم أخذ بيد علي فرفعها فقال: هذا علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لا يفترقان حتى يردا علي الحوض»^(٣٣).

وقد اعترف بذلك جماعة من أعلام الجمهور، حتى قال ابن حجر — إذ أورد

(٣١) أخرجه الحاكم عن زيد بن أرقم مرفوعا في صفحة ١٠٩ من الجزء الثالث من المستدرک ثم قال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله. وأخرجه عن طريق آخر عن زيد بن أرقم في ص ٥٣٣ من الجزء الثالث من المستدرک ثم قال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. قلت: وأورده الذهبي في تلخيصه معترفا بصحته.

(٣٢) أخرجه الطبراني كما في أربعين الأربعين للنهائي، وفي إحياء الميت للسيوطي. وأنت تعلم أن خطبته صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ لم تكن مقصورة على هذه الكلمة، فإنه لا يقال عن اقتصر عليها انه خطبنا، لكن السياسة كم اعتقلت ألسن المحدثين وحبست أقلام الكاتبين، ومع ذلك فإن هذه القطرة من ذلك البحر: والشذرة من ذلك البذر كافية وافية والحمد لله.

(٣٣) راجعه في أواخر الفصل ٢ من الباب ٩ من الصواعق المحرقة لابن حجر بعد الأربعين حديثا من الأحاديث المذكورة في ذلك الفصل ص ٧٥.

حديث الثقلين — : « ثم اعلم ان لحديث التمسك بهما طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً » (قال) : ومرو له طرق مبسطة في حادي عشر الشبه ، وفي بعض تلك الطرق أنه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة ، وفي أخرى أنه قاله بالمدينة في مرضه ، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه . وفي أخرى أنه قال ذلك لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف كما مر « (قال) : « ولا تنافي إذ لمانع من أنه كرر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة » إلى آخر كلامه (٣٤) .

وحسب أئمة العترة الطاهرة أن يكونوا عند الله ورسوله بمنزلة الكتاب ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وكفى بذلك حجة تأخذ بالأعناق إلى التعبد بمذهبهم ، فإن المسلم لا يرضى بكتاب الله بدلاً ، فكيف يتغني عن الله به حوله [١١] .

(٣٤) فراجع في تفسير الآية الرابعة ﴿ وقفوه لهم مسؤولون ﴾ من آياتهم التي أوردها في الفصل الأول من الباب ١١ من صواعقه في آخر صفحة ٨٩ .

[١١] بعد أن مر بك الكلام في الأحاديث الثابتة في مناقب علي رضي الله عنه ستجد أن دعوى التواتر لأحاديث التمسك بالثقلين دعوى عريضة ينقصها الدليل ، وسيأتي الكلام مفصلاً — إن شاء الله — حول ما قيل في غدیر خم ، ويوم عرفة في حجة الوداع ، وبعد الانصراف من الطائف ، ودعوى قوله ﷺ على منبره ، وكذلك ما قاله في حجته في مرضه ، ويكفي أن يعلم أن هذا الذي ساقه ، على أنه قاله ﷺ في مرضه ، والحجرة غاصة بأصحابه ليس في كتاب من كتب الحديث المعتبرة ، وقد أورده من غير سند ، فالاحتجاج به ساقط حتى تثبت قضيتان :

— سنده أولاً .

— ثم صدق هذا السند .

وهيات له أن يثبت هاتين القضيتين ، وليس ذكره لكتاب « الصواعق » لابن حجر المكي بمصحح هذا الحديث ولا بدليل على صحة الاحتجاج به ، فابن حجر هذا ليس من علماء

٥ — على أن المفهوم من قوله : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي » إنما هو ضلال من لم يستمسك بهما معا كما لا يخفى . ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الثقلين عند الطبراني . « فلا تقدموهما فتهلكوا ، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا ، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم » [١٢] . قال ابن حجر : « وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم — فلا تقدموهما فتهلكوا ، ولا تقصروا

الحديث ، ولا له في هذه الصناعة باع ولا ذراع ، ومن تأمل كتابه الصواعق وما حشاه به من الأحاديث الضعيفة والموضوعة يتيقن أن كتابه لا يابيه به إلا أمثال المؤلف وبني جلدته !
على أن ابن حجر لم يسلم حتى من هجوم المؤلف « عبد الحسين » وجازاه جزء « سنار » .
[انظر : ص ٤٥ حاشية ٣٥]

[١٢] « فلا تقدموهما فتهلكوا ، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا » هذا جزء من حديث رواه لطراني عن زيد بن أرقم .

وفي هذا السند حكيم بن جبير ، وهو ضعيف ، ورمي بالتشيع (كما قال المباركفوري) .

[مجمع الزوائد ٩/١٦٣]

على أن هذا الحديث — لو صح — فإن دلالاته تشمل بني هاشم جميعاً — وهم عشيرته صلى الله عليه وآله — لا أبناء علي وفاطمة فقط .

ومع غض النظر عن مناقشة ابن حجر المكي في ما استنبطه من حكم من هذا الحديث الضعيف ، هل يصح هذا الحديث دليلاً على هذا الحكم ؟ ثم أليس في هذا دليل على عدم أصالة آراء ابن حجر وضعفه الفاضح في الحديث ، وفي استنباط الأحكام !؟

وانظر أيضاً إلى قوله في الفقرة (٨) : « ووجه تشبيههم بالسفينة الخ » فإنه سلك المسلك نفسه ، فأجهد نفسه في توجيه حديث هالك لا يصح الاحتجاج به . وتحل له كلاماً فضفاضاً بعيداً عن المنهج العلمي في فهم مثل هذه القضايا . وإلا فما كان أغناه عن هذا التعسف لو نقد الحديث ووزنه بميزان الرفض أو القبول !

عنهما فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم — دليل على أن من تأهل منهم للمراتب العلية والوظائف الدينية كان مقدما على غيره» إلى آخر كلامه (٣٥).

٦ — وما يأخذ بالأعناق إلى أهل البيت، ويضطر المؤمن إلى الانقطاع في الدين إليهم، قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [١٣] «ألا إن مثل أهل بيتي فيكم

(٣٥) فراجع في باب وصية النبي بهم ص ١٣٥ من الصواعق، ثم سله لماذا قدم الأشعري عليهم في أصول الدين والفقهاء الأربعة في الفروع، وكيف قدم في الحديث عليهم عمران بن حطان وأمثاله من الخوارج، وقدم في التفسير عليهم مقاتل بن سليمان المرجيء المجسم، وقدم في علم الأخلاق والسلوك وأدواء النفس وعلاجها معروفا وأضرابه: وكيف أحر في الخلافة العامة والنباية عن النبي أخاه ووليه الذي لا يؤدي عنه سواه، ثم قدم فيها أبناء الوزغ على أبناء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن أعرض عن العترة الطاهرة في كل مذكرناه من المراتب العلية والوظائف الدينية واقتضى فيها مخالفتهم فما عسى أن يصنع بصحاح الثقلين وأمثالها وكيف يتسنى له القول بأنه متمسك بالعترة وراكب سفينتها وداخل باب حطتها.

[١٣] رواه الحاكم في «المستدرک» (١٥١/٣) عن أبي ذر وفي سنده: مفضل بن صالح، وهو: منكر الحديث كما قال البخاري وغيره، وضعفه المناوي في فتح القدير، وقال ابن عدي: أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي وسائره أرجو أن يكون مستقيماً. وقال الذهبي في الميزان: وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر. ومن رواه أيضا:

سويد بن سعيد، قال البخاري: هو منكر الحديث.

ويحيى بن معين كذبه وسبه، قال أبو داود: وسمعت يحيى يقول: هو حلال الدم.

وقال الحاكم: ويقال إن يحيى لما ذكر له هذا الحديث قال: لو كان لي فرس ورح غزوت

[ميزان الاعتدال]

سويداً.

وأما حنش، فقد وثقه أبو داود، وقال أبو حاتم: صالح، لأراهم يحتجون به. وقال النسائي:

ليس بالقوي. وقال البخاري: يتكلمون في حديثه. وقال ابن حبان: لا يحتج به، ينفرد عن علي

مثل سفينة نوح ، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق^(٣٦) » ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها

(٣٦) أخرجه الحاكم بالاسناد إلى أبي ذر ص ١٥١ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرک .

بأشياء ، ولا يشبه حديثه الثقات .

[الميزان]

وروي الحديث من طريق أخرى فيها ضعيفان :

الحسن بن أبي جعفر الجفري ، وعلي بن زيد بن جدعان .

أما الحسن بن أبي جعفر ، فقد قال فيه الفلاس : صدوق منكر الحديث . وقال ابن المديني : ضعيف ضعيف ، وضعفه أحمد والنسائي . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال مسلم بن إبراهيم (وهو تلميذة) : كان من خيار الناس رحمه الله . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء .

ثم ذكر له الذهبي أحاديث منكرة ، فيها هذا الحديث ، ثم قال : قال ابن عدي : هو عندي ممن لا يعتمد الكذب .

وقال ابن حبان : كان الجفري من المتعبدين المجابين الدعوة ، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث فلا يحتاج به .

[الميزان]

وأما علي بن زيد بن جدعان فقال الذهبي : اختلفوا فيه ، ثم ذكر من وثقه ثم قال : وقال شعبة : حدثنا علي بن زيد (وكان رفاعاً ، أي كان يخطيء فيرفع الحديث الموقوف) . وقال مرة : حدثنا علي قبل أن يختلط . وكان ابن عيينة يضعفه ، وقال حماد بن زيد : أخبرنا ابن زيد وكان يقلب الأحاديث .

وقال الفلاس : كان يحيى القطان يتقي الحديث عن علي بن زيد .

وروي عن يزيد بن زريع قال : كان علي بن زيد رافضياً :

وقال أحمد العجلي : كان يتشيع وليس بالقوي .

وقال البخاري وأبو حاتم : لا يحتاج به .

فهل — ياترى — يصلح مثل هذا الحديث الهالك أن يأخذ بالأعناق !!؟

غرق . وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله غفر له (٣٧) » .

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « [١٤] النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق ، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف (في الدين) فإذا خالفتها قبيلة من العرب (يعني في أحكام الله عز وجل) اختلفوا فصاروا حزب إبليس (٣٨) » هذا غاية ما في الوسع من الزام الأمة باتباعهم ، وردعها عن مخالفتهم . وما أظن في لغات البشر كلها أدل من هذا الحديث على ذلك .

٧ - والمراد بأهل بيته هنا مجموعهم من حيث المجموع باعتبار أئمتهم وليس المراد جميعهم علي سبيل الاستغراق ، لأن هذه المنزلة ليست إلا للحجج الله والقوامين بأمره خاصة ، بحكم العقل والنقل .

وقد اعترف بهذا جماعة من أعلام الجمهور ، ففي الصواعق المحرقة لابن حجر . وقال بعضهم : « يحتمل أن المراد بأهل البيت الذين هم أمان ، علمائهم لأنهم الذين يهتدى بهم كالنجوم ، والذين إذا فقدوا جاء أهل الأرض من الآيات ما يوعدون » (قال) : « وذلك عند نزول المهدي لما يأتي في أحاديثه أن عيسى يصلي خلفه ،

(٣٧) أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي سعيد وهذا هو الحديث ١٨ من الأربعين الخامسة والعشرين من الأربعين أربعين للنبهاني ص ٢١٦ من كتابه الأربعين أربعين حديثاً .
(٣٨) أخرجه الحاكم في ص ١٤٩ من الجزء الثالث من المستدرک عن ابن عباس ، ثم قال هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه .

[١٤] رواه الحاكم [١٤٩/٣] ، وفي سنده ابن أركون قال الذهبي : ضعفه ، وكذا خليلد ضعفه أحمد وغيره .

وهو حديث موضوع كما ذكر الذهبي .

ويقتل الدجال في زمنه، وبعد ذلك تتتابع الآيات « إلى آخر كلامه (٣٩) . وذكر في مقام آخر انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مابقاء الناس بعدهم » قال : بقاء الحمار إذا كسر صلبه (٤٠) .

٨ — وأنت تعلم أن المراد بتشبيهم عليهم السلام بسفينة نوح ، ان من لجأ إليهم في الدين فأخذ فروعه وأصوله عن أئمتهم الميامين نجا من عذاب النار ، ومن تخلف عنهم كان كمن أوى (يوم الطوفان) إلى جبل ليعصمه من أمر الله ، غير أن ذاك غرق في الماء وهذا في الحميم والعياذ بالله . والوجه بتشبيهم عليهم السلام بباب حطة هو أن الله تعالى جعل ذلك الباب مظهرا من مظاهر التواضع لجلاله والبخوع لحكمه ، وبهذا كان سببا للمغفرة .

وقد جعل انقياد هذه الأمة لأهل بيت نبيا والاتباع لأئمتهم مظهرا من مظاهر التواضع لجلاله والبخوع لحكمه ، وبهذا كان سببا للمغفرة . هذا وجه الشبه ، وقد حاوله ابن حجر إذ قال (٤١) — بعد أن أورد هذه الأحاديث وغيرها من أمثالها — : « ووجه تشبيهم بالسفينة أن من أحبهم وعظمهم شكرا لنعمة مشرفهم ، وأخذ يهدي علمائهم نجا ، من ظلمة المخالفات ، ومن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم ، وهلك في مفاوز الطغيان) . إلى أن قال (٤٢) : (وباب حطة — يعني ووجه تشبيهم

(٣٩) راجعه في تفسير الآية ٧ من الباب ١١ ص ٩١ من الصواعق .

(٤٠) فراجع آخر باب اشارته صلى الله عليه وآله وسلم إلى ما حصل لهم من الشدة بعده ، ص ١٤٣ من أواخر الصواعق ، ونحن نسأل ابن حجر فنقول له : إذا كانت هذه منزلة علماء أهل البيت فأنى تصرفون .

(٤١) في تفسير الآية ٧ من الباب ١١ ص ٩١ من الصواعق .

(٤٢) راجع كلامه هذا ثم قل لي لماذا لم يأخذ يهدي أئمتهم في شيء من فروع الدين وعقائده ، ولا في شيء من أصول الفقه وقواعده ، ولا في شيء من علوم السنة والكتاب ، ولا في شيء من الأخلاق والسلوك والآداب ، ولماذا تخلف عنه فأغرق نفسه في بحر كفر النعم ، وأهلكها في مفاوز الطغيان ساعه الله بكل ما أرجف بنا ، وتحامل بالبهتان علينا .

بياب حطة — أن الله جعل دخول ذلك الباب الذي هو باب أريحا أو بيت المقدس مع التواضع والاستغفار سببا للمغفرة، وجعل لهذه الأمة مودة أهل البيت سببا لها، اهـ. والصحاح في وجوب اتباعهم متواترة، ولا سيما من طريق العترة الطاهرة، ولولا خوف السأم، لأطلقنا في استقصائها عنان القلم، لكن الذي ذكرناه كاف لما أردناه... والسلام.

ش

المراجعة ٩

١٧ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

طلب المزيد من النصوص في هذه المسألة

أطلق عنان القلم، ولا تخف من سأم فإن أذني لك صاغية، وصدري رحب، وأنا في أخذ العلم عنك على جمام من نفسي، وارتياح من طبعي، وقد ورد علي من أدلتك وبيناتك ما استأنف نشاطي، وأطلق عن نفسي عقال السأم، فزدني من جوامع كلمك، ونوابغ حكمك، فإنني أتمس في كلامك ضوال الحكمة، وإنه لأندى على فؤادي من زلال الماء، فزدني منه لله أبوك زدني. والسلام.

س

المراجعة ١٠

١٩ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

لمعة من النصوص كافية

لئن تلقيت مراجعتي بأنسك، وأقبلت عليها وأنت على جمام من نفسك فظالما

عقدت آمالي بالفوز ، وذيلت مسعاهي بالنجح ، وإن من كان طاهر النية ، طيب الطوية ، متواضع النفس ، مطرد الخلق ، يرفهن الحصاة ، متوجا بالعلم ، محتبيا بنجاد الحلم ، لحقيق بأن يتمثل الحق في كلمه وقلمه ويتجلى الانصاف والصدق في يده وفمه .

وما أولاني بشركك ، وامثال أمرك ، إذ قلت زدني وهل فوق هذا من لطف وعطف وتواضع ، فليبك لبيك لأنعمن والله عينيك فأقول :

أخرج الطبراني في الكبير ، والرافعي في مسنده بالاسناد إلى ابن عباس قال [١٥] : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، من سره أن يحيى حياتي ،

[١٥] هذا الحديث موضوع ، أخرجه أبو نعيم (٨٦/١) من طريق محمد بن جعفر بن عبد الرحيم : ثنا أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم : ثنا عبد الرحمن بن عمران بن أبي ليل — أخو محمد ابن عمران — ثنا يعقوب بن موسى الهاشمي عن ابن أبي رواد عن إسماعيل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال : « وهو غريب » .

قال الشيخ ناصر الدين الألباني :

« وهذا إسناد مظلم ، كل من دون ابن أبي رواد مجهولون ، لم أجد من ذكرهم ، غير أنه يترجح عندي أن أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم إنما هو ابن مسلم الأنصاري الأذربلسي المعروف بابن أبي الحناجر ، قال ابن أبي حاتم : (٧٣/١/١) : « كتبنا عنه وهو صدوق » وله ترجمة في « تاريخ ابن عساكر » (٢/ق ١١٣ — ١/١١٤) .

وأما سائرهم فلم أعرفهم فأحدهم هو الذي اختلق هذا الحديث الظاهر البطلان والتركيب ، وفضل علي رضي الله عنه أشهر من أن يستدل عليه بمثل هذه الموضوعات ، التي يتشبث الشيعة بها ، ويسودون كتبهم بالعشرات من أمثالها ، مجادلين بها في إثبات حقيقة لم يبق اليوم أحد يجحدها ، وهي فضيلة علي رضي الله عنه .

ثم الحديث عزاه في « الجامع الكبير » (١/٢٥٣/٢) للرافعي عن ابن عباس . ثم رأيت ابن عساكر أخرجه في « تاريخ دمشق » (٢/١٢٠/١٢) من طريق أبي نعيم ثم قال عقبه :

ويموت مماتي ، ويسكن جنة عدن غرسها ربي ، فليوال عليا من بعدي ، وليوال وليه ، وليقتد بأهل بيتي من بعدي ، فإنهم عترتي ، خلقوا من طينتي ، ورزقوا فهمي وعلمي ، فويل للمكذبين بفضلهم من أمتي القاطعين فيهم صلتني ، لأنألم الله شفاعتي (٤٣) .

وأخرج مطين ، والباوردي ، وابن جرير ، وابن شاهين ، وابن منده ، من طريق أبي إسحاق ، عن زياد بن مطرف قال^[١٦] : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله

(٤٣) هذا الحديث بعين لفظه هو الحديث ٣٨١٩ من أحاديث الكنز في آخر ص ٢١٧ من جزئه ٦ . وقد أورده في منتخب الكنز أيضا فراجع من المنتخب ماهو في أوائل هامش ص ٩٤ من الجزء ٥ من مسند أحمد غير أنه قال ورزقوا فهمي ولم يقل وعلمي ولعله غلط من الناسخ . وأخرجه الحافظ أبو نعيم في حليته ونقله عنه علامة المعتزلة في ص ٤٥٠ من المجلد الثاني من شرح النهج طبع مصر ، ونقل نحوه في ص ٤٤٩ عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل في كل من مسنده وكتاب مناقب علي بن أبي طالب .

« هذا حديث منكر ، وفيه غير واحد من المجهولين »

وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردها صاحب « المراجعات » عبد الحسين الموسوي نقلاً عن كنز العمال (١٥٥/٦ و ٢١٧ - ٢١٨) موهماً أنه في مسند الامام أحمد ، معرضاً عن تضعيف صاحب الكنز إياه تبعاً للسيوطي (ضعيفة ٢/٢٩٩) .

[١٦] هذا الحديث رواه أبو نعيم في الحلية (٣٤٩/٤ - ٣٥٠) والحاكم (١٢٨/٣) وكذا الطبراني في « الكبير » وابن شاهين في « شرح السنة » (٢/٦٥/١٨) من طرق عن يحيى بن يعلى الأسلمي قال : ثنا عمار بن زريق عن أبي إسحاق عن زياد بن مطرف عن زيد بن أرقم - زاد الطبراني : وربما لم يذكر زيد بن أرقم - قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال أبو نعيم : « غريب من حديث أبي إسحاق ، تفرد به يحيى » .

وقد حكم عليه الشيخ ناصر الدين الألباني بالوضع لأن يحيى هذا شيعي ضعيف قال عنه ابن معين : « ليس بشيء » . وقال البخاري : « مضطرب الحديث » وقال ابن أبي حاتم

(١٩٦/٢/٤) عن أبيه : « ليس بالقوي ، ضعيف الحديث » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠٨/٩) : « رواه الطبراني ، وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي ، وهو ضعيف » .

وأما الحاكم فقال : « صحيح الاسناد » (١٢٨/٣) ! فتعقبه الذهبي بقوله : « ... أتى له الصحة والقاسم متروك ، وشيخه (يعني الأسلمي) ضعيف ، واللفظ ركيك ، وهو إلى الوضع أقرب » .

ثم قال الألباني : نعم للحديث عندي علتان أخريان :

الأولى : أبو إسحاق وهو السبيعي فقد كان اختلط مع تدليسه ، وقد عنعنه .

الأخرى : الاضطراب في إسناده منه أو من الأسلمي ، فإنه يجعله تارة من مسند زيد بن أرقم ، وتارة من مسند زياد بن مطرف ، وقد رواه عنه مطين ، والباوردي وابن جرير وابن شاهين في « الصحابة » كما ذكر الحافظ ابن حجر في « الاصابة » وقال :

« قال ابن منده : « لا يصح » قلت : في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي وهو واه » .

قلت : (أي الألباني) : وقوله : « المحاربي » سبق قلم منه وإنما هو الأسلمي كما سبق ويأتي .

وقد رد الشيخ الألباني على عبد الحسين الموسوي في إيهامه صحة هذا الحديث بما نراه كافياً شافياً ، قال حفظه الله :

« لقد كان الباعث على تخرج هذا الحديث ونقده ، والكشف عن علته ، أسباب عدة منها : أنني رأيت الشيخ المدعو بعبد الحسين الموسوي الشيعي قد خرَّج الحديث في « مراجعته » (ص ٤٩) تخریباً أوهم به القراء أنه صحيح كعادته في أمثاله ، واستغل في سبيل ذلك خطأ قلمياً وقع للحافظ ابن حجر رحمه الله ، فبادرت إلى الكشف عن إسناده وبيان ضعفه ، ثم الرد على الإيهام المشار إليه ، وكان ذلك منه على وجهين ، فأنا أذكرهما معقبات على كل منهما ببيان مافيه فأقول :

الأول : أنه ساق الحديث من رواية مطين ومن ذكرنا معه نقلاً عن الحافظ من رواية زياد بن مطرف ،

وصدره برقم (٣٨)^(١). ثم قال :

« ومثله حديث زيد بن أرقم ... » فذكره ، ورقم له ب(٣٩)^(١). ثم علق عليهما مبينا مصادر كل منهما ، فأوهم بذلك أنهما حديثان متغايران إسناداً ! والحقيقة خلاف ذلك ، فإن

(١) في مطبوعتنا برقم (٤٤) و(٤٥) .

كلاً منهما مدار إسناده على الأسلمي ، كما سبق بيانه ، غاية ما في الأمر أن الراوي كان يرويهِ تارة عن زياد بن مطرف عن زيد بن أرقم ، وتارة لا يذكر فيه زيد بن أرقم ، ويوقفه على زياد بن مطرف ، وهو مما يؤكد ضعف الحديث لاضطرابه في إسناده — كما سبق .

والآخر : أنه حكى تصحيح الحاكم للحديث دون أن يتبعه ببيان علته ، أو على الأقل دون أن ينقل كلام الذهبي في نقده .

وزاد في إيهام صحته أنه نقل عن الحافظ قوله في « الاصابة » : « قلت : في إسناده يحيى ابن علي المحاربي وهو واو » .

فتعقبه عبد الحسين (!) بقوله :

« أقول : هذا غريب من مثل العسقلاني ، فإن يحيى بن يعلى المحاربي ثقة بالاتفاق ، وقد أخرج له البخاري ومسلم ... » .

فأقول : أغرب من هذا الغريب أن يدير عبد الحسين كلامه على توهيمه الحافظ في توهيمه للمحاربي وهو يعلم أن المقصود بهذا التوهين إنما هو الأسلمي وليس المحاربي ، لأن هذا مع كونه من رجال الشيخين ، فقد وثقه الحافظ نفسه في « التقريب » وفي الوقت نفسه ضعف الأسلمي ، فقد قال في ترجمة الأول :

« يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي الكوفي ثقة — من صغار التاسعة ، مات سنة ست عشرة » وقال بعده بترجمة :

« يحيى بن يعلى الأسلمي الكوفي شيعي ضعيف ، من التاسعة » :

وكيف يعقل أن يقصد الحافظ تضعيف المحاربي المذكور وهو متفق على توثيقه ، ومن رجال « صحيح البخاري » الذي استمر الحافظ في خدمته وشرحه وترجمة رجاله قرابة ربع قرن من الزمان؟! كل مافي الأمر أن الحافظ في « الاصابة » أراد أن يقول : « الأسلمي وهو واو » فقال واهماً : « المحاربي وهو واو » .

فاستغل الشيعي هذا الوهم أسوأ استغلال ، فبدل أن ينبه أن الوهم ليس في التوهين ، وإنما في كتب « المحاربي » مكان « الأسلمي » أخذ يوهم القراء عكس ذلك وهو أن راوي الحديث إنما هو المحاربي الثقة وليس هو الأسلمي الواهي ! فهل في صنيعه هذا ما يؤيد من زكاه في ترجمته في أول الكتاب بقوله :

« ومؤلفاته كلها تمتاز بدقة الملاحظة وأمانة النقل » .

أين أمانة النقل يا هذا ، وهو ينقل الحديث من « المستدرک » وهو يرى فيه يحيى بن يعلى موصوفاً بأنه « الأسلمي » فيتجاهل ذلك ، ويستغل خطأ الحافظ ليوهم القراء أنه المحاربي الثقة .

وأين أمانته أيضاً وهو لا ينقل نقد الذهبي والهيثمي للحديث بالأسلمي هذا؟! فضلاً عن أن الذهبي أعله بمن هو أشد ضعفاً من هذا كما رأيت ، ولذلك ضعفه السيوطي في « الجامع الكبير » على قلة عنايته فيه بالتضعيف فقال :

« وهو واو » .

وكذلك وقع في « كنز العمال » برقم (٢٥٧٨) ، ومنه نقل الشيعي الحديث ، دون أن ينقل تضعيفه هذا مع الحديث . فأين الأمانة المزعومة أين؟! .

(تنبيه) : أورد الحافظ ابن حجر الحديث في ترجمة زياد بن مطرف في القسم الأول من « الصحابة » وهذا القسم خاص كما قال في مقدمته : « فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره ، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة ، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان ، وقد كنت — أولاً — رتب هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام ، ثم بدأ لي أن أجعله قسماً واحداً ، وأميز ذلك في كل ترجمة » .

قلت : فلا يستفاد إذن من إيراد الحافظ للصحابي في هذا القسم أن صحبته ثابتة ، مادام قد

وسلم يقول : من أحب أن يحيا حياتي ويموت ميتتي ويدخل الجنة التي وعدني ربي ، وهي جنة الخلد فيلتولُ عليا وذريته من بعده ، فإنهم لن يخرجوكم باب هدى ، ولن يدخلوكم باب ضلالة(٤٤) » .

(٤٤) وهذا الحديث هو الحديث ٢٥٧٨ من أحاديث الكنز في ص ١٥٥ من جزئه ٦ وأورده في المنتخب أيضا ، فراجع من المنتخب ما هو في السطر الأخير من هامش ص ٣٢ من الجزء ٥ من مسند أحمد ، وأورده ابن حجر

نص على ضعف إسناد الحديث الذي صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ وهو هذا الحديث ، ثم أنه يتبعه بما يدل على ثبوت صحبته من طريق أخرى ، وهذا ما أفصح بنفيه الذهبي في « التجريد » بقوله (١٩٩/١) :

« زياد بن مطرف ، ذكره مطين في الصحابة ولم يصح » .

وإذا عرفت هذا فهو بأن يذكر في المجهولين من التابعين ، أولى من أن يذكر في الصحابة المكرمين ، وعليه فهو علة نائلة في الحديث .

ومع هذه العلة كلها في الحديث يريدنا الشيعي أن نؤمن بصحته عن رسول الله ﷺ غير عابئ بقوله ﷺ : « من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » رواه مسلم في مقدمة صحيحه ، فالله المستعان .

وكتاب « المراجعات » للشيعي المذكور محشو بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في فضل علي رضي الله عنه ، مع كثير من الجهل بهذا العلم الشريف ، والتدليس على القراء والتضليل عن الحق والواقع ، بل والكذب الصريح ، مما لا يكاد القارئ الكريم يخطر في باله أن أحداً من المؤلفين يحترم نفسه يقع في مثله .

(سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٢٩٧/٢) « .

أقول : وعلى الرغم من أن صاحب المنتخب قال بعد هذا الحديث : « وَتُعَقَّبُ » إلا أن

المؤلف أغفل هذه العبارة !

ثم ، أليس من مقتضيات الأمانة ، مادام أنه ينقل موافقة الذهبي لبعض تصحيحات الحاكم ، أن ينقل توهينه ، بل نفسه ، للبعض الآخر ، ومنها هذا الحديث !؟ .

ومثله حديث زيد بن أرقم قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من أراد أن يحيا حياتي ، ويموت موتي ، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي ، فليتولَّ علي ابن أبي طالب ، فإنه لن يخرجكم من هدى ، ولن يدخلكم في ضلالة(٤٥) » .

وكذلك حديث عمار بن ياسر قال ^(١٧) : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله

العسقلاني مختصرا في ترجمة زياد بن مطرف في القسم الأول من إصابته ثم قال قلت في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي وهو واهي . أقول هذا غريب من مثل العسقلاني فإن يحيى بن يعلى المحاربي ثقة بالاتفاق ، وقد أخرج له البخاري في عمرة الحديبية من صحيحه . وأخرج له مسلم في الحدود من صحيحه أيضا ، سمع أباه عند البخاري وسمع عند مسلم غيلان بن جامع . وأرسل الذهبي في الميزان توثيقه ارسال المسلمات ، وعده الامام القيسراني وغيره ممن احتج بهم الشيخان وغيرهما .

(٤٥) أخرجه الحاكم في آخر ص ١٢٨ من الجزء ٣ من صحيحه المستدرک ثم قال هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وأخرجه الطبراني في الكبير وأبو نعيم في فضائل الصحابة وهو الحديث ٢٥٧٧ من أحاديث الكنز في ص ١٥٥ من جزئه ٦ ، وأورده في منتخب الكنز أيضا فراجع هامش ص ٣٢ من الجزء ٥ من المسند .

[١٧] هذا الحديث رواه الطبراني بإسنادين ، أحسب فيهما جماعة ضعفاء .

عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه عن جده (المنتخب ٣٢) .

(عن محمد بن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه عن جده عمار (المراجعات ٤٩) .

لم يثبت أن لأبي عبيدة بن محمد بن عمار ولداً اسمه محمد ، روى عنه ، كما أنه قد اختلف في

أبي عبيدة هذا ، هل هو سلمة بن محمد بن عمار ؟ أم أخ له ؟

وقد اختلف في توثيقه أيضا : فقال ابن معين : « ثقة »

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه « منكر الحديث ولا يسمى » . وقال في موضع آخر : صحيح

الحديث .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : أبو عبيدة « هذا ثقة » .

أما محمد بن عمار فقد أورد ابن حجر في تهذيب التهذيب : أنه كان يرسل الحديث فيرفعه

إلى النبي ﷺ دون ذكر أبيه عمار .

وسلم : أوصني من آمن بي وصدقني بولاية علي بن أبي طالب ، فمن تولاه فقد تولاني ، ومن تولاني فقد تول الله ، ومن أحبه فقد أحبني : ومن أحبني فقد أحب الله ، ومن أبغضه فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله عز وجل^(٤٦) » وعن عمار أيضا مرفوعا : « اللهم من آمن بي وصدقني فليتول علي بن أبي طالب ، فإن ولايته ولايتي ، وولايتي ولاية الله تعالى^(٤٧) » .

وخطب صلى الله عليه وآله وسلم مرة فقال : « يأأيها الناس إن الفضل والشرف والمنزلة والولاية لرسول الله وذريته ، فلا تذهين بكم الأباطيل^(٤٨) » .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، ألا وإن أمتكم وفدكم إلى الله ، فانظروا من توفدون^(٤٩) » وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « فلا تقدموهم فتهلكوا ، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا ، ولا تعلموهم فإنهم أعلم »

(٤٦) أخرجه الطبراني في الكبير ، وابن عساكر في تاريخه ، وهو الحديث ٢٥٧١ من أحاديث الكنز في آخر ص ١٥٤ من جزئه ٦ .

(٤٧) أخرجه الطبراني في الكبير عن محمد بن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه عن جده عمار ، وهو الحديث ٢٥٧٦ من أحاديث الكنز ، ص ١٥٥ من جزئه ٦ ، وأورده في المنتخب أيضا .

(٤٨) أخرجه أبو الشيخ في حديث طويل ، ونقله ابن حجر في آخر المقصد ٤ من المقاصد التي ذكرها في تفسير آية المودة في القرى ص ١٠٥ من صواعقه فأمعن النظر فيه وفي المقصد الأسمى من مراميه ، ولا تغفل عن قوله : فلا تذهين بكم الأباطيل .

(٤٩) أخرجه الملا في سيرته ، كما في تفسير قوله تعالى ﴿ وقضوهم إنهم مسؤولون ﴾ ص ٩٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

وعلى هذا فإن الحديث مضطرب السند ، ولم يخرج أحد من أصحاب الصحاح ، والمسانيد

المعتبرة .

منكم^(٥٠)». وقال صلى الله عليه وآله وسلم^[١٨]: « واجعلوا أهل بيتي منكم مكان الرأس من الجسد، ومكان العين من الرأس، ولا يهتدي الرأس إلا بالعينين^(٥١) » وقال صلى الله عليه وآله وسلم^[١٩]: « الزموا مودتنا أهل البيت،

(٥٠) أخرجه الطبراني في حديث الثقلين ونقله عنه ابن حجر، في تفسيره الآية الرابعة ﴿ وقفوههم إنهم مسؤولون ﴾ من الآيات التي أوردتها في الباب ١١ من صواعقه ص ٨٩ .

(٥١) أخرجه جماعة من أصحاب السنن بالاسناد إلى أبي ذر مرفوعا، ونقله الامام الصبان في فضل أهل البيت من كتابه اسعاف الراغبين، والشيخ يوسف النبهاني في ص ٣١ من « الشرف المؤبد » وغير واحد من الثقات وهو نص في وجوب رئاستهم وان الاهتداء إلى الحق لا يكون إلا عن طريقهم .

[١٨] هذا الحديث رواه الطبراني وفيه زياد بن المنذر وهو متروك . « مجمع الزوائد ١٧٢/٩ »
وزياد بن المنذر (أبو الجارود الأعمى الكوفي) قال فيه عبد الله بن أحمد عن أبيه : متروك الحديث ، وضعفه جداً .

قال فيه يحيى بن معين : كذاب عدو الله ليس يسوى فلساً .

وقال الآجري عن أبي داود : كذاب .

وقال البخاري : يتكلمون فيه .

وقال النسائي : متروك . وقال في موضع آخر : ليس بثقة .

وقال أبو حاتم : ضعيف .

وقال أبو حاتم بن حبان : كان رافضيا يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم ، ويروي في فضائل أهل البيت رضي الله عنهم أشياء مألها وصول ، لا يحل كتب حديثه .

وقال ابن عدي : عامة أحاديثه غير محفوظة ، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت ، وهو من

المعدودين من أهل الكوفة الغالين وأحاديثه عن من يروي عنه فيها نظر .

وقال يحيى بن يحيى النيسابوري : يضع الحديث . (تهذيب التهذيب)

فإنه من لقي الله وهو يودنا ، دخل الجنة بشفاعتنا والذي نفسي بيده ، لا ينفع عبدا عمله إلا بمعرفة حقنا (٥٢) . »

(٥٢) أخرجه الطبراني في الأوسط ، ونقله السيوطي في إحياء الميت ، والنهائي في أربعين أربعينه ، وابن حجر في باب الحث على حبهم من صواعقه وغير واحد من الاعلام ، فأمن النظر في قوله لا ينفع عبدا عمله إلا بمعرفة حقنا ثم أخبرني ماهو حقهم الذي جعله الله شرطا في صحة الأعمال ، أليس هو السمع والطاعة لهم والوصول إلى الله عز وجل عن طريقهم القويم وصراتهم المستقيم وأي حق غير النبوة والخلافة يكون له هذا الأثر العظيم : لكننا منينا بقوم لايتأملون فإننا لله وإنا إليه راجعون .

[١٩] هذا الحديث رواه الطبراني في الأوسط ، وفي سنده ليث بن أبي سليم الكوفي اللبي .

قال عنه الامام أحمد : مضطرب الحديث ، ولكن حدث عنه الناس .

وقال يحيى والنسائي : ضعيف .

وقال ابن معين أيضا : لأبأس به .

وقال الدارقطني : كان صاحب سنة ، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد .

وقال أبو زرعة : ليث بن أبي سليم أئبن الحديث لاتقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث .

وقال ابن سعد : كان رجلا صالحا عابداً وكان ضعيفاً في الحديث ، يقال : كان يسأل عطاماً

وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه فيروي أنهم اتفقوا من غير تعمد .

وقال ابن حبان : اختلط في آخر عمره ، فكان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، ويأتي عن

الثقات بما ليس من حديثهم ، تركه القطان وابن مهدي ، وابن معين ، وأحمد .

وبعد هذا يتضح أن لافائدة من احتفال المؤلف بسوق هذا الحديث ، وتكثير أسماء من

أخرجوه ونقلوه ، فلا نقل السيوطي بمصحح له ، ولا ذكر النهائي له في أربعين أربعينه برافعه إلى

درجة الصحة . هذا من جهة ،

ومن جهة ثانية : فإن تحميل نص حديث ضعيف — كهذا — ما لايجتمل ، نوع من

التكلف والمحمل المتبى عنه .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم [٢٠] : « معرفة آل محمد براءة من النار ، وحب آل محمد جواز على الصراط ، والولاية لآل محمد أمان من العذاب (٥٣) » .

(٥٣) أوردته القاضي عياض في الفصل الذي عقده لبيان أن من توقيه وبره صلى الله عليه وآله وسلم ، بر آله

[٢٠] قال الشهاب الخفاجي في « شرح الشفاء » (٤١١/٣) عن هذا الحديث : لم يخرجوه .

وقال علي القاري في « شرح الشفاء » أيضا ، في هامش ص (٤١١/٣) : لا يعرف راويه !
وقد سبق من القاضي عياض بيان أن « آل محمد » ليست مقصورة على ما عناه المؤلف
وليس به على القاريء من قصرها على آل علي وفاطمة فحسب ، وإنما تشمل قرابته كلهم : آل
علي ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل العباس ، كما هو مصرح به في رواية زيد بن أرقم في صحيح
مسلم .

بل إن مدار هذا الفصل كله في « الشفاء » على ذلك ، فهو يقول :

« ومن توقيه صلى الله عليه وآله وبره ، بر آله وذريته وأمهات المؤمنين أزواجه ، كما حض عليه صلى الله عليه وآله وسلكه
السلف الصالح » .

ويقول أيضا : « وكان يأخذ بيد أسامة بن زيد والحسن ويقول : اللهم إني أحبهما
فأحبهما » كما في صحيح البخاري .

فما رأي المؤلف وأضرابه بكلام القاضي عياض هذا ؟!

ثم ، أبعد هذا التدليس تدليس ؟!

أما إشارته في الحاشية إلى أن الرسول صلى الله عليه وآله قال :

« من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية » فهذا الحديث غير معروف بهذا اللفظ ،
وإنما الحديث المعروف هو ما رواه مسلم في صحيحه عن نافع قال : جاء عبد الله بن عمر إلى عبد
الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان ، زمن يزيد بن معاوية ، فقال : اطرحوا لأبي عبد
الرحمن وسادة ، فقال : إني لم آتكم لأجلس ، أتيتك لأحدثك حديثاً سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
يقوله ، سمعته يقول : « من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لاجحة له ، ومن مات وليس في
عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » .
« منهاج السنة النبوية » (٢٧/١)

وقال صلى الله عليه وآله وسلم ﷺ : « لاتزول قدما عبد — يوم القيامة —

وذريته ، من كتاب الشفا في أول ص . ٤ من قسمه الثاني طبع الاستانة سنة ١٣٢٨ ، وأنت تعلم أن ليس المراد من معرفتهم هنا مجرد معرفة أسمائهم وأشخاصهم وكونهم أرحام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن أبا جهل وأبا لهب ليعرفان ذلك كله ، وإنما المراد معرفة أنهم أولو الأمر بعد رسول الله على حد قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من مات ولم يعرف امام زمانه : مات ميتة جاهلية » والمراد من حبهم وولائتهم المذكورين ، الحب والولاية اللذان « عند أهل الحق » لأئمة الصدق ، وهذا في غاية الوضوح .

[٢١] الذي في سنن الترمذي ٤/٦١٢ :

« عن أبي برزة الأسلمي قال : قال رسول الله ﷺ :

« لاتزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه ، وعن علمه فيم فعل به ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه ، وعن جسمه فيم أبلاه » . قال : هذا حديث حسن صحيح .

[١/٢٢] هذا الذي ذكره المؤلف جزء من حديث رواه الطبراني عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ :

« يابني عبد المطلب ، إني سألت الله لكم ثلاث : أن يثبت قائمكم ، ويعلم جاهلكم ، ويهدي ضالكم ، وسألته أن يجعلكم جوداء ، رحماء ، فلو أن رجلاً صنف بين الركن والمقام ، وصلى وصام ، ثم مات وهو ميفض لآل بيت محمد ﷺ دخل النار » .

وفيه محمد بن زكريا الفلابي ، قال عنه الذهبي : ضعيف .

وقال الدارقطني : يضع الحديث .

وقال ابن منده : تُكَلِّم فيه .

على أن الحديث يشمل بني عبد المطلب جميعاً كما هو مصرح به .

ويبدو أن المؤلف لم يثبت من هذا الحديث — على ضعفه — إلا ما يراه دليلاً له ، على طريقة من يستشهد على أن الله نهي عن الصلاة بقوله تعالى : ﴿ ولا تقربوا الصلاة ﴾ ويترك تكملتها :

حتى يسأل عن أربع ، عن عمره فيما أفناه ، وعن جسده فيما أبلاه ، وعن ماله فيما أنفقه ، ومن أين اكتسبه ، وعن محبتنا (٥٤) أهل البيت . وقال صلى الله عليه وآله وسلم [٢٢] : فلو أن رجلا صفن — صف قدميه بين الركن والمقام ، فصلى وصام ، وهو مبغض لآل محمد دخل النار (٥٥) . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « من مات

(٥٤) لولا أن لهم مناصب من قبل الله يستوجب السمع والطاعة ، ما كانت محبتهم بهذه المثابة . وهذا الحديث أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً ونقله السيوطي في إحياء الميت ، والنهائي في أربعينه ، وغير واحد من الأعلام .
(٥٥) أخرجه الطبراني والحاكم كما في أربعين النهائي وإحياء السيوطي وغيرهما : وهذا الحديث نظير قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث سمعته قريبا : « والذي نفسي بيده لا ينفع عبدا عمله إلا بمعرفة حقنا » ولولا أن

﴿ وأنتم سكارى ﴾ لأنه لو ذكر الحديث كاملاً لدحض استدلاله ، ولانقلب استشهاده ضده !
فتأمل أمانة المصنف !

[٢/٢٢] حديث الحسن أنه قال لمعاوية بن خديج ...

رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد الله بن عمرو الواقفي وهو كذاب .

[٣/٢٢] قوله : وخطب رسول الله ﷺ فقال : « أيها الناس الخ » أخرجه الطبراني في الأوسط ، قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٧٢/٩) : وفيه من لم أعرفهم .

[٢٣] قوله : « ومضامين هذه الأحاديث متواترة »

هذه دعوى تحتاج إلى دليل ، والمتأمل لأكثر الأحاديث التي ساقها ، يرى أن دعوى المؤلف التواتر دعوى عريضة لا دليل عليها ، وليس مجرد حشد أحاديث أغلبها ساقط وهالك بنافع شيئاً من أجل إثبات التواتر .

أما طريق العترة ، فالثابت عند أهل السنة : أن جُلّ الروايات التي لفقها الروافض ونسبوها إلى العترة لا يصح منها إلى العترة شيء ، وهم (أي العترة) أجل — عند أهل السنة — من أن يكذبوا مثل هذا الكذب المفضوح !

على حب آل محمد مات شهيدا ، ألا ومن مات على حب آل محمد مات مغفورا له ،
 ألا ومن مات على حب آل محمد مات تائبا ، ألا ومن مات على حب آل محمد مات
 تائبا . ألا ومن مات على حب آل محمد مات مؤمنا مستكملا الايمان . ألا ومن مات
 على حب آل محمد بشره ملك الموت بالجنة ، ثم منكر ونكير ، ألا ومن مات على حب
 آل محمد يزف إلى الجنة كما تزف العروس إلى بيت زوجها ، ألا ومن مات على حب آل
 محمد فتح له في قبره بابان إلى الجنة ، ألا ومن مات على حب آل محمد جعل الله قبره
 مزار — ملائكة الرحمة ، ألا ومن مات على حب آل محمد مات على السنة والجماعة ،
 ألا ومن مات على بغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوبا بين عينيه : آيس من رحمة
 الله ، إلى آخر خطبته العصماء^(٥٦) « التي أراد صلى الله عليه وآله وسلم أن يرد بها
 شوارد الأهواء ، ومضامين هذه الأحاديث كلها متواترة ، ولا سيما من طريق العترة
 الطاهرة [٢٣] .

بعضهم بغض لله ورسوله ما حبطت أعمال مبغضهم ولو صغن بين الركن والمقام فصلى وصام ، ولولا نياتهم
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كانت لهم هذه المنزلة . وأخرج الحاكم وابن حبان في صحيحه — كما في
 أربعين النهائي واحياء السيوطي — عن أبي سعيد قال : قال رسول الله : « والذي نفسي بيده لا يبغضنا أهل
 البيت رجل إلا دخل النار » اه . وأخرج الطبراني^[٢٢/٢] — كما في أربعين النهائي واحياء السيوطي — عن
 الامام الحسن السبط ، قال لمعاوية بن خديج : « إياك وبغضنا أهل البيت فإن رسول الله قال : لا يبغضنا أحد
 ولا يحسدنا أحد إلا زيد يوم القيامة عن الحوض بسياط من نار » اه . وخطب النبي ﷺ فقال : « أيها
 الناس من أبغضنا أهل البيت حشره الله يوم القيامة يهوديا » . أخرجه الطبراني في الأوسط^[٣/٢٢] كما في
 احياء السيوطي وأربعين النهائي وغيرهما .

(٥٦) أخرجه الامام الثعلبي في تفسير آية المودة من تفسيره الكبير عن جرير بن عبد الله البجلي عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ، وأرسلها الزمخشري في تفسير الآية من كشفه ارسال المسلمين فراجع .

[٢٤] من قصيدة منسوبة للفرزدق في مدح زين العابدين ، والصحيح منها للفرزدق ستة أبيات .
 أما بقية القصيدة : فبعضها للحزبن الكناني في عبد الله بن عبد الملك بن مروان وهي في
 حماسة أبي تمام (٢/٢٨٤) ، وبعضها في نقد الشعر لقدامه بن جعفر (ص ١٩ و ٢٧) وبعضها

وما كانت لتثبت لهم هذه المنازل ، لولا أنهم حجج الله البالغة ومناهل شريعته السائغة ، والقائمون مقام رسول الله في أمره ونهيه ، والممثلون له بأجلى مظاهر هديه ، فالحب لهم بسبب ذلك محب لله ولرسوله ، والمبغض لهم مبغض لهما ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يجنبنا إلا مؤمن تقى ، ولا يبغضنا إلا منافق شقي » (٥٧) ولذا قال فيهم الفرزدق :

من معشر حبه دين وبغضهم كفر وقربهم منجى ومعتصم
ان عد أهل التقى كانوا أئمتهم أو قيل من خير أهل الأرض قيل هم [٢٤]

وكان أمير المؤمنين (ع) يقول [٢٥] : « اني وأطائب ارومتي ، وابرار عترتي احلم الناس صغارا وأعلم الناس كبارا ، بنا ينفي الله الكذب ، وبنا يعقر الله أنياب الذئب

(٥٧) أخرجه الملاح في المقصد الثاني من مقاصد الآية ١٤ من الباب ١١ من الصواعق .

في مدح بعض بني مروان أيضا ، أوردها الجاحظ في كتاب الحيوان (١٥٢/٣ ساسي) وفي أول الجزء الثالث من البيان والتبيين ، وانظر الأغاني (٧٦/٤ - ٧٩ بلاق) . (المنتقى ١٦٧) .

ويقول الخطيب التبريزي في « شرح الحماسة » (٢٨٤/٢) : « والناس يروون هذه الآيات للفرزدق ، يمدح بها علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وهو غلط ممن رواها فيه » .
وروى المرتضى في « أماليه » (٤٨/١) : بعض أبيات القصيدة منسوبة للفرزدق في هشام بن عبد الملك .

ونسبها العسكري في « المؤلف والمختلف ١٦٩ » لكثير بن كثير السهمي في محمد بن علي ابن الحسين ، ونسبها صاحب الـ « العمد » لداود بن سلم في قثم بن العباس ، وانظر الحيوان (١٣٣/٣) وعميون الأخبار (٢٩٤/٢ ، ١٩٦/٢) .

[٢٥] هذا الحديث يشهد نفيه أنه كذب مخلوق على علي رضي الله عنه ، وعلي أتقى لله من أن يزكي نفسه هذه التزكية العريضة ، وهو يعلم أن الله تعالى قال :

﴿ فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى ﴾ النجم/٣٢ .

الكلب ، وبنا يفك الله عنكم ، وينزع ريق أعناقكم ، وبنا يفتح الله ويختم (٥٨) . وحسبنا في إيثارهم على من سواهم ، إيثار الله عز وجل إياهم ، حتى جعل الصلاة عليهم جزءاً من الصلاة المفروضة على جميع عباده فلا تصح بدونها صلاة أحد من العالمين ، صديقاً كان أو فاروقاً أو ذا نور أو نورين أو أنوار [٢٦] ، بل لا بد لكل من عبد الله بفرائضه ، أن يعبد في أثنائها بالصلاة عليهم ، كما يعبد بالشهادتين ، وهذه منزلة عنت لها وجوه الأمة ، وخشعت أمامها أبصار من ذكروا من الأئمة ، قال الامام الشافعي رضي الله عنه [٢٧] :

يا أهل بيت رسول الله حبيكم فرض من الله في القرآن أنزله
كفأكم من عظيم الفضل أنكم من لم يصل عليكم لاصلاة له (٥٩)

(٥٨) أخرجه عبد الغني بن سعد في إيضاح الأشكال وهو الحديث ٦٠٥٠ من أحاديث الكنز في آخر صفحة ٣٩٦ من جزئه ٦ .

(٥٩) هذان البيتان من مدائح الشافعي السائرة وهما بمكان من الانتشار والاشتهار ، وقد أرسلهما عنه ارسال المسلمات غير واحد من الثقات كابن حجر في تفسير قوله تعالى : ﴿ إن الله وملائكته يصلون على

[٢٦] إن المشكلة الأساسية عند الرافضة ليست هي رفع علي رضي الله عنه وآل البيت على غيرهم ، كما يومنون ، بل المشكلة عندهم هي التنقص لأكابر الصحابة ، والحقد الدفين ، الذي يطل برأسه في أثناء احتجاجهم بسبب وبغير سبب ، وإلا فماذا يُفسر هذا اللمز والتعريض بالخلفاء الثلاثة : الصديق والفاروق وعثمان بن عفان رضي الله عنهم ؟

نعم إن حب آل بيت النبي ﷺ بمفهوم أهل السنة فرض ، وليس أحد منهم يستجيز لنفسه أن يخالطه شك في ذلك والله الحمد .

[٢٧] ومن ناحية أخرى فعل فرض صحة نسبة هذين البيتين للشافعي فمعنى قوله : لاصلاة له : أي لاصلاة كاملة ، وإلا فإنه لم يقل أحد من الفقهاء ببطان صلاة من لم يصل على النبي ﷺ في التشهد الأخير فضلاً عن الآل .

ولنكتف الآن بهذا القدر ، مما جاء في السنة المقدسة من الأدلة على وجوب الأخذ بسنتهم ، والجري على أسلوهم ، وفي كتاب الله عز وجل آيات محكمات توجب ذلك أيضا ، أوكلناها إلى شاهد لبكم ومرهف ذهنكم وأنتم ممن تكفيه للمحة الدالة ، ويستغني بالرمز عن الإشارة والحمد لله رب العالمين .

ش

المراجعة ١١ [٢٨]

٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

- ١ — الاعجاب بما أوردناه من السنن الصريحة
- ٢ — الدهشة في الجمع بينها وبين ما عليه الجمهور
- ٣ — الاستظهار بالتماس الحجج من الكتاب

١ — تشرفت بكتابتك الجليل ، سديد المناهج متسنى التحصيل ، ملأت الدلو به إلى عقد الكرب ، وتحدرت فيه تحدر السيل من رؤوس الجبال ، قلبت فيه طرفي ،

النبي ﷺ ص ٨٨ من صواعقه والنبهاني في ص ٩٩ من الشرف المؤيد . والامام أبي بكر بن شهاب الدين في رشفة الصادي ، وجماعة آخرين .

[٢٨] : من الدلائل على كذب نسبة هذه الأقوال لشيخ الأزهر سليم البشري ، وأنها من إنشاء المؤلف فكرة وأسلوبا قوله في هذه المراجعة :

« وحين أغرقت في البحث عن حجتك ، وأمعنت في التنقيب عن أدلتك رأيتني في أمر مريج ، أنظر في حججك فأراها ملزمة ، وفي بيناتك فأجدها مسلمة » .

فإن الذي يغرق في البحث ، ويمعن في التنقيب عن أدلة المؤلف سوف يكتشف فيها من الفضائح والأكاذيب ما يجبل من يحترم نفسه — بله العلم — عن بعضه ، وليس الظن بعلم شيخ

وتأملته مليا فرأيتك بعيد المستمر^(٦٠)، ثبتا في العَدْر^(٦١)، شديد العارضة^(٦٢)،
غرب اللسان^(٦٣).

٢ — وحين أغرقت في البحث عن حجتك ، وأمعت في التنقيب عن أدلتك
رأيتني في أمر مريح ، انظر في حججك فأراها ملزمة ، وفي بيناتك فأجدها مسلمة ،
وانظر في أئمة العترة الطاهرة فإذا هي بمكانة من الله ورسوله يخفض لها جناح الذل
هيبة وإجلالا ، ثم انظر إلى جمهور أهل القبلة والسواد الأعظم من ممثلي هذه الملة ، فإذا
هم مع أهل البيت على خلاف ماتوجهه ظواهر تلك الأدلة ، فأنا أوامر مني
نفسين^(٦٤) : نفسا تنزع إلى متابعة الأدلة ، وأخرى تفزع إلى الأكثرية من أهل القبلة ،

(٦٠) قويا في الخصومة لايسأم المراس .

(٦١) الغدر — بفتحين : الأرض الرخوة ذات الأحجار والحفر ، يقال : رجل ثبت الغدر إذا كان ثابتا في الحرب
أو الجدال أو نحوهما .

(٦٢) أي شديد القدرة على الكلام .

(٦٣) أي حديده .

(٦٤) قال في اللسان : والعرب قد تجعل النفس التي يكون بها التمييز نفسين ، وذلك أن النفس قد تأمره بالشيء
وتناه عنه فجعلوا التي تأمره نفسا ، وجعلوا التي تنهيه كأنها نفس أخرى .

الأزهر أن يكون من الضحالة والسطحية بأن يدفعه إلى توقيف من هذا شأنه فيما ساق من أدلة .

وشيوخ الأزهر — كما صورهم قلم المؤلف في هذه المراجعة — بين تهمتين عظيمتين :

إما أن يكون كاذبا في دعواه البحث والتنقيب ، إذ لو أن أي طالب علم يبحث ونقب لعرف
بهتان المؤلف وتلبيسه .

وإما أن يكون جاهلاً محتاجا إلى تعليم ، وقد قبض الله له بعد إسناد مشيخة الأزهر إليه ، وقبل
موته ، من يعلمه أن الأكثرية من أهل القبلة لاتتمسك بالأدلة ، بل ترى آراء بعيدة عن الدليل ، بل
الدليل يعاكسها ، وتسير مدفوعة بدافع التعصب للباطل !

سبحانك ربي هذا بهتان عظيم !!

قد بذلت لك الأولى قيادها، فلا تنبو في يدك، ونبت عنك الأخرى بعنادها،
فاستعصت عليك :

٣ - فهل لك أن تستظهر عليها بحجج من الكتاب قاطعة تقطع عليها
وجهتها، وتحول بينها وبين الرأي العام، ولك السلام .

س

المراجعة ١٢ [٢٩]

٢٢ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

حجج الكتاب

إنكم - بحمد الله - ممن وسعوا الكتاب علما، وأحاطوا بجليه وخفيه خيرا،
فهل نزل من آياته الباهرة، في أحد منازل في العترة الطاهرة ؟ هل حكمت محكمات

منهج الشيعة في التفسير

[٢٩]

لابد قبل التعرض لاستشهاد المؤلف بالآيات على ماذهب إليه - من كلمة موجزة في منهج
الشيعة في تفسير القرآن الكريم .

إن الدارس للفرق والمذاهب التي نشأت بعد حركة الفتح الاسلامي، واستقرار الاسلام بدولته
المترامية، لابد وأنه يلاحظ أولاً أن هذه الفرق اتخذت القرآن الكريم وسيلة للاستدلال على آرائها .

ولكن الفرق بين أصحاب الآراء الصحيحة التي لا تخالف الأصول الاسلامية وبين غيرهم من
أصحاب المذاهب المبتدعة، أن الأوائل كانوا تابعين لما تدل عليه معاني القرآن الكريم، موضحين
لدلالات ألفاظه كما فهمها سلف الأمة وعلمائها، وكما فسرها الرسول ﷺ وأصحابه والتابعون لهم
بإحسان . فكانوا ضمن دائرة التمسك بالكتاب والسنة، لم يشذوا عنها .

أما أصحاب البدع والأهواء، فقد رأوا آراء، واعتقدوا اعتقادات أرادوا أن يروجوها على

الناس ، فأعوزتهم الأدلة ، فالتفتوا إلى القرآن الكريم ، مستنبطين منه مايسند هذه الأفكار
والمعتقدات ، لا كما فهمه السلف الصالح ، ولا كما تدل عليه لغة العرب ، فاعتسفوا في الفهم وأبعدوا
النجمة ، ونزلوا الآيات على آرائهم ، ولَوَّوْا أعناقها .

وهم كما قال ابن تيمية — صنفان :

— تارة يسلبون لفظ القرآن مادلاً عليه وأريد به .

— وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به .

وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً ، فيكون خطوهم في
الدليل والمدلول .

وقد يكون حقاً فيكون خطوهم فيه في الدليل لا في المدلول .

— وهذا كما أنه وقع في تفسير القرآن ، فإنه وقع أيضاً في تفسير الحديث — فالذين أخطأوا
في الدليل والمدلول مثل طوائف من أهل البدع ، اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذي عليه الوسط
الذين لا يجتمعون على ضلالة ، كسلف الأمة وأئمتها ، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم :

تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ، ولا دلالة فيها .

وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه .

ومن هؤلاء فرق الخوارج ، والرافض ، والجهمية ، والمعتزلة ، والقدرية ، والمرجئة ، وغيرهم (١) .

ثم يلخص ابن تيمية الرأي في هذه المسألة فيقول :

« والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه ، وليس لهم سلف من

الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا من أئمة المسلمين ، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم .

وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة ، إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة ، وذلك من

جهتين :

تارة من العلم بفساد قوهم .

وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن ، إما دليلاً على قوهم ، أو جواباً عن المعارض لهم .

ثم إنه بسبب تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الامامية ، ثم الفلاسفة ، ثم القرامطة ،

وغيرهم ، فيما هو أبلغ من ذلك .

وتفاهم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة ، فإنهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضي منها العالم

عجبه !

فتفسير الرافضة كقولهم :

﴿ تبت يدا أبي هب وتب ﴾ هما أبو بكر وعمر .

و ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك ﴾ أي بين أبي بكر وعمر ، وعلي في الخلافة !

(١) مقدمة في أصول التفسير — ٨٢ — .

و ﴿ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ هي عائشة !

و ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر ﴾ : طلحة والزبير .

و ﴿ مرج البحرين ﴾ علي وفاطمة !

و ﴿ اللؤلؤ والمرجان ﴾ الحسن والحسين .

و ﴿ كل شيء أحصيناه في إمام مبین ﴾ في علي بن أبي طالب .

و ﴿ عم يتساءلون ، عن النبا العظيم ﴾ : علي بن أبي طالب .

و ﴿ إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم

راكعون ﴾ : هو علي ! ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم ، وهو تصدقه بخاتمته في

الصلاة !

وكذلك قوله : ﴿ أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ﴾ نزلت في علي لما أصيب

بخمزة^(١) ! « .

(١) مقدمة في أصول التفسير — ٨٨ — .

أمثلة من مواقف الشيعة في التفسير :

(١) : يقول ملا محسن الكاشي في مقدمة كتابه « الصافي في تفسير القرآن الكريم » :

« هذا يا إخواني ، ماسأتموني من تفسير القرآن ، بما وصل إلينا من أئمتنا المعصومين من البيان ، أتيتكم به مع قلة البضاعة ، وقصور يدي عن هذه الصناعة ، على قدر مقدور ، فإن المأمور معذور ، والميسور لا يترك بالمعسور ، ولا سيما أني كنت أراه أمراً مهماً وبدونه أوى الخطب مدلهماً ، فإن المفسرين ، وإن أكثروا القول في معاني القرآن ، إلا أنه لم يأت أحد منهم بسultan ، وذلك لأن في القرآن ناسخاً ومنسوخاً ، ومحكماً ومتشابهاً ، وخاصاً وعماماً ، ومبيناً ومبهماً ، ومقطوعاً وموصولاً ، وفرائض وأحكاماً ، وسنناً وآداباً ، وحلالاً وحراماً ، وعزيمةً ورخصةً ، وظاهراً وباطناً ، وحداً ومطلقاً ، ولا يعلم تمييز ذلك كله إلا من نزل في بيته ، وذلك هو النبي صلى الله عليه وأهل بيته ، فكل ما لا يخرج من بيتهم فلا تعويل عليه ، ولهذا ورد عن النبي ﷺ : من فسر القرآن برأيه فأصاب الحق فقد أخطأ ، وقد جاءت عن أهل البيت صلوات الله عليهم في تفسير القرآن وتأويله أخبار كثيرة ، إلا أنها خرجت متفرقة عن أسئلة السائلين ، وعلى أقدار أفهام المخاطبين ، وبموجب إرشادهم إلى مناهج الدين ، وبقيت بعد خبايا في زوايا ، خوفاً من الأعداء ، وتقية من البعداء ، ولعله مما برز وظهر لم يصل إلينا الأكثر ، لأن رواته كانوا في محنة من التقية ، وشدة من الخطر ، وذلك أنه لما جرى في الصحابة ماجرى ، وضل بهم عامة الورى ، أعرض الناس عن الثقلين ، وتاهوا في بيداء ضلالاتهم عن النجدين ، إلا شذمة من المؤمنين ، فمكث العامة بذلك سنين ، وعمهوا في غمرتهم حتى حين ، فال الحال إلى أن نبذ الكتاب حملته ، وتناساه حفظته ، فكان الكتاب وأهله في الناس وليسوا في الناس ، ومعهم وليسوا معهم ، لأن الضلالة لا توافق الهدى وإن اجتمعا ، وكان العلم مكتوماً ، وأهله مظلوماً ، لاسيبل لهم بإبرازه إلا بتعميته وإلغازه .

ثم خلف من بعدهم خلف غير عارفين ولا ناصبين ، لم يدروا ما صنعوا بالقرآن ، وعمن أخذوا التفسير والبيان ، فعمدوا إلى طائفة يزعمون أنهم من العلماء ، فكانوا يفسرون لهم الآراء ، ويروون تفسيره عمّن يحسبونهم من كبارهم ، مثل : أبي هريرة وأنس وابن عمر ونظرائهم ، وكانوا يعدون أمير المؤمنين من جملتهم ، ويجعلونه كواحد من الناس ، وكان خير من يستندون إليه بعده ابن مسعود وابن عباس ممن ليس على قوله كثير تعويل ، ولا له إلى لباب الحق سبيل ، وكان هؤلاء الكبراء ربما ينقلونه من تلقاء أنفسهم غير خائفين من مآله ، وربما يسندونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ، ومن الآخذين عنهم من لم يكن لأحد منهم عن الحق عدول ، ولم يعلموا أن أكثرهم كانوا

يظنون النفاق ، ويحترثون على الله ويفترون على رسول الله ﷺ في عزة وشقاق ، وهكذا كان حال الناس قرناً بعد قرن ، فكان لهم في كل قرن رؤساء ضلالة ، عنهم يأخذون ، وإليهم يرجعون ، وهم بأرائهم يجيبون ، أو إلى كبرائهم يستندون ، وربما يروون عن بعض أئمة الحق عليهم السلام في جملة ما يروون عن رجالهم ، ولكن يحسبونه من أمثالهم فتباً لهم ولأدب الرواية ، إذ مارعوها حق الرعاية ، نعوذ بالله من قوم حذفوا محكمات الكتاب ، ونسوا الله رب الأرباب ، وراموا غير باب الله أبواباً ، واتخذوا من دون الله أرباباً ، وفيهم أهل بيت نبينهم ، وهم أزمة الحق ، وسنة الصدق ، وشجرة النبوة ، وموضع الرسالة ، ومختلف الملائكة ، ومهبط الوحي ، وعيبة العلم ، ومنار الهدى ، والحجج على أهل الدنيا ، خزائن أسرار الوحي والتنزيل ، ومعادن جواهر العلم والتأويل ، والأمناء على الحقائق ، والخلفاء على الخلائق ، أولوا الأمر الذين أمروا بطاعتهم ، وأهل الذكر الذين أمروا بمسألتهم ، وأهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً ، والراسخون في العلم الذين عندهم القرآن كله تأويلاً وتفسيراً ، ومع ذلك كلهم يحسبون أنهم مهتدون ، إنا لله وإنا إليه راجعون .

ولما أصبح الأمر كذلك ، وبقي العلم سخرى هنالك ، صار الناس كأنهم أئمة الكتاب ، وليس الكتاب بإمامهم فضربوا بعضه ببعض لتروج مرامهم ، وحملوه على أهوائهم في تفاسيرهم وكلامهم ، والتفاسير التي صنفها العامة من هذا القبيل ، فكيف يصح عليها التعويل »

(الصافي : [٢/١ - ٤])

عن كتاب « التفسير والمفسرون » للشيخ محمد حسين الذهبي ١٥٥/٢

فهو في هذه المقدمة يرى أن كثيراً من آراء أهل البيت بقيت محجوبة بحجاب التقية ، خوفاً من الأعداء (يقصد أهل السنة) .

ويحكم بأن الصحابة الكرام أضلوا عامة الورى ! والناس من بعدهم كانوا في ضلالالائم باللهين . ونبذ الكتاب ونسي ! ولم يكن في تلك الأعصر علم ظاهر ، وكان أهل العلم مظلومين ! لا يستطيعون أن يظهروا علمهم إلا بطريق التعمية والالغاز ! .

ويصب جام غضبه على أبي هريرة وأنس بن مالك وعبد الله بن عمر وأمثالهم ، ويزري على ابن مسعود وابن عباس ، ويسفه آراءهم ويهون من شأنها ! بل ويرمي ذلك الجليل كله بالكذب على رسول الله ﷺ ، ويحكم عليهم — حكم أمثاله وبنى جلدته ومذهبه — بالنفاق والجرأة على الله

والافتراء على رسوله في عزة وشقاق !

ثم يرمي أهل العلم في كل عصر بأمثال هذه التهم التي لاينضح بها إلا مثل إنائه ! بل ويسب أدب الرواية ولا عجب في ذلك ، فأدب الرواية هو الذي يكشف بهتان أمثاله ، وهو المقياس العلمي الصحيح الذي يظهر الادعاء الكاذب ، والافتراء الظالم ، فكيف لايسب هذا الأدب الذي هو عارٍ عنه ، هو ومن على شاكلته ممن يذهب مذهبه ؟! والانسان عدو ماجهل .

وملا محسن الكاشي ممن يرى أن القرآن قد حُرِّف ، وأن القرآن الصحيح هو ما جمعه عليّ لا المصحف الذي بأيدي الناس ! وأنه لما جمعه أتى به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم ، فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم أي (فضائح أبي بكر وعمر وعثمان وسائر الصحابة الكرام الذين أجمعوا على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان) ! فوثب عمر وقال : يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه ، فأخذته عليه السلام وانصرف .

ثم حضر زيد بن ثابت — وكان قارئاً للقرآن — فقال له عمر : إن علياً جاءنا بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار ، وقد أردنا أن نؤلف لنا القرآن وتسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار ، فأجابه زيد إلى ذلك ، ثم قال :

فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتم ، وأظهر علي القرآن الذي ألفه ، أليس قد بطل كل ما عملتم ؟ . ثم قال عمر : فما الحيلة ؟ قال زيد : أنتم أعلم بالحيلة ، فقال عمر : ما الحيلة دون أن نقتله ونستريح منه فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد فلم يقدر على ذلك .

فلما استخلف عمر سأل علياً عليه السلام أن يدفع إليه القرآن فيحرفوه فيما بينهم فقال : يا أبا الحسن ، إن كنت جئت به إلى أبي بكر فأت به إلينا حتى نجمع عليه ، فقال عليه السلام : هيات ، ليس إلى ذلك سبيل ، إنما جئت لأبي بكر لتقوم به الحجة عليكم ولا تقولوا يوم القيامة : إنا كنا عن هذا غافلين ، أو تقولوا : ماجئتنا به ، إن القرآن الذي عندي لايمسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي .

فقال عمر : فهل وقت لآظهاره معلوم ؟ قال عليه السلام : نعم ، إذا قام القائم من ولدي فيظهره ويحمل الناس عليه فتجري السنة به .

« التفسير والمفسرون » [١٥٨/٢] نقلاً عن « تفسير الصافي » [١٠/١ - ١١]

ولا يتورع هذا الرافضي المفتري من الطعن على كبار الصحابة الكرام ، ويرميهم بكل نقيصة ، ويجردهم من كل مكرمة ، هكذا فعل مع عثمان في تفسير الآيتين (٨٤ و ٨٥) من سورة البقرة . وهكذا فعل مع أبي بكر في تفسير الآية (٤٠) من سورة التوبة ، وكذلك طعن في أبي بكر وعمر وعائشة وحفصة عند تفسيره أول سورة التحريم : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ .

وبصرف الآيات القرآنية عن ظاهرها من غير دليل معتبر ، عندما لاتوافق مذهبه ، كما فعل في تفسير سورة عبس ، وفي تفسير الآية (٥٥) من سورة المائدة ، والآية (٦٧) من السورة نفسها ، وعندما يتعرض لتفسير الآية السادسة من سورة المائدة وهي : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ يستشهد بها أيضاً على عدم مشروعية المسح على الخفين ، وعندما يسوق رواية المغيرة بن شعبة من أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح على الخفين يعقب على هذه الرواية فيقول :

« أقول : المغيرة بن شعبة هذا هو أحد رؤساء المنافقين من أصحاب العقبة والسقيفة لعنهم الله » !

ويعتقد عبد الله بن محمد رضا العلوي الشهير بشيّر والمتوفى سنة ١٢٤٢ هـ أن القرآن قد حُرِّف ، وحينما اصطدم بقوله تعالى : (سورة الحجر ٩) : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ يتفادى هذا الاصطدام بالتأويل فيقول :

« وإنا له لحافظون عند أهل الذكر واحداً بعد واحد إلى القائم ، أو في اللوح ... وقيل الضمير للنبي » التفسير الوجيز ١٢٩ عن التفسير والمفسرون للشيخ الذهبي ١٩١/٢ .

وعند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٤٠) من سورة التوبة : ﴿ ثَلَاثِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا ... الآية ﴾ ، نجده يعرض عن تعيين هذا الذي صحب النبي ﷺ في هجرته ، وهو أبو بكر ، ثم يصرح أو يلمح بما ينقص من قدره ، أو يذهب بفضله المنسوب إليه والمنهوب به في القرآن الكريم فيقول :

بذهاب الرجس عن غيرهم (٦٥) ؟ وهل لأحد من العالمين كآية تطهيرهم [٣٠] ؟ (٦٦)

(٦٥) كما حكمت بذهابه عنهم في قوله تعالى : ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾ .

(٦٦) كلا ، بل ليس لأحد ذلك وقد امتازوا بها فلا يلحقهم لاحق ولا يطمع في إدراكهم طامع .

« ثاني اثنين : حال أي معه واحد لاغير .

إذ هما في الغار : نقب في ثور ، وهو جبل بقرب مكة .

إذ : بدل ثانٍ .

يقول لصاحبه : ولا مدح فيه ، إذ قد يصحب المؤمن الكافر (!) كما قال : « قال له صاحبه

وهو يخاوره »

لا تخزن : فإنه خاف على نفسه وقبض واضطرب حتى كاد أن يدل عليهما (!) فنهاه عن

ذلك .

إن الله معنا : عالم بنا ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم إلى قوله : إلا هو

معهم ﴾ أي عالم بهم .

فأنزل الله سكينته : طمأنينته .

عليه : على الرسول ، وفي أفرادهِ ﷺ ههنا مع اشتراك المؤمنين معه حيث ذكرت ما

لا يخفى ، وجعل الهاء لصاحبه ينفيه كونها للرسول قبل وبعد الخ »

التفسير الوجيز لشبر (٤١٧ - ٤١٨)

نقلًا عن التفسير والمفسرون للشيخ الذهبي (١٩٢/٢)

[٣٠] هذه الآية لم تنزل في آل البيت - كما يفهم المؤلف ، بل نزلت في نساء النبي ﷺ ، وإن

كان معناها متضمنًا لآل البيت بالمفهوم الضيق الذي يفهمه الشيعة ، وهم أبناء علي وفاطمة .

« وليس فيها إخبار بذهاب الرجس وبالطهارة ، وإنما فيها الأمر بما يوجب طهارتهم وذهاب

الرجس عنهم ، وذلك كقوله تعالى (المائدة ٦) : ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن

يريد ليظهمكم ﴿ . وكقوله تعالى (النساء ٢٦) : ﴿ يريد الله ليبين لكم ويهديكم ﴾ . وكقوله

(النساء ٢٨) : ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم ﴾

ومما يبين أن ذلك مما أمروا به لا مما أخرج بوقوعه ، أن النبي ﷺ أدار الكساء على علي وفاطمة والحسن والحسين ثم قال :

« اللهم هؤلاء أهل بيتي ، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا »

رواه مسلم من حديث عائشة ، ورواه أصحاب السنن من حديث أم سلمة وفيه دليل على أنه تعالى قادر على إذهاب الرجس ، والتطهير .

ومما يبين أن الآية متضمنة للأمر والنهي قوله في سياق الكلام (الأحزاب ٣٠ — ٣٤) : ﴿ يانسئ النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة — إلى قوله — ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ، وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله ، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهمكم تطهيرا ، واذكرن ما يتلى في بيوتكن ... ﴾ .

فهذا السياق يدل على أن ذلك أمر ونهي ، وأن الزوجات من أهل البيت ، فإن السياق إنما هو في مخاطبتهم ، ويدل الضمير المذكور على أنه عم غير زوجاته كعلي وفاطمة وابنيهما ، كما أن مسجد قباء أسس على التقوى ، ومسجده أيضا أسس على التقوى وهو أكمل في ذلك فلما نزلت (التوبة ١٠٨) : ﴿ لمسجد أسس على التقوى ﴾ تناول اللفظ مسجد قباء ولمسجده بطريق الأولى .

وفي صحيح مسلم من حديث زيد بن أسلم : « وأهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، ثلاثا » فقال الحصين : ومن أهل بيته يازيد أليس نساءه من أهل بيته ؟ قال : نساءه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حريم الصدقة بعده ، قال : ومن هم ؟ قال : آل علي ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل عباس ، قال : كل هؤلاء حرم الصدقة ؟ قال : نعم . (مسلم ١٢٢/٧ — ١٢٣) وفي الصحيحين : « اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته » . (المنتقى ١٦٩)

وعلى هذا فإن كلام المؤلف عن هذه الآية بأنها قد حكمت بذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم كلام تنقصه الدقة ، بل فيها حكم بإرادة الله ذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم وذلك إذا فعلوا ما سبق أن خوطبت به نساء النبي ﷺ في الآيات السابقة .

هل حكم بافتراض المودة لغيرهم محكم التنزيل [٣١] ؟ (٦٧) ، وهل هبط بآية المباهلة

(٦٧) كلا ، بل اختصهم الله سبحانه بذلك تفضيلاً لهم على من سواهم ، فقال : ﴿ قل لأسألکم عليه أجراً إلا

[٣١] هذه الآية ، قال الامام أحمد في سبب نزولها :

حدثنا يحيى عن شعبة ، حدثني عبد الملك بن ميسرة عن طاوس قال : أتى ابن عباس رجلاً فسأله . وسليمان بن داود قال : أخبرنا شعبة ، أنبأني عبد الملك قال : سمعت طاووساً يقول : سألت رجلاً ابن عباس المعنى عن قول الله عز وجل : ﴿ قل لأسألکم عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾ فقال سعيد بن جبیر : قرئ محمد ﷺ . قال ابن عباس : عجلت . إن رسول الله ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا لرسول الله ﷺ فيهم قرابة فنزلت : ﴿ قل لأسألکم عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾ — إلا أن تصلوا قرابة ما بيني وبينكم — .

وكذلك روى البخاري هذا الحديث وليس عنده (فنزلت) ، وأخرجه الطبري ٢٣/٢٥ ، وفيه : إلا القرابة التي بيني وبينكم أن تصلوها . وعزاه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٣/٣٦٨) إلى أحمد بن متيغ وقال : صحيح .

هذا ويدل أن هذه الآية تدل على هذا المعنى أن الله تعالى لم يقل : إلا المودة لذي القربى . بل قال : (في القربى) ، ألا ترى أنه لما أراد ذوي قرابته قال : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى ﴾ (الأنفال — ٤١) .

وليس مولاتنا لأهل البيت من أجر النبي ﷺ في شيء وهو ﷺ لايسألنا أجراً ، بل أجره على الله تعالى .

ثم إن الآية مكية باتفاق ، ولم يكن علي تزوج بفاطمة بعد ولا ولد لها !
وبهذا يتبين لك التكلف المقنوع ، وتحميل كلام الله عز وجل ما لايجتمل عندما يقول المؤلف : « بل اختصهم الله سبحانه بذلك تفضيلاً لهم على من سواهم ، فقال : ﴿ قل لأسألکم عليه أجراً إلا المودة في القربى ، ومن يقترب حسنة (وهي هنا مودتهم) نزد له فيها حسناً ، إن الله غفور (لأهل مودتهم) شكور (لهم على ذلك) ﴾ ! .

من أين له هذا التفسير ؟ وهل يستقيم له ذلك بعقل أو نقل ؟! اللهم لا .

بسواهم جبرئيل [٣٢] ؟ (٦٨).

هل أتى هل أتى [٣٣] بمجدح سواهم لا ومولى بذكرهم حلالها (٦٩)

المودة في القرى ومن يقترف حسنة (وهي هنا مودتهم) نزد له فيها حسنا إن الله غفور (لأهل مودتهم)
شكور (لهم على ذلك) ﴿ .

(٦٨) كلا ، وإنما هبط بآية المباهلة بهم خاصة ، فقال عز من قائل : ﴿ فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ﴾ الآية .

[٣٢] هذه الآية مما يتمسك به الشيعة على أنه دليل على الامامة وعلى أن آل البيت هم بمرتبة النبي ﷺ فإن الآية لم تفرق بينهم وبينه بل ساوتهم به إذ جمعت أنفسهم مع نفسه ، فقال تعالى : ﴿ وأنفسنا وأنفسكم ﴾ وهذا اللفظ لا يقتضي المساواة ، فقد قال تعالى : ﴿ لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً ﴾ (النور ١٢) ، ولا يدل هذا على أن المؤمنين والمؤمنات متساوون ، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ (البقرة ٨٥) فهذا اللفظ يدل على المجانسة والمشابهة في أمور ، فقوله تعالى : ﴿ وأنفسنا وأنفسكم ﴾ ، أي ورجالنا ورجالكم أي الرجال الذين هم من جنسنا في الدين والنسب والمراد التجانس مع الايمان .

[٣٣] معلوم أن سورة الدهر مكية بالاتفاق ، وعلي لم يدخل بفاطمة إلا بعد غزوة بدر ، وولد له الحسن في الثانية من الهجرة ، والحسين في السنة الرابعة من الهجرة ، بعد نزول سورة الدهر بسنتين كثيرة ، فقول من يقول إنها نزلت فيهم ، من الكذب الذي لا يخفى على من له علم بنزول القرآن وأحوال آل البيت رضي الله عنهم .

وقال القرطبي في تفسيره (١٢٨/١٩) في صدد آية : ﴿ ويطعمون الطعام على حبه ﴾ :

والصحيح أنها نزلت في جميع الأبرار ، ومن فعل فعلاً حسناً ، فهي عامة ، قال : وقد ذكر النقاش والشعلبي ، والقشيري وغير واحد من المفسرين في قصة علي وفاطمة وجاريتيها حديثاً لا يصح ولا يثبت ، قال الحافظ ابن حجر في « تخرج الكشاف » ١٨٠ :

رواه الثعلبي من رواية القاسم بن بهرام عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عباس ، ومن

رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله تعالى :

أليسوا جبل الله الذي قال : ﴿ واعتصموا بجبل الله جميعا ولا تفرقوا ﴾ [٣٤] ، والصادقين الذين قال : ﴿ وكونوا مع

(٦٩) إشارة إلى نزول سورة الدهر فيهم وفي أعدائهم ، ومن أراد الوقوف على جلية الأمر في كل من آية التطهير وآية الباهلة وآية المودة في القرى وسورة الدهر ، فعليه بكلمتنا الغراء فإنها الشفاء من كل داء وبها رد جماع الأعداء وجزر غراب الجهلاء والحمد لله .

﴿ يوفون بالندر ويخافون يوما كان شره مستطيرا ، ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا ﴾ .

وزاد في أثنائه شعرا لعلي وفاطمة رضي الله عنهما ثم قال : قال الحكيم الترمذي : هذا حديث مزوق مفتعل لا يروج إلا على أحق جاهل ، رواه ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق أبي عبد الله السمرقندي عن محمد بن كثير عن الأصبع بن نباتة فذكره بشعره وزيادة ألفاظ ثم قال : وهذا لانثك في وضعه .

[٣٤] لم يرد عن من يحتج به في التفسير أن جبل الله في الآية هم أهل البيت ، بل ورد أن جبل الله هو القرآن الكريم قال أبو جعفر الطبري : حدثنا سعيد بن يحيى الأموي حدثنا أسباط بن محمد عن عبد الملك بن سليمان العزمي ، عن عطية عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ « كتاب الله هو جبل الله الممدود من السماء إلى الأرض » .

وهذا التفسير لجبل الله من جنس تفسيرهم : الامام المبين : علي بن أبي طالب ، والشجرة الملعونة : بنو أمية ، واللؤلؤ والمرجان : الحسن والحسين وأمثال هذه الترهات التي لايقول بها من يحترم نفسه فضلا عن أن يفهم كلام الله !

وليس مجرد ذكر التعليق لهذا المعنى في تفسيره يجعله صحيحاً ، ولا نقل ابن حجر الهيتمي له في كتابه يركيه ، ولا مجرد كون الامام جعفر الصادق قد قال هذا القول يجعله حجة ، فإن أئمة المفسرين لهم ستة أقوال في « جبل الله » :

الأول : أنه كتاب الله : رواه شقيق عن ابن مسعود بإسناد صحيح ، وبه قال قتادة ،

والضحاك ، والسدي .

والثاني : أنه الجماعة ، رواه الشعبي عن ابن مسعود .

والثالث : أنه دين الله ، قاله ابن عباس ، وابن زيد ، ومقاتل ، وابن قتيبة ، وقال ابن زيد : هو الاسلام .

والرابع : عهد الله ، قاله مجاهد ، وعطاء ، وقتادة في رواية ، وأبو عبيد .

والخامس : أنه الاخلاص ، قاله أبو العالية .

والسادس : أنه أمر الله وطاعته ، قاله مقاتل بن حيان .

(ابن الجوزي في تفسيره ٤٣٢/٢)

فأنت ترى أنه ليس من بين هذه الأقوال المعتبرة ما يشبه هذا القول المروي عن جعفر الصادق والذي لا يؤيده نقل صادق ، ولا عقل حاذق !

أما الآيات المنسوبة للامام الشافعي فليست فيما هو مطبوع من شعره ، كما أن من له خبرة بالشعر ، وبدياجة شعر الشافعي ، يجزم بأن هذا الشعر منحول عليه وخاصة البيت الثاني .

أما الدليل الأظهر على النحل فهو أنه لا يمكن للشافعي أن يقول :

وأمسكت جبل الله

فإن الفصحاء ، بل البسطاء في علم العربية يعرفون أن الفعل « أمسك » يتعدى بالباء لا بنفسه ، فهل يجوز هذا الغلط على مثل الشافعي إمام الفصحاء ومن كان كلامه حجة في اللغة ؟!

« قال عبد الملك بن هشام صاحب المغازي ، إمام أهل مصر في عصره في اللغة والنحو :

(الشافعي حجة في اللغة) . وكان إذا شك في شيء من اللغة بعث إلى الشافعي فسأله عنه .

وقال أبو عبيد : كان الشافعي ممن تؤخذ عنه اللغة .

وقال أيوب بن سويد : خذوا عن الشافعي اللغة .

وقال أبو عثمان المازني : الشافعي عندنا حجة في النحو .

وقال الأصمعي : صححت أشعار الهذليين على شاب من قريش بمكة يقال له : محمد بن

إدريس .

الصادقين [٣٥] ﴿٧١﴾ ، وصرط الله الذي قال فيه : ﴿ وأن هذا صراطي مستقيماً

(٧٠) أخرج الامام الثعلبي في معنى هذه الآية من تفسيره الكبير بالاسناد إلى ابان بن تغلب عن الامام جعفر الصادق قال : نحن جبل الله الذي قال : ﴿ واعصموا بجبل الله جميعاً ولا تفرقوا ﴾ . اهـ . وعدها ابن حجر في الآيات النازلة فيهم فهي الآية الخامسة من آياتهم التي أوردها في الفصل الأول من الباب ١١ من صواعقه ، ونقل في تفسيرها عن الثعلبي ما سمعته من قول الامام جعفر الصادق . وقال الامام الشافعي كما في رشفة الصادي للامام أبي بكر بن شهاب الدين :

ولما رأيت الناس قد ذهبت بهم مذاهبهم في أبحر الغسي والجهل
ركبت على اسم الله في سفن النجا وهم أهل بيت المصطفى خاتم الرسل
وأمسكت جبل الله وهو ولاؤهم كما قد أمرنا بالتمسك بالجبل

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكيم : سمعت الشافعي يقول : أروي لثلاثمائة شاعر مجنون .
وقال الزبير بن بكار : أخذت شعر هذيل ووقائعها وأيامها عن عمي مصعب . وقال :
أخذتها عن الشافعي حفظاً .
(تهذيب الأسماء واللغات ٤٩/١)
فهل ترى من هذه منزلته في اللغة ، وهو مع هذا شاعر مطبوع ، يقول مثل هذا الشعر
الركيك ؟

وانظر آخر المراجعة (٦) .

[٣٥] هذه الآية نزلت في كعب بن مالك والثلاثة الذين خلفوا ، حينما طلب منه أن يعتذر
ويكذب — كما فعل المنافقون — لكنه صدق الله ورسوله ، فتاب الله عليه ببركة الصدق وهذا
ثابت في الصحيح .
ثم إن لفظ الآية عام وليس هناك دليل على تخصيصه .

وفي تفسير ابن كثير (٣٩٩/٢) : « وعن عبد الله بن عمر في قوله : ﴿ اتقوا الله
وكونوا مع الصادقين ﴾ قال : مع محمد وأصحابه ، وقال الضحاك : مع أبي بكر وعمر
وأصحابهما ، وقال الحسن البصري : إن أردت أن تكون مع الصادقين فعليك بالزهد في الدنيا ،
والكف عن أهل الملة » .

فاتبوه ﴿﴾ ، وسبيله الذي قال : ﴿﴾ ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله [٣٦] ﴿﴾ (٧٢) ، وأولي الأمر الذين قال : ﴿﴾ يأيتها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم [٣٧] ﴿﴾ (٧٣) ، وأهل الذكر الذين قال :

(٧١) الصادقون هنا : رسل الله والأئمة من عترته الطاهرة بحكم صحاحنا المتواترة ، وهو الذي أخرجه الحافظ أبو نعيم وموفق بن أحمد ونقله ابن حجر في تفسير الآية الخامسة من الباب ١١ من صواعقه ص ٩٠ عن الامام زين العابدين في كلام له أوردناه في أواخر (المراجعة ٦) .

(٧٢) كان الباقر والصادق يقولان : الصراط المستقيم هنا هو الامام ، ولا تتبعوا السبل أي أئمة الضلال ، ففرق بكم عن سبيله ونحن سبيله .

(٧٣) أخرج ثقة الاسلام محمد بن يعقوب بسنده الصحيح عن بريد العملي قال : سألت أبا جعفر (عمدا الباقر) عن قوله عز وجل : ﴿﴾ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴿﴾ . فكان جوابه : ﴿﴾ ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا ﴿﴾ يقولون لأئمة الضلال والدعاة إلى النار هؤلاء أهدى من آل محمد سبيلا ﴿﴾ أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد لهم نصيرا أم لهم نصيب من الملك ﴿﴾ يعني الامامة والخلافة ﴿﴾ فإذا لايتوبون الناس نقيرا أم يحسدون الناس على ماآتهم الله من فضله ﴿﴾ ونحن الناس المحسودون على

وقد أجاب شيخ الاسلام ابن تيمية على قول من قال : إنها نزلت في علي ، بجواب ضاف من أحد عشر وجهاً ، فارجع إليه في : (منهاج السنة ٧٢/٤) .

[٣٦] من أين الدليل على أن قول الباقر والصادق هنا صحيح ؟

وأهل السنة والجماعة يعتقدون أن هذا من الكذب على الباقر والصادق رضي الله عنهما . وحبذا لو ذكر المؤلف سند هذه الرواية ، لكنه يعلم أنها غير مقبولة فلعله أسقطها أو أن الكلام مجرد تفسير بالهوى منسوب زوراً للباقر والصادق !

[٣٧] لماذا تجهيل « الكليني » بذكر صدر اسمه فقط ، ثم إن كونه « ثقة الاسلام » ليس إلا من قبيل الدعوى ، وعند الشيعة فقط ، وغير ملزم لغيرهم ، ثم أين صحة السند ياترى ؟

﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون ﴾ [٣٨] (٧٤) ، والمؤمنين الذين قال :

﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونصله جهنم ﴾ [٣٩] (٧٥) ، والهداة الذين قال : ﴿ إنما أنت منذر ولكل قوم

مآنانا الله من الامامة دون خلقه ﴿ فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما ﴾ يقول جعلنا منهم الرسل والأنبياء والأئمة فكيف يقرون به في آل إبراهيم وينكرونه في آل محمد ﴿ فمنهم من آمن به ومنهم من صد عنه وكفى بجهنم سعيرا ﴾ .

(٧٤) أخرج الثعلبي في معنى هذه الآية من تفسيره الكبير عن جابر قال : لما نزلت هذه الآية قال علي : نحن أهل الذكر ، وهذا هو المأثور عن سائر أئمة الهدى وقد أخرج العلامة البحريني في الباب ٣٥ نيفا وعشرين حديثا صحيحا في هذا المضمون .

(٧٥) أخرج ابن مردويه في تفسير الآية أن المراد بمشاققة الرسول هنا إنما هي المشاققة في شأن علي ، وإن الهدى في قوله من بعد ما تبين له الهدى إنما هو شأنه عليه السلام ، وأخرج العياشي في تفسيره نحوه والصحاح متواترة من طريق العترة الطاهرة في أن سبيل المؤمنين إنما هو سبيلهم عليهم السلام .

[٣٨] حينما نزلت هذه الآية في هذه السورة لم يكن علي رضي الله عنه ، قد تزوج بعد ، فهذه السورة مكية بالاتفاق ، فكيف يقول علي : نحن أهل الذكر .

وهذا الذي أخرجه الثعلبي في معنى هذه الآية لا يصح ، وليس مجرد رواية له في تفسيره يعتبر دليلاً ، بل لا بد من صحة النقل .

أما ما أخرجه البحريني ، وأشار إليه المؤلف دون تفصيل ، فإنه ليس بحجة علينا .

وعلى كل حال فإن المقصود بأهل الذكر هم أهل العلم ، كاليهود والنصارى وسائر الطوائف من الأمم السابقة ، التي أرسل إليها الأنبياء ، وسؤالهم عن حقيقة هؤلاء الأنبياء ، هل كانوا بشراً أم ملائكة .

[٣٩] يكفي للدلالة على فساد هذا المعنى ، أن يكون العياشي قد أخرج في تفسيره نحوه !

هاد [٤٠] ﴿٧٦﴾ ، أليسوا من الذين أنعم الله عليهم ، وأشار في السبع المثاني والقرآن

[٤٠] الثعلبي — كما هو مشهور عنه رحمه الله — حاطب ليل ، حشا كتابه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ولهذا لا يعتبر مجرد نقله دليلاً على الصحة ، وهذا الحديث رواه الطبري عن أحمد بن يحيى الصوفي ، حدثنا الحسن بن الحسين الأنصاري ، حدثنا معاذ بن مسلم حدثنا الهروي عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

وعطاء بن السائب . قال أبو حاتم : كان محله الصدق قبل أن يختلط ، صالح مستقيم الحديث ، ثم بأخرة تغير حفظه ، في حفظه تخاليط كثيرة ، وقديم السماع من عطاء وسفيان وشعبة ، وفي حديث البصريين عنه تخاليط كثيرة لأنه قدم عليهم في آخر عمره ، رفع أشياء كان يرويها عن التابعين ورفعها إلى الصحابة .

والهروي (أبو الصلت) عبد السلام بن صالح : قال عنه الذهبي في الميزان : شيعي جلد ليس بثقة ، وقال أبو حاتم : لم يكن عندي بصدوق ، وضرب أبو زرعة على حديثه .

وقال العقيلي عنه : رافضي خبيث .

وقال ابن عدي : متهم .

وقال الدارقطني : رافضي خبيث يضع الحديث .

ومعاذ بن مسلم : مجهول ، وله عن عطاء بن السائب خبر باطل (وهو هذا الخبر) .

الحسن بن الحسين الأنصاري الكوفي ، قال أبو حاتم : لم يكن بصدوق عندهم ، كان من رؤساء الشيعة . وقال ابن عدي : لا يشبه حديثه حديث الثقات ، وقال ابن حبان : يأتي عن الأثبات بالملزقات ويروي المقلوبات .

وأحمد بن يحيى الصوفي ، في الميزان : الكوفي الأحول . قال الدارقطني : ضعيف .

وعلق ابن كثير على هذا الحديث (٥٠٢/٢) قائلاً : هذا الحديث فيه نكارة شديدة .

وقال ابن الجوزي : وهذا من موضوعات الرافضة .

فما رأي القاريء في هذه الرواية التي اجتمع خمسة ، لو اجتمع أحدهم في سند حديث

لكان ذلك كافياً لردّه وعدم الاستشهاد به !؟

العظيم إليهم ، فقال : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ﴾ (٧٧) ، وقال : ﴿ أولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين

(٧٦) أخرج الثعلبي في تفسيره هذه الآية من تفسيره الكبير عن ابن العباس قال : لما نزلت هذه الآية وضع رسول الله (ﷺ) يده على صدره وقال : أنا المنذر وعلي الهادي ، وبك يا علي يتهدي المهتدون ، وهذا هو الذي أخرجه غير واحد من المفسرين وأصحاب السنن عن ابن عباس . وعن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله (جعفر الصادق) عن هذه الآية فقال : كل امام هاد في زمانه . وقال الامام أبو جعفر الباقر في تفسيرها : المنذر رسول الله ، والهادي علي ، ثم قال : والله ما زالت فينا إلى الساعة . اهـ .

(٧٧) أخرج الثعلبي في تفسير الفاتحة من تفسيره الكبير عن أبي بريدة أن الصراط المستقيم هو صراط محمد وآله . وعن تفسير وكيع بن الجراح عن سفيان الثوري عن السدي عن اسباط ومجاهد عن ابن عباس في قوله : اهدنا الصراط المستقيم ، قولوا أرشدنا إلى حب محمد وآل بيته .

وهذا الحديث لا تحل نسبته للرسول ﷺ ، فإن قوله : وأنت الهادي وما بعده ، ظاهره أنهم يهتدون بك دوني ، وهذا لا يقوله مسلم ، وإن قيل : معناه يهتدون به كهدايتهم بالرسول ، اقتضى مشاركة علي للرسول وهذا إن قال به غلاة الروافض فإن المسلم الحق لا يقوله ، والله قد جعل محمداً هادياً بنص القرآن فقال : ﴿ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ﴾ (الشورى ٥٢) .

وقول : (بك يتهدي المهتدون) : يدل على أن كل مسلم اهتدى ، فبعلي اهتدى ، وهذا كذب ، فإن الصحابة لما تفرقوا في البلدان بعد الفتوح اهتدى الناس بهم ، وعلي بقي في المدينة لم يغادرها فكيف يقال : (بك يتهدي المهتدون) ؟

ثم قوله تعالى : ﴿ ولكل قوم هاد ﴾ عام في كل الطوائف قديمها وحديثها ، فكيف يجعل علي هادياً للأولين والآخرين ؟

ولا شك لو أدرك علي رضي الله عنه من يقول بهذا لجلده حد المفترى ، وهو القائل : لأوتين بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلده حد المفترى .

والشهداء والصالحين [٤١] ﴿ (٧٨) ألم يجعل لهم الولاية العامة ؟ ألم يقصرها بعد الرسول عليهم ؟ فاقراً : ﴿ إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون [٤٢] ﴾ (٧٩) .

(٧٨) أئمة أهل البيت من سادات الصديقين والشهداء والصالحين بلا كلام .

[٤١] لانزاع في أن أئمة أهل البيت من الذين أنعم الله عليهم ، ولا في أنهم من سادات الصديقين والشهداء والصالحين ، فقد يكون الانسان متصفاً بكل هذه الصفات وليس من أهل الولاية العامة .

والذين أنعم الله عليهم ليسوا أهل البيت فقط بل كل من أطاع الله ورسوله ، والله تعالى يقول (النساء ٦٩) : ﴿ ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ﴾ .

أما قول المؤلف : « أئمة أهل البيت من سادات الصديقين والشهداء والصالحين بلا كلام » .

فنحن — أعني أهل السنة — مع احترامنا وحبنا لآل البيت وتنزيلنا لهم منزلتهم — نعتبر الكلام العاري عن الدليل دعوى تحتاج إلى إثبات ولعله يريد أن يقابل ما استقر في عقول وقلوب الكافة من كون الصديق هو أبو بكر رضي الله عنه فأردف هذه الجملة بالعبارة السوقية (بلا كلام) ! فهل هذا منطق علماء أم منطق أدعياء !؟

[٤٢] قول المؤلف : (أجمع المفسرون على أن هذه الآية إنما نزلت في علي الخ) من جنس قول سلفه ابن المطهر الحلي في « منهاج الكرامة » والرد عليه هو ما رده به شيخ الاسلام ابن تيمية على ابن المطهر في منهاج السنة النبوية (٣/٤ — ٩) فقد قال — رحمه الله — من جملة رده : « قوله أجمعوا أنها نزلت في علي ، من أعظم الدعاوي الكاذبة ، بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي بخصوصه ، وأن علياً لم يتصدق بخاتمه في الصلاة ، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع .

وأما ما ينقله من تفسير « الثعلبي » فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي روى طائفة من الأحاديث الموضوعات ، كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة وكأمثال ذلك ، ولهذا يقولون : هو كحاطب ليل ، وهكذا « الواحدي » تلميذه ، وأمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف ولهذا لما كان « البغوي » عالماً بالحديث أعلم به من الثعلبي والواحدى وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي ، لم يذكر في تفسيره شيئاً من الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي ، ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي ، مع أن الثعلبي فيه خير ودين ، لكنه لاجبة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث ، ولا يميز بين السنة والبدعة من الأقوال .

وأما أهل العلم الكبار ، أهل التفسير ، مثل تفسير محمد بن جرير الطبري ، وبقّي بن مخلد ، وابن أبي حاتم ، وابن المنذر ، وعبد الرحمن بن إبراهيم : دُحيم ، وأمثالهم ، فلم يذكرها بها مثل هذه الموضوعات ، دع من هو أعلم منهم ، مثل تفسير أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، ولا تذكر مثل هذه عن ابن حميد ، ولا عبد الرزاق — مع أن عبد الرزاق كان يميل إلى التشيع ، ويروي كثيراً من فضائل علي ، وإن كانت ضعيفة ، لكنه أجّل قدرأ من أن يروي مثل هذا الكذب الظاهر — .

وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أن لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي ، والنقاش ، والواحدى ، وأمثال هؤلاء المفسرين ، لكثرة ما يرويه من الحديث ، ويكون ضعيفاً بل موضوعاً

وإنما المقصود هنا بيان افتراء هذا المصنف وكثرة جهله حيث قال : قد أجمعوا أنها نزلت في علي ، فيأليت شعري من نقل هذا الاجماع من أهل العلم العالمين بالاجماع في مثل هذه الأمور ، فإن نقل الاجماع في مثل هذا لا يقبل من غير أهل العلم بالمنقولات وما فيها من إجماع واختلاف ، فاللتكلم والمفسر والمؤرخ ونحوهم ، لو ادعى أحدهم نقلاً مجرداً بلا إسناد ثابت ، لم يعتمد عليه ، فكيف اذا ادعى إجماعاً؟! .

هذا وقد ذكر الواحدى هذا الحديث من رواية محمد بن مروان السدي عن محمد بن السائب عن أبي صالح عن ابن عباس عن عبد الله بن سلام .

أما أبو صالح باذام أو باذان :

فقد قال ابن معين : ليس به بأس ، وإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء .

ألم يجعل المغفرة لمن تاب وآمن وعمل صالحا مشروطة بالاهتداء إلى ولايتهم إذ

(٧٩) أجمع المفسرون — كما اعترف به القوشجي وهو من أئمة الأشاعرة في مبحث الإمامة من شرح التجريد — على ان هذه الآية إنما نزلت في علي حين تصدق راکما في الصلاة . وأخرج النسائي في صحيحه نزولها في علي عن عبد الله بن سلام ، وأخرج نزولها فيه أيضا صاحب الجمع بين الصحاح الستة في تفسير سورة المائدة . وأخرج الثعلبي في تفسيره الكبير نزولها في أمير المؤمنين كما سنوضحه عند إيرادها .

وقال النسائي : ليس بثقة .

وقال ابن عدي : عامة ما يرويه تفسير ، وما أقل ما له من المسند وفي ذلك التفسير ما لم يتابعه عليه أهل التفسير ، ولم أعلم أحداً من المتقدمين رضىه .

وقال ابن حبان : يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه .

وأما محمد بن السائب الكلبي فنكتفي هنا بما قاله عنه أبو حاتم الرازي حيث قال : الناس مجمعون على ترك حديثه ، هو ذاهب الحديث ، لا يشتغل به .

وقال النسائي : ليس بثقة ولا يكتب حديثه .

وقال ابن حبان : وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الاغراق في وصفه ، روى عن أبي صالح التفسير ، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس ، لا يخل الاحتجاج به .

وقال الساجي : متروك الحديث ، وكان ضعيفاً جداً ، لفرطه في التشيع ، وقد اتفق ثقات أهل النقل على ذمه وترك الرواية عنه في الأحكام والفروع .

قلت : ومن أراد الاستزادة من الكلام على محمد بن السائب الكلبي فليراجع (تهذيب التهذيب) لأبن حجر العسقلاني فقد جمع فأوعى .

وأما محمد بن مروان السدي : قال عبد السلام بن حازم عن جرير بن عبد الحميد : كذاب .

وقال ابن معين : ليس بثقة .

وقال ابن نمير : ليس بشيء .

وقال صالح بن محمد : كان ضعيفاً وكان يضع .

وقال أبو حاتم : ذاهب الحديث ، متروك الحديث ، لا يكتب حديثه ألبتة .

يقول : ﴿ وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى ﴾ [٤٣] (٨٠) ألم تكن ولآيتهم من الأمانة التي قال الله تعالى : ﴿ إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض

(٨٠) قال ابن حجر في الفصل الأول من الباب ١١ من صواعقه ما هذا لفظه : الآية الثامنة قوله تعالى : ﴿ وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى ﴾ (قال) : قال ثابت البناني اهتدى إلى ولاية أهل بيته (ﷺ) (قال) : وجاء ذلك عن أبي جعفر الباقر أيضا ، ثم روى ابن حجر أحاديث في نجاة من اهتدى إليهم عليهم السلام ، وقد أشار بما نقله عن الباقر (ع) إلى قول الباقر للحارث بن يحيى : يا حارث ألا ترى كيف اشترط الله ولم تنفع انسانا التوبة ولا الايمان ولا العمل الصالح حتى يهتدي إلى ولايتنا ، ثم روى عليه السلام بسنده إلى جده أمير المؤمنين قال : والله لو تاب رجل وآمن وعمل صالحا ولم يهتد إلى ولايتنا ومعرفة حقنا ما أغنى ذلك عنه شيئا . اه .

وأخرج أبو نعيم الحافظ عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه عن علي نحوه . وأخرج الحاكم عن كل من الباقر والصادق وثابت البناني وأنس بن مالك مثله .

[٤٣] هذه الآية من سورة طه ، وهي مكية ، نزلت حيث لم يكن علي رضي الله عنه قد تزوج بفاطمة ، ولم ينقل هذا الرأي عن غير ثابت البناني ، وعلى فرض صحة النقل إلى ثابت البناني ، فمن أدرانا أنه يريد به (أهل بيته ﷺ) ماتريده الرافضة من قصر مدلولها على أبناء علي وفاطمة فحسب .

أما الأحاديث التي رواها ابن حجر في صواعقه فقد أشار إليها المؤلف إشارة مجملة ، وهي أحاديث هالكة لا يحتاج بها ، ومنها :

مأخرجه الديلمي مرفوعاً : « إنما سميت ابنتي فاطمة لأن الله فطمها ومحبيها عن النار » .

قال فيه ابن الجوزي : فيه محمد بن زكريا الفلاحي وهو من عمله ، وقال ابن عراقي : وفيه

أيضا بشر بن إبراهيم الأنصاري ، وجاء من حديث عليّ : قلت يا رسول الله لم سميت فاطمة قال :

إن الله فطمها وذريتها عن النار يوم القيامة ، أخرجه ابن عساكر وفي سنده من ينظر فيه ، والله

أعلم . [تنزيه الشريعة ١/٤١٣]

والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوماً جهولاً^(٨١) ﴿﴾ ، ألم تكن من السلم الذي أمر الله بالدخول فيه فقال : ﴿﴾ يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان^(٨٢) ﴿﴾ أليست هي النعيم الذي قال الله تعالى : ﴿﴾ ثم لتسألن يومئذ عن النعيم^[٤٤] ﴿﴾^(٨٣) ، ألم يؤمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتبليغها ؟ ألم يضيق عليه في ذلك بما يشبه التهديد من الله عز وجل حيث يقول : ﴿﴾ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس^[٤٥] ﴿﴾^(٨٤) .

(٨١) راجع معنى الآية في الصافي وتفسير علي بن إبراهيم ، وما رواه ابن بابويه في ذلك عن كل من الباقر والصادق والرضا وما أورده العلامة البحريني في تفسيرها من حديث أهل السنة في الباب ١١٥ من كتابه (غاية المرام) .

(٨٢) أخرج العلامة البحريني في الباب ٢٢٤ من كتابه غاية المرام اثني عشر حديثاً من صحاحنا في نزولها بولاية علي والأئمة من بنيه والنهي عن اتباع غيرهم وذكر في الباب ٢٢٣ أن الأصفهاني الأموي روى ذلك عن علي من عدة طرق .

(٨٣) أخرج العلامة البحريني في الباب ٤٨ من كتابه غاية المرام ثلاثة أحاديث من طريق أهل السنة في أن النعيم هو ما أنعم الله على الناس بولاية رسول الله (ﷺ) وأمر المؤمنين وأهل البيت . وأخرج في الباب ٤٩ اثني عشر حديثاً من صحاحنا في هذا المعنى . فراجع .

[٤٤] لم يقل أحد من المفسرين الذين يعتد بأقوالهم أن الولاية — بمفهوم الرافضة — من الأمانة ، ولهذا أحال المؤلف في الحواشي (٨١ — ٨٢ — ٨٣) على تفاسير الرافضة وكتبهم ، ومنها : الصافي ، وبلوغ المرام ، وهي ليست حجة ، وكمثال على ذلك : فإن صاحب الصافي هذا ممن يقول بتحريف القرآن الكريم ، ومن يسب الصحابة سباً مقذعاً بل ويكفرهم في تفسيره المذكور . (راجع التعليق على هذه المراجعة ، منهج الشيعة في التفسير) .

[٤٥] الخبر الذي ساقه الواحدي هو :

أخبرنا أبو سعيد محمد بن علي الصفار قال : أخبرنا الحسن بن أحمد المخلدي قال : أخبرنا

(٨٤) أخرجه غير واحد من أصحاب السنن كالامام الواحدي في سورة المائدة من كتابه أسباب النزول عن أبي

محمد بن حمدون بن خالد قال : حدثنا محمد بن إبراهيم الحلوثي قال : حدثنا الحسن بن حماد سجادة قال : حدثنا علي بن عابس ، عن الأعمش وأبي حجاب ، عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال : نزلت هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ يوم غدیر خم في علي بن أبي طالب رضي الله عنه . أسباب النزول (١٣٥) .

وعطية : هو العوفي . قال عنه الامام أحمد : ضعيف الحديث ، ثم قال : بلغني أن عطية كان يأتي الكلبی (راجع رقم ١٣) ويسأله عن التفسير وكان يكتبه بأبي سعيد فيقول : قال أبو سعيد ! وقال أبو حاتم : ضعيف .

وقال ابن عدي : وكان يعد من شعبة الكوفة !

وقال ابن حبان بعد أن ذكر قصته مع الكلبی : لا يجل كتب حديثه إلا على التعجب .

وقال أبو داود : ليس بالذي يعتمد عليه .

وقال الساجي : كان يقدم علياً على الكل .

وقال ابن حجر في التقريب : صدوق يخطيء كثيراً كان شيعياً مدلساً .

وأما علي بن عابس الأسدي فقال عنه ابن معين : كأنه ضعيف ، وفي رواية عنه : ليس بشيء .

وقال ابن حبان : فَحُشَّ خَطْوُهُ فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ .

وقال ابن عدي : له أحاديث حسان ويروي عن ابان بن تغلب وغيره أحاديث غرائب .

« تهذيب التهذيب »

ومن هذا يتبين أن احتفال المؤلف بهذا الحديث لن يغنيه شيئاً ، وقد عرفت سابقاً أن

الواحدي وشيخه الثعلبي قد ملآ كتابيهما بالأحاديث الضعيفة والموضوعة فلا يعتد بهما .

وفي عده الواحدي من أصحاب السنن مجازفة ، وهو وشيخه ليسا من أئمة الحديث ، ولا من

علمه في شيء ، والله المستعان .

ألم يصدع رسول الله (ﷺ) بتبليغها عن الله يوم الغدير حيث هضب خطابه ، وعب عبا به فأنزل الله يومئذ : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ﴾ [٤٦] (٨٥) .

سميد الخدري ، قال : نزلت هذه الآية يوم غدير خم في علي بن أبي طالب . وأخرجه الامام الثعلبي في تفسيره بسندين ورواه الحموي الشافعي في فرائده بطرق متعددة عن أبي هريرة مرفوعاً ، ونقله أبو نعيم في كتابه نزول القرآن بسندين أحدهما عن أبي رافع والآخر عن الأعمش عن عطية مرفوعين ، وفي غاية المرام تسعة أحاديث من طريق أهل السنة ، وثمانية صحاح من طريق الشيعة بهذا المعنى ، فراجع منه باب ٣٧ وباب ٣٨ .

[٤٦] روى أبو نعيم بإسناده إلى أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ دعا الناس إلى غدير خم وأمرنا بحت الشجر من الشوك ، فقام فأخذ بضبعي علي فرفعهما حتى نظر الناس إلى باطن إبطني رسول الله ﷺ ثم لم يتفرقوا حتى نزلت هذه الآية : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ﴾ فقال رسول الله ﷺ : « الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضى الرب برسالتي وبالولاية لعلي من بعدي ، ثم قال : من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله » .

وقد ثبت أن الآية نزلت على الرسول ﷺ وهو واقف بعرفة قبل يوم الغدير بسبعة أيام .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : « إن هذه الآية ليس فيها دلالة على علي ولا على إمامته بوجه من الوجوه ، بل فيها إخبار الله بإكمال الدين ، وإتمام النعمة على المؤمنين ، ورضا الاسلام ديناً ، فدعوى المدعي أن القرآن يدل على إمامته من هذا الوجه كذب ظاهر ، وإن قال الحديث يدل على ذلك ، فيقال : الحديث إن كان صحيحاً فتكون الحجة من الحديث لا من الآية !

وإن لم يكن صحيحاً فلا حجة في هذا ولا في هذا ، فعلى التقديرين لادلالة في الآية على

ذلك « منهاج السنة (١٦/٤) .

وقال ابن كثير في تفسيره :

ألم تر كيف فعل ربك يومئذ بمن جحد ولايتهم علانية ، وصادر بها رسول الله
 جهرة فقال : اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء
 أو ائتنا بعذاب أليم . فرماه الله بحجر من سجيل كما فعل من قبل بأصحاب الفيل ،
 وأنزل في تلك الحال : ﴿ سَأَلُكَ (٨٦) سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ
 دَافِعٌ [٤٧] ﴾ . وسيسأل الناس عن ولايتهم يوم يبعثون كما جاء في تفسير قوله تعالى :

(٨٥) نص على ذلك الامام أبو جعفر الباقر وخلفه الامام أبو عبد الله الصادق فيما صح عنهما عليهما السلام .
 وأخرج أهل السنة ستة أحاديث بأسانيدهم المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، صريحة في هذا
 المعنى والتفصيل في الباب ٣٩ والباب ٤٠ من غاية المرام .

(٨٦) أخرج الامام الثعلبي في تفسيره الكبير هذه القضية مفصلة ، ونقلها العلامة المصري الشبلنجي في أحوال علي
 من كتابه — نور الأبصار — فراجع منه ص ٧١ والقضية مستفيضة ، ذكرها الحلبي في أواخر حجة الوداع
 من الجزء ٣ من سيرته ، وأخرجها الحاكم في تفسير المعارج من المستدرک ، فراجع ص ٥٠٢ من جزئه الثاني .

« قلت : وقد روى ابن مردويه من طريق أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدرى أنها نزلت
 على رسول الله ﷺ يوم غدیر خم حين قال لعلي : « من كنت مولاه فعلي مولاه » ثم رواه عن أبي
 هريرة وفيه أنه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة يعني مرجعه عليه السلام من حجة الوداع ، ولا
 يصح لا هذا ولا هذا ، بل الصواب الذي لاشك فيه ولا مرية أنها نزلت يوم عرفة ، وكان يوم الجمعة ،
 كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأول ملوك الاسلام معاوية بن
 أبي سفيان ، وترجمان القرآن ابن عباس ، وسمره بن جندب رضي الله عنه ، وأرسله الشعبي وقتادة بن
 دعامة ، وشهر بن حوشب ، وغير واحد من الأئمة والعلماء ، واختاره ابن جرير الطبري رحمه
 الله » .

تفسير ابن كثير (١٤/٢)

[٤٧] ما ذكره المؤلف في سبب نزول هاتين الآيتين باطل باتفاق أهل العلم من وجوه كثيرة
 أهمها :

١ — أن الرافضة تعتقد أن قصة سبب نزول هاتين الآيتين حصلت بعد يوم غدیر خم ، وهو

اليوم الثامن عشر من ذي الحجة ، بعد حجة الوداع ، وهم يتخذون من هذا اليوم عيداً .
وهذه السورة — سورة سأل سائل — مكية باتفاق أهل العلم ، نزلت بمكة قبل غدير خم
بعشر سنين أو أكثر من ذلك ، فكيف نزلت بعده !!؟

٢ — وأيضاً قوله تعالى : ﴿ وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق ﴾ الآية ، في سورة
الأنفال ، وقد نزلت بيدر بالاتفاق قبل غدير خم بسنين كثيرة ، وأهل التفسير متفقون على أنها
نزلت بسبب ما قاله المشركون للنبي ﷺ قبل الهجرة كأبي جهل وأمثاله .

(منهاج السنة ١٣/٤)

وأما قول المؤلف في الحاشية : « والقضية مستفيضة ، الخ ... » فقد أخرجها الحاكم ، عن
سعيد بن جبير أنه سئل فقال : « ذي المعارج : ذي الدرجات ، سأل سائل : هو النصر بن
الحارث بن كلدة ، قال اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء »
وأشار الذهبي إليه بـ(خ) (المستدرك ٥٠٢/٢)
فأين دلالة هذه الرواية مما ذهب إليه المؤلف وأوهم به !!؟ .

[٤٨] قوله : وسيسأل الناس عن ولايتهم يوم يبعثون ، كما جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿ وقفوهم
إنهم مسؤولون ﴾ (الصافات ٢٤) . ويستند في ذلك إلى ما رواه الديلمي في مسند الفردوس ، وما
ورد في تفسير الواحدي ، وبمجرد العزو إلى كليهما مما لا تقوم به حجة عند أهل العلم ، بل لا بد من
صحة النقل ، وهذا القول في سبب نزول الآية ، أو في توجيه معناها مما لم يقل به من يُحتج برأيه ،
وما يفسر القرآن بمثل هذا إلا زنديق ملحد متلاعب بالدين قادح في الاسلام أو جاهل لا يدري
ما يقول !

وسياق الآيات في قريش ، وهي نص في المشركين المكذبين بيوم الدين ، فهؤلاء يُسألون عن
التوحيد والايمان ، ولا مدخل لحب علي ولا لولايته في سؤال هؤلاء .

قال الله تعالى (الزخرف : ٤٥) : ﴿ وإنه لذكر لك ولقومك وسوف تسألون ، وأسأل
من أرسلنا من قبلك من رسلنا ، أجمعنا من دون الرحمن آتة يعبدون ﴾ .

ولا غرو فإن ولايتهم لما بعث الله به الأنبياء وأقام عليه الحجج والأوصياء ، كما جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿ واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا ﴾ (٨٨) ﴿ بل

(٨٧) أخرج الديلمي « كما في تفسير هذه الآية من الصواعق » عن أبي سعيد الخدري أن النبي قال : وقفوههم إنهم مسؤولون عن ولاية علي . وقال الواحدي — كما في تفسيرها من الصواعق أيضا — : روي في قوله تعالى وقفوههم إنهم مسؤولون أي عن ولاية علي وأهل البيت « قال » لأن الله أمر نبيه أن يعرف الخلق أنه لا يسألهم عن تبليغ الرسالة أجزا إلا المودة في القرى ، « قال » والمعنى أنهم يسألون هل والوهم حق الموالاتة كما أوصاهم النبي أم أضاعوها وأهملوها فتكون عليهم المطالبة والتبعة ، انتهى كلام الواحدي . وحسبك أن ابن حجر عدها في الباب ١١ من الصواعق في الآيات النازلة فيهم : فكانت الآية الرابعة وقد أطلت الكلام فيها . فراجع .

(٨٨) حسبك ما أخرجه في تفسيرها أبو نعيم الحافظ في حليته ، وما أخرجه كل من الثعلبي والنيسابوري والبرقي في

واضح من سياق الآية أنها تتحدث عن الإيمان بالوحي والقرآن ، أما موضوع السؤال فهو المذكور في الآية وهو قوله تعالى : ﴿ أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ﴾ فأبي مدخل لعلي رضي الله عنه هنا ، وهل يفسر القرآن الكريم بمثل هذا الهراء ؟!

وقد رد الامام ابن تيمية على هذا الاستدلال بما لا يزيد عليه ، فراجع في منهاج السنة (٤٥/٤) .

هذا ، وإنه يشير في حاشيته إلى رواية ضعيفة لا يحتج بها وهي حديث ابن مسعود : قال لي رسول الله ﷺ :

يا عبد الله ، أتاني ملك فقال : يا محمد سل من أرسلنا قبلك من رسلنا على ماذا بعثوا ؟ قلت : على ما بعثوا ؟ قال : على ولايتك وولاية علي بن أبي طالب . ورمز له ابن عراق برمز الحاكم .

قلت (أي ابن عراق) : لم يبين علته ، وقد وأرده الحافظ (أي ابن حجر) في زهر الفردوس من جهة الحاكم ثم قال : ورواه أبو نعيم وقال : تفرد به علي بن جابر عن محمد بن فضيل . اهـ

وعلي بن جابر ما عرفته . (تنزيه الشريعة ٣٩٧/١)

وراجع ترجمة محمد بن فضيل في المراجعة (١٦)

هي مما أخذ الله به العهد من عهد أئست بربكم كما جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ [٤٩] ﴾ (٨٩) . وتلقى آدم من ربه كلمات التوسل بهم فتاب عليه [٥٠] (٩٠) وما كان الله ليعذبهم [٥١] (٩١) وهم أمان أهل الأرض ووسيلتهم إليه ،

معناها من تفاسيرهم ، وما رواه إبراهيم بن محمد الحموي وغيره من أهل السنة ، ودونك مارواه أبو علي الطبرسي في تفسيرها من جمع البيان عن أمير المؤمنين . وفي الباب ٤٤ والباب ٤٥ من غاية المرام سنن في هذا المعنى تلج الأوام .

(٨٩) يدل على هذا حديثنا عن أهل البيت في تفسير الآية .

[٤٩] لما كان المعنى الذي استشهد المؤلف بالآية من أجله مما لا يقوله من عنده أدنى عقل ، فقد أحال لتأييد رأيه على حديثهم عن أهل البيت في تفسير الآية .

ويلزم من استشهاده هذا أن يكون علي أميراً على الأنبياء كلهم من نوح إلى محمد ﷺ ، وهذا كلام المجانين ، فإن أولئك ماتوا قبل أن يخلق الله علياً فكيف يكون أميراً عليهم ، وغاية ما يمكن أن يكون أميراً على أهل زمانه ، أما الامارة على من خلق قبله ومن يخلق بعده فهذا من كذب من لا يعقل ما يقول ولا يستحي مما يقول .

انظر منهاج السنة (٧٨/٤)

[٥٠] الحديث المشار إليه من طريق محمد بن علي بن خلف العطار عن حسين بن حسن الأشقر عن عمر بن ثابت .

وحسين الأشقر شيعي غالٍ ، ضعفه كل من البخاري ، وابن منده ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والعقيلي .

وقال الجوزجاني : غالٍ من الشتامين للخيرة .

وفي الكامل لابن عدي (١/٩٧) : وليس كل ما يروى عنه من الحديث الانكار فيه من قبله ، فرمما كان من قبل من يروي عنه ، لأن جماعة من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين

(٩٠) أخرج ابن المغازلي الشافعي عن ابن عباس قال : سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه قال (ﷺ) : سأله بحق محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين فتاب عليه وغفر له . اهـ .

وهذا هو المأثور عندنا في تفسير الآية .

الأشقر ، على أن حسيناً في حديثه بعض ما فيه . * صدعما د

وفي لسان الميزان : أن ابن عدي ذكر في ترجمة حسين الأشقر حديثاً من طريقه وعن محمد بن علي المذكور ثم قال :

عند محمد بن علي من هذا الضرب عجائب ، وهو منكر الحديث ، والبلاء فيه عندي منه لا من حسين .

وفي اللسان في ترجمة المظفر بن سهيل عن الدارقطني أنه قال في محمد المذكور : مجهول .

والحديث عند ابن الجوزي من طريق الدارقطني .

أما عمرو بن ثابت فقد قال عنه ابن المبارك : لا يتحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف .

وعن ابن معين : هو غير ثقة .

وقال أبو داود : رافضي خبيث . وقال في موضع آخر : رجل سوء لما مات النبي ﷺ كفر الناس إلا خمسة .

وكذا ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم والبخاري والنسائي وابن حبان وابن عدي والحاكم وغيرهم .

وقال الساجي : مذموم وكان ينال من عثمان ويقدم علياً على الشيخين .

وقال العجلي : شديد التشيع ، غالٍ فيه ، واهي الحديث .

وقال البزار : كان يتشيع ولم يترك . (عن التهذيب باختصار) .

فتأمل — رحمك الله — هذا الجريء على الله ، المتقول على كتابه ، واحكم على استشهاده .

فهم الناس المحسودون الذين قال الله فيهم : ﴿ أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ﴾ (٩٢) وهم الراسخون في العلم الذين قال : ﴿ والراسخون في العلم

(٩١) راجع من الصواعق المحرقة لابن حجر تفسير قوله تعالى : وما كان الله ليعذبهم ، وهي الآية السابعة من آيات فضله التي أوردتها في الباب ١١ من ذلك الكتاب تجدي الاعتراف بما قلناه .

(٩٢) كما اعترف به ابن حجر حيث عد هذه الآية من الآيات النازلة فيهم . فكانت الآية السادسة من آياتهم التي أوردتها في الباب ١١ من صواعقه . وأخرج ابن المغازلي الشافعي — كما في تفسير هذه الآية من الصواعق — عن الامام الباقر أنه قال : نحن الناس المحسودون والله . وفي الباب ٦٠ والباب ٦١ من غاية المرام ثلاثون حديثاً صحيحاً صريحاً بذلك .

[٥١] بالرجوع إلى الأحاديث التي اعتمدها لتفسير الآية الكريمة تبين أنها أحاديث هالكة وضعيفة ، حتى ابن حجر الميمني — وهو ليس من رجال هذا الشأن (أعني علم الحديث) — حكم عليها بالضعف ، لكن المؤلف أوهم ولبس على عاداته !

هذا ، فضلاً عن أن أحداً من المفسرين الذين يعتد برأيهم لم يقل بمثل هذا القول .

على أن سبب نزولها مارواه البخاري عن أحمد ومحمد بن النضر كلاهما عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن عبد الحميد صاحب الزيايدي عن أنس بن مالك قال أبو جهل بن هشام : ﴿ اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ﴾ فنزلت : ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾ .

(ابن كثير ٣٠٤/٢)

ومثل ذلك يقال في قوله تعالى (النساء ٥٤) : ﴿ أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ﴾ .

وكلام المؤلف في الحاشية يومهم أن كلام ابن حجر وكلام ابن المغازلي الشافعي دليلان يعضد أحدهما الآخر على أن هذه الآية في أهل البيت بينا هما دليل واحد ، فابن حجر ناقل عن ابن المغازلي الشافعي كما هو مصرح به في (صواعقه ١٥٢) فضلاً عن أنه دليل أوهمي من بيت العنكبوت .

يقولون آمنا [٥٢] ﴿ (٩٣) ، وهم رجال الأعراف الذين قال : ﴿ وعلى الأعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم [٥٣] ﴾ (٩٤) .

(٩٣) أخرج ثقة الاسلام محمد بن يعقوب بسنده الصحيح عن الامام الصادق قال : نحن قوم فرض الله عز وجل طاعتنا ونحن الراسخون في العلم ونحن المحسودون قال الله تعالى : ﴿ أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ﴾ . وأخرجه الشيخ في التهذيب بإسناده الصحيح عن الامام الصادق عليه السلام أيضا .

(٩٤) أخرج الثعلبي في معنى هذه الآية من تفسيره عن ابن عباس قال : الأعراف موضع عال من الصراط عليه العباس وحمة وعلي وجعفر ذو الجناحين يعرفون محبيهم ببياض الوجوه ومبغضهم بسواد الوجوه . اهـ .

وأخرج الحاكم بسنده إلى علي قال : نفق يوم القيامة بين الجنة والنار ، فمن نصرنا عرفناه بسيماه فأدخلناه الجنة ، ومن أبغضنا عرفناه بسيماه ، وعن سلمان الفارسي سمعت رسول الله يقول : يا علي إنك والأوصياء من ولدك على الأعراف الحديث ، ويؤيده حديث أخرجه الدارقطني — كما في أواخر الفصل الثاني من الباب ٩ من الصواعق — ان عليا قال للستة الذين جعل عمر الأمر شورى بينهم كلاما طويلا من جملة : أنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله : يا علي أنت قسم الجنة والنار يوم القيامة غيري ؟ قالوا : اللهم لا . قال ابن حجر معناه : مارواه عن علي الرضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : يا علي أنت قسم

[٥٢] تخصيص الآيات وقصرها على بعض من تناوله بمدلولها ، من غير دليل صحيح يدل على ذلك من التفسير المذموم الذي يجب أن ينأى المسلمون بالقرآن الكريم عنه ، بل هو نوع من أنواع التحريف الذي وقع فيه أهل الكتاب الذين نهبنا أن نكون مثلهم ، أو نشابههم في أعمالهم .

[٥٣] نقل ابن الجوزي في تفسيره تسعة أقوال في رجال الأعراف وليس من هذه الأقوال قول واحد ينطبق على ماأراده المؤلف ومن على شاكلته ، وهناك سبعة من هذه الأقوال لو رضينا بوصف أهل البيت بواحد منها لكان قدحاً بهم لمدحاً ، وهناك قولان هما مدح محض لرجال الأعراف وهما :

الرابع : أنهم قوم صالحون فقهاء علماء ، قاله الحسن ، ومجاهد .

والسابع : أنهم أنبياء ، حكاه ابن الأنباري ولا يخفى ما فيها من بعد عما أراده المؤلف !

ورجال الصدق الذين قال : ﴿ من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا [٥٤] ﴾ (٩٥) ، ورجال التسبيح الذين قال الله تعالى : ﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار [٥٥] ﴾ (٩٦) ويوتهم هي التي ذكرها الله عز وجل فقال : ﴿ في بيوت أذن

الجنة والنار ، فيوم القيامة تقول للنار هذا لي وهذا لك » قال ابن حجر « وروى ابن السماك أن أبا بكر قال لعلي رضي الله عنهما : سمعت رسول الله يقول : لا يجوز أحد الصراط إلا من كتب له على الجواز . (٩٥) ذكر ابن حجر في الفصل الخامس من الباب ٩ من صواعقه حيث ذكر وفاة علي أنه عليه السلام سئل وهو على المنبر بالكوفة عن قوله تعالى : ﴿ رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ﴾ . فقال : اللهم غفرا هذه الآية نزلت في وفي عمي حمزة وفي ابن عمي عبيدة بن الحرث بن المطلب : فأما عبيدة فقد قضى نحبه شهيدا يوم بدر ، وحمزة قضى نحبه شهيدا يوم أحد ، وأما أنا فانتظر أشقاها يخضب هذه من هذه ، وأشار بيده إلى لحيته وهامته ، عهد عهده إلي حبيبي أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ . وأخرج الحاكم — كما في تفسيرها من مجمع البيان — عن عمرو بن ثابت عن أبي إسحاق عن علي عليه السلام قال : فينا نزلت : ﴿ رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه .. ﴾ وأنا والله المنتظر وما بدلت تبديلا .

[٥٤] قال البخاري (٣٦١/٦) : قال أنس : كنا نظن أن هذه الآية نزلت فيه (أي في أنس بن النضر) وفي أشباهه ﴿ من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ﴾ وهذا الحديث ذكره أيضا في كتاب التفسير (١٣٦/١٠) مختصراً بسند آخر ينتهي إلى أنس ، وقال الحافظ في الفتح (٣٦١/٦) وابن كثير في التفسير (٤٧٥/٣) : وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من رواية ثابت عن أنس ، وأخرجه أحمد في مسنده (١٩٤/٣) والطيالسي (٢٢/٢) وابن جرير (١٤٧/٢١) وأبو نعيم في الحلية (١٢١/١) ، وعبد الله بن المبارك في الجهاد (٦٨) . انظر الصحيح المسند من أسباب النزول للوادعي (١١٧) .

[٥٥] سبب نزول هذه الآية ، أن رسول الله ﷺ كان يخطب يوم الجمعة ، إذ أقبلت غير قد

(٩٦) عن تفسير مجاهد ويعقوب بن سفيان عن ابن عباس في قوله تعالى : وإذا رأوا تجارة أو هوا انفضوا إليها وتركوا قائما . أن دحية الكلبي جاء يوم الجمعة من الشام بالمية فنزل عند احجار الزيت ثم ضرب بالطبول ليؤذن الناس بقدومه فنفر الناس إليه وتركوا النبي (ﷺ) قائما يخطب على المنبر إلا عليا والحسن والحسين وفاطمة وسلمان وأبا ذر والمقداد فقال النبي (ﷺ) : لقد نظر الله إلى مسجدي يوم الجمعة فلولا هؤلاء لأضمرت المدينة على أهلها نارا وحصبوا بالحجارة كقوم لوط . وأنزل الله فيمن بقي مع رسول الله في المسجد قوله تعالى : ﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ﴾ . الآية .

قدمت ، فخرجوا إليها ، حتى لم يبق معه إلا اثنا عشر رجلاً ، فنزلت هذه الآية .

أخرج ذلك البخاري (٤٩٣/٨)

ومسلم ٥٩٠/٢ من حديث جابر بن عبد الله

وقال الحافظ أبو يعلى : حدثنا زكريا بن يحيى ، حدثنا هشيم ، عن حصين ، عن سالم بن أبي الجعد وأبي سفيان عن جابر بن عبد الله قال :

بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة ، فقدت عير إلى المدينة فابتدراها أصحاب رسول الله ﷺ حتى لم يبق مع رسول الله ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً فقال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده لو تابعتهم حتى لم يبق منكم أحد لسال بكم الوادي نارا »

ونزلت هذه الآية : ﴿ وإذا رأوا تجارة أو هواً ﴾

وليس يصح مادعاؤه المؤلف ، من أنه لم يبق في المسجد إلا علي والحسن والحسين وفاطمة وسلمان وأبو ذر والمقداد ! وعلامم الوضع بادية على هذا الكلام لاحتجاج إلى علم غزير أو طول بحث ! ولم يكن الحسن والحسين ممن تجب عليهم الجمعة في حياة الرسول ﷺ .

وهؤلاء الشيعة من دأبهم أنهم يعمدون إلى حادثة مشهورة ، أو حديث معروف فيحرفونه بالحذف والزيادة بشكل سافر مكشوف بعيد عن الكياسة والذوق من أجل نصره حججهم ودعواتهم .

الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه [٥٦] ﴿ (٩٧) .

وقد جعل الله مشكاتهم في آية النور مثلاً لنوره [٥٧] [٩٨] وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم ، وهم السابقون أولئك المقربون [٥٨] [٩٩] وهم الصديقون (١٠٠) والشهداء والصالحون [٥٩] وفيهم وفي أوليائهم

(٩٧) أخرج الثعلبي في معنى الآية من تفسيره الكبير بالاسناد إلى أنس بن مالك ويريد قال : قرأ رسول الله هذه الآية : ﴿ في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ﴾ فقام إليه أبو بكر فقال : يا رسول الله هذا البيت منها ، وأشار إلى بيت علي وفاطمة ، قال نعم من أفاضلها . اهـ . وفي الباب ١٢ من غاية المرام تسعة صحاح ينشق منها عمود الصباح .

(٩٨) إشارة إلى قوله تعالى : مثل نوره كمشكاة الآية ، فقد أخرج ابن المغازلي الشافعي في مناقبه بالاسناد إلى علي بن جعفر قال : سألت أبا الحسن (الكاظم) عن قوله عز وجل : كمشكاة فيها مصباح . قال عليه السلام : المشكاة فاطمة والمصباح الحسن والحسين ، والزجاجة كأنها كوكب دري قال : كانت فاطمة كوكبا دريا بين نساء العالمين ، توفد من شجرة مباركة شجرة إبراهيم ، لاشرقية ولا غربية ، لا يهودية ولا نصرانية . يكاد زيتها يضيء ، قال : يكاد العلم ينطق منها ولو لم تسمه نار نور على نور ، قال : فيها إمام بعد إمام يهدي الله لنوره من يشاء ، يهدي الله لولايتنا من يشاء . اهـ . وهذا التأويل مستفيض عن أهل بيت التنزيل .

[٥٦] الآية باتفاق العلماء في المساجد ، والثعلبي ليس حجة في النقل ، بل ينقل الصحيح ، والضعيف ، والموضوع .

[٥٧] هذا نموذج للتفسير المذموم الذي تفسر الباطنية والامامية القرآن الكريم به ، والقرآن الكريم أجل من أن يفسر بمثل هذه الترهات .

[٥٨] هذا الحديث الذي يفسر به قوله تعالى (الواقعة : ١٠ - ١١) : ﴿ والسابقون السابقون ، أولئك المقربون ﴾ رواه الطبراني (٣/١١١/٢) عن الحسين بن أبي السري العسقلاني ، نا حسين الأشقر ، نا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

قال الألباني : « وهذا سند ضعيف جداً ، إن لم يكن موضوعاً ، فإن حسين الأشقر شيعي

(٩٩) أخرج الديلمي — كما في الحديث ٢٩ من الفصل الثاني من الباب ٩ من الصواعق المحرقة لابن حجر — عن عائشة والطبراني وابن مردويه عن ابن عباس أن النبي قال : السُّبْقُ ثلاثة : فالسابق إلى موسى يوشع بن نون ، والسابق إلى عيسى صاحب ياسين ، والسابق إلى محمد علي بن أبي طالب . اهـ . وأخرجه الموفق بن أحمد والفتية بن المغازلي بالاسناد إلى ابن عباس .

(١٠٠) أخرج ابن النجار — كما في الحديث ٣٠ مما أشرنا إليه من الصواعق عن ابن عباس قال : قال رسول الله : الصديقون ثلاثة حزقيل مؤمن آل فرعون وحبيب النجار صاحب ياسين ، وعلي بن أبي طالب ، وأخرج أبو نعيم وابن عساكر — كما في الحديث ٣١ مما أشرنا إليه من الصواعق — عن ابن أبي ليلى أن رسول الله قال : الصديقون ثلاثة : حبيب النجار مؤمن آل ياسين قال ياقوم اتبعوا المرسلين ، وحزقيل مؤمن آل فرعون قال أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وعلي بن أبي طالب وهو أفضلهم . اهـ . والصحاح في سبقه وكونه الصديق الأكبر والفاروق الأعظم متواترات .

غالباً ضعفه البخاري جداً فقال في التاريخ الصغير (٢٣٠) : « عنده مناكير » وروى العقيلي في « الضعفاء » (٩٠) عن البخاري أنه قال فيه : « فيه نظر » .
وفي « الكامل » لابن عدي (١/٩٧) : قال السعدي : كان غالباً من الشتامين للخيرة .
(وانظر الهامش رقم ٢٤ السابق)

ثم قال الألباني : « والحسين بن أبي السري مثله ، بل أشد ضعفاً قال الذهبي : « ضعفه أبو داود ، وقال أخوه محمد : لاتكتبوا عن أخي فإنه كذاب ، وقال أبو عروبة الحراني : هو خال أبي وهو كذاب » ثم ساق له هذا الحديث من طريق الطبراني .
وقال الحافظ ابن كثير في « التفسير » (٥٧٠/٣) :

« هذا حديث منكر ، لا يعرف إلا من طريق حسين الأشقر ، وهو شيعي متروك » .
ونقل نحوه المناوي عن العقيلي ، ونقل عنه الحافظ في « تهذيب التهذيب » أنه قال :
« لأصل له عن ابن عيينة » « سلسلة الأحاديث الضعيفة » (٣٦٠/١) .

وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة فإنها في الجنة، وهم الذين قال الله عز وجل في حقهم : ﴿ ومن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون ﴾ . وهم أنا وشيعتي . هـ .

[٥٩] الحديث المذكور في الحاشية ، موضوع أخرجه السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية أبي نعيم في « المعرفة » وابن عساكر عن ابن أبي يعلى (الصواب : أبي ليلي) . ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء ، غير أنه قال : « رواه ابن مردويه والدليمي » .

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« هذا حديث كذب » وأقره الذهبي في « مختصر المنهاج » (٣٠٩) وكفى بهما حجة .

ولما عزاه ابن المطهر الشيعي لرواية أحمد ، أنكره عليه شيخ الإسلام في رده عليه فقال : « لم يروه أحمد لا في « المسند » ولا في « الفضائل » ولا رواه أبداً ، وإنما زاده القطيعي عن الكديمي ، حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري ، حدثنا عمرو بن جميع ، حدثنا ابن أبي ليلي عن أخيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن أبيه مرفوعاً .

فعمرو هذا ، قال فيه ابن عدي الحافظ : يتهم بالوضع .

والكديمي ، معروف بالكذب ، فسقط الحديث .

ثم قد ثبت في الصحيح تسمية غير علي صديقاً ، ففي « الصحيحين » : أن النبي ﷺ صعد أحداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان ، فرجف بهم فقال النبي ﷺ : « اثبت أحد فما عليك إلا نبي وصديق وشهيدان ... » وأقره الذهبي في « مختصره » (٤٥٢ — ٤٥٣) « سلسلة الأحاديث الضعيفة » (٣٥٨/١) .

وليس العجب من « عبد الحسين الشيعي » في إيراد هذا الحديث ، بل العجب كل العجب من ابن حجر الهيتمي في سوقه هذا الحديث وأمثاله في فضائل علي « من صواعقه » وقوله قبل سردها : « واقتصرنا هنا على ذكر أربعين حديثاً لأنها من غرر فضائله » « الصواعق » (١٢١) .

وقول المؤلف : « والصحاح في سبعة وكونه الصديق الأكبر ، والفاروق الأعظم متواترات » !

بجائزة منه — كعادته — .

قال الله تعالى : ﴿ ومن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون ﴾ [٦٠] ﴿١﴾ وقال في

(١) نقل صدر الأئمة موفق بن أحمد عن أبي بكر بن مردويه بسنده إلى علي قال : تفرقت هذه الأمة ثلاثا

والكلمة الحق في هذا الصدد هي قول شيخ الإسلام ابن تيمية : « والناس قد رووا أحاديث مكذوبة في فضل أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، ومعوية ، وغيرهم ، لكن المكذوب في فضل علي أكثر ، لأن الشيعة أجراً على الكذب من النواصب .

وقال أبو الفرج بن الجوزي :

فضائل علي الصحيحة كثيرة ، غير أن الرافضة لم تقنع ، فوضعت له ما يضر ، لا ما يرفع ، وحوشيت حاشيته من الاجتياح للباطل . قال : واعلم أن الرافضة ثلاثة أصناف :

١- صنف منهم سمعوا أشياء من الحديث ، فوضعوا أحاديث ، وزادوا ونقصوا .

٢- وصنف لم يسمعوا ، فتراهم يكذبون على جعفر الصادق ، ويقولون : قال جعفر ، وقال

فلان .

٣- وصنف ثالث ، عوام جهلة ، يقولون ما يريدون ، مما يسوغ في العقل وما لا يسوغ .

« منهاج السنة » (١١٩/٤)

[٦٠] الحديث الذي نقله المؤلف عن ابن مردويه ، رواه أيضا الامام أحمد في « المسند » (١٤٥/٣) عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « إن بني إسرائيل تفرقت إحدى وسبعين فرقة ، فهلكت سبعون فرقة ، وخلصت فرقة واحدة ، وإن أمتي ستفرقت على اثنتين وسبعين فرقة ، فهلك إحدى وسبعين ، وتخلص فرقة . قالوا : يا رسول الله ، من تلك الفرقة ؟ قال : الجماعة الجماعة » .

ورواه أيضا عن أبي هريرة بلفظ : « افرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة ، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة » « المسند » (٣٢٢/٢) .

ورواه الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة بألفاظ متقاربة ، وليس في رواية منها قوله : « وهم أنا وشيعتي » وهذه الزيادة من الكذب البين عن علي رضي الله عنه .

حزبهم وحزب أعدائهم : ﴿ لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون ﴾ [٦١] (٢) .

وقال في الحزبين أيضا : ﴿ أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار ﴾ [٦٢] (٣) . وقال فيها أيضا : ﴿ أم حسب الذين اجترحو السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم

(٢) أخرج الشيخ الطوسي في أماليه بإسناده الصحيح عن أمير المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تلا هذه الآية : ﴿ لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ﴾ فقال : أصحاب الجنة من أطاعني وسلم لعلني بن أبي طالب بعدي وأقر بولايته ، قليل وأصحاب النار ؟ قال من سخط الولاية ونقض العهد وقتله بعدي . وأخرجه الصدوق عن علي عليه السلام . وأخرج أبو المؤيد موفق بن أحمد عن جابر قال : قال رسول الله (ﷺ) والذي نفسي بيده ان هذا (يعني عليا) وشيعته هم الفائزون يوم القيامة .

(٣) راجع معنى الآية في تفسير علي بن إبراهيم ان شئت ، أو الباب ٨١ والباب ٨٢ من غاية المرام .

[٦١] إن من عنده أدنى علم بالتفسير والرواية يعلم أن هذه الرواية التي أخرجها الشيخ الطوسي كذب واضح ، وقول المؤلف : « بإسناده الصحيح » دعوى عريضة لا تقبل من غير دليل .

[٦٢] ذكر السيوطي في « الدر المنثور » (٣٠٨/٥) من رواية ابن عساکر عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله : ﴿ أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ﴾ قال : الذين آمنوا : علي ، وحمة ، وعبيدة بن الحارث ، والمفسدين في الأرض : عتبة ، وشيبة ، والوليد ، قال : وهم الذين تبارزوا يوم بدر .

وفي سند هذه الرواية : محمد بن السائب الكلبي ، الذي أجمع الناس على ترك حديثه ، (راجع هامشنا ١٣ من هذه المراجعة) .

على أن سورة (ص) — التي منها هذه الآية — مكية بالاجماع ، وغزوة بدر إنما وقعت في السنة الثانية من الهجرة .

ومئاتهم ساء ما يحكمون [٦٣] ﴿٤﴾ . وقال فيهم وفي شيعتهم : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية [٦٤] ﴾ ﴿٥﴾ . وقال فيهم وفي خصومهم :

(٤) حيث نزلت هذه الآية في حمزة وعلي وعبيدة لما برزوا لقتال عتبة وشيبة والوليد فالذين آمنوا حمزة وعلي وعبيدة ، والذين اجترحوا السيئات عتبة وشيبة والوليد وفي ذلك أحاديث صحيحة .

[٦٣] قوله : حيث نزلت هذه الآية في حمزة وعلي وعبيدة ... من جنس ماقبله ، إذ يعتمد في مثل ذلك على الكلبي في الرواية ، ومعلوم من هو الكلبي ! وسورة الجاثية مكية بالاتفاق ، وروي عن ابن عباس أنها مكية إلا آية ، وهي قوله : ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ... ﴾ « زاد المسير » (٣٥٤/٧) .

وعلى كل حال فالحيلة معدومة فيمن يصحح أمثال أحاديث ابن الكلبي !

[٦٤] ليس مجرد ذكر ابن حجر لها في كتابه هو اعتراف منه بنزولها فيهم !

والعجب — هنا — عجبان ، عجب من عبد الحسين ، وعجب من ابن حجر ، أما العجب من عبد الحسين ، فلأنه أغمض عينيه عن قول ابن حجر آخر هذا الحديث : « فيه كذاب » وكذلك أهمل قوله : « واستحضر مامر من صفات شيعته ، واستحضر أيضا الأخبار السابقة في المقدمات ، أول الباب في الرفضة »

هذا وما جاء في تلك المقدمات قوله :

« وما يرشدك إلى أن مانسبوه (أي الرفضة) إليهم (إلى الصحابة) كذب مخلوق عليهم ، أنهم لم ينقلوا شيئاً منه بإسناد عرفت رجاله ، ولا عدلت نقلته ، وإنما هو شيء من إفكهم ، وحمقهم ، وجهلهم ، وأفرائهم على الله سبحانه وتعالى ، فأياك أن تدع الصحيح وتتبع السقيم ميلاً إلى الهوى والعصبية ، وسيتلى عليك عن علي — كرم الله وجهه — وعن أكابر أهل بيته من تعظيم الصحابة — سيما الشيخان عثمان — ، وبقية العشرة المبشرين بالجنة ما فيه مفتح لمن أهم رشده ، وكيف يسوغ لمن هو من العترة النبوية ، أو من المتمسكين بجلهم أن يعدل عما تواتر عن إمامهم

﴿ هذان خصمان اختصموا في رهيم فالذين كفروا قطعتم لهم ثياب من نار يصب من فوق رؤوسهم الحميم [٦٥] ﴾ (٦). وفيهم وفي عدوهم نزل : ﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستورون أما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جنات المأوى نزلاً بما كانوا يعملون . وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها

(٥) حسبك في ذلك أن ابن حجر قد اعترف بنزولها فيهم وعدّها من آيات فضلهم فهي الآية ١١ من آياتهم التي أوردتها في الفصل الأول من الباب ١١ من صواعقه فراجعها . وراجع ما أوردناه من الأحاديث المتعلقة بهذه الآية في فصل بشارات السنة للشيعّة من فصولنا المهمة .

(٦) أخرجه البخاري في تفسير سورة الحج ١٠٧ من الجزء ٣ من صحيحه بالاسناد إلى علي قال : أنا أول من يجشو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة (قال البخاري) : قال قيس : وفيهم نزلت هذان خصمان اختصموا في رهيم قال هم الذين بارزوا يوم بدر علي وصاحبه حمزة وعبيدة . وشيبة بن ربيعة وصاحبه عتبة ابن ربيعة والوليد بن عتبة . اهـ . وأخرج في الصفحة المذكورة عن أبي ذر أنه كان يقسم فيها ان هذه الآية : ﴿ هذان خصمان اختصموا في رهيم ﴾ نزلت في علي وصاحبيه وعتبة وصاحبيه يوم برزوا في يوم بدر .

علي رضي الله عنه ، من قوله : « إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ... » « الصواعق » (٧) .

وأما العجب من ابن حجر ، فلأنه حشد هذه الآية ضمن الآيات النازلة فيهم ، فهل يعتقد أنها كذلك ؟ وإذا كان يرى هذا فما فائدة قوله بعد الرواية التي ساقها تأييداً لذلك : « فيه كذاب » ؟! هل تراه يحتاج بأمثال هذه الرواية ؟! سامحه الله وعفا عنه .

[٦٥] يشم من كلام المؤلف أنه يعني بأعداء وخصوم علي أهل السنة وإلا فالآية تعني الكفار الذين قاتلهم علي رضي الله عنه في غزوة بدر وأمثالهم .

وحتى الذين قاتلهم علي يوم الجمل وصفين ليسوا معنيين بهذه الآية فقد قال فيهم علي نفسه : « إخواننا بقوا علينا » .

أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون [٦٦] ﴿٧﴾ .

[٦٦] الحديث الذي ذكره الواحدي في « أسباب النزول » (٢٣٦) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وفي سنده :

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى : قال يحيى بن معين : ليس بذلك ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، كان سيء الحفظ ، شغل بالقضاء فساء حفظه ، لا يهتم بشيء من الكذب ، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ ، يكتب حديثه ولا يحتج به .

وقال ابن حبان : كان فاحش الخطأ ، رديء الحفظ ، فكثرت المناكير في روايته .

وقال ابن جرير الطبري : لا يحتج به .

وعبيد الله بن موسى : (راجع ترجمته في المراجعة (١٦) تحت رقم ٥٥) .

وعلى هذا فالرواية ضعيفة ولا يحتج بها .

وأخرج ابن عدي ، والخطيب في « تاريخه » من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مثله (وانظر هذه المراجعة الحاشية رقم ١٣ بخصوص هذا السند) .

وذكره ابن جرير الطبري في « التفسير » : (١٠٧/٢١) عن عطاء بن يسار بمثله ، وفي سنده جهالة ، وذكره السيوطي عن عطاء بن يسار ، وزاد نسبه لابن إسحاق ، قال الحافظ ابن حجر في تخریج « الكشاف » (١٣١) بعد أن أخرجه من رواية ابن مردويه والواحدي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : وله طريق أخرى عند ابن مردويه من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس .

والخلاصة أن كلاً من هذه الطرق ضعيف ! ، على أن السورة مكية ، وحين نزلت لم يكن الوليد بن عقبة قد أسلم ، فقد أسلم يوم الفتح ، وبعثه رسول الله ﷺ على صدقات بني المصطلق ، فلما وصل إليهم هاجبهم فانصرف عنهم ، وأخبر أنهم ارتدوا ، فبعث إليهم خالد بن الوليد وأمره أن يثبت فيهم ، فأخبروا أنهم متمسكون بالاسلام ، فنزل قوله عز وجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾ .

(الحجرات : ٦)

وفيهم وفيمن فاخرهم بسقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام أنزل الله تعالى :
﴿ أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد
في سبيل الله لا يستون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين ﴾ [٦٧] (٨) . وفي جميل

(٧) نزلت هذه الآية في أمير المؤمنين والوليد بن عقبة بن أبي معيط بلا نزاع وهذا هو الذي أخرجه المحدثون وصرح
به المفسرون ، أخرج الامام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي في معنى الآية من كتابه (أسباب النزول)
بالاستناد إلى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال الوليد بن عقبة بن أبي معيط لعلي بن أبي طالب : أنا
أحد منك سنانا وأبسط منك لسانا وأملأ للكعبة منك فقال له علي : اسكت فإنما أنت فاسق فأنزله :
﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستون ﴾ ، قال يعني بالمؤمن علياً وبالفاسق الوليد بن عقبة .

[٦٧] إن أمر هذا المؤلف من أعجب العجب ! كانت الأمانة العلمية تقتضيه أن يشير — مجرد
إشارة — إلى الرواية الأولى — عند الواحدي — في سبب نزول هذه الآية لكنه لم يفعل ! إذ وجدها
تنقض استشهاده !

فقد روى مسلم في صحيحه (٢٦/١٣) من حديث النعمان بن بشير قال :

كنت عند منبر رسول الله ﷺ فقال رجل : ماأبالي أن لأعمل عملاً بعد الاسلام إلا أن
أسقي الحاج ، وقال الآخر : ماأبالي أن لأعمل عملاً بعد الاسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام ،
وقال آخر : الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلت ، فزجرهم عمر ، وقال : لا ترفعوا أصواتكم عند
منبر رسول الله ﷺ وهو يوم الجمعة ، ولكني إذا صليت الجمعة ، دخلت فاستفتيت رسول الله
فيما اختلفتم فيه ، فنزلت هذه الآية .

(الطبري : ١٦٩/١٤ ، ومسلم : ٢٦/١٣ ، وأورده السيوطي في « الدر » ٢١٨/٣ وزاد نسبه
لأبي داود ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وابن حبان ، والطبراني ، وأبي الشيخ ، وابن مردويه) .

وهكذا ! ترك المؤلف الرواية الصحيحة المسندة ، وعمد إلى الروايات الأخرى التي لا سند لها ،
وبعضها مرسل وكلها تسقط أمام الرواية الأولى الصحيحة ، واستشهد بها على أن في متن بعضها
ما يشهد بعدم صحتها .

فظلحة الذي يشير إليه المؤلف لم يسلم ، وإنما الذي أسلم هو عثمان بن طلحة .

بلائهم وجلال عنائهم قال الله تعالى : ﴿ ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله والله رؤوف بالعباد ﴾ [٦٨] (٩). وقال : ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويُقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا

(٨) نزلت هذه الآية في علي وعمه العباس وطلحة بن شيبة وذلك أنهم افتخروا فقال طلحة أنا صاحب البيت بيدي مفاتيحه وإلي ثيابه ، وقال العباس : أنا صاحب السقاية والقائم عليها . وقال علي ما أدري ماتقولان لقد صليت ستة أشهر قبل الناس وأنا صاحب الجهاد فأنزل الله تعالى هذه الآية ، هذا ما نقله الامام الواحدي — في معنى الآية من كتابه أسباب النزول — عن كل من الحسن البصري والشعبي والقرظي ، ونقل عن ابن سبين ومرة الهمداني ان عليا قال للعباس ألا تهاجر ألا تلحق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال ألسنت في أفضل من الهجرة ، ألسنت أسقي حاج بيت الله وأعمر المسجد الحرام ، فنزلت الآية .

(٩) أخرج الحاكم في ص ٤ من الجزء ٣ من المستدرك عن ابن عباس قال : شري علي نفسه وليس ثوب النبي الحديث ، وقد صرح الحاكم بصحته على شرط الشيخين وان لم يخرجاه واعترف بذلك الذهبي في تلخيص المستدرك ، وأخرج الحاكم في الصفحة المذكورة أيضا عن علي بن الحسين قال : ان أول من شري نفسه ابتغاء رضوان الله علي بن أبي طالب إذ بات على فراش رسول الله ثم نقل آياتنا لعل أولها :

وقيت بنفسي خير من وطأ الحصا ومن طاف بالبيت العتيق والحجر

[٦٨] هذه الآية من سورة البقرة ، وهي مدنية بالاتفاق ، وقيل : نزلت لما هاجر صهيب وطلبه المشركون ، فأعطاهم ماله وأقى المدينة ، فقال له النبي ﷺ : « ربح البيع أبا يحيى » على أن عليا رضي الله عنه ممن شروا أنفسهم ابتغاء مرضات الله ، ليس في ذلك شك .

خوف عليهم ولا هم يجزنون [٦٩] ﴿١٠﴾ .

(١٠) أخرج المحدثون والمفسرون وأصحاب الكتب في أسباب النزول بأسانيدهم إلى ابن عباس في قوله تعالى :

[٦٩] هذه الرواية كذب على ابن عباس ، وهي من رواية عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس .

وعبد الوهاب بن مجاهد كذبه سفيان الثوري

وقال أحمد : ليس بشيء ، ضعيف الحديث .

وقال النسائي : ليس بثقة ولا يكتب حديثه .

وقال وكيع : كانوا يقولون : إنه لم يسمع من أبيه !

وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم

وقال الحاكم : روى أحاديث موضوعة .

وقال ابن الجوزي : أجمعوا على ترك حديثه .

(راجع الحاشية رقم ١٣) .

وكذلك هي رواية عن الكلبي !

ومع أن الواحدي سبق وذكر في هذه الآية أربع روايات تخالف ما ذهب إليه المؤلف ، إلا أنه

اختار ما لم يصح لأنه يؤيد مذهبه !

فتأمل سلامة منهجه !

وقد علق شيخ الاسلام ابن تيمية في رده على ابن المطهر في هذه الآية بقوله : « لكن هذه

التفاسير الباطلة يقول مثلها كثير من الجهال ، كما يقولون : محمد رسول الله والذين معه : أبو

بكر ، أشداء على الكفار : عمر ، رحماء بينهم : عثمان ، تراهم ركعاً سجداً : علي ، يجعلون هذه

الصفات لموصوفات متعددة ، ويعينون الموصوف في هؤلاء الأربعة ، والآية صريحة في إبطال هذا

وهذا .

فإنها صريحة في أن هذه الصفات كلها لقوم يتصفون بها كلها وأنهم كثيرون ليسوا واحداً ، ولا

رب أن الأربعة أفضل هؤلاء وكل من الأربعة موصوف بذلك كله ، وإن كان بعض الصفات في

(منهاج السنة ٤ / ٦٢)

بعض أقوى منها في آخر » .

وقد صدقوا بالصدق فشهد لهم الحق تبارك اسمه فقال : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ [٧٠] ﴿ (١١) فهم رهط رسول الله المخلصون

﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية ﴾ قال : نزلت في علي بن أبي طالب كان عنده أربعة دراهم فأنفق بالليل واحدا وبالنهار واحدا وفي السر واحدا وفي العلانية واحدا . فنزلت الآية أخرجه الامام الواحدي في أسباب النزول بسنده إلى ابن عباس . وأخرجه أيضا عن مجاهد ثم نقله عن الكلبي مع زيادة فيه .

[٧٠] من طريق أبي نعيم عن مجاهد : (وصدق به) قال : علي .

وقول مجاهد وحده — لو ثبت عنه — ليس بحجة ، كيف والثابت عنه خلاف هذا ، وهو : أن الصدق : القرآن ، والذي صدق به هو : من عمل به . وما ذكر معارض بما هو أشهر عند المفسرين ، وهو أن الذي صدق به أبو بكر الصديق . ذكره ابن جرير وغيره .

وقد سئل أبو جعفر الفقيه غلام الخلال عن هذه الآية فقال : نزلت في أبي بكر . فقال السائل : بل في علي ، فقال أبو بكر الفقيه : اقرأ ما بعدها . فقرأ إلى قوله (الزمر : ٣٥) : ﴿ ليكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ﴾ فقال : علي عندك معصوم لاسيما له ، فما الذي يكفر عنه ، فبهت السائل !

ولفظ الآية عام مطلق دخل في حكمها أبو بكر وعلي وخلق .

قال ابن جرير : « والصواب من القول في ذلك أن يقال : إن الله تعالى ذكره عنى بقوله : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾ كل من دعا إلى توحيد الله وتصديق رسوله ، والعمل بما ابتعث به رسوله ﷺ من بين رسول الله وأتباعه والمؤمنين به ، وأن يقال : الصدق هو القرآن وشهادة أن لا إله إلا الله ، والمصدق به : المؤمنون بالقرآن من جميع خلق الله كائناً من كان من نبي الله وأتباعه . »

واعلم أن الذي في الآية بمعنى الذين ، بدليل قوله بعده : ﴿ أولئك هم المتقون ﴾ .

والذي تأتي بمعنى الذين ، في القرآن ، وفي كلام العرب ، فمن أمثلة ذلك في القرآن الكريم :

وعشيرته الأقربون الذين اختصهم الله بجميل رعايته وجليب عنايته فقال : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ ، وهم أولوا الأرحام ، وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ، وهم المرتقون يوم القيامة إلى درجة الملحقون به في دار جنات النعيم بدليل قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (١٢) ﴿ وَهُمْ ذُرُوعُ الْحَقِّ الَّذِي صَدَعَ الْقُرْآنَ بِآيَاتِهِ ﴾ ﴿ وَآتَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ ﴾ وذوو الخمس الذي لا تبرأ الذمة إلا بأدائه : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ وأولوا الفيء : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ

(١١) الذي جاء بالصدق رسول الله والذي صدق به أمير المؤمنين بنص الباقر والصادق والكاظم والرضا وابن عباس وابن الحنفية وعبد الله بن الحسن والشهيد زيد بن علي بن الحسين وعلي بن جعفر الصادق ، وكان أمير المؤمنين يحتج بها لنفسه ، وأخرج ابن المغازلي في مناقبه عن مجاهد قال : الذي جاء بالصدق محمد والذي صدق به علي ، وأخرجه الحافظان ابن مردويه وابو نعيم وغيرهما .

(١٢) أخرج الحاكم في تفسير سورة الطور ص ٤٦٨ من الجزء الثاني من صحيحه المستدرک عن ابن عباس في قوله عز وجل : أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلْتَنَاهُمْ . قال : إن الله يرفع ذرية المؤمن معه في درجته في الجنة وإن كانوا دونه في العمل ، ثم قرأ : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلْتَنَاهُمْ ﴾ يقول : وما نقصناهم .

﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً ﴾ أي : الذين استوقدوا ناراً بدليل قوله : ﴿ ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون ﴾ وقوله : ﴿ كالذي ينفق ماله وئاء الناس ﴾ أي : كالذين ينفقون ، بدليل قوله بعده : ﴿ لا يقدرّون على شيء مما كسبوا ﴾ .
ونظير ذلك من كلام العرب قول أشهب بن رميلة :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القومُ كل القومِ يأم خالد
وقول العدليل بن الفرخ العجلي :

فبُتُّ أساقِي القومِ إِخوتِي الذي غَوَّيْتُهُمْ غِيٌّ ورشدهم رُشْدُ

[أضواء البيان للشيخ الشنقيطي ٥٥/٧]

رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى ﴿﴾ ، وهم أهل البيت المخاطبون بقوله تعالى : ﴿﴾ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴿﴾ ، وآل يسين الذي حياهم الله في الذكر الحكيم فقال : ﴿﴾ سلام على آل يسين [٧١] ﴿﴾ (١٣) .

وآل محمد الذين فرض الله على عباده الصلاة والسلام عليهم فقال : ﴿﴾ إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴿﴾ فقالوا (١٤) : يارسول الله أما السلام عليك فقد عرفناه ، فكيف الصلاة عليك ؟ قال :

(١٣) هذه هي الآية الثالثة من الآيات التي أوردتها ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه ، ونقل أن جماعة من المفسرين نقلوا عن ابن عباس القول : بأن المراد بها السلام على آل محمد ، قال ابن حجر وكذا قال الكلبي إلى أن قال وذكر الفخر الرازي أن أهل بيته يساؤونه في خمسة أشياء في السلام قال : السلام عليك أيها النبي وقال سلام على آل ياسين وفي الصلاة عليه وعليهم في التشهد وفي الطهارة قال الله تعالى طه أي ياطاهر وقال ويطهركم تطهيرا وفي تحريم الصدقة وفي المحبة قال تعالى : فاتبعوني يحببكم الله وقال : قل لأسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى .

(١٤) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن من الجزء الثالث من صحيحه في باب : إن الله وملائكته يصلون على النبي من تفسير سورة الأحزاب ، وأخرجه مسلم في باب : الصلاة على النبي من كتاب الصلاة في الجزء

[٧١] نعم ، بعض المفسرين رأى هذا الرأي ، وهو رأي ضعيف ، وسياق الآيات يأباه ، وعلى هذا يدل كلام شيخ المفسرين « الطبري » فقد قال :

« والصواب من القراءة في ذلك — عندنا — قراءة من قرأه ﴿﴾ سلام على إلياسين ﴿﴾ بكسر ألفها ، على مثال : « إدراسين » لأن الله تعالى ذكره إنما أخبر عن كل موضع ذكر فيه نبياً من أنبيائه — صلوات الله عليهم — في هذه السورة ، بأن عليه سلاماً ، لا على آله ، فكذلك السلام في هذا الموضع ، ينبغي أن يكون على إلياس ، كسلامه على غيره من أنبيائه ، لا على آله على نحو ما بينا من معنى ذلك ، ثم قال : فإن ظن ظان أن إلياسين غير إلياس ، فإن فيما حكينا من احتجاج من احتج بأن إلياسين هو إلياس غنى عن الزيادة فيه . »

قولوا : اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد ، الحديث ، فعلم بذلك أن الصلاة عليهم جزء من الصلاة المأمور بها في هذه الآية ، ولذا عدّها العلماء من الآيات النازلة فيهم ، حتى عدّها ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه في آياتهم^(١٥) عليهم السلام فطوبى^(١٦) لهم وحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الأبواب [٧٢] .

الأول من صحيحه وأخرجه سائر المحدثين عن كعب بن عُجرة .

(١٥) فراجع الآية الثانية من تلك الآيات ص ٨٧ .

(١٦) أخرج الثعلبي في معناها من تفسيره الكبير بسند يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : طوبى شجرة في الجنة أصلها في داري وفرعها على أهل الجنة ، فقال بعضهم يارسول الله سألتك عنها فقلت أصلها في دار علي وفرعها على أهل الجنة فقال صلى الله عليه وآله وسلم أليس داري ودار علي واحدة ؟ .

[٧٢] ما نقله عن الثعلبي في معنى هذه الآية من الكذب المحض البارد ، الذي لا يخفى على من عنده طرف من العلم . ووضعه من أشد الناس وقاحة وجرأة على النبي ﷺ .
ومن أساليب الشيعة المعتادة في الوضع والكذب ، أنهم يعمدون إلى شيء قد اشتهر فيحرفونه بالحذف أو الزيادة .

وقد روى أبو سعيد الخدري « عن رسول الله ﷺ أن رجلاً قال : يارسول الله ، ما طوبى ؟ قال : شجرة في الجنة مسيرة مائة سنة ، ثياب أهل الجنة تخرج من أكمامها » .
(الطبري ١٣ / ١٤٩)

وروى الامام أحمد في « المسند » وابن حبان من حديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد ، وخرجه السيوطي في « الدر » (٥٩ / ٤) ، وزاد نسبه لأبي يعلى ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، والحطيب في « تاريخه » .
(زاد المسير : ٤ / ٣٢٧)

والحديث ضعيف ، لأنه من رواية دراج بن سمعان : أبو السمح القرشي السهمي مولاهم المصري القاص . قال عنه النسائي : ليس بالقوي ، وقال في موضع آخر : منكر الحديث .
وقال أبو حاتم : في حديثه ضعف .

وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال في موضع آخر : متروك .

من ياربهم وفي الشمس معنـــــ: ————— مجهد متعب لمن باراها
 فهم المصطفون من عباد الله ، السابقون بالخيرات بإذن الله ، الوارثون كتاب الله
 الذين قال الله فيهم : ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم
 لنفسه ﴾ وهو الذي لا يعرف الأئمة « ومنهم مقتصد ﴾ وهو الموالي للأئمة « ومنهم
 سابق بالخيرات بإذن الله « وهو الامام » ذلك هو الفضل الكبير [٧٣] ﴿ (١٧) .

(١٧) أخرج ثقة الاسلام الكليني بسنده الصحيح عن سالم قال : سألت أبا جعفر (الباقر) عن قوله تعالى :

وقال فضلك الرازي لما ذكر له أن ابن معين قال : دراج ثقة فقال : ليس بثقة ولا كرامة .
 وقال ابن عدي : عامة الأحاديث التي أُمليتها عن دراج مما لا يتابع عليه .
 وحكى ابن عدي عن أحمد بن حنبل : أحاديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها
 ضعف .

[٧٣] لايفسر هذا التفسير من يخترم عقله وعقل القراء ، والصحيح الذي عليه المفسرون
 المعتمدون هو أن :

﴿ الذين اصطفينا ﴾ فيها قولان :

الأول : أنهم أمة محمد ﷺ ، قاله ابن عباس .

والثاني : أنهم الأنبياء وأتباعهم ، قاله الحسن .

وكذلك فإن الصحيح أن الظالم لنفسه من هذه الأمة ، وهو اختيار ابن جرير ، وابن كثير ،
 وكما جاءت به الأحاديث عن رسول الله ﷺ من طرق شد بعضها بعضاً وانظر ابن كثير .

وقد روي عن الحسن أنه قال : الظالم : الذي ترجح سيئاته على حسناته ، والمقتصد : الذي
 قد استوت حسناته وسيئاته ، والسابق : من رجحت حسناته . « زاد المسير » ٤٩٠/٦

وعلى كل حال فإن تفسير الشيعة للآية واضح التهافت فإن قوله تعالى : ﴿ فمنهم ظالم
 لنفسه ﴾ قسم من ﴿ الذين اصطفينا ﴾ فكيف يكون الظالم لنفسه (وهو الذي لا يعرف
 الأئمة — على رأي الرافضة) من جنس المصطفين !؟

وفي هذا القدر من آيات فضلهم كفاية ، وقد قال ابن عباس : نزل في علي وحده ثلاث مائة آية^[٧٤] (١٨) ، وقال غيره : نزل فيهم ربع القرآن ، ولا غرو فإنهم وإياه الشقيقان لايفترقان ، فاكثف الآن بما تلوناه آيات محكمات هن أم الكتاب ، خذها في سراح ورواح ، ينفجر منها عمود الصباح ، خذها رهوا سهوا ، وعفوا صفوا ، خذها من خبير عليه سقطت ، ولا ينبئك مثل خبير ، والسلام .

ش

المراجعة ١٣

٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٢٩

قياس يتج ضعف الروايات في نزول تلك الآيات

لله مراعى يراعك ، ومقاطر أقلامك ، مأرّف مھارقتها^(١٩) عن مقام المتحدي

﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ﴾ الآية ، قال عليه السلام : السابق بالحيرات هو الامام ، والمقتصد هو العارف بالامام ، والظام لنفسه هو الذي لايعرف الامام ، وأخرج نحوه عن الامام أبي عبد الله الصادق ، وعن الامام أبي الحسن الكاظم ، وعن الامام أبي الحسن الرضا ، وأخرجه عنهم الصدوق وغير واحد من أصحابنا ، وروى ابن مردويه عن علي أنه قال في تفسير هذه الآية : هم نحن ، والتفصيل في كتابنا « تنزيل الآيات » وفي غاية المرام .

(١٨) أخرجه ابن عساکر عن ابن عباس كما في الفصل ٣ من الباب ٩ من الصواعق ص ٧٦ .

(١٩) أي صحائفها .

[٧٤] وفيه سلام بن سليمان الثقفي ، وجوير بن سعيد البلخي ، وهما متروكان .

والضحالك ، هو ضعيف ، « ابن عراقي » (٣٦٢/١) .

٤٩ — قوله (فاكثف الآن بما تلوناه آيات محكمات هن أم الكتاب) مجازفة لايتفوه بها من

والمعارض، وما أمتع وضائعها^(٢٠) عن نظر الناقد والمستدرک، تتجاری أضايرها^(٢١) إلى غرض واحد، وتتوارد أضماميها^(٢٢) في طريق قاصد، فلا ترد مراسيمها على سمع ذي لب فتصدر إلا عن استحسان.

أما مرسومك الأخير فقد سال أتیه^(٢٣) وطفحت أوأذيه^(٢٤) جئت فيه بالآيات المحكمة، والبيئات القيمة، فخرجت من عهدة ما أخذ عليك، ولم تقصر في شيء مما عهد به إليك، فالراد عليك شيء اللجاج، صلف الحجاج، يماري في الباطل ويتحكم تحكم الجاهل.

وربما أعترض بأن الذين رووا نزول تلك الآيات فيما قلتم إنما هم من رجال الشيعة، ورجال الشيعة لا يحتج أهل السنة بهم، فماذا يكون الجواب، تفضلوا به إن شئتم ولكم الشكر، والسلام.

س

(٢٠) جمع وضعية وهو الكتاب يكتب فيه الحكمة.

(٢١) جمع اضبارة وهي الحزمة من الصحف.

(٢٢) جمع اضمامة وهي بمعنى الاضبارة.

(٢٣) سيله.

(٢٤) جمع آذي وهو موج البحر.

بخشى الله حق خشيته، ولا من يستحي من الكذب عليه وعلى رسوله، فضلاً عن سائر الناس!

وقوله: (خذها من خبير عليه سقطت، ولا ينبئك مثل خبير)

دعوى عريضة، وتزكية للنفس ممقوتة.

- ١ — بطلان قياس المعارض
- ٢ — المعارض لا يعلم حقيقة الشيعة
- ٣ — امتيازهم في تغليظ حرمة الكذب في الحديث

١ — الجواب : إن قياس هذا المعارض باطل ، وشكله عقيم ، لفساد كل من صغراه وكبراه .

أما الصغرى وهي قوله : « إن الذين رووا نزول تلك الآيات إنما هم من رجال الشيعة » فواضحة الفساد ، يشهد بهذا ثقات أهل السنة الذين رووا نزولها فيما قلناه ، ومسانيدهم تشهد بأنهم أكثر طرقا في ذلك من الشيعة كما فصلناه في كتابنا تنزيل الآيات الباهرة في فضل العترة الطاهرة . وحسبك غاية المرام المنتشر في بلاد الاسلام .
وأما الكبرى وهي قوله : « إن رجال الشيعة لا يحتج أهل السنة بهم » فأوضح فسادا من الصغرى تشهد بهذا أسانيد أهل السنة وطرقهم المشحونة بالمشاهير من رجال الشيعة ، وتلك صحاحهم الستة وغيرها تحتج برجال من الشيعة ، وصمهم الواصمون بالتشيع والانحراف ، ونزروهم بالرفض والخلاف ، ونسبوا إليهم الغلو والافراط والتكبر عن الصراط ، وفي شيوخ البخاري رجال من الشيعة نبزوا بالرفض ، ووصموا بالبغض ، فلم يقدح ذلك في عدالتهم عند البخاري وغيره ، حتى احتجوا بهم في الصنحاح بكل ارتياح ، فهل يصغى بعد هذا إلى قول المعارض : « إن رجال الشيعة لا يحتج أهل السنة بهم » كلا .

٢ — ولكن المعارضين لا يعلمون ، ولو عرفوا الحقيقة لعلموا أن الشيعة إنما جروا على منهاج العترة الطاهرة ، واتسموا بسماتها ، وانهم لا يطبعون إلا على غرارها ، ولا يضربون إلا على قالبها ، فلا نظير لمن اعتمدوا عليه من رجالهم في الصدق والأمانة ، ولا قرين لمن احتجوا به من أبطالهم في الورع والاحتياط ، ولا شبيه لمن ركنوا إليه من ابدالهم

في الزهد والعبادة وكرم الأخلاق ، وتهذيب النفس ومجاهدتها ومحاسبتها بكل دقة آناء الليل وأطراف النهار ، لا يبارون في الحفظ والضبط والانتقان ، ولا يجارون في تمحيصهم الحقائق و البحث عنها بكل دقة واعتدال ، فلو تجلت للمعترض حقيقتهم — بما هي في الواقع ونفس الأمر — لناط بهم ثقته ، وألقى إليهم مقاليدته ، لكن جهله بهم جعله في أمرهم كخابط عشواء ، أو راكب عمياء في ليلة ظلماء ، يتهم ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني وصدوق المسلمين محمد بن علي بن بابويه القمي ، وشيخ الأمة محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، ويستخف بكتبهم المقدسة — وهي مستودع علوم آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم — ويرتاب في شيوخهم أبطال العلم وابدال الأرض الذين قصروا أعمارهم على النصح لله تعالى ولكتابه ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولأئمة المسلمين ولعامتهم .

٣ — وقد علم البر والفاجر حكم الكذب عند هؤلاء الأبرار ، والألوف من مؤلفاتهم المنتشرة تلعن الكاذبين ، وتعلن أن الكذب في الحديث من الموبقات الموجبة لدخول النار ، ولهم في تعمد الكذب في الحديث حكم قد امتازوا به حيث جعلوه من مفطرات الصائم ، وأوجبوا القضاء والكفارة على مرتكبه في شهر رمضان ، كما أوجبوهما بتعمد سائر المفطرات ، وفقههم وحديثهم صريحان بذلك ، فكيف يتهمون بعد هذا في حديثهم ، وهم الأبرار الأخيار ، قوامون الليل صوامون النهار .

وبماذا كان الأبرار من شيعة آل محمد وأوليائهم متهمين ، ودعاة الخوارج والمرجئة والقدرية غير متهمين لولا التحامل الصريح ، أو الجهل القبيح .

نعوذ بالله من الخذلان ، وبه نستجير من سوء عواقب الظلم والعدوان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، والسلام .

ش

٢٥ ذي القعدة ١٣٢٩

١ - لمعان بوارق الحق

٢ - التماس التفصيل في حجج السنة في رجال الشيعة

١ - كان كتابك الأخير محكم التنسيق، ناصع التعبير، عذب الموارد، جم الفوائد، قريب المنال، رحيب المجال، بعيد الأمد، واري الزند، صعدت فيه نظري وصوته، فلمعت من مضامينه بوارق نجحك، ولاحت لي أشراف فوزك.

٢ - لكنك لما ذكرت احتجاج أهل السنة برجال الشيعة أجملت الكلام، ولم تفصل القول في ذلك، وكان الأولى أن تذكر أولئك الرجال بأسمائهم، وتأتي بنصوص أهل السنة على كل من تشيعهم والاحتجاج بهم، فهل لك الآن أن تأتي بذلك، لتتضح أعلام الحق، وتشرق أنوار اليقين، والسلام.

س

٢٠ ذي القعدة ١٣٢٩

مائة من إسناده الشيعة في إسناده السنة

نعم آتيك - في هذه العجالة - بما أمرت، مقتصرًا على ثلثة ممن شددت إليهم الرحال وامتدت نحوهم الأعناق، على شرط أن لا أكلف بالاستقصاء، فإنه مما يضيق عنه الوسع في هذا الاملاء، وإليك أسماءهم وأسماء آباؤهم مرتبة على حروف المعجم (٢٥).

(٢٥) جاءت هذه المراجعة طويلة لاقتضاء الحال تطويلها، فأهل العلم لايسأمون من طولها لما فيها من الفوائد

(أ)

١ — ابان بن تغلب — بن رياح القاريء الكوفي ترجمه الذهبي في ميزانه فقال :
— ابان بن تغلب م عو — الكوفي شيعي جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقه ، وعليه
بدعته . (قال) : وقد وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم . وأورده ابن عدي
وقال : كان غالباً في التشيع . وقال السعدي : زائع مجاهر . إلى آخر ما حكاه الذهبي
عنهم في أحواله ، وعده ممن احتج بهم مسلم ، وأصحاب السنن الأربعة — أبو داود ،
والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه — حيث وضع على اسمه رموزهم .

ودونك حديثه في صحيح مسلم ، والسنن الأربع عن الحكم والأعمش ، وفضيل
بن عمرو ، روى عنه عند مسلم ، سفيان بن عيينة ، وشعبة ، وادريس الأودي . مات
رحمه الله سنة إحدى وأربعين ومائة .

٢ — إبراهيم بن يزيد — بن عمرو بن الأسود بن عمرو النخعي الكوفي الفقيه . وأمه
مليكة بنت يزيد بن قيس النخعية ، أخت الأسود وإبراهيم وعبد الرحمن بني زيد بن
قيس ، كانوا جميعاً كعمهم : علقمة ، وإبي ، ابني قيس : من اثبات المسلمين ، واسناد
اسانيدهم الصحيحة ، احتج بهم اصحاب الصحاح الستة وغيرهم ، مع الاعتقاد
بأنهم شيعة .

أما إبراهيم بن يزيد صاحب العنوان فقد عده ابن قتيبة في معارفه^(٢٦) من رجال
الشيعة ، وأرسل ذلك ارسال المسلمات .

ودونك حديثه في كل من صحيح البخاري ومسلم عن عم أمه علقمة بن
قيس ، وعن كل من همام بن الحارث ، وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ، وعن

الجلية التي هي ضالة كل باحث ومدقق ، أما غيرهم فمتى أوجس الملل فليكتف بيمضها وليتس عليه
الباقى ثم ليضرب صفحاً إلى المراجعة ١٧ وما بعدها ، وخوفاً من التطويل الملل آثرنا ترك فهرستها المشتمل
على الإشارة إلى ماجاء في غضون التراجم من الفوائد والفرائد .

(٢٦) ص ٢٠٦ حيث ذكر رجال الشيعة في المعارف .

عبيدة ، والأسود بن يزيد — وهو خاله — وحديثه في صحيح مسلم عن خاله عبد الرحمن بن يزيد ، وعن سهم بن منجاب ، وأبي معمر ، وعبيد بن نضلة ، وعباس .

وروى عنه في الصحيحين منصور ، والأعمش ، وزبيد ، والحكم ، وابن عون .

روى عنه في صحيح مسلم ، فضيل بن عمرو ، ومغيرة ، وزبيد بن كليب ، وواصل ، والحسن بن عبيد الله ، وحمام بن أبي سليمان ، وسماك .

ولد إبراهيم سنة خمسين ، ومات سنة ست أو خمس وتسعين بعد موت الحجاج بأربعة أشهر .

٣ — أحمد بن المفضل — بن الكوفي الحفري أخذ عنه أبو زرعة ، وأبو حاتم ، واحتججا به ، وهما يعلمان مكانه في الشيعة ، وقد صرح أبو حاتم بذلك حيث قال — كما في ترجمة أحمد من الميزان — : كان أحمد بن المفضل من رؤساء الشيعة صدوقاً . وقد ذكره الذهبي في ميزانه ، ووضع على اسمه رمز أبي داود ، والنسائي إشارة إلى احتجاجهما به ، ودونك حديثه في صحيحيهما عن الثوري . وله عن اسباط بن نصر وإسرائيل .

٤ — اسماعيل بن ابان — الأزدي الكوفي الوراق شيخ البخاري في صحيحه : ذكره الذهبي في الميزان بما يدل على احتجاج البخاري والترمذي به في صحيحيهما ، وذكر ان يحيى وأحمد أخذوا عنه ، وان البخاري قال : صدوق ، وان غيره قال : كان يتشيع ، وانه توفي سنة ٢٨٦ لكن القيسراني ذكر أن وفاته كانت سنة ست عشرة ومائتين ، وروى عنه البخاري بلا واسطة في غير موضع من صحيحه ، كما نص عليه القيسراني وغيره .

٥ — اسماعيل بن خليفة — الماللي الكوفي ، وكنيته أبو إسرائيل وبها يعرف ، ذكره الذهبي في باب الكنى من ميزانه فقال : كان شيعياً بغضاً من الغلاة الذين يكفرون عثمان ، ونقل عنه من ذلك شيئاً كثيراً لا يلزمنا ذكره ، ومع هذا فقد أخرج عنه الترمذي في صحيحه وغير واحد من أرباب السنن .

وحسن أبو حاتم حديثه ، وقال أبو زرعة : صدوق ، في رأيه غلو . وقال أحمد :

يكتب حديثه . وقال ابن معين مرة : هو ثقة . وقال الفلاس : ليس هو من أهل الكذب ، ودونك حديثه في صحيح الترمذي وغيره ، عن الحكم بن عتيبة ، وعطية العوفي ، روى عنه إسماعيل بن عمرو البجلي ، وجماعة من أعلام تلك الطبقة ، وقد عده ابن قتيبة من رجال الشيعة في كتابه — المعارف — .

٦ — إسماعيل بن زكريا — الاسدي الخلقاني الكوفي . ترجمه الذهبي في ميزانه فقال : — إسماعيل بن زكريا (ع) — الخلقاني الكوفي صدوق شيعي ، وعده ممن احتج بهم اصحاب الصحاح الستة ، حيث وضع على اسمه الرمز إلى اجتماعهم على ذلك . ودونك حديثه في صحيح البخاري عن محمد بن سوقة ، وعبيد الله بن عمر ، وحديثه في صحيح مسلم عن سهيل ، ومالك بن مغول ، وغير واحد ، اما حديثه عن عاصم الاحول فموجود في الصحيحين جميعاً ، روى عنه محمد بن الصباح ، وابو الربيع عندهما ، ومحمد بن بكار ، عند مسلم . مات سنة أربع وسبعين ومائة ببغداد ، وأمره في التشيع ظاهر معروف حتى نسبوا إليه القول : بأن الذي نادى عبده من جانب الطور انما هو علي بن أبي طالب ، وانه كان يقول : الأول والآخر والظاهر والباطن علي بن أبي طالب ، وهذا من ارجاف المرجفين بالرجل لكونه من شيعة علي ، والمقدمين له على من سواه . قال الذهبي في ترجمته من الميزان بعد نقل هذه الأباطيل عنه : لم يصح عن الخلقاني هذا الكلام فإنه من كلام الزنادقة . اهـ

٧ — إسماعيل بن عباد — بن العباس الطالقاني ابو القاسم ، المعروف بالصاحب ابن عباد . ذكره الذهبي في ميزانه^(٢٧) فوضع على اسمه دت رمزاً إلى احتجاج أبي داود والترمذي به في صحيحهما ، ثم وصفه بأنه : أديب بارع شيعي . قلت : تشييعه مما لا يرتاب فيه أحد ، وبذلك نال هو وأبوه ما نالا من الجلالة والعظمة في الدولة البويهية ، وهو أول من لقب بالصاحب من الوزراء ، لأنه صحب مؤيد الدولة بن بويه منذ الصبا فسماه الصاحب ، واستمر عليه هذا اللقب حتى اشتهر به ثم اطلق على كل من ولي

(٢٧) خالف الذهبي طريقته في الميزان عند ذكره لاسماعيل بن عباد حيث ذكره بين اسماعيل بن ابان الغنوي

واسماعيل بن ابان الازدي ، وقد اهتمضمه فلم يوفه شيئاً من حقوقه .

الوزارة بعده ، وكان أولا وزير مؤيد الدولة أبي منصور ابن ركن الدولة ابن بويه ، فلما توفي مؤيد الدولة وذلك في شعبان سنة ٣٧٣ بمرجان ، استولى على مملكته أخوه ابو الحسن علي المعروف بفخر الدولة فأقره صاحب علي وزارته وكان معظما عنده ، فانفذ الأمر لديه ، كما كان أبوه عباد بن العباس وزيرا معظما عند أبيه ركن الدولة ، نافذ الأمر لديه .

ولما توفي صاحب — وذلك ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر سنة خمس وثمانين وثلاث مائة بالري عن تسع وخمسين سنة — أغلقت له مدينة الري واجتمع الناس على باب قصره ينتظرون خروج جنازته ، وحضر فخر الدولة ومعه الوزراء والقواد ، وغيروا لباسهم ، فلما خرج نعشه صاح الناس بأجمعهم صيحة واحدة ، وقبلوا الأرض تعظيما للنعش ، ومشى فخر الدولة في تشييع الجنازة كسائر الناس ، وقعد للغزاة أياما ورثته الشعراء ، وأبنته العلماء ، وأثنى عليه كل من تأخر عنه ، قال أبو بكر الخوارزمي : نشأ — صاحب بن عباد — من الوزارة في حجرها ، ودب ودرج من وكرها ، ورضع أفابيق درها ، وورثها عن آبائه . كما قال أبو سعيد الرستمي في حقه :

ورث الوزارة كابرا عن كابر موصولة الأسناد بالأسناد
يروى عن العباس عباد وزا رته واسماعيل عن عباد

وقال الثعالبي في ترجمة صاحب من يتيمته : ليست تحضرنى عبارة أرضاها للافصاح عن علو محله في العلم والأدب ، وجلالة شأنه في الجود والكرم ، وتفردته بالغايات في المحاسن ، وجمعه أشتات المفاخر ، لأن همة قولي تنخفض عن بلوغ ادنى فضائله ومعاليه ، وجهد وصفي يقصر عن أيسر فواضله ومساعيه . ثم استرسل في بيان محاسنه وخصائصه . وللساحب مؤلفات جليلة منها كتاب المحيط في اللغة في سبع مجلدات رتبها على حروف المعجم ، وكان ذا مكتبة لانظير لها . كتب إليه نوح بن منصور احد ملوك بني سامان يستدعيه ليفوض إليه وزارته وتبدير أمر مملكته ، فاعتذر إليه : بأنه يحتاج لنقل كتبه خاصة إلى أربع مائة جمل ، فما الظن بغيرها ، وفي هذا القدر من اخباره كفاية .

٨ — إسماعيل بن عبد الرحمن — بن أبي كريمة الكوفي المفسر المشهور المعروف

بالسدي . قال الذهبي في ترجمته من الميزان : رمي بالتشيع ، ثم روى عن حسين بن واقد المرزوي : انه سمعه يشتم أبا بكر وعمر . ومع ذلك فقد أخذ عنه الثوري وأبو بكر بن عياش ، وخلق من تلك الطبقة .

واحتج به مسلم وأصحاب السنن الأربعة ، ووثقه أحمد . وقال ابن عدي : صدوق . وقال يحيى القطان : لأبأس به . وقال يحيى بن سعيد : مارأيت أحدا يذكر السدي إلا بخير « قال » وما تركه أحد . ومرو إبراهيم النخعي بالسدي وهو يفسر القرآن فقال : اما انه يفسر تفسير القوم . واذا راجعت أحوال السدي في ميزان الاعتدال تجد تفصيل ماأجلناه .

ودونك حديث السدي في صحيح مسلم عن أنس بن مالك ، وسعد بن عبيدة ، ويحيى بن عباد . روى عنه عند مسلم ، وأرباب السنن الأربعة ، أبو عوانة ، والثوري والحسن بن صالح ، وزائدة ، وإسرائيل ، فهو شيخ هؤلاء الأعلام ، مات سنة سبع وعشرين ومائة .

٩ — إسماعيل بن موسى — الفزاري الكوفي . قال ابن عدي — كما في ميزان الذهبي — : أنكروا منه غلواً في التشيع . وقال عبدان — كما في الميزان أيضاً — : أنكروا علينا هناد ، وابن أبي شيبه ، ذهابنا اليه . وقال : ايش عملتم عند ذاك الفاسق الذي يشتم السلف؟! ومع هذا فقد أخذ عنه ابن خزيمة ، وأبو عروبة خلاق ، كان شيخهم من تلك الطبقة ، كأبي داود ، والترمذي ، اذا أخذنا عنه واحتجا به ، في صحيحهما ، وقد ذكره أبو حاتم فقال : صدوق . وقال النسائي : ليس به بأس . كل ذلك موجود في ترجمته من ميزان الذهبي .

ودونك حديثه في صحيح الترمذي ، وسنن أبي داود ، عن مالك ، وشريك ، وعمر بن شاعر صاحب أنس . مات سنة خمس وأربعين ومائتين ، وهو ابن بنت السدي ، وربما كان ينكر ذلك ، والله أعلم .

ت

١٠ — تليد بن سليمان — الكوفي الأعرج ، ذكره ابن معين فقال : كان

يشتم عثمان ، فسمعه بعض أولاد موالى عثمان فرماه فكسر رجله . وذكره أبو داود فقال : رافضي يشتم أبا بكر وعمر . ومع ذلك كله فقد أخذ عنه أحمد ، وابن نمير ، واحتجا به وهما يعلمانه شيعيا . قال أحمد : تليد شيعي لم نر به بأسا . وذكره الذهبي في ميزانه فنقل من أقوال العلماء فيه ما قد ذكرناه ، ووضع على اسمه رمز الترمذي ، اشار الى انه من رجال أسانيد . ودونك حديثه في صحيح الترمذي عن عطاء بن السائب ، وعبد الملك بن عمير .

ث

١١ — ثابت بن دينار — المعروف بأبي حمزة الثمالي حاله في التشيع كالشمس . وقد ذكره في الميزان ، فنقل أن عثمان ذكر مرة في مجلس أبي حمزة فقال : من عثمان؟! استخفافا به ، ثم نقل أن السليماني عد أبا حمزة في قوم من الرافضة ، وقد وضع الذهبي رمز الترمذي على اسم أبي حمزة اشارة الى أنه من رجال سنده ، وأخذ عنه وكيع ، وأبو نعيم ، واحتجا به . ودونك حديثه في صحيح الترمذي عن أنس ، والشعبي ، وله عن غيرهما من تلك الطبقة ، مات رحمه الله سنة مائة وخمسين .

١٢ — ثوير بن أبي فاختة — ابو الجهم الكوفي ، مولى ام هاني بنت أبي طالب .

ذكره الذهبي في ميزانه فنقل القول : بكونه رافضيا عن يونس بن أبي إسحاق ، ومع ذلك فقد أخذ عنه سفيان ، وشعبة ، واخرج له الترمذي في صحيحه عن ابن عمر ، وزيد بن أرقم ، وكان في عصر الامام الباقر متمسكا بولايته معروفا بذلك ، وله مع عمرو بن ذر القاضي ، وابن قيس الماصر ، والصلت بن بهرام نادرة تشهد بهذا .

ج

١٣ — جابر بن يزيد — بن الحارث الجعفي الكوفي . ترجمه الذهبي في ميزانه فذكر أنه أحد علماء الشيعة . ونقل عن سفيان القول بأنه سمع جابرا يقول : انتقل العلم الذي كان في النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى علي ، ثم انتقل من علي إلى

الحسن ، ثم لم يزل حتى بلغ جعفر (الصادق) وكان في عصره (ع) . وأخرج مسلم في أوائل صحيحه عن الجراح . قال سمعت جابرا يقول : عندي سبعون ألف حديث عن أبي جعفر « الباقر » عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كلها . واخرج عن زهير ، قال سمعت جابرا يقول : ان عندي لخمسين ألف حديث ، ماحدثت منها بشيء . قال ثم حدث يوما بحديث فقال : هذا من الخمسين ألفا ، وكان جابر إذا حدث عن الباقر يقول — كما في ترجمته من ميزان الذهبي — : حدثني وصي الأوصياء . وقال ابن عدي — كما في ترجمة جابر من الميزان — : عامة ماقدفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة ، وأخرج الذهبي — ترجمته من الميزان — بالاسناد إلى زائدة قال : جابر الجعفي رافضي يشتم ، قلت : ومع ذلك فقد احتج به النسائي ، وابو داود ، فراجع حديثه في سجود السهو من صحيحهما ، وأخذ عنه شعبة ، وابو عوانة ، وعدة من طبقتهما ، ووضع الذهبي على اسمه — حيث ذكره في الميزان — رمزي أبي داود والترمذي اشارة الى كونه من رجال أسانيدهما ، ونقل عن سفیان القول : بكون جابر الجعفي ورعا في الحديث ، وانه قال : مارأيت أروع منه ، وان شعبة قال : جابر صدوق . وانه قال أيضا : كان جابر اذا قال أنبأنا ، وحدثنا ، وسمعت ، فهو من أوثق الناس ، وان وكيعا قال : ماشككتم في شيء فلا تشكوا أن جابر الجعفي ثقة ، وان ابن عبد الحكم سمع الشافعي يقول : قال سفیان الثوري لشعبة : لان تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك . مات جابر سنة ثمان أو سبع وعشرين ومائة ، رحمه الله تعالى .

١٤ — جريو بن عبد الحميد — الضبي الكوفي ، عده ابن قتيبة من رجال الشيعة في كتابه — المعارف — وأورده الذهبي في الميزان فوضع عليه الرمز إلى اجتماع أهل الصحاح على الاحتجاج به ، واثني عليه فقال : عالم أهل الري صدوق ، يحتج به في الكتب ، نقل الاجماع على وثاقته .

ودونك حديثه في صحيحي البخاري ومسلم عن الأعمش ، ومغيرة ، ومنصور ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وابي إسحاق الشيباني ، روى عنه في الصحيحين قتيبة بن سعيد ، ويحيى بن يحيى ، وعثمان بن أبي شيبة . مات رحمه الله تعالى بالري سنة سبع

وثمانين ومائة عن سبع وسبعين سنة .

١٥ - جعفر بن زياد - الاحمر الكوفي ذكره ابو داود فقال : صدوق شيعي . وقال الجوزجاني : مائل عن الطريق - أي لتشيعة مائل عن طريق الجوزجاني الى طريق أهل البيت - وقال ابن عدي : صالح شيعي . وقال حفيده الحسين بن علي بن جعفر بن زياد : كان جدي جعفر من رؤساء الشيعة بخراسان ، فكتب فيه أبو جعفر - الدوانيقي - فأشخص إليه في ساجور (٢٨) مع جماعة من الشيعة فحبسهم في المطبق دهرًا . أخذ عنه ابن عيينة ، ووكيع ، وأبو غسان المهدي ، ويحيى بن بشر الحريري ، وابن مهدي فهو شيخهم . وقد وثقه ابن معين وغيره ، وقال أحمد : صالح الحديث .

وذكره الذهبي في الميزان ونقل من أحواله ما قد سمعت ، ووضع على اسمه رمز الترمذي ، والنسائي ، اشارة الى احتجاجهما به . ودونك حديثه في صحيحهما عن بيان بن بشر ، وعطاء بن السائب . وله عن جماعة آخرين من تلك الطبقة . مات رحمه الله سنة سبع وستين ومائة .

١٦ - جعفر بن سليمان - الضبي البصري ابو سليمان ، عده ابن قتيبة من رجال الشيعة في معارفه (٢٩) ، وذكره ابن سعد فنص على تشيعة ووثاقته ، ونسبه أحمد بن المقدم إلى الرفض ، وذكره ابن عدي فقال : هو شيعي ارجو انه لا بأس به ، وأحاديثه ليست بالمنكرة ، وهو عندي ممن يحمد ان يقبل حديثه .

وقال أبو طالب سمعت أحمد يقول : لا بأس بجعفر بن سليمان الضبي ، فقيل لأحمد : ان سليمان بن حرب يقول : لا يكتب حديثه ، فقال : لم يكن ينهى عنه ، وإنما كان جعفر يتشيع ، فيحدث بأحاديث في علي ... الخ . وقال ابن معين : سمعت من عبد الرزاق كلاما استدلت به على ما قيل عنه من المذهب ، فقلت له : ان

(٢٨) الساجور في الأصل : قلادة تجعل في عنق الكلب ، والمراد هنا أنه أشخص وهو يجر بحبل في عنقه .

(٢٩) راجع من المعارف ص ٢٠٦ .

اساتذتك كلهم اصحاب سنة ، معمر ، وابن جريج ، والأوزاعي ، ومالك ، وسفيان ، فعمن أخذت هذا المذهب ؟ فقال : قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي ، فرأيته فاضلا حسن الهدي ، فأخذت عنه هذا المذهب — مذهب التشيع — قلت : لكن محمد بن أبي بكر المقدمي كان يرى العكس ، فيصرح بأن جعفرا إنما أخذ الرفض عن عبد الرزاق ، ولذا كان يدعو عليه فيقول : فقدت عبد الرزاق ما أفسد بالتشيع جعفرا غيره . وأخرج العقيلي بالاسناد إلى سهل بن أبي خدوثة ، قال : قلت لجعفر بن سليمان : بلغني أنك تشتم أبا بكر وعمر . فقال : أما الشتم فلا ، ولكن البغض ماشئت . وأخرج ابن حبان في الثقات بسنده إلى جرير بن يزيد بن هارون ، قال : بعثني أبي إلى جعفر الضبعي فقلت له : بلغني أنك تسب أبا بكر وعمر . قال : أما السب فلا ، ولكن البغض ماشئت ، فإذا هو رافضي ... الخ .

وترجم الذهبي جعفرا في الميزان فذكر من أحواله كلما سمعت ، ونص على انه كان من العلماء الزهاد على تشيعه . وقد احتج به مسلم في صحيحه ، وأخرج عنه أحاديث قد انفرد بها ، كما نص عليه الذهبي ، وأشار إليها في ترجمة جعفر . ودونك حديثه في الصحيح عن ثابت البناني ، والجعد بن عثمان ، وإبي عمران الجوني ، ويزيد بن الرشك ، وسعيد الجريري ، روى عنه قطن بن نسير ، ويحيى بن يحيى ، وقتيبة ، ومحمد بن عبيد بن حساب ، وابن مهدي ، ومسدد . وهو الذي حدث عن يزيد الرشك ، عن مطرف ، عن عمران بن حصين ، قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرية استعمل عليهم عليا ، الحديث ، وفيه : ماتريدون من علي ، علي فمني وأنا منه ، وهو ولي كل مؤمن بعدي ، أخرجه النسائي في صحيحه ، ونقله ابن عدي عن صحاح النسائي ، نص الذهبي على ذلك في أحوال جعفر من الميزان . مات في رجب سنة ثمان وسبعين ومائة ، رحمه الله تعالى .

١٧ — جميع بن عميرة — بن ثعلبة الكوفي التميمي ، تيم الله . ذكره أبو حاتم — كما في آخر ترجمته من الميزان — فقال : كوفي صالح الحديث من عتق الشيعة . وذكره ابن حبان فقال — كما في الميزان أيضا — : رافضي . قلت : أخذ عنه العلاء بن

صالح ، وصدقة بن المثني ، وحكيم بن جبير ، فهو شيخهم . وله في السنن ثلاث أحاديث ، وحسن الترمذي له . نص على ذلك الذهبي في الميزان ، وهو من التابعين ، سمع ابن عمر ، وعائشة ، ومما رواه عن ابن عمر : انه سمع رسول الله يقول لعلي : أنت أخي في الدنيا والآخرة .

ح

١٨ - الحارث بن حصيرة - أبو النعمان الأزدي الكوفي . ذكره أبو حاتم الرازي . فقال : هو من الشيعة العتق . وذكره أبو أحمد الزبير ، فقال : كان يؤمن بالرجعة . وذكره ابن عدي ، فقال : يكتب حديثه على ما رأته من ضعفه ، وهو من المحترقين بالكوفة في التشيع . وقال ذنيح : سألت جريرا رأيت الحارث بن حصيرة ؟ قال : نعم رأيت شيخا كبيرا ، طويل السكوت ، يصرعلى أمر عظيم . وذكره يحيى بن معين ، فقال : ثقة خشبي ، ووثقه النسائي أيضا ، وحمل عنه الثوري ، ومالك بن مغول ، وعبد الله بن نمير ، وطائفة من طبقتهم ، كان شيخهم ومحل ثقتهم . وترجمه الذهبي في ميزانه ، فذكر كل مانقلناه من شؤونه . ودونك حديثه في السنن عن زيد بن وهب ، وعكرمة ، وطائفة من طبقتهما ، أخرج النسائي من طريق عباد بن يعقوب الرواجني ، عن عبد الله بن عبد الملك المسعودي عن الحارث بن حصيرة ، عن زيد بن وهب ، قال سمعت عليا يقول : أنا عبد الله وأخو رسوله ، لا يقو لها بعدي إلا كذاب . وروى الحارث بن حصيرة ، عن أبي داود السبيعي ، عن عمران بن حصين ، قال : كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي إلى جنبه ، إذ قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض ، فارتعد علي ، فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده على كتفه ، وقال : لا ينجك إلا مؤمن ، ولا يبغضك إلا منافق إلى يوم القيامة ، أخرجه المحدثون كمحمد بن كثير ، وغيره عن الحارث بن حصيرة ، ونقله الذهبي في ترجمة نفيح بن الحارث بهذا الاسناد ، وحين أتى في أثناء السند على ذكر الحارث بن حصيرة ، قال : صدوق لكنه رافضي .

١٩ — الحارث بن عبد الله — الهمداني ، صاحب أمير المؤمنين وخاصته ، كان من أفضل التابعين ، وأمره في التشيع غني عن البيان ، وهو أول من عداهم ابن قتيبة في معارفه ، من رجال الشيعة ، وقد ذكره الذهبي في ميزانه : فاعترف بأنه من كبار علماء التابعين ، ثم نقل عن ابن حبان القول : بكونه غالبا في التشيع ، ثم أورد من تحامل القوم عليه — بسبب ذلك — شيئا كثيرا ، ومع هذا فقد نقل اقرارهم بأنه كان من أئمة الناس ، وافرض الناس ، وأحسب الناس ، لعلم الفرائض ، واعترف بأن حديث الحارث موجود في السنن الأربعة ، وصرح بأن النسائي مع تعنته في الرجال قد احتج بالحارث وقوى أمره ، وإن الجمهور مع توهينهم أمره يروون حديثه في الأبواب كلها ، وأن الشعبي كان يكذبه ، ثم يروي عنه . قال في الميزان : والظاهر أنه يكذبه في لهجته وحكاياته ، وأما في الحديث النبوي فلا . قال في الميزان : وكان الحارث من أوعية العلم ، ثم روى — في الميزان — عن محمد بن سيرين أنه قال : كان من أصحاب ابن مسعود خمسة يؤخذ عنهم أدركت منهم أربعة ، وفاتني الحارث فلم أره ، وكان يفضل عليهم وكان أحسنهم (قال) ويختلف في هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل ، علقمة ومسروق وعبيدة ، اه . قلت : وقد سلط الله على الشعبي من الثقات الأثبات من كذبه واستخف به جزاء وفاقا ، كما نبه على ذلك ابن عبد البر في كتابه — جامع بيان العلم — حيث أورد كلمة إبراهيم النخعي الصريحة في تكذيب الشعبي ثم قال (٣٠)

ما هذا لفظه : وأظن الشعبي عوقب لقوله في الحارث الهمداني حدثني الحارث وكان أحد الكذابين — قال ابن عبد البر — ولم يبين من الحارث كذب ، وإنما نقم عليه افراطه في حب علي ، وتفضيله له على غيره (قال) ومن هاهنا كذبه الشعبي ، لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر وإلى أنه أول من أسلم ، وتفضيل عمر . اه . قلت : وإن ممن تحامل على الحارث محمد بن سعد ، حيث ترجمه في الجزء ٦ من طبقاته فقال : إن له قول سوء ، ونحسه حقه ، كما جرت عادته مع رجال الشيعة ، إذ لم

(٣٠) كما في ص ١٩٦ من مختصر كتاب جامع بيان العلم وفضله لشيخنا العلامة أحمد بن عمر المحمضاني البيروني

ينصفهم في علم ، ولا في عمل ، والقول السيء الذي نقله ابن سعد عن الحارث : انما هو الولاء لآل محمد ، والاستبصار بشأنهم ، كما أشار إليه ابن عبد البر فيما نقلناه من كلامه . كانت وفاة الحارث سنة خمس وستين ، رحمه الله تعالى .

٢٠ — حبيب بن أبي ثابت — الأسدي الكاهلي الكوفي التابعي ، عده في رجال الشيعة كل من ابن قتيبة في معارفه ، والشهرستاني في كتاب — الملل والنحل — وذكره الذهبي في ميزانه ، ووضع على اسمه رمز الصحاح الستة ، اشارة الى احتجاجها به ، وقال : قد احتج به كل من افرد الصحاح بلا تردد (قال) : وثقه يحيى بن معين ، وجماعة . قلت : وانما تكلم فيه الدولابي ، وعده من المضعفين ، لمجرد تشيعه ، وقد ادعشني ابن عون حيث لم يجد وجهها للطعن في حبيب ونفسه تأبى إلا انتقاصه ، فكان يعبر عنه بالأعور ، ولا نقص بعور العين ، وانما النقص بالفحشاء والكلمة العوراء .

ودونك حديث حبيب في صحيح البخاري ومسلم عن سعيد بن جبير ، وابي وائل . أما حديثه عن زيد بن وهب ، ففي صحيح البخاري فقط . وله في صحيح مسلم عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وعن طاوس ، والضحاك المشرقي ، وابي العباس بن الشاعر . وأبي المنهال عبد الرحمن ، وعطاء بن يسار وإبراهيم بن سعد بن ابي وقاص ، ومجاهد . روى عنه في الصحيحين مسعر ، والثوري ، وشعبة . وروى عنه في صحيح مسلم ، سليمان الأعمش ، وحسين ، وعبد العزيز بن سياه وابو اسحاق الشيباني . مات رحمه الله تعالى سنة تسع عشرة ومائة .

٢١ — الحسن بن حي — واسم حي صالح بن صالح الحمداني ، أخو علي بن صالح وكلاهما من أعلام الشيعة ، ولدا توأما ، وكان علي تقدمه بساعة ، فلم يسمع أحد أخاه الحسن يسميه باسمه قط ، وانما كان يكنيه بقول : قال أبو محمد ، نقل ذلك ابن سعد في أحوال علي من الجزء ٦ من طبقاته . وذكرهما الذهبي في ميزانه فقال في أحوال الحسن : كان أحد الأعلام ، وفيه بدعة تشيع ، وكان يترك الجمعة ، ويرى الخروج على الولاية الظلمة ، وذكر أنه كان لا يترحم على عثمان . وذكره ابن سعد في الجزء ٦ من

الطبقات فقال : كان ثقة صحيح الحديث كثيره ، وكان متشيعاً . اهـ .

وذكره الامام ابن قتيبة في أصحاب الحديث من كتابه — المعارف — مصرحاً بتشيعه ، ولما ذكر رجال الشيعة في أواخر — المعارف — عد الحسن منهم . احتج به مسلم وأصحاب السنن ، ودونك حديثه في صحيح مسلم عن كل من سماك بن حرب ، واسماعيل السدي ، وعاصم الأحول ، وهارون بن أسعد . وقد أخذ عنه عبيد الله بن موسى العبسي ، ويحيى بن آدم ، وحמיד بن عبد الرحمن الرواسي ، وعلي بن الجعد ، وأحمد بن يونس ، وسائر أعلام طبقتهم وذكر الذهبي في ترجمته من الميزان : ان ابن معين وغيره وثقوه ، وان عبد الله بن أحمد نقل عن أبيه : ان الحسن أثبت من شريك .

وذكر الذهبي ان أبا حاتم قال : انه ثقة ، حافظ ، متقن ، وان ابا زرعة قال : اجتمع فيه اتقان ، وفقه ، وعبادة ، وزهد ، وان النسائي وثقه ، وان ابا نعيم قال : كتبت عن ثمان مائة محدث ، فما رأيت أفضل من الحسن صالح ، وانه قال : مارأيت أحدا إلا وقد غلط في شيء ، غير الحسن بن صالح ، وان عبيدة بن سليمان قال : اني أرى الله يستحي أن يعذب الحسن بن صالح ، وان يحيى بن أبي بكير قال للحسن بن صالح : صف لنا غسل الميت ، فما قدر عليه من البكاء ، وان عبيد الله بن موسى قال : كنت أقرأ على علي بن صالح ، فلما بلغت : فلا تعجل عليهم ، سقط أخوه الحسن يخور كما يخور الثور ، فقام اليه علي فرفعه ومسح وجهه ورش عليه وأسنده ، وان وكيعاً قال : كان الحسن وعلي ابنا صالح ، واهما قد جزأوا الليل ثلاثة أجزاء ، فكل واحد يقوم ثلثا ، فماتت أمهما فاقتهما الليل بينهما ، ثم مات علي فقام الحسن الليل كله ، وان ابا سليمان الداراني قال : مارأيت أحدا الخوف أظهر على وجهه من الحسن بن صالح قام ليلة بعم يتساءلون فغشي عليه ، فلم يختمها الى الفجر . ولد رحمه الله تعالى سنة مائة ، ومات سنة تسع وستين ومائة .

٢٢ — الحكم بن عتيبة — الكوفي ، نص على تشيعه ابن قتيبة ، وعده من رجال الشيعة في معارفه . احتج به البخاري ومسلم . ودونك حديثه في صحيحهما عن

كل من أبي جحيفة ، وإبراهيم النخعي ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وله في صحيح مسلم عن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، والقاسم بن مخيمرة ، وإبي صالح ، وذو بن عبد الله ، وسعيد بن عبد الرحمن بن ابزي ، ويحيى بن الجزار ، ونافع مولى بن عمر ، وعطاء بن أبي رباح ، وعمارة بن عمير ، وعراك بن مالك ، والشعبي ، وميمون بن مهران ، والحسن العربي ، ومصعب بن سعد ، وعلي بن الحسين . روى عنه في الصحيحين منصور ، ومسعر ، وشعبة . وروى عنه في صحيح البخاري خاصة عبد الملك بن أبي غنية ، وروى عنه في صحيح مسلم خاصة كل من الأعمش ، وعمرو بن قيس ، وزيد بن أبي أنيسة ، ومالك بن مغول ، وابان بن تغلب ، وحزمة الزيات ، ومحمد بن جحادة ، ومطرف ، وابو عوانة ، مات سنة خمس عشرة ومائة عن خمس وستين سنة .

٢٣ — حماد بن عيسى — الجهني ، غريق الجحفة ، ذكره أبو علي في كتابه — منتهى المقال — وأورده الحسن بن علي بن داود في مختصره المختص بأحوال الرجال ، وترجمه من علماء الشيعة أصحاب الفهارس والمعاجم وعدوه جميعا من الثقات الاثبات ، من أصحاب الأئمة الهداة عليهم السلام ، سمع من الامام الصادق عليه السلام سبعين حديثا ، لكنه لم يرو منها سوى عشرين . وله كتب يروها أصحابنا بالاسناد اليه ، دخل مرة على ابي الحسن الكاظم عليه السلام ، فقال له : جعلت فداك ، ادع الله لي أن يرزقني دارا ، وزوجة ، وولدا ، وخادما ، والحج في كل سنة . فقال عليه السلام : اللهم صل على محمد وآل محمد وارزقه دارا وزوجة وولدا وخادما والحج خمسين سنة . قال حماد : فلما اشترط خمسين علمت اني لأحج أكثر منها . قال : فحججت ثمان واربعين سنة ، وهذي داري رزقتها ، وهذه زوجتي وراء الستر ، تسمع كلامي ، وهذا ابني ، وهذا خادمي ، قد رزقت كل ذلك . ثم حج بعد هذا الكلام حجتين تمام الخمسين ، وخرج بعدها حاجا ، فزامل ابا العباس النوفلي القصير ، فلما صار في موضع الاحرام ، دخل يغتسل فجاء الوادي فحمله الماء فغرق قبل ان يحج زيادة على الخمسين . وكانت وفاته رحمه الله تعالى سنة تسع ومائتين ، وأصله كوفي ، ومسكنه البصرة ، وعاش نيفا وسبعين سنة . وقد استقصينا أحواله في كتابنا — مختصر الكلام في مؤلفي الشيعة من صدر الاسلام — وذكره الذهبي فوضع على اسمه ت ق

إشارة الى من أخرج عنه من أصحاب السنن وذكر أنه غرق سنة ثمان ومائتين ، وانه يروي عن الصادق (ع) وتحامل عليه اذ نسب الطامات اليه ، كما تحامل عليه من ضعفه لتشييعه ، والعجب من الدارقطني يضعفه ، ثم يحتج به في سننه (وكذلك يفعلون) .

٢٤ — **هـران بن اعين** — أخو زرارة ، كانا من أثبات الشيعة وحفظة الشريعة ، وبحار علوم آل محمد ، وكانا من مصاييح الدجى ، واعلام الهدى ، منقطعين الى الامامين الباقرين الصادقين ، ولهما مكانة عن الأئمة من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم سامية . اما حمران فقد ذكره الذهبي في ميزانه فوضع على اسمه ق إشارة الى من أخرج عنه من أصحاب السنن ثم قال : روى عن أبي الطفيل وغيره ، وقرأ عليه حمزة ، كان يتقن القرآن ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : شيخ . وقال ابو داود : رافضي الى آخر كلامه .

خ

٢٥ — **خالد بن مخلد** — القطواني ابو الهيثم الكوفي ، شيخ البخاري في صحيحه ذكره ابن سعد في الجزء ٦ من طبقاته^(٣١) فقال : وكان متشيعا توفي بالكوفة في النصف من المحرم سنة ثلاث عشرة ومائتين في خلافة المأمون وكان في التشيع مفرطا وكتبوا عنه . اه .

وذكره ابو داود فقال : صدوق لكنه يتشيع . وقال الجوزجاني : كان شتاما معلنا بسوء مذهبه . وترجمه الذهبي في ميزانه فنقل عن أبي داود ، وعن الجوزجاني ما نقلناه ، احتج به البخاري ومسلم في مواضع من صحيحيهما . ودونك حديثه في صحيح البخاري عن المغيرة بن عبد الرحمن ، وحديثه في صحيح مسلم ، عن كل من محمد بن جعفر بن أبي كثير ، ومالك بن أنس ، ومحمد بن موسى ، اما حديثه عن سليمان بن بلال ، وعلي بن مسهر فموجود في الصحيحين ، روى عنه البخاري بلا واسطة في مواضع من صحيحه ، وروى عنه بواسطة محمد بن عثمان بن كرامة حديثين . اما

(٣١) ص ٢٨٣ .

مسلم فقد روى عنه بواسطة ابي كريب ، واحمد بن عثمان الأودي ، والقاسم بن زكريا ،
وعبد بن حميد ، وابن ابي شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير . واصحاب السنن كلهم
يحتجون بحديثه وهم يعلمون بمذهبه .

د

٢٦ — داود بن ابي عوف — ابو الحجاج ، ذكره ابن عدي فقال : ليس هو
عندي ممن يحتج به ، شيعي عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت . اه .
فتأمل واعجب ! وما ضر داود قول النواصب بعد أن أخذ عنه السفينان ، وعلي
بن عابس ، وغيرهم من اعلام تلك الطبقة ، واحتج به ابو داود والنسائي ، ووثقه
أحمد ، ويحيى ، وقال النسائي : ليس به بأس . وقال ابو حاتم : صالح الحديث . وذكره
الذهبي في الميزان فنقل من اقوالهم فيه ما قد سمعت . ودونك حديثه في سنن ابي داود ،
والنسائي ، عن ابي حازم الأشجعي ، وعكرمة وله عن غيرهما .

ز

٢٧ — زبيد بن الحارث — بن عبد الكريم اليامي الكوفي ابو عبد الرحمن ،
ذكره الذهبي في ميزانه فقال : من ثقات التابعين فيه تشيع ، ثم نقل القول بأنه ثبت
عن القطان ، ونقل توثيقه عن غير واحد من أئمة الجرح والتعديل . ونقل ابو اسحاق
الجوزجاني عبارة فيها من الفضاضة ماجرت به عادة الجوزجاني وسائر النواصب ،
قال : كان من أهل الكوفة قوم لا يحمد الناس مذاهبهم ، وهم رؤوس محدثي الكوفة ،
مثل ابي اسحاق ، ومنصور ، وزبيد اليامي ، والأعمش ، وغيرهم من اقربائهم احتملهم
الناس لصدق ألسنتهم في الحديث ، وتوقفوا عندما ارسلوا الى آخر كلامه الذي انطقه
الحق به — والحق ينطق منصفاً وعنيداً — وما ضر هؤلاء الأعلام ، وهم رؤوس المحدثين
في الاسلام ، اذا لم يحمد الناصب مذاهبهم في ثقل رسول الله ، وباب حطته ، وامان
أهل الأرض من بعده ، وسفينة نجاة أمته ، وماذا عليهم من الناصب الذي لامندوحة له

على الوقوف على أبوابهم ، ولا غنى به عن التطفل على موائد فضلهم .

إذا رضيت عني كرام عشيرتي فلا زال غضباناً علي لتمامها

لايالي هؤلاء الحجج بالجوزجاني وأمثاله ، بعد أن احتج بهم أصحاب الصحاح وأرباب السنن كافة . ودونك حديث زيد في صحيح البخاري ومسلم عن كل من أبي وائل . والشعبي ، وإبراهيم النخعي ، وسعد بن عبيدة ، أما حديثه عن مجاهد فإنه في صحيح البخاري فقط . وله في صحيح مسلم عن مرة الهمداني ، ومحارب بن دثار ، وعمارة بن عمير ، وإبراهيم التيمي . روى عنه في الصحيحين شعبة ، والثوري ، ومحمد بن طلحة . وروى عنه في صحيح مسلم ، زهير بن معاوية ، وفضيل بن غزوان ، والحسين النخعي . مات يزيد رحمه الله تعالى سنة أربع وعشرين ومائة .

٢٨ — زيد بن الحباب — أبو الحسن الكوفي التيمي ، عده ابن قتيبة من رجال الشيعة في كتابه — المعارف — وذكره الذهبي في الميزان فوصفه بالعابد الثقة الصدوق . ونقل توثيقه عن ابن معين وابن المديني .

ونقل القول : بأنه صدوق عن كل من أبي حاتم ، وأحمد ، وذكر أن ابن عدي قال : انه من اثبات الكوفيين لايشك في صدقه . قلت : واحتج به مسلم ، ودونك حديثه في صحيحه عن معاوية بن صالح ، والضحاك بن عثمان ، وقره بن خالد ، وإبراهيم بن نافع ، ويحيى بن أيوب ، وسيف بن سليمان ، وحسن بن واقد ، وعكرمة بن عمار ، وعبد العزيز بن أبي سلمة ، وافلح بن سعيد . روى عنه ابن أبي شيبة ، ومحمد بن حاتم ، وحسن الحلواني ، وأحمد بن المنذر ، وابن نمير ، وابن كريب ، ومحمد ابن رافع ، وزهير بن حرب ، ومحمد بن الفرغ .

س

٢٩ — سالم بن أبي الجعد — الأشجعي الكوفي هو أخو عبيد ، وزيد وعمران ، ومسلم بنوا أبي الجعد . ذكرهم جميعاً ابن سعد في الجزء ٦ من طبقاته (٣٢)

(٣٢) راجع عنه ص ٢٠٣ والتي بعدها .

وقال عند ذكره لمسلم ، كان ستة بنين لابي الجعد فكان اثنان منهم يتشيعان — وهما سالم وعبيد — واثنان مرجئان ، واثنان يريان رأي الخوارج ، قال : فكان ابوهم يقول : مالكم ، أي بني قد خالف الله بينكم (٣٣) . وقد نص جماعة عن الاعلام على تشيع سالم بن أبي الجعد .

وعده ابن قتيبة في كتاب المعارف (٣٤) من رجال الشيعة ، وعده منهم الشهرستاني أيضا في كتابه — الملل والنحل (٣٥) — . وذكره الذهبي في ميزانه فعده من ثقات التابعين ، وذكر أن حديثه عن النعمان بن بشير وعن جابر ، موجود في الصحيحين . قلت : وحديثه عن كل من أنس بن مالك ، وكريب ، موجود في الصحيحين أيضا كما لا يخفى على المتبعين . قال الذهبي : وحديثه عن عبد الله بن عمرو ، وعن ابن عمر موجود في البخاري . قلت : وموجود في صحيح البخاري حديثه عن أم الدرداء أيضا ، وموجود في صحيح مسلم حديثه عن معدان بن ابي طلحة وابيه . روى عنه في الصحيحين كل من الأعمش ، وقتادة وعمرو بن مرة ، ومنصور ، وحصين بن عبد الرحمن . وله حديث عن علي اخرجاه النسائي ، وابو داود في سننهما . توفي سنة سبع أو ثمان وتسعين في ولاية سليمان بن عبد الملك ، وقيل بل سنة مائة أو احدى ومائة في ولاية عمر بن عبد العزيز ، والله أعلم .

٣٠ — سالم بن ابي حفصة — العجلي الكوفي ، عده الشهرستاني في كتابه — الملل والنحل — من رجال الشيعة . وقال الفلاس : ضعيف مفرط في التشيع . وقال ابن عدي : عيب عليه الغلو ، وأرجو أنه لا بأس به . وقال محمد بن بشير العدي : رأيت سالم بن ابي حفصة أحمق ، ذا لحية طويلة ، يالها من لحية ، وهو يقول : وددت اني كنت شريك علي عليه السلام في كل ما كان فيه .
وقال الحسين بن علي الجعفي : رأيت سالم بن ابي حفصة طويل اللحية أحمق ،

(٣٣) وذكرهم أيضا ابن قتيبة في باب التابعين ومن بعدهم من كتابه المعارف ص ١٥٦ .

(٣٤) ٢٠٦ .

(٣٥) ص ٢٧ من الجزء الثاني من النسخة المطبوعة في هامش فصل ابن حزم .

وهو يقول : لبيك قاتل نعثل ، لبيك مهلك بني أمية لبيك . وقال عمرو بن السالم بن أبي حفصة : أنت قتلت عثمان ؟ فقال : انا ؟ قال : نعم أنت ترضى بقتله ، وقال علي بن المديني : سمعت جريرا يقول : تركت سالم بن أبي حفصة لأنه كان خصما للشيعة — اي يخاصم لهم خصماءهم — وقد ترجمه الذهبي فنقل كل مانقلناه من أقوالهم فيه . وذكره ابن سعد في ص ٢٣٤ من الجزء ٦ من طبقاته ، فنقل : أنه كان يتشيع تشيعا شديدا ، وانه دخل مكة على عهد بني العباس وهو يقول : لبيك لبيك ، مهلك بني أمية لبيك ، وكان رجلا مجهرا ، فسمعه داود بن علي فقال : من هذا ؟ قالوا : سالم بن أبي حفصة ، وأخبروه بأمره ورأيه . اه .

وذكر الذهبي في ترجمته من الميزان : انه كان في رؤوس من ينتقص ابا بكر وعمر . ومع ذلك فقد أخذ عنه السفينان ، ومحمد بن فضيل ، واحتج به الترمذي في صحيحه ، ووثقه ابن معين . مات سنة سبع وثلاثين ومائة .

٣١ — سعد بن طريف — الاسكاف الحنظلي الكوفي . ذكره الذهبي فوضع على اسمه ت ق اشارة الى من اخرج عنه من ارباب السنن . ونقل عن الفلاس القول : بأنه ضعيف يفرط في التشيع . قلت : افراطه في التشيع لم يمنع الترمذي وغيره عن الأخذ عنه . ودونك حديثه في صحيح الترمذي : عن عكرمة ، وأبي وائل . وله عن الأصبغ بن نباتة ، وعمران بن طلحة ، وعمير بن مأمون . روى عنه إسرائيل وحبان ، وأبو معاوية .

٣٢ — سعيد بن أشوع — ذكره الذهبي في ميزانه فقال : — سعيد بن أشوع صح خ م — : قاضي الكوفة صدوق مشهور . قال النسائي : ليس به بأس ، وهو سعيد بن عمرو بن أشوع صاحب الشعبي . وقال الجوزجاني : غال زائع ، زائد التشيع . اه .

قلت : وقد احتج به البخاري ومسلم في صحيحهما ، وحديثه ثابت عن الشعبي في الصحيحين . روى عنه زكريا بن ابي زائدة ، وخالد الخذاء عند كل من البخاري ومسلم . توفي في ولاية خالد بن عبد الله .

٣٣ — سعيد بن خيثم — الهلالي ، قال ابراهيم بن عبد الله بن الجنيد : قيل ليحيى بن معين ان سعيد بن خيثم شيعي ، فما رأيك به ؟ قال : فليكن شيعيا وهو ثقة . وذكره الذهبي في ميزانه ، فنقل عن ابن معين مضمون ما قد سمعت ، ووضع على اسم سعيد رمز الترمذي والنسائي اشارة الى انهما قد اخرجاه عنه في صحيحيهما ، وذكر انه يروي عن يزيد بن ابي زياد ، ومسلم الملائي . وقد روى عنه ابن ابن أخيه أحمد بن رشيد .

٣٤ — سلمة بن الفضل — الأبرش ، قاضي الري ، وراوي المغازي عن اب اسحاق ، يكنى أبا عبد الله . قال ابن معين (كما في ترجمة سلمة من الميزان) : سلمة الأبرش رازي يتشيع قد كتب عنه وليس به بأس ، وقال ابو زرعة — كما في الميزان أيضا — : كان أهل الري لا يرغبون فيه لسوء رأيه . قلت : بل لسوء رأيهم في شيعة أهل البيت . ذكره الذهبي في ميزانه ، ووضع على اسمه رمز أبي داود والترمذي ، اشارة إلى اعتمادهما عليه ، وإخراجهما حديثه . قال الذهبي : وكان صاحب صلاة وخشوع ، مات سنة احدى وتسعين ومائة . ونقل عن ابن معين : انه قال كتبنا عنه ، وليس في المغازي اتم من كتابه (قال) وقال زنيح : سمعت سلمة الأبرش يقول : سمعت المغازي من ابن اسحاق مرتين ، وكتبت عنه من الحديث مثل المغازي .

٣٥ — سلمة بن كهيل — بن حصين بن كادح بن أسد الحضرمي ، يكنى أبا يحيى ، عده من رجال الشيعة جماعة من علماء الجمهور ، كابن قتيبة في معارفه (٣٦) . والشهرستاني في الملل والنحل (٣٧) . وقد احتج به اصحاب الصحاح الستة وغيرهم ، سمع ابا جحيفة ، وسويد بن غفلة ، والشعبي ، وعطاء بن ابي رباح ، عند البخاري ومسلم . وسمع جندب بن عبد الله عند البخاري . وسمع عند مسلم كريبا ، وذو بن عبد الله ، وبكير بن الأشج ، وزيد بن كعب ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد وعبد الرحمن بن

(٣٦) ص ٢٠٦ حيث ذكر الفرق .

(٣٧) ص ٢٧ من جزئه الثاني .

يزيد ، و ابا سلمة بن عبد الرحمن ، و معاوية بن سويد ، و حبيب بن عبد الله ، و مسلما
البطين . روى عنه الثوري و شعبة عندهما . و اسماعيل بن ابي خالد عند البخاري ،
و سعيد بن مسروق ، و عقيل بن خالد ، و عبد الملك بن ابي سليمان ، و علي بن صالح ،
و زيد بن ابي انيسة ، و حماد بن سلمة ، و الوليد بن حرب ، عند مسلم . مات يوم
عاشوراء سنة احدى و عشرين و مائة .

٣٦ — سليمان بن صرد — الخزاعي الكوفي ، كبير شيعة العراق في ايامه ،
و صاحب رأيهم و مشورتهم ، و قد اجتمعوا في منزله حين كاتبوا الحسين عليه السلام ،
و هو أمير التوابين من الشيعة ، الثائرين في الطلب بدم الحسين عليه السلام ، و كانوا أربعة
آلاف عسكروا بالنخيلة مستهل ربيع الثاني سنة خمس و ستين ، ثم ساروا إلى عبيد الله
بن زياد ، فالتقوا بجنوده في أرض الجزيرة فاقتتلوا قتالا شديدا حتى تفانوا ، و استشهد
يومئذ سليمان في موضع يقال له عين الوردة ، رماه يزيد بن الحصين بن نمير بسهم
فقتله ، و هو ابن ثلاث و تسعين سنة ، و حمل رأسه و رأس المسيب بن نجبة إلى مروان بن
الحكم ، و قد ترجمه ابن سعد في الجزء ٦ من طبقاته ، و ابن حجر في القسم الأول من
إصابته ، و ابن عبد البر في استيعابه ، و كل من كتب في أحوال السلف و أخبار الماضين
ترجموه و اثنوا عليه بالفضل و الدين و العبادة ، و كان له سن عالية ، و شرف و قدر و كلمة في
قومه ، و هو الذي قتل حوشبا مبارزة بصفين ، ذلك الطاغية من أعداء أمير المؤمنين ،
و كان سليمان من المستبصرين بضلال أعداء أهل البيت .

احتج به المحدثون ، و حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم بلا واسطة ،
و بواسطة جبير بن مطعم موجود في كل من صحيح البخاري و مسلم ، و قد روى عنه
في كل من الصحيحين ابو اسحاق السبيعي و عدي بن ثابت ، و لسليمان في غير
الصحيحين عن أمير المؤمنين ، و ابنه الحسن المجتبي ، و أبي . و روى عنه في غير
الصحيحين يحيى بن يعمر ، و عبد الله بن يسار و غيرهما .

٣٧ — سليمان بن طرخان — التيمي البصري ، مولى قيس الامام احد
الأثبات ، عده ابن قتيبة في معارفه من رجال الشيعة ، و قد احتج به اصحاب الصحاح

السته وغيرهم ، ودونك حديثه في كل من الصحيحين عن أنس بن مالك ، وإبي مجاز ، وبكر بن عبد الله ، وقتادة ، وإبي عثمان النهدي . وله في صحيح مسلم عن خلق غيرهم ، روى عنه في الصحيحين ابنه معتمر ، وشعبة ، والثوري ، وروى عنه في صحيح مسلم جماعة آخرون . ومات سنة ثلاث وأربعين ومائة .

٣٨ — سليمان بن قرم — بن معاذ ابو داود الضبي الكوفي . ذكره ابن حبان — كما في ترجمة سليمان من الميزان — فقال : كان رافضيا غالبا .

قلت : ومع ذلك فقد وثقه أحمد بن حنبل ، وقال ابن عدي — كما في آخر ترجمة سليمان من الميزان — : وسليمان بن قرم أحاديثه حسان ، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير . قلت : وقد أخرج حديثه كل من مسلم ، والنسائي ، والترمذي ، وابو داود في صحاحهم ، وحين ذكره الذهبي في الميزان وضع على اسمه رموزهم ، ودونك في صحيح مسلم حديث ابي الجواب عن سليمان بن قرم ، عن الأعمش ، مرفوعا الى رسول الله ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : المرء مع من أحب ، وله في السنن عن ثابت ، عن أنس مرفوعا : طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وله عن الأعمش عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن الحارث ، عن زهير بن الأقرم ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : كان الحكم بن ابي العاص يجلس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وينقل حديثه الى قريش ، فلعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما يخرج من صلبه الى يوم القيامة .

٣٩ — سليمان بن مهران — الكاهلي الكوفي الأعمش ، أحد شيوخ الشيعة واثبات المحدثين ، عده من رجال الشيعة جماعة من جهابذة أهل السنة ، كالامام ابن قتيبة في — المعارف — والشهرستاني في كتاب — الملل والنحل — وأمثالهما ، وقال الجوزجاني — كما في ترجمة زبيد من ميزان الذهبي — : كان من أهل الكوفة قوم لا يحمد الناس مذاهبهم ، هم رؤوس محدثي الكوفة ، مثل ابي اسحاق ، ومنصور ، وزبيد اليامي ، والأعمش ، وغيرهم من أقرانهم ، احتملهم الناس لصدق ألسنتهم في الحديث ، الى آخر كلامه الدال على حمقه ، وما على هؤلاء من غضاضة ، اذا لم يحمد

النواصب مذهبهم في أداء أجر الرسالة بمودة القرين والتمسك بثقلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وما احتمل النواصب هؤلاء الشيعة لمجرد صدق ألسنتهم وإنما احتملوهم لعدم استغنائهم عنهم ، إذ لو ردوا حديثهم لذهبت عليهم جملة الآثار النبوية ، كما اعترف به الذهبي في ترجمة ابان بن تغلب من ميزانه — وأظن أن المغيرة ما قال أهلك أهل الكوفة ابو إسحاق وأعمشكم إلا لكونهما شيعيين ، وإلا فإن ابا إسحاق والأعمش كانا من بحار العلم وسدنة الآثار النبوية ، ولالأعمش نواذر تدل على جلالته ، فمنها ما ذكره ابن خلكان في ترجمته من وفيات الأعيان ، قال : بعث اليه هشام بن عبد الملك أن اكتب لي مناقب عثمان ومساوي علي ، فأخذ الأعمش القرطاس وأدخلها في فم شاة فلاكتها ، وقال لرسوله : قل له هذا جوابه ، فقال له الرسول : انه قد آلى أن يقتلني إن لم آته بجوابك ، وتوسل إليه بإخوانه ، فلما ألحوا عليه كتب له : بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد ، فلو كان لعثمان مناقب أهل الأرض مانفعتك ، ولو كان لعلي مساوي أهل الأرض ماضرتك ، فعليك بخويصة نفسك ، والسلام .

ومنها ما نقله ابن عبد البر — في باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض من كتابه جامع بيان العلم وفضله^(٣٨) — عن علي بن خشرم قال : سمعت الفضل بن موسى يقول : دخلت مع ابي حنيفة على الأعمش نعوذه ، فقال ابو حنيفة : يا ابا محمد لولا التثليل عليك لعدتكم أكثر مما أعودكم ، فقال له الأعمش : والله إنك على لتثليل وأنت في بيتك ، فكيف إذا دخلت علي ! (قال) قال الفضل : فلما خرجنا من عنده قال ابو حنيفة : ان الأعمش لم يصم رمضان قط ، قال ابن خشرم للفضل : ما يعني ابو حنيفة بذلك ؟ قال الفضل : كان الأعمش يتسحر على حديث حذيفة . اه
قلت : بل كان يعمل بقوله تعالى : ﴿ فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ .

(٣٨) راجع ص ١٩٩ من مختصره للعلامة الشيخ أحمد بن عمر المحمضاني البيروني .

وروى صاحبها الوجيزة والبحار عن الحسن بن سعيد النخعي ، عن شريك بن عبد الله القاضي ، قال : أتيت الأعمش في علته التي مات فيها ، فبينما أنا عنده إذ دخل عليه ابن شبرمة ، وابن ابى ليلى ، وأبو حنيفة ، فسألوه عن حاله فذكر ضعفا شديدا ، وذكر مايتخوف من خطيئاته وأدركته رقة ، فأقبل عليه أبو حنيفة فقال له : ياأبا محمد اتق الله ، وانظر لنفسك فقد كنت تحدث في علي أحاديث لو رجعت عنها كان خيرا لك ، قال الأعمش : ألمثلي تقول هذا ؟ ورد عليه فشتمه بما لاحاجة بنا الى ذكره ، وكان رحمه الله — كما وصفه الذهبي في ميزانه — أحد الأئمة الثقات ، وكما قال ابن خلكان إذ ترجمه في وفياته ، فقال : كان ثقة عالما فاضلا ، واتفقت الكلمة على صدقه وعدالته وورعه ، واحتج به أصحاب الصحاح الستة وغيرهم ، ودونك حديثه في صحيحي البخاري ومسلم عن كل من زيد بن وهب ، وسعيد بن جبير ، ومسلم البطين ، والشعبي ، ومجاهد ، وأبي وائل ، وإبراهيم النخعي ، وأبي صالح ذكوان ، وروى عنه عند كل منهما شعبة ، والثوري ، وابن عيينة ، وأبو معاوية محمد ، وأبو عوانة ، وجريز ، وحفص بن غياث . ولد الأعمش سنة احدى وستين ، ومات سنة ثمان وأربعين ومائة ، رحمه الله تعالى .

ش

٤٠ — شريك بن عبد الله — بن سنان بن أنس النخعي الكوفي القاضي ، عده الامام ابن قتيبة في رجال الشيعة وأرسل ذلك في كتابه — المعارف — ارسال المسلمات ، وأقسم عبد الله بن ادريس (كما في أواخر ترجمة شريك من الميزان) بالله إن شريكا لشيعي . وروى ابو داود الرهاوي — كما في الميزان أيضا — انه سمع شريكا يقول : علي خير البشر^(٣٩) فمن أى فقد كفر . قلت : إنما أراد انه خير البشر بعد

(٣٩) قال ابن عدي : حدثنا الحسين بن علي السكوني الكوفي ، حدثنا محمد بن الحسن السكوني ، حدثنا صالح بن الأسود ، عن الأعمش ، عن عطية ، قلت لجابر : كيف كانت منزلة علي فيكم ؟ قال : كان خير البشر . اه . نقله بهذا الاسناد محمد بن أحمد الذهبي في أحوال صالح بن أبي الأسود من الميزان ، ومع شدة

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كما هو مذهب الشيعة ، ولذا وصفه الجوزجاني — كما في الميزان أيضا — بأنه مائل ولا ريب بكونه مائلا عن الجوزجاني الى مذهب أهل البيت ، وشريك ممن روى النص على أمير المؤمنين حيث حدث — كما في الميزان أيضا — عن ابي ربيعة الأيادي عن ابن بريدة ، عن ابيه مرفوعا ، لكل نبي وصي ووارث ، وان عليا وصيي ووارثي ، وكان مندفعا الى نشر فضائل أمير المؤمنين وارغام بني أمية بذكر مناقبه عليه السلام ، حكى الحريري في كتابه درة الغواص — كما في ترجمة شريك من وفيات ابن خلكان — : أنه كان لشريك جليس من بني أمية ، فذكر شريك في بعض الأيام فضائل علي بن ابي طالب . فقال ذلك الأموي : نعم الرجل علي ، فأغضبه ذلك ، وقال : ألعلي يقال نعم الرجل ولا يزداد على ذلك؟ (٤٠) ، وأخرج ابن ابي شيبة — كما في أواخر ترجمة شريك من الميزان — عن علي بن حكيم عن علي بن قادم ، قال : جاء عتاب ورجل آخر الى شريك ، فقال له : ان الناس يقولون انك شاك ، فقال يأحمق كيف أكون شاكاً ، لوددت اني كنت مع علي فخضبت يدي بسيفي من دمائهم ، ومن تتبع سيرة شريك علم أنه كان يوالي أهل البيت ، وقد روى عن أوليائهم علما جما ، قال ابنه عبد الرحمن — كما في أحواله من الميزان — : كان عند أبي عشرة آلاف مسألة عن جابر الجعفي ، وعشرة آلاف غرائب .

وقال عبد الله بن المبارك — كما في الميزان أيضا — : شريك أعلم بحديث الكوفيين من سفيان ، وكان عدواً لأعداء علي ، سيء القول فيهم ، قال له عبد السلام

نصب الذهبي لم يعلق على الحديث سوى قوله — لعله عنى في زمانه .

(٤٠) قوله نعم الرجل علي ، وإن كان مدحا ، لكن المتبادر منه في مثل هذا المقام لا يليق بمدحه عليه السلام ، ولا سيما اذا كان صادرا من أذنان أعدائه ، فإنكار شريك وغضبه كان — بحكم العرف — في محله وشتان بين قول هذا الصعلوك الأموي بعد سماعه تلك الفضائل العظيمة : نعم الرجل علي وقول الله عز وجل : فقدردنا فنعم القادرون ، وقوله تعالى : نعم العبد إنه أواب ، فقياس كلمة هذا الأموي على كلام الله عز وجل قياس مع الفارق عرفا ، على ان الله تعالى ما اتصّر على قوله نعم العبد حتى قال : إنه أواب ، فلا وجه للجواب المذكور في وفيات الأعيان .

بن حرب : هل لك في أخ تعوده ، قال : من هو ؟ قال : هو مالك بن مغول ، قال^(٤١) : ليس لي بأخ من أزرى على علي وعمار ، وذكر عنده معاوية فوصف بالحلم فقال شريك^(٤٢) : ليس بحليم من سفه الحق ، وقاتل علي بن ابي طالب .

وهو الذي روى عن عاصم ، عن ذر ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعا : اذا رأيت معاوية على منبري فاقتلوه^(٤٣) . وجرى بينه وبين مصعب بن عبد الله الزبيرى كلام بحضرة المهدي العباسي ، فقال له مصعب — كما في ترجمة شريك من وفيات ابن خلكان — أنت تنتقص أبا بكر وعمر الخ .

قلت : ومع ذلك فقد وصفه الذهبي بالحافظ الصادق أحد الأئمة ، ونقل عن ابن معين القول : بأنه صدوق ثقة ، وقال في آخر ترجمته : قد كان شريك من أوعية العلم ، حمل عنه إسحاق الأزرق تسعة آلاف حديث . ونقل عن ابي توبة الحلبي قال : كنا بالرملة فقالوا : من رجل الأمة ؟ فقال قوم : ابن لهيعة ، وقال قوم : مالك ، فسألنا عيسى بن يونس فقال : رجل الأمة شريك وكان يومئذ حيا . قلت : احتج بشريك مسلم وأرباب السنن الأربعة ، ودونك حديثه عندهم ، عن زياد بن علاقة ، وعمار الذهني ، وهشام بن عروة ، ويعلى بن عطاء ، وعبد الملك بن عمير ، وعمارة بن القعقاع ، وعبد الله بن شبرمة ، روى عنه عندهم : ابن ابي شيبة ، وعلي بن حكيم ، ويونس بن محمد ، والفضل بن موسى ، ومحمد بن الصباح ، وعلي بن حجر .

ولد بخراسان أو ببخارى سنة خمس وتسعين ، ومات بالكوفة يوم السبت مستهل ذي القعدة سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة .

٤١ — شعبة بن الحجاج — ابو الورد العتكي مولاهم ، واسطي ، سكن البصرة ، يكنى أبا بسطام ، أول من فتش في العراق عن أمر المحدثين ، وجانب الضعفاء

(٤١) كما في ترجمته من الميزان .

(٤٢) كما في ترجمته من الميزان ووفيات ابن خلكان .

(٤٣) أخرجه الطبري ، ونقله عنه الذهبي في ترجمة عباد بن يعقوب .

والمتروكين ، وعده من رجال الشيعة جماعة من جهابذة أهل السنة كابن قتيبة في معارفه والشهرستاني في الملل والنحل ، واحتج به أصحاب الصحاح الستة وغيرهم ، وحديثه ثابت في صحيحي البخاري ومسلم عن كل من ابي إسحاق السبيعي ، وإسماعيل بن ابي خالد ، ومنصور ، والأعمش وغير واحد ، روى عنه عند كل من البخاري ومسلم محمد بن جعفر ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعثمان بن جبلة ، وغير واحد . كان مولده سنة ثلاث وثمانين ومات سنة ستين ومائة ، رحمه الله تعالى .

ص

٤٢ — صعصعة بن صوحان — بن حجر بن الحارث العبدي ، ذكره الامام ابن قتيبة في ص ٢٠٦ من المعارف في سلك المشاهير من رجال الشيعة وأورده ابن سعد في ص ١٥٤ من الجزء ٦ من طبقاته فقال : كان من أصحاب الخطط بالكوفة ، وكان خطيبا ، وكان من أصحاب علي ، وشهد معه الجمل هو وأخواه زيد وسيحان ابنا صوحان ، وكان سيحان الخطيب قبل صعصعة ، وكانت الراية يوم الجمل في يده^(٤٤) فقتل ، فأخذها زيد فقتل ، فأخذها صعصعة (قال) وقد روى صعصعة عن علي ، وروى عن عبد الله بن عباس ، وكان ثقة ، قليل الحديث . اهـ . وذكره ابن عبد البر في الاستيعاب فقال : كان مسلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يلقه ولم يره ، صغر عن ذلك .

وكان سيدا من سادة قومه — عبد القيس — وكان فصيحاً خطيباً ، عاقلاً لسناً ، دينا فاضلاً بليغاً ، يعد في أصحاب علي رضي الله عنه ، ثم نقل عن يحيى بن معين القول : بان صعصعه وزيدا وسيحان بني صوحان كانوا خطباء ، وان زيدا وسيحان قتلوا يوم الجمل ، وأورد قضية أشكلت على عمر أيام خلافته ، فقام خطيباً في الناس

(٤٤) كما كان أحد الأئمة في قتال أهل الردة فيما ذكره ابن حجر حيث أورد سيحان بن صوحان في القسم الأول من اصابعه .

فسألهم عما يقولون فيها ، فقام صعصعة وهو غلام شاب فأماط الحجاب ، وأوضح منهاج الصواب ، فأذعنوا لقوله ، وعملوا برأيه ، ولا غرو فإن بني صوحان من هامات العرب وأقطاب الفضل والحسب ، ذكرهم ابن قتيبة في باب المشهورين من الأشراف وأصحاب السلطان من المعارف^(٤٥) . فقال : بنو صوحان هم زيد بن صوحان ، وصعصعة بن صوحان ، وسيحان بن صوحان ، من بني عبد القيس (قال) فأما زيد فكان من خيار الناس روي في الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : زيد الخير الأجزم ، وجندب ماجندب ، فقيل يارسول الله أتذكر رجلين ؟ فقال : أما أحدهما فتسبقه يده إلى الجنة ثلاثين عاما ، وأما الآخر فيضرب ضربة يفصل بها بين الحق والباطل ، (قال) فكان أحد الرجلين زيد بن صوحان شهد يوم جلولاء ، فقطعت يده ، وشهد مع علي يوم الجمل ، فقال : يا أمير المؤمنين ما أراي إلا مقتولا ، قال : وما علمك بذلك ياأبا سليمان ؟ قال : رأيت يدي نزلت من السماء وهي تستشيلني ، فقتله عمرو بن يثري ، وقتل أخاه سيحان يوم الجمل .

قلت : لا يخفى أن إخبار النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، بتقدم يد زيد على سائر جسده وسبقها إياه إلى الجنة ، معدود عند المسلمين كافة من أعلام النبوة ، وآيات الاسلام ، وادلة أهل الحق ، وكل من ترجم زيدا ذكر هذا ، فراجع ترجمته من الاستيعاب والاصابة وغيرهما ، والمحدثون أخرجه بطرقهم المختلفة فزيد — على تشيعه — مبشر بالجنة ، والحمد لله رب العالمين .

وصعصعة بن صوحان ، ذكره العسقلاني في القسم الثالث من اصابته . فقال : له روية عن عثمان وعلي ، وشهد صفين مع علي ، وكان خطيبا فصيحاً ، وله مع معاوية مواقف ، (قال) وقال الشعبي : كنت أتعلم منه الخطب^(٤٦) ، وروى عنه أيضا أبو

(٤٥) راجع عنه ص ١٣٨ .

(٤٦) قيل للشعبي — كما في ترجمة رشيد الهجري من ميزان الذهبى — : مالك تعيب اصحاب علي وانما علمك

منهم ؟ قال : عن من ؟ فقيل له : عن الحارث وصعصعة ، قال : أما صعصعة فكان خطيبا تعلمت منه

الخطب ، وأما الحارث فكان حاسبا تعلمت منه الحساب .

إسحاق السبيعي ، والمنهال بن عمرو ، وعبد الله بن بريدة ، وغيرهم . (قال) وذكر العلائي في أخبار زياد : ان المغيرة نفى صعصعة بأمر معاوية من الكوفة الى الجزيرة أو الى البحرين ، وقيل الى جزيرة ابن كافان ، فمات بها . اهـ . كما مات أبو ذر من قبله بالبردة . وقد ذكر الذهبي صعصعة ، قال : ثقة معروف . ونقل القول بوثاقته عن ابن سعد ، وعن النسائي ، ووضع على اسمه الرمز الى احتجاج النسائي به ، قلت : ومن لم يحتج به ، فإنما يضر نفسه ، وما ظلموه (ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) .

ط

٤٣ — طاووس بن كيسان — الخولاني الهمداني اليماني ، ابو عبد الرحمن ، وأمه من الفرس ، وابوه من التمر بن قاسط ، مولى بجير بن ريسان الحميري ، أرسل أهل السنة كونه من سلف الشيعة ارسال المسلمات ، وعده من رجالهم كل من الشهرستاني في الملل والنحل ، وابن قتيبة في المعارف ، وقد احتج به أصحاب الصحاح الستة وغيرهم ، ودونك حديثه في كل من الصحيحين عن ابن عباس ، وابن عمر وإبي هريرة ، وحديثه في صحيح مسلم عن كل من عائشة ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله عمرو ، وروى عنه عند البخاري ومسلم كل من مجاهد ، وعمرو بن دينار ، وابنه عبد الله ، وروى عنه عند البخاري فقط الزهري ، وعند مسلم غير واحد من الأعلام ، وتوفي حاجا بمكة قبل يوم التروية بيوم ، وذلك في سنة ست ومائة أو أربع ومائة ، وكان يوما عظيما ، وقد حمل عبد الله بن الحسن بن أمير المؤمنين نعشه على كاهله يزاحم الناس في ذلك حتى سقطت قلنسوة كانت على رأسه ، ومزق رداؤه من خلفه (٤٧) .

ظ

٤٤ — ظالم بن عمرو — بن سفيان ابو الأسود الدؤلي ، حاله في التشيع

(٤٧) روى هذا ابن خلكان في ترجمة طاووس من وفيات الأعيان .

والاخلاص في ولاية علي والحسن والحسين وسائر أهل البيت عليهم السلام ، أظهر من الشمس^(٤٨) لاحاجة بنا الى بيانها ، وقد استقصينا الكلام فيها حيث ذكرناه في كتابنا — مختصر الكلام في مؤلفي الشيعة من صدر الاسلام — على ان تشييعه مما لم يناقش فيه أحد ، ومع ذلك فقد احتج به أصحاب الصحاح الستة ، ودونك حديثه في صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب ، وله في صحيح مسلم عن أبي موسى ، وعمران بن الحصين ، روى عنه يحيى بن يعمر في الصحيحين ، وروى عنه في صحيح البخاري عبد الله بن بريدة ، وفي صحيح مسلم روى عنه ابنه ابو حرب .

توفي رحمه الله تعالى بالبصرة سنة تسع وتسعين في الطاعون الجارف ، وعمره خمس وثمانون سنة ، وهو الذي وضع علم النحو على قواعد أخذها عن أمير المؤمنين كما فصلناه في مختصرنا .

ع

٤٥ — عامر بن واثلة — بن عبد الله بن عمرو الليثي المكبي ابو الطفيل ، ولد عام أحد ، وأدرك من حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمان سنين ، عده ابن قتيبة في كتابه المعارف في أول الغالية من الرافضة ، وذكر : أنه كان صاحب راية المختار ، وآخر الصحابة موتاً ، وذكره ابن عبد البر في الكنى من الاستيعاب فقال : نزل الكوفة ، وصحب علياً في مشاهدته كلها ، فلما قتل علي ، انصرف الى مكة ، الى أن قال : وكان فاضلاً عاقلاً ، حاضر الجواب فصيحاً ، وكان متشيعاً في علي رضي الله عنه ، وقال : قدم ابو الطفيل يوماً على معاوية فقال : كيف وجدك على خليلك أبي الحسن ؟ قال : كوجد أم موسى على موسى وأشكو الى الله التقصير ، وقال له معاوية : كنت فيمن حصر عثمان ؟ قال : لا ولكنني كنت فيمن حضره ، قال : فما منعك من نصره ؟ قال : وأنت فما منعك من نصره ؟ اذ تربصت به ريب المنون ، وكنت في أهل الشام وكلهم تابع لك فيما تريد ، فقال له معاوية : أوما ترى طلبي لدمه نصره له ،

(٤٨) وحسبك في إثبات ذلك ما ذكره ابن حجر في أحواله من القسم الثالث من الإصابة ص ٢٤١ ج ٢ .

قال : انك لكما قال أخو جعف :

لألفينك بعد الموت تندبني وفي حياتي مازودتني زادا

روى عنه كل من الزهري ، وإبي الزبير ، والجريري ، وابن أبي حصين ، وعبد الملك ابن ابجر ، وقتادة ، ومعروف ، وعمرو بن دينار ، وعكرمة بن خالد ، وكلثوم بن حبيب ، وفرات القزاز ، وعبد العزيز بن رفيع ، فحديثهم جميعا عنه موجود في صحيح مسلم ، وقد روى ابو الطفيل عند مسلم في الحج عن رسول الله ، وروى صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وروى في الصلاة ودلائل النبوة عن معاذ بن جبل ، وروى في القدر عن عبد الله بن مسعود ، وروى عن كل من علي ، وحذيفة بن اسيد ، وحذيفة بن اليمان ، وعبد الله بن عباس ، وعمر بن الخطاب ، كما يعلمه متتبعوا حديث مسلم والباحثون عن رجال الأسانيد في صحيحه .

مات ابو الطفيل رحمه الله تعالى بمكة سنة مائة ، وقيل سنة اثنين ومائة ، وقيل سنة سبع ومائة ، وقيل سنة عشر ومائة ، وارسل ابن القيسراني انه مات سنة عشرين ومائة ، والله أعلم .

٤٦ — عباد بن يعقوب — الأسدي الرواجني الكوفي ، ذكره الدارقطني

فقال : عباد بن يعقوب شيعي صدوق ، وذكره ابن حبان فقال : كان عباد بن يعقوب داعية الى الرفض ، وقال ابن خزيمة : حدثنا الثقة في روايته المتهم في دينه ، عباد بن يعقوب ، وعباد هو الذي روى عن الفضل بن القاسم ، عن سفيان الثوري ، عن زيد ، عن مرة ، عن ابن مسعود أنه كان يقرأ ، وكفى الله المؤمنين القتال بعلي ، وروى عن شريك عن عاصم ، عن زر ، عن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه ، أخرجه الطبري وغيره ، وكان عباد يقول : من لم يتبرأ في صلاحه كل يوم من أعداء آل محمد حشر معهم ، وقال : ان الله تعالى لأعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة ، قاتلا عليا بعد أن بايعاه ، وقال صالح جزرة : كان عباد بن يعقوب يشتم عثمان ، وروى عبادان الأهوازي عن الثقة : ان عباد بن يعقوب كان يشتم السلف . قلت : ومع ذلك كله فقد أخذ عنه أئمة السنة ، كالبخاري ،

والترمذي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وابن ابى داود فهو شيخهم ومحل ثقتهم ، وذكره ابو حاتم فقال — على تعنته — : شيخ ثقة ، وذكره الذهبي في ميزانه فقال : من غلاة الشيعة ورؤوس البدع ، لكنه صادق في الحديث ، ثم استرسل فنقل كل ما ذكرناه من أحواله ، روى عنه البخاري بلا واسطة في التوحيد من صحيحه . ومات رحمه الله تعالى ، في شوال سنة خمسين ومائتين ، وكذب القاسم بن زكريا المطرز ، فيما نقله عن عباد مما يتعلق في حفر البحر وجريان مائه ، نعوذ بالله من إرجاف المرجفين بالمؤمنين ، والله المستعان على ما يصفون .

٤٧ — عبد الله بن داود — ابو عبد الرحمن الهمداني الكوفي ، سكن الحريرة من البصرة وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة في معارفه ، واحتج به البخاري في صحيحه ، ودونك حديثه في الصحيح عن الأعمش ، وهشام بن عروة وابن جريج ، روى عنه في صحيح البخاري مسدد ، وعمرو بن علي ، ونصر بن علي في مواضع . مات في سنة اثنتي عشر ومائتين .

٤٨ — عبد الله بن شداد — بن الهاد ، واسم الهاد اسامة بن عمرو بن عبد الله بن جابر بن بشر بن عتوارة بن عامر بن مالك بن ليث الليثي الكوفي ابو الوليد صاحب أمير المؤمنين ، وامه سلمى بنت عميس الخثعمية ، اخت اسماء فهو ابن خالة عبد الله بن جعفر ، ومحمد بن ابى بكر ، وأخو عمارة بنت حمزة بن عبد المطلب لأمه ، ذكره ابن سعد فيمن نزل الكوفة من أهل الفقه والعلم من التابعين ، وقال في آخر ترجمته — وهي في ص ٨٦ من الجزء السادس من الطبقات — : وخرج عبد الله بن شداد مع من خرج من القراء على الحجاج ايام عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث فقتل يوم دجيل . قال : وكان ثقة فقيها كثير الحديث متشيعا . هـ .

قلت : كانت هذه الواقعة سنة احدى وثمانين ، وقد احتج أصحاب الصحاح كلهم وسائر الأئمة بعبد الله بن شداد ، روى عنه ابو اسحاق الشيباني ، ومعبد بن خالد وسعد بن إبراهيم ، فحديثهم عنه موجود في الصحيحين وغيرهما من كتب الصحاح والمسانيد ، سمع عند البخاري ومسلم ، عليا وميمونة وعائشة .

٤٩ — عبد الله بن عمر — بن محمد بن ابان بن صالح بن عمير القرشي الكوفي الملقب مشكدانة، شيخ مسلم، وابي داود، والبيهقي، وخلق من طبقتهم أخذوا عنه، ذكره ابو حاتم فقال: صدوق، ويروى عنه انه شيعي، وذكره صالح بن محمد بن جزرة فقال: كان غالبا في التشيع، ومع ذلك فقد روى عبد الله بن أحمد عن أبيه، قال: مشكدانة ثقة، وذكره الذهبي في الميزان فقال: صدوق صاحب حديث، سمع ابن المبارك، والدروردي، والطبقة، وعنه مسلم، وابو داود، والبيهقي، وخلق، ووضع على اسمه رمز مسلم، وابي داود اشارة الى احتجاجهما به، ونقل من العلماء فيه ما قد سمعت، وذكر انه مات سنة تسع وثلاثين ومائتين.

قلت: ودونك حديثه في صحيح مسلم عن عبدة بن سليمان، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن سليمان، وعلي بن هاشم، وابي الأحوص، وحسين بن علي الجعفي، ومحمد بن فضيل، في الفتن روى عنه مسلم بلا واسطة، وقال ابو العباس السراج: مات سنة ثمان أو سبع وثلاثين ومائتين.

٥٠ — عبد الله بن لهيعة — بن عقبة الحضرمي قاضي مصر وعالمها، عده ابن قتيبة في معارفه من رجال الشيعة، وذكره ابن عدي — كما في ترجمة ابن لهيعة من الميزان — فقال: مفرط في التشيع، وروى ابو يعلى عن كامل بن طلحة فقال: حدثنا ابن لهيعة، حدثني حمي بن عبد الله المغافري، عن ابني عبد الرحمن الحلبي عن عبد الله بن عمرو: ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في مرضه: ادعوا لي أخي، فدعي أبو بكر فأعرض عنه، ثم قال ادعوا لي أخي، فدعي له عثمان فأعرض عنه، ثم دعي له علي فستره بثوبه وأكب عليه، فلما خرج من عنده قيل له: ما قال لك؟ قال: علمني ألف باب يفتح ألف باب. اهـ.

وقد ذكره الذهبي في ميزانه ووضع على اسمه دت ق اشارة الى من أخرج عنه من أصحاب السنن، ودونك حديثه في صحيح الترمذي، وابي داود، وسائر مسانيد السنة، وقد ذكره ابن خلكان في وفياته فأحسن الثناء عليه. روى عنه عند مسلم ابن وهب. ودونك حديثه في صحيح مسلم عن يزيد بن ابني حبيب، وقد ذكره

ابن القيسراني في كتابه — الجمع بين كتابي ابي نصر الكلاباذي وابي بر الأصبهاني — في رجال البخاري ومسلم . مات ابن لهيعة يوم الأحد منتصف ربيع الآخر سنة اربع وسبعين ومائة .

٥١ — عبد الله بن ميمون — القداح المكي ، من أصحاب الامام جعفر بن محمد الصادق . احتج به الترمذي ، وذكره الذهبي فوضع على اسمه رمز الترمذي اشارة الى إخراجہ عنه ، وذكر : انه يروي عن جعفر بن محمد ، وطلحة بن عمرو .

٥٢ — عبد الرحمن بن صالح الأزدي — هو أبو محمد الكوفي . ذكره صاحبه وتلميذه عباس الدوري ، فقال : كان شيعيا ، وذكره ابن عدي فقال : احترق بالتشيع ، وذكره صالح جزرة فقال : كان يعترض عثمان ، وذكره ابو داود فقال : ألف كتابا في مثالب الصحابة ، رجل سوء ، ومع ذلك فقد روى عنه عباس الدوري والامام البغوي ، وأخرج له النسائي . وذكره الذهبي في ميزانه فوضع على اسمه رمز النسائي ، اشارة الى احتجاجه به ، ونقل من أقوال الأئمة فيه ما سمعت . وذكر ان ابن معين وثقه . وانه مات سنة خمس وثلاثين ومائتين . ودونك حديثه في السنن عن شريك وجماعة من طبقته .

٥٣ — عبد الرزاق بن همام — بن نافع الحميري الصنعاني ، كان من أعيان الشيعة وخيرة سلفهم الصالحين ، وقد عدّه ابن قتيبة في كتابه — المعارف — من رجالهم ، وذكر ابن الأثير وفاته في آخر حوادث سنة ٢١١ من تاريخه الكامل^(٤٩) فقال : وفيها توفي عبد الرزاق بن همام الصنعاني المحدث (قال) وهو من مشايخ أحمد ، وكان يتشيع . اهـ

وذكره المتقي الهندي اثناء البحث عن الحديث ٥٩٩٤ من كنزه فنص على تشيعه^(٥٠) ، وذكره الذهبي في ميزانه فقال : عبد الرزاق بن همام بن نافع الامام ابو بكر الحميري مولاهم الصنعاني أحد الأعلام الثقات ، ثم استرسل في ترجمته الى ان

(٤٩) ص ١٢٧ من جزئه السادس .

(٥٠) راجع ص ٣٩١ من الجزء السادس من الكنز .

قال : وكتب شيئا كثيرا وصنف الجامع الكبير وهو خزانة علم ، ورحل الناس اليه ، أحمد ، وإسحاق ، ويحيى ، والذهلي ، والرمادي ، وعبد ، ثم أضاف في أحواله الى ان نقل كلام العباس بن عبد العظيم في تكذيبه ، فانكر الذهبي عليه ذلك ، وقال : هذا ماوافق العباس عليه مسلم ، بل سائر الحفاظ ، وأئمة العلم يحتجون به ، ثم تتابع في ترجمته ، فنقل عن الطيالسي انه قال : سمعت ابن معين يقول : سمعت من عبد الرزاق كلاما يوما فاستدللت به على تشييعه ، فقلت : إن أساتيدك الذين أخذت عنهم ، كلهم أصحاب سنة ، معمر ، ومالك ، وابن جريج ، وسفيان ، والأوزاعي ، فعمن أخذت هذا المذهب — مذهب التشيع — فقال : قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي ، فرأيته فاضلا حسن الهدي ، فأخذت هذا عنه .

قلت : يعترف عبد الرزاق في كلامه هذا بالتشيع ، ويدعي أنه أخذه عن جعفر الضبعي ، لكن محمد بن ابي بكر المقدمي كان يرى أن جعفر الضبعي قد أخذ التشيع عن عبد الرزاق ، وكان يدعو على عبد الرزاق بسبب ذلك فيقول — كما في ترجمة جعفر الضبعي من الميزان — : فقدت عبد الرزاق ماأفسد جعفرنا غيره — يعني بالتشيع — اه .

وقد أكثر ابن معين من الاحتجاج بعبد الرزاق ، مع اعتراف عبد الرزاق بالتشيع أمامه كما سمعت . وقال أحمد بن ابي خيثمة^(٥١) : قيل لابن معين ان أحمد يقول : ان عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع ، فقال ابن معين : والله الذي لاإله إلا هو ان عبد الرزاق لاأعلى في ذلك من عبيد الله مائة ضعف ، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف ما سمعت من عبيد الله ، وقال ابو صالح محمد بن إسماعيل الضراري^(٥٢) : بلغنا ونحن بصنعاء عن عبد الرزاق أن أحمد وابن معين وغيرهما تركوا حديث عبد الرزاق أو كرهوه — لتشييعه — فدخلنا من ذلك غم شديد ، وقلنا : قد اتفقنا ورحلنا وتعبنا ، ثم خرجت مع الحجيج الى مكة فلقيت بها يحيى فسألته ، فقال : ياأبا صالح لو ارتد

(٥١) كما في ترجمة عبد الرزاق من الميزان .

(٥٢) كما في ترجمة عبد الرزاق من الميزان ايضا .

عبد الرزاق عن الاسلام ماتركنا حديثه ، وذكره ابن عدي فقال (٥٣) : حدث بأحاديث في الفضائل لم يوافقه عليها أحد (٥٤) ، وبمثالب لغيرهم مناكير (٥٥) ، ونسبوه الى التشيع . اه

قلت : ومع ذلك فقد قيل لأحمد بن حنبل (٥٦) : هل رأيت أحسن حديثا من عبد الرزاق ؟ قال : لا ، وأخرج ابن القيسراني في آخر ترجمة عبد الرزاق من كتابه — الجمع بين رجال الصحيحين — بالاسناد الى الامام أحمد ، قال : اذا اختلف الناس في حديث معمر ، فالقول : ما قال عبد الرزاق . اه .

وقال محمد الشعيري : كنت عند عبد الرزاق فذكر رجل معاوية ، فقال عبد الرزاق (٥٧) : لانتقذر مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان ، وعن زيد بن المبارك قال : كنا عند عبد الرزاق فحدثنا بمحدث بن الحدثان ، فلما قرأ قول عمر لعلي والعباس : جئت أنت

(٥٣) كما في ترجمة عبد الرزاق من الميزان ايضا .

(٥٤) بلى وافقه عليه المنصفون ، وعدوها في الصحاح بكل ارتياح ، وانما خالفه فيها النواصب والخوارج ، فمنها مارواه أحمد بن الازهر وهو حجة بالاتفاق ، قال : حدثني عبد الرزاق خلوة من حفظه ، أنبأنا معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ نظر الى علي فقال : أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة من أحبك فقد أحبني ، ومن أبغضك فقد أبغضني ، وحبيبك حبيب الله ، وبغضك بغض الله ، والويل لمن أبغضك . اه . أخرجه الحاكم في ص ١٢٨ من الجزء ٣ من المستدرک ، ثم قال : صحيح على شرط الشيخين ، ومنها مارواه عبد الرزاق عن معمر ، عن ابن نجيب ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قالت فاطمة : يارسول الله زوجني عائلا لا مال له ، قال : اما ترضين ان اطلع الله الى أهل الأرض فاختر منهم رجلين ، فجعل أحدهما اباك ، والآخر بعلك . قلت : وهذا الحديث قد أخرجه الحاكم في ص ١٢٩ من الجزء ٣ من المستدرک من طريق سريخ بن يونس ، عن ابي حفص ، عن الاعمش عن ابي صالح ، عن ابي هريرة مرفوعا .

(٥٥) حاشا لله أن تكون مناكير إلا عند معاوية أو فتنه الباغية ، فمنها مارواه عبد الرزاق عن ابن عيينة ، عن علي بن زيد بن جذعان ، عن ابي نضرة ، عن ابي سعيد مرفوعا : اذا رأيت معاوية على منبري فاقتلوه .

(٥٦) كما في ترجمة عبد الرزاق من الميزان .

(٥٧) كما في ترجمته من الميزان .

تطلب ميراثك من ابن أخيك ، وهذا جاء يطلب ميراث امرأته من أبيها ، قال عبد الرزاق — كما في ترجمته من الميزان — انظر الى هذه الانوك ، يقول : من ابن أخيك ؟ من أبيها ؟ لايقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قلت : ومع هذا فقد أخذوا بأجمعهم عنه ، واحتجوا على بكرة أبيهم به ، حتى قيل — كما في ترجمته في وفيات ابن خلكان — : مارحل الناس الى أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثل مارحلوا اليه ، قال في الوفيات : روى عنه أئمة الاسلام في زمانه ، منهم سفيان بن عيينة ، وهو من شيوخه ، واحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين وغيرهم . اهـ . قلت : ودونك حديثه في الصحاح كلها ، وفي المسانيد بأسرها ، فإنها مشحونة منه . كانت ولادته رحمه الله تعالى سنة ست وعشرين ومائة ، وطلب العلم وهو ابن عشرين سنة ، وتوفي في شوال سنة احدى عشرة ومائتين ، وأدرك من أيام الامام ابي عبد الله الصادق اثنتين وعشرين سنة^(٥٨) فيها ، ومات في ايام الامام ابي جعفر الجواد قبل وفاته عليه الصلاة والسلام بتسع سنين^(٥٩) ، حشره الله في زميرتهم ، كما أخلص الله عز وجل في ولايتهم .

٥٤ — عبد الله بن أعين — أخو زرارة ، وحمران ، وبكير ، وعبد الرحمن ، وملك ، وموسى ، وضريس ، وام الأسود بنى أعين ، وكلهم من سلف الشيعة ، وقد فازوا بالقدح المعلى من خدمة الشريعة ، ولهم ذرية مباركة صالحة ، وهي على مذهبهم ومشربهم . أما عبد الملك فقد ذكره الذهبي في ميزانه فقال : — عبد الملك بن اعين ٤ خ م — عن ابي وائل وغيره ، قال ابو حاتم صالح الحديث ، وقال ابن معين : ليس

(٥٨) لانه ، صلوات الله وسلامه عليه ، توفي سنة مائة وثمان واربعين ، وله خمس وستون سنة .
(٥٩) لأن وفاة الجواد ، عليه السلام ، كانت سنة مائتين وعشرين وله خمس وعشرون سنة ، وأخطأ من قال ان عبد الرزاق روى عن الباقر ، فان الباقر توفي ، عليه الصلاة والسلام ، سنة اربع عشر ومائة ، وله سبع وخمسون سنة ، قبل مولد عبد الرزاق باثني عشر عاما .

بشيء، وقال آخر : هو صدوق يترفض ، قال ابن عيينة : حدثنا عبد الملك وكان رافضيا ، وقال ابو حاتم : من عتق الشيعة صالح الحديث ، حدث عنه السفينانان ، واخرجا له مقرونا بغيره في حديث . اه

قلت : وذكره ابن القيسراني في كتاب الجمع بين رجال الصحيحين ، فقال : عبد الملك بن اعين أخو حمران الكوفي وكان شيعيا ، سمع أبا وائل في التوحيد عند البخاري ، وفي الايمان عند مسلم ، روى عنه سفيان بن عيينة عندهما . اه . قلت : مات في ايام الصادق فدعا له واجتهد في ذلك وترحم عليه ، وروى ابو جعفر بن بابويه أن الصادق عليه السلام زار قبره بالمدينة ومعه اصحابه ، فطوى له وحسن مآب .

٥٥ — عبيد الله بن موسى — العبسي الكوفي ، شيخ البخاري في صحيحه ذكره ابن قتيبة في أصحاب الحديث من كتابه المعارف^(٦٠) وصرح ثمة بتشيعه ، ولما أورد جملة من رجال الشيعة في باب الفرق من معارفه^(٦١) عده منهم ايضا ، وترجمه ابن سعد في الجزء ٦ من طبقاته فنص على تشيعه^(٦٢) وانه يروي أحاديث في التشيع ، فضعف بذلك عند كثير من الناس (قال) وكان صاحب قرآن ، وذكر ابن الأثير وفاته في آخر حوادث سنة ٢١٣ من كامله^(٦٣) فقال : وعبيد الله بن موسى العبسي الفقيه ، وكان شيعيا وهو من مشائخ البخاري في صحيحه ، وذكره الذهبي في ميزانه فقال : عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي شيخ البخاري ثقة في نفسه ، لكنه شيعي منحرف ، وثقه ابو حاتم وابن معين (قال) وقال ابو حاتم : ابو نعيم : اتقن منه ، وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل ، وقال احمد بن عبد الله العجلي : كان — عبيد الله بن موسى — عالما بالقرآن رأسا فيه ، مارأيته رافعا رأسه وما رأي ضاحكا قط ، وقال ابو داود : كان — عبيد الله العبسي — شيعيا منحرفا الخ . وذكره الذهبي — في آخر ترجمة

(٦٠) راجع منه ص ١٧٧ .

(٦١) ص ٢٠٦ .

(٦٢) ص ٢٧٩ .

(٦٣) ص ١٣٩ من جزئه السادس .

مطر بن ميمون من الميزان — ايضا فقال : عبيد الله ثقة شيعي ، وكان ابن معين يأخذ عن عبيد الله بن موسى وعن عبد الرزاق مع علمه بتشيعهما ، قال احمد بن ابي خيثمة — كما في ترجمة عبد الرزاق من ميزان الذهبي — سألت ابن معين وقد قيل له : ان احمد يقول : ان عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع ، فقال ابن معين : كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق اعلى في ذلك من عبيد الله مائة ضعف ، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف ما سمعت من عبيد الله . قلت : وقد احتج الستة وغيرهم بعبيد الله في صحاحهم ، ودونك حديثه في كل من الصحيحين عن شيان بن عبد الرحمن ، اما حديثه في صحيح البخاري فعن كل من الأعمش ، وهشام بن عروة ، وإسماعيل بن ابي خالد ، وأما حديث في صحيح مسلم فعن اسرائيل ، والحسن بن صالح ، واسامة بن زيد ، روى عنه البخاري بلا واسطة ، وروى عنه بواسطة كل من إسحاق بن ابراهيم ، والي بكر بن ابي شيبة ، واحمد بن إسحاق البخاري ، ومحمود بن غيلان ، واحمد بن ابي سريج ، ومحمد بن الحسن بن اشكاب ، ومحمد بن خالد الذهلي ، ويوسف بن موسى القطان ، اما مسلم فقد روى عنه بواسطة كل من الحجاج بن الشاعر ، والقاسم بن زكريا ، وعبد الله الدارمي ، واسحاق بن منصور ، وابن ابي شيبة ، وعبد بن حميد ، وابراهيم بن دينار ، وابن نمير ، قال الذهبي في الميزان : مات سنة ٢١٣ (قال) : وكان ذا زهد وعبادة واتقان . قلت : كانت وفاته مستهل ذي القعدة ، رحمه الله تعالى وقدس ضريحه .

٥٦ — عثمان بن عمير — ابو اليقظان الثقفي الكوفي البجلي ، يقال له : عثمان بن ابي زرعة ، وعثمان بن قيس ، وعثمان بن ابي حميد ، قال ابو احمد الزبيرى كان يؤمن بالرجعة ، وقال احمد بن حنبل : ابو اليقظان خرج في الفتنة مع ابراهيم بن عبد الله بن حسن . وقال ابن عدي : رديء المذهب يؤمن بالرجعة ، على ان الثقات قد رووا عنه مع ضعفه . قلت : كانوا اذا ارادوا تنقيص المحدث الشيعي والحط من قدره نسبوا اليه القول بالرجعة ، وبذلك ضعفوا عثمان بن عمير ، حتى قال ابن معين : ليس بشيء ، ومع كل ماتحاملوا به عليه ، لم يمتنع مثل الأعمش ، وسفيان ، وشعبة ، وشريك ، وأمثالهم من طبقتهم عن الأخذ به ، وقد أخرج له ابو داود والترمذي وغيرهما في سننهم ،

محتجين به ، ودونك حديثه عندهم عن أنس وغيره .

وقد ذكره الذهبي في ميزانه فنقل من أحواله وأقوال العلماء فيه ما قد سمعت .
ووضع على اسمه د ت ق رمزاً الى من اخرج له من اصحاب السنن .

٥٧ — عدي بن ثابت — الكوفي ، ذكره ابن معين فقال : شيعي مفرط ،
وقال الدارقطني : رافضي غال وهو ثقة ، وقال الجوزجاني : مائل عن القصد ، وقال
المسعودي : ما أدركنا أحداً أقول بقول الشيعة من عدي بن ثابت ، وذكره الذهبي في
ميزانه فقال : هو عالم الشيعة ، وصادقهم ، وقاضيهم ، وإمام مسجدهم ، ولو كانت
الشيعة مثله لقل شرهم ، ثم استرسل في ترجمته فنقل من أقوال العلماء فيه كلما
سمعت ، ونقل توثيقه عن الدارقطني ، وأحمد بن حنبل ، وأحمد العجلي ، وأحمد
النسائي ، ووضع على اسمه الرمز الى أن أصحاب الصحاح الستة مجمعة على الأخراج
عنه ، ودونك حديثه في صحيح البخاري ومسلم عن كل من البراء بن عازب ، وعبد
الله بن يزيد وهو جده لأمه ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وسليمان بن صرد ، وسعيد بن
جبير ، أما حديثه عن زر بن حبيش ، وإبي حازم الأشجعي ، فإنما هو في صحيح
مسلم ، روى عنه الأعمش ، ومسعر ، وسعيد ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وزيد بن
أبي أنيسة ، وفضيل بن غزوان .

٥٨ — عطية بن سعد — بن جنادة العوفي ابو الحسن الكوفي التابعي الشهير ،
ذكره الذهبي في الميزان فنقل عن سالم المرادي بأن عطية : كان يتشيع ، وذكره الامام
ابن قتيبة — في أصحاب الحديث من المعارف تبعا لحفيده العوفي القاضي — اعني
الحسين بن الحسن بن عطية المذكور — فقال : وكان عطية بن سعد فقيها في زمن
الحجاج ، وكان يتشيع ، وحيث أورد ابن قتيبة بعض رجال الشيعة في باب الفرق من
المعارف ، عد عطية العوفي منهم ايضاً ، وذكره ابن سعد في الجزء السادس من
طبقاته^(٦٤) بما يدل على رسوخ قدمه وثباته في التشيع ، وان اياه سعد بن جنادة كان
من أصحاب علي ، وقد جاءه وهو في الكوفة ، فقال : يأمر المؤمنين انه ولد لي غلام

(٦٤) ص ٢١٢ .

فسمه ، قال عليه السلام : هذا عطية الله ، فسمي عطية . قال ابن سعد : وخرج عطية مع ابن الأشعث على الحجاج ، فلما انهزم جيش ابن الأشعث هرب عطية لى فارس ، فكتب الحجاج الى محمد بن القاسم : ان ادع عطية فان لعن علي بن ابي طالب والا فاضربه اربع مائة سوط ، واحلق رأسه ولحيته فدعاه فاقراه كتاب الحجاج ، فأبى عطية أن يفعل ، فضربه اربع مائة سوط ، وحلق رأسه ولحيته ، فلما ولي قتيبة خراسان ، خرج عطية اليه ، فلم يزل بخراسان حتى ولي عمر بن هبيرة العراق ، فكتب اليه عطية يسأله الاذن له في القدوم ، فأذن له ، فقدم الكوفة ، ولم يزل بها الى أن توفي سنة احدى عشرة ومائة (قال) : وكان ثقة وله أحاديثصالحة . اهـ . قلت : وله ذرية كلهم من شيعة آل محمد (ﷺ) وفيهم فضلاء نبلاء ، اولو شخصيات بارزة ، كالحسين بن الحسن بن عطية ، ولي قضاء الشرقية بعد حفص بن غياث^(٦٥) ، ثم نقل الى عسكر المهدي ، وتوفي سنة احدى ومائتين ، وكمحمد بن سعد ابن محمد بن الحسن بن عطية ولي قضاء بغداد^(٦٦) وكان من المحدثين ، يروي عن ابيه سعد عن عمه الحسين بن الحسن بن عطية .

ولنرجع الى عطية العوفي فنقول : احتج به ابو داود والترمذي ، ودونك حديثه في صحيحيهما عن ابن عباس ، وابي سعيد ، وابن عمر ، وله عن عبد الله بن الحسن عن ابيه ، عن جدته الزهراء سيدة نساء أهل الجنة ، أخذ عنه ابنه الحسن بن عطية ، والحجاج بن ارطاة ، ومسعر ، والحسن بن عدوان وغيرهم .

٥٩ — العلاء بن صالح — التيمي الكوفي ، ذكره ابو حاتم فقال — كما في ترجمة العلاء من الميزان — : كان من عتق الشيعة . قلت : ومع ذلك فقد احتج به ابو داود ، والترمذي ، وثقه ابن معين ، وقال ابو حاتم ، وابو زرعة : لا بأس به ، ودونك حديثه عن يزيد بن ابي مرجم ، والحكم بن عتيبة ، في صحيحي الترمذي وابي داود ،

(٦٥) كما في ص ١٧٦ من معارف ابن قتيبة .

(٦٦) يعلم ذلك من ترجمة جده سعد بن جنادة في القسم الأول من الاصابة .

ومسانيد السنة ، ويروي عنه ابو نعيم ، ويحيى بن بكير ، وجماعة من تلك الطبقة ، وهو غير العلاء بن ابي العباس الشاعر المكي ، لأن العلاء الشاعر من مشايخ السفينيين ، وقد روى عن ابي الطفيل ، فهو متقدم على العلاء بن صالح على ان ابن صالح كوفي ، والشاعر مكي ، وقد ذكرهما الذهبي في ميزانه ، ونقل القول : بأنهم من رجال الشيعة عن سلفه ، ولعلاء الشاعر مدائح في أمير المؤمنين كحجج قاطعة ، وأدلة على الحق ساطعة وله مرثي في سيد الشهداء ، شكرها الله له ورسوله والمؤمنون .

٦٠ — علقمة بن قيس — بن عبد الله النخعي ابو شبل ، عم الاسود و ابراهيم ابني زيد ، كان من أولياء آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وعده الشهرستاني في الملل والنحل من رجال الشيعة ، وكان من رؤوس المحدثين الذين ذكرهم ابو إسحاق الجوزجاني ، فقال : كان من أهل الكوفة قوم لا يحمد الناس مذاهبهم — بسبب تشيعهم — هم رؤوس محدثي الكوفة الخ . وكان علقمة ، وأخوه ابي من أصحاب علي ، وشهدا معه صفين ، فاستشهد ابي ، وكان يقال له ابي الصلاة لكثرة صلاته ، اما علقمة فقد خضب سيفه من دماء الفئة الباغية ، وعرجت رجله فكان من المجاهدين في سبيل الله ، ولم يزل عدوا لمعاوية حتى مات ، وقد كتب ابو بردة اسم علقمة في الوفد الى معاوية أيام خلافته ، فلم يرضَ علقمة حتى كتب الى ابي بردة : احنني احنني ، اخرج ذلك كله ابن سعد في ترجمة علقمة من الجزء ٦ من الطبقات^(٦٧) . اما عدالة علقمة وجلالته عند اهل السنة مع علمهم بتشييعه فمن المسلمات ، وقد احتج به اصحاب الصحاح الستة وغيرهم ، ودونك حديثه في صحيح البخاري ومسلم عن كل من ابن مسعود ، وابي الدرداء ، وعائشة ، اما حديثه عن عثمان ، وابي مسعود ، ففي صحيح مسلم ، روى عنه في الصحيحين ابن اخيه ابراهيم النخعي ، وروى عنه في صحيح مسلم عبد الرحمن بن يزيد ، و ابراهيم بن يزيد ، والشعبي . مات رحمه الله تعالى سنة اثنتين وستين بالكوفة .

٦١ — علي بن بديمة — ذكره الذهبي في ميزانه ، فنقل القول عن احمد بن

(٦٧) راجع ترجمة علقمة ص ٥٧ .

حنبل : بأنه صالح الحديث ، وانه : رأس في التشيع ، وان ابن معين وثقه ، وانه يروي عن مكرمة وغيره ، وان شعبة ومعمّر أخذوا عنه ، وقد وضع على اسمه الرمز الى ان أصحاب السنن أخرجوا عنه .

٦٢ — علي بن الجعد — ابو الحسن الجوهري البغدادي مولى بني هاشم ، أحد شيوخ البخاري ، عده ابن قتيبة من رجال الشيعة في كتاب المعارف يروي عنه — كما في ترجمته من الميزان — : انه مكث ستين سنة يصوم يوما ويفطر يوما ، وقد ذكره ابن القيسراني في كتابه الجمع بين رجال الصحيحين فقال : روى عنه البخاري في كتابه اثني عشر حديثا . قلت : توفي سنة ثلاثين ومائتين ، وهو ابن ست وتسعين سنة .

٦٣ — علي بن زيد — بن عبد الله بن زهير بن ابي مليكة بن جذعان ابو الحسن القرشي التيمي البصري ، ذكره احمد العجلي فقال : كان يتشيع ، وقال يزيد بن زريع : كان علي بن زيد رافضيا ، ومع ذلك فقد أخذ عنه علماء التابعين كشعبة ، وعبد الوارث ، وحلق من تلك الطبقة ، وكان أحد فقهاء البصرة الثلاث ، قتادة ، وعلي بن زيد ، واشعث الحداني ، وكانوا عميانا ولما مات الحسن البصري قالوا لعلي بن زيد : اجلس مجلسه ، وذلك لظهور فضله ، وكان من الجلالة بحيث لا يجالسه إلا وجوه الناس ، وقلما يتفق ذلك في البصرة لشيعة في تلك الأوقات ، وقد ذكره الذهبي في ميزانه فأورد كلما ذكرناه من احواله ، وترجمه القيسراني في كتابه — الجمع بين رجال الصحيحين — فذكر : ان مسلما اخرج له مقرونا بثابت البناني ، وانه سمع انس (بن مالك) في الجهاد . توفي رحمه الله تعالى سنة احدى وثلاثين ومائة .

٦٤ — علي بن صالح — اخو الحسن بن صالح ، ذكرنا شيئا من فضائله في احوال أخيه الحسن ، وهو من سلف الشيعة وعلمائهم كأخيه ، احتج به مسلم في البيوع من صحيحه ، روى علي بن صالح عن سلمة بن كهيل ، وروى عنه وكيع وهما شيعيان ايضا . ولد رحمه الله تعالى هو واخوه الحسن توأمين سنة مائة . ومات علي سنة احدى وخمسين ومائة .

٦٥ — علي بن غراب — ابو يحيى الفزاري الكوفي ، قال ابن حبان : كان

غاليا في التشيع . قلت : ولذا قال الجوزجاني : ساقط . وقال ابو داود : تركوا حديثه ، لكن ابن معين والدارقطني وثقاه ، وابو حاتم قال : لأبأس به ، وابو زرعة قال : هو عندي صدوق ، واحمد بن حنبل قال : ماأراه إلا كان صدوقا ، وابن معين قال : المسكين صدوق ، والذهبي ذكره في ميزانه ونقل من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ماقد سمعت ، ووضع على اسمه س ق اشارة الى من احتج به من اصحاب السنن ، يروي عن هشام بن عروة ، وعبيد الله بن عمرو .

وقد ذكره ابن سعد في الجزء ٦ من طبقاته^(٦٨) فقال : روى عنه اسماعيل بن رجاء حديث الاعمش في عثمان ... الخ . مات رحمه الله تعالى بالكوفة اول سنة اربع وثمانين ومائة أيام هارون .

٦٦ — علي بن قادم — ابو الحسن الخزازي الكوفي ، شيخ أحمد بن الفرات ، ويعقوب الفسوي ، وخلق من طبقتهما ، سمعوا منه واحتجوا به ، ذكره ابن سعد في الجزء ٦ من طبقاته^(٦٩) فنص على أنه : كان شديد التشيع . قلت : ولذا ضعفه يحيى ، أما ابو حاتم فقد قال : محله الصدق ، وقد ذكره الذهبي في الميزان فنقل من أقوال العلماء فيه مانقلناه ، ووضع على اسمه الرمز الى ان ابا داود والترمذي اخرجاه له ، يروي عندهما عن سعيد بن ابي عروبة ، وقطر . مات رحمه الله تعالى سنة ثلاث عشرة ومائتين أيام المأمون .

٦٧ — علي بن المنذر — الطرائفي ، شيخ الترمذي ، والنسائي ، وابن صاعد ، وعبد الرحمن بن ابي حاتم ، وغيرهم من طبقاتهم ، أخذوا عنه واحتجوا به . ذكره الذهبي في ميزانه فوضع على اسمه ت س ق اشارة الى من اخرجوا حديثه من ارباب السنن ، ونقل عن النسائي النص : علي ابن علي بن المنذر شيعي محض ثقة ، وان ابن ابي حاتم قال : صدوق ثقة ، وانه يروي عن ابن فضيل ، وابن عيينة ، والوليد بن مسلم ، فالنسائي يشهد بأنه شيعي محض ، ثم يحتج بحديثه في الصحيح ، فليعتبر

(٦٨) صفحة ٢٧٢ .

(٦٩) صفحة ٢٨٢ .

المرجعون المحققون . مات ابن المنذر رحمه الله تعالى سنة ست وخمسين ومائتين .

٦٨ — علي بن هاشم — بن البريد ابو الحسن الكوفي الخزاز العائذي . أحد مشائخ الامام أحمد ، ذكره ابو داود فقال : ثبت متشيع . وقال ابن حبان : علي بن هاشم غال في التشيع ، وقال جعفر بن ابان : سمعت ابن نمير يقول : علي بن هاشم كان مفرطا في التشيع ، وقال البخاري : كان علي بن هاشم وابوه غاليين في مذهبهما . قلت : ولذا تركه البخاري ، لكن الخمسة احتجوا به ، وابن معين وغيره وثقوه ، وعده ابو داود في الاثبات ، وقال ابو زرعة : صدوق ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره الذهبي في الميزان فنقل من أقوالهم فيه ما نقلناه ، واخرج الخطيب البغدادي في احوال علي بن هاشم من تاريخه^(٧٠) عن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي قال : قال علي بن المديني : علي بن هاشم بن البريد كان صدوقا ، وكان يتشيع وأخرج عن محمد بن علي الآجري ، قال : سألت ابا داود عن علي بن هاشم بن البريد ، فقال : سئل عنه عيسى بن يونس فقال : أهل بيت تشيع ، وليس ثم كذب ، واخرج عن ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني قال : هاشم بن البريد وابنه علي بن هاشم غاليان في سوء مذهبهما . اه . قلت : احتج الخمسة مع هذا كله بعلي بن هاشم ، ودونك حديثه في النكاح من صحيح مسلم عن هشام بن عروة ، وفي الاستئذان عن طلحة بن يحيى ، روى عنه في صحيح مسلم ابو معمر اسماعيل بن ابراهيم ، وعبد الله بن عمر بن ابان ، وروى عنه ايضا احمد بن حنبل ، وابنا ابي شيبة ، وخلق من طبقتهم كان علي بن هاشم شيخهم ، قال الذهبي : مات رحمه الله سنة احدى وثمانين ومائة ، (قال) : فلعله اقدم مشيخة الامام احمد وفاة . اه .

٦٩ — عمار بن زريق — الكوفي ، عده السليمانى من الرافضة ، كما نص عليه الذهبي في احوال عمار من الميزان ، ومع رفضه فقد احتج به مسلم ، وابو داود ، والنسائي ، ودونك حديثه في صحيح مسلم عن كل من الاعمش ، وابي اسحاق

(٧٠) راجع صفحة ١١٦ من جزئه ١٢ .

السيبي ، ومنصور ، وعبد الله بن عيسى ، روى عنه عند مسلم ابو الجواب وابو الاحوص سلام ، وابو احمد الزبيري ، ويحيى بن آدم .

٧٠ — عمار بن معاوية — او ابن ابي معاوية ، ويقال بن خباب ، وقد يقال ابن صالح الدهني البجلي الكوفي ، يكنى ابا معاوية ، كان من أبطال الشيعة ، وقد أودى في سبيل آل محمد ، حتى قطع بشر بن مروان عرقوبه في التشيع ، وهو شيخ السفينيين ، وشعبة ، وشريك ، والابار ، أخذوا عنه واحتجوا به ، وقد وثقه أحمد ، وابن معين ، وابو حاتم ، والناس ، واخرج له مسلم واصحاب السنن الأربعة ، وذكره الذهبي ، فنقل من احواله ما نقلناه وعقد له في الميزان ترجمتين ، وصرح بتشيعه ووثاقته ، وانه ما علم احدا تكلم فيه الا العقيلي ، وانه لامغمز فيه الا التشيع ، ودونك حديثه في الحج من صحيح مسلم ، عن ابي الزبير . مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة ، رحمه الله تعالى .

٧١ — عمرو بن عبد الله — ابو اسحاق السبيعي الهمداني الكوفي الشيعي بنص كل من ابن قتيبة في معارفه ، والشهرستاني في كتاب — الملل والنحل — وكان من رؤوس المحدثين الذين لا يحمّد النواصب مذاهبهم في الفروع والأصول ، اذ نسجوا فيها على منوال اهل البيت ، وتعبّدوا باتباعهم في كل ما يرجع الى الدين ، ولذا قال الجوزجاني — كما في ترجمة زبيد من الميزان — : كان من اهل الكوفة قوم لا يحمّد الناس مذاهبهم ، هم رؤوس محدثي الكوفة ، مثل ابي اسحاق ، ومنصور ، وزبيد اليامي ، والأعمش ، وغيرهم من اقربائهم ، احتملهم الناس لصدق ألسنتهم في الحديث وتوقفوا عندما ارسلوا . اه . قلت : وما توقف النواصب فيه من مراسيل ابي اسحاق مارواه عمرو بن اسماعيل الهمداني — كما في ترجمته من الميزان — عن ابي اسحاق (قال) : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : علي كشجرة انا اصلها ، وعلي فرعها ، والحسن والحسين ثمرها ، والشيعة ورقها ، وما قال المغيرة انما اهلك اهل الكوفة ابو اسحاق ، واعمشكم الا لكونهما شيعيين مخلصين لآل محمد ، حافظين ماجاء في السنة من خصائصهم عليهم السلام ، وقد كانا من بحار العلم قوامين بأمر الله ، احتج

بكل منهما اصحاب الصحاح الستة وغيرهم ، ودونك حديث ابي اسحاق في كل من الصحيحين عن البراء بن عازب ، وزيد بن ارقم ، وحازنة بن وهب ، وسليمان بن سرد ، والنعمان بن بشير ، وعبد الله بن يزيد الخطمي ، وعمرو بن ميمون ، روى عنه في الصحيحين كل من شعبة ، والثوري ، وزهير ، وحفيده يوسف بن اسحاق بن ابي اسحاق وقال ابن خلكان — كما في ترجمته من الوفيات — : ولد لثلاث سنين بقين من خلافة عثمان ، وتوفي سنة سبع وعشرين ، وقيل ثمان وعشرين ، وقيل تسع وعشرين ومائة ، وقال يحيى بن معين والمدائني : مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، والله أعلم .

٧٢ — عوف بن ابي جميلة — البصري ابو سهل يعرف بالأعرابي وليس باعرابي الأصل ، ذكره الذهبي في ميزانه فقال : وكان يقال له عوف الصدق وقيل : كان يتشيع ، وقد وثقه جماعة ، ثم نقل القول : بكونه شيعيا عن جعفر بن سليمان ، ونقل القول : بكونه رافضيا عن بندار . قلت : وعده ابن قتيبة في كتابه المعارف من رجال الشيعة ، اخذ عنه روح ، وهودة ، وشعبة ، والنضر بن شميل ، وعثمان بن الهيثم وخلق من طبقتهم ، واحتج به اصحاب الصحاح الستة وغيرهم ، ودونك حديثه في صحيح البخاري عن كل من الحسن ، وسعيد ، ابني ابي الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وسيار بن سلامة ، وحديثه في صحيح مسلم عن النضر بن شميل ، اما حديثه عن ابي رجاء العطاردي ، فموجود في الصحيحين . مات رحمه الله تعالى سنة ست واربعين ومائة .

ف

٧٣ — الفضل بن دكين — واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير الملائي الكوفي ، يعرف بأبي نعيم ، شيخ البخاري في صحيحه ، عده من رجال الشيعة جماعة من جهاذة العلماء ، كابن قتيبة في المعارف ، وذكره الذهبي في ميزانه فقال : الفضل بن دكين ابو نعيم حافظ حجة إلا أنه يتشيع ، ونقل ان ابن الجنيد الختلي قال : سمعت ابن معين يقول : كان ابو نعيم اذا ذكر انسانا فقال : هو جيد ، واثنى عليه فهو

شيعي ، واذا قال : فلان كان مرجئا ، فاعلم انه صاحب سنة لابأس به ، قال الذهبي : هذا القول دال على أن يحيى بن معين كان يميل الى الارحاء . قلت : ودال ايضا على انه كان يرى الفضل شيعيا جلدا ، ونقل الذهبي — في ترجمة خالد بن مخلد من ميزانه — عن الجوزجاني القول : بأن ابا نعيم كان كوفي المذهب يعني التشيع ، وبالجملة فان كون الفضل بن دكين شيعيا مما لا ريب فيه ، وقد احتج به اصحاب الصحاح الستة ، ودونك حديثه في صحيح البخاري عن كل من همام بن يحيى ، وعبد العزيز بن ابي سلمة ، وزكريا بن ابي زائدة وهشام الدستوائي ، والأعمش ، ومسعر ، والثوري ، ومالك ، وابن عيينة ، وشيبان ، وزهير ، اما حديثه في صحيح مسلم فعن كل من سيف بن ابي سليمان ، واسماعيل بن مسلم ، وابي عاصم محمد بن ايوب الثقفي ، وابي العميس ، وموسى بن علي ، وابي شهاب موسى بن نافع ، وسفيان ، وهشام بن سعد ، وعبد الواحد بن ايمن ، واسرائيل ، روى عنه البخاري بلا واسطة ، وروى عنه مسلم بواسطة حجاج بن الشاعر ، وعبد بن حميد ، وابن ابي شيبة ، وابي سعيد الأشج ، وابن نمير ، وعبد الله الدارمي ، واسحاق الحنظلي ، وزهير بن حرب . كان مولده سنة ثلاثين ومائة ، وتوفي رحمه الله تعالى بالكوفة ، ليلة الثلاثاء لانسلاخ شعبان سنة عشرة ومائتين ايام المعتصم وقد ذكره ابن سعد في الجزء ٦ من طبقاته (٧١) فقال : وكان ثقة مأمونا كثير الحديث ، حجة .

٧٤ — فضيل بن مرزوق — الاغر الرواسي الكوفي ابو عبد الرحمن ، ذكره

الذهبي في ميزانه فقال : كان معروفا بالتشيع ، ونقل القول بتوثيقه عن سفيان بن عيينة ، وابن معين (قال) : وقال ابن عدي : ارجو انه لابأس به ، ثم نقل عن الهيثم بن جميل انه ذكر فضيل بن مرزوق فقال : كان من أئمة الهدى ، زهدا وفضلا . قلت : احتج مسلم في الصحيح بحديثه عن شقيق بن عقبة في الصلاة ، واحتج في الزكاة بحديثه عن عدي بن ثابت ، روى عنه عند مسلم يحيى بن آدم ، وابو اسامة في الزكاة ، وروى عنه في السنن وكيع ، ويزيد ، وابو نعيم ، وعلي بن الجعد ، وخلق من

طبقتهم ، وكذب عليه زيد بن الحجاب فيما رواه عنه من حديث التأخير . مات رحمه الله تعالى سنة ثمان وخمسين ومائة .

٧٥ — فطر بن خليفة — الحناط الكوفي ، سأل عبد الله بن أحمد أباه عن فطر بن خليفة فقال : ثقة صالح الحديث ، حديثه حديث رجل كيس ، إلا أنه يتشيع ، وروى عباس عن ابن معين : ان فطر بن خليفة ثقة شيعي ، وقال أحمد : كان فطر عند يحيى ثقة ، ولكنه خشبي مفرط . قلت : ولذا قال ابو بكر بن عياش : ماتركت الرواية عن فطر بن خليفة إلا لسوء مذهبه — اي لامغمز فيه سوى ان مذهبه مذهب الشيعة — وقال الجوزجاني : فطر بن خليفة زائغ ، وسمعه جعفر الأحمر يقول في مرضه : مايسرني ان يكون لي مكان كل شعرة في جسدي ملك يسبح الله تعالى ، لحبي لأهل البيت عليهم السلام ، يروي فطر عن ابي الطفيل ، واني وائل ، ومجاهد وقد أخذ عنه ابو اسامة ويحيى بن آدم ، وقبيصة ، وغير واحد من تلك الطبقة ، وثقه أحمد وغيره ، وقال ابو حاتم : صالح الحديث . وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال مرة هو ثقة حافظ كيس ، وقال ابن سعد : ثقة ان شاء الله ، واورده الذهبي في ميزانه فنقل من احواله وأقوال العلماء فيه ما ذكرناه (٧٢) ، ولما ذكر ابن قتيبة في معارفه رجال الشيعة عد فطرا منهم ، وقد أخرج البخاري في صحيحه حديث فطر عن مجاهد ، روى الثوري عن فطر في الأدب عند البخاري ، وأخرج أصحاب السنن الأربعة وغيرهم عن فطر . مات رحمه الله تعالى سنة ثلاث وخمسين ومائة .

م

٧٦ — مالك بن اسماعيل — بن زياد بن درهم ابو حسان الكوفي الهندي ، شيخ البخاري في صحيحه ، ذكره ابن سعد في ص ٢٨٢ من الجزء ٦ من طبقاته ، فكان آخر مقاله في احواله : وكان ابو غسان ثقة صدوقا متشيعا شديد التشيع ،

(٧٢) واورده ابن سعد في ص ٢٥٣ من الجزء السادس من طبقاته .

وذكره الذهبي في الميزان بما يدل على عدالته وجلالته ، وانه أخذ مذهب التشيع عن شيخه الحسن بن صالح ، وان ابن معين قال : ليس بالكوفة اتقن من ابي غسان ، وان ابا حاتم قال : لم أرَ بالكوفة اتقن منه ، لا ابو نعيم ولا غيره ، له فضل وعبادة ، كنت اذا نظرت اليه رأيتُه كأنه خرج من قبره ، كانت عليه سجادتان . قلت : روى عنه البخاري بلا واسطة في مواضع من صحيحه ، وروى مسلم عنه في الصحيح بواسطة هارون بن عبد الله حديثا في الحدود ، أما مشائخه عند البخاري ، فابن عيينة ، وعبد العزيز بن ابي سلمة ، واسرائيل ، وقد اخذ عنه البخاري ومسلم عن زهير بن معاوية . مات رحمه الله تعالى بالكوفة سنة تسع عشرة ومائتين .

٧٧ — محمد بن خازم — (٧٣) المعروف بأبي معاوية الضرير التميمي الكوفي ، ذكره الذهبي في ميزانه فقال : — محمد بن خازم ع — الضرير ثقة ثبت ، ما علمت فيه مقالا يوجب وهنه مطلقا ، سيأتي في الكنى ، وحين ذكره في الكنى ، قال : ابو معاوية الضرير أحد الأئمة الأعلام الثقات ، الى أن قال : وقال الحاكم احتج به الشيخان ، وقد اشتهر عنه الغلو ، غلو التشيع . قلت : احتج به اصحاب الصحاح الستة ، وقد وضع الذهبي على اسمه ع رمزا الى إجماعهم على الاحتجاج به ، واليك حديثه في صحيح البخاري ومسلم عن كل من الأعمش ، وهشام بن عروة ، وله أحاديث أخر في صحيح مسلم عن غير واحد من الأثبات ، روى عنه في صحيح البخاري علي بن المديني ، ومحمد بن سلام ، ويوسف بن عيسى ، وقتيبة ، ومسدد ، وروى عنه في صحيح مسلم سعيد الواسطي ، وسعيد بن منصور ، وعمرو الناقد ، واحمد بن سنان ، وابن نمير ، واسحاق الحنظلي ، وابو بكر بن ابي شيبة ، وابو كريب ، ويحيى بن يحيى ، وزهير ، اما موسى الزمن فقد روى عنه في الصحيحين كليهما . ولد ابو معاوية سنة ثلاث عشرة ومائة ومات رحمه الله سنة خمس وتسعين ومائة .

٧٨ — محمد بن عبد الله — الضبي الطهاني النيسابوري ، هو أبو عبد الله الحاكم امام الحفاظ والمحدثين ، وصاحب التصانيف التي لعلها تبلغ ألف جزء ، جاب

(٧٣) بالخاء المعجمة من فوق وغلط من قال ابن خازم بالخاء المهيّلة .

البلاد في رحلته العلمية ، فسمع من نحو ألفي شيخ ، وكان أعلام عصره كالصعلوكي ، والامام ابن فورك ، وسائر الأئمة يقدمونه على أنفسهم ويراعون حق فضله ، ويعرفون له الحرمة الأكيدة ، ولا يرتابون في إمامته وكل من تأخر عنه من محدثي السنة عيال عليه ، وهو من ابطال الشيعة وسدنة الشريعة ، تعرف ذلك كله بمراجعة ترجمته في كتاب تذكرة الحفاظ للذهبي ، وقد ترجمه في الميزان ايضا فقال : امام صدوق ، ونص على أنه شيعي مشهور ، ونقل عن ابن طاهر قال : سألت أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري عن الحاكم ابي عبد الله فقال : امام في الحديث ، رافضي خبيث ، وعده الذهبي شقايق ، منها قوله ان المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ، ولد مسرورا محتونا ، ومنها أن عليا وصي ، قال الذهبي : فأما صدقه في نفسه ومعرفته بهذا الشأن فأمر مجمع عليه . ولد سنة احدى وعشرين وثلاث مائة في ربيع الأول ، ومات رحمه الله تعالى في صفر سنة خمس وأربع مائة .

٧٩ — محمد بن عبيد الله — بن ابي رافع المدني ، كان هو وابو عبيد الله وأخواه الفضل ، وعبد الله ابنا عبيد الله ، وجده ابو رافع ، وأعمامه رافع ، والحسن ، والمغيرة ، وعلي ، وأولادهم وأحفادهم أجمعون من صالح سلف الشيعة . ولهم من المؤلفات ما يدل على رسوخ قدمهم في التشيع ذكرنا ذلك في المقصد ٢ من الفصل ١٢ من فصولنا المهمة ، أما محمد هذا فقد ذكره ابن عدي فقال — كما في آخر ترجمته من الميزان — : هو في عداد شيعة الكوفة ، وحيث ترجمه الذهبي في ميزانه ، وضع على اسمه ت ق رمزا الى من اخرج له من أصحاب السنن ، وذكر أنه يروي عن ابيه عن جده ، وأن مندلا ، وعلي بن هاشم ، يرويان عنه . قلت : ويروي عنه ايضا حبان ابن علي ، ويحيى بن يعلى ، وغيرهما ، وربما روى محمد بن عبيد الله عن أخيه عبد الله بن عبيد الله كما يعلمه المتتبعون ، وقد أخرج الطبراني في معجمه الكبير بالاسناد الى محمد بن عبيد الله بن ابي رافع ، عن ابيه ، عن جده : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي : أول من يدخل الجنة أنا وأنت ، والحسن والحسين ، وذراينا خلفنا ، وشيعتنا عن أيماننا وشمائلنا . اه .

٨٠ — محمد بن فضيل — بن غزوان ابو عبد الرحمن الكوفي ، غذه ابن قتيبة من رجال الشيعة في كتابه — المعارف — وذكره ابن سعد في ص ٢٧١ من الجزء ٦ من طبقاته ، فقال : وكان ثقة صدوقا ، كثير الحديث متشيعا ، وبعضهم لا يحتج به .
 هـ . وذكره الذهبي في باب من عرف بأبيه من أواخر الميزان فقال : صدوق شيعي ، وذكره في المحمدين ايضا فقال : صدوق مشهور ، وذكر أن أحمد قال : لثقه حسن الحديث شيعي ، وان ابا داود قال : كان شيعيا محترقا ، وذكر انه كان صاحب حديث ومعرفة ، وانه قرأ القرآن على حمزة ، وان له تصانيف ، وان ابن معين وثقه ، واحمد حسنه ، والنسائي قال : لا بأس به . قلت : احتج به أصحاب الصحاح الستة وغيرهم ، ودونك حديثه في صحيحي البخاري ومسلم عن كل من ابيه فضيل ، والأعمش ، وإسماعيل بن ابي خالد ، وغير واحد من تلك الطبقة ، روى عنه عند البخاري محمد بن نمير واسحاق الحنظلي ، وابن ابي شيبة ، ومحمد بن سلام ، وقتيبة ، وعمران بن ميسرة ، وعمرو بن علي ، وروى عنه عند مسلم عبد الله بن عامر ، وابو كريب ، ومحمد بن طريف ، وواصل بن عبد الأعلى ، وزهير ، وابو سعيد الأشج ، ومحمد بن يزيد ، ومحمد بن المثني ، وأحمد الوكيعي ، وعبد العزيز بن عمر بن ابان . مات رحمه الله تعالى بالكوفة سنة خمس ، وقيل اربع وتسعين ومائة .

٨١ — محمد بن مسلم — بن الطائفي ، كان من المبزين في اصحاب الامام ابي عبد الله الصادق عليه السلام ، وقد ذكره شيخ الطائفة ابو جعفر الطوسي في كتاب رجال الشيعة ، وأورده الحسن بن علي بن داود في باب الثقات من مختصره ، وترجمه الذهبي فنقل القول بوثاقته عن يحيى بن معين وغيره ، وان القعني ، ويحيى بن يحيى ، وقتيبة ، رووا عنه ، وان عبد الرحمن بن مهدي ذكره محمد بن مسلم الطائفي فقال : كتبه صحاح ، وان معروف بن واصل قال : رأيت سفيان الثوري بين يدي محمد بن مسلم الطائفي يكتب عنه . قلت : وانما ضعفه من ضعفه لتشيعة لكن تضعيفهم اياه ماضره ، وذاك حديثه عن عمرو بن دينار موجود في الوضوء من صحيح مسلم ، وقد أخذ عنه — كما في ترجمته من طبقات ابن سعد (٧٤) — كل من وكيع بن الجراح والبي

(٧٤) راجع صفحه ٣٨١ من جزئها الخامس .

نعيم ، ومعن بن عيسى ، وغيرهم . مات رحمه الله تعالى سنة سبع وسبعين ومائة ، وفي تلك السنة مات سميّه محمد بن مسلم بن جهمز بالمدينة ، وهما اثنان ترجمهما ابن سعد في الجزء ٥ من طبقاته .

٨٢ — محمد بن موسى — بن عبد الله الفطري المدني ، أورده الذهبي في ميزانه ، فنقل نص ابي حاتم على تشيعه ، وروى عن الترمذي توثيقه ، ووضع على اسمه رمز مسلم واصحاب السنن ، اشارة الى احتجاجهم به ، ودونك حديثه في الأطعمة من صحيح مسلم يرويه عن عبد الله بن عبد الله بن ابي طلحة ، وله عن المقبري وجماعة من طبقاته ، وقد روى عنه ابن ابي فديك ، وابن مهدي ، وقتيبة ، وعدة من طبقاتهم .

٨٣ — معاوية بن عمار — الدهني البجلي الكوفي ، كان وجهها في أصحابنا ، ومقدما عندهم ، كبير الشأن ، عظيم المحل ثقة ، وكان ابوه عمار أسوة لمن تأسى ومثالا في الثبات ، على مبادئ الحق ، ومثالا ضربه الله للصابرين على الأذى في سبيله ، قطع بعض الطغاة الغاشمين عرقوبه في التشيع — كما ذكرناه في أحواله — فما نكل ، وما وهن ، ولا ضعف ، حتى مضى لسبيله صابرا محتسبا ، وابنه معاوية هذا على شاكلته ، والولد سر ابيه فيه — ومن يشابه أباه فما ظلم — صحب اماميه الصادق والكاظم عليهما السلام ، فكان من حملة علومهما ، وله كتب في ذلك رويناها بالاسناد اليه ، وروى عنه من أصحابنا ابن ابي عمير ، وغيره ، واحتج به مسلم والنسائي ، وحديثه في الحج من صحيح مسلم عن الزبير ، روى عنه عند مسلم يحيى بن يحيى ، وقتيبة ، وله روايات عن ابيه عمار ، وعن جماعة من تلك الطبقة ، موجودة في مسانيد السنة . مات رحمه الله تعالى سنة خمس وسبعين ومائة .

٨٤ — معروف بن خربوذ^(٧٥) — الكرخي ، أورده الذهبي في ميزانه فوصفه بأنه صدوق شيعي ، ووضع على اسمه رمز البخاري ، ومسلم ، وابي داود اشارة الى إخراجهم له ، وذكر أنه يروي عن ابي الطفيل ، قال : وهو مقل ، حدث عنه ابو

(٧٥) وقيل ابن فيروز ، وقيل ابن الفيروزان ، وقيل ابن علي .

عاصم ، وابو داود ، وعبيد الله بن موسى ، وآخرون ، ونقل عن ابي حاتم أنه قال : يكتب حديثه . قلت : وذكره ابن خلكان في الوفيات فقال : هو من موالي علي ابن موسى الرضا ، ثم استرسل في الثناء عليه ، فنقل عنه حكاية قال فيها : وأقبلت على الله تعالى ، وتركت جميع ما كنت عليه ، إلا خدمة مولاي علي بن موسى الرضا عليه السلام الخ ، وابن قتيبة حين أورد رجال الشيعة في كتابه المعارف عد معروفا منهم ، احتج مسلم بمعروف ، ودونك حديثه في الحج من الصحيح عن ابي الطفيل . توفي ببغداد سنة مائتين (٧٦) ، وقبره معروف بيزار ، وكان سري السقطي من تلامذته .

٨٥ — منصور بن المعتمر — بن عبد الله بن ربيعة السلمى الكوفي ، كان من أصحاب الباقر والصادق ، وله عنهما عليهما السلام ، كما نص عليه صاحب منتهى المقال في أحوال الرجال ، وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة في معارفه ، والجوزجاني عده في المحدثين الذين لا تحمد الناس مذاهبهم في أصول الدين وفروعه ، لتعبدتهم فيها بما جاء عن آل محمد ، وذلك حيث قال (٧٧) : كان من أهل الكوفة قوم لا يحمد الناس مذاهبهم ، هم رؤوس محدثي الكوفة ، مثل ابي إسحاق ، ومنصور ، وزيد الياامي ، والأعمش ، وغيرهم من أقرانهم ، احتملهم الناس لصدق ألسنتهم في الحديث... الخ . قلت : ما الذي نقموه من هؤلاء الصادقين ؟ أتمسكهم بالثقلين ؟ أم ركوبهم سفينة النجاة ؟ أم دخولهم مدينة علم النبي من بابها ؟ — باب حطة — أم التجاءهم الى أمان أهل الأرض ؟ أم حفظهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عترته ؟ أم خشوعهم لله وبكاءهم من خشيته ؟ كما هو المأثور من سيرتهم ، حتى قال ابن سعد — حيث ترجم منصورا في ص ٢٣٥ من الجزء ٦ من طبقاته — : انه عمش . من البكاء خشية من الله تعالى (قال) : وكانت له خرقه ينشف بها الدموع من عينيه (قال) : وزعموا أنه صام ستين وقامها ... الخ . فهل يكون مثل هذا ثقيلًا على

(٧٦) وقيل سنة ٢٠١ ، وقيل سنة ٢٠٤ .

(٧٧) كما في ترجمة زيد الياامي من الميزان ، وقد نقلنا هذه الكلمة عن الجوزجاني في أحوال كل من زيد والأعمش

وأبي إسحاق ، وعلقتنا عليها تعليقات جدير بالمراجعة .

الناس مذموما ، كلا ولكن منينا بقوم لاينصفون فإننا لله وإنا إليه راجعون ، روى ابن سعد في ترجمة منصور عن حماد بن زيد قال : رأيت منصورا بمكة (قال) : وأظنه من هذه الخشبية ، وما أظنه كان يكذب ... الخ . قلت : الا لهم فانظر الى الاستخفاف والتحامل ، والامتهان والعداوة المتجلية من خلال هذه الكلمة بكل المظاهر ، وما أشد دهشتي عند وقوفي على قوله : وما أظنه يكذب ، وي ، وي كأن الكذب من لوازم أولياء آل محمد ، وكأن منصورا جرى في الصدق على خلاف الأصل ، وكأن النواصب لم يجدوا لشيعه آل محمد اسماً يطلقونه عليهم غير ألقاب الضعة ، كالخشبية ، والترايبية ، والرافضة ، ونحو ذلك ، وكأنهم لم يسمعوا قوله تعالى : ﴿ ولا تتابروا بالألقاب بسئ الاسم الفسوق بعد الايمان ﴾ .

وقد ذكر ابن قتيبة الخشبية في كتابه المعارف فقال : هم من الرافضة كان ابراهيم الأشتر لقي عبيد الله بن زياد ، وأكثر أصحاب ابراهيم معهم الخشب فسموا الخشبية . اهـ . قلت : انما نبزوهم بهذا توهينا لهم واستهتارا بقوتهم وعتادهم لكن هؤلاء الخشبية قتلوا بخشبيهم سلف النواصب ابن مرجانة ، واستأصلوا شأفة أولئك المردة ، قتلة آل محمد (وقطع دابر الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين) فلا بأس بهذا اللقب الشريف ، ولا بلقب الترايبية نسبة الى ابي تراب ، بل لنا بهما الشرف والفخر . شط بنا القلم ، فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول : اتفقت الكلمة على الاحتجاج بمنصور ولذا احتج به أصحاب الصحاح الستة وغيرهم مع العلم بتشييعه ، ودونك حديثه في صحيح البخاري ، ومسلم عن كل من ابي واثل ، وابي الضحى ، و ابراهيم النخعي ، وغيرهم من طبقتهم ، روى عنه عندهما كل من شعبة ، والثوري ، وابن عيينة ، وحماد بن زيد ، وغيرهم من أعلام تلك الطبقة ، قال ابن سعد : وتوفي منصور في آخر سنة اثنتين وثلاثين ومائة (قال) : وكان ثقة مأمونا كثير الحديث رفيعا عاليا — رحمه الله تعالى . —

٨٦ — المنهال بن عمرو — الكوفي التابعي من مشاهير شيعة الكوفة ، ولذا

ضعفه الجوزجاني وقال : سيء المذهب ، وكذا تكلم فيه ابن حزم وغمزه يحيى بن سعيد ، وقال أحمد بن حنبل : ابو بشر أحب إلي من المنهال وأوثق ، ومع العلم بكونه شيعيا ، وتظاهره بذلك ، ولا سيما في أيام المختار ، لم يرتابوا في صحة حديثه ، فأخذ عنه شعبة ، والمسعودي والحجاج بن ارطاة ، وخلق من طبقتهم ، وقد وثقه ابن معين ، واحمد العجلي ، وغيرهما ، وذكره الذهبي في الميزان فنقل من أقوالهم فيه ما نقلناه ، ووضع على اسمه رمز البخاري ومسلم ، اشارة إلى إخراجهما عنه ، ودونك حديثه في صحيح البخاري عن سعيد بن جبير ، وقد روى عنه في التفسير من صحيح البخاري زيد بن أبي أنيسة ، وروى عنه منصور بن المعتمر في الأنبياء .

٨٧ — موسى بن قيس — الحضرمي ، يكنى أبا محمد ، عدّه العقيلي من الغلاة في الرفض ، وسأله سفيان عن أبي بكر وعلي فقال : علي أحب إلي ، وكان موسى يروي عن سلمة بن كهيل ، عن عياض بن عياض ، عن مالك بن جعونة ، قال : سمعت أم سلمة تقول : علي على الحق ، فمن تبعه فهو على الحق ، ومن تركه ترك الحق عهدا معهودا ، رواه ابو نعيم الفضل بن دكين ، عن موسى بن قيس ، وروى موسى في فضل أهل البيت صحاحا ساءت العقيلي فقال فيه ما قال ، أما ابن معين فقد وثق موسى ، واحتج به أبو داود ، وسعيد بن منصور ، في سننهما ، وترجمه الذهبي في الميزان ، فأورد كلما نقلناه عنهم في أحواله ، ودونك حديثه في السنن عن سلمة بن كهيل ، وحجر بن عنبسة ، وقد روى عنه الفضل بن دكين وعبيد الله بن موسى ، وغيرهما من الأثبات . مات رحمه الله تعالى أيام المنصور .

ن

٨٨ — نفيح بن الحارث — أبو داود النخعي الكوفي الهمداني السبيعي ، قال العقيلي : كان يغلو في الرفض ، وقال البخاري : يتكلمون فيه — لتشيعة — قلت : أخذ عنه سفيان ، وهمام ، وشريك ، وطائفة من أعلام تلك الطبقة ، واحتج به الترمذي في صحيحه ، وأخرج له أصحاب المسانيد ، ودونك حديثه عند الترمذي وغيره ، عن أنس بن مالك ، وابن عباس ، وعمران بن حصين ، وزيد بن أرقم ، وقد ترجمه الذهبي

فذكر من شؤونه ما ذكرناه .

٨٤ — نوح بن قيس — بن رباح الحداني ، ويقال الطاحي البصري ، ذكره الذهبي في ميزانه فقال : صالح الحديث وقال : وثقه أحمد وابن معين (قال) وقال ابو داود : كان يتشيع ، وقال النسائي : ليس به بأس ، ووضع الذهبي على اسمه رمز مسلم وأصحاب السنن ، اشارة الى أنه من رجال صحاحهم ، وله حديث في الأشربة من صحيح مسلم ، يرويه عن ابن عون ، وله في اللباس من صحيح مسلم أيضا حديث يرويه عن أخيه خالد بن قيس ، روى عنه عند مسلم نصر بن علي ، وروى عنه عند غير مسلم أبو الأشعث ، وخلق من طبقته ، ولنوح رواية عن أيوب وعمرو بن مالك ، وطائفته .

هـ

٩٠ — هارون بن سعد — العجلي الكوفي ، ذكره الذهبي فوضع على اسمه رمز مسلم ، اشارة الى أنه من رجاله ، ثم وصفه فقال : صدوق في نفسه ، لكنه رافضي بغيض ، روى عباس عن ابن معين قال : هارون بن سعد من الغالية في التشيع ، له عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري ، وعنه محمد بن ابي حفص العطار ، والمسعودي ، والحسن بن حي ، قال أبو حاتم : لا بأس به . اهـ . قلت : اذكر حديثا — في صفة النار من صحيح مسلم — يرويه الحسن بن صالح ، عن هارون بن سعد العجلي ، عن سلمان .

٩١ — هاشم بن البريد — بن زيد أبو علي الكوفي ، ذكره الذهبي ووضع على اسمه رمز ابي داود والنسائي ، اشارة الى أنه من رجال صحيحهما ، ونقل توثيقه عن ابن معين وغيره ، مع شهادته عليه بأنه يترفض ، قال : وقال أحمد : لا بأس به . قلت : يروي هاشم عن زيد بن علي ، ومسلم البطين ، ويروي عنه الخريبي ، وابنه علي بن هاشم — الذي ذكرناه في باب — وجماعة من الاعلام ، وهاشم هذا من بيت تشيع ، يعلم ذلك مما أوردناه في أحوال علي بن هاشم من هذا الكتاب .

٩٢ — هبيرة بن برم — الحميري صاحب علي عليه السلام ، نظير الحارث في

ولائه واختصاصه ، ذكره الذهبي في ميزانه فوضع على اسمه رمز أصحاب السنن .
إشارة إلى أنه من رجال أسانيدهم ، ثم نقل عن أحمد القول : بأنه لأبأس بحديثه ، هو
أحب إلينا من الحارث ، قال الذهبي وقال ابن خراش : ضعيف كان يجيز على قتلى
صفين ، وقال الجوزجاني : كان مختاريا يجيز على القتلى يوم الخازر . اه . قلت : وعده
الشهرستاني في الملل والنحل من رجال الشيعة ، وهذا من المسلمات ، وحديثه عن علي
ثابت في السنن ، يرويه عنه ابو إسحاق ، وأبو فاختة .

٩٣ - هشام بن زياد - ابو المقدم البصري ، عده الشهرستاني في الملل
والنحل من رجال الشيعة ، وذكره الذهبي باسمه في حرف الهاء ، وبكنيته في الكنى من
ميزانه ، ووضع على عنوانه في الكنى ت ق رمزا الى من اعتمد عليه من أصحاب
السنن ، ودونك حديثه في صحيح الترمذي وغيره ، عن الحسن والقاضي ، يروي عنه
شيبان بن فروخ ، والقواريري وآخرون .

٩٤ - هشام بن عمار - بن نصير بن ميسرة ابو الوليد ، ويقال الظفري
الدمشقي ، شيخ البخاري في صحيحه ، عده ابن قتيبة من رجال الشيعة ، حيث ذكر
ثلاثة منهم في باب الفرق من معارفه ، وذكره الذهبي في الميزان فوصفه بالامام ، خطيب
دمشق ومقرها ، ومحدثها وعالمها ، صدوق مكث ، له ما ينكر ... الخ . قلت : روى عنه
البخاري بلا واسطة في باب من انظر معسرا من كتاب البيوع من صحيحه ، وفي
مواضع أخر يعرفها المتبعون ، واظن أن منها كتاب المغازي ، وكتاب الأشربة ، وباب
فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، يروي هشام عن يحيى بن حمزة ،
وصدقة بن خالد ، وعبد الحميد بن أبي العشرين ، وغيرهم قال في الميزان : وحدث
عنه خلق كثير رحلوا إليه في القراءة والحديث ، وحدث عنه الوليد بن مسلم ، وهو من
شيوخه ، وقد روى هو بالاجازة عن ابي لهيعة ، قال عبدان : ما كان في الدنيا مثله ،
وقال آخر : كان هشام فصيحاً بليغاً مفوهاً كثير العلم ... قلت : وكان يرى أن
ألفاظ القرآن مخلوقة لله تعالى كغيره من الشيعة ، فبلغ أحمد عنه شيئا من ذلك فقال
- كما في ترجمة هشام من الميزان - : أعرفه طياشا ، قاتله الله ، ووقف أحمد على
كتاب لهشام قال في خطبته : الحمد لله الذي تجل لخلقته بخلقته ، فقام أحمد وقعد ،

وأبرق وأرعد ، وأمر من صلوا خلف هشام بإعادة صلاتهم ، مع أن في كلمة هشام من تنزيه الله تعالى عن الرؤية وتقديسه عن الكيف والأين وتعظيم آياته في خلقه ، ما لا يخفى على أولي الأبواب ، فكلّمته هذه على حد قول القائل — وفي كل شيء له آية — بل هي أعظم وأبلغ بمراتب ، لكن العلماء الأقران يتكلم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم . ولد هشام سنة ثلاث وخمسين ومائة ، ومات في آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومائتين ، رحمه الله تعالى .

٩٥ — هشيم بن بشر — بن القاسم بن دينار السلمي الواسطي أبو معاوية ، أصله من بلخ ، كان جده القاسم نزل واسط للتجارة ، عده ابن قتيبة في معارفه من رجال الشيعة ، وهو شيخ الامام أحمد بن حنبل وسائر أهل طبقتة ، ذكره الذهبي في الميزان رامزا الى احتجاج أصحاب الصحاح الستة به ، ووصفه بالحافظ ، وقال : انه أحد الاعلام سمع الزهري ، وحصين بن عبد الرحمن ، وروى عنه يحيى القطان ، وأحمد ، ويعقوب الدورقي ، وخلق كثير . اه . قلت : ودونك حديثه في كل من صحيح البخاري ومسلم عن حميد الطويل ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وأبي إسحاق الشيباني ، وغير واحد ، روى عنه عندهما عمرو الناقد ، وعمرو بن زرارة ، وسعيد بن سليمان ، وروى عنه عند البخاري عمرو بن عوف ، وسعد بن النضر ، ومحمد بن نهران ، وعلي ابن المدني ، وقتيبة ، وروى عنه عند مسلم أحمد بن حنبل ، وشريح ، ويعقوب الدورقي ، وعبد الله بن مطيع ، ويحيى بن يحيى ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة ، وإسماعيل بن سالم ، ومحمد بن الصباح ، وداود بن رشيد ، وأحمد بن منيع ، ويحيى بن أيوب ، وزهير بن حرب ، وعثمان بن أبي شيبة ، وعلي بن حجر ، ويزيد بن هارون . مات رحمه الله تعالى ، ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وله تسع وسبعون عاما .

و

٩٦ — وكيع بن الجراح — بن مليح بن عدي يكنى بابنه سفيان الرواسي الكوفي ، من قيس غيلان ، عده ابن قتيبة في معارفه من رجال الشيعة ، ونص ابن

المديني في تهذيبه : على أن في وكيع تشيعا ، وكان مروان بن معاوية لا يرتاب في أن وكيعا رافضيا ، دخل عليه يحيى بن معين مرة فوجد عنده لوحا فيه فلان كذا ، وفلان كذا ، ومن جملة ما كان فيه ، وكيع رافضي ، فقال له ابن معين : وكيع خير منك ، قال : مني ؟ فقال له : نعم ، قال ابن معين فبلغ ذلك وكيعا فقال : ان يحيى صاحبنا ، وسئل أحمد بن حنبل اذا اختلف وكيع وعبد الرحمن بن مهدي بقول من تأخذ ؟ فرجح قول عبد الرحمن لأمر ذكرها ، ومن جملتها : ان عبد الرحمن كان يسلم منه السلف — دون وكيع بن الجراح — قلت : ويؤيد ذلك ما أورده الذهبي في آخر ترجمة الحسن بن صالح ، من أن وكيعا كان يقول : ان الحسن بن صالح عندي إمام ، فقيل له : انه لا يترحم على عثمان ، فقال : أتترحم أنت على الحجاج ؟ حيث جعل عثمان كالحجاج ، وقد ذكره الذهبي في ميزانه ، فنقل من شؤونه ما قد سمعت ، احتج به أصحاب الصحاح الستة وغيرهم ودونك حديثه في صحيحي البخاري ومسلم عن كل من الأعمش ، والثوري ، وشعبة ، وإسماعيل بن ابي خالد ، وعلي بن المبارك ، روى عنه عندهما إسحاق الحنظلي ، ومحمد بن نمير ، وروى عنه عند البخاري عبد الله الحميدي ، ومحمد بن سلام ، ويحيى بن جعفر بن أعين ، ويحيى بن موسى ، ومحمد بن مقاتل ، وروى عنه عند مسلم زهير ، وابن أبي شيبة ، وأبو كريب ، وأبو سعيد الأشج ، ونصر ابن علي ، وسعيد بن أزهر ، وابن ابي عمر ، وعلي بن خشرم ، وعثمان بن ابي شيبة ، وقتيبة بن سعيد . مات رحمه الله تعالى بفيد قافلا من الحج في المحرم سنة سبع وتسعين ومائة ، وله من العمر ثمان وستون سنة .

ي

٩٧ — يحيى بن الجزار — العربي الكوفي صاحب أمير المؤمنين عليه السلام ذكره الذهبي في الميزان رامزا الى احتجاج مسلم وأصحاب السنن به ، وقد وثقه وقال : صدوق ، ونقل عن الحكم بن عتيبة أنه قال : كان يحيى بن الجزار يغلو في التشيع ، وذكره ابن سعد في الجزء ٦ من طبقاته^(٧٨) فقال : كان يحيى الجزار يتشيع ، وكان

(٧٨) ص ٢٠٦ .

يغلو يعني في القول ، قالوا : وكان ثقة ، وله أحاديث . اهـ . قلت : رأيت له في الصلاة في صحيح مسلم حديثا يرويه عن علي ، وله في الايمان من صحيح مسلم أيضا حديثا يرويه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى ، روى عنه الحكم بن عتيبة ، والحسن العرني عند مسلم ، وغيره .

٩٨ — يحيى بن سعيد — القطان ، يكنى أبا سعيد مولى بني تميم البصري محدث زمانه ، عده ابن قتيبة في معارفه من رجال الشيعة ، واحتج به أصحاب الصحاح الستة وغيرهم ، فحديثه عن هشام بن عروة ، وحמיד الطويل ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وغيرهم ثابت في كل من صحيح البخاري ومسلم ، روى عنه عندهما محمد بن المثني ، وبندار ، وروى عنه عند البخاري مسدد ، وعلي بن المدني ، وبيان بن عمرو ، وروى عنه عند مسلم محمد بن حاتم ، ومحمد بن خلاد الباهلي ، وأبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ، ومحمد المقدمي ، وعبد الله بن هاشم ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وعبد الله بن سعيد ، وأحمد بن حنبل ، ويعقوب الدورقي ، وعبد الله القواريري ، وأحمد بن عبدة ، وعمرو بن علي ، وعبد الرحمن بن بشر . مات رحمه الله تعالى سنة ثمان وتسعين ومائة ، عن ثمان وسبعين سنة .

٩٩ — يزيد بن ابي زياد — الكوفي أبو عبد الله مولى بني هاشم ، ذكره الذهبي في ميزانه فوضع عليه رمز مسلم وأصحاب السنن الأربعة اشارة الى روايتهم عنه ، ونقل عن أبي فضيل قال : كان يزيد بن أبي زياد من أئمة الشيعة الكبار ، واعترف الذهبي بأنه أحد علماء الكوفة المشاهير ، ومع ذلك فقد تحاملوا عليه . واعدوا ما استطاعوا من القدح ، بسبب أنه حدث بسنده إلى أبي برزة ، أو أبي بردة ، قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فسمع صوت غناء فإذا عمرو بن العاص ومعاوية يتغنيان فقال صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم اركسهما في الفتنة ركسا ، ودعهما الى النار دعا ، ودونك حديثه في الأطعمة من صحيح مسلم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، رواه عنه سفيان بن عيينة . مات رحمه الله تعالى سنة ست وثلاثين ومائة . وله تسعون سنة تقريبا .

١٠٠ — أبو عبد الله الجدلي — ذكره الذهبي في الكنى ، ووضع على عنوانه د ت اشارة الى أنه من رجال أبي داود والترمذي في صحيحهما ، ثم وصفه : بأنه شيعي بغيض ، ونقل عن الجوزجاني القول : بأنه كان صاحب راية المختار ، ونقل عن أحمد توثيقه ، وعده الشهرستاني من رجال الشيعة في كتاب الملل والنحل ، وذكره ابن قتيبة في غالية الرافضة من معارفه ، ودونك حديثه في صحيحي الترمذي وأبي داود وسائر مسانيد السنة ، وذكره ابن سعد في طبقاته^(٧٩) فقال : كان شديد التشيع ، ويزعمون أنه كان على شرطة المختار فوجهه الى عبد الله بن الزبير في ثمان مائة ليقوع بهم ، ويمنع محمد بن الحنفية مما أراد به ابن الزبير . اهـ . حيث كان ابن الزبير حصر ابن الحنفية وبنى هاشم ، وأحاطهم بالحطب ليحرقهم ، إذ كانوا قد امتنعوا عن بيعته ، لكن أبا عبد الله الجدلي أنقذهم من هذا الخطر ، فجزاه الله عن أهل نبيه خيرا . وهذا آخر من أردنا ذكرهم في هذه العجالة ، وهم مائة بطل من رجال الشيعة ، كانوا حجج السنة ، وعيبة علوم الأمة ، بهم حفظة الآثار النبوية ، وعليهم مدار الصحاح والسنن والمسانيد ، ذكرناهم بأسمائهم ، وجئنا بنصوص أهل السنة على تشيعهم . والاحتجاج بهم ، نزولا في ذلك على حكمكم ، وأظن المعترضين سيعترفون بخطئهم فيما زعموه من أن أهل السنة لا يحتاجون برجال الشيعة ، وسيعلمون أن المدار عندهم على الصدق والأمانة بدون فرق بين السني والشيعي ، ولو رد حديث الشيعة مطلقا لذهبت جملة الآثار النبوية — كما اعترف به الذهبي في ترجمة ابان بن تغلب من ميزانه — وهذه مفسدة بينة وأنتم — نصر الله بكم الحق — تعلمون أن في سلف الشيعة ممن يحتاج أهل السنة بهم غير الذي ذكرناهم ، وأنهم أضعاف أضعاف تلك المئة عددا ، وأعلى منهم سندا ، وأكثر حديثا ، وأغزر علما ، وأسبق زمنا ، وأرسخ في التشيع قدما ، ألا وهم رجال الشيعة من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ، وقد أوقفناكم على أسمائهم الكريمة في آخر فصولنا المهمة ، وفي التابعين ممن يحتاج بهم من اثبات الشيعة ، كل ثقة حافظ ضابط متقن حجة كالذين استشهدوا في سبيل الله نصره لأمير المؤمنين أيام

(٧٩) ص ١٥٩ من جزئها السادس ، وذكر أن اسمه عبدة بن عبد بن عبد الله بن أبي يعمر .

الجمال الأصغر، والجمال الأكبر، وصفين، والنهروان، وفي الحجاز واليمن حيث غار عليهما بسر بن اوطاة، وفي فتنة الحضرمي المرسل الى البصرة من قبل معاوية، وكالذين استشهدوا يوم الطف مع سيد شباب أهل الجنة، والذين استشهدوا مع حفيده الشهيد زيد وغيره من أباة الضيم الثائرين لله من آل محمد، وكالذين قتلوا صبورا، ونفوا عن عقر ديارهم ظلما، والذين أخذوا إلى التقية خوفا وضعفا، كالأحنف بن قيس، والأصبع بن نباتة، ويحيى بن يعمر، أول من نقط الحروف، والخليل بن أحمد مؤسس علم اللغة والعروض، ومعاذ بن مسلم الهراء واضع علم الصرف وأمثالهم، ممن يستغرق تفصيلهم المجلدات الضخمة، ودع عنك من تحامل عليهم النواصب بالقدح والجرح فضعفهم ولم يحتجوا بهم، وهناك مئات من أثبات الحفظلة وأعلام الهدى من شيعة آل محمد، أغفل أهل السنة ذكرهم، لكن علماء الشيعة أفردوا لذكرهم فهارس ومعاجم تشتمل على أحوالهم، ومنها تعرف أياديهم البيضاء، في خدمة الشريعة الخفيفة السمحاء، ومن وقف على شؤونهم يعلم أنهم مثال الصدق والأمانة والورع والزهد والعبادة والأخلاص في النصيح لله تعالى، ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكتابه عز وجل، ولأئمة المسلمين ولعامتهم، نفعنا الله ببركاتهم وبركاتكم انه أرحم الراحمين .

ش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين ، وبعد :

فإنه من المفيد حقاً قبل أن نشرع بالرد على ضلالات المؤلف التي جاءت في المراجعة الرابعة عشرة والسادسة عشرة

من المفيد أن نضع بين يدي القراء مقدمة نلقي فيها الضوء على بعض القضايا الهامة المتعلقة بما أورده المؤلف من ضلالات ، والتي توضع القارئ على أرض صلبة وتبني له الطريق ، وتبديد تلك الظلمات التي يغطي بها المؤلف أعين البسطاء من المسلمين .

وهذه القضايا هي :

- ١ — بيان رأي علماء أهل السنة والجماعة في رواية المبتدع عموماً .
- ٢ — الرفض عند علماء أهل السنة والجماعة ، وبيان الفرق بين الرفض والتشيع عندهم .
- ٣ — رأيهم في رواية الرافضي ، وبيان علة ذلك .
- ٤ — منهج علماء أهل السنة والجماعة في قبول الرواية ونقد الرجال .
- ٥ — الجواب عن تخريج البخاري ومسلم لبعض الرواة الذين وُصفوا بالتشيع .
- ٦ — ثم الأجوبة التفصيلية على ما أورده المؤلف من ضلالات .

أولاً — رأي علماء أهل السنة والجماعة في رواية المبتدع عموماً :

لقد قسم العلماء المبتدع إلى قسمين :

١ — المبتدع الذي يكفر ببدعته ، وهذا أنواع :

أ — مستحل للكذب في نصرته مذهبه .

ب — غير مستحل للكذب في نصرته مذهبه .

ج — داعية لبدعته .

د — غير داعية لها .

أما بالنسبة لرواية المبتدع فيمكن أن نحصر القول فيما يأتي :

١ — لقد أجمع العلماء على عدم قبول رواية القسم الأول من المبتدعين وهم الذين يكفرون

ببدعتهم .

٢ — كما أجمعوا على عدم قبول رواية المبتدع الذي يستحل الكذب في نصرته مذهبه أو

لأهل مذهبه .

٣ — اتفق أكثر أهل العلم على عدم قبول رواية المبتدع الداعي إلى بدعته . ولا يلتفت إلى

رأي المخالفين لفساد حججهم واستدلهم .

٤ — أما رواية المبتدع الذي لا يستحل الكذب في نصرته مذهبه ، ولا يدعو لبدعته . فهذه

محل خلاف معتبر بين العلماء .

وهنا أسوق بعضاً من أقوال علماء أهل السنة في هذا الباب يؤيد ما ذكرنا :

— قال الامام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه : « واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل

أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين **ألا يروى** منها إلا

ما عرف صحة مخارجه والسُّتارة في ناقله ، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من

أهل البدع » .

— أما الامام النووي — رحمه الله — فقد قال كلاماً طيباً عن شرحه لعبارة الامام مسلم . أنقله

بتصرف بسيط : (قال العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول : المبتدع الذي يكفر

ببدعته لاتقبل روايته بالاتفاق .

وأما الذي لا يكفر بها فمن العلماء من ردها مطلقا لفسقه ولا ينفعه التأويل ، ومنهم من قبلها إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصره مذهبه أو لأهل مذهبه سواء كان داعية إلى بدعته أو غير داعية ، ومنهم من قال : تقبل إذا لم يكن داعية إلى بدعته ، ولا تقبل إذا كان داعية وهذا مذهب كثيرين أو الأكثر من العلماء وهو الأعدل الصحيح (هـ) .

قال ابن حجر^(١) رحمه الله تعالى : بعد أن قسم البدعة إلى مكفرة لصاحبها أو مفسقة له . وحكم برد رواية صاحب البدعة المكفرة .

فقال : والمفسق بها أي ببدعته فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب ، مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة ، موصوفا بالديانة والعبادة ، فقيل يقبل مطلقا ، وقيل يرد مطلقا ، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية ، فيقبل حديث غير الداعية ، ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة (هـ) .

ومن هذا يتبين للمسلم اتفاق علماء أهل السنة والجماعة على رد رواية المبتدع الذي يكفر ببدعته ، والمبتدع الذي يجيز الكذب لنصرة بدعته أو أهل بدعته ، والمبتدع الذي يدعو لبدعته . وليس هناك من خلاف بينهم في رد رواية هؤلاء ، وإنما الخلاف في قبول رواية المبتدع الذي لا يجيز الكذب ولا يستبيحه كالحوارج كما سيأتي بيان ذلك .
وأصحاب البدع الصغيرة التي لا تخرجهم عن الاسلام ولا يكونون دعاة لها ، كبعض المتشيعين من الرواة في كتب أهل السنة وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

ثانياً — من الراضية ؟ وما الفرق بين الرفض والتشيع عند علماء أهل السنة والجماعة ؟

إن كثيرا من المسلمين قد اختلط عندهم مفهوم الرفض ، بمفهوم التشيع ، فلم يعودوا يفرقون بين المفهومين على الاطلاق ، فلا فرق عندهم بين الراضية ، والشيعية .

وسبب ذلك جهل المسلمين بعقيدتهم وعدم اهتمامهم بدراستها دراسة صحيحة من منابعها النقية المعتبرة : — القرآن ، والسنة ، وأقوال الصحابة ، والتابعين ، وأصحاب القرون الثلاثة الأولى

(١) هدي الساري في مقدمة فتح الباري لابن حجر ج ٢ ص ١٤٤ ر ١٤٥ .

التي شهد لها رسول الله ﷺ — بالخيرية — .

بل إن كثيراً ممن يتصدون لدراسة الاسلام وعلومه ، لا يعطون العقيدة حقها من الصدارة بين علومهم . ولا تحظى منهم بأدنى اهتمام ، وإذا ما أرادوا أن يقرأوا شيئاً عن عقيدتهم لا يكادون يعرفون كتاباً واحداً في عقيدة أهل السنة والجماعة ، فيصرون إلى قراءة ما وقع تحت أيديهم من كتب التفسير ، والحديث على كثرة ما فيها من الاسرائيليات ، وأحاديث ضعيفة ، أو يتعرفون على عقيدتهم من خلال بعض الكتب المحدثه ، والتي لم تقم على أساس سليم .

وبذلك انقطع هؤلاء عن سلفهم الصالح رضوان الله تعالى عليهم .

بل وأخذوا — جهلاً — بعقيدة مخالفة لعقيدة السلف ، فقد يقول بقول الرافضة ، أو القدريه ، أو الخوارج ، أو الجهمية ، وهو لا يدري . بل إنك لو ذهبت لتصحح له أقواله هذه وترده إلى العقيدة التي كان عليها سلفنا ، لاتهمك في عقيدتك ، ولا يخفى ما في هذه الحال من الخطورة حين يصاب الناس في عقيدتهم ، وحين لا تتولى الجماعات الاسلامية أفرادها بالتربية على العقيدة وتمكينها في نفوسهم ، ولا تقدمها على غيرها من العلوم ، كما فعل عليه الصلاة والسلام .

فالعقيدة أولاً لو كانوا يعلمون .

ونتيجة لهذه التربية الخاطئة التي لم تعتمد العقيدة أولاً ، اضطرت عند كثير من المسلمين المفاهيم التي كانت واضحة عند عامة أهل السنة والجماعة من قبل ، والتي يجب أن تبقى حية في أذهان المسلمين اليوم لأنهم في حاجة إليها ، إذ التاريخ يعيد نفسه .

لذا فإني أجدني مضطراً لبيان مفهوم الرفض ومفهوم التشيع ، فأقول وبالله التوفيق :

١ — المفهوم اللغوي^(١)

الرفض لغة — الترك ، والرافضة : فرقة من الشيعة ، قال الأصمعي : سُموا بذلك لتركهم زيد

بن علي .

أما التشيع^(٢) لغة : المتابعة والمناصرة .

(١) انظر مختار الصحاح في (رفض) .

(٢) انظر مختار الصحاح في (شيع) .

(وشيعة) الرجل : أتباعه وأنصاره .

(وتشيع) الرجل : ادعى دعوى (الشيعة)

وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم (شيع) وقوله تعالى : ﴿ كما فعل بأشياعهم من قبل ﴾ أي بأمثالهم من الشيع الماضية .

٢ — المفهوم الشرعي :

بعد أن اتضح لنا الفرق بين الاصطلاحين من الناحية اللغوية ، لابد من أن نجليه من الناحية الشرعية .

فاعلم يا أخي أن هناك بوناً شاسعاً بين الاصطلاحين أو المفهومين لابد من إدراكه ومعرفته لما يترتب على ذلك من دحض أكاذيب الرافضة على أهل السنة والجماعة مستغلين اضطراب مفهوم الرفض من أذهان كثير من المسلمين ، وحب المسلمين لآل بيت النبي ﷺ ، لينقضوا عرى الاسلام تحت هذا الشعار الكاذب .

فالمفهوم الشرعي للرفض : هو مجرد تقديم علي بن ابي طالب على الشيخين — أبي بكر ، وعمر — رضي الله عنهم جميعاً ، واعتباره أفضل منهما وأولى وأجدر بالخلافة ، دون أن ينضم إلى ذلك سب الشيخين أو أحدهما .

فإذا انضم إلى ذلك بغضهما أو سبهما أو أحدهما ، فذلك غلو في الرفض ، ولو كان ذلك تصریحاً أو تلميحاً .

وإذا أتبع ذلك باعتقاد رجعة علي رضي الله عنه أو أحد أبنائه إلى الدنيا بعد وفاته ، فذلك أشد في الغلو .

أما التشيع شرعاً :

فهو محبة علي رضي الله عنه وتقديمه على الصحابة دون الشيخين ، أبي بكر ، وعمر ، رضي الله عنهما ، فإن قُدِّمَ عليهما صار هذا رفضاً .

قال شيخ الاسلام ابن حجر^(١) — رحمه الله تعالى — : والتشيع محبة عليّ وتقديمه علي

(١) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري ج ٢ ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

الصحابة ، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشييعه ، ويطلق عليه رافضي وإلا فشييعي ، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فعغالٍ في الرفض ، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو . اهـ .

بعد هذا العرض لمفهومي الرفض والتشييع لغة وشرعاً ، ووضوح الفارق بين المفهومين ، آن لنا أن نسأل : من الرافضة ؟ ومن الشيعة ؟ ، والجواب على ذلك :

ان الرافضة ، قوم من الشيعة قدموا علياً وبنيه رضي الله عنهم على الشيخين أبي بكر وعمر ، وكرهوا الشيخين وأبغضوهما وسبوهما ، وآمنوا بعصمة الأئمة وجعلوا لهم مال النبي سوى النبوة ، وآمنوا برجعة الامام المنتظر الذي غاب ولم يمض ، ولذهبهم أصوله الخاصة ، وهي تختلف اختلافاً بيناً عن أصول أهل السنة والجماعة .

أما الشيعة : فهم أولئك الذين يوالون أهل البيت ، ويفضلونهم على من سواهم من الصحابة ، دون الحط على أحد منهم أو سبهم وتكفيرهم ، لاسيما الشيخين أبي بكر وعمر .

قال ابن تيمية^(١) رحمه الله مبيناً سبب تسمية الشيعة بالرافضة :

ومن زمن خروج زيد^(٢) افرقت الشيعة إلى رافضة وزيدية ، فإنه لما سئل عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما رفضه قوم فقال لهم : رفضتموني ؟ فسموا رافضة لرفضهم إياه ، وسمي من لم يرفضه من الشيعة زيدياً لانتسابهم إليه . اهـ .

وقال رحمه الله : إذ قد تواتر عن علي من الوجوه الكثيرة أنه قال على منبر الكوفة وقد أسمع من

حضر : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر ...

ولهذا كان الشيعة المتقدمون الذين صحبوا علياً وكانوا في ذلك الزمان لم يتنازعو في تفضيل أبي بكر وعمر ، وإنما كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان ، وهذا ما يعترف به علماء الشيعة الأكابر من الأوائل والأواخر ، حتى ذكر مثل ذلك أبو القاسم البلخي ، قال سأل سائل شريك بن عبد الله فقال له : أيهما أفضل أبو بكر أو علي ؟ فقال له : أبو بكر . فقال له السائل : تقول هذا وأنت

(١) انظر منهاج السنة ج ١ ص ٨ .

(٢) زيد بن علي بن الحسين ، وقصة زيد هذه كانت سنة ١٢٢ هـ تقريباً في آخر خلافة هشام بن عبد الملك .

شيعي ؟ فقال له : نعم ، من لم يقل هذا فليس شيعياً . والله لقد رقى هذه الأعواد عليّ فقال : ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر . فكيف نرد قوله ؟ وكيف نكذبه ؟ والله ما كان كذاباً . اهـ .

هذا وقد يطلق بعض الناس اسم الرفض جهلاً على كل من يتولى أهل البيت ، دون تفریق بين مفهوم الرفض والتشيع ، كقول من قال :

إن كان رفضاً حب آل محمد
فليشهد الثقلان أني رافضي

قال ابن كثير^(١) : اجتمعت الشيعة إلى زيد بن علي فقالوا له : ما قولك يرحمك الله في أبي بكر وعمر ؟ فقال : غفر الله لهما ، ما سمعت أحداً من أهلي تبرأ منهما ، وأنا لأقول فيهما إلا خيراً وإني أدعو إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وإحياء السنن وإماتة البدع ، فإن تسمعوا يكن خيراً لكم ولي ، وإن تأبوا فلست عليكم بوكيل ، فرفضوه وانصرفوا عنه ونقضوا بيعته وتركوه ، فلهذا سموا الرافضة من يومئذ ، ومن تابعه على قوله سمو الزيدية . وغالب أهل الكوفة منهم رافضة ، وغالب أهل مكة إلى اليوم على مذهب الزيدية ، وفي مذهبهم حق ، وهو تقدير الشيخين ، وباطل وهو اعتقاد تقديم علي عليهما ، وليس علي مقدما عليهما ، بل ولا عثمان على أصح قولي أهل السنة الثابتة ، والآثار الصحيحة الثابتة عن الصحابة . اهـ .

قال المسمودي^(٢) : إن زيد بن علي بن الحسن قال للشيعة عندما طلبوا منه أن يتبرأ من الشيخين ، قال : لقد كانا وزيري جدي فلا أتبرأ منهما ، فرفضوه ، وتفرقوا عنه .

تأمل - ما حكم رواية الرافضي ؟ وما حلة ذلك ؟

بما سبق بيانه اتضحت حقيقة كل من الرفض والتشيع ، وقام الفرق بين كل من الرافضة ، والشيعة .

وللاجابة على السؤال السابق أجدني مضطراً لوضع خلاصة موجزة عن عقيدة الرافضة وأصول مذهبهم قبل كل شيء لما لها من التصاق بهذا الموضوع ، وذلك حتى يسهل علينا الحكم

(١) البداية والنهاية ج ٩ ص ٣٢٩ و ص ٢٣٠ .

(٢) مروج الذهب ٣/٢٢٠ .

على روايتهم ، وتستبين علة ذلك الحكم ، وقطعاً لألسنة أصحاب الجدل والمراء ، ودعاة الاعتدال الكاذب وأصحاب الهوى ، والبسطاء والجهلة من المسلمين .

لكل هؤلاء نقول : إن هذه الخلاصة هي ما أجمعت عليها كتب الرافضة :

١ — قولهم بالبداء على الله سبحانه وتعالى عما يشركون .

والبداء : يعني ظهور أمر لله سبحانه وتعالى بعد أن كان جاهلاً به اقتضى أن يغير الله في قدره .

ولا يخفى أن هذا القول يقضي بجواز الجهل والخطأ والنسيان على الله سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً .

قال العلامة الحجة السيد إبراهيم^(١) الموسوي الزنجاني : (قد أجمعت الأنبياء وأئمة الدين طراً على تحقيق البداء بالنسبة إلى الله تعالى ، وفي الكافي عن مولانا الصادق (ع) : ما عظم الله بمثل البداء .

وفيه عنه (ع) : ان الله لم يبعث نبياً قط إلا صاحب حيرة صامته ، فما بعث الله نبياً قط حتى يقول له بالبداء .

وفيه عنه (ع) أيضاً : ماتنبأ نبي قط حتى يقر الله بخمسة منها البداء . اهـ .

هذا ولا يلتفت إلى ماجاء بعده من كلام وتقول لبعض الفلاسفة ، أراد به أن يجعل من القول بالبداء صفة كمال لا صفة نقص .

قال صاحب مختار الصحاح^(٢) : بدا له في هذا الأمر (بداء) بالمد أي نشأ له فيه رأي وهو ذو (بدوات) .

٢ — قولهم بأن القرآن الكريم محرف ، وقرأ إن شئت كتابهم (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) للنوري . وهذا أحد أعلام الرافضة الذين يقولون فيه : « إنه من أعظم

علماء الشيعة وكبار رجال هذا القرن » وقد طبع هذا الكتاب سنة ١٢٩٨ هـ .

(١) عقائد الامامية الاثني عشرية ج ١ ص ٣٤ .

(٢) انظره في (بدا) .

وقد ادعى مؤلفه أن هذا القرآن محرف ، ومعدل فيه عن موجب التنزيل . وكان ذلك بفعل صلمي قريش أبي بكر وعمر ، وأن القرآن الصحيح قرآن فاطمة وهو معدل ثلاثة أمثال هذا القرآن .

أضف إلى ذلك ما كان منهم من تحريف الكلم عن مواضعه إذ حملوا ألفاظ القرآن الكريم على عقيدتهم وآرائهم الفاسدة ، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا من أئمة المسلمين ، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم ، ففسروا القرآن بأنواع لا ينقضي منها العجب ، وليس هذا مجال ذكرها فكتاب المراجعات قد أتى نبذة من هذا التفسير ، انظر مراجعة رقم ١٢ .

٣ — أما السنة عند الرافضة فهي غيرها عند أهل السنة ، إذ هي عندهم مارواه الأئمة المعصومون عن النبي ﷺ ، ويعنون بالأئمة المعصومين : الأئمة الاثني عشر .

أما ما يرويه غير الأئمة من أحاديث فلا يعتدون بها ولو صح سندها ، واتصل إسنادها . قال الدكتور مصطفى السباعي^(١) رحمه الله : والقاعدة العامة عندهم أن من لم يوال علياً فقد خان وصية الرسول ، ونازع أئمة الحق ، فليس أهلاً للثقة والاعتقاد .

فإنهم لا يخضعون الحديث إلى منهج علمي من ناحية سنده ومثته كما هو الحال عند علماء الحديث من أهل السنة ، ليتبين بذلك صحة الحديث من ضعفه ، لا بل إنهم لم يعرفوا هذا المنهج ، بل اعتمدوا رواية الأئمة كما بينا ، والعصمة التي دعوا بها بهم تغني عن إخضاع الحديث للنقد والنظر بزعمهم .

ولا يخفى أن السنة الثابتة عن النبي من طريق آل البيت لا تشكل إلا جزءاً يسيراً من السنة المروية عن النبي ﷺ ، الأمر الذي جعل الرافضة يعطلون الجزء الأكبر من السنة ، لأشياء إلا لأنها لم تأت عن طريق آل البيت بزعمهم ، ولم تتوفر العصمة التي يشترطونها في الرواة .

فأصبحت السنة قاصرة عن بيان جميع جوانب الإسلام التي بينها النبي ﷺ بما ثبت عنه من أحاديث ، وعاجزة عن تغطية أجزاء الشريعة الإسلامية التي ما كان للنبي ﷺ أن يذرها دون بيان وتوضيح .

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٣١ .

وعند ذلك لجأ الرافضة إلى الأكاذيب التي يلقفونها على السنة أئمتهم مرفوعة إلى النبي ﷺ ،
أو موقوفة على علي وفاطمة أو أحد أبنائهما .

يفعلون هذه الأكاذيب ، رغم ثبوت ما يخالفها عن النبي ﷺ ولكنها من رواية أحد الصحابة
الذين قالوا بكفرهم ، كما سيأتي بيانه .

قال الدكتور عبد(١) الله فياض أستاذ التاريخ الاسلامي في جامعة بغداد في كتابه تاريخ
الامامية ، المصدر بقلم سماحة الحجة السيد محمد باقر الصدر :

إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا
إيصال سندها إلى النبي ﷺ كما هو الحال عند أهل السنة(٢) . اهـ .

٤ - يطعن الرافضة في الصحابة مخالفتهم النص المزعوم على إمامة علي ، بل إنهم ليكفرون
الصحابة بتركهم بيعة علي رضي الله عنه ، ويتبرؤن منهم إلا نفراً قليلاً نحو بضعة عشر صحابياً بما
فيهم العشرة المبشرين بالجنة سوى علي ، وبما فيهم أصحاب بيعة الرضوان الذين قال الله تعالى
فيهم : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ والذين قال فيهم الرسول في
الحديث الذي رواه جابر بن عبد الله في صحيح مسلم : « لا يدخل أحد ممن بايع تحت الشجرة
النار » .

وعلى رأس الصحابة الذين يكفرونهم : الشيخين أبي بكر وعمر ، ويسمونهما صنمي قريش ،
والجبت والطاغوت .

ويجعلون لعنهما وأمهات المؤمنين السيدة عائشة والسيدة حفصة جزءاً من عبادتهم ، وفاتحة
لصلاتهم .

فقد أثنى الله على السابقين من المهاجرين والأنصار ورضي عنهم فقال : ﴿ والسابقون
الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ .

(١) تاريخ الامامية . د. عبد الله فياض ص ١٥٨ .

(٢) يشترط العلماء من أهل السنة : عدالة الراوي ، وضبطه ، وإتقانه ، واتصال السند ، وخلوه من الشذوذ ،
والعلة القاذحة .

وقال : ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ فالرافضة لم يستغفروا لهم ، بل في قلوبهم الغل لهم ، وقد أمروا أن يستغفروا لأصحاب محمد ﷺ فسبوهم ، والرسول يقول كما في الصحيحين : « لاتسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدَّ أحدكم ولا نصيفه » .

٥ - القول بعصمة الأئمة : وهم اثنا عشر إماماً ، تسعة منهم من آل البيت ، وآخرهم الامام الغائب : محمد بن الحسن العسكري ، وأولهم الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
وهؤلاء الأئمة يعتقدون عصمتهم كالأنبياء تماماً ، بل عصمتهم أوسع من عصمة الأنبياء .

قال السيد إبراهيم الموسوي^(١) الزنجاني : (ونعتقد أن الامام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ماظهر منها وما بطن ، من سن الطفولة إلى الموت عمداً وسهواً ، كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان ، لأن الأئمة حفظة الشرع ، والقوامون عليه ، حالهم في ذلك حال النبي ، والدليل الذي اقتضانا أن نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعصمة الأئمة بلا فرق) . اهـ .

بل إن الخميني^(٢) يجعل هؤلاء الأئمة أعلى مرتبة من الملائكة والأنبياء ، فيقول : « وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لايلفغه ملك مقرب ، ولا نبي مرسل » .

ويقول أيضاً^(٣) : إن تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن ، لاتخص جيلاً خاصاً ، وإنما هي تعاليم للجميع ، في كل عصر ومصر ، وإلى يوم القيامة ، يجب تنفيذها واتباعها .

ونائب الامام له^(٤) مالالإمام من العصمة حال غيبته . يقول الرافضي محمد رضا المظفر في كتابه (عقائد الإمامية) :

وعقيدتنا في المجتهد أنه نائب للإمام عليه السلام في حال غيبته ، له ما للإمام ، والراد عليه زاد

(١) عقائد الامامية الاثني عشرية ج ٣ ص ١٧٩ .

(٢) كتاب الحكومة الاسلامية ص ٥٢ .

(٣) الحكومة الاسلامية ص ١١٣ .

(٤) من كتاب « وجاء دور الجوس » مؤلفه : د . عبد الله محمد الغريب .

على الامام ، والراد على الامام راد على الله تعالى ، وهو على حد الشرك بالله تعالى .

٦ - عقيدتهم في الملائكة :

لقد أبغض الرافضة جبريل عليه السلام لأنهم يعتقدون أنه أخطأ بالوحي إلى محمد ﷺ فهبط إليه بدل أن يهبط إلى علي .

فوافقوا في هذا معتقد اليهود في الملائكة حينما أبغضوا الملائكة وقالوا عن جبريل عليه السلام : هو عدونا .

٧ - الرجعة :

يعتقد الرافضة بأن محمد بن الحسن العسكري هو آخر الأئمة الاثني عشر ، وهو المهدي الغائب المنتظر ، وأنه حي لم يموت ، وأنه مختفٍ في سردابه ، يظهر في آخر الزمان إذا عم الجور والظلم ليملا الأرض عدلاً بعد أن ملكت ظلماً وجوراً .

كما يعتقدون برجعة جماعة من أولياء هذا الامام الغائب المنتظر إلى الدنيا بعد موتهم وعند قيامه ليفوزوا بنصرته ومعونته ويشهدوا دولته ، ورجعة قوم من خصومه وأعدائه إلى الدنيا بعد مماتهم لينالهم العذاب والقتل على أيدي شيعته . والرجعة هذه مما تفردت به الامامية من الرافضة .

قال السيد إبراهيم الموسوي^(١) الزنجاني ، تحت عنوان عقيدة الأئمة الاثني عشرية في الرجعة ،

قال :

« وهي من متفردات الامامية . قال الصدوق (ره) : اعتقادنا في الرجعة أنها حق »

وقال في معنى الرجعة :

الرجعة عبارة عن حشر قوم عند قيام القائم الحجة بن الحسن عليه السلام ممن تقدم موتهم من أوليائه وشيعته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ويتهجوا بظهور دولته ، وقوم من أعدائه ينتقم منهم وينالوا بعض ما يستحقونه من العذاب والقتل على أيدي شيعته وهي عندما الامامية الاثنا عشرية تختص بمن محض الايمان ومحض الكفر والباقون سكوت عنهم .

(١) عقائد الامامية الاثني عشرية ج ٢ ص ٢٢٨ .

وهي تعني الكذب والنفاق ، محرفين قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ عن معناه فأوجبوا العمل بالتقية مع من يسمونهم العامة ، والنواصب . وهم من ليسوا على مذهبهم . وكذبوا على جعفر الصادق رضي الله عنه . أنه قال : « التقية ديني ودين آبائي من لم يقل بها فقد كفر » .

وقد نزه الله أهل البيت عن ذلك ولم يحوجهم إليه بل إنهم من أصدق الناس لهجة ، وأعظمهم إيماناً . فكان دينهم التقوى لا التقية .

وان عقيدتهم هذه بوجود التقية نتج عنها أن استباحوا الكذب حتى أصبحوا به مضرباً المثل . حتى قيل : أكذب من رافضي .

قال محب الدين الخطيب^(١) رحمه الله في تعليقه على منهاج الاعتدال : أخرج الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤ : ١٦٥) أن الحسن المثنى بن الحسن السبط ابن علي بن أبي طالب قال لرجل من الرافضة : « والله لئن أمكننا الله منكم لنقطعن أيديكم وأرجلكم ، ثم لانقبل منكم توبة » فقال له رجل : لِمَ لانقبل منهم توبة ؟ قال : « نحن أعلم بهؤلاء منكم . إن هؤلاء إن شأؤوا صدقوكم ، وإن شأؤوا كذبوكم وزعموا أن ذلك يستقيم لهم في (التقية) . ويملك إن التقية هي باب رخصة للمسلم إذا اضطر إليها وخاف من ذي سلطان أعطاه غير مافي نفسه يدرأ عن ذمة الله ، وليست باب فضل ، إنما الفضل في القيام بأمر الله وقول الحق ، وأيم الله مابلغ من التقية أن يجعل الله بها لعبد من عباد الله أن يضلَّ عباد الله .

وقال ابن تيمية^(٢) رحمه الله : « وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والاسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف ، والكذب فيهم قديم ، ولهذا كان أئمة الاسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب » .

— بعد هذه العجالة البسيطة التي تضمنت عقائد وأصول الرافضة أصبحنا على علم بحال

(١) منهاج الاعتدال ص ٢٣ .

(٢) منهاج السنة ج ١ ص ١٣ .

هؤلاء القوم ، ومعرفة بالعلة التي نحكم عليهم من خلالها وقادرين على تصنيفهم في المبتدعة الذين يكفرون ببدعتهم ، أو الذين لا يكفرون .

فلنسأل أنفسنا الأسئلة الآتية ولنحجب عليها بتجرد :

- هل يكون مسلماً من ينسب إلى الله الجهل إذ يقول بالبداء على الله ؟
- وهل يكون مسلماً من ينسب إلى الله الخطأ إذ لم يحسن اختيار الملك الذي ينزل بالوحي حيث اختار جبريل فنزل بالوحي على محمد بدل أن ينزل على علي ؟
- وهل يكون مسلماً من ينسب إلى الملائكة العصيان لأمر الله حيث خالف جبريل أمر الله فنزل على محمد بدل علي ؟
- وهل يكون مسلماً من يعتقد بأن القرآن محرف ، أو من يحرف الكلم عن مواضعه ؟
- وهل يكون مسلماً من يلغي سنة النبي ﷺ ويقدم عليها أقوال الرجال ؟
- وهل يكون مسلماً من يكذب على رسول الله ﷺ عامداً متعمداً ؟
- وهل يكون مسلماً من يسوي غير النبي بالنبي ﷺ من حيث العصمة ، ووجوب اتباعه وطاعته ؟
- وهل يكون مسلماً من يُكذِّب الله ورسوله ، فيُكفِّر من شهد لهم القرآن والسنة بالإيمان ؟
- وهل يكون مسلماً من يتقرب إلى الله — بزعمه — بلعن الشيخين وجمهور الصحابة رضي الله عنهم ؟

إن الجواب على هذه الأسئلة الكثيرة جواب واحد ولا يختلف عليه اثنان من المسلمين وهو أن من يعتقد ذلك ويقول به ليس من المسلمين . وقد علمنا من الخلاصة السابقة أن هذه الأسئلة كلها تصدق في الرفض . إذن فلا خلاف بأنهم من المبتدعة الذين يكفرون ببدعتهم ، وقد سبق وأن قلنا أن هناك إجماع على رد رواية المبتدع الذي يكفر ببدعته .

وإذا سلمنا جدلاً بأنهم من القسم الثاني الذين لا يكفرون ببدعتهم فلنسأل أنفسنا أيضاً هذه

الأسئلة :

هل الراضية دعاء إلى مذهبهم وبدعتهم ؟

ثم هل يستبيحون الكذب لنصرة مذهبهم ؟

فلا خيار لنا في الجواب إلا أن نقول :

نعم ، إنهم دعاء لبدعتهم ويجيزون لأنفسهم الكذب لنصرة مذهبهم .

ولا أدل على ذلك من كتبهم ومؤلفاتهم الكثيرة التي تدعوا لمذهبهم وتنافح عنه والتي هي مملوءة بالكذب وتعتبره من أوجب الواجبات بل هو أصل من أصول دينهم ويسمونه (التقية) ، وما كتاب المراجعات إلا واحد من عشرات هذه الكتب .

فإذا سلمنا بذلك فقد عرفنا سابقاً أن أئمة المسلمين قد اتفقوا على رد رواية المبتدع الذي لا يكفر ببدعته إذا كان داعية لبدعته أو إذا كان يجيز الكذب لنصرة مذهبه ، فكيف بك إذا اجتمع الأمران في الراضية ؟!

والنتيجة إذن لاختلاف بين العلماء على رد رواية الراضية سواء قيل بكفرهم أم لا لأنهم دعاء لبدعتهم ويستحلون الكذب في سبيلها .

رابعاً : أقوال العلماء في رد رواية الراضية

وتفريقهم بين الراضية والشيعة في ذلك

لقد أقمنا سابقاً الفرق بين الرفض والتشيع وعرفنا أن الرفض يعني تفضيل علي على الشيخين . وأن كره أبي بكر وعمر تصريحاً أو تلميحاً هو غلو في الرفض ، وأن اعتقاد الرجعة أشد في الغلو .

إذا علمنا ذلك فلنستمع إلى أقوال العلماء في الروافض .

قال ابن حجر^(١) : وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق ، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الالهية في علي أو غيره ، والايمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك .

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري ج ٢ ص ١٤٣ .

هذا وقد بينا أن الامامية الاثني عشرية يعتقدون برجعة الامام محمد بن الحسن العسكري وقوم من أوليائه وأنصاره وآخريه من أعدائه وخصومه قبل يوم القيامة . الأمر الذي يدل على أنهم من غلاة الرافضة الذين يكفرون ببدعتهم . وترد روايتهم بسبب ذلك .

وقد نقل الدكتور^(١) مصطفى السباعي رحمه الله في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي) عن الامام عبد القادر البغدادي في كتابه (الفرق بين الفرق) قوله :

والذي يظهر لي أنهم — أي علماء الجرح والتعديل — يرفضون رواية المبتدع إذا روى ما يوافق بدعته . أو كان من طائفة عرفت بإباحة الكذب ووضع الحديث في سبيل أهوائها ولهذا رفضوا رواية الرافضة . وقبلوا رواية بعض الشيعة الذين عرفوا بالصدق والأمانة ، كما قبلوا رواية المبتدع إذا كان هو أو جماعته لا يستحلون الكذب كـ (عمران بن حطان) .

قال مؤمل بن إهاب^(٢) سمعت يزيد بن هارون يقول : « نكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون » .

وقال محمد بن سعيد^(٣) الأصبهاني : سمعت شريكاً يقول : « احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً » وشريك هذا هو شريك بن عبد الله القاضي ، قاضي الكوفة ، من أقران الثوري وأبي حنيفة ، وهو من الشيعة الذي يقول بلسانه أنا من الشيعة ، وهذه شهادته فيهم .

قال حماد بن سلمة : « حدثني^(٤) شيخ لهم — يعني الرافضة — قال : كنا إذا اجتمعنا فاستحسننا شيئاً جعلناه حديثاً .

وروى أبو القاسم^(٥) الطبري : كان الشافعي يقول : « مارأيت في أهل الأهواء قوماً أشهد

(١) السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص ٩٣ و ٩٤ .

(٢) منهاج السنة ج ١ ص ١٣ .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) نفس المرجع السابق .

(٥) نفس المرجع السابق .

بالزور من الرافضة .»

ومن أراد المزيد من أقوال العلماء فيهم ، فعليه بمنهاج السنة ، والمنتقى .

خامساً : الخوارج ورأي العلماء في روايتهم :

الخوارج جمع خارج ، وهو الذي خلع طاعة الامام الحق ، وأعلن عصيانه ، وألب عليه متأولاً ، وهو (الباغي) عند علماء الشريعة .

والخوارج طائفة من الشيعة خرجت على الامام علي رضي الله عنه بعد أن قيل بالتحكيم كما هو معروف في كتب التاريخ .

والخوارج رغم أنهم يبرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية ، وقد أمر النبي ﷺ بقتالهم كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح ، واتفقت الأمة على ذلك ، رغم ذلك كله فإنهم ليسوا ممن يتعمد الكذب بل هم معروفون بالصدق ، وعدوا الكذب من الكبائر التي كفروا بها المسلم ولو كان ذلك في أحاديث الناس ، أما الكذب على النبي ﷺ فلم تثبت رواية صحيحة أنهم فعلوا ذلك ، بل الثابت عنهم هو العكس .

يقول الدكتور مصطفى السباعي^(١) رحمه الله : لقد حاولت أن أعثر على دليل علمي يؤيد نسبة الوضع إلى الخوارج ، ولكنني رأيت الأدلة العلمية على العكس تنفي عنهم هذه التهمة .

قال أبو داود : « ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج » .

ويقول ابن تيمية^(٢) : « ليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج » .

ويقول عنهم أيضاً : « ليسوا ممن يتعمدون الكذب بل هم معروفون بالصدق حتى يقال : إن حديثهم من أصح الحديث » .

ويقول ابن تيمية^(٣) مخاطباً ابن المطهر الرافضي : ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم ، ومع هذا

(١) كتاب السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص ٨٣ .

(٢) منهاج السنة ج ١ ص ١٥ .

(٣) منهاج الاعتدال ص ٤٨٠ .

فما تقدر أن نرهم بالكذب لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق ، لهم وعليهم ، وأنتم — أي الرافضة — فالصادق فيكم شامة .

وقد عرف عنهم الشجاعة في الحق ومواجهة الحكام بمنتهى الصراحة والصدق مهما كلفهم ذلك وجُلَّهم من العرب الأقحاح ، الذين ورثوا هذا الخلق عن أصالة ، ولهم من العبادة حظ كبير ، كما أخبر عنهم النبي ﷺ : « تحقرون صلاتكم إلى صلاتهم » الحديث . ولكنهم مع هذه الصفات النادرة فقد ضلوا ببدعتهم جهلاً وتأويلاً لمعاني الكتاب والسنة .

على حين أن الرافضة كانوا عكس ذلك ، فقد كانت أصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد وتعمد للكذب الذي سموه « التقية » وجعلوها لهم ديناً فوضعوا الأحاديث لنصرة مذهبهم في فضل آل البيت ، وذم الصحابة ، وخاصة الشيخين وكبار الصحابة ، وأسرفوا في ذلك بما يتفق مع أهوائهم وبلغت من الكثرة حداً مخزياً . اعترف به ابن أبي الحديد في نهج البلاغة فقال : اعلم أن أصل الكذب في أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة .

ومالأو الحكام والغزاة ، وخانوا الأمة ، والتاريخ شاهد على خيانتهم لها يوم أن استولى هولاءكو على بغداد وما زال يذكر بالعار خيانة نصير الدين الطوسي ، وابن العلقمي ، وابن أبي الحديد ، الذين يعدون من أعظم علماء الرافضة وأئمتهم ، في الوقت الذي كان يناق الطوسي إلى الخليفة العباسي المستعصم .

ومن هنا يتبين لنا أن السبب في قبول رواية الخوارج دون الرافضة ، يرجع لسببين رئيسيين :

١ — أن بدعة الخوارج كانت نتيجة جهلهم بالكتاب والسنة وتأول لهما ، وأن بدعة الرافضة كانت عن زندقة وإلحاد .

٢ — صدق الخوارج وتحريمهم للكذب في أحاديث الناس فكيف إذا كان في حديث النبي ﷺ ، في حين استحلت الرافضة الكذب وجعلوه ديناً مادام ينصر مذهبهم ، ويؤيد بدعتهم .

سادساً : الجواب عن تخريج البخاري ومسلم لبعض التشيعين من الرواة :

لقد وضع كل من الامام البخاري ، ومسلم شروطاً في غاية الشدة والصرامة لقبول الرواية .

وهذه الشروط معروفة عند علماء الحديث ، ومدونة في بطون كتب مصطلح الحديث .
بل إن دقة شروط الشيخين في قبول الرواية أمر لاختلاف فيه عند كافة العلماء . الأمر الذي جعلهم يجمعون على صحة أحاديثهما ، وتسمية مصنفيهما بالصحيحين .

بل إن ما وضعه علماؤنا من منهج علمي ، وأصول ثابتة لقبول الرواية (علم مصطلح الحديث ، وعلم الجرح والتعديل) كان أعظم خدمة لهذا الدين والدود عنه ، وبيان حال حامله ورواته توثيقاً وتوهيناً ومعرفة الكذابين والوضاعين ومقاومة حركة الوضع التي حمل لواءها الرافضة بعد الفتنة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما ، حتى ليقول ابن سيرين : لم يكونوا يسألون عن الاسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سمو لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم .

وهذا أمر لاتعرفه الرافضة بل ولا ترتضيه ، لأنهم لو وافقوا أهل السنة في ذلك لحكموا على أنفسهم بالكذب ووضع الأحاديث واختلاقتها على النبي ﷺ .

كما اعترف ابن أبي الحديد الرافضي : بأنهم أول من كذبوا في الحديث وزادوا في فضائل أهل البيت .

لذلك اكتفى الرافضة بوضع أصول ثلاثة لقبول الرواية وهي كما ذكرها ابن تيمية رحمه الله :

١ — أن يكون الراوي معصوماً ، أي أن يكون أحد الأئمة المعصومين .

٢ — أنه لا يشترط ذكر السند ، بل يكفي بقول المعصوم ، وقوله هذا يعني أنه نقله عن الرسول ﷺ ولو لم يصرح بذلك .

٣ — إجماع العترة ، وهم الأئمة الاثني عشر ، ويدعون أن مانقل عن أحدهم فقد أجمعوا كلهم عليه ، ولو لم ينقل هذا الاجماع ، لعصمة راويه عندهم .

فأين هذه الأصول الفاسدة من أصول الحديث عند علماء أهل السنة والجماعة ، ونحن نذكرها بإيجاز ليستبين الفرق لكل ذي لب منصف :

١ — أن يكون الراوي عدلاً ثقة ضابطاً سليم الاعتقاد من أسباب الفسق وخوارم المروعة ، متحفظاً سليم الذهن قليل الوهم ، صادقاً غير مدلس ولا مختلط .

٢ - أن يتصل إسناد الحديث من غير انقطاع بين الرواة الذين بيننا وصفهم في رقم (١) من أول السند حتى نهايته .

٣ - أن يخلو الحديث من الشذوذ والعلّة القادحة .

ومن أراد مزيد بيان وتوضيح فعليه بكتب مصطلح الحديث .

فأين هذه الأصول من تلك . إن أصول أهل السنة أصول علمية واضحة شملت على شروط وقيود ينبغي توفرها في الراوي ، والمروي عنه حتى تصح الرواية وتقبل ، فهل اشترطت أصول الرافضة ذلك ؟ لا ، إنها اكتفت بالعصمة المدعاة عن كل هذه الشروط والقيود .

فإن قيل : إذا كانت هذه هي شروط البخاري ومسلم لقبول الرواية فكيف روي لبعض من أتهم بالتشيع ؟

فللجواب على هذا نقول :

إن البخاري ومسلم لم يتخليا عن أصولهما وشروطهما السابقة في كل حديث أخرجهما في صحيحيهما . وهذا يقتضي أن تخريجهما لأي راوٍ يعني عدالته وضبطه عندهما ، كيف لا وقد أطبقت الأمة على تسميتهما بالصحيحين ، ولكن ينبغي أن تعلم أن أحاديث الصحيح تنقسم إلى أصول وهي التي تتعلق بموضوع الترجمة والتي من أجلها ترجم لها الامام البخاري . فرواة هذه الأحاديث لاختلاف في عدالتهم وضبطهم ، وليس فيهم مطعن .

وقسم آخر وهو المتابعات والشواهد والتعاليق ، فرواة هذا القسم لاختلاف في صدقهم ولكنهم يتفاوتون في ضبطهم وحفظهم وفي بعض هؤلاء الرواة جاء الطعن .

ولكن ليس فيهم مبتدع يكفر ببدعته كالروافض أو غلاتهم ، وإنما فيهم من اتهم بالتشيع^(١) دون الرفض ، ولم يكن داعية إلى تشييعه ولا لبيح الكذب نصرته لرأيه ومذهبه مع وصفه بالتقوى والصدق وتمرزه من الكذب . عند ذلك ينبغي أن تقبل رواية مثل هذا الراوي تحصيلاً للحديث ، ونشراً للسنة ، وإبطالاً للبدعة .

(١) في مبحث سابق أقمنا الفرق بين الرفض والتشيع . انظره .

قال ابن حجر^(١) مبيناً خلو صحيح البخاري من راو مبتدع يكفر ببدعته : (. وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة) .

وقال في^(٢) المبتدع الذي لا يكفر ببدعته نقلاً عن أبي الفتح القشيري : « وإم لم يوافق أحد (أي المبتدع) ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحزه عن الكذب واشتاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته ، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانتته وإطفاء بدعته ، والله أعلم » . اهـ .

وقال الذهبي في الميزان^(٣) : فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع ، لوحد الثقة العدالة والاتقان ؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة ؟

وجوابه : أن البدعة على ضربين : بدعة صغرى كخلو الشيعة ، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف ، فهذا كثير في التابعين ، وتابعهم مع الدين والورع والصدق . فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة . اهـ .

وإن دل هذا على شيء فإن أول دلالاته إنصاف أهل السنة واستقامتهم وثباتهم على أصول الدين ، وعدمهم في أحكامهم ، وتحكيم الشرع في تعاملهم مع خصومهم ومخالفهم ، وأهل ملتهم ، ومن كان على أصولهم .

فكم ردوا أحاديث وضعفوا رواة من أهل السنة والجماعة لما لم تتوفر فيهم شروط العدالة والضبط واتصال السند ، وأخذوا برواية المبتدعة عندما لم يكفروا ببدعتهم ، ولم يدعوا لها واشتروا بالتقوى ، والصدق ، والتحرز عن الكذب .

فأين هذه النزاهة والتجرد مما عليه الرافضة من التعصب المقيت ، والهوى الذي لحدود له ، والحقد الدفين على أئمة المسلمين وعلمائهم ، إذ لا يقبلون إلا رواية من كان على مذهبهم ، فإذا كان كذلك كانت روايته لأبوابها الباطل من بين يديها ولا من خلفها .

(١) هدي الساري ج ٢ ص ١٤٤ .

(٢) نفس المصدر السابق ج ٢ ص ١٤٥ .

(٣) ميزان الاعتدال ٥/١ .

قال ابن تيمية^(١) — رحمه الله — مبيناً لإنصاف علماء الجرح والتعديل من أهل السنة والجماعة، وخطأً منهج الرافضة في قبول الرواية وردها، قال: «نحن ننقد رجالنا من أهل السنة والحديث نقداً لا مزيد عليه، ولنا مصنفات كثيرة جداً في تعديلهم وضعفهم وصدقهم وغلطهم وكذبهم وهمهم، لانحايهم أصلاً — مع صلاحهم وعبادتهم — ونسقط الاحتجاج بالرجل منهم لكثرة غلظه وسوء حفظه ولو كان من أولياء الله.

وأنتم — أي الرافضة — حد الثقة عندكم أن يكون إمامياً سواء غلط أو حفظ أو كذب أو صدق ثم يقول: فأهل السنة والحديث لا يرضون بالكذب ولو وافق أهواءهم، فكم قد روي لهم من فضائل أبي بكر وعمر وعثمان بل ومعاوية وغيرهم أحاديث بالأسانيد يروونها مثل النفاس والقطيبي والثعلبي والأهوازي وأبي نعيم والخطيب وابن عساكر وأضعافهم، ولم يقبل منها علماء الحديث شيئاً، ويبينون الكذب منه، بل إذا كان في إسناد الحديث واحد مجهول الحال توقفوا في الحديث، وأنتم شرط الحديث عندكم أن يوافق أهواءكم غثاً كان أو سمياً، وإن أتيتهم بنص ثابت فلا يدل على ما قلتم. اهـ.

فكما أن البخاري ومسلم لم يخرجوا لمبتدع يكفر ببدعته فكذلك لم يخرجوا لمبتدع يدعو لبدعته، أو يميز الكذب نصرةً لمذهبه ولو لم يكفر ببدعته، بل إن جل علماء الحديث كانوا ملتزمين بذلك.

قال ابن تيمية^(٢) رحمه الله وهذا القول هو الغالب على أهل الحديث: لا يروون الرواية عن الداعية إلى البدع ولا شهادته.

ولهذا لم يكن في كتبهم الأمهات كالصحيح والسنن والمسند الرواية عن المشهورين بالدعاء إلى البدع. اهـ.

لكن البخاري ومسلم وعلماء الحديث عموماً قد أخرجوا في كتبهم لبعض المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم ولم يكونوا دعاة لبدعة ولم يميزوا الكذب في الحديث ولا غيره.

(١) انظر منهاج الاعتدال ص ٤٨٠.

(٢) منهاج السنة ج ١ ص ١٤.

وكان ظاهر حالهم الصلاح والتقوى ، وصدق اللهجة ، وذلك طمعاً في نشر السنة ، وتحصيل الحديث كما سبق بيانه . وسنرى هذا واضحاً عند استعراض أسماء الرواة المائة الذين ساقهم صاحب المراجعات زاعماً أنهم من الروافض الذين خرج لهم أصحاب الصحاح والسنن والمساند . هذا وإن مدار رد الرواية عند أهل الحديث أمران ، هما :

١ — البدعة المكفرة .

٢ — والدعوة إلى البدعة ، واستباحة الكذب .

والرافضة في العموم لا يخلو أحد منهم من العلتين ، أما الذين ساقهم صاحب المراجعات فجميعهم لاتصدق فيهم واحدة من العلتين السابقتين مطلقاً .

قال ابن تيمية رحمه الله^(١) : « وإن كان فيها — أي في الصحاح والسنن والمساند — الرواية عن نوع من بدعة كالخوارج والشيعة^(٢) والمرجئة والقدرية وذلك لأنهم لم يدعوا الرواية عن هؤلاء للفسق كما يظنه بعضهم ، ولكن من أظهر بدعته وجب الإنكار عليه بخلاف من أخفاها وكتمها ، وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يهجر حتى ينتهي عن إظهار بدعته ، ومن هجره أن لا يؤخذ عنه العلم ، ولا يستشهد . اهـ .

وقد آن لنا أن نستعرض الرواة المائة لنرى صدق ماقلنا ، من أنهم لم يكونوا من الرافضة كما يزعم صاحب المراجعات ، وإنما كانوا من أهل السنة والجماعة ، ولكن عرف عن آحادهم التشيع حول^(٣) الرفض ، إلا أنه لم يكن داعية لبدعة أو يميز الكذب . وقد قررنا في الفصل الثاني المراد بالتشيع وأنه غير الرفض .

وأن علماء الحديث من سلفنا الصالح كانوا يدركون تماماً الفرق بين مفهوم التشيع ومفهوم الرفض وأن مفهوم التشيع لا يعدو أن يكون محبة الامام علي رضي الله عنه وتقديمه على غيره من الصحابة ، سوى الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وأن الرفض عندهم تقديمه عليهما ، والغلو في الرفض كره الشيخين وبغضهما وسبهما تصریحاً أو تلميحاً .

(١) منهاج السنة ج ١ ص ١٤ .

(٢) والشيعة غير الرافضة كما سبق بيانه .

(٣) انظر الفصل الثاني .

الرد على المراجعة ١٦

فإذا تقرر ذلك فإن كل الرواة الذين استعرض أسماءهم صاحب المراجعات هم ممن عرف أو اتهم بالتشيع دون الرفض ولم يكونوا دعاة لتشيعهم وعرفوا بالتقوى ، والصدق وصلاح الحال . ومن كانت هذه حاله فما الحجة الشرعية في رد روايته . إلا أن يكون الهوى والتعصب هو الدافع لمثل ذلك .

وسنرى عند ذكر أسماء هؤلاء الرواة أن أحداً منهم لم يُرمَ بالرفض أبداً ، وما كان لهم أن يخرجوا رواية رافضي لأن في ذلك مخالفة لما أجمعوا عليه من رد روايتهم لأنهم مبتدعة كفروا ببدعتهم ، ولو سلمنا جدلاً أنهم ليسوا كذلك فهم مبتدعة دعاة لبدعتهم يبيحون الكذب نصره لمذهبهم ويسمونهم (تقية) وهذا الصنف أيضاً أجمعوا على رد روايته .

كما سنرى كيف أن المؤلف يكشف لنا عن عقيدته الزائفة والتصاقه بعقيدة الرفض وأنه حفيد أئمة الرفض . حيث يعدهم من الثقات ، ومن سلفه الصالح ، وهم يشتمون الصحابة ، ويشتمون الشيخين أبي بكر وعمر .

١ — أبان بن تغلب^(١) بن رياح الربيعي أبو سعد الكوفي ، قال أحمد ويحيى وأبو حاتم والنسائي : ثقة ، زاد أبو حاتم وقال الجوزجاني : زائع مذموم المذهب مجاهر .

وقال ابن عدي : له نسخ عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة ، وهو من أهل الصدق في الروايات ، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة وهو في الرواية صالح لإبأس به .

قلت : هذا قول منصف ، وأما الجوزجاني فلا عبء بحظه على الكوفيين ، فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي بن عثمان وأن علياً كان مصيباً في حروبه وأن مخالفه مخطيء مع تقديم الشيخين وتفضيلهما .

وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الراضي الغالي ولا كرامة . ومن هذه الترجمة يتبين أن أبان بن تغلب رمي بالتشيع ولم يرمَ بالرفض ، ولم يكن داعية لتشيعه ، وكان ظاهر حاله الصدق والاستقامة ولهذا خرج له أصحاب السنن .

٢ — إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن ذهل التخمي أبو عمران الكوفي

(١) تهذيب التهذيب ، ابن حجر ٩٣/١ ، ٩٤ .

قال العجلي : كان رجلا صالحا فقيها متوقيا قليل التكلف .
 وقال الأعمش : كان إبراهيم خيرا في الحديث ، وقال الشعبي : ماترك أحدا أعلم منه .
 وقال ابن معين : مراسيل إبراهيم أحب إلي من مراسيل الشعبي (١) . هـ .
 هذا وقد قال عنه صاحب المراجعات : « احتج بهم (٢) أصحاب الصحاح الستة وغيرهم ،
 مع الاعتقاد بأنهم شيعة » .
 ولكنه لم ينقل لنا من من علماء الجرح والتعديل رماهم بالتشيع .
 ولقد نظرت في ترجمة إبراهيم بن يزيد فلم أجد لكلام صاحب المراجعات أصلا .

٣ — أحمد بن المفضل (٣) القرشي الأموي أبو علي الكوفي الحفري ، روى عنه الثوري وأسباط بن نصر ، وإسرائيل ، وغيرهم . وعنه ابن أبي شيبة ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وقال : كان صدوقا من رؤساء الشيعة . هـ .

انظر أخي القارئ إلى كلام أبو حاتم لتعرف إنصاف علماء الحديث من أهل السنة ، وثباتهم على منهجهم ، فقد قبلوا رواية أحمد بن المفضل لصدقه ، وعدم دعوته إلى تشيعه ، ولو كان رافضيا لما أخذوا بروايته .

٤ — إسماعيل بن أبان الوري (٤) الأزدي الكوفي أحد شيوخ البخاري . ولم يكثر عنه ، وثقه النسائي ومطين وابن معين والحاكم أبو أحمد ، وجعفر الصائغ والدارقطني ، وقال الجوزجاني : كان ماثلا عن الحق ، ولم يكن يكذب في الحديث .

قال ابن عدي : يعني ماعليه الكوفيون من التشيع .
 قلت : الجوزجاني كان ناصبيا منحرفا عن علي ، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان ،

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ١٧٧/١ ، ١٧٨ .

(٢) يقصد إبراهيم وأخوه عبد الرحمن وعمهم علقمة وأبي بني قيس .

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر ٨١/١ .

(٤) هدي الساري ١٥١/٢ .

والصواب موالاتهما جميعا ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع . اهـ .

لقد أوضح ابن عدي المراد بتشيع إسماعيل بن أبان ، وهو تفضيله لعلي — رضي الله عنه — على عثمان — رضي الله عنه — دون الشيخين . كما أن الجوزجاني قد نفى عن إسماعيل الكذب في الحديث الذي تتميز به الرافضة . فهو لم يكن رافضيا ولا كذابا بشهادة خصمه ، لذا فقد خرج له البخاري ومسلم وغيرهما من أهل الحديث .

● — إسماعيل بن خليفة^(١) الملائي الكوفي أبو إسرائيل .

صحيح انه كان شيعيا ، وانه كان يشتم عثمان إلا أنه كان صدوقاً غير كذاب ، ولهذا قبل المحدثون روايته . لأن منجهم في ذلك قبول رواية المبتدع ما لم يكن رافضيا أو داعية لبدعته ، أو يميز الكذب انتصارا لمذهبه كما قدمنا .

وإسماعيل بن خليفة لم يكن واحدا من هؤلاء . وهذا إن دل يدل على إنصاف المحدثين من أهل السنة والجماعة . وبعدهم عن الهوى .

قال الأثرم عن أحمد^(٢) يكتب حديثه ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : صالح الحديث . وقال عمرو بن علي : ليس من أهل الكذب . وقال أبو زرعة : صدوق إلا أن في رأيه غلو . وقال أبو حاتم : حسن الحديث جيد اللقاء وله أغاليط لا يمتحج بحديثه ، ويكتب حديثه . وقال أبو داود : لم يكن يكذب حديثه .

٦ — إسماعيل بن زكريا^(٣) بن مرة الخلقاني الأسدي ابو زياد الكوفي لقب شفوفا .

اختلف فيه قول أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وقال النسائي : لا بأس به ، ووثقه أبو داود ، وقال أبو حاتم : صالح . وقال ابن عدي : هو حسن الحديث يكتب حديثه . قلت (أي ابن حجر) : روى له الجماعة ، لكن ليس له في البخاري سوى أربعة أحاديث :

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٩٣/١ .

(٢) تهذيب التهذيب (١/٢٩٣ ، ٢٩٤) .

(٣) تهذيب التهذيب ٢٩٧/١ ، وهدي الساري ١٥١/٢ .

ثلاثة منها أخرجها من رواية غيره بمتابعة ، والرابع أخرجه عن محمد بن الصباح عنه عن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى في قصة الرجل الذي أثنى عليه فقال النبي ﷺ : « قطعتم ظهر الرجل » . ولهذا شاهد من حديث أبي بكره وغيره والله أعلم . اهـ .

أما مانسب إليه من أقوال في علي بن أبي طالب رضي الله عنه فلم يصح منه شيء وقد أقر المؤلف بعدم ثبوت ذلك عن الخلقاني ، إذن فالخلقاني لم يكن رافضيا ، ولا حتى شيعيا ، فكيف إذن ينسب المؤلف له هذه التهمة ، ولم يقل بها أحد من المحدثين أو أئمة الجرح والتعديل ، وبهذا يثبت لنا كذب المؤلف .

٧ — إسماعيل بن عباد^(١) بن العباس الطالقاني أبو القاسم ، المعروف بالصاحب بن عباد .

كان صدوقا إلا أنه كان مشتهرا بمذهب المعتزلة داعية إليه ، وكان مع اعتزاله شافعي المذهب ، شيعي النحلة ، ويقال إنه نال من البخاري ، وقال : كان حشويا لايعول عليه غالبا في التشيع والاعتزال .

٨ — إسماعيل^(٢) بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الكوفي المفسر المشهور المعروف بالسندي روي بالتشيع ، ولكن أهل الحديث لا يردون روايته إلا إذا كان داعية لهذا أو يميز الكذب نصره لمذهبه ، والسندي لم يكن كذلك ، ولا يلتفت إلى قول الجوزجاني فيه : هو كذاب شتام ، لأن الجوزجاني مبتدع ولا يقبل كلام مبتدع في مبتدع غيره .

كما أنه قد تعارضت أقوال العلماء في تضعيفه وتوثيقه ، فمن خرج له أحاديثه أخذ بقول المعدلين لأنهم أكثر ، ولأن ترجمه لم يأت مفصلا .

قال الحاكم في باب الرواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم تعديل عبد الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسر ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال النسائي في الكنى : صالح . وقال ابن عدي : وهو عندي مستقيم الحديث صدوق لأبأس به . اهـ .

(١) لسان الميزان

(٢) تهذيب التهذيب ١/٣١٣ .

٩ - إسماعيل بن موسى الفزاري الكوفي^(١) .

وثقه ابن أبي حاتم ، والنسائي ، وابن حبان ، وقال ابن عدي : وإنما أنكروا عليه الغلو في التشيع .

وقال الآجري : عن أبي داود صدوق في الحديث ، وكان يتشيع .

إذن فإن آراء العلماء في إسماعيل بن موسى متفقة على صدقه ، وبعضهم نسب إليه التشيع دون الرفض ، ولم ينسب إليه كذباً أو دعوة إلى تشيع . فلا غبار على الأخذ بروايته .

١٠ - تليد بن سليمان الكوفي الأعرج^(٢) .

روى له الترمذي حديثاً واحداً في المناقب .

وقد اتفق المحدثون على رد روايته لأنه كان رافضياً يشتم أبا بكر وعمر والصحابة ، وكان أحد الرضاعين فقد روى في فضائل أهل البيت عجائب .

وقول أحمد فيه : تليد شيعي لم ترّ به بأساً ، يدلّك على أنه لا يعلم مانقله العلماء عنه من الرفض والكذب ، ورأي المرحّين مقدم فيه لكثرتهم ، ومزيد علمهم بحاله .

١١ - ثابت بن أبي^(٣) صفية دينار ، وقيل سعيد أبو حمزة الثمالي .

قال أحمد فيه : ضعيف ليس بشيء ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو زرعة : لين ، وقال أبو حاتم : لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال الجوزجاني : واهي الحديث ، وقال النسائي : ليس بثقة

وقال يزيد بن هارون : كان يؤمن بالرجعة .

وعده السليمان في قوم من الرافضة .

هذا رأي أهل الحديث بأبي حمزة الثمالي ، في حين يعده صاحب المراجعات من ثقات

رجالهم .

أما تخريج الترمذي لحديث من أحاديثه فهو من باب الشواهد فقط ولا يدل على ثقته ، إذ قد

يكتب حديث راوٍ وهو غير ثقة ولا يحتج به .

(١) تهذيب التهذيب ١/٣٣٥ .

(٢) تهذيب التهذيب ١/٥٠٩ .

(٣) تهذيب التهذيب ٢/٧٢ .

١٢ - ثوير بن (١) أبي فاختة .

قال يونس بن أبي إسحاق : كان رافضيا .

وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم وغيره : ضعيف ، وقال الدارقطني : متروك ،
وقال الثوري : ثوير ركن من أركان الكذب .

وقال البخاري : تركه يحيى وابن مهدي .

وقال ابن (٢) عدي : قد نسب إلى الرفض ، ضعفه جماعة ، وأثر الضعف على رواياته بين وهو
إلى الضعف أقرب منه إلى غيره .

وخلاصة القول أن ثوير لا يحتج بحديثه عند أهل الحديث وليس من الثقات والعلّة عقيدته
عقيدة أهل الرفض ، وإن خرج له الترمذي .

١٣ - جابر بن يزيد بن الحارث (٣) الجعفي الكوفي .

قال ابن معين : وكان جابر كذابا ، وقال في موضع آخر : لا يكتب حديثه ولا كرامة . وقال
زائدة : أما الجعفي فكان والله كذابا يؤمن بالرجعة . وقال أبو حنيفة : ما لقيت فيمن لقيت أكذب
من جابر الجعفي ، ما أتيت به شيء من رأيي إلا جاءني فيه بأثر . وزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث
لم يظهرها .

وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال في موضع آخر : ليس بثقة ولا يكتب حديثه . وقال
ابن عدي : وعامة ما قد فوه به أنه كان يؤمن بالرجعة ، قال جرير بن عبد الحميد : لأستحل أن
أروي عنه ، كان يؤمن بالرجعة ، وقال أبو داود : ليس عندي بالقوي في حديثه ، وإن كان قد
خرج له حديثا واحدا في سجود السهو ، فلا يتعارض مع رأي أبي داود فيه .

وقال الشافعي سمعت سفیان بن عيينة يقول : سمعت من جابر الجعفي كلاما فبادرت خيفة
أن يقع علينا السقف .

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ٣٧٥/١ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣٦/٢ .

(٣) تهذيب التهذيب ٤٦/٢ ، وميزان الاعتدال ٣٧٩/١ .

وقال أبو الأحوص : كنت إذا مررت بجابر الجعفي سألت ربي العافية . وقال سفيان : كان يؤمن بالرجعة .

وقال الحميدي عن سفيان سمعت رجلاً سأل جابراً الجعفي عن قوله تعالى : ﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي ﴾ قال : لم يجيء تأويلها بعد . قال سفيان : كذب . قلت : ما أراد بهذا ؟ قال : الرافضة تقول : إن علياً في السماء لا يخرج مع من يخرج من ولده حتى ينادي منادٍ من السماء : اخرجوا مع فلان .

يقول جابر : هذا تأويل هذا ، لا تروى عنه ، كان يؤمن بالرجعة ، كذب ، بل كانوا إخوة يوسف .

وقال يحيى بن يعلى : سمعت زائدة يقول : جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي ﷺ .
وقال الحميدي : سمعت رجلاً يسأل سفيان : رأيت ياباً محمد الذين عابوا على جابر الجعفي ، قوله : حدثني وصي الأوصياء ؟ فقال سفيان : هذا أهونه .
وقال ابن حبان : كان سبياً من أصحاب عبد الله بن سبأ ، كان يقول : إن علياً يرجع للدنيا .

هذا ومن أراد الاستزادة فيما قيل في جابر الجعفي فليرجع لكتب التراجم .
وخلاصة القول فيه أنه رافضي كذاب باتفاق أهل الحديث ، ثم بعد هذا يعده المؤلف وأمثاله من أكابر سلفهم وأعلام ثقافتهم .

وقد نقل صاحب كتاب — رجال الشيعة في الميزان — عبد الرحمن عبد الله الزرعي — من كتاب الكافي أحد أصول الرافضة (ج ١ ص ٢٢٨) أن جابر الجعفي يقول : « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول مادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذب ، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام » هـ .

فصاحب الترجمة إذن أحد أعلام الرافضة وأئمتهم القائلين بتحريف القرآن ، فكيف بعد هذا تصح روايته ، ويكون ثقة إلا عند أمثاله ، وأحفاده ، وأهل ملته ؟

٦٤ — حمير بن عبد الحميد الضبي الكوفي (١) .

(١) تهذيب التهذيب ٧٥/٢ .

ليس صحيحا انه كان من رجال الشيعة على الاطلاق لأن كتب التراجم لم تنسب إليه شيئا من ذلك أو غيره من البدع ، بل كان ممن اتفق على عدالتهم والثقة بهم ، وكتاب المعارف لابن قتيبة الذي نقل عنه صاحب المراجعات القول بأن جرير الضبي من رجال الشيعة ليس بالمعتمد أو الحجة عند أهل الشأن ، وأنا أسوق جملة من أقوال علماء الحديث فيه ليتبين أن أصحاب الصحاح والسنن قد خرجوا له لاتفاق أهل الشأن على ثقته والاحتجاج به ، وليتبين كذب المؤلف على هذا المحدث الجليل حيث نسب إليه ما هو منه براء ليرفع به خسيصة مذهبه .

قال ابن (١) حجر بعد أن عد خلقا من العلماء قد نقلوا عنه ، قال : كان ثقة يرحل إليه .
وقال عمار الموصلي : حجة كانت كتبه صحاحا .

وانظر إلى عدالة جرير بن الضبي رحمه الله عندما قال : رأيت ابن ابي نجيح ، وجابرا الجعفي ، وابن جريج ، فلم أكتب عن واحد منهم ، فقليل له : ضيعت يأبأ عبد الله ، فقال : لا ، أما جابر فكان يؤمن بالرجعة ، وأما ابن أبي نجيح فكان يرى القدر ، وأما ابن جريج فكان يرى المتعة .

وقال علي بن المديني : كان جرير صاحب ليل — أي يكثر من قيام الليل — وقال العجلي : كوفي ثقة . وقال النسائي : ثقة . وقال أبو القاسم اللالكائي : مجمع على ثقته .

١٥ — جعفر بن زياد (٢) الأحمر الكوفي .

قال أحمد : صالح الحديث ، وقال جماعة عن ابن معين : ثقة . وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى : كان من الشيعة . وقال الجوزجاني : مائل عن الطريق . وقال يعقوب بن سفيان : ثقة . وقال أبو زرعة : صدوق . وقال أبو داود : صدوق ، شيعي ، حدث عنه ابن مهدي ، وقال النسائي : ليس به بأس . اه .

بالنظر إلى أقوال العلماء المتقدمة في جعفر بن زياد ، نجد أنها متفقة على صدقه وعدم كذبه . وأنه يتشيع ولكنه ليس برافضي ، وإنما هو صاحب بدعة غير مكفرة ولم يكن داعية لها ولا يكذب من أجلها فلا مانع من الأخذ بروايته .

(١) هدي الساري ١٥٦/٢ ، ميزان الاعتدال ٣٩٤/١ .

(٢) تهذيب التهذيب ٩٢/٢ ، وميزان الاعتدال ٤٠٧/٢ .

آراء العلماء فيه :

قال يحيى بن معين : وجعفر ثقة . وقال أحمد : لأبأس به . وقال ابن سعد : ثقة فيه ضعف ، وكان يتشيع . قال حماد بن زيد : لم يكن ينهى عنه ، وإنما كان يتشيع ، يحدث بأحاديث في علي ، وأهل البصرة يغفلون في علي . قال ابن عدي : جعفر شيعي ، أرجو أنه لأبأس به ، قد روى في فضائل الشيخين أيضا ، وأحاديثه ليست بالمنكرة ، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه . اهـ .

فالضبي إذن : لم يتهمه أحد من العلماء بالكذب أو الرفض أو الدعوة إلى بدعة ، وإنما نسب إليه التشيع فقط مع صدقه واستقامته ، وهي بدعة غير مكفرة ، فلا مانع من الأخذ بروايته . ولهذا خرج له الامام مسلم ، وأصحاب السنن .

ومما يؤيد رأينا فيه بأنه لم يكن رافضيا ولا كذابا ولا داعية لبدعته ، ماجاء في تهذيب التهذيب ، وميزان الاعتدال .

قال ابن حبان : كان جعفر من الثقات في الروايات غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه ، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ، ولم يكن يدعو إليها ، الاحتجاج بخبره جائز .

وقال الأزدي مشيرا إلى بدعته ومثبنا صدقه : كان فيه تحامل على بعض السلف وكان لا يكذب في الحديث .

وأما ماساقه صاحب المراجعات من أن الضبي كان يشتم الشيخين أبي بكر وعمر فقد نقله عن الميزان مشوها وناقصا ليأتي موافقا لمذهبه . فجاء نقله كمن قرأ : ﴿ فويل للمصلين ﴾ ولم يتبعها بـ : ﴿ الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾ وتمام ما نقله . وقال الخضر بن محمد بن شجاع الجزري : قيل لجعفر بن سليمان : بلغنا أنك تشتم أبا بكر وعمر ، فقال : أما الشتم فلا ولكن بغضا يالك . وحكى عنه وهب بن بقية نحو ذلك . وقال ابن عدي : عن زكريا الساجي : وأما الحكاية التي حكيت عنه (حكاية شتم الشيخين) فإنما عنى جعفر جارين له ، كانا له قد تأذى

(١) ميزان الاعتدال ٤/٨ : ٤ ، وتهذيب التهذيب ٩٥/٢ .

بهما — يكنى أحدهما أبا بكر ويسمى الآخر عمر ، فسئل عنهما فقال : أما السب فلا ولكن بغضا يالك ، ولم يعن به الشيخين رضي الله عنهما .

قال الذهبي في الميزان : ما هذا ببعيد ، فإن جعفرًا روى أحاديث من مناقب الشيخين رضي الله عنهما ، وهو صدوق في نفسه .

١٧ — جميع بن عميرة بن^(١) ثعلبة الكوفي التيمي ، تيم الله .
آراء العلماء فيه :

قال البخاري : فيه نظر . وقال أبو حاتم : كوفي تابعي من عتق الشيعة ، محله الصدق ، صالح الحديث .

وقال ابن عدي : هو كما قاله البخاري في أحاديثه نظر ، وعامة ما يرويه لا يتابعه فيه أحد .
وقال ابن نمير : كان من أكذب الناس ، كان يقول : إن الكراكي تفرخ في السماء ولا يقع فراخها . رواه ابن حبان في كتاب الضعفاء بإسناده ، وقال : كان رافضيا يضع الحديث .

قال الذهبي : له في السنن ثلاثة أحاديث ، حسن الترمذي بعضها . وقال الساجي : له أحاديث مناكير وفيه نظر وهو صدوق . وقال العجلي : تابعي ثقة .

ومن خلال النظر فيما تقدم من أقوال المحدثين في (جميع) يتبين لنا أنه لم ينسب الرفض إليه إلا من جهة ابن حبان ، أما غيره فقد قبلوا روايته . وفي مثل هذه الحال يقدم قول الأكثر وهم المعدلون هنا ، ولهذا خرج له أصحاب السنن ، ورغم هذا فإنهم لم يخرجوا له إلا ثلاثة أحاديث .

١٨ — الحارث بن حصيرة^(٢) أبو النعمان الأزدي الكوفي .
أقوال العلماء فيه :

قال يحيى بن معين : ثقة خشبي ينسبون إلى خشبة زيد بن علي لما صلب عليها . وقال النسائي : ثقة . وقال ابن عدي : يكتب حديثه على ضعفه ، وهو من المحترقين بالكوفة في التشيع .

(١) تهذيب التهذيب ١١١/٢ ، ميزان الاعتدال ٤٢١/١ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢٣٢/٢ ، وتهذيب التهذيب ١٤٠/٢ .

وعلى ضعفه يكتب حديثه . وقال أبو حاتم الرازي : هو من الشيعة العتق لولا الثوري روى عنه لترك حديثه . وقال الدارقطني : شيخ للشيعة يغلو في التشيع . وقال الآجري عن أبي داود : شيعي صدوق ووثقه العجلي ، وابن نمير . وذكره ابن حبان في الثقات .

وختلاصة القول فيه : أن عامة أقوال المحدثين تنسب إليه التشيع دون الرفض ، وتشهد له بالصدق دون الكذب ، ولم تذكر له دعوة لمذهبه ، أو بدعته ، فلا شيء في روايته . ولهذا أخرج له أصحاب السنن على قلة .

١٩ — الحارث بن عبد الله الهمداني (١) الأعور

قال مسلم في مقدمة صحيحه : ثنا قتيبة ثنا جرير عن مغيرة عن الشعبي : حدثني الحارث الأعور وكان كذابا . وعن أبي إسحاق قال : كان كذابا . قال جرير : كان الحارث زيفاً . وقال عمرو بن علي : كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه .

وقد اختلفت الروايات عن يحيى بن معين في أمر الحارث إلا أن عثمان الدارمي قال : ليس يتابع ابن معين على توثيقه الحارث الأعور .

وقال أبو زرعة : لا يحتج بحديثه . وقال أبو حاتم : ليس بقوي ولا ممن يحتج بحديثه . وقال النسائي : ليس بالقوي .

قال ابن حجر : وقرأت بخط الذهبي في الميزان ، والنسائي على تعنته في الرجال قد احتج به والجمهور على توهينه مع روايتهم لحديثه في الأبواب ، وهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه ، والظاهر أنه يكذب حكاياته لا في الحديث .

قلت — أي ابن حجر — : لم يحتج به النسائي ، وإنما خرج له في السنن حديثا واحدا مقرونا بابن ميسرة ، وآخر في اليوم والليلة متابعا ، هذا جميع ماله عنده ، وذكر الحافظ المنذري أن ابن حبان احتج به في صحيحه ، ولم أر ذلك لابن حبان ، وإنما أخرج من طريق عمرو بن مرة عن الحارث بن عبد الله الكوفي عن ابن مسعود حديثا ، والحارث بن عبد الله الكوفي هذا هو عند ابن حبان ثقة غير الحارث الأعور .

(١) تهذيب التهذيب ٢/١٤٥ .

وقال ابن عددي : عامة مايرويه غير محفوظ . وقال ابن حبان : كان الحارث غالبا في التشيع . اهـ .

إذن فإن عامة أقوال المحدثين متفقة على ضعفه وعدم ثقته وعدم الاحتجاج به . ثم بعد هذا كله يرى صاحب المراجعات أنه واحد من ثقاتهم !!! .

٢٠ - حبيب بن ابي ثابت الأسدي الكاهلي الكوفي التابعي (١) .

متفق على الاحتجاج به ، وإنما عابوا عليه التدليس ، ولم ينسب إليه أحد من المحدثين بدعة ، ولهذا خرج له البخاري ومسلم وسائر كتب السنة .

ولكن صاحب المراجعات دأب على نقل الروايات الضعيفة تأييدا لعقيدته ومذهبه ، كما دأب على ليس الحق بالباطل ولهذا ساق رواية ابن قتيبة والشهرستاني ، واعتمدها في حين أن هذه الرواية تجاهلتها كتب أهل الحديث . وما ذلك إلا ليكسب من ناحية دعائية محدثا ثقة ثبنا ، وتابعيا جليلا إلى جانب مذهبه مذهب أهل الرفض ، ويطعن في الصحيحين من كتب السنة .

٢١ - الحسن بن صالح بن صالح بن حي أبو عبد الله الهمداني الثوري (٢) .

قال الذهبي في الميزان فيه بدعة تشيع قليل وكان يترك الجمعة . قال ابو نعيم : ذكر ابن حي عند الثوري ، فقال : ذاك يرى السيف على الأمة يعني الخروج على الولاة الظلمة .

وقال ابن معين وغيره : ثقة . وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : هو أثبت من شريك . وقال أبو حاتم : ثقة حافظ متقن . وقال أبو زرعة : اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد .

وقال النسائي : ثقة .

وقال ابن سعد : كان ناسكا عابدا فقيها حجة صحيح الحديث كثيره . اهـ .

فأراء المحدثين متفقة على أن الحسن بن صالح ثقة حافظ متقن ، وهذه مرتبة عليا في التعديل . وإنما أخذ عليه أمور لاتضر في ثقته وعدالته وقبول روايته .

قال ابن حجر (٣) : وقولهم : أنه كان يرى السيف يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة

(١) تهذيب التهذيب ١٧٨/٢ .

(٢) تهذيب التهذيب ٢٨٧/٢ ، وميزان الاعتدال ٤٩٦/١ .

(٣) تهذيب التهذيب ٢٨٨/٢ .

الجور ، وهذا مذهب للسلف قديم ، لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رآه قد أمضى إلى أشد منه ففي وقعة الحرة ووقعة ابن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر . ويمثل هذا الرأي لايقده في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والاتقان والورع التام ، والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد .
وأما ترك الجمعة ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلي خلف فاسق ، ولا يصحح ولاية الامام الفاسق ، فهذا ما يعتذر به عن الحسن وان كان الصواب خلافه ، فهو إمام مجتهد . اه .

وبالنسبة لتركه صلاة الجمعة فقد نقل ذلك عن الثوري في حين أن تلميذه أبا نعيم يقول :
قال ابن المبارك كان ابن صالح لا يشهد الجمعة ، وأنا رأيتُه شهد الجمعة في إثر جمعة اختفى منها .
٢٢ — الحكم بن عتيبة^(١) الكندي مولاهم أبو محمد ، ويقال : أبو عبد الله ، ويقال : أبو عمر الكوفي ، وليس هو الحكم بن عتيبة بن النهاس . (أحد التابعين)
أقوال العلماء فيه :

قال الأوزاعي : ما بين لايتها أفقه من الحكم . وقال ابن مهدي : الحكم بن عتيبة ثقة ثبت .
وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ثقة ، زاد النسائي : ثبت ، وكذا قال العجلي ، وزاد : وكان صاحب سنة واتباع وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه .
وقال ابن سعد : كان ثقة فقيها عالما رفيعا كثير الحديث .

فهذه شهادة المحدثين بالحكم بن عتيبة ثبت له العدالة والضبط ، ولا تنسب له بدعة ثابتة .
فكيف يزعم صاحب المراجعات بعد هذا أنه أحد ثقاتهم وعلمائهم ، وهو منهم براء ، ولهذا خرج له أصحاب الصحاح والسنن .

٢٣ — حماد بن عيسى الجهني ، غريق الجحفة^(٢) .

أقوال العلماء فيه :

قال ابن معين : شيخ صالح . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث . وقال الآجري : ضعيف
روى أحاديث مناكير . قال ابن حجر : وقال الحاكم والنقاش : يروي عن ابن جريج ، وجعفر

(١) تهذيب التهذيب ٤٣٢/٢ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٨/٣ .

الصادق أحاديث موضوعة، وضعفه الدارقطني. وقال ابن حبان قولاً مثل قول الحاكم والنقاش، وقال ابن ماكولا: ضعفوا أحاديثه.

إذن فأئمة الحديث متفقون على ضعفه وعدم الاحتجاج به، ومع هذا فقد عدّه صاحب المراجعات من ثقاتهم!!

أما قوله: والعجب من الدارقطني يضعفه ثم يحتج به في سننه، فلا تعارض بين الحكم بضعف رآو وتخرّج أحد أحاديثه في الشواهد، كما هو معروف عند المحدثين. فقد يكتب حديث رآو ولا يحتج بروايته. فيقول المحدثون في مثل هذا: يكتب حديثه ولا يحتج به.

٢٤ — حمران بن أعين، الكوفي مولى بني (١) شيبان.

قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: شيخ صالح، وقال الأجرى عن أبي داود كان رافضياً. وقال أحمد: كان يتشيع هو وأخوه، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدي: ليس بالساقط. وذكره ابن حبان في الثقات. وابن حبان معروف بتساهله.

ومن خلال عرض أقوال العلماء فيه يتبين ضعفه وعدم الاحتجاج به. بينما يعدّه صاحب المراجعات من ثقاتهم لأنه على مذهبه.

٢٥ — خالد مخلد القطواني.

قال ابن حجر (٢): من كبار شيوخ البخاري، روى عنه، وروى عن واحد عنه، قال العجيلي: ثقة فيه تشيع، وقال ابن سعد: كان متشيعاً مفرطاً، وقال صالح جزرة: ثقة إلا أنه كان متهماً بالغللو في التشيع. وقال أحمد بن حنبل: له مناكير. وقال أبو داود: صدوق إلا أنه يتشيع. وقال أبو خاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

قلت — أي ابن حجر —: أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره لاسيما ولم يكن داعية إلى رأيه. وأما المناكير فقد تتبعها أحمد بن عدي من حديثه، وأوردها في

(١) تهذيب التهذيب ٢٥/٣.

(٢) هدي الساري ١٦٣/٢.

كامله ، وليس فيها شيء مما أخرجه البخاري . اه .

يتبين لنا من خلال ما سبق أن العلماء متفقون على صدقه ، وقد نسبوا إليه التشيع دون الرفض والدعوة إلى رأيه ، فلا بأس من الاحتجاج به مادام كذلك ، وهذا يدل على إنصاف أهل السنة وتمسكهم بالمنهج الذي وضعوه للاحتجاج بالرواية .

٢٦ - داود بن أبي عوف^(١) - أبو الجحاف .

وثقه أحمد ويحيى . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : صالح الحديث .

وأما ابن عدي فقال : ليس هو عندي ممن يحتج به ، شيعي ، عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت .

لا عجب في تخرج أصحاب السنن لداود بن عوف بعد أن علمنا من أقوال العلماء ما لا يمنع من ذلك ، إذ لم يتهموا ببدعة مكفرة كالرفض أو الدعوة إلى بدعة غير مكفرة . كما لم يتهموا بالكذب .

٢٧ - زييد بن الحارث بن^(٢) عبد الكريم اليامي .

قال القطان : ثبت . وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ثقة . وقال يعقوب بن سفيان : ثقة ثقة خيار إلا أنه كان يميل إلى التشيع . وقال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث ، وكان في عداد الشيوخ وليس بكثير الحديث . وقال العجلي : ثقة ثبت في الحديث ، وكان علويًا (يرى الحق إلى جانب علي في خلافه مع معاوية) .

وقال البخاري في تاريخه : قال عمرو بن مرة : كان زييد صدوقاً . وقال ابن حبان في الثقات : كان من العباد الحُسن مع الفقه في الدين ولزوم الورع الشديد . اه .

إن علماء الجرح والتعديل متفقون على عدالته وتوثيقه وضبطه . ولهذا خرج له أصحاب الصحاح وأرباب السنن . وإن قال فيه يعقوب بن سفيان بعد توثيقه له : إلا أنه كان يميل إلى

(١) ميزان الاعتدال ١٨/٢ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣١٠/٣ ، وميزان الاعتدال ٦٦/٢ .

التشيع . فإن هذا لايقدم في عدالته وتوثيقه لأن التشيع هنا يعني كما بينا ميله إلى علي في خلافه مع معاوية . وهذا يكشف لنا بحق إنصاف المحدثين من أهل السنة إذ لم يسقطوا عدالة زيد بن الحارث بمجرد تشيعه .

أما قول أبي إسحاق الجوزجاني فيه فلا يحسب على أهل السنة والجماعة لأنه في نظر المحدثين من أهل السنة صاحب بدعة ولا يحتج بأقواله وآرائه في أصحاب البدع . إذ لايقبل قول مبتدع بمبتدع آخر .

٢٨ - زيد بن الحباب أبو (١) الحسن الكوفي التيمي .

قال الذهبي : العابد الثقة ، صدوق جوال . وقد وثقه ابن معين وابن المديني ، وأبو حاتم ، وأحمد بن حنبل . اه .

فلم ينسب إليه بدعة ، ولم يتهم بالكذب ، ولهذا خرج له من خرج من المحدثين .
أما أن يعده ابن قتيبة من رجال الشيعة فإن صح فلم أجد ذلك في كتب التراجم ، وعلى فرض صحة نقل هذا الرفض وثبوت ذلك في حق زيد بن الحباب فإن تشيعه هذا لايقدم بثقته ، وصدقه ، بعد أن عرفنا المراد بالتشيع عند أهل الحديث .

٢٩ - سالم بن أبي الجعد (٢) الأشجعي الكوفي .

قال الذهبي : من ثقات التابعين . وثقه ابن معين وابو زرعة والنسائي . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث . وقال العجلي : ثقة تابعي . وقال إبراهيم الحربي : مجمع على ثقته . اه .
قد اتفقت آراء المحدثين على عدالة وتوثيق سالم بن أبي الجعد ولهذا خرج له من خرج من المحدثين .

أما ما نقله صاحب المراجعات في حقه عن ابن قتيبة ، والشهرستاني فالرد عليه هو الرد المذكور في ترجمة من سبقه رقم (٢٨) .

(١) ميزان الاعتدال ١٠٠/٢ ، وتهذيب التهذيب ٤٠٢/٣ .

(٢) ميزان الاعتدال ١٠٩/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٣٢/٣ .

٣٠ - سالم^(١) بن ابي حفصة العجلي الكوفي .

قال الفلاس : ضعيف مفرط في التشيع .

أما ابن معين فليس صحيحا أنه وثقه على الاطلاق وإنما اختلفت أقواله فيه .

قال الدوري عن ابن معين : سالم بن أبي حفصة شيعي . وقال إسحاق بن منصور وغير

واحد عن ابن معين : ثقة .

وقال ابو حاتم : هو من عتق الشيعة ، يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال حجاج بن منهال

بسنده عن سالم بن ابي حفصة : وكان من رؤوس من ينتقص أبا بكر وعمر .

وقال ابن عددي : له أحاديث وعامة ما يرويه في فضائل آل البيت وهو من الغالين في متشيعي

أهل الكوفة ، وإنما عيب عليه الغلو فيه ، وأما أحاديثه فأرجو أنه لا بأس بها . اهـ .

فعموم أقوال المحدثين فيه أنه من المجروحين ، وليس من الثقات ، ولهذا لم يخرج له أحد من

أصحاب السنن إلا ما كان من الترمذي فقد خرج له حديثا واحدا في المتابعات والشواهد ، وهذا

لا يعني أنه يعده من الثقات . إذ قد يكتب حديث راوٍ وليس بحجة ولا ثقة .

٣١ - سعد بن طريف الاسكاف الحنظلي الكوفي^(٢) .

عجبا لصاحب المراجعات كيف يعد سعد بن طريف في الثقات وقد أجمع أهل الشأن على

ضعفه وعدم الاحتجاج به .

أما أنه قد خرج له الترمذي والبيهقي ، فجوابنا هو الجواب المذكور في الترجمة السابقة رقم

(٣٠) .

٣٢ - سعيد بن عمرو^(٣) بن أشوع الكوفي .

من الفقهاء وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وإسحاق بن راهويه . وأما أبو إسحاق الجوزجاني

(١) ميزان الاعتدال ١١٠/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٣٣/٣ .

(٢) ميزان الاعتدال ١٢٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٧٣/٣ .

(٣) هدي الساري ١٩٩/٢ ، ميزان الاعتدال ١٢٦/٢ ، تهذيب التهذيب ٦٧/٤ .

فقال : كان زائفاً غالباً — يعني في التشيع — .

قال ابن حجر : والجوزجاني غالب في النصب فتعارضنا ، وقد احتج به الشيخان والترمذي له عتده حديثان أحدهما متابعة . اه .

وهذا يتبين أن سعيداً قد اتفق أهل الحديث على توثيقه ولم يقدحوا بعدالته وصدقه .

أما كلام الجوزجاني فقد قدمنا أكثر من مرة رأي العلماء في كلامه عن أهل البدع . خلاصته أن الجوزجاني صاحب بدعة ولا تقبل شهادته بمتدع آخر .

ولهذا خرج لسعيد من خرج من المحدثين .

٣٣ — سعيد^(١) بن خيثم الهلالي

وثقه ابن معين والعجلي ، وقال أبو زرعة والنسائي : لأبأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . اه .

لم ينسب المحدثون إلى سعيد ما يمنع من تخرجه أحاديثه ، والتشيع الذي نسبه ابن معين إليه لا يمنع من توثيقه دلالة إلى أنه لم يبلغ بتشيعه حد الغلو أو الرفض . وهذا دليل جديد على إنصاف أهل السنة فتأمل . ولهذا خرج له من خرج من أصحاب السنن .

٣٤ — سلمة^(٢) بن الفضل الأبرش . قاضي الري وراوي المغازي عن ابن إسحاق ضعفه ابن راهويه والنسائي . قال البخاري : عنده مناكير ، وما خرجنا من الري حتى رمينا بحديثه . قال أبو زرعة : كان أهل الري لا يرغبون فيه لسوء رأيه وظلم فيه ، وأشار أبو زرعة إلى لسانه يريد الكذب ، وقال أبو حاتم لا يحتج به .

وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً . قال الترمذي : كان إسحاق يتكلم فيه ، وقال الآجري عن أبي داود : ثقة . وذكر ابن خلقون أن أحمد سئل عنه فقال : لأعلم إلا خيراً .
وقال ابن معين : سلمة الأبرش رازي تشيع ، قد كذب عنه وليس به بأس .

(١) تهذيب التهذيب ٢٢/٤ ، ميزان الاعتدال ١٣٣/٢ .

(٢) الميزان ١٩٢/٢ ، التهذيب ١٥٣/٤ .

من خلال النظر في أقوال المحدثين في سلمة الأبرش يتبين أنهم اختلفوا في أمره بين معدل له وجارح . ويرجع فيه رأي المرحون لمزيد علمهم وكثرتهم ، ويحمل كلام المعدلين على روايته المغايري عن ابن إسحاق خاصة . والله أعلم .

٣٥ — سلمة بن كهيل^(١) بن حصين

احتج به أصحاب الصحاح الستة وغيرهم كما ذكر صاحب المراجعات لأن سلمة بن كهيل قد اتفق المحدثون من أهل السنة على توثيقه والاحتجاج به ، ولم ينسب إليه ما يخل بذلك من البدع المكفرة ، أو الكذب انتصاراً للرأي أو مذهب ، وغاية ما قيل فيه : كان فيه تشيع قليل . وقد بينا من قبل أن هذا لا يضر الراوي إذا اشتهر بالصدق كما قد بينا المراد بالتشيع عند أهل الحديث .

فقد وثقه أحمد ، وابن معين ، والعجلي ، وابن سعد ، وابو زرعة ، وابو حاتم ، وابن شيبه ، والنسائي ، وسفيان ، وابن مهدي ، وشعبة ، وابن حبان ، والآجري .

٣٦ — سليمان بن صرّه^(٢) بن الجون بن أبي الجون بن المنقذ بن ربيعة بن أصرم بن حرام الخزاعي أبو مطرف الكوفي ، له صحبة ، يروي عن النبي ﷺ .

عده صاحب المراجعات من رجال الشيعه وثقاتهم لا شيء إلا لأنه كان من أنصار علي في قتاله مع معاوية وشهد مع علي صفين ، وكان ممن كتب إلى الحسين بن علي يستقدمه الكوفة ، فلما قدمها ترك سليمان القتال معه ثم ندم على ذلك بعد مقتل الحسين ، فخرج مع من خرج يطلب دم الحسين حتى قتل .

عجبا لهذا الراضي ! هل يصلح ما كان من سليمان بن صرد دليلاً لأن يكون رافضياً ، أو يعد فيهم . فلو صح ذلك لكان كل الصحابة الذين خرجوا في جيش علي رافضة ، وهذا لا يقول به مسلم عاقل .

(١) تهذيب التهذيب ٤/١٥٥ .

(٢) انظر تهذيب التهذيب ٤/٢٠٠ .

ولكنه الهوى الذي يعمي البصائر والأبصار .

فانظر يا أخي إلى هذا الرافضي كيف يلزم بالصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، ويدس السم في العسل .

فالقول الصحيح في سليمان بن صرد أنه صحابي جليل شارك في جيش علي شأنه شأن كثير من الصحابة ولم ينسب إليه بدعة ولا كذب . والصحابة عند أهل السنة كلهم عدول ، لافرق بين من شارك في جيش علي أو جيش معاوية أو اعتزل الفتنة .

ولهذا خرج له أصحاب الصحاح .

٣٧ - سليمان طرخان^(١) التيمي البصري .

اتفق العلماء على صدقه وتوثيقه ، ولم ينسبوا له ما يقدح بعدالته وضبطه .

فقد وثقه الامام أحمد ، وابن معين ، والنسائي ، والعجلي ، وابن سعد ، والثوري ، وابن المديني ، وابن أبي حاتم ، وابن حبان .

أما ما نقله صاحب المراجعات عن ابن قتيبة أنه عدّه من رجال الشيعة ، فيعني موالاته لعلي رضي الله عنه ، ليس إلا ، وقد ذكره ابن سعد في طبقاته ، وهذا لا يقدح في الاحتجاج بروايته ، كما بينا سابقا ، ولهذا خرج له أصحاب السنن والصحيحين .

٣٨ - سليمان بن^(٢) قرم بن معاذ ابو داود الضبي الكوفي .

ضعفه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وقال ابن عدي : له أحاديث حسان أفراد .

واختلف القول فيه عن الامام أحمد ، فنقلوا عنه توثيقه له ، ونقلوا عنه قوله لا بأس به لكنه كان يفرط في التشيع .

وقال ابن حبان : كان رافضيا غالبا في الرفض .

(١) تهذيب التهذيب ٢٠١/٤ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢١٩/٢ ، تهذيب التهذيب ٢١٣/٤ .

وقال الآجري عن أبي داود : كان يتشيع .

وذكره الحاكم في باب من عيب على مسلم إخراج حديثهم وقال : غمزوه بالغلو في التشيع وسوء الحفظ جميعاً .

والحاصل من أقوال العلماء أن سليمان بن قرم ضعيف .

أما تخرج بعض أصحاب السنن ، والامام مسلم لأحاديثه فلا يعد هذا توثيقاً له كما هو معروف في علم أصول الحديث ، إذ يكتب حديث راوٍ في المتابعات والشواهد وهو غير ثقة . والله أعلم .

٣٩ — سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي^(١) الأعمش

اتفق العلماء على توثيقه وعدالته ، وإتقانه ، وما نعموا عليه إلا التدليس .

أما كلام الجوزجاني فيه ، فلا يمثل رأي العلماء من أهل السنة ، بل ولا هو برأي معتبر ، لأن الجوزجاني عند علماء السنة يعتبر صاحب بدعة فلا يعتد بآرائه في أصحاب البدع .

أما مانسبه إليه ابن قتيبة والشهرستاني من التشيع فعلى فرض صحته ، فلا يقدر بعدالته وتوثيقه ، بعد أن عرفنا مقصود العلماء بالتشيع . والله أعلم .

ولهذا خرج له أصحاب الكتب الستة .

٤٠ — شريك^(٢) بن عبد الله بن سنان بن أنس النخعي الكوفي .

وثقه ابن معين وقال : شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه . وقال أحمد بن حنبل قولاً شبيهاً بذلك . وقال العجلي : كوفي ثقة . وقال يعقوب بن شيبة : شريك صدوق ثقة سمي الحفظ جداً . وقال ابن أبي حاتم : قلت لأبي زرعة : شريك يحتج بحديثه قال : كان كثير الخطأ صاحب حديث وهو يغلط أحياناً . فقيل لأبي زرعة : إنه حدث بواسطة بأحاديث بواطيل . فقال أبو زرعة : لا تنقل بواطيل . وقال النسائي : لا بأس به . وقال ابن عدي : الغالب على أحاديثه

(١) ميزان الاعتدال ٢/٢٢٤ ، تهذيب التهذيب ٤/٢٢٢ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢/٢٧٠ ، تهذيب التهذيب ٤/٣٣٣ .

الصحة والامتواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى من سوء حفظه ولا يتعمده، وقال ابن سعد: ثقة مأمون وكان يغلط، وقال أبو داود: ثقة يخطيء.

وقال ابن حبان في الثقات: وكان في آخر أمره يخطيء فيما روى، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين منه ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة. وقال العجلي مثل ذلك بعد ما ذكر أنه ثقة. وكذا قال إبراهيم الحربي، وصالح جزرة.

قال أحمد بن حنبل عنه: كان عاقلا صدوقا محدثا شديدا على أهل الريب والبدع إنما يروي له مسلم في المتابعات.

وقال الساجي: كان ينسب إلى التشيع المفرط، وقد حكى عنه خلاف ذلك، وكان يقدم عليا على عثمان.

وقال يحيى بن معين: قال شريك: ليس يقدم عليا على أبي بكر وعمر أحد فيه خير. وقد روى الذهبي عن شريك قوله: لا يفضل عليا على أبي بكر إلا من كان مفتضحا. اهـ. فالخلاص من أقوال العلماء أن شريكا كان ثقة عدلاً، وما عابوا عليه إلا سوء حفظه وكان هذا في آخر حياته كما ذكر بعض العلماء، أما مانسب إليه من التشيع فقد سقنا من أقوال العلماء عن شريك أنه لم يبلغ بتشيعه حد الرفض أي أنه لم يكن ليقدم عليا على الشيخين أبي بكر وعمر. وهذا لا يضره إذا انضم إلى ذلك صدقه وعدالته. ولهذا خرج له أصحاب السنن والامام مسلم. والله أعلم.

٤١ - شعبة بن الحجاج بن^(١) الودعتكي الأزدي.

أجمع علماء الجرح والتعديل على عدالة شعبة وضبطه وإتقانه والاحتجاج به، ولم يخالف في ذلك أحد من أئمة هذا الشأن. حتى قال الشافعي فيه: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق.

وكان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلاً وهو أول من فتن بالعراق عن أمر المحدثين، وجانب الضعفاء والمتروكين، وصار علماً يقتدى به وتبعه عليه بعده أهل العراق.

ولهذا الاجماع خرج له أصحاب الكتب الستة بلا استثناء. أما ما نقله صاحب المراجعات

(١) تهذيب التهذيب ٤/٣٣٨.

عن ابن قتيبة والشهرستاني حيث عداه من رجال الشيعة فعلى فرض صحته ، فمعلوم لدينا مرادهم بالتشيع الذي لايقدر في عدالته والاحتجاج به . وهذا أمر لطالما كررناه في كلامنا .

٤٢ - صعصعة بن ^(١) صوحان بن حجر بن الحارث بن هجرس العبدي أبو عمر .

قال الذهبي : ثقة معروف . ذكره الجوزجاني في الضعفاء ، وعده من جملة الخوارج ، ولم يصح . فقد وثقه ابن سعد ، والنسائي . اه .

وفي التهذيب : ذكره ابن حبان في الثقات . قلت : وقال يخطيء . اه .

أما ماساقه صاحب المراجعات على لسان ابن قتيبة فلا يقدر بعدالة هذا التابعي الجليل . إذ أن ابن قتيبة عده من مشاهير رجال الشيعة لأنه كان ممن شهد مع علي وقعة الجمل ، لا أنه كان يرى رأي الرافضة الذين ينقصون قدر الصحابة عموما والشيخين خصوصا أو يعتقد عقيدتهم ، وهذا كثير في الصحابة والتابعين حيث وقفوا إلى جانب علي رضي الله عنه في حربه مع معاوية رضي الله عنه . فهل يخرج هؤلاء بذلك من قائمة أهل السنة والجماعة ، ليتصدروا قائمة أهل الرفض . إن ذلك أمر لم يقل به أحد من علماء السنة والجماعة بما فيهم ابن قتيبة ، ولكن شأن الرافضة أن تعمد إلى تأويل الكلام وتحويره بما يؤيد عقيدتهم الفاسدة ﴿ يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾ فإن أعيانهم ذلك لجأوا إلى الكذب ﴿ ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ﴾ .

٤٣ - طاووس ^(٢) بن كيسان اليماني

نقل ابن حجر في التهذيب أنه أدرك خمسين من الصحابة .

وقد نقل من كلام أهل الشأن مايفيد إجماعهم على صدقه وعدالته وضبطه وإتقانه ، وتقواه وزهده ، وكثرة عبادته ، وقد أخذوا عليه أنه كان يرسل في أحاديثه عن عائشة وعمر وعلي .

ولهذا احتج به أصحاب الكتب الستة .

أما مانقله صاحب المراجعات عن ابن قتيبة والشهرستاني بحق طاووس فإن صح عنه فلا

(١) تهذيب التهذيب ٤/٤٢٢ ، ميزان الاعتدال ٢/٣١٥ .

(٢) تهذيب التهذيب ٨/٥ .

يقدم بعدائه والاحتجاج به كما قدمنا جوابه في رقم ٤٢ .

٤٤ — ظالم بن عمرو بن (١) سفيان أبو الأسود الدؤلي البصري .

قال ابن معين : ثقة . وقال العجلي : كوفي تابعي وهو أول من تكلم في النحو .

وقال الواقدي : كان ممن أسلم على عهد النبي ﷺ وقاتل مع علي يوم الجمل . وقال ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة كان شاعرا متشيعا ، وكان ثقة في حديثه إن شاء الله تعالى . وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . اهـ .

فحاصل أقوال العلماء فيه أنه ثقة حجة ، ولم ينقموا عليه ما يمنع من الاحتجاج بروايته ، سوى مانسب إليه ابن سعد من التشيع الذي لا يقدح في توثيقه والاحتجاج به ولهذا احتج به أصحاب الكتب الستة .

أما مازعمه صاحب المراجعات من أن حال أبي الأسود في التشيع أظهر من الشمس ، فهو محض كذب ، منبعه ما ذكرناه سابقا من قتال أبي الأسود مع علي يوم الجمل ، وقد أجبنا على هذه الشبهة في رقم ٤٢ .

٤٥ — عامر بن وائلة أبو (٢) الطفيل الليثي المكي .

قال ابن حجر في هدي الساري : أثبت مسلم وغيره له الصحبة ، وقال أبو علي بن السكن : روى عنه رؤيته لرسول الله ﷺ من وجوه ثابتة ، ولم يرو عنه من وجه ثابت سماعه ، وروى عنه البخاري في التاريخ الأوسط أنه قال : أدركت ثمان سنين من حياة النبي ﷺ . قال ابن عدي : له صحبة ، وكان الخوارج يرمونه باتصاله بعلي وقوله بفضله وفضل أهل بيته ، وليس بحديثه بأس . وقال أحمد بن حنبل : مكّي ثقة . وكذا قال ابن سعد وزاد : كان متشيعاً .

وقال ابن حجر : أساء أبو محمد بن حزم فضعف أحاديث أبي الطفيل وقال : كان صاحب راية المختار ، وأبو الفضل صحابي لاشك فيه ولا يؤثر فيه قول أحد ولا سيما بالعصبية والهوى ، ولم

(١) تهذيب التهذيب ١٠/١٢ .

(٢) هدي الساري ١٧٦/٢ ، تهذيب التهذيب ٨٢/٥ .

أر له في صحيح البخاري سوى موضع واحد في العلم رواه عن علي ، وعنه معروف بن خربوذ ، وروى له الباقر . اه .

وحاصل أقوال العلماء أن عامر بن وائلة صحابي عدل ثقة ، والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة . ولم ينقم عليه أهل الحديث أمرا يقدرح في عدالته وتوثيقه .

أما مانسب إليه من التشيع فيعني أنه كان يرى الحق إلى جانب علي في قتاله مع معاوية رضي الله عنهما . وقد قدمنا أن هذا كثير في الصحابة والتابعين . ولهذا خرج له من خرج من أصحاب الكتب الستة .

٤٦ — عباد بن يعقوب^(١) الأسدي الرواجني الكوفي أبو سعيد .

قال ابن حجر في هدي الساري : رافضي مشهور إلا أنه كان صدوقاً ، وثقه أبو حاتم ، وقال الحاكم : كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول : حدثنا الثقة في روايته المتهم في رأيه عباد بن يعقوب . وقال ابن حبان : كان رافضياً داعية . وقال صالح بن محمد : كان يشتم عثمان — رضي الله عنه — . (قلت) : روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثاً واحداً مقروناً ، وهو حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه : « أي العمل أفضل » وله عند البخاري طرق أخرى من رواية غيره . اه .

والسؤال : كيف خرج له البخاري وغيره وهو على هذه الحال من الضعف والوهن ؟
والجواب : قد ذكرناه سابقاً أن تخريج حديث راو غير الاحتجاج به . فقد يخرج أحد المحدثين لراو وهو غير حجة . كما هو ثابت في أصول الحديث إذ يقال : فلان يكتب حديثه ولا يحتج به . وهذا إنما يسوقه المحدثون في المتابعات والشواهد . لا في الأصول . كما هو الحال في عباد بن يعقوب إذ أخرج له البخاري حديثاً واحداً مقروناً ، والحديث نفسه له طرق أخرى من رواية غير عباد . لاسيما وقد علمنا من أقوال العلماء أنهم لم ينقموا على عباد كذباً في الرواية ولكن نقموا عليه رفضه .

والأحاديث التي خرجها له من خرج من أصحاب الكتب الستة لاعلاقة لها ببدعته وقد

(١) ميزان الاعتدال ٢/٣٧٦ ، تهذيب التهذيب ٥/١٠٩ ، هدي الساري ٢/١٧٧ .

وردت من طرق أخرى صحيحة . والله أعلم .

٤٧ — عبد الله بن داود^(١) بن عامر بن الربيع الهمداني ابو عبد الرحمن المعروف بالخريري كوفي الأصل ، سكن الخيرية وهي محلة بالبصرة ، وقيل كان ينزل عبادان .

وثقه ابن معين وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والنسائي ، والدارقطني ، وقال ابن سعد : كان ثقة عابدا ناسكا . وقال الكديمي : ما كذبت إلا مرة واحدة قال لي أبي : قرأت على المعلم ؟ قلت : نعم ، وما كنت قرأت عليه .

والحاصل من كلام العلماء فيه أنه كان ثقة صدوقا مأمونا بالاتفاق ولهذا فقد احتج به المحدثون من أهل السنة وخرج له من خرج من أصحاب الكتب الستة .

وإن صح مانقله صاحب المراجعات من أن ابن قتيبة قد عد الخريبي من رجال الشيعة فالجواب عليه أصبح معلوما لدينا بالتركرار ، أن ابن قتيبة وغيره من علماء السنة يقصدون بالشيعة موالاة علي وآل البيت ليس إلا . وأنهم يفرقون بين معنى التشيع ومعنى الرفض .

كما ان علماء السنة لا يردون رواية المتشيع ولا يسقطون الاحتجاج به إذا اشتهر بالصدق والتقوى ، وعدم الكذب ما لم يدعُ إلى بدعته .

٤٨ — عبد الله بن شداد^(٢) بن الهاد الليثي . ولد في زمن النبي ﷺ ، وقال أحمد : لم يسمع عبد الله بن شداد من النبي ﷺ .

وقال ابن المديني : شهد مع علي يوم النهروان . وقال الواقدي : خرج مع القراء أيام ابن الأشعث على الحجاج فقتل يوم دجيل ، وكان ثقة كثير الحديث متشيعا .

وقال العجلي والخطيب : هو من كبار التابعين وثقاتهم . وقال أبو زرعة والنسائي : ثقة . وقال ابن سعد : كان عثمانيا ثقة في الحديث . اهـ .

وقول ابن سعد عنه : كان عثمانيا محل نظر .

(١) تهذيب التهذيب ١٩٩/٥ ، الخلاصة ١٩٦ .

(٢) تهذيب التهذيب ٢٥١/٥ .

الحاصل من كلام العلماء فيه : أنه تابعي ثقة مأمون . لم ينقموا عليه ما يسقط عدالته أو الاحتجاج به . ولهذا خرج له من خرج من أصحاب الكتب الستة .

أما مانسب إليه من التشيع فلا يقدر بعدالته وحججته بعد أن علمنا المراد بالتشيع عند علماء السنة . والله أعلم .

٤٩ — عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح الملقب مشكدانة^(١) .

قال أبو حاتم : صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال صاحب حماه : كان غالبا في التشيع . وحكى العقيلي عن بعض مشايخه : أنه كانت فيه سلامة ، وفي الزهرة يروي عنه مسلم اثني عشر حديثا . اهـ .

حاصل كلام العلماء فيه أنه ثقة صدوق . ولم ينقموا عليه ما يقدر في صدقه وتوثيقه ولهذا خرج له من خرج من أصحاب الكتب الستة .

وما نسب إليه من التشيع فلا يضره بعد أن عرفنا المراد بالتشيع . أما أنه كان غالبا في التشيع فقد عرفنا دلالاته من قبل وذكرنا أن المراد من ذلك تفضيل علي على عثمان رضي الله عنهما ، وهذا لا يضر الراوي إذا اشتهر بالصدق .

٥٠ — عبد الله بن لهيعة^(٢) بن عقبة الحضرمي قاضي مصر وعالمها .

قال ابن معين : ضعيف لا يحتج به . الحميدي عن يحيى بن سعيد : أنه كان لا يراه شيئا . قال ابن مهدي : ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة . ابن المديني عن ابن مهدي قال : لأحمل عن ابن لهيعة شيئا . وقال أحمد بن زهير ، عن يحيى : ليس حديثه بذاك القوي . وقال أبو زرعة ، وأبو حاتم : أمره مضطرب ، يكتب حديثه للاعتبار . وقال الجوزجاني : لا نور على حديثه ، ولا ينبغي أن يحتج به . قال النسائي يوما : ما أخرجت من حديث ابن لهيعة قط إلا حديثا واحدا أخبرناه هلال بن العلاء .

(١) تهذيب التهذيب ٣٣٣/٥ ، ميزان الاعتدال ٤٦٦/٢ .

(٢) ميزان الاعتدال ٤٧٥/٢ ، تهذيب التهذيب ٣٧٣/٥ . الخلاصة ٢١١ .

وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : ما حديث ابن لهيعة بحجة ، وإنني لأكتب كثيرا مما أكتب لأعتبر به ويقوي بعضه بعضا .

وقال ابن حبان : قد سبرت أخباره في رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا ، وما لأصل له في رواية المتقدمين كثيرا ، فرجعت إلى الاعتبار فرأيت أنه كان يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات ، فألزق تلك الموضوعات بهم . وقال ابن عدي : فإنه مفرط في التشيع . اهـ .

وحاصل كلام العلماء في عبد الله بن لهيعة أنه ضعيف ولا يحتج به ، وسبب ضعفه كما هو واضح من أقوال العلماء يأتي من جهة تدليسه ، وعدم ضبطه وإتقانه أما مانسبه إليه ابن عدي من الأفرط في التشيع فما كان ليقدح في عدالته وحججه لولا ما ذكرنا من التدليس وعدم الضبط .
أما أن يخرج له بعض المحدثين فلا يصلح دليلا على الاحتجاج به بعد أن نقلنا أنهم كانوا يكتبون حديثه للاعتبار . فهو ممن يكتب حديثهم ولا يحتج بهم ، أضف إلى ذلك أنهم كانوا يروون حديثه مقرونا بحديث آخر ليقويه . والله أعلم .

٥١ - عبد الله بن ميمون^(١) القداح المكي .

قال البخاري : ذاهب الحديث . وقال أبو زرعة : واهي الحديث . وقال الترمذي : منكر الحديث . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه . وقال النسائي : ضعيف . وقال أبو حاتم : منكر الحديث ، يروي عن الأثبات الملققات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد . وقال أبو نعيم الأصبهاني : روى المناكير . اهـ .

اتفق العلماء إذن على ضعفه وعدم توثيقه والاحتجاج به ولم يخالف في ذلك أحد . ثم يأتي صاحب المراجعات ليعده في ثقات رجال الشيعة ، مخالفا بذلك اتفاق أهل الشأن لا شيء إلا لأنه عبد الله بن ميمون صاحب الامام جعفر بن محمد الصادق !!!

وهذا يكشف لنا عدم منهجية الرافضة في توثيقهم وتضعيفهم ، كما يكشف لنا أنهم أصحاب

(١) ميزان الاعتدال ٥١٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٩/٦ .

هوى وضلالة .

أما أن يخرج له الترمذي فقد قلنا مرارا أن هذا لا يدل على أنه حجة إذ قد يكتب حديثه للاعتبار مقرونا بغيره من العدول الثقات .

٥٢ - عبد الرحمن بن صالح^(١) الأزدي العتكي

كان يغشى أحمد بن حنبل فيقره ويدنيه ، فقليل له فيه ، فقال : سبحان الله رجل أحب قوما من أهل بيت النبي ﷺ وهو ثقة . وقال يحيى بن معين : ثقة صدوق شيعي ، لأن يخرج من السماء أحب إليه من أن يكذب في نصف حرف . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال موسى بن هارون : كان ثقة ، وكان يحدث بمثالب أزواج رسول الله ﷺ وأصحابه . وقال أبو القاسم البغوي : سمعته يقول : أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر . وقال صالح بن محمد : كوفي إلا أنه كان يقرض عثمان وكان صدوقاً .

وقال أبو داود : لم أر أن أكتب عنه ، وضع كتابا في مثالب أصحاب رسول الله ﷺ . رجل سوء . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن عدي معروف مشهور في الكوفيين لم تذكر بالضعف في الحديث ولا اتهم فيه إلا أنه محترق فيما كان فيه من التشيع . هـ .

حاصل كلام العلماء في عبد الرحمن بن صالح أنهم لم ينقموا عليه كذبا بل قد اتفقوا على صدقه ، وإنما نقموا عليه تشيعه إلى آل البيت .

لكنه فيما نقلنا من أقوال العلماء فيه لم يضل إلى حد الرفض ، إذ لم يكن يفضل على الشيخين أحدا من الصحابة ، وإن صح مانسب إليه بأنه وضع كتابا في مثالب الصحابة فيحكم عليه بأنه صاحب بدعة إلا أنه لم يجيز الكذب نصرة لمذهبه . ولهذا لم يسقط علماء الحديث الاحتجاج به لما اشتهر عنه من الصدق والبعد عن الكذب . والله أعلم .

وهذا يدلنا دلالة ظاهرة على إنصاف أهل السنة ، والتزامهم بالمنهج العلمي الذي وضعوه ليكون دليلا لهم في الجرح والتعديل ، وفي علم الرجال ، وفي قبول الرواية ورفضها .

(١) ميزان الاعتدال ٥٦٩/٢ ، تهذيب التهذيب ١٩٧/٦ .

٥٣ - عبد الرزاق بن همام بن (١) نافع الحميري الصنعائي

قال صاحب فتح الباري : أحد الحفاظ الأثبات ، صاحب التصانيف ، وثقه الأئمة كلهم إلا العباس بن عبد العظيم العنبري وحده ، فتكلم بكلام أفرط فيه ، ولم يوافق عليه أحد .

وقد قال أبو زرعة الدمشقي : قيل لأحمد : من أثبت في ابن جريج عبد الرزاق أو محمد بن بكر الدساني ؟ فقال : عبد الرزاق .

وقال عباس الدوري عن ابن معين : كان عبد الرزاق أثبت في حديث معمر من هشام بن يوسف .

وقال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني : قال لي هشام بن يوسف : كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا . قال يعقوب : كلاهما ثقة ثبت . وقال الذهلي : كان أيقظهم في الحديث ، وكان يحفظ .

وقال ابن عدي : رحل إليه ثقات المسلمين واكتسبوا عنه إلا أنهم نسبوه إلى التشيع وهو أعظم مآذموه به ، وأما الصدق فأرجو أنه لا بأس به .

وقال النسائي : فيه نظر لمن كتب عنه بآخره كتبوا عنه أحاديث مناكير .

وقال الأثرم عن أحمد : من سمع منه بعد ما عمي فليس بشيء ، وما كان في كتبه فهو صحيح ، وما ليس في كتبه فإنه كان يلحن فيتلحن .

(قلت) أي ابن حجر : احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط وروى له الباقر . اهـ .

من خلال النظر في كلام العلماء في عبد الرزاق ، نلاحظ اتفاقهم على عدالته وتوثيقه وصدقه وضبطه قبل أن يختلط . ولم يخالف في ذلك أحد ، وأحاديثه في الصحيحين وبقية كتب السنة كلها نقلت عنه قبل الاختلاط . وهي الفترة التي لاختلاف على الاحتجاج به فيها عند عامة المحدثين .

أما ما نسب إليه من التشيع ، وهو أعظم مانقموه عليه ، فهو تشيع لا يقدح بعدالته وتوثيقه

(١) هدي الساري ١٨٥/٢ ، تهذيب التهذيب ٣١٠/٦ ، ميزان الاعتدال ٦٠٩/٢ .

والاحتجاج به إذ لم يبلغ به مرتبة الغلو بله مرتبة الرفض، وانضم إلى ذلك شهرته بالصدق والتقوى.

ومن الأدلة على أن تشييعه لم يبلغ به مرتبة الغلو أو الرفض، قول أحمد بن الأزهر: سمعت عبد الرزاق يقول: أفضل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه، ولو لم يفضلهما لم أفضلهما، كفى بي إزاء أن أحب عليا ثم أخالف قوله.

وقول عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي: هل كان عبد الرزاق يتشيع فيفرط في التشيع فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئا.

وقول سلمة بن شبيب: سمعت عبد الرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليا على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان، من لم يحبهم فما هو بمؤمن، وقال: أوثق أعماله حبي إياهم.

فكيف يصح بعد هذا أن يعد عبد الرزاق على قائمة الرافضة، وأن يحسب من رجالهم وثقاتهم!!! إن هذا لهبتان عظيم، وتقويض لأركان السنة، وتشكيك بحمّلتها، ليتسنى لهؤلاء الرافضة نقض عرى الاسلام، فليتببه لهذا أهل السنة.

٥٤ — عبد الملك بن أعين^(١) الكوفي

وثقه العجلي، وقال أبو حاتم: شيعي محله الصدق. وقال ابن معين: ليس بشيء، وكان ابن مهدي يحدث عنه ثم تركه.

قال ابن حجر — رحمه الله تعالى — ليس في الصحيحين سوى حديث سفيان بن عيينة عن جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا شقيقا يقول: سمعت ابن مسعود فذكر حديث: «من حلف على مال امرئ مسلم» هو في التوحيد من صحيح البخاري. وروى له الباقر.

وقال الحميدي عن سفيان حدثنا عبد الملك بن أعين شيعي كان عندنا رافضي صاحب رأي. وقال حامد عن سفيان: هم ثلاثة اخوة: عبد الملك، ووزارة، وحران، روافض كلهم، أحببهم قولا عبد الملك.

(١) هدي الساري ١٨٧/٢، تهذيب التهذيب ٢٨٥/٦، ميزان الاعتدال ٦٥١/٢.

ذكره ابن حبان في الثقات ، وكان يتشيع .

حاصل كلام العلماء في عبد الملك بن أعين أنه غير ثقة ولا يحتج به عند الأكثرين منهم ورأي هؤلاء المخرجين له مقدم على المؤثمين لمزيد عددهم وزيادة علمهم بعبد الملك بن أعين ، فكلام سفيان فيه مقدم على كلام العجلي لأن سفيان سمع منه ، ونقل عنه ما يشكل دليلا على عدم الاحتجاج به . في حين أن العجلي وثقه لأنه لا يعلم عنه ما علمه سفيان .

أما تخرج البخاري لحديثه فلم يكن إلا حديثا واحدا مقرونا بجامع بن أبي راشد كما ذكر ابن حجر ولولا أنه مقرون به لما خرج له .

وكذا خرج له الباقون أحاديث مقرونة ، وأخرى للاعتبار في المتابعات والشواهد دون أن يكون حجة عندهم .

فقد قدمنا أكثر من مرة أن المحدثين كانوا يكتبون حديث راو ولا يحتجون به . اه .

٥٥ — عبيد الله بن موسى العبسي (١) الكوفي من كبار شيوخ البخاري .

سمع من جماعة من التابعين ، وثقه ابن معين والعجلي وعثمان بن أبي شيبة وآخرون ، وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقا حسن الهيئة ، وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكرا ، وضعف بذلك عند كثير من الناس .

وعاب عليه أحمد غلوه في التشيع مع تقشفه وعبادته . وقال أبو حاتم : كان أثبتهم في إسرائيل . وقال ابن معين : كان عنده جامع سفيان الثوري ، وكان يستضعف فيه . اه .

حاصل كلام العلماء في عبيد الله أنه كان ثقة حجة وما نعموا عليه إلا تشيعه وقد ذكرنا من قبل أن المقصود بالتشيع الموالاة للامام علي وآل البيت ، ليس إلا ، كما ذكرنا أن هذا لا يقدح بعدالة الراوي إذا عرف بالصدق وعدم الدعوة إلى بدعته ، وهذه حال عبيد الله بن موسى . ومن أجل هذا احتج بروايته أصحاب الكتب الستة ، وهذا يكشف لنا إنصافهم واتباعهم منهاجا ثابتا في قبول الرواية ورفضها لا يتركونه لهوى أو تعصب .

أما ما أخذه عليه بعض العلماء من الضعف في روايته عن سفيان الثوري فهذا أمر لا يقدح

(١) هدي الساري ١٨٩/٢ ، ميزان الاعتدال ١٦/٣ ، تهذيب التهذيب ٥٠/٧ .

بعدالته عموماً وإنما يقدح بضبطه وإتقانه بخصوص روايته عن سفيان الثوري الأمر الذي جعل البخاري يعرض عن مروياته عن سفيان ، ويخرج له بأسواها .

قال ابن حجر — رحمه الله — : لم يخرج له البخاري من روايته عن الثوري شيئاً .

٥٦ — عثمان بن عمير ، أبو اليقظان^(١) الثقفى الكوفي البجلي .

عجياً لأمر هذا الرافضي — صاحب المراجعات — كيف يفترى الكذب على العلماء من أهل السنة إذ ينسب إليهم الهوى والتعصب وعدم الانصاف ، واللامنهجية ، عندما يقول : وكانوا إذا أرادوا تنقيص المحدث الشيعة والحط من قدره نسبوا إليه القول بالرجعة وبذلك ضعفوا عثمان بن عمير .

وردنا عليه سيكون سهلاً وواضحاً ، ومن فمه ندينه ، فنسأله : إذا كان علماء السنة كما تزعم ، فلم احتجوا برواية عبید الله بن موسى العبيسي ، وعبد الرزاق بن همام ، وأبان بن تغلب ، وعبد الله بن هبة ، وغيرهم من عشرات الرواة الذين عددهم أتت أنهم من رجال الشيعة وثقاتهم « وَلِمَ لَمْ ينسبوا إليهم الرجعة كما تزعم ؟!!

إن هذا هو البطلان المبين ، ولكن صاحب المراجعات يعتقد أن أهل السنة كالرافضة يبيحون الكذب نصرة لمذهبهم .

والدليل الآخر على كذب هذا الرافضي أن علماءنا لو كانوا كما يزعم زوراً وبهتاناً لأخذوا بأقوال الجوزجاني وغيره في الشيعة ، ولكن دينهم وتقواهم ومحافظتهم على السنة منعهم من ذلك .

ونحن نسوق هنا الكلام الثابت من أقوال الأثبات — أهل الشأن — في حق عثمان بن عمير . قال الذهبي : ضعفه . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أبو أحمد الزبيري : كان يؤمن بالرجعة . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال الدارقطني وغيره : ضعيف . وقال الفلاس : كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثن عن عثمان أبي اليقظان . وقال أحمد بن حنبل : أبو اليقظان خرج في الفتنة مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن ، وهو ضعيف الحديث . وقال ابن عدي : رديء المذهب ، يؤمن بالرجعة ، على أن الثقات قد رووا عنه مع ضعفه . وقال البخاري في الأوسط : منكر

(١) تهذيب التهذيب ١٤٥/٧ ، ميزان الاعتدال ٥٠/٣ .

الحديث . وقال ابن عبد البر : كلهم ضعفه . اه .

فهذا هو عثمان بن عمير عند العلماء الأثبات المنصفين الذين لا يعرفون الكذب ، ولا يدفعهم الهوى إلى التحامل على أحد .

أما أن أبا داود والترمذي قد خرجا له بعض الأحاديث فهذا لا يعني أنهم يحتجون به كما سبق وكرزنا ، وإنما يكون ذلك من باب الاعتبار إذ قد يكتب حديث راوٍ وهو غير حجة ، كما هو معلوم عند المحدثين .

٥٧ — عدي بن ثابت الأنصاري^(١) الكوفي التابعي المشهور .

قال الذهبي في الميزان : عالم الشيعة وصادقهم وقاصهم وإمام مسجدهم ، ولو كانت الشيعة مثله لقلَّ شرُّهم .

وثقه المعجلي ، وأحمد ، والنسائي ، والدارقطني ، إلا أنه قال : كان يغلو في التشيع ، وكذا قال ابن معين . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال عفان عن شعبة : كان من الرفاعين .

قال ابن حجر في هدي الساري : احتج به الجماعة . وما أخرج له في الصحيح شيء مما يقوي بدعته . اه .

اتفق العلماء على عدالة عدي بن ثابت وتوثيقه ، وغاية مانقموا عليه تشيعه ، الذي لا يعدو ميله وموالاته إلى علي رضي الله عنه في خلافه وقتاله مع معاوية ، وهذا لا يقدح في عدالته والاحتجاج به ، ولهذا خرج له أصحاب الكتب الستة واحتجوا به . لاسيما أنه لم يكن داعية لبدعته ، ومع هذا فقد احتاط الشيخان — البخاري ومسلم — ولم يخرجوا له ما يقوي بدعته .

٥٨ — عطية بن سعد بن^(٢) جنادة العوفي .

قال الذهبي : تابعي شهير ضعيف . قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ضعيف . وقال سالم المرادي : كان عطية يتشيع . وقال ابن معين : صالح . وقال أحمد : ضعيف الحديث . وقال

(١) هدي الساري ١٩١/٢ ، ميزان الاعتدال ٦١/٣ ، تهذيب التهذيب ١٦٥/٧ .

(٢) ميزان الاعتدال ٧٩/٣ .

النسائي وجماعة : ضعيف . وقال أبو زرعة : لين . وقال ابن عدي : وهو مع ضعفه يكتب حديثه ، وكان يعد مع شيعة الكوفة . وقال ابن سعد : وكان ثقة إن شاء الله وله أحاديث صالحة ، ومن الناس من لا يحتج به . وقال أبو داود : ليس بالذي يعتمد عليه . وقال الساجي : ليس بحجة ، وكان يقدم عليا على الكل . هـ .

اتفق العلماء على ضعفه وعدم الاحتجاج به ، ولكنه مع ضعفه فإنه يكتب حديثه مفرّوا أو للاعتبار وفي الشواهد والمتابعات ، وقد خرج له من خرج من أصحاب السنن من هذا القبيل . وهذا أبو داود خرج له وهو يقول فيه : ليس بالذي يعتمد عليه .

٥٩ - العلاء بن صالح^(١) التيمي الكوفي

وثقه أبو داود ، وقال أبو حاتم : كان من عتق الشيعة . وقال ابن أبي خيثمة ، وعباس ، عن ابن معين : ثقة . وقال أبو حاتم وأبو زرعة : لأبأس به . وقال ابن المديني : روى أحاديث مناكير . عامة مانقموها على العلاء تشيعه مع توثيقهم له ، فعلم من ذلك أن تشيعه لم يكن ليقدح في عدالته لأنه لم يكن يبلغ به مبلغ الرفض ، ولهذا خرج له من خرج من أصحاب السنن .

٦٠ - علقمة بن قيس^(٢) بن عبد الله النخعي الكوفي .

ولد في حياة رسول الله ﷺ ، وروى عن عدد من كبار الصحابة حتى قال ابن المديني : أعلم الناس بابن مسعود وعلقمة والأسود .

وثقه أحمد ، وابن معين وغيرهم ، ولم ينقم عليه أحد من العلماء أمراً يقدر به عدالته . ولهذا روى من روى له من أصحاب الكتب الستة .

أما أن الشهرستاني قد عده من رجال الشيعة فلأنه شهد مع الامام علي موقعة صفين ليس إلا . ولم ينسب إليه أحد من العلماء الأثبات غلواً أو رفضاً ، وقد قدمنا القول بأن مشاركة الرجل في جيش علي رضي الله عنه لا تخرجه من قائمة السنة ولا تدخله قائمة الرفض . فليس كل الذين

(١) ميزان الاعتدال ١٠١/٣ .

(٢) تهذيب التهذيب ٢٧٦/٧ .

قاتلوا إلى جانب علي هم من غير أهل السنة والجماعة وهذا أمر معروف بداهة ولم يقل به أحد من أهل العلم.

كما سبق القول أيضا بأن كلام الجوزجاني لا يمثل رأي علماء السنة بل ولا يأخذون به لأنه صاحب بدعة.

واعجب يا أخي لصاحب المراجعات ، كيف يجعل مقياس الثقة والعدالة عداوة معاوية بن أبي سفيان !!! أليس هذا التعصب والهوى والحقد الدفين على أصحاب النبي ﷺ !!؟ وذلك واضح فيما نسبه إلى علقمة بن قيس حيث قال : (ولم يزل عدواً لمعاوية حتى مات) !!

٦١ — علي بن يزيمة^(١) الحراني وفي التهذيب الجزري

وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، والعجلي ، والنسائي ، وغيرهم .

وقال أحمد : صالح الحديث ، لكنه رأس في التشيع . وقال الجوزجاني : زائغ عن الحق معلن به . كما وثقه ابن سعد ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وعده ابن حبان في الثقات ، وعن أحمد أيضا قال : ثقة وفيه شيء .

اتفقت آراء العلماء على عدالة علي وتوثيقه ، ولم ينقموا عليه ما يقدح بعدالته أو الاحتجاج به ، حتى الامام أحمد الذي عده رأسا في التشيع فإنه وثقه . الأمر الذي يدل على أن تشيعه كان من قبيل الميل والموالاة لعلي رضي الله عنه في خلافه مع معاوية رضي الله عنه ، وهذا قد سبق القول فيه أنه لا يقدح في عدالة الراوي ، والله أعلم .

٦٢ — علي بن الجعد^(٢) بن عبيد الجوهري أبو الحسن البغدادي .

قال الذهبي في ميزانه : الحافظ الثبت .

قال يحيى بن معين : ثقة صدوق ، وقال أبو زرعة : كان صدوقاً في الحديث . وقال أبو حاتم : كان متقناً صدوقاً . وقال صالح بن محمد : ثقة . وقال النسائي : صدوق . وقال الدارقطني :

(١) ميزان الاعتدال ١١٥/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٨٥/٧ .

(٢) ميزان الاعتدال ١١٦/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٨٩/٧ ، هدي الساري ١٩٧/٢ .

ثقة مأمون . وقال ابن قانع : ثقة ثبت . وقال مطين : ثقة . وقال ابن عدي : ما أرى بحديثه بأساً ، ولم أر في رواياته إذا حدث عن ثقة حديثاً منكراً .

وتكلم فيه أحمد بن حنبل من أجل التشيع ، ومن أجل وقوفه في القرآن . اهـ .

هذه جملة كلام العلماء في علي بن الجعد ، فهم متفقون على توثيقه ، وصدقه ، وأمانته ، وأما ما تقدموا عليه من التشيع ، فهو التشيع الذي لا يقدح بصدقه وأمانته وعدالته ، إذ أنه كان موالياً لعلي رضي الله عنه ولا يحط على الشيخين أبي بكر وعمر . وإنما كان يحط على معاوية وربما على عثمان رضي الله عنهما ، ودليلنا على ذلك ما رواه ابن حجر في التهذيب عن أحمد بن إبراهيم الدورقي قال : قلت لعلي بن الجعد : بلغني أنك قلت : ابن عمر ذاك الصبي . قال : لم أقل ، ولكن معاوية ما أكره أن يعذبه الله .

وقال هارون بن سفيان المستملي : كنت عند علي بن الجعد فذكر عثمان فقال : أخذ من بيت المال مائة ألف درهم بغير حق .

وبعد أن عرفنا هذا كله عن علي بن الجعد ، ينجلي لنا إنصاف المحدثين من أهل السنة والجماعة ، حيث لم تمنعهم هذه البدعة التي كانت في علي أن يردوا حديثه بعد أن ثبت عندهم صدقه وأمانته ، لاسيما أن بدعته هذه ليست بمكفرة ، ولا بالتالي يستبيح من أجلها الكذب . ولهذا خرج له البخاري ثلاثة عشر حديثاً ، مع شدة استقصائه ، كما خرج له من خرج من أصحاب السنن .

٦٣ — علي بن زيد بن عبد الله^(١) بن زهير بن أبي مليكة .

ضعفه حماد بن زيد ، والفلاس ، وأحمد ، ويحيى ، والعجلي ، والبخاري ، وابن خزيمة .

وقد نقم عليه العلماء أموراً كانت سبباً في تضعيفهم له ، وهي : سوء حفظه ، وعدم إتقانه ، ورفع الأحاديث الموقوفة ، واختلاطه ، وأنه كان متشيعاً رافضياً .

ولهذا كله خرج له الإمام مسلم حديثاً واحداً مقروناً بثابت البناني . وقد خرج له غير الإمام

(١) تهذيب التهذيب ٣٢٢/٧ ، ميزان الاعتدال ١٢٧/٣ .

مسلم ، فكتبوا عنه ولم يحتجوا به ، وكان هذا نادرا جدا . والله أعلم .

٦٤ — علي بن (١) صالح بن صالح بن حي الهمداني أخو الحسن بن صالح وهما توأمان .

وثقه أحمد وابن معين والنسائي والعجلي . وقال ابن سعد : كان صاحب قرآن ، وكان ثقة إن شاء الله قليل الحديث . ٥١ .

فقد اتفقت أقوال العلماء على توثيق علي بن صالح والاحتجاج بروايته ، ولم ينقموا عليه شيئا ، حتى أنهم لم ينسبوا إليه تشيعاً . ولهذا احتج به مسلم وغيره من المحدثين .

والعجب من صاحب المراجعات لاينقضي ، كيف ينسب علي بن صالح إلى قائمة أهل الرفض وثقاتهم ، دون أن يذكر مرجعاً معتمداً يثبت صحة قوله . إلا أن يكون قد اعتمد على أحد كتبهم ، كرجال الكشي ، ورجال النجاشي ، ورجال الطوسي ، وغيرها من الكتب التي لم تقم على منهج علمي ، وقد خلت من الإنصاف ، ومُلت كذبا وبهتاناً .

ثم إن صاحب المراجعات ليُعَي على القاريء لم يذكر الاسم الكامل لعلي بن صالح ، واكتفى بذكر اسمه واسم أبيه ، وهذا شأن الرافضة في كتبهم .

٦٥ — علي بن غراب (٢) الفزاري الكوفي القاضي .

وثقه ابن معين ، والدارقطني ، وعثمان بن أبي شيبة . وقال أبو حاتم والنسائي : لا بأس به .

وقال أبو زرعة : هو عندي صدوق . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عنه فقال : مالي به خيرة ، سمعت منه مجلسا وكان يدلس ، وما أراه إلا كان صدوقاً . وقال ابن معين : هو المسكين صدوق . وقال أبو زرعة : هو صدوق عندي . قال الخطيب : أظنه طعن عليه لأجل مذهبه فإنه كان يتشيع ، قال : وأما ورأيته بعد فوصفه بالصدق . ٥١ .

اتفقت أقوال العلماء على توثيق علي بن غراب وصدقه وأمانته وغاية ما نقموا عليه تشيعه ، وقد عرفنا من قبل المراد بالتشيع عند سلفنا الصالح ، وعرفنا أنه لا يقدح بعدالة راو إذا اشتهر بالصدق والأمانة كما هو عليه حال علي بن غراب . والله أعلم .

(١) ميزان الاعتدال ١٣٢/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٣٢/٧ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣٧١/٧ ، ميزان الاعتدال ١٤٩/٣ .

٦٦ — علي بن قادم^(١) أبو الحسن الخزازي الكوفي .

قال أبو حاتم : محله الصدق . وقال يحيى ، وابن معين : ضعيف . وقال ابن سعد : منكر الحديث ، شديد التشيع . وقال ابن عدي : نقت عليه أحاديث تفرد بها عن الثوري . وقال الساجي : صدوق فيه ضعف . اهـ .

العلماء متفقون على ضعف علي بن قادم ، ولم ينقموا عليه كذباً ، وإنما نقموا عليه مذهبه ، وتفرد به بأحاديث عن الثوري لا تعرف .

وعلى هذا فمن خرج له من أصحاب السنن راعى صدقه وتجنب أحاديثه المنكرة . والله أعلم .

٦٧ — علي بن المنذر^(٢) الطريقي .

قال ابن أبي حاتم : صدوق ثقة . وقال النسائي : شيعي محض ثقة . اهـ .

إن توثيق العلماء لعلي بن المنذر هذا مع علمهم بتشيعه يقطع بأن تشيعه لم يكن ليقدح بعدالته ، حيث لم يزد عن موالاته للإمام علي رضي الله عنه في خلافه مع معاوية رضي الله عنه ، فهذا هو مفهوم التشيع عند علمائنا .

ولهذا روى عنه أصحاب السنن واحتجوا به . وهذا دليل يضاف إلى عشرات الأدلة على إنصافهم ، وشدة نزاهتهم ، وسُمُوهم عن الهوى ، والبغي ، والقول بلا دليل .

٦٨ — علي بن هاشم^(٣) بن البريد العائذي أبو الحسن الكوفي الخزاز .

وثقه ابن معين ، ويعقوب بن أبي شيبة ، وقال أبو داود : ثبت يتشيع . وقال البخاري : كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما . وقال ابن حبان : غالي في التشيع ، روى المناكير عن المشاهير . قال ابن نمير : كان مفرطاً في التشيع ، منكر الحديث . وقال أبو زرعة : صدوق . وقال النسائي : ليس به بأس . اهـ .

(١) تهذيب التهذيب ٣٧٤/٧ ، ميزان الاعتدال ١٥٠/٣ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣٨٦/٧ ، ميزان الاعتدال ١٥٧/٣ .

(٣) تهذيب التهذيب ٣٩٢/٧ ، ميزان الاعتدال ١٦٠/٣ .

الذي نقمه العلماء على علي بن هاشم غلوه في التشيع، لكنه لم يصل به إلى مرتبة الرفض بمعنى كرهه الشيخين أبي بكر وعمر والحط عليهما. ولم يقل بالرجعة.

والراوي ما لم يبلغ مبلغ الرفض يمكن أن تقبل روايته إذا اشتهر بالصدق والأمانة العلمية. وهذه حال علي بن هاشم ولهذا خرج له الامام مسلم. وأصحاب السنن الأربعة.

ولما كان البخاري — رحمه الله — متشدداً في قبول الرواية أكثر من غيره فقد ترك إخراج حديث علي بن هاشم نظراً لغلوه في تشيعه. والله أعلم.

٦٩ — عمار بن رزيق^(١) الكوفي

روى عنه منصور، والأعمش. وعنه يحيى بن آدم، وعده: ثقة.

قال الذهبي: ما رأيت لأحد فيه تلييناً إلا قول السليمانى: إنه من الرافضة، والله أعلم بصحة ذلك.

وفي التهذيب: وثقه ابن معين وأبو زرعة، وابن شاهين، وابن المديني، وقال أبو حاتم، والنسائي: لأبأس به. وقال الامام أحمد: كان من الأثبات. اهـ.

اتفق العلماء على توثيق عمار هذا ولم يخالف في ذلك أحد، ولم ينسب إليه ما يقدح في عدالته، إلا مقاله السليمانى ولم يثبت عند أحد من أهل الشأن، ولو ثبت أنه كان رافضياً كما قال السليمانى التجنبوا الرواية عنه، لأن الرفض بدعة مكفرة كما هو معلوم عند عامة علماء السنة.

٧٠ — عمار بن معاوية^(٢) الدهني.

وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والناس. قال الذهبي في الميزان: [وما علمت أحداً تكلم فيه إلا العقيلي فتعلق عليه بما] سأله أبو بكر بن عياش: أسمعت من سعيد بن جبير؟ قال: لا. قال: فاذهب. وقال الذهبي: روايته عنه في سنن ابن ماجه فهي منقطعة. وقال ابن عيينة: قطع بشر بن مروان عرقوبيه في التشيع. اهـ.

(١) تهذيب التهذيب ٧/٤٠٠، ميزان الاعتدال ٣/حرف العين.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/٤٠٦، ميزان الاعتدال ٣/١٧٠.

اتفقت آراء العلماء في عدالة عمار بن معاوية ووثاقته ، ولم ينقموا عليه أمرا يقدر فيه سوى ماقاله ابن عيينة فيه من التشيع ، وهذا لا يضره مع اشتهاه بالصدق والأمانة . ولهذا خرج له من خرج من أصحاب السنن والامام مسلم .

٧١ — عمرو بن عبد الله^(١) أبو إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي .

من أئمة التابعين بالكوفة وأئمتهم ، قال الذهبي : إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط . هـ .

وثقه أحمد ، وابن معين ، والنسائي ، وابن المديني ، والعجلي ، وأبو حاتم .

ولم ينقموا عليه بدعة أو كذبا ، ولهذا خرج له أصحاب الكتب الستة .

أما ماينقله صاحب المراجعات عن ابن قتيبة والشهرستاني في حق أبي إسحاق السبيعي ، فقد علمنا سابقا وأكدنا مرارا أن مايقصدونه في قولهم فلان شيعي يعني : مطلق الموالاة لعلي رضي الله عنه في خلافه مع معاوية .

كما كررنا القول بأن هذا لايقدر بعدالة الراوي والاحتجاج به إذا اشتر بالصدق والأمانة أمثال أبي إسحاق السبيعي .

أما ماأتى به من كلام الجوزجاني فلا يحتسب هذا القول على أهل السنة والجماعة ، بعد أن علمنا سابقا أن الجوزجاني يعد صاحب بدعة عند أهل السنة ، ولا يحتج بكلامه في غيره من أصحاب البدع .

٧٢ — عوف بن أبي جميلة البصري المعروف بالأعرابي

من صغار التابعين ، وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وقال النسائي : ثقة ثبت . وقال ابن

سعد : كان ثقة كثير الحديث . وقال محمد بن عبد الله الأنصاري : كان من أثبتهم جميعا ولكنه

كان قدريا . وقال ابن المبارك : كان قدريا وكان شيعيا . هـ .

والذي نلاحظه من كلام العلماء في عوف اتفاهم على عدالته وتوثيقه والاحتجاج به ، وإن نقم

(١) تهذيب التهذيب ٦٣/٨ ، ميزان الاعتدال ٢٧٠/٣ .

(٢) هدي الساري ٢٠١/٤ ، تهذيب التهذيب ١٦٦/٨ ، ميزان الاعتدال ٣٠٥/٣ .

عليه البعض بدعة القدرية ، أو بدعة التشيع فإن هذا لايقدم بعدالته ، إذ لم يكن داعية لبدعته ، ولم يكن ليستبيح الكذب نصره لها ، بل إنه اشتهر بالصدق والأمانة . يؤكد هذا تسميته بـ (عوف الصدوق) . وكلام الامام مسلم في مقدمة صحيحه : (..... وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة) . ولهذا فقد احتج به الجماعة أصحاب الكتب الستة . وخرجوا أحاديثه ، وهذا يشكل دليلا صريحا على إنصاف علماء السنة .

٧٣ — الفضل^(١) بن دكين وهو لقب ، واسمه — عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التيمي آل طلحة أبو نعيم الملائي الكوفي الأحول — .

وثقه أحمد ، والنسائي ، والخطيب ، والعجلي ، ويحيى ، وعبد الرحمن ، ووكيع ، وأبو نعيم . ولم يتقموا عليه مايقدم بعدالته ، والاحتجاج به .

وما ساقه صاحب المراجعات من نقول ليوهم القاريء بأن الفضل بن دكين من أعلامهم ، فيبانه أن الفضل هذا كان يتشيع ، بمعنى أنه كان يوالي الامام علي — رضي الله عنه — في خلافه مع معاوية دون أن يتجاوز هذا المفهوم ، وهذا لا يخرج من دائرة أهل السنة أبداً كما سبق وأن أوضحنا من قبل . كما لا يدخله في قائمة أهل الرفض — ولا كرامة — .

وليخفي صاحب المراجعات الحقيقة على القاريء ، وليوهمه بأن الفضل بن دكين أحد أعلامهم عمد إلى كلام الذهبي فنقل جزءاً منه وترك تمامه . كالذي يقرأ — ويل للمصلين — فقد نقل عنه فقال : وذكر الذهبي في ميزانه فقال : الفضل بن دكين أبو نعيم حافظ حجة إلا أنه كان يتشيع . وسكت ولم يتم العبارة ، وقامها : من غير غلو ولا سب .

فتبام العبارة يكشف لنا مراد الذهبي بالتشيع الذي نسبه إلى الفضل بن دكين وأنه لم يتجاوز حدود الموالاة لعلي رضي الله عنه إلى الغلو أو الرفض والعياذ بالله . ولهذا احتج أصحاب الكتب الستة به وخرجوا أحاديثه .

٧٤ — فضيل بن^(٢) مرزوق الأغر الرقاشي ويقال الرواسي

(١) هدي الساري ٢/٢٠٢ ، تهذيب التهذيب ٨/٢٧٠ ، ميزان الاعتدال ٣/٣٥٠ .

(٢) تهذيب التهذيب ٨/٢٩٨ ، ميزان الاعتدال ٣/٣٦٢ .

وثقه الثوري ، وابن عيينة ، وابن معين ، وأحمد ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : صالح الحديث صدوق يهيم كثيراً يكتب حديثه . قلت : يحتاج به ؟ قال : لا . وقال النسائي : ضعيف . وقال ابن عدي : أرجو أنه لأبأس به . وقال العجلي : جازئ الحديث صدوق ، وكان فيه تشيع . وقال ابن حبان : منكر الحديث جدا ، كان ممن يخطيء على الثقات ، ويروي عن عطية الموضوعات . وقال ابن عدي : عندي أنه إذا وافق الثقات يحتاج به . اهـ .

اختلفت في فضيل أقوال العلماء بين موثق له ، ومضعف ، ومن ضعفه لم يضعفه لتشيعه ، لأن تشيعه كان قاصراً على الموالاة المجردة لعل رضي الله عنه ، وقد صرح بذلك الذهبي رحمه الله إذ قال : وكان معروفاً بالتشيع من غير سب .

وإنما ضعفه المضعفون من جهة ضبطه وإتقانه وروايته التي يخالف فيها الثقات ، فكانت أحاديثه منكراً ، كما ضعفوه لأنه يروي الموضوعات عن عطية ، ولهذا فقد أخذ على مسلم إخراجها في الصحيح لأنه ليس على شرطه .

ومع هذا فإن من خرج له من المحدثين قد تجنب أحاديثه عن عطية ، وروى عنه ماوافق به الثقات ، كما قال ابن عدي .

فقد روى فضيل بن مرزوق حديثاً نص إمامة أبي بكر وعمر وعلي ، الأمر الذي يؤكد مخالفته لعقيدة الرافضة في الشيخين رضي الله عنهما ، كما يؤكد لنا أنه من أهل السنة .

ولكن صاحب المراجعات اعتبر هذا الحديث الذي رواه فضيل بن مرزوق من كذب زيد بن الحباب عليه ، دون أن يذكر دليلاً على صحة هذا القول . لا لشيء إلا أن الحديث نص على إمامة الشيخين ولولا ذلك لما حكم هذا الحكم .

٧٥ — فطر بن خليفة^(١) الحناط

من صغار التابعين . وثقه أحمد ، والقطان ، والدارقطني ، وابن معين ، والعجلي ، والنسائي ، وآخرون . وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله تعالى ، ومن الناس من قد يستضعفه . وقال

(١) هدي الساري ٢/٢٠٣ ، تهذيب التهذيب ٨/٣٠٠ ، ميزان الاعتدال ٣/٣٦٣ .

الساجي : كان ثقة وليس بمتقن . وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة عند الكوفيين وهو متمسك وأرجو أنه لأبأس به .

وقد نقم عليه بعض العلماء تشييعا لا يبلغ به حد الغلو والرفض .

قال العجلي : إنه كان فيه تشيع قليل . وقال ابن أبي خيثمة عن قطبة بن العلاء : تركت حديثه لأنه روى أحاديث فيها إزرء على عثمان .

وقال أبو بكر بن عياش : تركت الرواية عنه لسوء مذهبه . وقال أحمد بن يونس : كنا نمر به وهو مطروح لانكتب عنه .

ولما تكلم فيه العلماء واختلفوا فيه رأينا البخاري يخرج له حديثا واحدا فقط ، وهذا لا يعني أنه حجة عند البخاري . قال ابن حجر : ليس في البخاري سوى حديث واحد رواه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو ، حديث : (ليس الواصل بالملكافيء) الحديث . أخرجه من طريق الثوري عن الأعمش والحسن بن عمرو وفطر ثلاثهم عن مجاهد . قال البخاري : لم يرفعه الأعمش .

أما أصحاب السنن الذين خرجوا أحاديثه ، فلم يرو في تشيع فطر ما يقدح في عدالته والاحتجاج بحديثه ، ولهذا خرجوا له ، وهذا يدل على إنصافهم ، وبعدهم عن الهوى .

٧٦ — مالك بن إسماعيل^(١) بن زياد بن درهم أبو غسان الكوفي الهندي

قال ابن حجر : من كبار شيوخ البخاري ، جمع على ثقته . اهـ .

وما نسب إليه من تشيع لا يخرج من دائرة أهل السنة ، ولا يدخله في قائمة أهل الرفض ، لأن التشيع لا بد أن يكون في مفهوم السلف الميل المجرد والموالاتة لعلي في خلافه مع معاوية رضي الله عنهما ، كما قدمنا ذكره من قبل ، وكذا فإنه لا يقدح في عدالة الراوي والاحتجاج به ولهذا احتج البخاري وغيره من المحدثين .

٧٧ — محمد بن خازم^(٢) المعروف بأبي معاوية الضرير

قال الذهبي : أحد الأئمة الأعلام الثقات ، لم يتعرض إليه أحد .

(١) هدي الساري ٢/٢١١ ، تهذيب التهذيب ٣/١٠ ، ميزان الاعتدال ٣/٤٢٤ .

(٢) هدي الساري ٢/٢٠٦ ، تهذيب التهذيب ٩/١٣٧ ، ميزان الاعتدال ٤/٥٧٥ .

فقد وثقه النسائي ، والعجلي ، وابن سعد ، وقال أبو حاتم : أثبت الناس في الأعمش سفیان ثم أبو معاوية ، وبمثلله قال يحيى بن معين .

وكذا قال ابن خراش ، وزاد : في حديثه عن غير الأعمش اضطراب . وكذا روى عبد الله بن أحمد عن أبيه . اه .

ولهذا فإن البخاري لم يحتج به إلا في روايته عن الأعمش ، أما روايته عن غير الأعمش فقد خرجها في المتابعات والشواهد حيث تابعه عليها الثقات .

قال ابن حجر — رحمه الله — (قلت) : لم يحتج به البخاري إلا في الأعمش ، وله عنده عن هشام بن عروة عدة أحاديث توبع عليها الخ

أما مانسبه إليه الحاكم من غلو في التشيع ، وما نسبه إليه أبو داود من الإرجاء ، فهي بدع لاتقدح بعدالته والاحتجاج به عند المحدثين ، مادام قد اشتهر بالصدق والأمانة وعدم الكذب نصره لمذهبه وبدعته . ولهذا فإن المحدثين من أهل السنة إنما نقموا عليه اضطرابه وتدليسه في روايته عن غير الأعمش فتجنبوها ما لم يتابع عليها من الثقات .

وبهذا نضيف دليلا آخر على إنصاف أهل السنة وبعدهم عن التعصب والهوى .

٧٨ — محمد عبد الله الضبي^(١) الطهاني النيسابوري ، أبو عبد الله الحاكم ، الحافظ ، صاحب التصانيف .

قال الذهبي : إمام صدوق ، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك ، فما أدري هل خفيت عليه ؟ فما هو ممن يجهل ذلك ، وإن علم فهذه خيانة عظيمة .

وقد نقموا عليه تساهله في تصحيح الأحاديث ، وعددها على شرط الشيخين وليست كذلك . ولهذا ضعفه أهل الصنعة في الحديث ، وأسقطوا الاحتجاج به .

ولقد اشتهر عنه التشيع لعلي وآل البيت ، ولكنه لم يصل به إلى الحط على الشيخين أبي بكر وعمر ، إذ هذا هو الرفض بعينه الذي تسقط به عدالة الراوي . يؤكد هذا قول الذهبي : ثم هو

(١) ميزان الاعتدال ٦٠٨/٣ ، البداية والنهاية ٣٥٥/١١ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ٤٠٩ .

شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين .

أما ما نقله ابن طاهر عن أبي إسماعيل عبد الله الأنصاري : بأن الحاكم أبي عبد الله إمام في الحديث رافضي خبيث ، فقد نفاه الذهبي فقال : إن الله يحب الإنصاف ، ما الرجل برافضي ، بل شيعي فقط .

وقول الذهبي هذا يؤكد لنا ما قلناه سابقا بالفرق بين مفهوم الرفض ومفهوم التشيع عند علماء أهل السنة .

٧٩ — محمد بن عبيد الله^(١) بن أبي رافع المدني

قال الذهبي : ضعفه . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال يحيى بن معين : ليس حديثه بشيء . وقال أبو حاتم : منكر الحديث جداً ، ذاهب .

وقال ابن عدي : هو في عداد شيعة الكوفة . وقال الدارقطني : متروك وله معضلات . اه .

لست أدري كيف يكون من الثقات من كانت هذه حاله ، وهذه أقوال العلماء فيه !!؟ إن صاحب المراجعات في توثيقه لهذا الراوي وأمثاله قد خالف أقوال الأئمة الأعلام ، لا لشيء إلا لأن هؤلاء الرواة من الشيعة ، وهذا في نظر هذا الرافضي كافٍ للاحتجاج بهم وتوثيقهم ، وهنا أسأل : أين المنهج العلمي للرافضة الذي يكون أساسا في التعديل والتجريح !! بل وأين الإنصاف والتجرد الذي يتبجح فيه هذا الخبيث في ثنايا كتابه !!؟

٨٠ — محمد بن فضيل بن غزوان^(٢) أبو عبد الرحمن الكوفي

قال أحمد : كان يتشيع ، وكان حسن الحديث . وثقه ابن معين . وقال أبو زرعة : صدوق من أهل العلم . وقال أبو حاتم : شيخ . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو داود : كان شيعيا محترقا . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يغلو في التشيع . وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقا كثير الحديث متشيعا وبعضهم لا يحتج به . وقال العجلي : كوفي ثقة شيعي . وقال علي بن المديني : كان ثقة ثبتا في الحديث . وقال الدارقطني : كان ثبتا في الحديث . اه .

(١) تهذيب التهذيب ٣٢١/٩ ، ميزان الاعتدال ٦٣٤/٣ .

(٢) هدي الساري ٢١٠/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٠٥/٩ ، ميزان الاعتدال ٩/٤ .

فحاصل كلام أهل الشأن فيه : أنه ثقة صدوق ثبت حسن الحديث لم ينقموا عليه مايقدر بعدالته والاحتجاج به ، ولهذا اتفق المحدثون على الاحتجاج به ، وتخرج مروياته .

وما نسب إليه من التشيع لا يضره بعد اشتهاره بالصدق والأمانة وعدم الكذب . أما ما نسب إليه من الغلو في التشيع بمعنى أنه كان يحط على عثمان رضي الله عنه فقد ورد عنه ماينفي ذلك ويثبت عكسه .

قال أبو هشام الرفاعي : سمعت ابن فضيل يقول : رحم الله عثمان ، ولا رحم من لايرحم عنه . وقال هشام : وسمعتة يحلف بالله أنه صاحب سنة . كما روى عنه أموراً تثبت عدم غلوه وأنه على مذهب أهل السنة والجماعة حتى في مسائل الفروع . وقال هشام : رأيت على خفه أثر المسح ، وصليت خلفه ما لايجصى فلم أسمع به يجهر يعني بالبسملة . وهذه قضايا معلوم فيها مخالفة الرافضة لأهل السنة .

٨١ - محمد بن مسلم بن (١) سوسن الطائفي

وثقه ابن معين ، وأبو داود ، والمعجلي ، وقال البخاري عن ابن مهدي : كتبه صحاح . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يخطيء . وقال الساجي : صدوق يهيم في الحديث .

وروي عن ابن معين قوله : انه يخطيء إذا حدث من حفظه ، وإذا حدث من كتابه فليس به بأس . ولكن الامام أحمد ضعفه على كل حال من كتاب غير كتاب . وذكر له ابن عدي أحاديث وقال : له أحاديث حسان غرائب . وهو صالح الحديث لأبأس به ولم أر له حديثاً منكراً . وقال يعقوب بن سفيان : ثقة لأبأس به . اهـ .

نلاحظ من خلال سرد أقوال العلماء أهل الشأن في محمد بن مسلم الطائفي أنه ضعيف ، وأن ضعفه من جهة حفظه وأتقانه وضبطه لا من جهة عدالته ، إذ لم ينقموا عليه أمراً يقدر بعدالته .

كما أن الذين ضعفوه من جهة حفظه وأتقانه وضبطه قد اختلفوا فيما إذا حدث من حفظه أو حدث من كتابه . وهذا يؤكد لنا دقة منهج المحدثين من أهل السنة في نقد الرواة وصرافة الحديث . فالذين خرجوا لمحمد بن مسلم الطائفي خرجوا أحاديثه التي رواها من كتابه لا من حفظه وهذه لم

(١) تهذيب التهذيب ٩/٤٤٤ ، ميزان الاعتدال ٤/٤٠ .

يخالف في قبول روايتها إلا الامام أحمد .

أما الامام مسلم فشدته شروطه لم يخرج له سوى حديثا واحدا في ترك الوضوء مما مست النار . وذلك لأنه توبع عليه ، فكانت روايته لحديثه متابعة كما نصه الحاكم .

ونظرة متأملة فيما قدمنا من أقوال العلماء في محمد بن مسلم الطائفي يتبين لنا كذب صاحب المراجعات حيث زعم أن علماء السنة قد ضعفوه بسبب تشييعه ليس إلا . وفي هذا الزعم مافيه من رمي علماء الحديث وصيارفته بالتعصب والهوى واللامنهجية في نقد الرجال وقبول الرواية . وجوابنا على زعمه وأباطيله هو ما ذكره هو من أن الامام مسلم قد خرج له في باب الوضوء . إذ لو كان ضعفه من جهة تشييعه كما زعم لانقذحت عدالته ، ولترك مسلم روايته . ثم نسأل صاحب المراجعات : ألم تعدّ من قبل أبان بن تغلب ، وعبد الرزاق بن همام ، وخالد بن مخلد ، وعامر بن واثلة ، وغيرهم من عشرات الرواة ، ألم تعدهم من رجالات الشيعة وثقاتهم فكيف وثقهم المحدثون من أهل السنة ولم يضعفهم؟! وقد نقلت بنفسك توثيقهم هؤلاء الأعلام . لقد استخفك شيطانك فأوقعك في التناقضات التي تنم عن جهلك بالسنة ، وحقدك على أهلها وحمايتها ، وسيوردك الهلاك في الآخرة .

٨٢ — محمد بن موسى بن (١) عبد الله الفطري المدني

قال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث كان يتشيع . وقال الترمذي : ثقة . وقال أبو جعفر الطحاوي : محمود في روايته . قال ابن شاهين في الثقات : الفطري شيخ ثقة حسن الحديث قليله . هـ .

اتفق العلماء على توثيقهم للفطري والاحتجاج به ولم ينقموا عليه مايقدرح بعدالته وضبطه . أما مانسب إليه من التشيع فقد كررنا القول في أن التشيع يراد به موالاته وتأيدته لعلي وآل البيت دون الحط على أحد من الصحابة ، وهذا لا يضر الراوي لاسيما إذا اشتر بالصدق . ولهذا خرج من خرج من المحدثين للفطري ، واحتجوا به . وهنا أيضا نسأل صاحب المراجعات : لماذا لم يضعف

(١) تهذيب التهذيب ٩/٤٨٠ ، ميزان الاعتدال ٤/٥٠٠ .

علماء السنة محمد بن موسى الفطري ؟ وقد ذكرت أنه شيعي ، وقد قاله أبو حاتم من علماء السنة أيضا .

٨٣ — معاوية بن عمار الدُّهني^(١) البجلي الكوفي

قال الذهبي : صدوق كوفي . قال ابن معين ، والنسائي : ليس به بأس . و قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . وذكره ابن حبان في الثقات . اه .
لم ينقم عليه العلماء مايقدم بعدالته وضبطه فهو مستور الحال .

وكلام أبي حاتم فيه وإن دل على تمريض إلا أنه غير مفسر ، لكنه لم يبلغ عند المحدثين مرتبة يحتج بحديثه وإن كان يكتب . ولهذا خرج له مسلم والنسائي حديثا واحدا متابعة في دخوله صلى الله عليه مكة بغير إحرام .

أما ماسأقه صاحب المراجعات من كلام عن حياة معاوية الدهني ، وحياة أبيه فلم تتطرق له كتب التراجم ، وقد اعتمد فيه على ما في كتبهم الخاصة ، والتي لاتزن شيئا في ميزان العلم والعلماء ، وعلى فرض صحته فلا علاقة له بعدالته وضبطه من حيث الرواية .

٨٤ — معروف بن^(٢) خربوذ الكرخي

قال الذهبي : صدوق شيعي ، ضعفه يحيى بن معين . وقال أحمد : ماأدري كيف حديثه . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه . وقال الذهبي : وهو مقل . وقال الساجي : صدوق . اه .
اتفق العلماء على صدقه ولم ينقموا عليه كذبا . وفي قول أحمد وأبي حاتم شيء من التضعيف له ، إلا أنهما لم يقدحا في عدالته . وما نسب إليه من التشيع المطلق فقد عرفنا المراد فيه ، وعرفنا أنه لايقدم بعدالة الراوي مادام قد اشتهر بالصدق .

ولهذا فإن المحدثين من أهل السنة كتبوا حديثه . فليس له في البخاري إلا حديثا واحدا في العلم ، وهو حديثه عن أبي الطفيل عن علي « حدثوا الناس بما يعرفون » وروى له مسلم وأبو داود

(١) تهذيب التهذيب ١٠ / ١ ، ميزان الاعتدال ٤ / ١٣٧ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٣٠ ، ميزان الاعتدال ٤ / ١٤٤ ، هدي الساري ٢ / ٢١٣ .

وابن ماجه حديثه عن أبي الطفيل « أنه رأى النبي ﷺ في الحج » .

٨٥ — منصور بن المعتمر^(١) بن عبد الله بن ربيعة السلمى الكوفي

قال الآجري عن أبي داود : كان منصور لا يروي إلا عن ثقة . قال الثوري : ما بالكوفة آمن على الحديث من منصور . وقال يحيى : منصور بن المعتمر من أثبت الناس . وفي كتاب علي بن المديني : إذا حدثك عن منصور ثقة فقد ملأت يديك ولا تريد غيره . وقال عبدان : سمعت أبا حمزة يقول : دخلت إلى بغداد فرأيت جميع من بها يثني على منصور . وقال أبو زرعة : أثبت أهل الكوفة منصور .

وقال أبو حاتم : ثقة لا يخلط ولا يدلس . وقال العجلي : كوفي ثقة ثبت في الحديث ، كان أثبت أهل الكوفة ، وكان حديثه القدر لا يختلف فيه أحد ، متعبد رجل صالح ، أكره على القضاء شهرين ، وكان فيه تشيع قليل ، ولم يكن يغال . ١٠٥ .

حصيلة أقوال العلماء فيه : الاتفاق على توثيقه والاحتجاج به ولم ينقموا عليه ما يقدح بعدالته . ولهذا احتج به أصحاب الكتب الستة .

وما نسب إليه من التشيع فقد كان يسيرا ولم يبلغ به مبلغ الغلو كما ذكره العجلي ، فهذا لا يقدح بعدالته ولا ينقص من الثقة بروايته بعد أن اتفق العلماء على صدقه وبعده عن الكذب . وهذا يؤكد لنا إنصاف علماء السنة إذ لم يردوا روايته بسبب تشيعه الذي لاغلو فيه ولا رفض . كما أن احتجاجهم برواية منصور وقد أقر بها صاحب المراجعات إذ قال : اتفقت الكلمة على الاحتجاج بمنصور ولذا احتج به أصحاب الصحاح الستة وغيرهم مع العلم بتشييعه .

إن قوله هذا يتناقض مع ما رمى به علماء السنة من عدم الانصاف إذ قال فيهم : ولكن منينا بقوم لا ينصفون .

إذ كيف يكونوا غير منصفين وقد اتفقت كلمتهم على الاحتجاج به وهو شيعي إن هذا لعمرى غاية في التناقض ، يدركه كل ذي عقل منصف .

(١) تهذيب التهذيب ١٠/٣١٢ .

وهل أنصف صاحب المراجعات في حكمه على علماء السنة ؟ أم كان من المتجنين الظالمين ؟ إن كل من يقرأ كلامه وتناقضاته يدرك أمره ويعلم أنه ممن منيت السنة وأهلها بهم . فإننا لله وإنا إليه راجعون .

ثم إن القاري المنصف يستطيع أن يدرك إنصاف علماء السنة وتناقض صاحب المراجعات وتجنيه على علماء السنة ، يستطيع أن يدرك هذا مما نقله عن حماد بن زيد أحد أعلام السنة أنه قال : رأيت منصوراً بمكة وأظنه من الخشبية ، وما أظنه كان يكذب . فلو كان حماد بن زيد غير منصف لما نفى عن منصور الكذب وأثبت له الصدق وهو شيعي . ولكن صاحب المراجعات من قوم لا ينصفون . ألا ترى كيف يفترى الكذب على أهل السنة حيث زعم أنهم يرون الكذب من لوازم آل محمد . ثم نصب هذا الدعي نفسه مدافعاً عن هؤلاء الأولياء . وهو منهم براء . إن أهل السنة يعتقدون ان الكذب من لوازم الرفض ، وعقيدة الرفض ، وصاحب المراجعات واحد منهم . والصادق فيهم شامة .

وعجباً لصاحب المراجعات كيف يتلاعب بأي القرآن الكريم ويسوقها أدلة في غير موضعها . فهل بيان البدع ، وكشف أهلها ، والضلال وأهلها يسمى تنازب بالألقاب ؟ وهل قولك للكافر كافر ، أو للمنافق منافق تنازب بالألقاب ؟ لو صح ذلك لما سمي القرآن من اتصفوا بظاهرة النفاق منافقين ، ومن اترفرت جريمة الزنا بالزاني وجريمة السرقة بالسارق ... الخ

ثم إنني لأسأل صاحب المراجعات أين كانت هذه الآية عنك عندما خلعت على حماد بن زيد لقب ناصبي . بل لِمَ غابت عنكم هذه الآية عندما لقيتم أبا بكر وعمر بالجيت والطاغوت ، وعائشة بالبقرة الخ . هل هذا من الانصاف في شيء يا صاحب المراجعات ؟ ولكنك كما قال القائل : رميتي بدائها وانسلت .

٨٦ — المنهال بن عمرو^(١) الكوفي التابعي

قال ابن معين ، والنسائي ، والعجلي ، وغيرهم : ثقة .

وقال ابن أبي حاتم : سمعت عبد الله بن أحمد يقول : سمعت أبي يقول : ترك شعبة المنهال بن

(١) هدي الساري ٢/٢١٥ ، تهذيب التهذيب ١٠/٣١٩ ، ميزان الاعتدال ٤/١٩٢ .

عمرو على عمد . قال ابن أبي حاتم : لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب .

والذي رواه وهب بن جرير عن شعبة أنه قال : أتيت منزل المنهال فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت ولم أسأله ، قلت : هلا سألته عسى كان لا يعلم ؟

وروى ابن أبي خيثمة بسنده عن المغيرة بن مقسم أنه كان ينهى الأعمش عن الرواية عن المنهال ، وأنه قال ليزيد بن أبي زياد : نشدتك بالله هل كانت تجوز شهادة المنهال على درهمين ؟ قال : اللهم لا . وحكى العلاءي أن ابن معين كان يضع من شأنه . وقال الجوزجاني : كان سيء المذهب وقد جرى حديثه . اهـ .

حاصل كلام العلماء فيه اتفاقهم على عدالته وتوثيقه وضبطه وإتقانه ، ولم ينقموا عليه أمرا يقدر بروايته من حيث الصنعة الحديثية .

أما ماأخذ عليه من أنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب فهذا لا يوجب قدحا بالمنهال ، وكذا سماع صوت الطنبور من منزله ، لأنه قد لا يعلم ذلك ، ولا يكون موجودا ، ولا يرتضيه لو سمعه . وعلى هذا يكون ترك شعبة له مبالغة في الحيطة ، ويدل على دقة علماء السنة في الجرح والتعديل وتقبل الرواية .

أما رواية ابن أبي خيثمة فلا تصح لأن راويها محمد بن عمر الحنفي وهو لا يعرف ، ولو صححت فإنما كره منه المغيرة ماكره منه شعبة من القراءة بالتطريب ، لأن جريرا حكى عن مغيرة أنه قال : كان المنهال حسن الصوت ، وكان له لحن يقال له وزن سبعة . وبهذا لا يجرح الثقة ، كما ذكره ابن حجر في هدي الساري .

أما حكاية العلاءي ، فقد قال ابن حجر فيها : فلعل ابن معين كان يضع منه بالنسبة إلى غيره كالحكاية عن أحمد ، ويدل على ذلك أن أبا حاتم حكى عن ابن معين أنه وثقه . اهـ .

أما كلام الجوزجاني فقد كررنا القول غير مرة أن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لأنه كان شديد الانحراف والنصب . ولم يطعن أحد من العلماء في مذهبه سوى الجوزجاني .

وما نسبته صاحب المراجعات إليه من التشيع لم يثبت ولم يعزه إلى مصدر معتبر إلا أن يكون أحد كتبهم التي خلت من العلم والانصاف .

ومع ذلك فإن البخاري لم يخرج له سوى حديثين الأول في تعويد الحسن والحسين ، والآخر في تفسير حم فصلت ، اختلف فيه الرواة هل هو موصول أو معلق كما ذكر ذلك ابن حجر رحمه الله .

٨٧ - موسى بن قيس (١) الحضرمي ، يكنى أبا محمد . ويلقب عصفور الجنة .

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : لأعلم إلا خيرا . وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : لأبأس به . وقال موسى الفراء : كان مرضيا . وقال ابن شاهين في الثقات . وقال ابن نمير : كان ثقة . روى عنه الناس . وقال ابن سعد : كان قليل الحديث . هـ .

هذه خلاصة أقوال العلماء في عصفور الجنة ، نلاحظ من خلالها أنهم لم ينقموا عليه أمرا يقدح في عدالته . الأمر الذي جعلهم يقولون بتوثيقه أما قول العقيلي بأنه كان من غلاة الرافضة ، فلم يأت عليه بدليل . لكنه قال في تنمة كلامه عنه : يحدث بأحاديث مناكير وفي نسخة بواطيل ، فإن كانت هذه حجته في الحكم عليه بالغلو ، فلا يخفى أنها حجة ضعيفة ، إذ رواية الأحاديث البواطيل أو المناكير لاتدل على رفض ولا غلو ، لاسيما أنه لم يبين لنا العقيلي حقيقة هذه البواطيل التي رواها .

إلا أن الذهبي ساق لنا رواية عن موسى بن قيس هذا أنه حكى عن نفسه أن سفيان سأله عن أبي بكر وعلي ، فقال : علي أحب إلي .

ولعل رواية الذهبي هذه عن موسى أوضحت العلة في قول العقيلي عنه : أنه من الغلاة في الرفض . وليست العلة في قول العقيلي : أنه روى في فضل أهل البيت صحاحا ساءت العقيلي فقال فيه ماقال كما زعم صاحب المراجعات . إذ لو كانت هذه هي العلة للزم العقيلي أن يحكم على كل راو روى في فضل أهل البيت بنفس الحكم الذي حكمه على عصفور الجنة ، وهذا ما لم يفعله لا العقيلي ولا غيره من أئمة الحديث . الأمر الذي يؤكد كذب صاحب المراجعات في اتهامه للعقيلي .

أما رواية أبي نعيم عن موسى بن قيس بسنده إلى أم سلمة أنها كانت تقول : علي على

(١) تهذيب التهذيب ١٠/٣٦٦ ، ميزان الاعتدال ٤/٢١٧ .

الحق ... الخ « فليس فيها ما يدل على الغلو في الرفض ، إذا قصد بها أنه على الحق في خلافه مع معاوية رضي الله عنهما ، فعامة أهل السنة يرون هذا الرأي .

ودعوى صاحب المراجعات بأن أبا داود ، وسعيد بن منصور قد احتجا به فهي دعوى عريضة تحتاج إلى دليل إذ أن إخراج المحدث لراو لا يدل بالضرورة على الاحتجاج به فقد يكتب حديث رجل وليس بحجة .

٨٨ — نفع بن الحارث^(١) أبو داود الأعمى الهمداني الدارمي ويقال : السبيعي الكوفي القاص .

قال العقيلي : كان يغلو في الرفض ، وقال البخاري : يتكلمون فيه . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء . و قال النسائي : متروك . وقال الدارقطني وغيره : متروك الحديث . وقال أبو زرعة : لم يكن بشيء . وقال ابن حبان : لا تجوز الرواية عنه . وقال ابن عدي : هو في جملة الغالية بالكوفة . وقال الساجي : كان منكر الحديث يكذب . وقد ذكّر لقتادة بأنه يحدث عن البراء ، وزيد بن أرقم فقال قتادة : كذب إنما كان ذلك سائل يتكفف الناس قبل طاعون الجارف . وقال ابن عبد البر : أجمعوا على ضعفه ، وكذبه بعضهم ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه . اهـ .

اتفقت آراء العلماء على تضعيف نفع بن الحارث وترك الرواية عنه وان اختلفوا في سبب ذلك ، فكيف إذن يكون من الثقات ؟ ومن أين جاءه التوثيق وهذه آراء العلماء فيه ؟ إلا أن تعصب صاحب المراجعات لأهل الكوفة والغلاة فيها دفعه إلى توثيق مثل هذا الذي أجمع العلماء على تضعيفه وترك حديثه . مخالفا بذلك إجماع العلماء لا شيء إلا لأن نفع كوفي غال .

أما مازعمه صاحب المراجعات من احتجاج الترمذي به فغير صحيح ، فما كان لمثل الترمذي أن يخالف إجماع العلماء ويحتج بنفع . ولكنه ومن خرج له من أصحاب المسانيد قد أخرجوا له أحاديث مدلسة تدليس شيوخ باسم : نافع بن أبي نافع . قال الذهبي : وقد دلّسه بعض الرواة ، فقال : نافع بن أبي نافع والله أعلم .

٨٩ — نوح بن قيس^(٢) بن رباح الحداني ، ويقال : الطاحي البصري .

قال أحمد وابن معين في رواية عثمان الدارمي عنه : ثقة . وقال أبو داود : ثقة ، بلغني عن يحيى

(١) تهذيب التهذيب ١٠/٤٧٠ ، ميزان الاعتدال ٤/٢٧٢ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/٤٨٥ ، ميزان الاعتدال ٤/٢٧٩ .

أنه ضعفه . وقال مرة : يتشيع . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال ابن شاهين في الثقات : قال ابن معين : هو شيخ صالح الحديث . وقال العجلي : بصري ثقة . اهـ .

اتفقت آراء العلماء على الاحتجاج بنوح بن قيس ، وتوثيقه ، وما جاء من رواية أبي داود عن يحيى : أنه ضعفه ، فهي معارضة برواية عثمان الدارمي عنه : أنه ثقة ، كما أنها معارضة بأقوال العلماء الآخرين .

أما مانسب إليه من التشيع فلا يضره ولا يقدره بعدالته والاحتجاج به إذا عرف عنه الصدق وعدم الدعوة إلى بدعته . ونوح كان كذلك ، لا يضره هذا بعد أن عرفنا سابقا حقيقة التشيع وأنها لاتعدو حجة آل البيت وموالاتهم دون الخط على أحد من الصحابة — رضوان الله تعالى عليهم أجمعين — ولما لم ينقم عليه العلماء مايقدره بعدالته والاحتجاج به احتجج به من احتجج من أصحاب الكتب الستة .

٩٠ — هارون بن سعد^(١) العجلي الكوفي ويقال الجعفي الأعور .

قال أحمد : روى عنه الناس وهو صالح . وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ليس به بأس . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : لأبأس به ، وقد عده ابن حبان في الثقات كما عده في الضعفاء أيضا فقال : كان غاليا في الرفض لانهل عنه الرواية بحال . وقال الدوري عن ابن معين : كان من غلاة الشيعة ، وقال الساجي : كان يغلو في الرفض . اهـ .

وهكذا اختلفت فيه أقاويل العلماء بين محتج بروايته لاينقم عليه أمرا يمنع من الاحتجاج به ، وبين من يسقط الاحتجاج به بسبب رفضه وغلوه ، وهذا الخلاف يلزم منه أن الطائفة التي احتجت به لاتعلم عنه مايسقط الاحتجاج به ، وأن الطائفة الثانية عندها مزيد من العلم وفي مثل هذه الحالة يرجح قول المخرجين على المعدلين لمزيد علمهم بالراوي إلا أن يكون الراوي قد تغيرت حاله وصلحت ، بعد أن ظهر منه مايسقط الاحتجاج به ثم تراجع عن ذلك وتاب فعند ذلك تعود له عدالته ويحتج به ، وعلى هذا يحمل الخلاف الوارد في تعديل وتبريح الراوي .

وقد حكى أبو العرب الصقلي عن ابن قتيبة أنه أنشد له شعرا يدل على نزوعه عن الرفض .

(١) تهذيب التهذيب ٦/١١ ، ميزان الاعتدال ٤/٢٨٤ .

ومن هنا نعلم سبب خلاف العلماء في تعديلهم وتحريجهم لهارون بن سعد العجلي ، فمن ضعفه لم يكن يعلم عودته وتراجعته ونزوعه عن الرفض ، ومن احتج به فلعلمه بتراجعته وتوبته ، ولهذا خرج له من خرج من كتب السنة والله أعلم .

٩١ — هاشم بن البريد^(١) أبو علي الكوفي .

قال أبو طالب عن أحمد : لأبأس به . وقال اسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، قال ابن حجر : وقال العجلي : كوفي ثقة إلا أنه كان يترفض . وقال أبو العرب الصقلي : قال أحمد بن حنبل : هاشم بن البريد ثقة وفيه تشيع قليل . وقال الدارقطني : مأمون . اهـ .

اتفقت آراء العلماء على توثيق هاشم بن البريد والاحتجاج به . وقد نقم العجلي عليه ترفضه مع توثيقه له الأمر الذي يؤكد أن مانقمة العجلي على هاشم لم يصل الحد الذي يقدر به بعدالته والاحتجاج به وبمعنى آخر لم يبلغ مبلغ الرفض . إذ لو بلغ هذا الحد لما كان للعجلي أن يوثقه ولهذا جاءت عبارته (إلا أنه يترفض) تدل على التقليل ، وعدم الثبات ، والتردد . وإلا لقال : إلا أنه رافضي . فتأمل هذا .

كما أن رواية أبي العرب الصقلي عن أحمد بن حنبل : أن هاشم بن البريد ثقة وفيه تشيع قليل . تجعلنا نجزم بما قلناه سابقا في رواية العجلي . لأن العلماء يدركون الفارق الجلي بين الرفض والتشيع ، فتحمل رواية العجلي على رواية أحمد . والله أعلم .

وبهذا يكون المنسوب إلى هاشم بن البريد هو التشيع القليل ، وقد علمنا سابقا المراد بالتشيع كما علمنا أنه لا يقدر بعدالة الراوي لاسيما إذا اتفق العلماء على توثيقه كما هو الحال في هاشم بن البريد . ولهذا احتج به من احتج من أصحاب الكتب الستة .

٩٢ — هبيرة بن يريم^(٢) الحميري الشيباني الكوفي

قال الأثرم عن أحمد : لأبأس به ، وقال عبد الله بن أحمد : هبيرة أحب إلينا من الحارث .

(١) تهذيب التهذيب ١١/١٦ ، ميزان الاعتدال ٤/٢٨٨ .

(٢) تهذيب التهذيب ١١/٢٣ ، ميزان الاعتدال ٤/٢٩٣ .

وقال النسائي : ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الساجي : قال يحيى بن معين : هو مجهول . وقال النسائي في الجرح والتعديل : أرجو أن لا يكون به بأس ، ويحيى وعبد الرحمن لم يتركا حديثه . وقال ابن أبي حاتم : عن أبيه : شبيه بالمجهول . اهـ .

إن أحدا من العلماء لم يصرح بضعف هبيرة ، وقول النسائي فيه : ليس بالقوي ، يعارضه قوله الآخر في الجرح والتعديل : أرجو أن لا يكون به بأس ، كما يعارضه أقوال العلماء الآخرين .

أما قول ابن معين : هو مجهول ، وقول أبي حاتم : شبيه بالمجهول ، فلا يعني بالضرورة أنه ضعيف يترك حديثه ، وهذا يحيى وعبد الرحمن لم يتركا حديثه . فلو كانت هذه الجهالة على فرض ثبوتها عند كافة العلماء تقتضي ضعفاً لتركوا حديثه .

ثم إن العلماء الذين لهم رأي في هبيرة لم ينسبوا إليه بدعة الرفض أو الغلو في التشيع . كما لم ينسبوا إليه كذبا بحيث تسقط عدالته والاحتجاج به ، وغاية مانقموا عليه هفوة كانت منه أيام المختار . نسأل الله أن يغفرها له .

أما كلام الجوزجاني فيه فلا يعتبر حجة عند علماء السنة لأنه صاحب بدعة أيضا ، ولهذا فإن هبيرة لم يكن من رجال الشيعة وثقاتهم كما زعم صاحب المراجعات ، ولذا فقد خرج له من خرج من أصحاب السنن .

٩٣ — هشام بن زياد^(١) أبو المقدم البصري

ضعفه أحمد وأبو زرعة وغيرهما . وقال ابن معين : ليس بثقة . وقال في موضع آخر : ضعيف ليس بشيء . وقال البخاري يتكلمون فيه . وقال أبو داود : غير ثقة . وقال الترمذي : يضعف ، وقال النسائي : ضعيف متروك الحديث ليس بشيء . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ليس بالقوي الخ . اهـ .

اتفقت كلمة العلماء على ضعفه وعدم الاحتجاج به وترك حديثه . ثم بعد هذا كله يوثقه صاحب المراجعات ويعدده من رجال الشيعة وثقاتهم مخالفاً بذلك لإجماع أهل العلم وما ذلك إلا لأنه

(١) تهذيب التهذيب ٣٨/١١ ، ميزان الاعتدال ٢٩٨/٤ .

بصري ، فانظر إلى هذا التعصب الذميم ، والهوى المستطير ، أعاذنا الله من ذلك .

وتخرج الترمذي وغيره لحديثه لايمنى أنه حجة عندهم ولا يعني بالضرورة أنه ثقة . بل قد يخرج أصحاب السنن لراو دون الاحتجاج به .

٩٤ — هشام بن عمار^(١) بن نصير بن ميسرة . ويقال الظفري الدمشقي شيخ البخاري . قال ابن معين : ثقة . وقال أبو حاتم عن يحيى بن معين : كئيس كئيس . وقال العجلي : ثقة . وقال النسائي : لأبأس به . وقال الدارقطني : صدوق كبير المحل . وقال عبدان : ما كان في الدنيا مثله . اه .

من خلال النظر في أقوال العلماء في هشام بن عمار يتبين لنا أنهم لم ينسبوا إليه رفضا ولا غلوا حتى ولا تشييعا .

أما أن ابن قتيبة قد عدّه من رجال الشيعة فالجواب عليه كما قد سبق بيانه أن ابن قتيبة يعد الرجل من الشيعة لمطلق الموالاته لآل البيت ليس إلا . وعلى هذا فإن هشام بن عمار لا يصح أن يعد من رجال الشيعة وثقاتهم كما زعم صاحب المراجعات . بل هو من علماء أهل السنة ولهذا خرج له البخاري وأخذ عنه . ولو كان البخاري يعلم من حال هشام أنه يخالف أهل السنة والجماعة ، لابتعد عنه ، ولم يأخذ عنه .

وإن كان قد نقم عليه بعض العلماء أمورا كأخذ الأجرة على التحديث ، وقوله التلقين فتلك أمور أخرى لاعلاقة لها بالتشييع .

قال أبو حاتم : هشام صدوق ، ولما كبر تغير حفظه ، وكل مادفع إليه قرأه وكل ما لقن تلقن . وكان قديما أصح ، كان يقرأ من كتابه . وأنكر عليه ابن وارة وغيره أخذ الأجرة على التحديث . ومع هذا كله فلم يخرج عنه البخاري في صحيحه سوى حديثين : أحدهما في البيوع ، والثاني في مناقب أبي بكر — رضي الله عنه — بمتابعة عبد الله بن العلاء ، وعلق عنه في الأشربة حديثا في تحريم المعازف ، وهذا جميع ماله في كتابه مما تبين لابن حجر أنه احتج به . والله أعلم .

(١) هدي الساري ٢/٢١٨ ، تهذيب التهذيب ١١/٥١ ، ميزان الاعتدال ٤/٣٠٢ .

ولكن الامام أحمد ذكر هشاما فقال : طياش خفيف . وقد أنكر عليه الامام أحمد قوله في أن لفظ جبريل ومحمد عليهما السلام بالقرآن مخلوق ، كما أنكر عليه قوله في خطبته : الحمد لله الذي تجلى لخلقته بخلقته ، فقال الامام أحمد : هذا تجهم أو هذا جهمي الله تجلى للجبال ، وهو يقول : تجلى لخلقته بخلقته إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة .

قال الذهبي : ولقول هشام اعتبار ومساغ ، ولكن لا ينبغي إطلاق هذه العبارة المجملة ، وما أنكره الامام أحمد على هشام لو ثبت لا يجعله رجلا من رجال الشيعة وثقاتهم .

٩٥ — هشيم بن بشير^(١) بن القاسم بن دينار السلمى الواسطي

قال ابن حجر في هدي الساري : متفق على توثيقه إلا أنه كان مشهورا بالتدليس ، وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم ، فأما التدليس فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري : كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث ، واعتبرت أنا هذا في حديثه فوجدته كذلك ، إما أن يكون صرح به في نفس الاسناد ، أو صرح به من وجه آخر ، وأما روايته عن الزهري فليس في الصحيحين منها شيء ، واحتج به الأئمة كلهم والله أعلم . اهـ .

وقد ساق ابن حجر — رحمه الله — في تهذيبه أقوال العلماء في توثيق هشيم بن بشير والاحتجاج به دون خلاف بينهم على ذلك ، ولهذا احتج به أئمة الحديث .

أما أن ابن قتيبة عدّه من رجال الشيعة فقد عرفنا مراد ابن قتيبة في ذلك حيث يعد الرجل من الشيعة لمجرد موالاته لآل البيت ، ولجرد أنه يوالي عليا في خلافه مع معاوية رضي الله عنهما ، وهذا ليس بالأمر المستنكر عند أهل السنة مالم ينضم إلى ذلك حط على الصحابة أو الشيخين أبي بكر وعمر .

فلو صح نقل صاحب المراجعات عن ابن قتيبة فإن هشيم يبقى من علماء السنة وعلماء الحديث .

ولكن صاحب المراجعات دأب على الكذب ، ولبس الحق بالباطل ، وتزوير الحقائق ، والتعلق بخيط العنكبوت ، ووصم الأعلام من أهل السنة بالشيعة الذي يعتقده مجرد رواية ضعيفة أو قول

(١) هدي الساري ٢/٢١٩ ، تهذيب التهذيب ١١/٥٩ ، ميزان الاعتدال ٤/٣٠٦ .

لبعض العلماء يلوي عنقه ليجعله دليلا على أن فلانا من أعلام الحديث عالم من علمائهم، ورجلا من رجالهم كما هو الحال هنا في هشيم بن بشير. فتأمل هذا .

٩٦ - وكيع بن الجراح^(١) بن مليح بن عدي الرواسي أبو سفیان الكوفي

قال حماد بن زيد : لو شئت قلت هذا أرجح من سفیان . قال أحمد : وكيع شيخ ، وقال أيضا : مارأيت أوعى للعلم من وكيع ولا أحفظ منه ، وقال صالح بن أحمد : قلت لأبي أيما أثبت عندك ، وكيع أو يزيد ، وقال : مامنهما بحمد الله تعالى إلا ثبت . قلت : فأيهما أصلح ؟ قال مامنهما إلا صالح . وقال أيضا : حدثني من لم ترَّ عيناك مثله وكيع . وقال علي بن عثمان النفيلي : قلت لأحمد : إن أبا قتادة يتكلم في وكيع ، قال : من كذب بأهل الصدق فهو الكذاب .

وقال ابن معين : وكيع ثقة . وقال : والله مارأيت أحدا يحدث لله تعالى غير وكيع ، وما رأيت أحفظ منه ، ووكيع في زمانه كالأوزاعي في زمانه . وقال حنبل عن ابن معين ، رأيت عند مروان بن معاوية لوحا مكتوب فيه أسماء شيوخ فلان كذا ، وفلان كذا ، ووكيع رافضي . قال يحيى : فقلت له : وكيع خير منك . قال : مني . قلت : نعم . قال : فسكت وما قال لي شيئا ، ولو قال شيئا لوثب عليه أصحاب الحديث ، فبلغ ذلك وكيعا فقال : يحيى صاحبنا .

وقال ابن سعد : كان ثقة مأمونا عاليا رفيع القدر كثير الحديث حجة ، وقال العمري : كوفي ثقة عابد صالح أديب من حفاظ الحديث ، وكان يفتي .

وقال نعيم بن محمد الطوسي : سمعت أحمد يقول : عليكم بمصنفات وكيع . وقال أحمد وابن معين : الثبت عندنا بالعراق وكيع .

وقال يعقوب بن سفیان : سئل أحمد : إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن بن مهدي بقول من تأخذ ؟ فقال عبد الرحمن موافق ، ويسلم عليه السلف ، ويجتنب شرب النبيذ . اه .

لقد اتفقت آراء العلماء على توثيق وكيع بن الجراح والاحتجاج به ولم يخالف في ذلك أحد ، إذ لم ينقموا عليه بدعة مكفرة أو غير مكفرة ، كما لم ينقموا عليه دعوة لبدعة أو ضلالة ، أو كذب في حديثه ، أو عدم إتقان وسوء حفظ في مروياته . بل هو أحد أعلام أهل السنة ، ومن كبار

(١) تهذيب التهذيب ١١/١٢٣ ، ميزان الاعتدال ٤/٣٣٥ .

محدثيهم ، باتفاق أهل الشأن وأصحاب الدراية والصنعة الحديثية ، كما هو واضح في النقول السابقة .

وإن العجب لا ينقضي من كذب صاحب المراجعات وظلمه وبغيه ، حيث أخرج وكيع بن الجراح من قائمة أهل السنة وحملة لوائها ، ليدرجه ظلما وزورا في قائمة أهل الرفض والغلو ، ليخدع البسطاء من أهل السنة ويضلهم عن سبيل الله ، فهو يعلم منزلة وكيع بن الجراح عند أهل السنة والجماعة ، وأنهم يتلقونه بالقبول ، لاسيما وهو أحد شيوخ الامام الشافعي — رحمه الله — فإن استطاع أن يورثهم بأنه رافضي ، استطاع بذلك أن يجد لمذهبه عندهم إذن ، وشيء من الأرتياح والقبول .

وقد ساق صاحب المراجعات دليلا على أن وكيعا رافضي ، فأق ب قصة اللوح الذي رآه ابن

معين عند مروان بن معاوية الخ

والقصة من حيث الأصل صحيحة قد أوردها ابن حجر في تهذيبه والذهبي في ميزانه . لكن اصحاب المراجعات اكتفى بما كتب مروان بن معاوية في لوحه ، وجعله دليلا في حكمه على وكيع ابن الجراح وتجاهل رد ابن معين على مروان ، وتفنيده لما كتب في لوحه بحق وكيع فقال له : . وكيع خير منك . وتجاهل سكوت مروان حيال ابن معين . وسكوته هذا لا يعدو أن يكون واحدا من اثنين : إما سكوت لإقرار بأن وكيعا خير منه ، أم سكوت العاجز عن تقديم الدليل على دعواه . فإن كان الأول فهذا تراجع من مروان عن رأيه ، وإن كان الثاني فيدل على ضعف رأيه وعدم ثبوته ، ويكون ماقاله من حسد الأقران ، وهذا معروف بين العلماء . والله أعلم .

وتجاهل أيضا تمام القصة ولم يشبها فيما نقل منها ، وتمامها :

ولو قال شيئا — يعني مروان بن معاوية — لو ثبت عليه أصحاب الحديث .

وهذا يدل على دلالة ظاهرة على إجماع المحدثين على عدالة وكيع وثقته ، وعلى نفهم القاطع لما كتبه مروان في لوحه بحق وكيع وتكذيبهم له بحيث لو حاول إثباته لأوجعوه ضربا .

أما قول الامام أحمد في وكيع : إن عبد الرحمن يوافق أكثر ، ويسلم منه السلف ، وفي التهذيب : ويسلم عليه السلف . فكان ذلك في معرض إجابته على سؤال : إذا اختلف وكيع وعبد

الرحمن بن مهدي يقول من تأخذ ؟ فأجاب بذلك الجواب الذي يوحى بتفضيله عبد الرحمن بن مهدي على وكيع بن الجراح وقد سبب تفضيله بأنه يسلم منه السلف ، ومفهومه المخالف أن وكيعا لم يكن كذلك .

ولكن صاحب المراجعات حاول أن يوهم القاريء بأن وكيعا كان رافضيا يحط على السلف ويشتم الصحابة بما فيهم الشيخين أبي بكر وعمر ، فساق هذه الرواية بعد رواية يحيى بن معين مع مروان بن معاوية مباشرة والتي سبق بيانها والرد عليها .

ونجيب على هذه الرواية فنقول : نحن لانظعن بصحة الرواية ولا نملك هذا بعد ثبوتها في كتب التراجم الصحيحة المعتمدة .

ولكننا ننكر على صاحب المراجعات فهمه لهذه الرواية ، حيث قطع بأنها تعني أن وكيعا كان يشتم الصحابة وبالتالي كان رافضيا ، وأن الامام أحمد قد شهد بذلك .

فالامام أحمد — رحمه الله — واحد من أولئك الأعلام الذين يعرفون حقيقة الرافضة ، وحقيقة معتقداتهم الفاسدة ، وأحد العلماء المجمعين على رد رواية الرافضي ، لسوء معتقده ، وفساد مذهبه . فلو كان وكيع رافضيا كما زعم صاحب المراجعات أكان يوثقه الامام أحمد ويأخذ عنه ويحتج بروايته ؟ وقد قدمنا في بداية حديثنا عن وكيع من أقوال الامام أحمد ما يدل على ذلك .

ولو صح ما ذهب إليه صاحب المراجعات لكان الامام أحمد يناقض عقيدته في الرافضة ، ويكذب نفسه بنفسه . فهل يعقل ذلك من إمام جليل كالامام أحمد !!!

ثم إن الامام أحمد في جوابه لم يسقط عدالة وكيع ولم يقدر به وإنما فضل عبد الرحمن بن مهدي عليه إذا اختلفا فقط .

فالتفضيل بينهما في حال اختلافهما يقتضي أنهما يستويان في أصل العدالة والحجية ولكن عبد الرحمن أعلى مرتبة من وكيع ، فالرواية إذن أثبتت لو كيع العدالة والحجية ، ولم تنفها عنه . فكيف يكون حجة وثقة عند الامام أحمد وهو رافضي بعد أن علمنا إجماع أهل السنة على رد رواية الرافضي .

فتأمل أيها القاريء الكريم كيف يلبس صاحب المراجعات الحق بالباطل !!! ولكن بلينا بقوم لا يعدلون .

أما إن ابن قتيبة عده في معارفه من رجال الشيعة فجوابه كما كررناه سابقا أن ابن قتيبة يعد الرجل شيعيا مجرد رؤيته الحق إلى جانب علي في خلافه مع معاوية رضي الله عنهما . وعلى فرض ثبوته فإنه تشيع قليل لا يقدح بعدالته وتوثيقه والاحتجاج به كما نصه ابن المديني في تهذيبه : وكيع كان فيه تشيع (١) قليل .

ومن خلال ماسبق يتضح لنا كذب صاحب المراجعات فيما نسبته إلى وكيع بن الجراح من الرفض ، وأن الأدلة تثبت عكس ذلك ، ولكن صاحب المراجعات يلوي أعناقها ليحوها أدلة لضلالته ويوهم البسطاء من أهل السنة بها .

فإذا قامت الحجة على سلامة وكيع مما نسبته هذا الرافضي إليه صح لأصحاب السنن والصحاح أن يحتجوا بروايته . والله أعلم .

٩٧ — يحيى بن الجزار العرفي (٢) الكوفي

وثقه أبو زرعة والنسائي وأبو حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : صدوق وثق .

وقال العملي : كوفي ثقة وكان يتشيع . وقال الحكم بن عتيبة : كان يغلو في التشيع . وقال ابن سعد : كان يغلو في التشيع وكان ثقة . اهـ .

إن توثيق العلماء يحيى بن الجزار واتفاقهم على ذلك برغم مانسبه إليه بعضهم من التشيع أو الغلو فيه . يؤكد أن يحيى لم يبلغ في تشيعه مبلغا يؤثر على توثيق العلماء له . والاحتجاج به . وبمعنى أوضح : إن اتفاقهم على توثيقه يدل على أنه لم يكن صاحب بدعة مكفرة ، ولم يكن داعية لبدعة ، كما لم يكن يميز الكذب نصره لمذهبه .

ومن كانت هذه حاله ، فلا بأس من أن يؤخذ حديثه ، ولا مانع من الاحتجاج بمروياته . ولهذا خرج ليحيى بن الجزار من خرج له من أصحاب كتب السنة . وهذا يدل دلالة ظاهرة على إنصاف علماء السنة ، وحرصهم على سنة النبي ﷺ من الضياع ، ويؤكد التزامهم التام بالمنهج

(١) يراجع كلامنا السابق حول الشيعة والرافضة .

(٢) تهذيب التهذيب ١١/١٩١ ، ميزان الاعتدال ٤/٣٦٧ .

العلمي الذي وضعوه أساسا لقبول الراوي ورده ، وتوثيقه وتضعيفه . فتأمل ذلك .

وعلى هذا فيكون المراد بما نسب إليه من التشيع والغلو فيه ، لا يعمدو أن يكون مجرد موالة أهل البيت واعتقاد الحق في جانب علي في خلافه مع معاوية رضي الله عنهما ، وهذا أمر لا يقدح بعدالة الراوي والاحتجاج به .

٩٨ - يحيى بن سعيد^(١) القطان

قال ابن المديني : مارأيت أثبت من يحيى القطان . وقال أحمد بن حنبل : مارأت عيناى مثله . وقال أيضا : إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة . وقال ابن مهدي : لاترى عيناى مثله ، وجاء هذا عن أحمد من عدة أوجه . قال الأثرم : رحم الله تعالى يحيى القطان ماكان أضيطة وأشد ثقتة كان محدثا وأثنى عليه فأحسن الثناء .

وقال ابن سعد : كان ثقة مأمونا رفيعا حجة . وقال المعجل : بصري ثقة في الحديث ، كان لا يحدث إلا عن ثقة . وقال أبو زرعة : كان من الثقات الحفاظ . وقال أبو حاتم : حجة حافظ . وقال النسائي : ثقة ثبت مرضي . وكان الثوري يتعجب من حفظه واحتج به الأئمة كلهم . وقال الذهبي : يحيى بن سعيد القطان محدث زمانه .

من خلال عرض أقوال العلماء السابقة يتبين لنا اتفاقهم على عدالة سعيد وتوثيقهم له ، واحتجاجهم به ، بلا منازع ، حيث لم ينقموا عليه أمرا يقدح بعدالته ويسقط الاحتجاج به . ولهذا خرج له من خرج من أصحاب الصحاح الستة .

فإذا كانت هذه آراء أهل السنة فيه فما الذي صيره رافضياً؟! حتى عده صاحب المراجعات في قائمة أهل الرفض ، وليته أتى بالدليل على زعمه هذا . وما ذكره من أن ابن قتيبة عد يحيى من رجال الشيعة . فقد كررنا القول أن مجرد موالة الرجل لآل البيت ، ولعلي بن أبي طالب في خلافه مع معاوية رضي الله عنهما يكفي لعد الرجل في عداد الشيعة عند ابن قتيبة ، وهذا وحده لا يقدح بعدالة الراوي والاحتجاج به عند أهل السنة . والله أعلم .

(١) تهذيب التهذيب ١١/٢١٦ ، ميزان الاعتدال ٤ / .

قال الذهبي : أحد علماء الكوفة المشاهير على سوء حفظه .

هذه هي عبارة الذهبي ، لكن صاحب المراجعات أساء الأمانة فيما نقل عن الذهبي ، فنقل الشطر الأول منها فقال : (واعترف الذهبي بأنه أحد علماء الكوفة المشاهير) وسكت وحذف الجزء الثاني من العبارة وهو قول الذهبي : (على سوء حفظه) وهذا شأن الرافضة يمسخون الأدلة ويقطعونها ، ويطوعونها بحسب آرائهم ومعتقداتهم ، فشأن صاحب المراجعات فيما نقله عن الذهبي شأن من قرأ : ﴿ فويل للمصلين ﴾ وسكت عن : ﴿ الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾ .

ثم زعم زورا وبهتانا عندما رمى علماء الحديث والجرح والتعديل من أهل السنة بالتحاميل ، والظلم وعدم الانصاف ، والتعصب الأعمى والحكم بالهوى ، حيث قال : ومع ذلك فقد تحاملوا عليه ، وأعدوا له ما استطاعوا من القدح بسبب أنه حدث بسنده إلى برزة أو أبي بردة ... الحديث . وكأن هؤلاء العلماء يجرحون من يشاؤون ويعدلون من يشاؤون تبعاً للهوى والمزاج من غير منهج وبدون أسس ، كما هو الحال عند الرافضة .

ثم إن صاحب المراجعات ينقل حديث عمرو بن العاص ومعاوية ودعاء النبي ﷺ عليهما بسبب أنهما يتغنيان عن الذهبي ، ويكتفي بذلك ، ودون أن ينقل لنا رأي الذهبي في هذا الحديث ، فهل هذه هي الأمانة في النقل أن ينقل ما يتفق مع هواه ، ويترك الباقي .

قال الذهبي — رحمه الله — في هذا الحديث : حديث غريب منكر . هـ .

ووجه الغرابة والنكارة في متنه واضحة ، إذ كيف يلعن رسول الله ﷺ أصحابه ؟ وهو القائل : (لاتسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مداه ولا نصيفه) وهو القائل : (إني لم أبعث لُعَّانا ولا طُعَّانا) .

واللعن كما هو معلوم يعني الطرد من رحمة الله تعالى ، فكيف لرسول الله ﷺ أن يدعو على صحابته بالطرد من رحمة الله .

إن هذا القول يخالف قول الله تعالى في نبيه عليه الصلاة والسلام :

(١) تهذيب التهذيب ١١/٣٢٩ ، ميزان الاعتدال ٤/٤٢٣ .

﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ﴾ ويتناقى مع قول الله تعالى : ﴿ عزيز عليه ما عنتم ، حريص عليكم ، بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ .

لهذا كله جاء حكم العلماء على حديث لعن النبي لعمر بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان بأنه حديث غريب منكر من جهة متنه ، أضف إلى ذلك غرابته ونكازته من جهة سنده فتأمل هذا .

أما الرفضة فلا يرون تنافيا بين الأدلة التي سقناها على غرابته ونكازة هذا الحديث من القرآن والسنة ، وبين لعنه عليه الصلاة والسلام لأصحابه لما يعتقدون من كفر الصحابة إلا بضعا منهم .

ثم إن علماء الجرح والتعديل من أهل السنة قد ضعفوا يزيد بن أبي زياد ، لا لتشيعه كما زعم صاحب المراجعات وإنما ضعفوه لسوء حفظه ، ولما تقموا عليه من روايات غريبة ومنكرة وهذه أقوال علمائنا من أهل الجرح والتعديل شاهدة على ذلك :

قال الذهبي : أحد علماء الكوفة على سوء حفظه . وقال الإمام أحمد : ليس حديثه بذلك ، وقال مرة : ليس بالحافظ . وقال ابن معين : ليس بالقوي . وقال أيضا : ضعيف . وقال العجلي : جائر الحديث وكان يأخره يلقن . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . وقال ابن عدي : هو من شيعة الكوفة ، ومع ضعفه يكتب حديثه . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال الدارقطني : ضعيف يخطيء كثيرا ويلقن إذا لقن . وقال أبو زرعة : لين يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال الجوزجاني : سمعهم يضعفون حديثه . وقال ابن سعد : كان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب . اهـ .

أما أنه قد خرج له أصحاب السنن والإمام مسلم : فهذا لا يعني بالضرورة أنه حجة . ولكن يزيدا هذا ضعيف ومع ضعفه فقد أخرج له أصحاب السنن ، أما الإمام مسلم فقد خرج له حديثا واحدا مقرونا مع راو آخر ثقة .

وقد قال مسلم في مقدمة كتابه : فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كمطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد ، وليث بن أبي سليم ونظرائهم من جمال الآثار ... إلى آخر كلامه .

قال ابن حجر في تهذيبه : وأغرب النووي فذكر في مقدمة شرح مسلم ترجمة يزيد بن أبي زياد ، وابن أبي زياد الدمشقي المذكورة قبل هذه الترجمة ، وزعم أنه مراد مسلم بقوله : يزيد بن أبي

أزياد ، وفيه نظر لا يخفى . والله أعلم .

١٠٠ — أبو عبد الله^(١) الجدلي : اسمه عبد بن عبد ، وقيل : عبد الرحمن بن عبد

قال الذهبي في ميزانه : شيعي بغيض . قال الجوزجاني : كان صاحب راية المختار وقد وثقه

أحمد .

وقال ابن حجر في تهذيبه : قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال العجلي : بصري تابعي ثقة . وقال ابن سعد بعد ذكر نسبه : يستضعف في حديثه ، وكان شديد التشيع ، ويزعمون أنه على شرطة المختار فوجهه إلى ابن الزبير في ثمان مائة من أهل الكوفة بمنعوا محمد بن الحنفية مما أراد به ابن الزبير . وساق النسائي في الكنى بسنده إلى ابن عتبية قال : سمعت أبا عبد الله الجدلي وكان المختار يستخلفه . اهـ .

وقال ابن حجر : كان ابن الزبير قد دعا محمد بن الحنفية إلى بيعته فأبى فحصره في الشعب وأخافه هو ومن معه مدة فبلغ ذلك المختار بن أبي عبيد وهو على الكوفة ، فأرسل إليه جيشا مع أبي عبد الله الجدلي إلى مكة ، فأخرجوا محمد بن الحنفية من محبسه ، وكفهم محمد عن القتال في الحرم ، فمن هنا أخذوا على أبي عبد الله الجدلي ، وعلى أبي الطفيل أيضا لأنه كان في ذلك الجيش ولا يقدر ذلك فيهما إن شاء الله تعالى . اهـ .

من خلال آراء العلماء السابقة في أبي عبد الله الجدلي يتبين لنا أنهم لم ينقموا عليه سوى تشيعه ، والعلماء الذين نقموا عليه هذا بينوا لنا سبب نقتهم هذه وهو أنه كان على شرطة المختار ، وقد سبق لنا القول بأن التشيع الذي لايفضي بصاحبه إلى الغلو أو الرفض لايقدر بعدالة صاحبه إذا عرف بالصدق والأمانة والبعد عن الكذب .

ونحن من خلال ترجمة أبي عبد الله الجدلي لم نرّ أحدا من العلماء اتهمه بالكذب على

الاطلاق .

ولهذا فقد وثقه الامام أحمد ، وابن معين ، وابن حبان ، والعجلي . وخرج من خرج له من

أصحاب السنن .

(١) تهذيب التهذيب ١٢/١٤٨ ، ميزان الاعتدال ٤/٥٤٤ .

وبهذا نضيف دليلا جديدا على إنصاف أهل السنة في تعديلهم وتوثيقهم ، ممثلين قول الله تعالى : ﴿ ولا يجرمكم شأن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ وأنهم لا يحكمون بهوى ، أو نتيجة تعصب أعمى ، ولو كانوا كذلك لكان الموقف القيادي لأبي عبد الله الجدي في جيش المختار كافٍ في إسقاط عدالته وعدم الاحتجاج به .

فأين هذا الموقف المنصف من مواقف هؤلاء الرافضة الكثيرة التي لاتحصى حيث يسقطون عدالة الرجل بل ويحكمون بكفره وضلاله لمجرد أكاذيب مختلفة. يجدونها على صفحات كتبهم . ألم يُكفروا من هو أفضل من أبي عبد الله الجدي : الشيخين أبي بكر وعمر ، بله الصحابة كلهم عدا نزرا يسيرا منهم لا لشيء إلا لأنهم خالفوا معتقداتهم الباطلة ، وانحرافاتهم الظاهرة !!؟ أليس هذا هو التعصب الأعمى ، والهوى المذموم !!؟ فتأمل هذا

وهذا ابن حجر العسقلاني — رحمه الله — أحد أعلام السنة الذين يرمونهم الرافضة بالتعصب والهوى ، والزيغ والضلال ، والظلم وعدم الانصاف . يرد عليهم فريتهم هذه ويثبت لكل عاقل منصف إنصاف أهل السنة وعدالتهم وبعدهم عن الهوى والتعصب عندما يقول في تهذيبه : (..... فمن هنا أخذوا على أبي عبد الله الجدي ، وعلى أبي الطفيل أيضا لأنه كان في ذلك الجيش ، ولا يقدر ذلك فيهما إن شاء الله تعالى) .

إن قوله هذا غاية في الانصاف لأنه أتى دفاعا عن أبي عبد الله الجدي ، وردا على من ضعفه من علماء السنة ، وردا على قول النواصب أيضا . فتأمل هذا

بعد أن بينا وبشكل تفصيلي تلبيس صاحب المراجعات في كل ترجمة من التراجم السابقة يتلخص لدينا أنه كان يخلط بين التشيع والرفض ، فيعد الشيعي رافضيا ، ونحن بدورنا قد بينا الفرق بين التشيع والرفض عند أهل السنة ، ولزم من ذلك التفريق بين رواية الشيعي ورواية الرافضي . وقد قدمنا القول بأن أهل السنة يقبلون رواية الشيعي إذا عرف بالصدق والأمانة ولم يكن صاحب دعوة لبدعته ، أما الرافضي فلا يقبلون روايته بحال ، لسوء معتقده .

ومن تلبيس صاحب المراجعات أنه كان يوثق بعض المتروكين والضعفاء سواء كان ذلك لسوء مذهبهم أو لظعن في عدالتهم بسبب ما عرف عنهم من الكذب في الحديث والوضع فيه ، فيوثق هؤلاء مخالفا بذلك اتفاق علماء الجرح والتعديل ، معرضا عن أقوالهم ، ضاربا باتفاقهم عرض

الحائط ، لا لشيء إلا لأن هؤلاء المتروكين قد رضي مذهبهم أو وافقوا مذهبه .

ومن تلبسه أيضا طعنه بالفتقات الأعلام من أهل السنة والجماعة ، أمثال : أبان بن تغلب ، وعبد الرزاق بن همام ، ووكيع بن الجراح ، وعلي بن الجعد ، وغيرهم ، حيث عدتهم في قائمة أهل الرفض بعد أن رخصهم من قائمة أهل السنة معتمدا على رواية ابن قتيبة في معارفه ، أو الشهرستاني في الملل والنحل . وكان من الأمانة العلمية ، ومن حق القراء عليه أن يبين لهم أن ابن قتيبة والشهرستاني قد أرتخوا للمذاهب والنحل ، وصنفوا الرجال على أساس الموالاتة وعدمها بالنسبة للامام علي في خلافه مع معاوية رضي الله عنهما ، فعدوا الرجل شيعيا إذا كان مواليا لعلي رضي الله عنه .

وقد بينا ذلك للقاريء الكريم ، وأوضحنا أن رأي ابن قتيبة ، والشهرستاني بحمد ذاتهما لايشكلان تخریجا للراوي عند علماء الجرح والتعديل بل لابد من تفصيل ونظر لمعرفة ماإذا كان هذا الراوي كذابا أو وضاعا ، أو داعية لمذهبه ، إلى غير ذلك من الأمور التي تقدر بعدالة الراوي .

ومن تلبسه طعنه في صحيحي البخاري ومسلم ، بذكر من طعن فيه من رجال البخاري ومسلم ، دون أن يذكر للقاريء وجه تخریج الشيخين لمثل هؤلاء الرواة ، وجواب أهل السنة على هذه الظاهرة ، فالأمانة العلمية تقتضي أن يذكر للقاريء رأي أهل السنة ، وينقله من كتبهم ، وجواب أهل السنة مبسوط في هدي الساري شرح البخاري ، والنووي شرح صحيح مسلم ، وكتب أصول الحديث الأخرى ، ولكن صاحب المراجعات وغيره من علماء الرفضة يهدفون دائما إلى التشكيك في الصحيحين حتى يصيبوا من الإسلام والمسلمين مقتلاً .

ونحن بفضل الله قد بينا هذا في مواطنه بيانا شافيا إن شاء الله تعالى .

ومن تلبسه خلطه بين من يخرج حديثه ولا يحتج به من الرواة ، وبين من يحتج به . فإذا خرج أحد من أصحاب السنن رواية ضعيف ، اعتبر ذلك احتجاجا به وتوثيقا له .

والحق في هذه المسألة كما بيناه في مواطنه أيضا ، أنه قد يخرج حديث راوٍ ولا يحتج به .

وهو في خلطه هذا يريد أن يوهم القاريء أن علماء الجرح والتعديل ، وعلماء الحديث من أهل السنة ليس لديهم منهج ثابت في الجرح والتعديل ، الأمر الذي يقعهم في الاضطراب

والتناقض حيث يجرحون راويًا ثم يحتجون بروايته ، ولا يخفى ما في هذا من الاضطراب .

وفي حقيقة الأمر لم يكن تخرج حديث مثل هؤلاء الرواة احتجاجاً بهم وإنما هو من الشواهد التي يتابع عليها ، وهذا أمر معروف في كتب أصول الحديث عند أهل السنة .

— وقوله : (وهم مائة بطل من رجال الشيعة)

قول باطل وتعميم خاطيء ، لأن صاحب المراجعات أراد بهذا القول أن يخرجهم من دائرة أهل السنة ، إذ أن الشيعة عنده طائفة تقابل أهل السنة وتغايرهم ، فعندما يحكم على هؤلاء الرجال المائة بأنهم من رجال الشيعة يعني بالضرورة أنهم ليسوا من أهل السنة .

والحق أن التشيع لا يخرج صاحبه من دائرة أهل السنة إذا كان مجرد موالاة لعلي وآل بيته في خلافهم مع معاوية رضي الله عنهم جميعاً . ودون أن يستتبع ذلك غلو أو حط على الصحابة عموماً والشيخين — أبي بكر وعمر — خصوصاً ، لكنه إذا تجاوز هذا الحد إلى درجة الغلو والحط على الصحابة والشيخين فعند ذلك لا يسمى هذا تشيعاً وإنما يسمى رفضاً ، وأصحاب هذا الاعتقاد لا يُسمون شيعة بل يُسمون رافضة خارجون على أهل السنة والجماعة .

والرواة المائة جُلِّهم نسب إليه التشيع ولم ينسب إليهم الغلو أو الرفض ، وبالتالي فهم من أهل السنة ، ولا يصح أن يعدوا في طائفة مستقلة تقابل أهل السنة مهما كان اسمها حيث لم يخالفوا أصول أهل السنة ، ولم يعدهم من رجال الشيعة إلا ابن قتيبة أو الشهرستاني ، وقد أوضحنا مراد هؤلاء في كلامهم ، فيرجع إليه .

— وقوله (وحفنا بنصوص أهل السنة على تشيعهم والاحتجاج بهم)

إن أقوال أهل السنة في الرواة الذين نسبوا إليهم التشيع لم تُخرج هؤلاء الرواة من قائمة أهل السنة ، ولم تنسب إليهم انحرافاً عن أصول أهل السنة ، وإنما عنوا بأقوالهم أن هؤلاء الرواة يوالون علياً في خلافه مع معاوية ليس إلا .

— وقوله وأظن أن المعترضين سيعترفون بخطئهم

إن أهل السنة يفرقون بين التشيع الذي لا يخالف أصول أهل السنة ، وبين الغلاة والرافضة الذين انحرفوا عن أصول أهل السنة ، فيحتجون برواية الأول إذا صحت ، ويتركون رواية الثاني .

— وقوله (وسيعلمون أن المدار عندهم على الصدق والأمانة بدون فرق بين السني والشيعة)
أهل السنة والجماعة يعلمون بأن المدار في قبول الرواية ورفضها إنما يكون على الصدق
والأمانة .

كما يعلمون بأنه لا فرق بين السني والشيعة من حيث الاحتجاج به إذا توفر بهما الصدق
والأمانة . ولكن أهل السنة يشترطون في الشيعة أيضاً عدم الغلو أو الرفض ، وعدم الدعوة إلى
بدعته .

— وقوله (ألا وهم رجال الشيعة من الصحابة)

ليس في الصحابة شيعة بمعنى فئة أو طائفة مقابلة لأهل السنة ، فالصحابة كلهم من أهل
السنة والجماعة لأنهم لم ينحرفوا عن الأصول الثابتة التي تعلموها من النبي ﷺ ، رغم الخلاف
الذي حصل بينهم بعد فتنة عثمان ، ورغم الانقسام الذي حصل بين صفوف الصحابة ، وتخطئة
بعضهم لبعض إلا أن كلا الفريقين لم ينحرف عن أصول الدين ودعائمه ، وكذا الأمر بالنسبة
للتابعين .

أما إن أريد بالشيعة من الصحابة الذين أيدوا الامام علياً في خلافه مع معاوية ، فهذا التشيع
لا يمثل انحرافاً عن أصول الدين ، وكذا الحال بالنسبة للصحابة الذين شايعوا معاوية .

— وقوله (والذين أخلدوا إلى التقية خوفاً وضعفاً)

لا يخفى ما في هذا القول من اعتراف صاحب المراجعات بمبدأ التقية ، ووجوب استعمال التقية
مع أهل السنة والجماعة .

في حين أن التقية رخصة للمسلم ليتقي بها أذى الكافرين ، لقوله تعالى : ﴿ إلا أن تتقوا
منهم تقاة ﴾ أي من الكافرين ، ولا يجوز استعمالها بين المسلمين .

أما الرفضة فيوجبون العمل بها حتى مع أهل السنة ، وفي هذا تسوية منهم بين الكافر والمسلم
السني فتأمله جيداً !!!

— وقوله (وهناك مئات من آيات الحفظه وأعلام الهدى من شيعة آل محمد أغفل أهل

السنة ذكرهم)

لا يخفى ما في هذا القول من ظلم لأهل السنة ، وتحامل مبعثه الحقد والكراهية ، إذ يصور أهل السنة أعداء آل محمد ، بل هم وآل محمد على طرفي نقيض .

إن أهل السنة مع أنهم لا يعتقدون العصمة لآل محمد . ولا لغيرهم من البشر ، لكنهم في الوقت نفسه لا يغفلون راو قامت الأدلة على توثيقه وعدالته ، لأن إغفاله أفعال لمروياته ، وبالتالي تضييع للسنة . لكن الرافضة يردون رواية الصحابة ويغفلونها لأنهم يسقطون عدالتهم بسبب تكفيرهم لهم إلا بعضاً منهم ، وهذا يضيعون جملة الآثار النبوية .

المراجعة ١٧

٣ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

- ١ - عواطف المناظر وألطفه
- ٢ - تصريجه بأن لا مانع لأهل السنة من الاحتجاج بثقات الشيعة
- ٣ - إيمانه بآيات أهل البيت
- ٤ - حيرته في الجمع بينها وبين ما عليه أهل القبلة

١ - اما وعينيك مارأت عيناى أرشح منك فؤادا ، ولا أسرع تناولا ، ولا سمعت أذناى بأرهف منك ذهنا ، ولا أنفد بصيرة ، ولا قرع سمع السامعين ألين منك لهجة ، ولا ألحن منك بحجة ، تدفقت في كل مراجعاتك تدفق اليعسوب ، وملكت في كل محاوراتك الأفواه والأسماع والأبصار والقلوب ، والله كتابك الأخير (ذلك الكتاب لارب فيه) يلوي أعناق الرجال ، ويقرع بالحق رأس الضلال .

٢ - لم يُبق للسني مانعا من الاحتجاج بأخيه الشيعي اذا كان ثبتا ، فأريك في هذا هو الحق المبين ، ورأي المعارضين تعنت ومماحكة ، أقوالهم بعدم صحة الاحتجاج بالشيعة تعارض أفعالهم ، وأفعالهم في مقام الاحتجاج تناقض أقوالهم ، فقولهم وفعلهم

الاجتاريان في حلبة، ولا يتسايران إلى غاية، يصدم كل منهما الآخر فيدفعه في صدره، وبهذا كانت حججهم جذماء، وحجتك العصماء، أوردت في هذه العجالة ما يجب أن تفرده برسالة سميتها لك — إسناد الشيعة في إسناد السنة — وستكون الغاية في هذا الموضوع، ليس وراثتها مذهب لطالب، ولا مضرب لراغب، وأرجوا أن تحدث في العالم الإسلامي إصلاحاً باهراً إن شاء الله تعالى .

٣ — آمنا بآيات الله كلها — وآيات الله في سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وسائر أهل البيت رضي الله عنهم، أكثر مما أوردتموه — .

٤ — فما يدري لماذا عدل أهل القبلة عن أئمة أهل البيت، فلم يتبعوا بمذاهبهم في شيء من الأصول والفروع، ولا وقفوا في المسائل الخلافية عند قولهم، ولا كان علماء الأمة يبحثون عن رأيهم، بل كانوا يعارضونهم في المسائل النظرية، ولا يباليون بمخالفتهم، وما برح عوام الأمة خلفاً عن سلف؛ يرجعون في الدين إلى غير أهل البيت بلا نكير؛ فلو كانت آيات الكتاب وصحاح السنة نصوصاً فيما تقولون، ما عدل أهل القبلة عن علماء أهل البيت، ولا ارتضوا بهم بدلا، لكنهم لم يفهموا من الكتاب والسنة أكثر من الثناء على أهل البيت؛ ووجوب مودتهم واحترامهم؛ والسلف الصالح أولى بالصواب، وأعرف بمفاد السنة والكتاب (فبهدهم اقتده) والسلام .

س

الرد على المراجعة ١٧ :

— إن أهل السنة لاخلاف بينهم في قبول رواية الشيعي ولكنهم وضعوا لهذا الأمر شروطا منضبطة لا بد من توفرها وإلا فهي رواية مردودة، وهذه الشروط تتمثل في الآتي :

١ — ألا يكون رافضيا (يظن بالصحابة او يحط على الشيخين أبي بكر وعمر)

٢ — ألا يدعو إلى بدعته

فهذا رأي المحدثين من أهل السنة ، وهذا هو منهجهم الثابت ، وهذا الذي يعلمه شيخ الأزهر ولا يعلم سواه ، فكيف يصح بعد هذا أن يقول تعقيبا على كلام هذا الرافضي : « لم يُتَّقَ (يعني كتاب الرافضي) للسني مانعا من الاحتجاج بأخيه الشيعي إذا كان ثبتاً » ؟! وكأن شيخ الأزهر ما كان يعلم ذلك إلا بعد سماعه لكلام هذا الرافضي وبرهانه ، أليس في هذا امتهان لشيخ الأزهر ومكانته العلمية ؟! تأمل هذا . فإنه كلام لا يصدر من شيخ الأزهر ، وإنما هو كلام اختلقه المؤلف على لسانه .

— عجباً لهذا الرافضي كيف يكذب على شيخ الأزهر ويصوره جاهلاً لا يعلم شيئاً من منهج أهل السنة إلا ما علمه من خلال مراجعات هذا الرافضي . فينسب إليه زورا وهتاناً القول بتناقض أهل السنة في أمر الاحتجاج بالشيعية وتصادم أقوالهم مع أفعالهم ، فهل يصح هذا من عالم مثل شيخ الأزهر ؟ تأمل هذا .

— أ رأيت كيف يصور شيخ الأزهر وكأنه حمل وديع أمام ذئب لا يسمعه إلا أن يستسلم له ويذعن لأقواله .

— إن صاحب المراجعات في تقوله على شيخ الأزهر يظهره أنه غالي في التشيع وأن هذه المراجعات زادته غلوا إلى غلوه .

— إن أهل القبلة ملة واحدة وأمة واحدة وأصولهم واحدة ومن خالفها فليس من أهل القبلة ، وقد كررنا القول أن هؤلاء الروافض أصولاً تختلف تماماً عن أصول أهل السنة .

فالتقرآن عندهم محرف ، والسنة ما جاء عن آل البيت أو أحد الأئمة المعصومين ، والصحابة عندهم كفرة إلا نزراً يسيراً منهم ، والقول بعصمة الأئمة عندهم أصل من أصول الايمان وركن من أركانه . فكيف يكونوا من أهل القبلة .

— ليس لأهل البيت أصولاً تختلف عن أصول أهل السنة ، فالامام علي رضي الله عنه ، وابناه الحسن والحسين ، لا يختلفون مع الشمخين أبي بكر وعمر في أصل من أصول الدين ، ولو صح ذلك لبينه وصدع به الامام علي رضي الله عنه . ولما اشعر عنه النبي عن تفضيله على أبي بكر وعمر .

— رأيت هذا الرافضي كيف يحط على خليفتي رسول الله ﷺ أبي بكر وعمر ، ويطعن بخلافتهما ، ويصفهما بالظلم ، والحيدة عن الحق باغتصابهم الخلافة من علي رضي الله عنهما ، وتجاوزهما النصوص الثابتة في خلافته ، أما الكلام التفصيلي عن موضوع الخلافة فسيأتي في المبحث الثاني من هذا الكتاب بإذن الله .

— إن مذهب الأشاعرة ليس هو المعيار السليم الذي تُعتبر به الأمور ، ويتوصل به لمعرفة الصحيح من السقيم ، وتميز الحبيث من الطيب .

ولكن المعيار السليم ما أوضحه النبي ﷺ بقوله : (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله وستي) .

أما الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى ، فهم جميعاً من أئمة السنة .

المراجعة ١٨

٤ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

- ١ — مقابلة العواطف بالشكر
- ٢ — خطأ المناظر فيما نسبه إلى مطلق أهل القبلة
- ٣ — إنما عدل عن أهل البيت ساسة الأمة
- ٤ — أئمة أهل البيت (بقطع النظر عن كل دليل) لا يقصرون عن غيرهم
- ٥ — أي محكمة عادلة تحكم بضلال المعتصمين بهم

١ — أشكر حسن ظنكم بهذا القاصر ، وأقدر نظركم بعين الرضا إليه ، وإلى مراجعاته ، فأخشع أمام هذا العطف ببصري ، وأعنو لهذا اللطف هيبه وإجلالا .

٢ — بيد أني أستميح من سماحتكم مراجعة النظر فيما نسبته — من العدول عن أهل البيت — إلى مطلق أهل القبلة ، وأذكركم بأن نصف أهل القبلة — وهم شيعة

آل محمد — ما عدلوا ولا هم عادلون ، ولئن يعدلوا عن أئمة أهل البيت في شيء من أصول الدين وفروعه أبداً ، وإن من رأيهم الكتاب والسنة ، فهم يدينون الله عز وجل بذلك في كل عصر ومصر ، وعلى هذا مضى سلفهم وخلفهم الصالحان ، منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إلى يومنا هذا .

٣ — وإنما عدل عن أهل البيت في فروع الدين وأصول ساسة الأمة وأولياء أمورها ، منذ عدلوا عنهم بالخلافة فجعلوها بالاختيار ، مع ثبوت النص بها على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، إذ رأوا أن العرب لا تصبر على أن تكون في بيت مخصوص فتأولوا نصوصها ، وجعلوها بالانتخاب ليكون لكل حي من أحيائهم أمل بها ولو بعد حين ، فكانت مرة هنا ، وأخرى هناك ؛ وتارة هنالك ؛ وهبوا بكل ما لديهم من قوة ونشاط إلى تأييد هذا المبدأ ؛ والقضاء على كل ما يخالفه ، فاضطرتهم الحال إلى التجافي عن مذهب أهل البيت ، وتأولوا كل ما يدل على وجوب التعبد به من كتاب أو سنة ، ولو استسلموا لظواهر الأدلة فرجعوا إلى أهل البيت ، وأرجعوا الخاصة والعامة إليهم في فروع الدين وأصوله ، لقطعوا على أنفسهم خط الرجعة إلى مبدئهم ، ولأصبحوا من أكبر الدعاة إلى أهل البيت ؛ وهذا لا يجتمع مع عزائمهم ولا يتفق مع حزمهم ونشاطهم في سياستهم ، ومن أمعن النظر في هذه الشؤون علم أن العدول عن إمامة الأئمة من أهل البيت في المذهب ليس إلا فرعاً عن العدول عن إمامتهم العامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ وإن تأويل الأدلة على إمامتهم الخاصة ؛ إنما كان بعد تأويل الأدلة على إمامتهم العامة ؛ ولولا ذلك ما التوى عنهم ملتو .

٤ — دعنا من نصوصهم وبياناتهم ، وانظر إليهم بقطع النظر عنها فهل تجد فيهم قصوراً — في علم أو أصل أو تقوى — عن الإمام الأشعري ؛ أو الأئمة الأربعة أو غيرهم ؛ وإذا لم يكن فيهم قصور ؛ فبم كان غيرهم أولى بالاتباع ؟ وأحق بأن يطاع ؟

٥ — وأي محكمة عادلة تحكم بضلال المعتصمين بجهلهم ؛ والناسجين على منوالهم ؛ حاشا أهل السنة والجماعة أن يحكموا بذلك ؛ والسلام عليهم .

ش

الرد على المراجعة ١٨

قوله في المراجعة (١٨) بأن نصف أهل القبلة — وهم شيعة آل محمد — ما عدلوا ولا هم عادلون ، ولن يعدلوا عن أئمة أهل البيت في شيء من أصول الدين وفروعه أبداً... الخ

لقد زعم الموسوي زوراً وهتاناً أن الشيعة من أهل القبلة ، فكيف تستقيم هذه الدعوى ، وقد عرفنا من عقائدهم ما يخالف عقيدة المسلمين ومن أصولهم ما يتعارض مع الكتاب والسنة .

فهم القائلون : بالبداء على الله عز و جل ، وهم القائلون : بنفي الصفات عنه عز وجل معتبرين ذلك كمال الإخلاص لله ، وهم القائلون : بتحريف القرآن الكريم ، وتكفير المسلمين وفي مقدمتهم أصحاب النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — والتابعين وأتباعهم الذين شهد لهم الرسول بالإيمان والخيرية . وهم القائلون : بأن الإمامة ركن من أركان الإسلام ، وهم القائلون : بعصمة الأئمة الاثني عشر .

كل هذا وغيره قد فصلنا القول فيه في مقدمة الكتاب ، وفي ردنا على المراجعة رقم (١٦) . فكيف يصدق مؤمن عاقل بعد هذا أن الشيعة الرافضة من أهل القبلة ؟ ثم إنه أعظم الفرية يوم أن عد الرافضة نصف أهل القبلة ، فهل يا ترى أنه اعتمد في هذه الدعوى على إحصائيات ثابتة ، أم أنه ألقى الكلام على عواهنه بعيداً عن الواقع .

إنه لو صح اعتبار الرافضة من أهل القبلة ، فلن يبلغوا هذا العدد بل ولا حتى ربعه ، إذ أن الاحصائيات تدل دلالة واضحة على أن الرافضة في العالم الإسلامي عبارة عن أقليات وشراذم قليلة ، إذا ما قيسوا بأهل السنة عدداً .

وهذا حقيقة واضحة يدركها الإنسان عندما ينظر نظرة بسيطة إلى التركيبة السكانية لكل بلد إسلامي في أنحاء العالم الإسلامي . إلا أن الموسوي يريد أن يكثر سواد الرافضة — زوراً وهتاناً — سعياً وراء أهوائه .

أما قوله : وإنما عدل عن أهل البيت في فروع الدين وأصوله ساسة الأمة وأولياء أمورها منذ عدلوا عنهم بالخلافة فجعلوها بالاختيار ، مع ثبوت النص بها على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وجعلوها بالانتخاب ، ليكون لكل حي من أحيائهم أمل بها ولو بعد حين ، فكانت مرة هنا ، وأخرى هناك ، وتارة هنالك ... الخ .

لقد وصف الموسوي أصحاب النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — بأنهم ساسة الأمة وأن إجماعهم على بيعة أبي كبر بالخلافة بعد النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — كان موقفاً سياسياً صرفاً أملاه عليهم حبه للزعامة ورغبتهم في السلطة ، ودون أن ينطلقوا من منطلقات شرعية أو أحاديث صحيحة ثابتة .

بل إنه يقرر أنهم تركوا النصوص وأعرضوا عنها وعطلوها ، وعدلوا عنها وجعلوا الإمامة بالانتخاب بعد أن ثبت بالنص لعلي بن أبي طالب — رضي الله عنه — .

والرد على هذا الكلام سيأتي بإذن الله سبحانه وتعالى مفصلاً — عند ردودنا على مراجعاته في المبحث الثاني الذي خصصه هو لبحث الإمامة إلا أن كلامه هنا يتطلب الرد فنقول بإيجاز :

أولاً : ما كان للصحابة أن يعدلوا عن بيعة علي — رضي الله عنه — لو كانت قد ثبتت بالنص كما تزعم الرافضة ، وقول الموسوي هذا اتهام للصحابة بالتواطؤ على مخالفة رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — وإعراض عن أمره بدافع نزوة جاحجة للسلطة ، فلم يثبت أن النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — نص على إمامة أحد من أصحابه البتة .

ثانياً : أن الثابت عن النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — أنه جعل الإمامة في قريش : فقد روى البخاري — رحمه الله تعالى — قوله عليه الصلاة والسلام : « إن هذا الأمر في قريش ، لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين »^(١) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان »^(٢) .

(١) فتح الباري ١٣/١١٤ .

(٢) نفس المرجع السابق .

وأخرج الإمام أحمد وأبي يعلى من حديث عبد الله بن مسعود رفعه : « يا معشر قريش إنكم أهل هذا الأمر ما لم تحدثوا، فإذا غيرتم بعث الله عليكم من يلحكم كما يلحى القضيبي »^(١).

وفي رواية أخرى عند أحمد : « لا يزال هذا الأمر فيكم وأنتم ولاته »^(٢).

وفي رواية أخرى عند أحمد أيضاً : « كان هذا الأمر في حمير فنزعه الله منهم وصيره في قريش وسيعود إليهم »^(٣).

ثالثاً : لقد انعقد إجماع الأمة على أن الإمامة في قريش ولا اعتبار لرأي المخالفين لأنهم قد خالفوا الأحاديث الصحيحة التي لا يبقى معها شبهة لمنازع ولا قول لمخالف . قال ابن حجر — رحمه الله — في بيان هذه الأحاديث : والحديث وإن كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الأمر ، كأنه قال : ائتموا بقريش خاصة ، وبقيه طرق الحديث تؤيد ذلك ، ويؤخذ منه أن الصحابة اتفقوا على إفادة المفهوم للحصر خلافاً لمن أنكر ذلك ، وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم ، أن شرط الإمام أن يكون قرشياً ، وقيد ذلك طوائف ببعض قريش فقالت طائفة : لا يجوز إلا من ولد علي وهذا قول الشيعة ، ثم اختلفوا اختلافاً شديداً في تعيين بعض ذرية علي . وقالت طائفة : يختص بولد العباس ، وهو قول أبي مسلم الخراساني وأتباعه ، ونقل ابن حزم أن طائفة قالت : لا يجوز إلا في ولد جعفر بن أبي طالب ، وقالت أخرى : في ولد عبد المطلب ، وعن بعضهم : لا يجوز إلا في بني أمية ، وعن بعضهم : لا يجوز إلا في ولد عمر . قال ابن حزم : ولا حجة لأحد من هؤلاء الفرق ، وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة : يجوز أن يكون الإمام غير قرشي ، وإنما يستحق الإمامة من قام بالكتاب والسنة سواء كان عربياً أم عجمياً ، وبالع ضرار بن عمرو فقال : تولية غير القرشي أولى لأنه يكون أقل عشيرة

(١) نفس المرجع السابق ١١٦/١٣ .

(٢) نفس المرجع السابق ١١٦/١٣ .

(٣) نفس المرجع السابق ١١٦/١٣ .

فإذا عصى كان أمكن لخلعه ، وقال أبو بكر بن الطيب : لم يعرج المسلمون على هذا القول بعد ثبوت حديث « الأئمة من قريش » وعمل المسلمون به قرناً بعد قرن ، وانعقد الإجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الاختلاف^(١) ه .

وقال الماوردي في معرض بيان شروط الإمامة ، قال : والسابع : النسب وهو أن يكون من قريش لورود النص فيه ، وإنعقاد الإجماع عليه ، ولا اعتبار بضرار حين شد فجوزها في جميع الناس ، لأن أبا بكر الصديق — رضي الله عنه — احتج يوم السقيفة على الأنصار في دفعهم عن الخلافة لما بايعوا سعد بن عبادَةَ عليها بقول النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — « الأئمة من قريش » فأقلعوا عن التفرد بها ، ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا : منا أمر ومنكم أمر تسليماً لروايته وتصديقاً لخبه ورضوا بقوله : « قَدَمُوا قريشاً ولا تَقَدِّمُوهَا » وليس مع هذا النص شبهة لمنازع فيه ، ولا قول لمخالف له^(٢) ه .

وقال عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة قال : وقالوا : من شروط الإمامة النسب من قريش وهم : بنو النضير بن كنانة بن خزيمية بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان على خلاف قول من زعم من الضرورية أن الإمامة تصلح في جميع أصناف العرب ، وفي الموالى والعجم ، وعلى خلاف قول الخوارج بإمامة زعمائهم الذين كانوا من ربيعة وغيرهم عناداً منهم لقول النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — « الأئمة من قريش »^(٣) .

رابعاً : لما لم ينص النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — صراحة على إمامة أحد من الصحابة ولما حصرت الأحاديث هذا الأمر في قريش دون غيرها من القبائل كان لا بد من إعمال هذه النصوص في بطون قريش عامة دون تخصيص لبطن دون آخر ،

(١) فتح الباري ١٣/١١٨

(٢) الأحكام السلطانية ص ٦

(٣) الفرق بين الفرق ص ٣٤٩

نظراً لأن النصوص لم تخص بطناً من بطون قريش ولم تستثني بطناً من بطونها .

وهذا يعطي المسلمين حرية اختيار الإمام ضمن هذا الشرط ، آخذين بعين الاعتبار شروطاً أخرى يجب توفرها في الإمام ، كالعدالة ، والعلم ، وسلامة الخواص والأعضاء من النقص ، والرأي ، والشجاعة ، والنجدة . وهذا ما فعله الصحابة — رضوان الله تعالى عليهم — يوم أن أجمعوا على اختيار أبي بكر خليفة لهم بعد رسول الله ﷺ مستلهمين حسن اختيارهم هذا من أحاديث ثابتة صحيحة تشير إلى أمامته تصریحاً أو تلميحاً وتثبت استحقاقه للإمامة وأنه أحق بها من عليّ — رضي الله عنه وغيره من الصحابة .

فإن قيل : لا يعتد بهذا الإجماع لوجود بعض المخالفين الذين لم يبايعوا لأبي بكر بالخلافة ، فالجواب على هذا : أن الإجماع المعتبر في الإمامة لا يضر فيه تخلف الواحد والاثنين ، ولو اعتبر ذلك لم تكن تنعقد إمامته بخلاف الإجماع على الأحكام العامة ، فهل يعتد بخلاف الواحد والاثنين ؟ فعن أحمد روايتان : أحدهما لا يعتد بخلافهما فيه ، وهو قول محمد بن جرير الطبري وغيره ، والثاني يعتد بخلاف الواحد والاثنين في الأحكام ، ثم الواحد إذا خالف النص كان خلافه شاذاً^(١) .

أما قوله : (ومن أمعن النظر في هذه الشؤون علم أن العدول عن إمامة الأئمة من أهل البيت في المذهب ، ليس إلا فرعاً عن العدول عن إمامتهم العامة بعد رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — وأن تأويل الأدلة على إمامتهم الخاصة إنما كان بعد تأويل الأدلة على إمامتهم العامة لولا ذلك ما التوى عنهم ملتو) .

فالجواب عن هذا :

أولاً : لقد سبق القول وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى في المبحث الثاني أن النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — لم ينص ولاية أحد من أصحابه ولا إمامته البتة لا من أهل بيته ولا من غيرهم حتى يصح القول بتأويل هذه النصوص أو العدول عنها .

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٥٤٦

فكلام الموسوي محض افتراء وكذب على رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم —
وطعن بصحابته — رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

ثانياً: إنه لا ارتباط بين الإمامة العامة والإمامة الخاصة — على حد تعبير
الموسوي — من حيث الأخذ بالرأي ورده إذ عمدة قبول رأي الرجال هو موافقته
للكتاب والسنة ، دون النظر لقائله .

فإن كان الرأي صحيحاً وموافقاً للكتاب والسنة وجب الأخذ به وإن لم يكن
لصاحبه ولاية عامة . وإن كان الرأي فاسداً لمخالفته الكتاب والسنة فلا يصح الأخذ به
وإن كان لقائله ولاية عامة على المسلمين . وهذا أصل من الأصول الثابتة التي قررها
الإسلام ، حيث حرم طاعة أولى الأمر في معصية الله ، وأوجبها في غير معصية . (قال
رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما
أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية ، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة »^(١) .

فلا عصمة لأحد بعد الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — حتى ولو ولي أمر
المسلمين فإنه يبقى بشراً يستمد سلطته من التزامه بمنهج الإسلام ويفقدها بالخروج
عليه ، ويكون له الحق على رعيته بالسمع والطاعة ما لم يأمر بمعصية ، وهذه حقيقة آمن
بها الخلفاء الراشدون وطبقوها في رعيتهم وأكدوها في أذهان الأمة ، يتضح هذا في خطبة
أبي بكر — رضي الله عنه — يوم أن بويع له بالخلافة ، فقد أخرج ابن سعد والخطيب
في رواية مالك عن عروة قال : لما ولي أبو بكر الخلافة خطب الناس ، فحمد الله وأثنى
عليه .. إلى أن قال : وإن أقوامكم عندي الضعيف حتى آخذ له بحقه ، وإن أضعفكم
عندي القوي حتى آخذ منه الحق ، أيها الناس ، إنما أنا متبع ، ولست بمبتدع ، فإذا
أحسنتم فأعينوني ، وإن أنا زغت فقوموني ، أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم^(٢) .

فليس هناك ادعاء للعصمة ، ولا خروج على الكتاب والسنة ، ولا استبداد

(١) رواه مسلم كتاب الإمامة

(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي

بالرأي، وإنما انصياح كامل لله ولرسوله، ولكل إنسان مهما كان، أن يقوم الإمام إن زاغ عن الحق، وعليه هو أن يتقبل ذلك التوجيه والنصح من كل فرد من أفراد رعيته.

لذا فقد كان أبو بكر وعمر مدة خلافتهما يرجعان إلى إخوانهم الصحابة في كل أمر وقضية لا يعلمون حكمها أو دليلها من الكتاب والسنة، وفي مقدمة من يرجعون إليهم الصحابي الجليل علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — كما هو معروف من سيرة الخلفاء الراشدين — رضي الله عنهم — فإذا وجدوا آية من كتاب الله أو حديثاً من سنة رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — انصاعوا إليه، وكذا فيما لو وجدوا رأياً سديداً لا يتعارض مع آية من كتاب الله أو حديثاً صحيحاً من أحاديث المصطفى — صلى الله عليه وآله وسلم —.

فكيف يصح بعد هذا أن يقال أن الصحابة عدلوا عن أقوال وآراء أهل البيت نتيجة عدولهم عن إمامتهم العامة!؟

إن هذا القول محض افتراء وكذب على الصحابة وعلى التاريخ الذي يشهد بمحبة الخليفين أبي بكر وعمر — لآل البيت — وعلى رسهم صهر رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — وابن عمه — علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

ثالثاً: إن أهل السنة والجماعة — ما أعرضوا ولن يعرضوا — عن كل قول صحيح من أقوال الصحابة أو التابعين ومن بعدهم حتى يرث الله الأرض ومن عليها، فمتى صح القول، وظهر دليله من الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح لا بد من الأخذ به دون النظر إلى قائله .

ومن أمعن النظر في هذه الأمور أيقن كذب الرافضة وعدولهم عن الحق. إذ أوجدوا لمذهبهم أصولاً ثم راحوا يلقون الأحاديث الكاذبة، ويجعلونها من قبيل المتواتر تارة، ويضعفون الأحاديث الصحيحة، أو يحرفونها بالزيادة عليها أو الإنقاص منها تارة، أو يؤولونها بتأويلات باطلة ما أنزل الله بها من سلطان تارة أخرى، كل ذلك نصرةً لمذهبهم وجرياً وراء أهوائهم والعياذ بالله .

أما قوله: (فهل تجد فهم قصوراً — في علم أو تقوى — عن الإمام الأشعري أو

الأئمة الأربعة أو غيرهم !؟) .

فالجواب عليه :

إن أهل السنة والجماعة يجلون أهل البيت ويحترمونهم ويعتبرون ذلك جزءاً من إيمانهم ، ولا شك أن الإمام علي — رضي الله عنه — وابنيه الحسن والحسين ، وأمهما فاطمة أفضل بكثير ممن ذكرهم الموسوي من كل الوجوه ، ولكن فضلهم هذا لا يعني مجال من الأحوال عصمتهم كما تعتقد الرافضة .

ومذهب الأشاعرة في العقيدة ليس هو مذهب أهل السنة والجماعة ، بل هو مخالف لعقيدة أهل السنة والجماعة ، ولما كانت عليه عقيدة السلف الصالح — أصحاب القرون الثلاثة الأولى — وفيها المخالفة الصريحة للأحاديث الثابتة الصحيحة في السنة ، وتأثر كبير في الفلسفة وعلم الكلام وتقديم العقل على النقل ، كما هو معلوم في كتب العقيدة ، (الأمر الذي يجعلنا أن نقرر إن مذهب الأشاعرة لا يمثل عقيدة أهل السنة والجماعة كما قرر ذلك الموسوي .

أما بالنسبة للأئمة الأربعة أو غيرهم مت العلماء المجتهدين ، فإن أهل السنة لا يوجبون التعبد بهذه المذاهب بل يوجبون التعبد بما قيدنا الله به من العمل بما أوحى من الكتاب والسنة ، والأئمة الأربعة أو غيرهم إنما هم مجتهدون نظروا في كتاب الله وسنة رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — وبذلوا في ذلك قصارى جهدهم فاستنبطوا منها أحكاماً وآراء فقهية متفقة حيناً ومختلفة حيناً آخر وذلك بسبب عوامل كثيرة وضحتها كتب أصول الفقه لا يتسع المقام لذكرها هنا ، (وهم مأجورون على اجتهادهم هذا أخطأوا أو أصابوا لكنهم إن أخطأوا فلهم أجر ، وإن أصابوا فلهم أجران إن شاء الله تعالى .

ولما كانت آراؤهم ليست معصومة من الخطأ فلا يصح أن يفرض مذهب معين من المذاهب ليعتد به ، وهذا هو رأي أهل السنة والجماعة بما فيها أصحاب هذه المذاهب إذ أثر عنهم قولهم : « إذا صح الحديث فهو مذهبي » ، وقولهم : « كل إنسان يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر » يعني رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم —

وآله وسلم — ، وقولهم : « إذا صح الحديث فاضربوا برأبي عرض الحائط » .

أما قوله : وأي محكمة تحكم بضلال المعتصمين مجبلهم ، والناسجين على منوالهم فإنه يقصد بذلك — الرافضة — حيث حكم بأنهم معتصمين مجبل آل البيت ، وناسجين على منوالهم) .

فالجواب عن ذلك :

إن هذه دعوى عريضة تفتقر إلى دليل ، بل إن الأدلة كلها تدحضها وتثبت أنه لا صلة بينهم وبين آل البيت في شيء بل هم على طرفي نقيض ، وأن آل البيت منهم براء .

فهل كان أهل البيت يعتقدون بعقائد الرافضة ؟ وهل كان الإمام علي والحسن والحسين وفاطمة — رضي الله عنهم أجمعين — يقولون بالبداء على الله ؟ وهل كانوا يعتقدون بالرجعة ؟ وهل كانوا يكفرون الصحابة ؟ وهل كانوا يكفرون من اعتقد بأن لله يداً وأن له عيناً وأنه مستو على عرشه ؟ وهل كانوا يعتقدون بأنهم معصومون وأنهم أفضل من الأنبياء والملائكة وأنهم يعلمون الغيب ، وأن الإيمان بإمامتهم وبمعصمتهم ركن من أركان الإيمان .. إلى غير ذلك مما هو معلوم من عقائد الرافضة . حاشا آل البيت أن يعتقدوا مثل هذه العقائد الزائفة ، والتي تكفي الواحدة منها لكفر معتقديها فكيف إذا اجتمعت في فرد أو طائفة .

إذا كانت هذه عقيدة الموسوي وقومه ، فكيف يصح أن ينتمي بعد ذلك كله لآل البيت — فتأمل هذا الكذب .

- ١ - لا تحكم محاكم العدل بضلال المعتصمين بأهل البيت
- ٢ - العمل بمذاهبهم يبريء الذمة
- ٣ - قد يقال أنهم أولى بالاتباع
- ٤ - التماس النص بالخلافة

١ - لا تحكم محاكم العدل بضلال المعتصمين بحبل أهل البيت ؛ الناسجين على منوالهم ؛ ولا قصور في أئمتهم عن سائر الأئمة في شيء من موجبات الإمامة .

٢ - والعمل بمذاهبهم يجزيء المكلفين ؛ ويريء ذمهم ؛ كالعامل بأحد المذاهب الأربعة بلا ريب .

٣ - بل قد يقال إن أئمتكم الاثني عشرة أولى بالاتباع من الأئمة الأربعة وغيرهم لأن الاثني عشرة كلهم على مذهب واحد ؛ قد محصوه وقرروه بإجماعهم ؛ بخلاف الأربعة ؛ فإن الاختلاف بينهم شائع في أبواب الفقه كلها ؛ فلا تحاط موارده ولا تضبط ؛ ومن المعلوم أن ما يحصه الشخص الواحد لا يكافيء في الضبط ما يحصه اثنا عشر إماماً ، هذا كله مما لم تبق فيه وقفة لمنصف ؛ ولا وجهة لتعسف . نعم قد يشاغب النواصب في إسناد مذهبكم إلى أئمة أهل البيت ؛ وقد أكلفكم - فيما بعد - بإقامة البرهان على ذلك .

٤ - والآن إنما أتمس ما زعمتوه من النص بالخلافة على الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ فهاته صريحاً من طريق أهل السنة ؛ والسلام .

أما ما جاء في المراجعة رقم ١٩ من تسليم شيخ الأزهر بكل ما أورده الموسوي من ضلالات وأكاذيب في المراجعة التي قبلها رقم ١٨ دون نقاش ، أو عرض لآراء أهل السنة ، فإنه يدل دلالة قاطعة على أن المراجعات المنسوبة لشيخ الأزهر إنما هي مراجعات ملفقة ومكذوبة عليه ، وهي من صناعة الموسوي نفسه ليضلل أبناء المسلمين ، ولا تعجب أخي المسلم من ذلك فالذي يكذب على الله ورسوله هل يتورع من الكذب على الشيخ البشري بعد وفاته ؟

وإلا كيف يعقل أن يسلم شيخ الأزهر بما قرره الموسوي من أن الأئمة الاثني عشر أولى بالاتباع من المذاهب الأربعة وهو كلام باطل من كل وجوه :

أولاً : إن مذهب هؤلاء الأئمة الاثني عشر هو مذهب منقطع الإسناد إذ يسندون كل أقوالهم إلى الإمام جعفر ، وليس هناك من سند صحيح يثبت به صحة نسبة الكلام إليه أو إلى الإمام علي — رضي الله عنه — لا سيما وشيخ الأزهر يعلم إباحة الرافضة للكذب نصره لمذهبهم ، ويعلم أيضاً أنه لا سند عندهم .

ثانياً : أما أن الأئمة الاثني عشر كلهم على مذهب واحد فسيبه واضح البطلان وهو — أنهم لا يأخذون إلا بأقوال أئمتهم نظراً لإيمانهم بعصمتهم وبكفر مخالفهم .

ثالثاً : كيف يفضل مذهب الاثني عشرية على المذاهب الأربعة علماً بأن الأئمة الأربعة يأخذون بكل ما ورد عن النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — من أحاديث صحيحة سواء وردت عن طريق آل البيت أو عن طريق غيرهم من الصحابة فكانت أدلتهم أوسع وأكمل وأوفى وأشمل في حين أن الأئمة الاثني عشر لا يأخذون إلا الحديث الذي يأتي من آل البيت في حين أن الأئمة الاثني عشر أدلتهم أقل كمالاً وشمولاً بكثير نظراً لأنهم لا يأخذون إلا ما جاءهم عن طريق آل البيت .

رابعاً : أن الأدلة التي اعتمدها الأئمة الاثني عشر لا تقاس مع الأدلة التي اعتمدها أصحاب المذاهب الأربعة ، من حيث الصحة والثبوت .

خامساً: إن تفضيل مذهب الأئمة الاثني عشر على مذاهب الأئمة الأربعة
عموماً ومن كل وجه يقتضي إلى القول بصحة ما جاء من آراء في هذا المذهب عموماً .
وقد جاء في مذهب الاثني عشر: طهارة الماء المستنجدى به ، وطهارة الخمر ، وأنه
لا يفترض غسل كل الوجه في الوضوء ، وتجويزهم الصلاة إلى قبور الأئمة ، وأداء
الصلوات الأربع متصلة لانتظار خروج المهدي ، وترك الجمعة في غيبة الإمام المنتظر ،
وتجويزهم شق الجيوب في عزاء الأب والابن .

وفي الصوم قالوا يجوز للصائم أكل جلد الحيوان ، وصوم يوم غدیر خم سنة ،
وصوم يوم عاشوراء إلى العصر دون المغرب .

وفي الصلاة أيضاً : أباحوا الأكل والشرب فيها .

وفي الحج لا يجب ستر العورة .

وفي الجهاد لا يجوز الجهاد بعد الحسين إلا مع المهدي .

وفي النكاح فقد أباحوا نكاح المتعة وعدوه من أفضل القربات إلى الله كما أباحوا
إعارة فروج النساء وقالوا بجواز وقف فرج الأمة ، وأيضاً يجوزون الوطاء في دبر
المنكوحة (١) .

إذا عرفت هذا كله عن مذهب الأئمة الاثني عشرية فهل يُعقل أن يفضله شيخ
الأزهر على مذاهب الأئمة الأربعة . حاشاه من ذلك .

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية

المحتويات

٥	مقدمة المؤلف
١٧	مقدمة الموسوي
٢١	المراجعة ١
٢٢	المراجعة ٢

المبحث الأول

٢٣	في إمامة المذهب
٢٣	المراجعة ٣
٢٤	المراجعة ٤
٣٣	المراجعة ٥
٣٣	المراجعة ٦
٤٣	المراجعة ٧
٤٣	المراجعة ٨
٥٥	المراجعة ٩
٥٥	المراجعة ١٠
٧٢	المراجعة ١١
٧٤	المراجعة ١٢
٧٦	أمثلة من مواقف الشيعة في التفسير

١٢٤	المراجعة ١٣
١٢٦	المراجعة ١٤
١٢٨	المراجعة ١٥
١٢٨	المراجعة ١٦
١٩٣	— رأي علماء أهل السنة والجماعة في رواية المتدع عموماً
١٩٤	— من الرافضة وما الفرق بين الرافض والتشيع
١٩٨	— حكم رواية الرافضي
٢٠٦	— أقوال العلماء في رد رواية الرافضة وتفريقهم بين الرافضة والشيعة في ذلك
٢٠٨	— الخوارج ورأي العلماء في روايتهم
٢٠٩	— الجواب عن تخریج البخاري ومسلم لبعض المتشيعين من الرواة
٢١٥	— الرد على المراجعة ١٦
٢٨٦	المراجعة ١٧
٢٨٧	الرد على المراجعة ١٧
٢٨٩	المراجعة ١٨
٢٩١	الرد على المراجعة ١٨
٣٠٠	المراجعة ١٩
٣٠١	الرد على المراجعة ١٩

(تم بحمد الله الجزء الأول ويليه الجزء الثاني بإذن الله)

البيّنات

في الرد على أباطيل المراجعات

الجزء الثاني

تأليف

محمد الزاجبي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

البينات

في الرد على أباطيل المراجعات

الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

حقوق الطبع محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَكُمْ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنَسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

أما بعد ، لقد بعث الله نبيه محمداً ﷺ مبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الحق بإذنه فاستجاب لدعوته من هداهم الله سبحانه وتعالى إلى الحق من السابقين إلى الإسلام في مكة المكرمة كأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وخديجة زوج النبي ﷺ ، وزيد بن حارثة ، وابن مسعود ، وبلال ، وغير هؤلاء من الرجال والنساء .

واستمر النبي ﷺ بدعوته وقافلة الإيمان تزداد قوة وعدداً رغم كيد المشركين وحربهم لها .

وهكذا يواصل النبي ﷺ تربيته لمن آمن به وصدقه إلى أن هاجر إلى المدينة فأقام بها دولة الإسلام والتي امتدت حتى شملت الجزيرة العربية في حياة النبي ﷺ ، ثم تخطتها إلى بلاد الروم وفارس ، فكان ذلك سعادة للأخيار من أهل البلاد المفتوحة ، وتحريراً لهم من عبودية العباد ، وشجى للأشرار منهم ، وغصّة في حلوهم ، وسماً زعافاً يجري في دمائهم وعروقهم ، فأبغضوا

من صميم قلوبهم أصحاب محمد ﷺ وأتباعه وأحبابه وأعوانه على الحق
لأشياء إلا لأنهم أطفأوا نار المجوسية إلى الأبد ، وأدخلوا إيران في نطاق دولة
الإسلام ، وأقاموا المسجد الأقصى على أنقاض الهيكل ، أيام خلافة أبي بكر
وعمر وعثمان .

فلم ينس المجوس واليهود هذا فحاولوا مقاومة الإسلام والمسلمين بشتى
الوسائل حتى أفلحوا بقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، على يد أبي لؤلؤة
المجوسي ، ولا يزال الشيعة إلى اليوم مسرورين لقتله ، ويجعلون يوم مقتله يوم
عيد .

ثم كان مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه بتدبير من اليهود أحلاف
المجوس آنذاك .

ولكن مقتل الخليفين لم يؤثر على مسيرة الدعوة الإسلامية لأنها لم تقم
على التعلق بالرجال والأشخاص ، وإنما قامت على أساسين ثابتين محفوظين
هما الكتاب والسنة .

حينئذ أدرك المجوس واليهود أن الإسلام إذا كان إسلامياً محمدياً صحيحاً
لا يمكن أن يحارب وجهاً لوجه ، ولا سبيل إلى سحقه باغتيال أئمة وعظمائه .
فأزمعوا الرأي أن يتظاهروا بالإسلام ، وأن ينخرطوا في صفوف المسلمين
ليشكلوا (الطابور الخامس) .

وكان لابد لهم من ستار يحتمون به ويقاتلون من ورائه الرسالة المحمدية
وأهلها فتخيروا اسم « علي » وآل البيت ليكونوا غطاء لمكرهم وخداعهم ، وأول
من اختار ذلك لهم عبد الله بن سبأ اليهودي ابن اليهودي كما نقل ذلك المامقاني
في كتابه « تنقيح المقال » ١٨٤/٢ عن « الكشي » رأس علمائهم في الجرح
والتعديل ، قال : وذكر أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم ووالى
علياً ، وكان يقول وهو على يهوديته — في يوشع بن نون (وصي موسى)
فقال في إسلامه في علي مثل ذلك وكان (أي عبد الله بن سبأ) أول من شهر
القول بإمامة علي ، وأظهر البراءة من أعدائه (ومراد الكشي من أعداء علي
إخوانه وأحبابه أصحاب رسول الله ﷺ) .

ومن هنا كانت الإمامة ركناً من أركان الإيمان عند الرافضة كفروا غير
القائلين بها ، وأخذت حيزاً كبيراً من عقيدتهم وجزءاً كبيراً من مؤلفاتهم .

ولأدلى على ذلك من كتاب المراجعات للموسوي — فإنه عندما أراد أن يقرر صحة مذهبهم ورجحانه على مذهب أهل السنة لم يأخذ هذا من كتابه سوى تسع عشرة مراجعة وقعت في مائة صفحة . ولكنه يوم أراد أن يقرر الإمامة والخلافة لعلي رضي الله عنه في المبحث الثاني من كتابه فقد أسهب وأطال فكان عدد مراجعاته في هذا المبحث ثلاث وتسعون مراجعة وقعت في مائتي صفحة تقريباً .

ولهذا فقد كان ردنا على المبحث الثاني أطول وأشمل من ردنا على المبحث الأول تبعاً لاهتمام الموسوي وإطالته فيه .

وكانت طريقتنا في الرد تختلف بعض الشيء عنها في المبحث الأول ، ففي هذا المبحث التزمنا الرد على كل موضوع ذي وحدة متكاملة سواء وقع ذلك في مراجعة واحدة أو أكثر . فليعلم هذا ، والله الموفق والهادي إلى سواء الصراط . وصلى الله وسلم وبارك على نبينا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اقتضى أثرهم إلى يوم الدين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المبحث الثاني

في الإمامة العامة وهي الخلافة عن رسول الله ﷺ

المراجعة ٢٠

رقم : ٩

ذي الحجة سنة ١٣٢٩

١ - اشارة إلى النصوص مجملة ٢ - نص الدار يوم
الانذار ٣ - مخرجوا هذا النص من أهل السنة

١ - إن من أحاط علماً بسيرة النبي ﷺ ، في تأسيس دولة الإسلام ، وتشريع أحكامها [١] ، وتمهيد قواعدها ، وسن قوانينها ، وتنظيم شؤونها عن الله عز وجل ، يجد علياً وزير رسول الله في أمره ، وظهره على عدوه ، وعيبة علمه ، ووارث حكمه ، وولي عهده ، وصاحب الأمر من بعده ، ومن وقف على أقوال النبي وأفعاله في حله وترحاله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يجد نصوصه في ذلك متواترة متوالية [٢] ، من مبدأ أمره إلى منتهى عمره .

٢ - وحسبك منها ماكان في مبدأ الدعوة الإسلامية قبل ظهور الإسلام بمكة ، حين أنزل الله تعالى عليه ﴿ وأنذر عشيرتک الأقرین ﴾ فدعاهم إلى دار عمه - أبي طالب - وهم يومئذ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه ، وفيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب ، والحديث في ذلك من صحاح السنن المأثورة ، وفي آخره قال رسول الله ﷺ : يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم بخير الدنيا والآخر ، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه ، فأيكم يؤازرنني على أمري هذا ، علي أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم ؟ فأحجم القوم عنها غير علي - وكان أصغرهم - إذ قام فقال : أنا يا بني الله أكون وزيرك عليه ، فأخذ رسول الله برفقته ، وقال : إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا ، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب : قد أمرك ان تسمع لابنك وتطيع . اه .

٣ - خرج بهذه الألفاظ كثير من حفظة الآثار النبوية ، كابن إسحاق وابن جرير ؛ والثعلبي ؛ والطبري في تفسيره سورة الشعراء من تفسيريهما الكبيرين ؛ وأخرجه الطبري أيضاً في الجزء الثاني من كتابه : تاريخ الأمم والملوك (٨٠) ، وأرسله ابن الأثير إرسال المسلمات في الجزء الثاني من كامله (٨١) عند ذكر أمر الله نبيه بإظهار دعوته ، وأبو الفداء في الجزء الأول من تاريخه (٨٢) عند ذكره أول من أسلم من الناس ، ونقله الإمام

أبو جعفر الاسكافي المعتزلي في كتابه : نقض العثمانية مصرحاً بصحته (٨٣) وأورده الحلبي في باب استخفائه صلى الله عليه وآله وسلم ، وأصحابه في دار الأرقم (٨٤) ، من سيرته المعروفة ، وأخرجه بهذا المعنى مع تقارب الألفاظ غير واحد من اثبات السنة وجهابذة الحديث ، كالطحاوي ، والضياء المقدسي في المختارة ، وسعيد بن منصور في السنن ، وحسبك ما أخرجه أحمد بن حنبل من حديث علي في ص ١١١ وفي ص ١٥٩ من الجزء الأول من مسنده فراجع ، وأخرج في أول ص ٣٣١ من الجزء الأول من مسنده أيضاً حديثاً جليلاً عن ابن عباس يتضمن هذا النص في عشر خصائص مما امتاز به علي علي من سواه ، وذلك الحديث الجليل أخرجه النسائي أيضاً عن ابن عباس في ص ٦ من خصائصه العلوية ، والحاكم في ص ١٣٢ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرک ، وأخرجه الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته ؛ ودونك الجزء السادس من كتاب كنز العمال فإن فيه التفصيل (٨٥) ، وعليك بمنتخب الكنز وهو مطبوع في هامش مسند الإمام أحمد ، فراجع منه ماهو في هامش ص ٤١ إلى ص ٤٣ من الجزء الخامس تجد التفصيل ، وحسبنا هذا ونعم الدليل ، والسلام .

ش

٨٣ — كما في ص ٢٦٣ من المجلد ٣ من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، طبع مصر ، أما كتابه نقض العثمانية ، فإنه مما لانظير له ، فحقيق بكل بحاث عن الحقائق أن يراجعه ، وهو موجود في ص ٢٥٧ وما بعدها إلى ص ٢٨١ من المجلد ٣ من شرح النهج ، في شرح آخر الخطبة الصاعقة .
٨٤ — راجع الصفحة الرابعة من ذلك الباب أو ص ٣٨١ من الجزء الأول من السيرة الحلبي ، ولاسقط لمجازفة ابن تيمية [٣] وتحكماته التي أوحتها إليه عصبية المشهورة ، وهذا الحديث أورده الكاتب الاجتماعي المصري محمد حسين هيكل [٤] ، فراجع العمود الثاني من الصفحة الخامسة من ملحق عدد ٢٧٥١ من جريدته (السياسة) الصادر في ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ ، تجده مفصلاً ، وإذا راجعت العمود الرابع من صفحة ٦ من ملحق عدد ٢٧٨٥ من السياسة ، تجده ينقل هذا الحديث عن كل من مسلم في صحيحه وأحمد في مسنده . وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند ، وابن حجر الهيثمي في جمع الفوائد ، وابن قتيبة في عيون الأخبار ، وأحمد بن عبد ربه في العقد الفريد ، وعمرو بن بحر الجاحظ في رسالته عن بني هاشم ، والإمام أبي إسحاق الثعلبي في تفسيره ، قلت : ونقل هذا الحديث جرجس الأنكليزي في كتابه الموسوم مقالة الإسلام ، وقد ترجمه إلى العربية ذلك الملحد البروتستاني الذي سمي نفسه بهاشم العربي . والحديث تجده في صفحة ٧٩ من ترجمة المقالة في الطبعة السادسة ، ولشهرة هذا الحديث ذكره عدة من الافرنج في كتبهم الافرنسية والانكليزية والألمانية . واختصره توماس كارليل في كتابه الأبطال .

٨٥ — راجع منه الحديث ٦٠٠٨ في ص ٣٩٢ تجده منقولاً عن ابن جرير . والحديث ٦٠٤٥ وفي ص ٣٩٦ تجده منقولاً عن أحمد في مسنده والضياء المقدسي في المختارة والطحاوي وابن جرير وصححه ، والحديث ٦٠٥٦ في ص ٣٩٧ تجده منقولاً عن ابن إسحاق ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، وأبي نعيم ، والبيهقي في شعب الإيمان وفي الدلائل ، والحديث ٦١٠٢ في ص ٤٠١ تجده منقولاً عن ابن مردويه والحديث ٦١٥٥ في ص ٤٠٨ تجده منقولاً عن أحمد في مسنده وابن جرير والضياء في المختارة ومن تتبع كنز العمال وجد هذا الحديث في أماكن شتى وإذا راجعت ص ٢٥٥ من المجلد الثالث من شرح النهج للإمام المعتزلي الحديدي أو أواخر شرح الخطبة القاصعة منه ، تجد هذا الحديث بطوله .

المراجعة ٢١

رقم : ١٠ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

التشكيك في سند هذا النص

إن خصمكم لا يعتبر سند هذا الحديث ، وله في رده لهجة شديدة ، وحسبكم أن الشيخين لم يخرجاه ؛ وكذلك غير الشيخين من أصحاب الصحاح ؛ ومأظن هذا الحديث وارداً عن طريق الثقات من أهل السنة ، ولأراكم تعتبرونه صحيحاً من طريقهم ، والسلام .

س

المرجعة ٢٢

رقم : ١٢ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

- ١ - تصحيح هذا النص .
- ٢ - لماذا أعرضوا عنه ؟
- ٣ - من عرفهم لا يستغرب ذلك .

١ - لولا اعتباري صحته من طريق أهل السنة ما أوردته هنا ، على أن ابن جرير ، والإمام أبا جعفر الاسكافي ، ارسلوا صحته ارسال المسلمات (٨٦) وقد صححه غير واحد من أعلام المحققين ، وحسبك في تصحيحه ثبوته [٥] من طريق الثقات الاثبات ، الذين احتج بهم أصحاب الصحاح بكل ارتياح ودونك ص ١١١ من الجزء الأول من [٦] مسند أحمد ، تجده يخرج هذا الحديث عن أسود (٨٧) بن عامر ، عن شريك (٨٨) ، عن الأعمش (٨٩) عن المنهال (٩٠) ، عن عباد (٩١) بن عبد الله الأسدي ، عن علي مرفوعاً ؛ وكل واحد من سلسلة هذا السند حجة عند الخصم ؛ وكلهم من رجال الصحاح بلا كلام ، وقد ذكرهم القيسراني في كتابه - الجمع بين رجال الصحيحين - فلا مندوحة عن القول بصحة الحديث ، على أن لهم فيه طرقاً كثيرة يؤيد بعضها بعضاً .

٨٦ - راجع الحديث ٦٠٤٥ من أحاديث الكنز في ص ٣٩٦ من جزئه السادس تجد هناك تصحيح ابن جرير لهذا الحديث . وإذا راجعت من منتخب الكنز ماهو في أوائل هامش ص ٤٣ من الجزء ٥ من مسند أحمد ، تجد تصحيح ابن جرير لهذا الحديث أيضاً . أما أبو جعفر الاسكافي ، فقد حكم بصحته جزءاً في كتابه نقض العثمانية ، فراجع ماهو موجود في ص ٢٦٣ من المجلد ٣ من شرح نهج البلاغة الحديدي ، طبع مصر .

٨٧ - احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وقد سمع شعبة عندهما وسمع عبد العزيز بن أبي سلمة عند البخاري ، وسمع عن مسلم زهير بن معاوية وحمام بن سلمة . روى عنه في صحيح البخاري محمد بن حاتم بن بزيع ، وروى عنه في صحيح مسلم هارون بن عبد الله ، والناقد ، وابن أبي شيبه ، وزهير .

٨٨ - احتج به مسلم في صحيحه ، كما أوضحناه عند ذكره في المراجعة ١٦ .

٨٩ - احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما ، كما بيناه عند ذكره في المراجعة ١٦ .

٩٠ - احتج به البخاري ، كما أوضحناه عن ذكره في المراجعة ١٦ .

٢ — وإنما لم يخرج الشيخان وأمثالهما ، لأنهم رأوه يصادم رأيه في الخلافة ، وهذا هو السبب في إعراضهم عن كثير من النصوص الصحيحة ، خافوا أن تكون سلاحاً للشيعنة ، فكتموها وهم يعلمون [٧] ، وإن كثيراً من شيوخ أهل السنة — عفا الله عنهم — كانوا على هذه الوتيرة ، يكتمون كل ما كان من هذا القبيل ، ولهم في كتمانهم مذهب معروف ، نقله عنهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري [٨] ، وعقد البخاري لهذا المعنى باباً في أواخر كتاب العلم من الجزء الأول من صحيحه فقال (٩٢) : « باب من خص بالعلم قوماً دون قوم » [٩] .

٣ — ومن عرف سريرة البخاري تجاه أمير المؤمنين وسائر أهل البيت ؛ وعلم أن يراعه ترتاع من روائع نصوصهم ، وإن مداده ينضب عن بيان خصائصهم ؛ لا يستغرب إعراضه عن هذا الحديث وأمثاله [١٠] ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ؛ والسلام .

ش

المراجعة ٢٣

رقم : ١٤ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

١ — إيمانه بثبوت الحديث . ٢ — لوجه للاحتجاج به مع عدم تواتره . ٣ — دلالة على الخلافة الخاصة . ٤ — نسخ

١ — راجعت الحديث في ص ١١١ من الجزء الأول من مسند أحمد ، ونقبت عن رجال سند ، فإذا هم ثقات أثبات حجج ؛ ثم بحثت عن سائر طرقه فإذا هي متضاربة متناصرة ؛ يؤيد بعضها بعضاً ؛ وبذلك أمنت بثبوته [١١] .

٢ — غير أنكم لاتحتجون — في إثبات الإمامة — بالحديث الصحيح إلا إذا كان متواتراً ؛ لأن الإمامة عندكم من أصول الدين ؛ وهذا الحديث لا يمكن القول ببلوغه حد التواتر ، فلا وجه للاحتجاج به .

٣ — وقد يقال بأن الحديث إنما يدل على أن علياً خليفة صلى الله عليه وآله وسلم ؛ في أهل بيته خاصة ؛ فأين النص على الخلافة العامة ؟ .

٤ — وربما قيل بنسخ الحديث ، إذا أعرض النبي عن مفاده ؛ ولذا لم يكن وازعاً للصحابة عن بيعة الخلفاء الثلاثة الراشدين ، رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

س

= ٩١ — هو عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما ، سمع أسماء وعائشة بنتي أبي بكر . وروى عنه في الصحيحين ابن أبي مليكة ، ومحمد بن جعفر بن الزبير ، وهشام بن عمر .
٩٢ — في ص ٢٥ .

١ — الوجه في احتجاجنا بهذا الحديث

٢ — الخلافة الخاصة منفية بالاجماع

٣ — النسخ هنا محال

١ — إن أهل السنة يحتجون في إثبات الإمامة [١٢] بكل حديث صحيح ؛ سواء كان متواتراً أو غير متواتر ، فنحن نحتج عليهم بهذا لصحته من طريقهم ؛ الزاماً لهم بما ألزموا به أنفسهم ؛ وأما استدلالنا به على الإمامة فيما بيننا ، فإنما هو لتواتره من طريقنا كما لا يخفى .

٢ — ودعوى أنه إنما يدل على أن علياً خليفة رسول الله في أهل بيته خاصة ؛ مردودة بأن كل من قال بأن علياً خليفة رسول الله في أهل بيته ؛ قائل بخلافته العامة ، وكيف من نفي خلافته العامة ، نفي خلافته الخاصة ؛ ولا قائل بالفصل ، فما هذه الفلسفة المخالفة لاجماع المسلمين [١٣] ؟ .

٣ — ومانسيت فلا أنس القول بنسخه ؛ وهو محال عقلاً وشرعاً ، لأن من النسخ قبل حضور زمن الابتلاء كما لا يخفى [١٤] ؛ على أنه لاناسخ هنا إلا مازعمه من اعراض النبي عن مفاد الحديث ؛ وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ لم يعرض عن ذلك ؛ بل كانت النصوص بعده متوالية متواترة ، يؤيد بعضها بعضاً ، ولو فرض أن لانص بعده أصلاً ، فمن أين علم اعراض النبي عن مفاده ؛ وعدوله عن مؤداه ؛ ﴿ إن يتبعون إلا الظن وماتهور الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى ﴾ ؛ والسلام .

ش

المبحث الثاني

في الإمامة وهي الخلافة عن رسول الله ﷺ

الرد على المراجعات ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤

[١] هذه دعوى عريضة يجانبها الدليل .

[٢] إن دعوى التواتر هنا دعوى فاسدة وواضحة البطلان محجوجة باتفاق العلماء على أن الحديث المتواتر ، مارواه عن النبي ﷺ جمع عن جمع عن جمع من أول السند إلى منتهاه ، بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب .

وبناء عليه قرروا أنه ليس في السنة حديث متواتر تواتراً لفظياً ، وإنما هناك بعض الأحاديث المتواترة تواتراً معنوياً . والأحاديث التي يدعي هذا الرافضي تواترها ليس واحد منها صحيحاً فضلاً عن أن يكون متواتراً . وقد جاء في السيرة الحلبية ٣١٢/١ :

... فمن يجيبني إلى هذا الأمر ويوازنني على القيام به قال علي : أنا يارسول الله — وأنا أحدثهم سنأ — وسكت القوم . زاد بعضهم في الرواية : يكن أخي ووزيري ووارثي وخليفتي بعدي فلم يجبه أحد منهم فقام علي وقال أنا يارسول الله قال : اجلس ... ثلاثاً . فقال اجلس فأنت أخي ووزيري ووصيي ووارثي وخليفتي بعدي . قال الإمام أبو العباس ابن تيمية في الزيادة المذكورة : إنها كذب وحديث موضوع ، من له أدنى معرفة في الحديث يعلم ذلك .

وقد رواه — أي الحديث — مع زيادته المذكورة ابن جرير والبخاري بإسناد فيه أبو مريم الكوفي وهو مجمع على تركه ، قال أحمد : إنه ليس بثقة عامة أحاديثه بواطيل ، وقال ابن المديني : كان يصنع الحديث .

وقال ابن كثير عن هذا الحديث في تفسير سورة الشعراء : وأنذر عشيرتكم الأقرين ، آية ٢١٤ : وقد رواه أبو جعفر بن جرير عن ابن حميد عن سلمة عن ابن إسحاق عن عبد الغفار بن القاسم أبي مريم عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس عن علي بن أبي طالب ، فذكر مثله وزاد بعد قوله : إني جئتكم بخير الدنيا والآخرة : وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه

فأيكم يؤازرنني على هذا الأمر على أن يكون أخي وكذا وكذا ، قال فأحجم القوم عنها جميعاً ، وقلت : ... أنا يانبي الله أكون وزيرك عليه فأخذ برقبتي ثم قال : ...

قال ابن كثير : تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم وهو متروك كذاب شيعي اتهمه علي بن المدني وغيره بوضع الحديث وضعفه الأئمة رحمهم الله .

[٣ ، ٤] وانظر إلى جرأة هذا الرافضي إذ وصف ابن تيمية بالتحكم والمجازفة ومجانبة العدل ، والعصبية . فقد أطلق هذه التهم دون أن يقيم عليها دليلاً واحداً ، فكان الأجدر به وهو المدعي البراءة مما اتهم به ابن تيمية ، أن يسوق كلام ابن تيمية وحججه ، ثم يفند تلك الحجج واحدة واحدة ، ويقيم البينة من خلال ذلك على صحة دعواه هذه .

ونحن بإذن الله تعالى سنسوق خلاصة كلام ابن تيمية في هذا الصدد ليتبين للقارئ المنصف أن هذا الرافضي قد ظلم ابن تيمية ووصفه بما ليس فيه ، وأن اتهاماته هذه إنما هي أوصافه حقيقة خلعتها على ابن تيمية .

قال ابن تيمية في جوابه على هذه الرواية التي ساقها هذا الرافضي مؤكداً صحتها : والجواب على ذلك من وجوه .

الأول : المطالبة بصحة النقل ، وما دعه من نقل الناس كافة لهذا الأثر فهو من أظهر الكذب عند أهل العلم بالحديث ، فإن هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل ، لافي الصحاح ولا في المساند والسنن والمغازي والتفسير التي يذكر فيها الإسناد والذي يحتج به .

وإذا كان في بعض كتب التفسير التي ينقل فيها الصحيح والضعيف مثل تفسير الثعلبي والواحدي ، والبغوي بل وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، لم يكن مجرد رواية واحد من هؤلاء دليلاً على صحته ، باتفاق أهل العلم ، فإنه إذا عرف أن تلك المنقولات فيها صحيح وضعيف ، فلا بد من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف .

وهذا الحديث غايته أن يوجد في كتب التفسير التي فيها الغث والسمين ، وفيها أحاديث كثيرة موضوعة مكذوبة مع أن كتب التفسير التي يوجد فيها يُنقل فيها بالأسانيد الصحيحة ما يناقض هذا ، وإنهم يذكرون ذلك على عادتهم في نقل ما ذكر في سبب نزول الآية من المنقولات الصحيحة والضعيفة .

وإذا احتج بمثل هذا الضعيف وأمثاله واحد فذكر مانقل في تفسير الآية من المنقولات وترك سائر ما ينقل مما يناقض ذلك ، كان هذا من أفسد الحجج .

بل لو قُدِّر أن هذا الحديث من رواية أهل الثقة والعدالة ، وقد روى آخرون من أهل الثقة والعدالة ما يناقض ذلك لوجب النظر في الروایتين أيهما أثبت وأرجح ، فكيف إذا كان أهل العلم بالنقل متفقين على أن الروايات المناقضة لهذا الحديث هي الثابتة الصحيحة ، بل هذا الحديث مناقض لما علم بالتواتر من أئمة التفسير الذين لم يذكروا هذا بحال ، لعلمهم أنه باطل .

الثاني : أن هذا الحديث كذب وموضوع ، ولهذا لم يروِه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات ، وقد رواه ابن جرير والبغوي بإسناد فيه عبد الغفار بن القاسم بن فهد أبو مريم الكوفي وهو مجمع على تركه ، كذبَه سماك بن حرب وأبو داود ، وقال أحمد : ليس بثقة عامة أحاديثه بواطيل ، قال يحيى : ليس بشيء ، قال ابن المديني : كان يضع الحديث ، وقال النسائي وأبو حاتم : متروك الحديث وقال ابن حبان البستي : كان عبد الغفار بن القاسم يشرب الخمر حتى يسكر وهو مع ذلك يقلب الأخبار لايجوز الاحتجاج به .

وفي إسناده عبد الله بن عبد القدوس وهو ليس بثقة ، وقال فيه يحيى بن معين : ليس بشيء ، رافضي خبيث .

الثالث : أن بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلاً حين نزلت هذه الآية ، فإنها نزلت بمكة في أول الأمر ، ثم ولا بلغوا أربعين رجلاً في مدة حياة النبي ﷺ .

الرابع : إن قوله للجماعة : « من يجيبني إلى هذا الأمر ويؤازرنى على القيام به يكن أخي ووزيرى ووصيى وخليفتي من بعدي » كلام مفترى على النبي ﷺ لايجوز نسبته إليه ، فإن مجرد الإجابة إلى الشهادتين والمعونة على ذلك لا يوجب هذا كله ، فإن جميع المؤمنين إجابوا إلى هاتين الكلمتين ، وأعانوا على هذا الأمر ، وبدلوا أنفسهم وأموالهم في إقامته وطاعته ، وسيرتهم معروفة مشهورة ومع هذا فلم يكن أحد منهم خليفة له .

الخامس : أن حمزة وجعفر وعبيدة بن الحارث أجابوا إلى ما أجابه علي من الشهادتين والمعونة على هذا الأمر ، فإن هؤلاء من السابقين الأولين الذين آمنوا بالله ورسوله في أول الأمر ، بل حمزة أسلم قبل أن يصير المؤمنون أربعين

رجلاً ، وكان النبي ﷺ في دار الأرقم بن أبي الأرقم . اهـ (منهاج السنة ٨٥/٤) .

إن الذي في الصحاح من نزول هذه الآية غير هذا ففي الصحيحين من رواية ابن عمر ، وأبي هريرة وغيرهما يناقض هذه الرواية ، ونحن نسوق رواية واحدة ، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى الصحيحين عند تفسير هذه الآية .

عن ابن عمر وأبي هريرة — واللفظ له عن النبي ﷺ — لما نزلت — وأندر عشيرتك الأقربين — دعا رسول الله ﷺ قريشاً فاجتمعوا فحَصَّ وعم فقال : يا بني كعب بن لؤي أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني مرة بن كعب أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني هاشم أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار ، يا فاطمة بنت محمد أنقذي نفسك من النار ، فإني لأملك لكم من الله شيئاً غير أن لكم رحماً سألُّها بيلالها .

بعد هذا الذي سقناه من أدلة ابن تيمية على بطلان هذا الحديث فإننا نسأل القارئ أترى في هذا الكلام مجازفة ؟ أم هل ترى فيه تحكماً ؟ بل هل تجد فيه تعصباً ؟ .

إن المجازف ، والمتحكم والمتعصب هو الذي يقيم على الباطل ويرفض الحق ، ويضرب بالأدلة والبراهين الثابتة عرض الحائط ، ويبنى أفكاره على أساس واهٍ .

وإلا فأى عالمٍ هذا الذي يزري على ابن تيمية ، لالشيء ، إلا لأنه لم يوافق هواه ! في الوقت الذي يأخذ أدلته من مثل محمد حسين هيكل وجريدة السياسة الأسبوعية .

إن هذا لهو الدليل الأقوى على ظلمه ومجازفته وتحكمه وعصبيته العمياء التي دفعت به إلى مثل هذا القول الذي يضحك منه العقلاء ، ويسفهه العلماء ، ويأباه حتى الجهلاء .

[٥] لقد سبق القول في بيان ضعف الحديث وشهادة الثقات بذلك .

[٦] إن رواية مسند الإمام أحمد ، التي أحالنا عليها المؤلف تختلف سنداً ومتناً عن الرواية التي ساقها في كتابه ص ١٣٠ مستدلاً بها على خلافة علي لرسول الله ﷺ .

ونحن نسوق الرواية كما وردت في المسند ١١١/١ ليتبين للقارىء
تدليس هذا الرافضي وخلطه وكذبه . والرواية تقول :

« حدثنا عبد الله ثنا أبي ثنا أسود بن عامر ثنا شريك عن الأعمش عن
المنهال عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي رضي الله عنه قال : لما نزلت
هذه الآية ﴿ وأندر عشيرتك الأقربين ﴾ قال : جمع النبي ﷺ من أهل بيته
فاجتمع ثلاثون فأكلوا وشربوا ، قال : فقال لهم : « من يضمن عني ديني
ومواعيدي ويكون معي في الجنة ، ويكون خليفتي في أهلي » فقال رجل لم
يسمه شريك : يا رسول الله أنت كنت بحراً ، من يقوم بهذا ؟ قال : ثم قال
الآخر . قال : فعرض ذلك على أهل بيته ، فقال علي رضي الله عنه : أنا .
وأوجه الاختلاف بين الروایتين هي :

١ — في السند . فإن الرواية التي ساقها الموسوي عن ابن جرير عن
ابن حميد عن سلمة عن ابن إسحاق عن عبد الغفار بن القاسم أبي مريم عن
المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس عن علي بن أبي طالب .
وقد قدمنا قول الثقات الأعلام بتضعيف هذه الرواية وردّها من حيث
السند .

أما هذه الرواية فهي مختلفة الاسناد إذ خلا إسنادها من عبد الغفار بن
القاسم أبو مريم الكوفي الذي أجمعوا على تركه كما خلا من عبد الله بن عبد
القدوس الرافضي الخبيث . كما قاله يحيى بن معين .

٢ — أما الاختلاف في المتن : فالرواية التي ساقها هذا الرافضي ورد فيها
أن عشيرته كانوا أربعين رجلاً ، وفيهم أعمامه أبو طالب وحزمة والعباس ، وأبو
لهب . وفي رواية الإمام أحمد كانوا ثلاثين وليس فيها ذكر أعمامه ، وفي الرواية
التي ساقها قال لهم : « فأياكم يؤازرنني على أمري هذا ؟ على أن يكون أخي
ووصيي وخليفتي فيكم » فأحجم القوم عنها غير علي .

وفي رواية الإمام أحمد : فقال لهم : من يضمن عني ديني ومواعيدي
ويكون معي في الجنة ويكون خليفتي في أهلي .

فصرحت هذه الرواية بأن الخلافة خلافة خاصته غير عامة « ويكون
خليفتي في أهلي » .

وفي الرواية التي ساقها الموسوي ، أن النبي ﷺ بعد أن قال علي :

أنا يانبي الله قال لهم : إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا ... الخ .

ورواية الإمام أحمد : ليس فيها هذا الكلام بل اقتصر على قول الإمام علي رضي الله عنه : (أنا) .

وخلاصة القول أن رواية الإمام أحمد تختلف عن الرواية التي اعتمدها هذا الرافضي ويريد إثبات صحتها وليس فيها دلالة على ماذهب إليه من إثبات الإمامة العامة .

[٧] إن كل ماورد في أمر الخلافة من أحاديث وآثار لم تثبت ولم تصح من جهة السند . وهذا هو الذي جعل البخاري ومسلم وأمثالهما من أهل السنة والجماعة يعرضوا عنها ، ويحجموا عن تخريجها ، لأنهم قد التزموا منهجاً واضحاً ثابتاً في قبول الراوي ، وتخريج روايته ، فعندما تشذ الرواية ، أو تنقح عدالة الراوي ، أو يختل ضبطه وإتقانه ، فإنهم يتأثمون من تخريج مثل هذه الرواية ، أو الرواية عن هذه حالة .

وهذا هو السبب في إعراضهم عن هذه النصوص التي أوردها هذا الرافضي وأمثالها . ولو صحت تلك الروايات أو النصوص لسارعوا إلى تخريجها ولن يمنعهم من ذلك خوفهم من أن تكون سلاحاً للشيعنة كما زعم ، ولأدلل على ذلك من تخريجهم نصوصاً وأحاديث صحيحة في فضل علي ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ، رضي الله تعالى عنهم جميعاً ، وليس هذا مقام بسطها .

[٨] لقد لجأ المؤلف هنا إلى التعمية إذ لم ينقل لنا كلام ابن حجر ، ولم يحل القارئ إلى موطنه في فتح الباري . وكان يقصد من وراء ذلك التغرير بالبسطاء وضعاف العلم . وإيهامهم بأن مزاعمهم هذه حقيقة ثابتة مدونة ومسلمة . يعرفها الناس جميعاً بحيث لا يحتاج إلى نقلها أو الدلالة على مكانها من فتح الباري .

[٩] اجتزأ هذا الرافضي من كلام البخاري على ما جعله دليلاً وشاهداً على مزاعمه . وترك من كلام البخاري ما يمكن أن يفسد عليه دليلاً ، ويسقط شاهده . فلقد بوب البخاري باباً في آخر كتاب العلم من الجزء الأول من صحيحه فقال : « باب من خصَّ بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا » . بهذا بوب البخاري — رحمه الله — .

ومفاد كلام البخاري هذا ، أنه ينبغي على المحدث أن يراعي في حديثه حال المستمعين فلا يحدثهم إلا بما تعيه عقولهم ، وتقبله أذهانهم ، والناس في هذا الأمر متفاوتون بحسب مبلغهم من العلم ، فهناك العالم وهناك الجاهل ، فلا يصح أن يسوي المحدث بين الاثنين فيما يروي من حديث النبي ﷺ إذ قد يسمع الجاهل حديثاً فيأخذ بظاهره نظراً لجهله وعدم فقهه وقلة علمه . فيقع بالإثم والخطيئة من حيث لا يشعر ، ويكون هذا الحديث سبباً في فتنته وغوايته . فمثل هذا لا يصح أن يحدث بما يحدث به من كان عنده علم وفقه من المسلمين .

هذا هو ماأراده البخاري من كلامه : فقد استشهد عليه بما رواه عن عبيد الله بن موسى عن معروف عن خربوذ عن أبي الطفيل عن عليّ قال : (حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟) .

وهذا الشاهد الذي استشهد به البخاري من كلام علي رضي الله عنه ، واضح الدلالة على مقصد البخاري رحمه الله تعالى .

ولقد قال ابن حجر — رحمه الله — في شرح هذا الباب : والمراد بقوله : « بما تعرفون » أي يفهمون ، وزاد آدم بن أبي إياس في كتاب العلم له عن عبد الله بن رواد عن معروف في آخره « ودعوا ماينكرون أي يشتهه عليهم فهمه ، وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج .

وقال رحمه الله : وفيه دليل على أن المتشابه لاينبغي أن يذكر عند العامة ، ومثله قول ابن مسعود : (ماأنت محدثاً قوماً حديثاً لاتبلغه عقولهم إلا كانت لبعضهم فتنة) رواه مسلم .

وممن كره التحديث ببعض دون بعض ، أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ، ومالك في أحاديث الصفات ، وأبو يوسف في الغرائب ، ومن قبلهم أبو هريرة فيما يقع من الفتن ، ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين لأنه اتخذها وسيلة إلى ماكان يعتمد منه من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي .

ثم قال رحمه الله : وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة ، وظاهرها في الأصل غير مراد ، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهرها مطلوب والله أعلم .

فهذه هو ماأراده البخاري ، وهذا هو مذهب أهل السنة في هذا الأمر ، وبهذا يتضح لنا ظلم هذا الرافضي للبخاري ، ولأهل السنة . وليوهم القارىء بصدق ماجاء به من افتراءات فقد نقل كلام البخاري في كتاب العلم ، وكعاداته فإنه لم ينقله كاملاً ، وإنما نقله مبتوراً ناقصاً ، لحاجة في نفسه ، فنقل عنه « باب من خص بالعلم قوماً دون قوم » واكتفى بذلك تاركاً تمام العبارة والتي تمثل العلة التي انبنى عليها الحكم الذي قبلها إذا ترك قول البخاري « كراهية أن لايفهموا » .

كما أنه ترك الشاهد الذي أتى به البخاري على كلامه وهي روايته عن عليّ رضي الله عنه ، وكانت بمثابة التفسير والبيان لما بوبه البخاري . رحمه الله تعالى .

إن هذا الدليل يضاف إلى آلاف الأدلة على ظلم هذا الرافضي وأمثاله وعلى عدم أمانتهم ، وعلى حقدهم وبغضهم لأهل السنة ، وتعصبهم الأعمى لضلالاتهم وأهوائهم .

[١٠] كيف عرف هذا الرافضي سريرة البخاري حتى يحكم عليه من خلالها . إن البشر يحكم بعضهم على بعض بما يظهر من أقوال وأفعال . والله وحده هو الذي يتولى السرائر . فإذا كان النبي ﷺ قد حكم بين الناس وعلى الناس بما كان يظهر من أحوالهم ، وخير شاهد على ذلك قوله لأسامة بن زيد : « هلاً شققت على قلبه ؟ » عندما قتل رجلاً أعلن إسلامه إثر مطاردته له . متأولاً أنه قالها تقيّة . فكيف يصح من هذا الدعي أن يحكم على البخاري من خلال سريرته لولا أنه فاسد السريرة ، والله ذر القائل :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق مايعتاده من توهم
وعادى محبيه بقول عداته وأصبح في ليل من الشك مظلم

[١١] هذا كلام لايمكن أن يقوله عالم مثل شيخ الأزهر إذ كيف يحكم بثبوت الحديث ، [ف] علماء الجرح والتعديل قد أجمعوا على ضعفه بسبب عبد الغفار بن القاسم أبي مريم .

وكذا فإن شيخ الأزهر لايفوته أن يدرك خلط هذا الرافضي بين الحديث المجمع على ضعفه والحديث الموجود في ص ١١١ من الجزء الأول من مسند

أحمد ، وأنها حديثان مختلفان سنداً ومتناً كما سبق بيانه .

[١٢] الإمامة عند أهل السنة والجماعة تعني الخلافة والإمارة وهي موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ، وقد أجمعت الأمة على وجوب عقدها لمن يقوم بها . على خلاف بينهم ، هل هي واجبة بالعقل أم هي واجبة بالشرع ، أم بهما معاً .

وطريق عقد الإمامة للإمام إنما يكون باختيار أهل الحل والعقد ، أو بعهد إمام قبله .

وبأي الطريقين انعقدت الإمامة فلا بد من أن تتوفر في الإمام المعقود له شروط أهمها :

١ — العدالة والعلم المؤدي إلى الاجتهاد ، وسلامة الحواس ، وسلامة الأعضاء من النقص الذي يعيق عن الحركة ، والرأي الذي يساعده على سياسة الرعية وتدبير المصالح ، والشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية حياض المسلمين ، وجهاد عدوهم ، والنسب « وهو أن يكون من قریش » .

أما الإمامة عند الرافضة ، فهي رئاسة في الدين والدنيا ، ومنصب إلهي يختاره الله بسابق علمه ويأمر النبي ﷺ بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم باتباعه ، فقد أمر الله نبيه بأن ينص على علي رضي الله عنه ثم أحد عشر إماماً من ولد علي ظاهراً مشهوراً أو غائباً مستوراً .

فالإمامة عند الرافضة ثابتة بالنص المقطوع بصحته كما يزعمون ، بل هي واجبة عقلاً على الله تبارك وتعالى ، أن ينصب إماماً لحفظ دينه في كل عصر وزمان . ومرتبة الإمامة عندهم كالنبوة تماماً ، من حيث التعيين والاختيار ، ومن حيث العصمة .

فمن حيث التعيين ، فكما أنه لا يجوز للخلق تعيين نبي فكذا لا يجوز لهم تعيين إمام ، أما من حيث العصمة فإنهم يرون العصمة في أئمتهم أكثر من عصمة الأنبياء وأن لهم مرتبة لا يدانيها نبي مرسل ولا ملك مقرب . إذ العصمة عندهم من الأمور الباطنية التي لا يطلع عليها إلا العالم بما في الضمائر ، والمطلع على مافي السرائر ، ومع قولهم بعصمة الأئمة فقد أجازوا لهم الكذب كأن يقول : لست بإمام مثلاً في حال التقية .

إن لهذا لعمري لهو التناقض الذي لا يستسيغه صاحب عقل ، إذ كيف

يكون الإمام قد تم اختياره من قبل الله سبحانه وتعالى كما يختار أي نبي ، ثم يجوز له بعد ذلك أن يخفي إمامته ، وينكرها خوفاً على نفسه ودينه . فإن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يجوز لهم مثل ذلك ولم يقع منهم البتة بل جهروا بدعوتهم وبلغوها الناس ، وتحملوا في سبيل ذلك صنوف العذاب ، امتثالاً لأمره تعالى بتبليغ دعوته لعباده . فكيف يحق لهؤلاء الأئمة أن ينكروا إمامتهم ويخفوها ماداموا قد اختيروا من قبل الله ليقوموا بمهمة الأنبياء .

والتحقيق على أن الرسول ﷺ لم ينص على إمامة واحد بعينه ، ولو كان هناك نص لعلمت به الأمة ، ولأصبح العمل به ملزماً ديناً ، ومن المحال أن يتفق الصحابة كلهم على إنكار مثل هذا النص مع توفر الدواعي إلى معرفته والرجوع إليه بعد وفاة النبي ﷺ .

ومن ثم فلو وجد النص لوجب شرعاً على الشخص المعين به أن يقوم مدافعاً عن حقه ، مطالباً بالامامة ، مخاصماً عليها لايسكت حتى يغلب على أمره ، ولم تنقل لنا كتب السيرة والتاريخ أن أحداً تصدى للإمامة أو ادعاها ، وأقام الدليل على أنه يستحقها بالنص .

قال ابن تيمية رحمه الله : ولكن النبي ﷺ دل المسلمين على استخلاف أبي بكر وأرشدهم إليه بأمر متعدد من أقواله وأفعاله ، وأخبر بخلافته إخبار راض بذلك حامد له ، وعزم أن يكتب بذلك عهداً ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه فترك الكتاب اكتفاءً بذلك ، فلو كان تعيينه مما يشبهه على الأمة لبينه رسول الله ﷺ بياناً قاطعاً للعدر ، لكن لما دلهم دلالات متعددة على أن أبا بكر هو المتعين : وفهموا ذلك ، حصل المقصود .

فخلافه أبي بكر الصديق دلت النصوص الصحيحة على صحتها وثبوتها ورضا الله ورسوله بها ، وانعقدت بمبايعة المسلمين واختيارهم إياه اختياراً استندوا فيه إلى ما علموه من تفضيل الله ورسوله ، وأنه أحقهم بهذا الأمر عند الله ورسوله ، فصارت ثابتة بالنص والإجماع جميعاً ، لكن النص دل على رضا الله ورسوله ، وأنها حق وأن الله أمر بها ، وقدرها ، وأن المؤمنين يختارونها ، وكان هذا العهد أبلغ من مجرد العهد بها ، لأنها حينئذ تكون قد ثبتت بمجرد العهد ، أما إذا كان المسلمون قد اختاروه من غير عهد ودلت النصوص على صوابهم فيما نقلوه ، ورضا الله ورسوله بذلك ، كان ذلك دليلاً على أن الصديق كان فيه من الفضائل التي بان بها عن غيره مما جعل المسلمين يرونه أحقهم

بالخلافة ، فإن ذلك لا يحتاج فيه إلى عهد خاص . كما قال عليه الصلاة والسلام ،
لما أراد أن يكتب لأبي بكر فقال لعائشة : [«] ادعي لي أباك وأحباك حتى
أكتب لأبي بكر كتاباً فأني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل : أنا أولى ، ويأبى
الله والمؤمنون إلا أبا بكر [«] . أخرجاه في الصحيحين .

وفي البخاري : [«] لقد هممت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه ، وأعهد
أن يقول القائلون أو يتمن المتنون ، ويدفع الله ، ويأبى المؤمنون [«] . (منهاج
السنة ١/١٣٩ ، ١٤١) بشيء من التصرف .

أما قول هذا الرافضي : واستدلنا به — أي بالحديث — على الإمامة فيما
بيننا ، فإنما هو لتواتره من طريقنا ، فهو عين الكذب . كما سبق وأوضحنا
ذلك سنداً ومنتأ .

[٣] إن كل الأحاديث الثابتة في استخلاف علي رضي الله عنه إنما
هي أحاديث تدل على خلافة مخصوصة بزمن مخصوص ، وقوم مخصوصين ،
في حال حياته عليه الصلاة والسلام . وليس هناك من نص على استخلاف علي
ولاغيره من الصحابة رضوان الله عليهم خلافة عامة على المسلمين بعد وفاته
عليه الصلاة والسلام .

والاستخلاف في الحياة نوع نيابة لا بد منه لكل ولي أمر ، وليس كل
من يصلح للاستخلاف في الحياة على بعض الأمة يصلح أن يستخلف بعد
الموت .

ولما عجز هذا الرافضي عن الإتيان بدليل واحد ثابت صحيح من السنة
على مازعمه من ولاية علي رضي الله عنه ولاية عامة راح يقيم الدليل بقضية
منطقية فوضع لها مقدمات كاذبة لتأتي النتيجة أيضاً كاذبة .

فهو في المقدمة الأولى ، والثانية يقرر أن الأمة تنقسم في هذا الأمر إلى
قسمين لثالث لهما قسم يعترف لعلي بالولاية الخاصة والعامة ، وقسم آخر
ينكرهما عليه ، وليس هناك من قائل بالفصل بين الولاية الخاصة والعامة .

وهذا تقسيم لايسلم له به أحد من أهل العلم بالحديث ، والسيرة بل إنهم
متفقون على بطلانه إذ أن أهل العلم لايجحدون لعلي رضي الله عنه ، ولاغيره
من الصحابة فضلاً ثابتاً في السنة الصحيحة ، وكل الذي ثبت عندهم بخصوص
هذا الأمر لايعبد أن يكون إثباتاً لولايته الخاصة ، أما الولاية العامة فقد سبق

القول أنه لم يثبت أن استخلف النبي ﷺ أحداً بعينه .

ومن هذا كله يتبين لنا أن أهل العلم يفصلون بين الولاية العامة والخاصة .
كما يثبت لنا بهتان هذا الرافضي ، وفلسفته المخالفة لإجماع المسلمين أهل
السنة الذين يعتد بإجماعهم .

فإن أراد أن يثبت الولاية العامة لعلي رضي الله عنه بالقياس على ما يثبت
له من الولاية الخاصة . فالرد عليه أن يقال له كيف تحتج بالقياس ، ومذهبك
نفي الاحتجاج به !؟ .

[٤] إن من شروط النسخ ثبوت صحة كل من الناسخ والمنسوخ .
والحديث لم تثبت صحته لا سنداً ولا متناً كما أوضحنا سابقاً حتى يصار إلى
نسخه .

المراجعة ٢٥

رقم : ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

١ - إيمانه بهذا النص

٢ - طلبه المزيد

١ - آمنت بمن نور بك الظلم ، وأوضح بك البهم ، وجعلك آية من آياته ، ومظهراً من مظاهر بيناته .

٢ - فردني منها لله أبوك زدني ، والسلام .

س

المراجعة ٢٦

رقم : ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

١ - نص صريح يبضع عشرة فضائل

لعلي ليس لأحد غيره

٢ - توجيه الاستدلال به

١ - حسبك من النصوص بعد حديث الدار ؛ ماقد أخرجه الإمام أحمد في الجزء الأول من مسند (٩٣) ، والإمام النسائي في خصائصه العلوية (٩٤) ؛ والحاكم في الجزء ٣ من صحيحه المستدرک (٩٥) ، والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته ؛ وسيرهم من أصحاب السنن بالطرق المجمع على صحتها ؛ عن عمر بن ميمون ؛ قال : اني لجالس عند ابن عباس إذ أتاه تسعة رهط ؛ فقالوا : يا ابن عباس إما أن تقوم معنا ؛ وإما أن تخلو بنا من بين هؤلاء ؛ فقال ابن عباس : بل أنا أقوم معكم ؛ قال : وهو يومئذ صحيح قبل أن يعمي ؛ قال : فابتدؤوا ، فتحذثوا ؛ فلا ندري ما قالوا ؛ قال : فجاء بنفض ثوبه ويقول : أف وتف ، وقعوا في رجل له بضع عشرة فضائل ليس لأحد غيره ؛ وقعوا في رجل قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبعثن رجلاً لا يخزيه الله أبداً ؛ يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله ؛ فاستشرف لها من استشرف ؛ فقال : أين علي ؟ فجاء وهو أرمد لا يكاد أن يبصر ؛ فنفت في عينيه ؛ ثم هز الراية ثلاثاً ؛ فأعطاها إياه ؛ فجاء علي بصفية بني حبي ؛ قال ابن عباس : ثم بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلاناً بسورة التوبة ؛ فبعث علياً خلفه ؛ فأخذها منه ؛ وقال : لا يذهب بها إلا رجل هو مني وأنا منه ، قال ابن عباس : وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبني عمه : إياكم يواليني في الدنيا والآخرة ؛ قال وعلي جالس معه فأبوا ، فقال علي : أنا أواليك في الدنيا والآخرة ، قال : أنت ولبي في الدنيا والآخرة ، قال فتركه ، ثم قال : إياكم يواليني في الدنيا والآخرة ؟ فأبوا ، وقال علي : أنا أواليك في الدنيا والآخرة ، فقال لعلي : أنت ولبي في الدنيا والآخرة ، قال ابن عباس وكان علي أول من آمن من الناس بعد خديجة ، قال : وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ثوبه ، فوضعه على علي وفاطمة وحسن وحسين ، وقال : إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ، قال : وشرى علي نفسه فليس ثوب النبي ، ثم نام مكانه وكان المشركون يرمونه ، إلى أن قال : وخرج رسول الله في غزوة تبوك وخرج الناس معه ، فقال له علي : أخرج معك ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لا . فيكفى علي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ؛ إلا أنه ليس بعدي نبي ؛ انه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي ، وقال له رسول الله : أنت ولي كل مؤمن بعدي ومؤمنة ؛ قال ابن عباس : وسد رسول الله أبواب المسجد غير باب علي ، فكان يدخل المسجد جنبا وهو طريقه ليس له طريق غيره ؛ قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من كنت مولاه ، فإن علياً مولاه ؛ الحديث ؛ قال الحاكم بعد إخراجها : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه الساقية ؛ قلت : وأخرجه الذهبي في تلخيصه ؛ ثم قال : صحيح .

٢ — ولا يخفى ما فيه من الأدلة القاطعة ، والبراهين الساطعة ، على أن علياً ولي عهده ، وخليفته من بعده ، ألا ترى كيف جعله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ وليه في الدنيا والآخرة ، آثره بذلك على سائر أرحامه ، وكيف أنزله منه منزلة هارون من موسى ؛ ولم يستثن من جميع المنازل إلا النبوة ، واستثنأوها دليل على العموم .

وأنت تعلم أن أظهر المنازل التي كانت لهارون من موسى وزارته له وشد أزره به ؛ واشترآكه معه في أمره ؛ وخلافته عنه ؛ وفرض طاعته على جميع أمتة بدليل قوله ﴿ واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري ﴾ وقوله : ﴿ اخلفني في قومي واصلح ولا تتبع سبيل المفسدين ﴾ وقوله عز وعلا : ﴿ قد أوتيت سؤالك يا موسى ﴾ فعلي بحكم هذا النص خليفة رسول الله في قومه ؛ ووزيره في أهله ، وشريكه في أمره — على سبيل الخلافة عنه لا على سبيل النبوة — وأفضل أمتة ، وأولاهم به حياً وميتاً ، وله عليهم من فرض الطاعة زمن النبي — بوزارته له — مثل الذي كان لهارون على أمة موسى زمن موسى ، ومن سمع حديث المنزلة فإنما يتبادر منه إلى ذهنه هذه المنازل كلها ، ولا يرتاب في ارادتها منه ، وقد أوضح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، الأمر فجعله جلياً بقوله : انه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي وهذا نص صريح في كونه خليفته ، بل نص جلي في أنه لو ذهب ولم يستخلفه كان قد فعل ما لا ينبغي أن يفعل ، وهذا ليس إلا لأنه كان مأموراً من الله عز وجل باستخلافه ، كما ثبت في تفسير قوله تعالى : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ ومن تدبر قوله تعالى في هذه الآية : ﴿ فما بلغت رسالته ﴾ ثم أمعن النظر في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : انه لا ينبغي ان أذهب إلا وأنت خليفتي ، وجدهما يرميان إلى غرض واحد كما لا يخفى ، ولا تنس قوله ، صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث : انت ولي كل مؤمن بعدي ، فانه نص في أنه ولي الأمر ووليّه والقائم مقامه فيه [١٥] ، كما قال الكميت رحمه الله تعالى :

ونعم ولي الأمر بعد وليه ومنتجع التقوى ونعم المؤدب

والسلام .

ش

الرد على المراجعات ٢٥ ، ٢٦

[١] قال ابن تيمية رحمه الله تعالى :

إن هذا الحديث ليس مسنداً وإنما هو حديث مرسل لو ثبت عن عمرو ابن ميمون لأنه أسلم علي يد معاذ بن جبل ولم يلق النبي ﷺ ، وفيه ألفاظ هي كذب علي رسول الله ﷺ كقوله : لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي . فإن النبي ﷺ ذهب غير مرة وخليفته علي المدينة غير علي ، كما اعتمر عمرة الحديبية وعلي معه وخليفته غيره ، وغزا بعد ذلك خيبر ، والفتح ، وحنين ، والطائف ، ومن قبل غزوة بدر وحج حجة الوداع كل ذلك كان علي معه ، وخليفته علي المدينة غيره .

وكل هذا معلوم بالأسانيد الصحيحة وبتوافق أهل العلم بالحديث ، فإن قيل : استخلافه يدل علي أنه لا يستخلف إلا الأفضل لزم أن يكون علي مفضولاً في عامة الغزوات ، وفي عمرته وحجته ، ولاسيما وكان كل مرة يكون الاستخلاف علي رجال مؤمنين ، وعام تبوك ، ماكان الاستخلاف إلا علي النساء والصبيان ومن عذر الله ، ﷺ وعلي الثلاثة الذين خلفوا ﴿ أو متهم بالنفاق ، وكانت المدينة آمنة لا يخاف علي أهلها ولا يحتاج المستخلف إلى جهاد كما يحتاج في أكثر الاستخلافات .

وكذلك قوله وسد الأبواب كلها إلا باب علي فإن هذا مما وضعت الشيعة علي طريق المقابلة ، فإن الذي في الصحيح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال في مرضه الذي مات فيه : إن من أمن الناس علي في ماله وصحبته أبو بكر ، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكن أخوة الإسلام ومودته ، ولا ييقين في المسجد خوذة إلا سدت إلا خوذة أبي بكر ، ورواه ابن عباس أيضاً في الصحيحين .

ومثل قوله : أنت وليي في كل مؤمن من بعدي ، فإن هذا الموضوع بتوافق أهل المعرفة بالحديث .

والذي فيه — أي في هذا الحديث — من الصحيح ليس هو من خصائص الأئمة بل ولا من خصائص علي رضي الله عنه ، بل قد شاركه فيه غيره مثل كونه يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله ، ومثل استخلافه وكونه منه بمنزلة

هارون من موسى ، إذ أن كل من استخلفه النبي ﷺ هو بهذه المنزلة ، وإنما خص علياً بهذه العبارة لأنه خرج إليه يكي ويشتكي تخليفه مع النساء والصبيان ، فقالها له ليسترضيه بها ويطيب قلبه لما توهم من وهن الاستخلاف ونقص درجته ، ومثل كون علي مولى من والاه ، فإن كل مؤمن موال لله ورسوله ، ومثل كون سورة براءة لا يبلغها إلا رجل من بني هاشم ، فإن هذا يشترك فيه جميع الهاشميين ، لما روي أن العادة كانت جارية بأن لا ينقض العهود ويحلها إلا رجل من قبيلة المطاع ، وبهذا أرسل النبي ﷺ علياً ليبلغ سورة براءة فبلغها وهو تحت إمرة أبي بكر رضي الله عنهما . (منهاج السنة ٨/٣ و ٩) .

المراجعة ٢٧

رقم : ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

التشكيك في سند حديث المنزلة

حديث المنزلة صحيح مستفيض ، لكن المدقق الآمدي — وهو فحل الفحول في علم الأصول — شك في أسانيده ، وارتاب في طرقه ؛ وربما تشبث برأيه خصومكم ؛ فماذا تستظهرون عليهم ؟ والسلام .

س

المراجعة ٢٨

رقم : ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

١ — حديث المنزلة من أثبت الآثار . ٢ — القرائن الحاكمة

بذلك . ٣ — مخرجه من أهل السنة . ٤ — السبب في

تشكيك الآمدي .

١ — ظلم الآمدي — بهذا التشكيك — نفسه ، فإن حديث المنزلة من أصح السنن وأثبت الآثار .

٢ — لم يختلج في صحة سنده ريب ، ولا سنع في خواطر أحد أن يناقش في ثبوته بينت شفة ؛ حتى أن الذهبي — على تعنته — صرح في تلخيص المستدرک بصحته (٩٦) ، وابن حجر الهيثمي — على محاربتة بصواعقه — ذكر الحديث في الشبهة ١٢ من الصواعق ؛ فنقل القول بصحته عن أئمة الحديث الذين لامعول فيه إلا عليهم ، فراجع (٩٧) . ولولا أن الحديث بمثابة من الثبوت ؛ ما أخرجه البخاري في كتابه ؛ فإن الرجل يغتصب نفسه عند خصائص علي وفضائل أهل البيت اغتصاباً .

ومعاوية كان إمام الفئة الباغية ؛ ناصب أمير المؤمنين وحرابه ؛ ولعنه على منابر المسلمين ؛ وأمرهم بلعنه ؛ لكنه — بالرغم من وقاحته في عدوانه — لم يجحد حديث المنزلة ؛ ولا كابر فيه سعد بن أبي وقاص حي قال له — فيما أخرجه مسلم (٩٨) — : مامنك أن تسب أبا تراب ؟ فقال : أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله فلن أسبه ؛ لأن تكون لي واحدة منها أحب إلي من حمر النعم ؛ سمعت رسول الله يقول له وقد خلفه في بعض مغازيه : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لانبوة بعدي ، الحديث (٩٩) . فأبلس معاوية ، وكف عن تكليف سعد .

أزيدك على هذا كله أن معاوية نفسه حدث بحديث المنزلة ، قال ابن حجر في صواعقه (١٠٠) : أخرج أحمد أن رجلاً سأل معاوية عن مسألة ، فقال : سل عنها علياً

٩٦ — سمعت في المراجعة ٢٦ تصريحه بصحته .

٩٧ — ص ٢٩ من الصواعق .

٩٨ — في باب فضائل علي أول ص ٣٢٤ من الجزء الثاني من صحيحه .

٩٩ — وأخرجه الحاكم أيضاً في أول ص ١٠٩ من الجزء الثالث من المستدرک وضححه على شرط الشيخين . وأورده الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته على شرط مسلم .

١٠٠ — أثناء المقصد الخامس من المقاصد التي أوردها في الآية الرابعة عشر من الباب ١١ ص ١٠٧ من الصواعق .

فهو أعلم ؛ قال : جوابك فيها أحب إلي من جواب علي ، قال : بئس ماقلت ! لقد كرهت رجلاً كان رسول الله يغره بالعلم غراً ، ولقد قال له : أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لانيبي بعدي ، وكان عمر إذا أشكل عليه شيء أخذ منه ، إلى آخر كلامه (١) . وبالجملة فإن حديث المنزلة مما لا ريب في ثبوته بإجماع المسلمين على اختلافهم في المذاهب والمشارب .

٣ — وقد أخرجه صاحب الجمع بين الصحاح الستة (٢) . وصاحب الجمع بين الصحيحين (٣) ، وهو موجود في غزوة تبوك من صحيح البخاري (٤) . وفي باب فضائل علي من صحيح مسلم (٥) . وفي باب فضائل أصحاب النبي من سنن ابن ماجه (٦) . وفي مناقب علي من مستدرك الحاكم (٧) . وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده من حديث سعد بطرق إليه كثيرة (٨) . ورواه في المسند أيضاً من حديث كل من : ابن عباس (٩) . وأسماء بنت عميس (١٠) . وأبي سعيد الخدري (١١) . ومعاوية بن أبي سفيان (١٢) . وجماعة آخرين من الصحابة . وأخرجه الطبراني من حديث كل من : أسماء بنت عميس ، وأم سلمة ، وحبيس بن جنادة ؛ وابن عمر ؛ وابن عباس ؛ وجابر بن سمرة ؛ ويزيد بن أرقم ، والبراء بن عازب ، وعلي بن أبي طالب (١٣) وغيرهم . وأخرجه البزار في مسنده (١٤) ، والترمذي في صحيحه (١٥) ؛ من حديث أبي سعيد الخدري . وأورده

١ — حيث قال وأخرجه آخرون (قال) ولكن زاد بعضهم : قم لأقام الله رجلك ، ومحي اسمه من الديوان إلى آخر ما نقله في ص ١٠٧ من صواعقه مما يدل على أن جماعة من المحدثين غير أحمد أخرجوا حديث المنزلة بالإسناد إلى معاوية . .

- ٢ — في مناقب علي .
- ٣ — في فضائل علي وفي غزوة تبوك .
- ٤ — في ص ٥٨ من جزئه الثالث .
- ٥ — في ص ٣٢٣ من جزئه الثاني .
- ٦ — في ص ٢٨ من جزئه الأول ، حيث يذكر فضل علي .
- ٧ — في أول ص ١٠٩ من جزئه ٣ وفي أماكن أخر ، يعرفها المتتبعون .
- ٨ — راجع ص ١٧٣ وص ١٧٥ وص ١٧٧ وص ١٧٩ وص ١٨٢ وص ١٨٥ تصفح هذه الصحائف كلها من الجزء الأول من المسند .
- ٩ — راجع ص ٣٣١ من الجزء الأول من المسند .
- ١٠ — في ص ٣٦٩ . وفي ص ٤٣٨ من الجزء السادس من المسند .
- ١١ — في ص ٣٢ من الجزء الثالث من المسند .
- ١٢ — كما ذكرناه في صدر هذه المراجعة نقلاً عن المقصد الخامس من مقاصد الآية ١٤ من آيات الباب ١١ من الصواعق المحرقة ص ١٠٧ .
- ١٣ — كما نص عليه ابن حجر في الحديث الأول من الأربعين التي أوردها في الفصل الثاني من الباب ٩ ص ٧٢ من صواعقه . وذكر السيوطي في أحوال علي من تاريخ الخلفاء : أن الطبراني أخرج هذا الحديث عن هؤلاء كلهم ، وزاد أسماء بنت قيس .
- ١٤ — كما نص عليه السيوطي في أحوال علي من تاريخ الخلفاء ص ٦٥ .
- ١٥ — كما يدل عليه الحديث ٢٥٠٤ من أحاديث الكنز في ص ١٥٢ من جزئه السادس .

ابن عبد البر في أحوال علي من الاستيعاب ؛ ثم قال ماهذا نصه : وهو من أثبت الآثار وأصحها ؛ رواه عن النبي سعد بن أبي وقاص ، (وقال) وطرق حديث سعد فيه كثير جداً ذكرها ابن أبي خيثمة وغيره ؛ (قال) ورواه ابن عباس ؛ وأبو سعيد الخدري وأم سلمة ؛ وأسماء بنت عميس ؛ وجابر بن عبد الله ؛ وجماعة يطول ذكرهم هذا كلام ابن عبد البر . وكل من تعرض لغزوة تبوك من المحدثين وأهل السير والأخبار ؛ نقلوا هذا الحديث ؛ ونقله كل من ترجم علياً من أهل المعاجم في الرجال من المتقدمين والمتأخرين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم ورواه كل من كتب في مناقب أهل البيت ؛ وفضائل الصحابة من الأئمة ؛ كأحمد بن حنبل ، وغيره ممن كان قبله أو جاء بعده ، وهو من الأحاديث المسلمة في كل خلف من هذه الأمة .

٤ — فلا عبرة بتشكيك الآمدي في سنده فإنه ليس من علم الحديث في شيء ، وحكمه في معرفة الأسانيد والطرق حكم العوام لايفقهون حديثاً وتبحره في علم الأصول هو الذي أوقعه في هذه الورطة ؛ حيث راه بمقتضى الأصول نصاً صريحاً لايمكن التخلص منه إلا بالتشكيك في سنده ظناً منه أن هذا من الممكن . وهيئات هيئات ذلك ؛ والسلام .

ش

الرد على المراجعات ٢٧ ، ٢٨

[١] حديث المنزلة الذي يعنيه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي رضي الله عنه : أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لانيبي بعدي .

هذا الحديث ثابت في الصحيحين بلا ريب وغيرهما ، وكان النبي ﷺ قد قاله في غزوة تبوك عندما أمر علياً على المدينة ، كما كان يفعل عليه الصلاة والسلام كلما سافر في غزوة أو عمرة أو حج يستخلف على المدينة بعض الصحابة ، والحديث إن كان غير صحيح كما يقول الآمدي فظاهر أنه لا يصح الاحتجاج به .

وإن كان صحيحاً كما أثبت ذلك أئمة الحديث الذي يعول عليهم في إثبات صحة الحديث وضعفه وهو في الصحيحين . ومع ذلك فإنه لا يصلح دليلاً على مذهب هذا الرافضي بل هو دليل مناهض لمذهبه من وجوه عدة :

أحدها : أن الحديث شبه منزلة علي رضي الله عنه من النبي ﷺ بمنزلة هارون من موسى ، من حيث الاستخلاف فقط لا من حيث العموم ، لأن القول بعموم التشبيه يلزم منه إثبات نبوة علي رضي الله عنه مثله كمثل هارون عليه السلام ، وليس من مسلم عاقل يقول بذلك كيف لا ، والنبي ﷺ قد حسم الأمر في الحديث ذاته حيث قال : « إلا أنه لانيبي بعدي » .

ثانيها : إذا ثبت أن التشبيه إنما هو من حيث الاستخلاف فقط فليس في الحديث خصوصية لعلي رضي الله عنه لأن النبي عليه الصلاة والسلام قد استخلف غيره من قبل ذلك ومن بعده .

ثالثها : إن استخلاف النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه في غزو تبوك — وهي المناسبة التي قبل فيها هذا الحديث — لا يدل على أفضليته على غيره لمشاركة غيره له في هذه المنزلة ، أما أنه خصه بهذه العبارة من بين الذين استخلفهم من الصحابة فقد بينا القول بأنه كان استرضاء للإمام علي رضي الله عنه ، عندما اشتكى للنبي ﷺ هذا الاستخلاف .

رابعها : أن ظاهر الحديث يثبت أن علياً خليفة عن النبي ﷺ مدة غيبته عن المدينة بتبوك كما كان هارون عليه السلام خليفة عن موسى عليه السلام في قومه مدة غيبته عنهم للمناجاة ، وهذا هو المراد بقول موسى لأخيه هارون عليهما السلام ﴿ اخلفني في قومي ﴾ فإنه لاعموم له .

خامسها : أن الحديث أثبت أن النبي ﷺ استخلف علياً زمن غيبته في تبوك ، وكان هذا في حياة النبي ﷺ وليس فيه ما يدل على خلافته بعد موت النبي ﷺ ولو سلمنا بصحة هذه الدعوى ، لصح أن يدعي ذلك كل من استخلفه النبي ﷺ من الصحابة حال حياته بأنه خليفة المسلمين ، بعد موت النبي ﷺ . مستدلاً باستخلاف النبي ﷺ له ، فكيف لهذا الرافضي أن يبطل دعوى هؤلاء وهي من جنس مادعاه !!؟ .

فأهل السنة والجماعة يثبتون صحة هذا الحديث كما يثبتون للإمام علي كل فضائله التي ثبتت في السنة وهي كثيرة ، وكتب السنة كلها ، قد أثبت له في الأحاديث الصحاح والحسان من الفضائل الجمة ما فيه كفاية وغنية عن تليفق الرافضة وخرصهم وكذبهم عليه وعلى رسول الله ﷺ وقولهم عليه ما لم يقله ، ووضعهم له في منزلة لا يرضاها هو رضي الله عنه ، فليعد هؤلاء إلى هذه الكتب ليتعلموا منها درساً في العدالة والاعتدال ، والنزاهة والصدق والتجرد ، والبعد عن التعصب والغلو والتطرف وليعرفوا أنهم يعيشون في مستنقع من الجهالة والضلالة .

إن إثبات أهل السنة لهذا الحديث وهو عمدة الرافضة في غلوهم وتطرفهم لمن أكبر الأدلة وأوضحها على عدالتهم ، وبراءتهم من التعصب والهوى ، وبراءتهم مما رامهم به هذا الرافضي من قبل عند قوله في المراجعة رقم ٢٢ : « إن كثيراً من شيوخ أهل السنة — عفا الله عنهم — كانوا على هذه الوتيرة ، يكتمون كل ما كان من هذا القبيل ، ولهم في كتمانهم مذهب معروف ... » .

أرأيت إلى هذا الظلم والبهتان؟! فلو كان شيوخ أهل السنة كما قال لكان أول ما كتموه هذا الحديث الذي هو أصل من الأصول التي ينازع فيها الرافضة أهل السنة . وهو لا يستطيع أن يخفي حقه وكرهه لأهل السنة حتى عندما أثبتوا صحة هذا الحديث وغيره في فضائل علي رضي الله عنه فراح يشكك في نوايا الإمام البخاري رحمه الله تجاه آل البيت . وأن ما أخرجه في صحيحه من فضائل علي كان علي كره منه ، فيقول : « فإن الرجل يغتصب نفسه عند خصائص علي وفضائل آل البيت اغتصاباً » .

والسؤال الذي يطرح نفسه : ما الذي أكره البخاري على تخريج هذا الحديث وأمثاله في فضائل علي وآل البيت رضي الله عنهم ، لو كان الحديث غير صحيح أو لو كان البخاري خصماً لآل البيت . كما يريد أن يصوره هذا

إن ما حدث بين علي ومعاوية من الخلاف والقتال ما كان له أن يؤثر على عدالة أحد منهما وصدقه . لاسيما فيما سمعه كل منهم في الآخر من النبي ﷺ ، ولهذا فإن معاوية رضي الله عنه لم يجحد هذا الحديث ، وكيف له أن يجحده بعد سماعه عن النبي ﷺ . بل إن عدم جحود معاوية رضي الله عنه لهذا الحديث لم يشفع له عند هذا الرافضي فيخفي حقه ، أو يؤخره .

أما قوله في معاوية : كان إمام الفئة الباغية . فكان استناداً إلى حديث صحيح أنه قال لعمار رضي الله عنه : « تقتلك الفئة الباغية » وقد قتل في جيش علي رضي الله عنه فكان الحديث دليلاً عند كثير من الناس لاسيما الرافضة على بغي جيش معاوية . ولكن سلف الأمة وأئمتها على خلاف ذلك . حيث لم تتوفر فيهم شروط البغي .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : وأما السلف والأئمة فيقول أكثرهم كأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم : لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية ، فإن الله لم يأمر بقتالها ابتداء بل أمر إذا اقتلت طائفتان أن يصلح بينهما ثم إن بغت إحداهما على الأخرى قوتلت التي تبغي ، وهؤلاء قوتلوا ابتداء قبل أن يبدأوا بقتال . ولهذا كان هذا القتال عند أحمد وغيره كمالك قتال فتنة ، وأبو حنيفة يقول : لا يجوز قتال البغاة حتى يبدأوا بقتال الإمام ، وهؤلاء لم يبدأوا به ، والخوارج بدأوا بالقتال ، فقتلهم ثابت بالنص والإجماع . فإن قال الذاب عن علي : كان علي مجتهداً في ذلك ، قال له منازعه : ومعاوية كان مجتهداً في ذلك . اهـ (المنهاج ٢٠٥/٤) .

أما قول الرافضي : بأن معاوية رضي الله عنه لعن علياً على منابر المسلمين فهو محض كذب وبهتان بل هو معارض بما ثبت عن معاوية أنه بكى علياً يوم قتله ، وأنه كان يترحم عليه ، ويعترف بأفضليته عليه . كما هو ثابت في كتب السير والتاريخ .

والحاصل أن الأمة الإسلامية كان وما يزال يقع فيها مخالفات شرعية حيث يقع البعض في دم ومال وعرض البعض الآخر متأولاً كالقتال ، واللعن ، والتكفير وغير ذلك كما ثبت في الصحيحين من حديث الإفك . قال النبي ﷺ : « من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي ، والله ما علمت على أهلي إلا خيراً ، ولقد ذكروا رجلاً والله ما علمت عليه إلا خيراً ، وما كان يدخل على

أهلي إلا معي ، قال سعد بن معاذ : أنا أعذرک منه ، إن كان من الأوس ضربت عنقه ، وإن كان من إخواننا الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرک . فقال سعد بن عبادة وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً ، ولكن احتملته الحمية ، فقال : كذبت لعمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله ، فقام أسيد بن حضير فقال : كذبت لعمر الله لنقتله فإنك منافق تجادل عن المنافقين ، فاستب الحيان حتى جعل رسول الله ﷺ يخفضهم ... الحديث .

هذا وغيره كان يحدث بينهم تأولاً ، وماحدث بين علي وجيشه ومعاوية وجيشه من القتال وإراقة الدماء كان تأولاً ، وكذا ماحدث من التلاعن بين هاتين الطائفتين بعد ذلك كانت كل طائفة تتأول في الأخرى ، وسواء كان هذا ذنباً أو اجتهاداً مخطئاً أو مصيباً فإن مغفرة الله ورحمته تسع ذلك كله بالتوبة ، والحسنات ، والمصائب . والله أعلم (انظر المنهاج ٢/٢٢١) .

بعد هذا كله فإن للقارئ أن يعجب من وقاحة هذا الرافضي وتطاوله على صحابة النبي ﷺ الذين نهى الرسول ﷺ عن سبهم في الأحاديث الصحيحة ، حين يصف معاوية رضي الله عنه بالوقاحة . والحديث الذي ساقه من أن معاوية رضي الله عنه سأل سعد بن أبي وقاص : « مامنك أن تسب أبا تراب ؟ .. الحديث » هو حديث صحيح قد أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في فضائل الإمام علي رضي الله عنه لكنه لايفيد ماذهب إليه من أن معاوية كان يلعن علياً على منابر المسلمين ، ولا أنه أمر بلعنه .

قال النووي رحمه الله في شرح هذا الحديث : قال العلماء : الأحاديث الواردة التي في ظاهرها دخل على صحابي يجب تأولها قالوا : ولايقع في روايات الثقات إلا مايمكن تأويله ، فقول معاوية هذا ليس فيه تصريح بأنه أمر سعداً بسبه وإنما سأله عن السب المانع له من السب ، كأنه يقول : هل امتنعت تورعاً ، أو خوفاً ، أو غير ذلك ؟ فإن كان تورعاً وإجلالاً له عن السب فأنت مصيب محسن ، وإن كان غير ذلك فله جواب آخر ، ولعل سعداً قد كان في طائفة يسبون فلم يسب معهم ، وعجز عن الإنكار ، وأنكر عليهم فسأله هذا السؤال . قالوا : ويحتمل تأويلاً آخر أن معناه ، مامنك أن تخطئه في رأيه واجتهاده وتظهر للناس حسن رأينا واجتهادنا وأنه أخطأ . اهـ (شرح النووي على صحيح مسلم ١٥/١٧٥ ، ١٧٦) .

رقم : ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

- ١ — التصديق بما قلناه في سند الحديث
- ٢ — التشكيك في عمومه
- ٣ — الشك في حجته

١ — كل ما ذكرتموه في ثبوت الحديث — حديث المنزلة — من حق لاريب فيه مطلقاً . والآمدي عثر فيه عشرة دلت على بعده عن علم الحديث وأهله ، وقد أزعجناك بذكر رأيه فأحوجناك إلى توضيح الواضحات ؛ وتلك خطيئة تستغفرك منها وأنت أهل لذلك .

٢ — وقد بلغني أن غير الآمدي من خصومكم ، يزعم أن لاعموم في حديث المنزلة وانه خاص بمورده ، واستدل بسياق الحديث ؛ وسببه لأنه قاله لعلي حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك ؛ فقال له الإمام رضي الله عنه : أتخلفني في النساء والصبيان ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ؛ إلا أنه لانيي بعدي ؛ وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم ، أراد كونه منه بمنزلة هارون من موسى حيث استخلفه في قومه عند توجهه إلى الطور ؛ فيكون المقصود أنت مني أيام غزوة تبوك ، بمنزلة هارون من موسى أيام غيبته في مناجعة ربه .

٣ — وربما قالوا : ان الحديث غير حجة وان كان عاماً لكونه مخصوصاً والعام المخصوص غير حجة في الباقي ؛ والسلام .

س

رقم : ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

- ١ — أهل الضاد يحكمون بعموم الحديث
- ٢ — تزييف القول باختصاصه
- ٣ — ابطال القول بعدم حجته

١ — نحن نوكل الجواب عن قولهم بعدم عموم الحديث إلى أهل اللسان والعرف العرييين ؛ وأنت حجة العرب لا تدافع ؛ ولاتنازع ؛ فهل ترى أمتك — أهل الضاد — يرتابون في عموم المنزلة من هذا الحديث . كلا وحاشا مثلك أن يرتاب في عموم اسم الجنس المضاف وشموله لجميع مصاديقه ؛ فلو قلت : منحتكم انصافي مثلاً ؛ أيكون انصافك هذا خاصاً ببعض الأمور دون بعض ؛ أم عاماً شاملاً لجميع مصاديقه ؛ معاذ الله أن تراه غير عام ؛ أن يتبادر منه إلى الاستغراق ، ولو قال خليفة المسلمين لأحد أوليائه : جعلت لك ولاتي على الناس ؛ أو منزلتي منهم ؛ أو منصبي فيهم ؛ أو ملكي ؛ فهل يتبادر

إلى الذهن غير العموم ؛ وهل يكون مدعي التخصيص ببعض الشؤون دون بعض إلا مخالفاً مجازفاً ؛ ولو قال لأحد وزرائه : لك في أيامي منزلة عمر في أيام أبي بكر إلا أنك لست بصاحبي ؛ أكان هذا بنظر العرف خاصاً ببعض المنازل أم عاماً ، ماأراك والله تراه إلا عاماً ، ولا أرتاب في أنك قائل بعموم المنزلة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أنت مني بمنزلة هارون من موسى ؛ قياساً على نظائره في العرف واللغة ؛ ولاسيما بعد استثناء النبوة فإنه يجعله نصاً في العموم ؛ والعرب ببابك : فسلها عن ذلك .

٢ — أما قول الخصم بأن الحديث خاص بمورده فمردود من وجهين : الوجه الأول : أن الحديث في نفسه عام كما علمت ؛ فمورده — لو سلمنا كونه خاصاً — لا يخرج عن العموم ؛ لأن المورد لا يخص الوارد كما هو مقرر في محله . ألا ترى لو رأيت الجنب يمس أية الكرسي مثلاً فقلت له : لا يمس القرآن محدث ؛ أيكون هذا خاصاً بمورده ؛ أم عاماً شاملاً لجميع آيات القرآن ولكل محدث ؟ مأظن أحداً يفهم كونه خاصاً بمس الجنب بخصوصه لأية الكرسي بالخصوص ؛ ولو رأى الطبيب مريضاً يأكل التمر ، فنهاه عن أكل الحلو ؛ أيكون في نظر العرف خاصاً بمورده ؛ أم عاماً شاملاً لكل مصاديق الحلو ؟ ما أرى والله القائل بكون خاصاً بمورده إلا في منتزح عن الأصول ؛ بعيداً عن قواعد اللغة ، نائياً عن الفهم العرفي ؛ أجنبياً عن عالمنا كله ؛ وكذا القائل بتخصيص العموم في حديث المنزلة بمورده من غزوة تبوك لا فرق بينهما أصلاً .

الوجه الثاني : أن الحديث لم تنحصر موارد باستخلاف علي على المدينة في غزوة تبوك ليتشبه الخصم بتخصيصه به ، وصحاحنا المتواترة عن أئمة العترة الطاهرة ثبت وروده موارد آخر ؛ فليراجعها الباحثون ، وسنن أهل السنة تشهد بذلك ، كما يعلمه المتبعون ، فقول المعتز بأن سياق الحديث دال على تخصيصه بغزوة تبوك مما لاوجه له اذن ؛ كما لا يخفى .

٣ — أما قولهم بأن العام المخصوص ليس بحجة في الباقي ؛ فغلط واضح ؛ وخطأ فاضح ؛ وهل يقول به في مثل حديثنا إلا من يعتنف الأمور فيكون منها على غماء ؛ كراكب عشواء ؛ في ليلة ظلماء ؛ نعوذ بالله من الجهل والحمد لله علي العافية ؛ ان تخصيص العام لا يخرج عن الحجة في الباقي إذا لم يكن المخصص مجملاً ؛ ولاسيما إذا كان متصلاً كما في حديثنا ؛ فان المولى إذا قال لعبد : اكرم اليوم كل من زارني إلا زيدا ؛ ثم ترك العبد اكرام غير زيد ممن زار مولاه يعد في العرف عاصياً ؛ ويلومه العقلاء ؛ ويحكمون عليه باستحقاق الذم ؛ والعقوبة على قدر ماتستوجه هذه المعصية عقلاً أو شرعاً ، ولايصغي أحد من أهل العرف إلى عذره لو اعتذر بتخصيص هذا العام ؛ بل يكون عذره أفيح عندهم من ذنبه ؛ وهذا ليس إلا لظهور العام — بعد تخصيصه — في الباقي ؛ كما لا يخفى ؛ وأنت تعلم أن سيرة المسلمين وغيرهم مستمرة على الاحتجاج بالعمومات المخصصة بلا نكير وقد مضى الخلف على ذلك والسلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ؛ وتابعي التابعين وتابعيهم إلى الآن ؛ ولاسيما أئمة أهل البيت وسائر أئمة المسلمين ؛ وهذا مما لا ريب فيه ؛ وحسبك به دليلاً على حجة العام المخصوص ولولا أنه حجة لانسد على الأئمة الأربعة وغيرهم من المجتهدين باب العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية ؛ فإن رحي العلم بذلك تدور على العمل بالعمومات ؛ وما من عام إلا وقد خص ؛ فإذا سقطت العمومات ارتج باب العلم ؛ ونعوذ بالله ؛ والسلام .

ش

الرد على المراجعات ٢٩ ، ٣٠

[١] اتفقت كتب السنة على أن حديث المنزلة كان في غزوة تبوك يوم أن استخلف النبي ﷺ علياً رضي الله عنه على المدينة ، وأن سبب ورود الشكوى التي كانت من علي رضي الله عنه حيث جاء إلى النبي ﷺ باكياً شاكياً أمر هذا الاستخلاف لأنه كان يرى فيه منقصة له حيث أخره عن الجهاد مع إخوانه الصحابة رضي الله عنهم ، وأبقاه في المدينة على النساء ، والصبيان ، وأصحاب الأعذار ، على حين أنه عليه الصلاة والسلام استخلف غيره من قبل علي أفضل من هؤلاء . وعلي حين كانت المدينة مهددة من قبل الأعداء . فقال له النبي ﷺ هذا الحديث ليسترضيه ، ويطيب قلبه بدليل أنه قال له : « أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ؟ » كما اتفق أهل العلم بالحديث أن هذا الحديث لم يتكرر في غير غزوة تبوك .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : إن حديث المنزلة إنما قاله النبي ﷺ في غزوة تبوك مرة واحدة ، ولم يقله في غير ذلك من المجالس . وكذا حديث الموالة فالذين يروونه يذكرون أنه قاله في « غدير خم » مرة واحدة لم تتكرر في غير ذلك من المجالس أصلاً . (منهاج السنة ٩٧/٣) .

[٢] ليس في حديث المنزلة ما يدل على العموم أو الشموك ويدل على ذلك أمور :

الأول : صيغة الحديث فإنه جرى مجرى التشبيه أي تشبيه منزلة علي بمنزلة هارون ، وتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه سياق التشبيه ولا يقتضي المساواة في كل شيء .

قال ابن تيمية رحمه الله مبيناً وموضحاً هذه الحقيقة ومدلاً عليها من السنة الصحيحة . قال :

ألا ترى إلى ما ثبت في الصحيحين من قول النبي ﷺ في حديث الأسارى لما استشار أبا بكر ، وأشار بالفداء ، واستشار عمر ، فأشار بالقتل . قال : سأخبركم عن صاحبكم ، مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم إذ قال : ﴿ فمن تبعني فإنه مني . ومن عصاني فإنك غفور رحيم ﴾ ومثل عيسى إذ قال ﴿ إن تعذبهم

فإنهم عبادك ، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم ﴿ . ومثلك يا عمر مثل نوح إذ قال ﴿ رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً ﴿ أو مثل موسى إذ قال ﴿ ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم ﴿ .

فقوله لهذا مثلك كمثل إبراهيم وعيسى ، ولهذا مثل نوح وموسى ، أعظم من قوله : أنت بمنزلة هارون من موسى ، فإن نوحاً وإبراهيم وموسى وعيسى أعظم من هارون ، وقد جعل هذين مثلهم ، ولم يرد أنهما مثلهم في كل شيء ، لكن فيما دل عليه السياق من الشدة في الله ، واللين في الله ، وكذلك هنا إنما هو بمنزلة هارون فيما دل عليه السياق وهو استخلاف في مغيبه كما استخلف موسى هارون . (المنهاج ٨٨/٤) .

الثاني : إن تشبيه منزلة علي بمنزلة هارون من حيث الاستخلاف يقتضي أن تنتهي خلافة علي بعودة النبي ﷺ إلى المدينة من تبوك ، كما انتهت خلافة هارون لموسى بعودته من مناجاة ربه .

وقد قال ابن تيمية رحمه الله تعالى :

لما رجع النبي ﷺ انعزل علي بنفس رجوعه كما كان غيره ينعزل إذا رجع وقد أرسله بعد هذا إلى اليمن حتى وافاه بالموسم في حجة الوداع ، واستخلف على المدينة في حجة الوداع غيره . (منهاج السنة ٩٤/٤) .

الثالث : إن القول بعموم وشمول حديث المنزلة يفضي إلى القول باستمرار ولايته بعد هذا الحديث طوال حياة النبي ﷺ ولا يخفى فساد هذا القول لما يلزم منه أن يكون النبي ﷺ تحت إمرة علي بعد رجوعه إلى المدينة من تبوك .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى منكرًا ومستكبرًا هذا القول :

أفترى النبي ﷺ فيها مقيماً ، وعلي باليمن وهو خليفة بالمدينة ؟ ولا ريب أن كلام هؤلاء — أي الرافضة — كلام جاهل بأحوال النبي ﷺ ، كأنهم ظنوا أن علياً مازال خليفة على المدينة حتى مات النبي ﷺ ، ولم يعلموا بعد ذلك أن علياً أرسله النبي ﷺ سنة تسع مع أبي بكر لنبذ اليهود ، وأمر عليه أبا بكر ، ثم بعد رجوعه مع أبي بكر أرسله إلى اليمن كما أرسل معاذاً وأبا موسى ، ثم لما حج النبي ﷺ حجة الوداع استخلف على المدينة غير علي ، ووافاه علي

بمكة ، ونحر النبي ﷺ مائة بدنة ، نحر بيده ثلثيها ، ونحر علي ثلثها ، وهذا كله معلوم عند أهل العلم ، متفق عليه بينهم ، وتواترت به الأخبار كأنك تراه بعينك ، ومن لم يكن له عناية بأحوال الرسول — يعني بذلك الرفضة — لم يكن له أن يتكلم في هذه المسائل الأصولية (منهاج السنة ٩٤/٤) .

وجاء في تعليق لمحِب الدين الخطيب رحمه الله على هذا الموضوع قوله :

لأن من مقتضاه — أي مقتضى استمرار خلافة علي — رضي الله عنه أن يعيش النبي ﷺ في المدينة عند رجوعه إليها تحت إمرة علي ، فيكون النبي ﷺ من رعيته . (المنتقى ٤٧٠) .

الرابع : إن الخليفة لا يكون خليفة إلا مع غياب المستخلف أو موته ، وكل من استخلفه النبي ﷺ حال حياته انقضت خلافتهم بعودته ﷺ إلى المدينة .

أما أن يكون هذا الاستخلاف في المدينة دليلاً على أنه خليفة بعد موت النبي ، أو أنه خليفة في غير المدينة كما هو خليفة فيها . فهو قول باطل بما بيناه سابقاً ، وحجة واهية لادليل عليها بل إن الأدلة الصحيحة تناهضها ، فإن الأحاديث الثابتة لاتدل على استخلاف غير أبي بكر ، كما يعارضها بأن الأنبياء لا يجب عليهم الاستخلاف بعد الموت . فلم يثبت أن أحداً من الأنبياء استخلف غيره بعد موته .

قال ابن تيمية رحمه الله :

لأن الرسول في حياته شاهد على الأمة مأمور بسياستها بنفسه أو نائبه ، وبعد موته انقطع عنه التكليف ، كما قال المسح ﴿ وكنت عليهم شهيداً مادمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم .. ﴾ الآية (المائدة ١١٧) لم يقل : كان خليفتي الشهيد عليهم ، وهذا دليل على أن المسيح لم يستخلف فدل على أن الأنبياء لا يجب عليهم الاستخلاف بعد الموت ، وكذلك ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « فأقول كما قال العبد الصالح : ﴿ وكنت عليهم شهيداً مادمت فيهم ... ﴾ الآية . اه .

من كل ماسبق يتبين لنا أن حديث المنزلة لا يفيد عموماً ولا شمولاً ، ولا يدل إلا على ولاية خاصة كانت لعلي رضي الله عنه على المدينة حال مغيب

النبي ﷺ عنها ، وانتهت هذه الولاية شأن غيرها برجوع النبي ﷺ إليها .
وأن النبي ﷺ إنما قال له هذا القول بعد أن اشتكى له هذا الاستخلاف .

وبعد أن قامت الأدلة على عدم عموم الحديث وشموله فلو سلمنا جدلاً
أن الحديث يعم المنازل كلها لكنه من العام المخصوص الذي ينازع الأصوليون
في حجيته ووجه ذلك أن من منازل هارون من موسى كونه أخاً وكونه نبياً ،
وعلي رضي الله عنه ليس له هذه المنازل من الرسول ﷺ فهو ليس بأخ له
كما هو هارون من موسى ، وليس بنبي بصريح الحديث نفسه « ... إلا أنه
لأنبي بعدي » .

قال ابن حجر الهيثمي :

(... ولو سلمنا أن الحديث يعم المنازل كلها لكنه عام مخصوص إذ
من منازل هارون كونه أخاً نبياً ، والعام المخصوص غير حجة في الباقي أو
حجة ضعيفة على الخلاف فيه . ثم نفاذ أمر هارون بعد وفاة موسى — لو
فرض — إنما هو للنبوة لا للخلافة عنه . وقد نفيت النبوة لاستحالة كونه نبياً ،
فيلزم نفي مسيبه الذي هو افتراض الطاعة ونفاذ الأمر ، فعلم مما تقرر أنه ليس
المراد من الحديث إلا إثبات بعض المنازل الكائنة لهارون من موسى ، والحديث
وسببه سياق يبينان ذلك البعض . (الصواعق المحرقة / ٤٩) .

ولو سلمنا أيضاً بعموم حديث المنزلة . فقد سقنا من الأدلة العقلية ،
والنقلية ما يبين أنه يراد به قطعاً الخصوص — خصوص الاستخلاف على المدينة
فقط — فيكون الحديث على ذلك من قبيل العام الذي يراد به الخصوص قطعاً ،
لوجود هذه الأدلة والقرائن التي تنفي بقاءه على عمومه ، وتبين أن المراد منه
بعض أفراده .

بل إن تخصيصه لعلي بالذكر هنا دون غيره ممن استخلفهم من الصحابة
رضي الله عنهم إنما هو من مفهوم اللقب الذي ليس له مخالف . فقول النبي
ﷺ لعلي في حديث المنزلة : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » ليس له
مفهوم مخالف بأن غيره ممن استخلفهم على المدينة ليسوا كذلك . وليس لهم
هذه المنزلة .

قال ابن تيمية :

وتخصيصه لعلي بالذكر هنا ، هو مفهوم اللقب ، وهو نوعان لقب هو

جنس ، ولقب يجري مجرى العلم مثل — زيد وأنت — وهذا المفهوم أضعف المفاهيم ، ولهذا كان جماهير أهل الأصول والفقهاء على أنه لا يحتج به ، فإذا قال : محمد رسول الله . لم يكن هذا نفيًا للرسالة عن غيره ، لكن إذا كان في سياق الكلام ما يقتضي التخصيص فإنه يحتج به على الصحيح كقوله تعالى : ﴿ ففهمناها سليمان ﴾ ، وقوله : ﴿ كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﴾ ، وأما إذا كان التخصيص لسبب يقتضيه فلا يحتج به باتفاق الناس ، فهذا من ذلك ، فإنه إنما خص عليًا بالذكر لأنه خرج إليه بيكي ويشتكي تخليفه مع النساء والصبيان ، ... والتخصيص بالذكر إذا كان لسبب يقتضي ذلك لم يقتض الاختصاص بالحكم ، فليس في الحديث دلالة على أن غيره لم يكن منه بمنزلة هارون من موسى . (منهاج السنة ٤/٨٩) .

وقول هذا الرافضي للشيخ البشري : لو صحت هذه المراجعات بينهما : « كلا وحاشا مثلك أن يرتاب في عموم اسم الجنس المضاف وشموله لح ميع مصاديقه » يقول هذا ، وكأن هذا الأمر مجمع عليه عند الأصوليين والفقهاء ، وأهل اللغة في حين أن هؤلاء جميعاً متفقون على أن اسم الجنس المضاف العلم ليس من ألفاظ العموم ، وصرحوا بأن ألفاظ العموم هي :

- ١ — لفظ كل وجميع .
 - ٢ — المفرد المعرف بأل تعريف الجنس .
 - ٣ — الجمع المعرف بأل تعريف الجنس .
 - ٤ — الأسماء الموصولة .
 - ٥ — أسماء الشروط .
 - ٦ — النكرة في سياق النفي .
- (أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٨٠) .

ومقصود هذا الرافضي باسم الجنس هو لفظ (منزلة) فإنه مضاف في الحديث إلى اسم العلم (هارون) فيعم بذلك جميع المنازل لصحة الاستثناء ، وإذا استثنى مرتبة النبوة فنبت لعلي جميع المنازل الثابتة لهارون ، ومن جملتها صحة الإمامة . وقد علمنا فساد هذا القول باتفاق جميع الأصوليين على أنه ليس من ألفاظ العموم .

قال الدهلوي : إن اسم الجنس المضاف إلى العلم ليس من ألفاظ العموم عند جميع الأصوليين ، بل هم صرحوا بأنه للعهد في — غلام زيد — وأمثاله ، لأنه تعريف بالإضافة المعنوية باعتبار العهد أصل ، وفيما نحن فيه قرينة للعهد

وهي قوله : « أتخلفني في النساء والصبيان » يعني أن هارون كما كان خليفة لموسى حين توجه هو إلى الطور ، كذلك صار الأمير خليفة للنبي ﷺ إذ توجه إلى غزوة تبوك ، والاستخلاف المقيد بهذه الغيبة لا يكون باقياً بعد انقضائها كما لم يبق في حق هارون .

وقال أيضاً : ولاتكون صحة الاستثناء دليلاً للعموم إلا إذا كان متصلاً ، وههنا منقطع بالضرورة ، لأن قوله : « إنه لاني بعدي » جملة خبرية ، وقد صارت تلك الجملة بتأويلها بالمفرد إن في حكم « إلا عدم النبوة » ، وظاهر أن عدم النبوة ليس من منازل هارون حتى يصح استثناءه ، لأن المتصل يكون من جنس المستثنى منه وداخلاً فيه ، والنقيض لا يكون من جنس النقيض ، وداخلاً فيه ، فثبت أن هذا المستثنى منقطع جداً . (مختصر التحفة الاثني عشرية . ١٦٣) .

أما قول المؤلف للشيخ البشري : « ولا أرتاب في أنك قائل بعموم المنزلة ... قياساً على نظائره في العرف واللغة » فالجواب عليه أن يقال له : إن قولك هذا احتجاج بالقياس وأنتم لاتقولون بالقياس ولاتحتجون به .

المراجعة ٣١

رقم : ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

١ - التماس موارد الحديث

لم تأت بما يثبت ورود الحديث في غير تبوك ؛ وما أشوقني إلى الورود على سائر موارد العذبة ؛ فهل لك أن تورديني في مناهله ؛ والسلام .

س

المراجعة ٣٢

رقم : ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

- ١ - من موارد زيارة أم سليم . ٢ - قضية بنت حمزة
- ٣ - اتكاؤه على علي . ٤ - المؤاخاة الأولى .
- ٥ - المؤاخاة الثانية . ٦ - سد الأبواب .
- ٧ - النبي يصور علياً وهارون كالفرقدين .

١ - من موارد يوم حدّث صلى الله عليه وآله أم سليم (١٦) وكانت من أهل السوابق والحجى ؛ ولها المكانة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسابقتها وإخلاصها

١٦ - هي بنت ملحان بن خالد الأنصارية ، وأخت حرام بن ملحان ، استشهد أبوها وأخوها بين يدي النبي ﷺ ، وكانت على جانب من الفضل والعقل ، روت عن النبي أحاديث ، وروى عنها ابنها أنس ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وآخرون ؛ تعد في أهل السوابق ، وهي من الدعاة إلى الإسلام ، كانت في الجاهلية تحت مالك بن النضر ، فأولدها أنس بن مالك ، فلما جاء الله بالإسلام كانت في السابقين إليه ، ودعت مالكاً زوجها إلى الله ورسوله ، فأبى أن يسلم ، فهجرته ، فخرج مغاضباً إلى الشام ، فهلك كافراً ؛ وقد نصحت لابنها أنس إذ أمرته وهو ابن عشر سنين أن يخدم النبي ﷺ ، فقبله النبي إكراماً لها ، وخطبها أشراف العرب ، فكانت تقول : لأتزوج حتى يبلغ أنس ويجلس مجلس الرجال ، فكان أنس يقول : « جزى الله أمتي خيراً أحسنت ولايتي » ، وقد أسلم على يدها أبو طلحة الأنصاري إذ خطبها وهو كافر ، فأبت أن تتزوجه أو يسلم ، فأسلم بدعوتها وكان صداقتها منه إسلامه ، أولدها أبو طلحة ولدًا ، فمرض ومات ، فقالت : لا يذكرن أحد موته لأبيه قبلي ، فلما جاء وسأل عن ولده ، قالت : هو أسكن ماكان ، فظن أنه نائم ، فقدمت له الطعام فتعشى ، ثم تزينت له وتطيبت ، فنام معها وأصاب منها ، فلما أصبحت قالت له : احتسب ولدك ، فذكر أبو طلحة قصتها لرسول الله فقال : بارك الله لكما في ليلتكما ، قالت : ودعا لي ﷺ ، حتى ماأريد زيادة ، وعلقت في تلك الليلة بعبد الله بن أبي طلحة فبارك الله فيه ، وهو والد إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الفقيه ، واخوته وكانوا عشرة كلهم من حملة العلم ، وكانت أم سليم تغزو مع النبي ، وكان معها يوم أحد خنجر لتنقر به بطن من دنا إليها من المشركين ، وكانت من أحسن النساء بلاء في الإسلام ، ولأعرف امرأة سواها كان النبي يزورها في بيتها ففتحفه . وكانت مستبصرة بشأن عترته ، عارفة بحقهم عليهم السلام .

ونحصها ؛ وحسن بلائها ؛ وكان النبي يزورها ويحدثها في بيتها ؛ فقال لها في بعض الأيام : يأم سليم إن علياً لحمه من لحمي ودمه من دمي ؛ وهو مني بمنزلة هارون من موسى . اه (١٧) . وقد لا يخفى عليك أن هذا الحديث كان اقتضاباً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ غير مسبب عن شيء إلا البلاغ والنصح لله تعالى في بيان منزلة ولي عهده ، والقائم مقامه من بعده ؛ فلا يمكن أن يكون مخصصاً بغزوة تبوك .

٢ — ومثله الحديث الوارد في قضية بنت حمزة حين اختصم فيها علي وجعفر وزيد ، فقال رسول الله ﷺ : يا علي أنت مني بمنزلة هارون . الحديث (١٨) .

٣ — وكذا الحديث الوارد يوم كان أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح عند النبي وهو ﷺ متكىء علي علي فضرب بيده علي منكبه ثم قال : يا علي أنت أول المؤمنين إيماناً ؛ وأولهم إسلاماً ؛ وأنت مني بمنزلة هارون من موسى ، الحديث (١٩) .

٤ — والأحاديث الواردة يوم المؤاخاة الأولى ، وكانت في مكة قبل الهجرة حيث آخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، بين المهاجرين خاصة .

٥ — ويوم المؤاخاة الثانية ؛ وكانت في المدينة بعد الهجرة بخمسة أشهر ؛ حيث آخى بين المهاجرين والأنصار ؛ وفي كلتا المرتين يصطفي لنفسه منهم علياً ؛ فيتخذ من دونهم أخاه (٢٠) ؛ تفضيلاً له علي من سواه ويقول له أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لاني بعددي والأخبار في ذلك متواترة من طريق العترة الطاهرة ؛ وحسبك مما جاء من طريق غيرهم في المؤاخاة الأولى ؛ حديث زيد بن أبي أوفى ؛ وقد أخرجه الإمام أحمد ابن حنبل في كتاب مناقب علي ؛ وابن عساكر في تاريخه (٢١) ؛ والبغوي والطبراني في

١٧ — هذا الحديث — أعني حديث أم سلمة — هو الحديث ٢٥٥٤ من أحاديث الكنز في ص ١٥٤ من جزئه السادس ، وهو موجود في منتخب الكنز أيضاً ، فراجع السطر الأخير من هامش ص ٣١ من الجزء الخامس من مسند أحمد ، تجده بلفظه .

١٨ — أخرجه الإمام النسائي ص ١٩ من الخصائص العلوية .

١٩ — أخرجه الحسن بن بدر ، والحاكم في الكنى ، والشيرازي في الألقاب ، من جزئه السادس . وابن النجار ، وهو الحديث ٦٠٢٩ ، والحديث ٦٠٣٢ من أحاديث الكنز ص ٣٩٥ .

٢٠ — قال ابن عبد البر في ترجمة علي من الاستيعاب : آخى رسول الله ﷺ بين المهاجرين ، ثم آخى بين المهاجرين والأنصار ، وقال في كل واحدة منهما لعلي : أنت أخي في الدنيا والآخرة . (قال) : وأخى بينه وبين نفسه . اه . قلت : والتفصيل في كتب السير والأخبار ، فلاحظ تفصيل المؤاخاة الأولى في ص ٢٦ من الجزء الثاني من السيرة الحلبية . وراجع المؤاخاة الثانية في ص ١٢٠ من الجزء الثاني من السيرة الحلبية أيضاً ، تجد تفضيل علي — في كلتا المرتين بمؤاخاة النبي له — علي من سواه ، وفي السيرة الدحلانية من تفصيل المؤاخاة الأولى ، والمؤاخاة الثانية ، مافي السير الحلبية ، وقد صرح بأن المؤاخاة الثانية كانت بعد الهجرة بخمسة أشهر .

٢١ — نقله عن كل من أحمد وابن عساكر جماعة من الثقات ، أحدهم المتقي الهندي ، فراجع من كنزه الحديث ٩١٨ في أوائل صفحة ٤٠ من جزئه الخامس ونقله في ص ٣٩٠ من جزئه السادس عن أحمد في كتابه — مناقب علي — وجعله الحديث ٥٩٧٢ ، فراجع .

مجمعيهما ؛ والبارودي في المعرفة ؛ وابن عدي (٢٢) ؛ وغيرهم ؛ والحديث طويل قد اشتمل على كيفية المؤاخاة ؛ وفي آخره ما هذا لفظه : فقال علي : يا رسول الله لقد ذهب روحي وانقطع ظهري ؛ حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري ؛ فإن كان هذا من سخط علي فلك العتبي والكرامة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي بعثني بالحق ما أخرجت إلا لنفسي ؛ وأنت مني بمنزلة هارون من موسى ، غير أنه لأنبي بعدي ؛ وأنت أخي ووارثي ؛ فقال : وما أرت منك ؟ قال : ما ورث الأنبياء من قبلي كتاب ربهم وسنة نبينهم ؛ وأنت معي في قصري في الجنة مع فاطمة ابنتي ؛ وأنت أخي ورفيقي ؛ ثم تلا صلى الله عليه وآله وسلم ، اخوان على سرر متقابلين ؛ المتحابين في الله ينظر بعضهم إلى بعض ؛ وحسبك مما جاء في المؤاخاة الثانية ما أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس من حديث جاء فيه : أن رسول الله قال لعلي : أغضبت علي حين اخيت بين المهاجرين والأنصار ولم أوأخ بينك وبين أحد منهم ، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ؛ إلا أنه ليس بعدي نبي . الحديث (٢٣) .

٦ — ونحوه من الأحاديث الواردة يوم سد الأبواب غير باب علي ؛ وحسبك حديث جابر بن عبد الله (٢٤) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي ، إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي ؛ وإنك مني بمنزلة هارون من موسى ؛ إلا أنه لأنبي بعدي ، وعن حذيفة بن أسيد الغفاري (٢٥) قال : قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم — يوم سد الأبواب — خطيباً ؛ فقال : إن رجالاً يجدون في أنفسهم شيئاً إن أسكنت علياً في المسجد وأخرجتهم ، والله ما أخرجتهم وأسكنته ؛ بل الله أخرجهم وأسكنته ؛ إن الله عز وجل أوحى إلى موسى وأخيه أن تبوعا لقومكما بمصر بيوتاً ؛ واجعلوا بيوتكم قبلة ، وأقيموا الصلاة إلى أن قال : وإن علياً مني بمنزلة هارون من موسى وهو أخي ؛ ولا يحل لأحد أن ينكح

٢٢ — نقله عن كل من هؤلاء الأئمة جماعة من الثقات الأثبات ، أحدهم المتقي الهندي في أول ص ٤١ من الجزء الخامس من كنز العمال ، وهو الحديث ٩١٩ فراجع .

٢٣ — نقله المتقي الهندي في كنز العمال وفي منتخبه ، فراجع من المنتخب ما هو في آخره هامش ص ٣١ من الجزء الخامس من مسند أحمد ، تجده باللفظ الذي أوردناه ، ولا يخفى ما في قوله : أغضبت علي من المؤانسة والملاطفة والحنو الأبوي على الولد المدل على أبيه ، الرؤوف العطوف ، فإن قلت : كيف أرتاب علي من تأخيرهِ في المرة الثانية مع أنه كان في المرة الأولى قد ارتاب من ذلك ، ثم ظهر له أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إنما أخره لنفسه ، وهلا قاس الثانية على الأولى ، قلنا : لانقاس الثانية على الأولى ، لأن الأولى كانت خاصة بالمهاجرين ، فالقياس لم يكن مانعاً من مؤاخاة النبي لعلي ، بخلاف المؤاخاة الثانية فإنها كانت بين المهاجرين والأنصار ، فالمهاجر في المرة الثانية إنما يكون أخوه أنصاري ، والأنصاري إنما يكون أخوه مهاجراً ، وحيث أن النبي والوصي مهاجران ، كان القياس في هذه المرة أو لا يكونا أخوين ، فظن علي أن أخاه إنما يكون أنصاريّاً قياساً على غيره ، وحيث لم يؤاخ رسول الله بينه وبين أحد من الأنصار وجد في نفسه ، لكن الله تعالى ورسوله أيّاً إلا تفضيله ، فكان هو ورسول الله أخوين على خلاف القياس المطرد يومئذ بين جميع المهاجرين والأنصار .

٢٤ — كما في آخر الباب ٩ من ينابيع المودة ، نقلاً عن كتاب فضائل أهل البيت لأخطب خوارزم .
٢٥ — كما في الباب ١٧ من ينابيع المودة .

فيه النساء إلا هو ؛ الحديث . وكم لهذه الموارد من نظائر لاتحصى في هذه العجالة ؛ لكن هذا القدر كاف لما أردناه من تزييف القول بأن حديث المنزلة مخصص بمورده من غزوة تبوك وأي وزن لهذا القول مع تعدد موارد الحديث .

٧ — ومن ألم بالسيرة النبوية ، وجده صلى الله عليه وآله وسلم ؛ يصور علياً وهارون كالفردين على غرار واحد ؛ لايمتاز أحدهما عن الآخر في شيء ، وهذا من القرائن الدالة على عموم المنزلة في الحديث ، على أن عموم المنزلة هو المتبادر من لفظه بقطع النظر عن القرائن كما بيناه والسلام .

ش

الرد على المراجعة ٣٢

هذه الأحاديث كلها أحاديث باطلة لاصحة لها . وقد سبق القول بأن أهل العلم بالحديث متفقون على أن النبي ﷺ لم يتكلم بحديث المنزلة إلا مرة واحدة لم تتكرر بعد ولا قبل ، وذلك في غزوة تبوك ، وقد تتبعنا هذا الحديث في كل كتب السنة التي أخرجته فوجدتها متفقة على ذلك ولم أجد رواية واحدة تثبت تكرار هذا الحديث . بل إن معظم رواياته جاء التصريح فيها بسبب ورود هذا الحديث — وهو شكوى — علي رضي الله عنه وبكاؤه من استخلافه على المدينة في غزوة تبوك على النساء والصبيان وأصحاب الأعداء .

وروايات هذه الحديث جاءت في صحيح البخاري ، ومسلم والترمذي ، وابن ماجه ، وطبقات ابن سعد ، ومسند الإمام أحمد . ومسند أبي داود الطيالسي . وكل هذه الروايات متفقة على ما ذكرنا من عدم تكرار هذا الحديث في مجلس من مجالس النبي ﷺ غير غزوة تبوك ، وأن مورده ينحصر فيها ومما يؤكد ذلك أن الروايات التي جاء بها هذا الرافضي لم يأخذها من هذه المصادر الثابتة بل من مصادر وروايات هالكة عند أهل الصنعة الحديثية ، ليأخذ منها ما يسند باطله ، ويستر انحرافه وضلاله ، شأنه في ذلك شأن شيعته الروافض . وكان هذا ديدنه في كل مساقه من أدلة خلال مراجعاته كلها . فحديث « يأم سليم إن علياً لحمه من لحمي ... الحديث » حديث هالك وحسبك على ذلك أنه قد أخرج العقبلي في الضعفاء عن ابن عباس : وأوضح صاحب المنتخب نقلاً عن السيوطي في جمع الجوامع : إنه يستغني بعزو الحديث إلى العقبلي ، عن بيان ضعفه . (انظر هامش مسند أحمد ١/٨ ، ٩) .

أما الحديث الثاني الذي زعم أنه ورد في قضية بنت حمزة وقال في التعليق : أن النسائي أخرج في الخصائص العلوية ، فهو حديث موضوع أيضاً ، والمتهم به عباد بن عبد الله الأسدي ، والمنهال بن عمرو ، وقد نقل ابن الجوزي رحمه الله ضعفهما عن أئمة الشأن .

وقال ابن تيمية رحمه الله : وعباد يروي من طريقه عن علي ما يعلم أنه كذب عليه قطعاً (المنهاج ٤/١١٩) .

أما الحديث الثالث « الذي زعم أن مورده يوم كان أبو بكر وعمر وأبو

عبيدة بن الجراح عند النبي ﷺ ... الحديث . فقد أخرجه العقيلي في الضعفاء ، وعزو الحديث إلى هذا المصنف مغن عن تضعيفه كما أسلفنا .

أما الأحاديث التي زعمها يوم المؤاخاة الأولى فالجواب عليها من وجوه :

١ — إنه لم ينقل لنا حديثاً واحداً منها ، فلو أنه وجد حديثاً واحداً من هذه الأحاديث المزعومة لسارع إلى نقله مهما كانت درجته من الضعف كما هي عادته .

٢ — إن المؤاخاة الأولى والتي كانت بين المهاجرين بعضهم مع بعض من جهة ، وبين الأنصار بعضهم مع بعض لم تثبت في كتاب من كتب السنة الصحيحة ، ولم تخرج حديثاً واحداً فيها وإنما جاء ذلك في كتب السير والمغازي من طريق محمد بن إسحاق بن يسار . وقد اختلف أهل الجرح والتعديل في الاحتجاج به . فوثقه بعضهم ووهاه آخرون ، والذي يظهر والله أعلم أن تضعيفه كان بالنظر إلى مارواه في السيرة ، أما توثيقه فبالنظر إلى مارواه من أحاديث في غير السيرة . قال الذهبي : وهو صالح الحديث ، ماله عندي ذنب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والأشعار المكذوبة . (ميزان الاعتدال ٤٦٩/٣) .

وبسبب ذلك فقد اختلف العلماء في صحة المؤاخاة الأولى قال ابن تيمية رحمه الله تعالى :

إن من الناس من يظن أن المؤاخاة وقعت بين المهاجرين بعضهم مع بعض لأنه روي فيها أحاديث ، لكن الصواب المقطوع به أن هذا لم يكن ، وكل ماروي في ذلك فإنه باطل ، إما أن يكون من رواية من يتعمد الكذب ، وإما أن يكون أخطأ فيه ، ولهذا لم يخرج أهل الصحيح من ذلك شيئاً ، وهذه الأمور يعرفها من كان له خبرة بالأحاديث الصحيحة ، والسير المتواترة ، وأحوال النبي ﷺ ، وسبب المؤاخاة وفائدتها ومقصودها ، وأنهم كانوا يتوارثون بذلك ... حتى أنزل الله تعالى ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾ (الأنعام / ٧٢) وهي المخالفة التي أنزل الله فيها : ﴿ والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم ﴾ (النساء / ٣٣) . (منهاج السنة ٩٧/٤) .

وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله منكرًا على ابن تيمية قوله هذا ومثبتاً صحة المؤاخاة الأولى بين المهاجرين بعضهم مع بعض :

(وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين وخصوصاً مؤاخاة النبي ﷺ لعلي . قال — أي ابن تيمية — : لأن المؤاخاة شرعت لارفاق بعضهم بعضاً ولتأليف قلوب بعضهم على بعض فلا معنى لمؤاخاة النبي لأحد منهم ، ولا لمؤاخاة مهاجري لمهاجري . وهذا رد للنص بالقياس) فتح الباري ٧/٢٧١ .

إن ابن حجر رحمه الله قسا على ابن تيمية رحمه الله إذ قال : وهذا رد للنص بالقياس . لأن ابن تيمية من أكثر العلماء تمسكاً بالنصوص ، وأشدّهم تقيداً بها ، فإن ابن تيمية اشتهر في ذلك . حتى أصبح هذا الشيء سمة بارزة في حياته ودعوته ، يعرفها كل من قرأ لابن تيمية ، بل إن الذي قاد ابن تيمية إلى القول بعدم صحة المؤاخاة الأولى بين المهاجرين هو تمسكه بالدليل ، ولما لم يجد دليلاً صحيحاً في هذا من سيرة الرسول ﷺ فإنه أنكر ثبوته وصحته ، فإذا كان لم يثبت في المسألة شيء فكيف يقال : إنه قد رد النص بالقياس !؟

٣ — إنه إذا تقرر عدم صحة شيء في المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم مع بعض كما سبق بيانه ، فإنه لا يثبت شيء في المؤاخاة بين النبي ﷺ وعلي ابن أبي طالب بطبيعة الأمر ، لأن مؤاخاتهما قضية متفرعة عن أصل — وهي المؤاخاة بين المهاجرين — فعدم صحة الأصل يلزم منه عدم صحة الفرع . والله أعلم .

٤ — زعم هذا الرافضي زوراً وبهتاناً أن حديث المؤاخاة الأولى بين المهاجرين بعضهم مع بعض قد أخرجه الإمام أحمد من حديث زيد بن أبي أوفى . وهذا محض كذب وافتراء على المسند وصاحبه ، وإنما هي رواية من زيادات القطيعي والتي اتفق أهل العلم بالحديث أنها أحاديث مكذوبة .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى :

(وليس هذا الحديث في مسند أحمد ، ولا رواه لافي المسند ولا في الفضائل ، ولا أثبته ، فقول هذا الرافضي في مسند أحمد كذب وافتراء على المسند ، وإنما هي من زيادات القطيعي التي فيها من الكذب الموضوع ما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع رواه القطيعي عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي حدثنا حسين بن محمد الدارح حدثنا عبد المؤمن بن عباد حدثنا يزيد بن معن عن عبد الله بن شرحبيل عن زيد بن أبي أوفى) (المنهاج

٥ — أن قوله في هذا الحديث : ماورث الأنبياء من قبلي كتاب ربهم وسنة نبهم ليس فيه خصوصية لعلي رضي الله عنه ، بل إن كل الصحابة رضي الله عنهم ورثوا عن النبي ﷺ الكتاب والسنة شأنهم في ذلك شأن علي رضي الله عنه . فلو كان هذا القول دليل إمامة لكان دليلاً لكل واحد من الصحابة على أنه الإمام بعد النبي ﷺ .

قال ابن تيمية رحمه الله : (وأما أهل السنة فيعلمون أن ماورثه النبي ﷺ من العلم لم يختص به علي بل كل من أصحابه حصل له نصيب بحسبه ، وليس العلم كالمال ، بل الذي يرثه هذا يرثه هذا ولايتزاحمان ، إذ لايمتنع أن يعلم هذا ماعلمه هذا ، كما يمتنع أن يأخذ هذا المال الذي أخذه هذا) . (المنهاج ٧٦/٤) .

أما ماأورده من أحاديث يوم المؤاخاة الثانية ، فالجواب عليه أيضاً من وجوه :

أحدها : أن هذه المؤاخاة ثابتة في الأحاديث الصحيحة فقد أخرج ذلك البخاري ك ٦٣ ، ب ٣ و ٥٠ . ومسلم ك ٤٤ ، ج ٢٠٣ — ٢٠٦ . وأبي داود ك ١٨ ، ب ١٨ . وأحمد بن حنبل ج ١١١/٣ ، ج ٤٣٦/٦ .

ثانيها : أن هذه الروايات الصحيحة ليس فيها ذكر مؤاخاة النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه . بل إن هذه المؤاخاة هي من رواية محمد بن إسحاق ، وقد تكلمنا في هذه الرواية بما فيه الكفاية وذلك عند الكلام على مؤاخاة المهاجرين بعضهم مع بعض .

قال محمد بن إسحاق : وآخى رسول الله ﷺ بين أصحابه من المهاجرين والأنصار ، فقال — فيما بلغنا — ونعوذ بالله أن نقول عليه ما لم يقل : « تأخوا في الله أخوين أخوين » ثم أخذ بيد علي بن أبي طالب فقال : « هذا أخي » .

إن أهل العلم بالحديث متفقون على صحة مؤاخاة المهاجرين والأنصار ، ولكنهم تنازعوا في مؤاخاة النبي ﷺ لعلي نظراً لأنها من رواية محمد بن إسحاق وقد أوضحنا من قبل تنازع العلماء في روايته .

ولابن كثير رحمه الله جواب حسن على مؤاخاته ﷺ لعلي بن أبي

طالب ، ذكره بعد أن أبدى تحفظ بعض العلماء على رواية محمد بن إسحاق وأنها محل نظر عندهم ، فقال :

أما مؤاخاة النبي ﷺ وعلي ، فإن من العلماء من ينكر ذلك ويمنع صحته ، ومستنده في ذلك أن هذه المؤاخاة إنما شرعت لأجل ارتفاق بعضهم من بعض ، ولتألف قلوب بعضهم على بعض ، فلا معنى لمؤاخاة النبي ﷺ لأحد منهم ، ومهاجري لمهاجري آخر ، كما ذكره من مؤاخاة حمزة وزيد بن حارثة .

وقال أيضاً في معرض جوابه على رواية محمد بن إسحاق :

اللهم إلا أن يكون النبي ﷺ لم يجعل مصلحة علي إلى غيره ، فإنه كان ممن ينفق عليه رسول الله ﷺ من صغره في حياة أبيه أبي طالب ، كما تقدم عن مجاهد وغيره ، وكذلك يكون حمزة قد التزم بمصالح مولا هم زيد بن حارثة فأخاه بهذا الاعتبار ، والله أعلم .

وهكذا ذكره لمؤاخاة جعفر ، ومعاذ بن جبل فيه نظر ، كما أشار إليه عبد الملك بن هشام ، فإن جعفر بن أبي طالب إنما قدم في فتح خيبر أولسنة سبع ، فكيف يؤاخي بينه وبين معاذ بن جبل أول مقدمه عليه السلام إلى المدينة ؟ اللهم إلا أن يقال : إنه أرصد لأخوته إذا قدم حين يقدم .

وقال ابن كثير أيضاً : وقوله — أي ابن إسحاق — : وكان أبو عبيدة وسعد بن معاذ أخوين يخالف مارواه الإمام أحمد بسنده عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ آخى بين أبي عبيدة بن الجراح وبين أبي طلحة ، وكذا رواه مسلم منفرداً به ... إلى أن قال : وهذا أصح مما ذكره ابن إسحاق من مؤاخاة أبي عبيدة وسعد بن معاذ ، والله أعلم . (السيرة النبوية ٢/٣٢٦ ، ٣٢٧) .

وقال ابن تيمية رحمه الله في معرض إنكاره صحة مؤاخاة النبي ﷺ وعلي رضي الله عنه ، قال :

(بل آخى بين علي وسهل بن حنيف ، فعلم أنه لم يؤاخ علياً ، وهذا يوافق مافي الصحيحين أن المؤاخاة إنما كانت بين المهاجرين والأنصار لم تكن بين مهاجري ومهاجري) . (المنهاج ٤/٩٧) .

ثالثها : إن كل ما أورده هذا الرافضي من أحاديث يوم المؤاخاة الثانية هي

أحاديث مكذوبة لأصل لها في كتب السنة ، وغير معروفة عند أهل العلم بالحديث ، ولهذا فإنه لم يعزها إلا إلى كتب لاتقوم بها الحجة كتاريخ ابن عدي ، والبارودي وابن عساكر ، وغيرها من كتب السير والتواريخ حيث صرح بذلك في تعليقه على المراجعة رقم (٣٢) فقال : والتفصيل في كتب السير والأخبار .

أما ما أورده من قول النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه : أغضبت علي حين آخيت بين المهاجرين والأنصار ... الحديث . فإنه لم يكمل الحديث حتى نهايته كما هو في منتخب الكنز حتى لا يظهر ضعف الحديث بمخالفته لنصوص القرآن والسنة .

وتتمة الحديث التي توقف عن ذكره هذا الرافضي هي : « ألا من أحبك حق بالأمن والإيمان ، ومن أبغضك أماته الله ميتة جاهلية وحوسب بعمله في الإسلام » وهذا يخالف نصوص القرآن والسنة التي قضت بأن كل مؤمن يحاسب على عمله سواء كان محباً لعلي أو مبغضاً له في حين أن الحديث خص بالحساب ، المبغضين لعلي أما المحبين له فالحساب عليهم . وهذا يتفق مع عقيدة الرافضة إذ يعتقدون أنه لاتضر مع محب علي معصية . ولاتنفع مع بغضه طاعة .

رابعها : ماسبق بيانه والتدليل عليه أن حديث المنزلة كان مورده في غزوة تبوك مرة واحدة لم تتكرر لافي المؤاخاة ولافي غيرها من المناسبات . وهذا محل اتفاق عند كافة أهل العلم بالحديث .

خامسها : أن المؤاخاة بينه ﷺ وبين علي على فرض ثبوتها لاتقتضي أفضليته وإمامته رضي الله عنه . فقد ثبت لأبي بكر رضي الله عنه من الفضائل التي لايشاركة فيها أحد إذ أخبر عليه الصلاة والسلام أنه أحب الرجال إليه ، وقد شهد بذلك الصحابة كلهم بذلك بما فيهم علي رضي الله عنه .

وقد أثبت عليه الصلاة والسلام الأخوة لغير علي كما ثبت في الصحيحين قول النبي ﷺ قال لزيد : « أنت أخونا ومولانا » وقال له أبو بكر حين خطب ابنته عائشة : ألسنت أخي يارسول الله ؟ قال : أنا أخوك ، وبتك حلال لي . وقال عليه الصلاة والسلام لأبي بكر : ولكن أخوة الإسلام . كما وصف عليه الصلاة والسلام المؤمنين من بعده بأنهم إخوته . حين قال : وددت أن قد رأيت اخواني . قالوا : أولسنا إخوانك يارسول الله ؟ قال : لا ، أنتم أصحابي ، ولكن

إخواني قوم يأتون من بعدي يؤمنون بي ولم يروني .. الحديث . (انظر المنهاج ٧٦/٤) .

وفي البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر ، ولكن أخي وصاحبي » (الفتح ١٧/٧) .

أما الأحاديث التي زعمها يوم سد الأبواب وأن النبي ﷺ سد كل أبواب بيوت الصحابة المطلّة على المسجد سوى باب بيت علي ، وأنه أباح له أن يُجَنَّبَ فيه إلى غير ذلك من الأحاديث المزعومة فالجواب عليها من وجوه عدة :

١ — إن الحديث الذي أورده عن جابر بن عبد الله : يا علي إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي ، وإنك مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لانيبي بعدي . فهو حديث مكذوب وحسبك في ذلك المرجع الذي عزا إليه الحديث ، وهو كتاب فضائل أهل البيت لأخطب خوارزم ، وما أدراك ما أخطب خوارزم . إنه أديب متشيع من تلاميذ الزمخشري ، اسمه الموفق بن أحمد بن إسحاق له ترجمة في بغية الوعاة / ٤٠١ / وروضات الجنات ٧٢٢ ، وغيرهما ، وكتابه الذي جمع فيه فضائل أهل البيت محشو بالكذب . (عن المنتقى ٣١٢) .
وأخطب خوارزم ليس من علماء الحديث ، ولا ممن يرجع إليه في هذا الشأن البتة . (المنهاج ١٠/٣) .

٢ — الثابت المتفق عليه عند أهل العلم بالحديث أن الباب الذي أمر النبي ﷺ بالإبقاء عليه مفتوحاً حين أمر بسد كل الأبواب المطلّة على المسجد إنما هو باب أبي بكر وهذا هو الثابت في الصحيحين .

روى البخاري عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر » . وروى بسنده عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « خطب رسول الله ﷺ الناس وقال : إن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده ، فاختار ذلك العبد ما عند الله . قال : فبكى أبو بكر ، فجعنا لبكائه أن يخبر رسول الله عن عبد خَيْرٍ ، فكان رسول الله ﷺ هو المَخِيرُ ، وكان أبو بكر ، أعلمنا ، فقال رسول الله ﷺ : « إن أمنَّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبو بكر ، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر ، ولكن أخوة الإسلام ومودته ، لا يبقين في المسجد باب إلا سد إلا باب أبي بكر » .

وقد أخرجه الإمام مسلم ك ٥ ح ٢٣ ، ك ٤ ح ٢ — ٧ . والترمذي

ك ٤٦ ب ١٤ و ١٥ . وابن ماجه ، المقدمة ب ١١ . وأحمد بن حنبل
٢٧٠/١ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ١٨/٣ ، ٧٧ ، ٤/٤ ، ٥ ، ٢١١ .
والدارمي ك ٢١ ب ١١ . وابن سعد ٢٥/٢ ، ١٢٤/٣ .

ثالثها : أما الأحاديث التي أمرت بسد الأبواب إلا باب علي رضي الله
عنه فليس منها في الصحيحين شيء البتة ، وإنما خرجها الترمذي وأحمد .

فحديث الترمذي عن محمد بن حميد الرازي ، حدثنا إبراهيم بن المختار
عن شعبة عن أبي يحيى عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ
أمر بسد الأبواب إلا باب علي .

وقال الترمذي : هذا حديث غريب لانعرفه عن شعبة بهذا الإسناد إلا
من هذا الوجه . وهذا يعني تضعيف الترمذي للحديث . فالغالب على الحديث
الغريب أن يكون ضعيفاً .

قال النووي رحمه الله في التقريب :

(وينقسم الغريب إلى صحيح وغيره وهو الغالب ، وفي شرحه يقول
السيوطي : (وهو الغالب) على الغرائب ، قال أحمد بن حنبل : لا تكتبوا هذه
الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء . وقال عبد الرزاق : كنا
نرى أن غريب الحديث خير فإذا هو شر . تدريب الراوي ١٨٢/٢ .

وقال ابن رجب : اعلم أن الترمذي خرج في كتابه الصحيح ، والحسن
والغريب ، والغرائب التي خرجها فيها بعض المنكر ولاسيما في كتاب
الفضائل ... (مصطلح الحديث لابن عثيمين ٦١) .

أما حديث أحمد فقد أخرجه ١٧٥/١ ، ٣٣٠ ، ٢٦/٢ ، ٣٦٩/٤ .
قال عبد الله : حدثني أبي ثنا حجاج ثنا فطر عن عبد الله بن شريك عن عبد
الله بن الرقيم الكناني قال : خرجنا إلى المدينة زمن الجمل فلقينا سعد بن مالك
بها فقال أمر رسول الله ﷺ بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي
رضي الله عنه ١٧٥/١ .

والحديث ضعيف بسبب جهالة عبد الله بن الرقيم الكناني . قال صاحب
الخلاصة : عبد الله بن الرقيم الكوفي عن علي وعنه عبد الله بن شريك العامري
مجهول (١٩٧) .

وفي ٣٣٠/١ روى أحمد بسنده عن عمرو بن ميمون حديثاً طويلاً وفيه قول الرسول ﷺ : « ... سدوا أبواب المسجد إلا باب علي ... الحديث » وعمرو بن ميمون وثقه ابن معين ، وقال ابن عدي : روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث منكرة ولأدري البلاء منه أو من الضعيف الذي روي عنه (انظر الخلاصة ٢٩٤) . وقال ابن تيمية عن هذا الحديث : إنه ليس مسنداً بل هو مرسل لو ثبت عن عمر بن ميمون (المنهاج ٨/٣) . وأوضح محب الدين الخطيب سبب إرساله فقال : لأن عمرو بن ميمون أسلم على يد معاذ بن جبل ولم يلق النبي ﷺ .

وفيه أبو بلج يحيى بن سليم وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي إلا في عبيد الله بن عمرو بن ميمون ، وقال أبو حاتم : محله الصدق لم يكن بالحافظ ولا يحتج به . وقال البخاري : فيه نظر . وقال أحمد : روى حديثاً منكراً . وقال ابن حبان : كان يخطيء . وقال الجوزجاني : غير ثقة . وقال الحافظ الذهبي : ومن مناكيره عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس أن النبي ﷺ أمر بسد الأبواب إلا باب علي رضي الله عنه (ميزان الاعتدال ٣٨٤/٤) .

وفي ٢٦٦/٢ من المسند جاء حديث سد الأبواب إلا باب علي . وفي سنده هشام بن سعد ضعفه أحمد . وقال : لم يكن بالحافظ ، وكان يحيى بن القطان لا يحدث عنه ، ولم يكن محكم الحديث . وقال ابن معين : ليس بذلك القوي . وقال النسائي : ضعيف . (ميزان الاعتدال ٢٩٨/٤) .

أما الحديث الذي في ٣٦٩/٤ ففي سنده ميمون مولى عبد الرحمن بن سمرة أبي عبد الله . وهو ضعيف . قال علي : كان يحيى القطان لا يحدث عن ميمون أبي عبد الله . وقال أحمد : أحاديثه مناكير . وقال ابن معين : لاشيء . وزعم شعبة فيما نقل عنه أنه كان فسلاً أي رذيلاً . وقال العقيلي في تعليقه على حديث سد الأبواب إلا باب علي ، قال : ولقد روي من طريق أصلح من هذا وفيها لين أيضاً (ميزان الاعتدال ٢٣٥/٤) .

٤ — بعد هذا الاستعراض لأحاديث سد الأبواب إلا باب علي رضي الله عنه ومن قبل الأحاديث التي أمر فيها رسول الله ﷺ بسد الأبواب إلا باب أبي بكر رضي الله عنه ، ومن خلال الموازنة بينهما يمكننا أن نسجل النتائج التالية :

١ — إن أهل العلم بالحديث متفقون على صحة الأحاديث التي أمرت

بالإبقاء على باب أبي بكر . ولم ينازع في ذلك أحد منهم ، في حين أننا رأيناهم ينازعون في صحة الأحاديث التي أمرت بالإبقاء على باب علي ، بل إنهم صرحوا بنكارتها وضعفها ، كما أوضحنا سابقاً .

ولشدة ضعفها ونكارتها ، ولمعارضتها للأحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة ، والتي أمر فيها الرسول بسد الأبواب إلا باب أبي بكر ؛ لهذا كله فقد أسقط العلماء الاحتجاج بها . حتى أن منهم من عدها من الموضوعات كابن الجوزي ، وابن تيمية وغيرهما . قال ابن تيمية في الرد على ابن المطهر :

« وكذلك قوله : وسد الأبواب كلها إلا باب علي ، فإن هذا مما وضعته الشيعة على طريق المقابلة » . ثم ساق الحديث الذي في الصحيح من رواية أبي سعيد من أن الرسول قال : « لا يقيين في المسجد خوخة إلا سدت إلا خوخة أبي بكر » وهو في الصحيحين من رواية ابن عباس رضي الله عنه . (المنهاج ٩/٣) .

ولست أدري كيف خطأ ابن حجر العسقلاني رحمه الله هذا الرأي وحكم بأنه قائم على توهم التعارض بين الأحاديث الواردة في باب أبي بكر ، والأحاديث الواردة في باب علي . وكأن أحاديث باب علي أحاديث لاغبار عليها ، بل اعتبرها في مستوى أحاديث باب أبي بكر ولهذا حاول الجمع بين الأحاديث . في حين أن الجمع يصار إليه عندما تتساوى أدلة الرأيين من حيث القوة والضعف ، وليس الأمر كذلك في هذه القضية كما اتضح لنا من خلال عرض آراء العلماء في أحاديث باب علي رضي الله عنه ، بل الذي يتضح أن هناك أحاديث متفق على صحتها — أحاديث باب أبي بكر — وأحاديث لا يخلو حديث منها من ضعف . فيلزم من هذا الاحتجاج بالأولى دون الثانية . ولاداعي للجمع مطلقاً ، والله أعلم .

قال ابن حجر رحمه الله : « وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات — أي حديث باب علي — أخرجه من حديث سعد بن أبي وقاص وزيد بن أرقم وابن عمر مقتصرأ على بعض طرقه عنهم ، وأعله ببعض من تكلم فيه من رواته ، وليس ذلك بقادح لما ذكرت من كثرة الطرق ، وأعله أيضاً بأنه مخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة في باب أبي بكر ... وقال : وأخطأ في ذلك خطأ شنيعاً فإنه سلك في ذلك رد الأحاديث الصحيحة بتوهمه

المعارضة مع أن الجمع بني القصتين ممكن .. إلى أن قال : ومحصل الجمع أن الأمر بسد الأبواب وقع مرتين . (الفتح ١٥/٧) .

٥ — إن الأحاديث التي في باب علي ، على فرض ثبوتها ، فليس فيها قول النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه أنت مني بمنزلة هارون من موسى بالاتفاق ومعلوم أن هذا القول إنما كان في غزوة تبوك ولم يتكرر في مناسبة أخرى .

٦ — أن هذه الأحاديث على فرض ثبوتها ليس فيها ما يدل على أفضلية وإمامة علي رضي الله عنه على أبي بكر . ولو سلمنا جدلاً بدالاتها على ذلك للزم أن يكون أبو بكر أولى بهذه الأفضلية ، وأحق بالإمامة لأن الأحاديث في بابه أثبت وأصح من الأحاديث التي في باب علي .

المراجعة ٣٣

رقم : ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٢٩ .

متى صور علياً وهارون كالفردين ؟

لم يتبين لنا كنه قولكم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم ؛ كان يصور علياً وهارون كالفردين على غرار واحد ، ومتى فعل ذلك ؟ .

س

المراجعة ٣٤

رقم : ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٢٩ .

- ١ - يوم شبر وشبير ومشير .
- ٢ - يوم المؤاخاة .
- ٣ - يوم سد الأبواب .

تتبع سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، تجده يصور علياً وهارون كالفردين في السماء ؛ والعينين في الوجه ؛ لا يمتاز أحدهما في أمته عن الآخر في أمته بشيء ما .

١ - ألا تراه كيف أبى أن تكون أسماء بني علي إلا كأسماء بني هارون فسماهم حسناً وحسيناً ومحسناً ؛ وقال (٢٦) : إنما سميتهم بأسماء ولد هارون شبر وشبير ومشير ، أراد بهذا تأكيد المشابهة بين الهارونيين وتعميم الشبهة بينهما في جميع المنازل وسائر الشؤون .

٢ - ولهذه الغاية نفسها قد اتخذ علياً أخاه ، وآثره بذلك على من سواه ، تحقيقاً لعموم الشبه بين منازل الهارونيين من أخويهما ، وحرصاً على أن لا يكون ثمة من فارق بينهما ؛ وقد آخى بين أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم ، مرتين كما سمعت ، فكان أبو بكر وعمر في المرة الأولى أخوين ؛ وعثمان وعبد الرحمن بن عوف أخوين ، وكان في المرة الثانية أبو بكر وخارجة بن زيد أخوين ، وعمر وعتيان بن مالك أخوين ، أما علي فكان في كلتا المراتين أخا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كما علمت ، ومقامنا يضيق على استقصاء ماجاء في ذلك من النصوص الثابتة بطرقها الصحيحة عن كل من ابن

٢٦ - فيما أخرجه المحدثون بطرقهم الصحيحة من سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ودونك ص ٢٦٥ و ص ١٦٨ من الجزء ٣ من المستدرك تجد الحديث صريحاً في ذلك ، صحيحاً على شرط الشيخين . وقد أخرجه الإمام أحمد أيضاً من حديث علي في ص ٩٨ من الجزء الأول من مسنده . وأخرجه ابن عبد البر في ترجمة الحسن السبط من الاستيعاب ، وأخرجه حتى الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحته مع قبح تعصبه وظهور انحرافه عن هارون هذه الأمة وعن شبرها وشبيرها . وأخرج البغوي في معجمه وعبد الغني في الايضاح ، كما في ص ١١٥ من الصواعق المحرقة ، عن سلمان نحوه ، وكذلك ابن عساكر .

عباس ، وابن عمر ؛ وزيد بن أرقم ؛ وزيد بن أبي أوفى ؛ وأنس بن مالك ، وحذيفة بن اليمان ؛ ومخدوج بن يزيد ، وعمر بن الخطاب ، والبراء بن عازب ؛ وعلي بن أبي طالب ، وغيرهم .

وقد قال رسول الله : أنت أخي في الدنيا والآخرة (٢٧) ، وسمعت — في المراجعة ٢٠ — قوله — وقد أخذ برقية علي — : إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا . وخرج صلى الله عليه وآله وسلم على أصحابه يوماً ووجهه مشرق ، فسأله عبد الرحمن بن عوف ؛ فقال : بشارة أتتني من ربي في أخي وابن عمي وابنتي بأن الله زوج علياً من فاطمة . الحديث (٢٨) ؛ ولما زفت سيدة النساء إلى كفوها سيد العترة ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يأم أيمن ادعي لي أخي ؛ فقالت : هو أخوك وتنكحه ، قال : نعم يأم أيمن ، فدعت علياً فجاء ؛ (٢٩) . وكم أشار إليه ؛ فقال : هذا أخي وابن عمي وصهري وأبو ولدي (٣٠) . وكلمه مرة ، فقال له : أنت أخي وصاحبي (٣١) . وحدثه مرة أخرى ، فقال له : أنت أخي وصاحبي ورفيقي في الجنة (٣٢) . وخاطبة يوماً في قضية كانت بينه وبين أخيه جعفر وزيد بن حارثة ، فقال له : وأما أنت يا علي فأخي وأبو ولدي ومني وإلي ، الحديث (٣٣) . وعهد إليه يوماً ؛ فقال : أنت أخي ووزيرني تقضي ديني وتنجز موعدي وتبرئ ذمتي ؛ الحديث (٣٤) . ولما حضرته الوفاة — بأبي هو وأمي — قال : ادعوا لي أخي ؛ فدعوا علياً ؛ فقال : ادن مني فدنا منه وأسندته إليه ، فلم يزل كذلك وهو يكلمه حتى فاضت نفسه الزكية ، فأصابه بعض ريقه صلى الله عليه وآله وسلم (٣٥) ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : مكتوب علي باب الجنة : لا إله إلا

٢٧ — أخرجه الحاكم في ص ١٤ من الجزء ٣ من المستدرک عن ابن عمر من طريقين صحيحين على شرط الشيخين . وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحته . وأخرجه الترمذي فيما نقله ابن حجر عنه في ص ٧٣ من الصواعق المحرقة ، فراجع الحديث السابع من أحاديث الفصل ٢ من باب ٩ من الصواعق وأرسله كل من تعرض لحديث المؤاخاة من أهل السير والأخبار لإرسال المسلمات .

٢٨ — أخرجه أبو بكر الخوارزمي كما في ص ١٠٣ من الصواعق .

٢٩ — أخرجه الحاكم في ص ١٥٩ من الجزء ٣ من المستدرک . وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحته . ونقله ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه وكل من ذكر زفاف الزهراء ذكره ، لا أستثنى منهم أحداً .

٣٠ — فيما أخرجه الشيرازي في الألقاب ، وابن النجار عن ابن عمر . ونقله المتقي الهندي في كنزه وفي منتخبه المطبوع في هامش المسند ، فراجع منه السطر الثاني من هامش ص ٣٢ من الجزء الخامس .

٣١ — أخرجه ابن عبد البر في ترجمة علي من الاستيعاب بالاسناد إلى ابن عباس .

٣٢ — أخرجه الخطيب ، وهو الحديث ٦١٠٥ من أحاديث كنز العمال في ص ٤٠٢ من جزئه ٦ .

٣٣ — أخرجه الحاكم في ص ٢١٧ من الجزء ٣ من المستدرک بسند صحيح على شرط مسلم ، واعترف الذهبي في تلخيصه بصحته على هذا الشرط .

٣٤ — أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر ، ونقله المتقي الهندي في كنزه وفي منتخبه ، فراجع من المنتخب ما هو في هامش ص ٣٢ من الجزء الخامس من المسند .

٣٥ — أخرجه ابن سعد في ص ٥١ من القسم الثاني من الجزء الثاني من طبقاته ، وهو في ص ٥٥ من الجزء ٤ من كنز العمال .

الله محمد رسول الله علي أخو رسول الله ؛ الحديث (٣٦) . وأوحى الله عز وجل — ليلة المبيت على الفراش — إلى جبرائيل ومكائيل أنني آخيت بينكما ، وجعلت عمر أحدكما أطول من عمر الآخر ، فأيكما يؤثر صاحبه بالحياة ، فاختار كلاهما الحياة فأوحى الله إليهما : ألا كنتما مثل علي بن أبي طالب آخيت بينه وبين محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فبات علي فراشه ليفديه بنفسه ويؤثره بالحياة ؛ إهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوه ، فزلا ؛ فكان جبرائيل عند رأسه وميكائيل عند رجله ، وجبرائيل ينادي : بخ بخ ، من مثلك يا ابن أبي طالب يباهي الله بك الملائكة ، وأنزل الله تعالى في ذلك ﴿ ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله ﴾ الحديث (٣٧) .

وكان علي يقول : (أنا عبد الله وأخو رسوله ، وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلا كاذب) (٣٨) ، وقال : والله إنني لأخوه ووليه ، وابن عمه ووارث علمه ، فمن أحق به مني (٣٩) ؟ وقال يوم الشورى لعثمان وعبد الرحمن وسعد والزبير : أنشدكم الله هل فيكم أحد آخى رسول الله بينه وبينه ، إذ آخى بين المسلمين غيري ، قالوا : اللهم لا (٤٠) ؛ ولما برز علي للوليد يوم بدر ، قال له الوليد : من أنت ؟ قال علي : أنا عبد الله وأخو رسوله ، الحديث (٤١) . وسأل علي عمر أيام خلافته ؛ فقال له (٤٢) : رأيت لو جاءك قوم من بني إسرائيل ؛ فقال لك أحدهم : أنا ابن عم موسى أكانت له عندك أثره على أصحابه ؛ قال : نعم ؛ قال : فأنا والله أخو رسول الله وابن عمه ؛ فنزع عمر رداءه فبسطه ، وقال : والله لا يكون لك مجلس غيره حتى تنفرك ، فلم يزل جالسا عليه ، وعمر بين يديه حتى تفرقوا ، بخوعا لأخي رسول الله وابن عمه !.

٣ — شط بنا القلم فنقول : وأمر صلى الله عليه وآله وسلم ، بسد أبواب الصحابة من المسجد تنزيهاً لها عن الجنب والجنابة ، لكنه أبقي باب علي ، وأباح له عن الله تعالى أن يجنب في المسجد ، كما كان هذا مباحاً لهارون ، فدلنا ذلك على عموم المشابهة

٣٦ — أخرجه الطبراني في الأوسط ، والخطيب في المتفق والمفترق ، ونقله صاحب كنز العمال ، فراجع من منتخبه ماهو في هامش ص ٣٥ من الجزء ٥ من مسند أحمد ، ونقله في هامش ص ٤٦ عن ابن عساكر .

٣٧ — أخرجه أصحاب السنن في مسانيدهم ، وذكره الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره هذه الآية من سورة البقرة ص ١٨٩ من الجزء الثاني من تفسيره الكبير مختصراً .

٣٨ — أخرجه النسائي في الخصائص العلوية ، والحاكم في أول ص ١١٢ من الجزء ٣ من المستدرک ، وابن أبي شيبه وابن أبي عاصم في السنة ، وأبو نعيم في المعرفة . ونقله المتقي في كنز العمال وفي منتخبه فراجع من المنتخب ماهو في هامش ص ٤٠ من الجزء ٥ من مسند أحمد .

٣٩ — راجع ص ١٢٦ من الجزء ٣ من المستدرک . وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحته .

٤٠ — أخرجه ابن عبد البر في ترجمة علي من الاستيعاب . وغير واحد من الأثبات .

٤١ — أخرجه ابن سعد في غزوة بدر من كتاب الطبقات في ص ١٥ من القسم الأول من جزئه الثاني .

٤٢ — فيما أخرجه الدارقطني كما في المقصد الخامس من مقاصد آية المودة في القربى ، وهي الآية

١٤ من الآيات التي أوردها ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه ، فراجع من الصواعق ص ١٠٧ .

بين الهارونين عليهما السلام ، قال ابن عباس : وسد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أبواب المسجد غير باب علي ، فكان يدخل المسجد جنباً وهو طريقه ، ليس له طريق غيره ، الحديث (٤٣) . وقال عمر بن الخطاب من حديث صحيح (٤٤) على شرط الشيخين أيضاً : لقد أعطى علي بن أبي طالب ثلاثاً ، لأن تكون لي واحدة منها أحب إلي من حمر النعم ، زوجته فاطمة بنت رسول الله وسكناه المسجد مع رسول الله يحل له ما يحل له فيه ، والراية يوم خيبر .

وذكر سعد بن مالك يوماً بعض خصائص علي في حديث صحيح أيضاً فقال (٤٥) : وأخرج رسول الله عمه العباس وغيره من المسجد ، فقال له العباس : تخرجنا وتسكن علياً ؟ فقال : ماأنا أخرجتكم وأسكنته ، ولكن الله أخرجكم وأسكنه ؛ وقال زيد بن أرقم (٤٦) : كان لنفر من أصحاب رسول الله أبواب شارعة في المسجد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : سدوا هذه الأبواب إلا باب علي ، فتكلم الناس في ذلك ، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد فإنني أمرت بسد هذه الأبواب إلا باب علي ؛ فقال فيه قائلكم : وإني والله ماسدت شيئاً ولافتحته ، ولكنني أمرت فاتبعته . وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس (٤٧) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ قام يومئذ فقال : ماأنا أخرجتكم من قبل نفسي ولا أنا تركته ولكن الله أخرجكم وتركه ؛ إنما أنا عبد مأمور ماأمرت به فعلت ؛ ان اتبع إلا ما يوحى إلي . وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٤٨) : يا علي لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك . وعن سعد بن أبي وقاص والبراء بن عازب ؛ وابن عباس ؛ وابن عمر ؛ وحذيفة بن أسيد الغفاري ؛ قالوا كلهم (٤٩) : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ إلى المسجد فقال : ان الله أوحى إلى نبيه موسى أن ابن لي مسجداً

- ٤٣ — هذا الحديث طويل فيه عشرة من خصائص علي ، وقد أوردناه في المراجعة ٢٦ .
- ٤٤ — هو موجود في ص ١٢٥ من الجزء ٣ من المستدرک . وأخرجه أبو يعلى كما في الفصل ٣ من الباب ٩ من الصواعق ، فراجع منها ص ٧٦ . وأخرجه بهذا المعنى مع قرب الألفاظ أحمد بن حنبل من حديث عبد الله بن عمر ص ٢٦ من الجزء الثاني من مسنده . ورواه عن كل من عمر وابنه عبد الله غير واحد من الأثبات بأسانيد مختلفة .
- ٤٥ — كما في أول صفحة ١٧ من الجزء ٣ من المستدرک ، وهذا الحديث من صحاح السنن . وقد أخرجه غير واحد من أثبات السنة وثقاتها .
- ٤٦ — فيما أخرجه عنه أحمد في ص ٣٦٩ من الجزء الرابع من المسند . وأخرجه الضياء أيضاً كما في كنز العمال وفي منتخبه ، فراجع من المنتخب ماهو في هامش ص ٢٩ من الجزء ٥ من المسند .
- ٤٧ — نقله عنه المتقي الهندي في آخر هامش الصفحة التي أشرنا الآن إليها .
- ٤٨ — فيما أخرجه الترمذي في صحيحه ، ونقله عن المتقي الهندي فيما أشرنا الآن إليه من منتخبه . وأخرجه البزار عن سعد كما في الحديث ١٣ من الأحاديث التي أوردتها ابن حجر في الفصل ٢ من الباب ٩ من صواعقه ، فراجع منها ص ٧٣ .
- ٤٩ — فيما أخرجه عنهم جميعاً علي بن محمد الخطيب الفقيه الشافعي المعروف بابن المغازلي في كتابه — المناقب — بالطرق المختلفة . ونقله الثقة المتتبع البخلي في الباب ١٧ من ينابيعه .

طاهراً لا يسكنه إلا أنت وهارون ، وأن الله أوحى إلي أن أبنى مسجداً طاهراً لا يسكنه إلا أنا وأخي علي . واملأونا هذا لا يسع استيفاء ماجاء في ذلك من النصوص الثابتة عن كل من ابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ؛ وزيد بن أرقم ؛ ورجل صحابي من خثعم ، وأسماء بنت عميس ، وأم سلمة ؛ وحذيفة بن أسيد ؛ وسعد بن أبي وقاص ، والبراء بن عازب ، وعلي بن أبي طالب ، وعمر ؛ وعبد الله بن عمر ؛ وأبي ذر ، وأبي الطفيل ، وبريدة الأسلمي ، وأبي رافع مولى رسول الله ، وجابر بن عبد الله ، وغيرهم . وفي المأثور من دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم ان أخي موسى سألك فقال : رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي اشدد به أزري وأشركه في أمري ، فأوحيت إليه : سنشد عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطاناً ، اللهم واني عبدك ورسولك محمد ، فاشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً أخي ، الحديث (٥٠) . ومثله ما أخرجه البزار من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أخذ بيد علي فقال : ان موسى سأل ربه أن يطهر مسجده بهارون ، واني سألت ربي أن يطهر مسجدي بك ، ثم أرسل إلى أبي بكر أن سد بابك ، فاسترجع ، ثم قال : سمعاً وطاعة ، ثم أرسل إلى عمر ؛ ثم أرسل إلى العباس بمثل ذلك ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : ما أنا سد أبوابكم ، وفتحت باب علي ، ولكن الله فتح بابه وسد أبوابكم . اهـ (٥١) .

وهذا القدر كاف لما أردناه من تشبيه علي بهارون في جميع المنازل والشؤون ، والسلام .

ش

٥٠ - أخرجه الإمام أبو إسحاق الثعلبي عن أبي ذر الغفاري في تفسير قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ في سورة المائدة من تفسيره الكبير ونقل نحوه المتتبع البلخي عن مسند الإمام أحمد .
٥١ - وهذا الحديث هو الحديث ٦١٥٦ من أحاديث الكنز ص ٤٨ من جزئه السادس .

الرد على المراجعة ٣٤

إن المتتبع لسيرة النبي ﷺ لا يجد هذا المعنى ولا يقف عليه إلا مرة يتيمة ، وذلك في غزوة تبوك حيث استخلف الرسول ﷺ علياً رضي الله عنه على المدينة ، وقال له : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى وقد سبق الكلام في هذا في المراجعة ٢٨ ، ٣٠ .

الحديث الأول : قوله : إنما سميتهم بأسماء ولد هارون وشبير ومشير . ففي سنده يونس بن أبي إسحاق ، قال أبو حاتم : صدوق لا يحتج به ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابن خراش : في حديثه لين ، وقال ابن حزم في المحلى : ضعفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جداً ، وقال يحيى بن سعيد : كانت به غفلة ، وقال أحمد : حديثه مضطرب ، وروى أبي مريم والدارمي عن ابن معين : ثقة . الميزان ٤/٤٨٢ .

وفيه هاني بن هانيء . قال ابن المديني : مجهول ، وقال النسائي ليس به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات . ميزان الاعتدال ٤/٢٩١ .

والذي يظهر من كلام أهل الجرح والتعديل أن الحديث ضعيف . لكثرة المجرحين ولمزيد علمهم بالمجروحين . والله أعلم .

كما أنه ليس في الحديث ما يدل على عموم الشبه بين علي رضي الله عنه وهارون عليه السلام . وقد سبق الكلام على ذلك في التعليق على المراجعة ٢٨ ، ٣٠ .

٢ — أما الكلام على المؤاخاة فقد سبق بيانه وإيضاحه وافياً في التعليق على المراجعة رقم ٣٢ .

أما قوله وقد أخذ برقية علي : إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا . فقد سبق الكلام عليه في أول المبحث الثاني وفي المراجعة ٢٠ أن هذا الحديث فيه أبو مريم الكوفي وهو مجمع على تركه ، وقال أحمد : إنه ليس بثقة ، عامة أحاديثه بواطيل . وقال ابن المديني : كان يضع الحديث .

أما الحديث الذي أخرجه أبو بكر الخوارزمي : بشارة أُنْتَنِي من ربي في أخي وابن عمي وابنتي بأن الله زوج علياً من فاطمة . فهو حديث لأصل له ولم يخرج له أحد من أصحاب السنن . بل إن تمة الحديث تشهد بكذب الحديث يدرك هذا كل من له علم ومعرفة بدين الله عز وجل ، وتام الحديث كما جاء في الصواعق المحرقة : « ... وأمر رضوان خازن الجنان فهز شجرة طوبى فحملت رقاقاً ، يعني صكاً كما بعدد محبي أهل البيت ، وأنشأ تحتها ملائكة من نور ، دفع إلى كل ملك صكاً فإذا استوت القيامة بأهلها نادى الملائكة في الخلائق فلا يبقى محب لأهل البيت إلا دفعت إليه صكاً فيه فكاهه من النار ، فصار أخي وابن عمي وابنتي فكاهك رقاب رجال ونساء من أمتي من النار » (الصواعق ١٧٣) . فتأمل هذا لتجد ضعف متنه من حيث الأسلوب فإنه لا يشبه أسلوب الكلام النبوي ، ومن حيث المعنى فإنه مخالف لما هو مقرر في الكتاب والسنة الصحيحة من دخول عصاة المؤمنين النار ليعذبوا بقدر معاصيهم . بل إن هذا يتفق مع عقيدة الرافضة ، إذ يقولون بأنه لا يضر مع حب آل البيت معصية ، ولا تنفع مع بغضهم طاعة . وقد قال الخطيب : رجال هذا الحديث مابين بلال وعمر بن محمد كلهم مجهولون . (رياض الجنة ١٨٦) .

أما قوله : هذا أخي وابن عمي وصهري وأبو وليي ... فهو من رواية الطبراني في الكبير عن حُبْشِي بن جَنَازَةَ . (المنتخب ٣٢/٥) . قال البخاري : في إسناد حديث حبشي نظر ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به . (الخلاصة ٩٧) .

أما حديث أنت أخي ورفيقي في الجنة . فقد أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه . ومعلوم أن العزو إلى هذا المصدر معلم بضعف الحديث كما أوضح ذلك صاحب المنتقى .

وقال الألباني عن هذا الحديث : موضوع أخرجه الخطيب ٣٦٨/١٢ إلى أن قال : عثمان بن عبد الرحمن هو القرشي وهو كذاب ، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وأحاديث المؤاخاة كلها كذب ، وأقره الذهبي في مختصر المنهاج . اهـ (رياض الجنة ١٨٧) .

أما ما أورده من خطاب النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه في قضية كانت بينه وبين أخيه جعفر ، وزيد بن حارثة . فقد جاء في مسند الإمام أحمد عن علي رضي الله عنه قال : لما خرجنا من مكة اتبعتنا ابنة حمزة تنادي : يا عم

وياعم ، قال : فتناولتها بيدها فدفعتها إلى فاطمة رضي الله عنها ، فقلت : دونك ابنة عمك . قال : فلما قدمنا المدينة اختصمنا فيها أنا وجعفر ، وزيد بن حارثة ، فقال جعفر : ابنة عمي وخالتها عندي يعني أسماء بنت عميس ، وقال زيد : ابنة أخي ، وقلت : أنا أخذتها وهي ابنة عمي ، فقال رسول الله ﷺ : « أما أنت يا جعفر فاشبهت خلقي وخلقي ، وأما أنت يا علي فمني وأنا منك ، وأما أنت يا زيد فأخونا ومولانا ، والجارية عند خالتها فإن الخالة والدة ، قلت : يا رسول الله ألا تزوّجها ؟ قال : إنها ابنة أخي من الرضاعة .

وقد أخرج الشيخان البخاري ومسلم من حديث البراء بن عازب مثله في قصة ابنة حمزة لما تنازع فيها علي وجعفر وزيد ففضى بها لخالتها وكانت تحت جعفر ، وقال لعلي : أنت مني وأنا منك ، لكن قول النبي ﷺ لعلي ليس فيه خصوصية ولا يشعر بأفضلية ولا إمامة . لأنه قد صدر من النبي ﷺ مثله لغيره فقد ثبت في الصحيحين أنه قال للأشعرين : « هم مني وأنا منهم » . وكذلك قال عن جلييب : « هو مني وأنا منه » .

لكن الحديث الذي ساقه هذا الرافضي في سنده هانئ بن هانئ قال ابن المديني : مجهول وفي سنده أيضاً هبيرة بن بريم ، قال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن خراش : ضعيف ، كان يجهز علي قتلي صفين ، وقال أبو حاتم : شبيه بالمجهول ، وقال الجوزجاني : كان مختارياً يجهز علي القتلي يوم الجازر . (الميزان ٤/ ٢٩١ ، ٢٩٣) .

أما ما أورده عن النبي ﷺ عهد إلى علي رضي الله عنه فقال : « أنت أخي ووزير تقضي ديني وتنجز مواعيدي وتبريء ذمتي » فهو جزء اجتزأه هذا الرافضي من حديث طويل أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر .

والجزء الذي تركه من الحديث إنما يشهد بضعف الحديث لمخالفته لما هو معلوم من آي القرآن والصحيح الثابت من سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام . وتتمة الحديث كما أوردها صاحب المنتخب : « ... فمن أحبك في حياة مني فقد قضى نحبه ، ومن أحبك في حياة منك بعدي ختم الله له بالأمن والإيمان ، ومن أحبك بعدي ولم يرك ختم الله له بالأمن والإيمان ، وآمنه يوم الفزع ، ومن مات وهو يبغضك يا علي مات ميتة جاهلية يحاسبه الله بما عمل في الإسلام » .

إن هذا الحديث يدرك ضعفه كل مسلم له شيء من العلم بالإسلام .

ويشهد أن الرسول ﷺ لا يقوله لمخالفته أصولاً ثابتة في الإسلام .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى :

« فإن حب الله ورسوله أعظم من حب علي ، والسيئات تضر مع ذلك ، وقد كان النبي ﷺ يضرب عبد الله بن حماد في الخمر وقال : إنه يحب الله ورسوله ، وكل مؤمن فلا بد أن يحب الله ورسوله والسيئات تضره ، وقد أجمع المسلمون ، وعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الشرك يضرب صاحبه ولو أحب علي بن أبي طالب ، فإن أباه أبا طالب كان يحبه وقد ضربه الشرك حتى دخل النار ، والغالية يقولون : إنهم يحبونه وهم كفار من أهل النار ، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : ولو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ، وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو سرق لقطعت يده وإن كان يحب علياً ، ولو زنى أقيم عليه الحد ولو كان يحب علياً ، ولو قتل لأقيد بالمقتول وإن كان يحب علياً ، وحب النبي ﷺ أعظم من حب علي ، ولو ترك رجل الصلاة والزكاة وفعل الكبائر لضربه ذلك مع حب النبي ﷺ فكيف لا يضره ذلك مع حب علي ؟! » (المنهاج ١٧/٣) .

وقال ابن تيمية أيضاً :

إن هذا الحديث ليس في شيء من الكتب التي تقوم بها الحجة بمجرد إسناد حاكبها ، ولاصححها إمام من أئمة الحديث . إن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ، كما نقل تضعيف ابن حزم لهذه الأحاديث ، وصدقه في ذلك وقال : لهذا لم يخرج أحد من أهل الحديث في الكتب التي يحتج بما فيها ، وإنما يرويه في الكتب التي يجمع فيها بين الغث والسمين . ثم نقل عن ابن الجوزي تضعيفه لهذا الحديث بسبب مطر بن ميمون فإنه كان كذاباً . ولم يرو عنه أحد من علماء الكوفة . قال أبو حاتم : مطر بن ميمون يروي الموضوعات عن الأثبات لاتحل الرواية عنه .

ومن الوجوه التي رد بها ابن تيمية هذا الحديث : أن علياً لم يقضي دين النبي بل إنه ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ مات ودرعه مرهونة عند يهودي على ثلاثين وسقاً من شعير ابتاعها لأهله ، فهذا الدين الذي كان عليه يقضى من الرهن الذين رهنه ، ولم يعرف على النبي ﷺ دين آخر . (المنهاج ٩٥/٤ ، ٩٦) .

أما ما أورده من أن النبي ﷺ فاضت نفسه الزكية وهو في حجر علي

رضي الله عنه حتى أصابه بعض ريقة عليه الصلاة والسلام فالجواب عليه من وجوه :

١ — إن هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي فيها أنه عليه الصلاة والسلام مات في حجر علي بن أبي طالب رضي الله عنه هي أحاديث هالكة لا يصح منها شيء ، بل أنها من الأحاديث التي وضعها الرافضة معارضة منهم لأهل السنة .

٢ — إن هذه الأحاديث ليس منها في الصحاح ولا في السنن شيء بل الثابت فيها أنه مات عليه الصلاة والسلام وهو في حجر عائشة رضي الله عنها .

ففي الصحيحين من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يسأل في مرضه الذي مات فيه يقول : « أين أنا غداً ؟ أين أنا غداً ؟ » يريد يوم عائشة ، فأذن له أزواجه يكون حيث شاء ، فكان في بيت عائشة حتى مات عندها . قالت عائشة : فمات في اليوم الذي كان يدور عليّ فيه ، في بيتي ، فقبضه الله وإن رأسه لبين نحري وسحري .

وفي الصحيحين أيضاً أنها سمعت النبي ﷺ وأصغت إليه قبل أن يموت وهو مسند إليّ ظهره يقول : « اللهم اغفر لي وارحمني وألحقني بالرفيق » .

وفي الصحيحين أيضاً قالت عائشة : كان رسول الله ﷺ وهو صحيح يقول : « إنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة ثم يحيا أو يخير » ، فلما اشتكى وحضره القبض ورأسه على فخذ عائشة ، غشي عليه ، فلما أفاق شخص بصره نحو سقف البيت ثم قال : « اللهم في الرفيق الأعلى » فقلت : إذا لا يجاوزنا ، فعرفت أنه حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح . (اللؤلؤ والمرجان ١٤٢/٣) .

أما الأحاديث التي فيها أنه مات في حجر علي رضي الله عنه فقد أخرجها الحاكم وابن سعد ، وقد قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله : وكل طريق من طرق هذا الحديث لا يخلو من شيعي فلا يلتفت إليهم . وفي سندها الواقدي وهو متروك الحديث . (فتح الباري ١٣٩/٨) .

والحديث الذي ساقه هذا الرافضي في سنده الواقدي وهو متروك الحديث ، وفي سنده أيضاً عبد الله بن محمد بن عمر فيه لين ، كما أن في سنده انقطاع (الفتح ١٣٩/٨) .

أما ما أورده من حديث : مكتوب على باب الجنة : لا إله إلا الله محمد رسول الله علي أخو رسول الله . فهو حديث موضوع هالك . عده ابن الجوزي في الأحاديث الموضوعة الواهية عن جابر . (المنتخب حاشية ٣٥/٥) . كما أخرجه ابن عساكر في المنتخب في هامش ٤٦/٥ وعزو الحديث إلى هذا المصدر معلم بضعفه كما صرح بذلك صاحب المنتخب في المقدمة . وفي الفوائد المجموعة للشوكاني : قال في الذيل : هذا باطل واختلاق (رياض الجنة . (١٩١) .

أما ما أورده من حديث : « وأوحى الله عز وجل ليلة المبيت على الفراش إلي جبرائيل وميكائيل إني آخيت بينكما وجعلت عمر أحدكما أطول من عمر الآخر ... الحديث . فالجواب عليه من جوه :

١ — المطالبة بصحة إسناد هذا الحديث فقد عزاه إلى كتب السنن لكنه لم يذكر لنا كتاباً واحداً من هذه الكتب التي أخرجهتة ! .

٢ — إن عامة أصحاب التفاسير متفقون على أن قوله تعالى ﴿ ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾ نزلت في صهيب الرومي لما أسلم بمكة وأراد الهجرة منعه الناس أن يهاجر بماله وإن أحب أن يتجرد منه ويهاجر فعل ، فتخلص منهم وأعطاهم ماله . فأنزل الله فيه هذه الآية ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : ربح صهيب ، ربح صهيب .

فعلم من هذا ضعف الحديث الذي أورده ، وكذب هذا الراضني إذ زعم أن أصحاب المسانيد والسنن قد أخرجوا هذا الحديث . وعلم أيضاً معارضة هذا لما ثبت عند أهل العلم بالحديث أن الآية نزلت في حق صهيب الرومي .

أما ما نقله من كلام علي رضي الله عنه : « أنا عبد الله وأخو رسوله ... الخ » فهو من رواية عباد بن عبد الله الأسدي عن علي رضي الله عنه . قال البخاري : فيه نظر ، وقال ابن المديني : ضعيف الحديث ، وقال الحافظ الذهبي : روى العلاء بن صالح ، حدثنا المنهال ، عن عباد بن عبد الله عن علي قال : أنا عبد الله ، وأخو رسول الله ، وأنا الصديق الأكبر ، وما قالها أحد قبلي ولا يقولها إلا كاذب مفتر ، ولقد أسلمت وصليت قبل الناس بسبع سنين . قال الذهبي رحمه الله تعالى : هذا كذب عليّ وفي سنده المنهال فقد تركه شعبة بن الحجاج . وقال أبو بكر الأثرم : سألت أبا عبد الله عن حديث علي : أنا عبد الله وأخو رسول الله ، فقال : اضرب عليه فإنه حديث منكر ، وقال

ابن تيمية : وعباد يروي من طريقه عن علي ما يعلم أنه كذب عليه قطعاً مثل هذا الحديث . (المنهاج ١١٩/٤) .

أما بقية الأحاديث التي ساقها وأراد أن يثبت بها المؤاخاة بين علي والنبى ﷺ فكلها أحاديث ضعيفة ينقصها السند الصحيح ، وقد مضى الكلام عن المؤاخاة مطولاً في التعليق على المراجعة رقم ٣٢ .

أما ما أورده من أن عمر رضي الله عنه قد أجلس علياً على رداءه ، فقد أساء النقل عن صاحب الصواعق المحرقة وحقيقة الكلام في الصواعق : أن عمر سأل عن علي فقيل له : ذهب إلى أرضه ، فقال اذهبوا بنا إليه ، فوجدوه يعمل فعملوا معه ساعة ثم جلسوا يتحدثون فقال علي : يا أمير المؤمنين أرأيت لو جاءك قوم من بني إسرائيل فقال لك أحدهم أنا ابن عم موسى عليه السلام ، أكانت له عندك أثره في أصحابه ؟ قال : نعم . قال : فأنا والله أخو رسول الله ﷺ وابن عمه ، قال فنزع عمر رداءه فبسطه فقال : لا والله لا يكون لك مجلس غيره حتى نفترق ، فلم يزل جالساً عليه حتى تفرقوا .

وقد ساق صاحب الصواعق هذه الرواية عن الدارقطني في معرض كثرة توقيف وتعظيم السلف وعلى رأسهم أبي بكر وعمر لآل بيت النبي ﷺ . قال ابن حجر في صواعقه : « وذكر علي له ذلك إعلماً بأن ما فعله معه من مجيئه إليه وعمله معه في أرضه وهو أمير المؤمنين إنما هو لقربته من رسول الله ﷺ فزاد عمر في إكرامه وأجلسه على رداءه » .

ونحن هنا لم نتكلم على المؤاخاة بين النبي ﷺ وعلي فقد مضى الحديث عنها مطولاً في التعليق على المراجعة رقم ٣٢ . ولكننا نود أن نكشف سوء أمانة هذا الرافضي في النقل والتي يدفعه إليها سوء معتقده ، وحقده على أصحاب رسول الله ﷺ لاسيما أبو بكر وعمر ، فقد نقل لنا أن علياً هو السائل لعمر في حين أن عمر هو الذي كان يتفقد أهل البيت بالسؤال عنهم وقد افتقد علياً فسأل عنه ، وذهب إليه وساعده في عمله ... الخ .

وهو بما نقل أراد أن يطمس هذه الحقيقة . كما أنه لم ينقل قول علي لعمر : « يا أمير المؤمنين » إنكاراً منه لهذه الحقيقة ، وتهرباً من أن تقام الحجة عليه بما ينقل على لسان علي رضي الله عنه من الاعتراف بإمارة عمر للمؤمنين . كما أنه ترك قصة عمل عمر مع علي في الأرض لأنها تدل على فضل عمر وتواضعه ، وشدة اهتمامه بعلي رضي الله عنه .

أما الأحاديث المتعلقة بسد الأبواب إلا باب علي فقد مضى الحديث عليها مطولاً في التعليق على المراجعة رقم ٣٢ أيضاً .

أما ما أورده من دعاء النبي ﷺ ربه بأن يجعل له علياً وزيراً وأخاً ، كما دعا بذلك موسى من قبل لهارون . فهو حديث موضوع لا أصل له . أورده الثعلبي في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ... ﴾ الآية ، وقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي روى طائفة من الأحاديث الموضوعات ، ولهذا يقولون عنه : هو كحاطب ليل ، وهو مافيه من خير ودين لاخبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث ، ولا يميز بين السنة والبدعة في كثير من الأقوال . (انظر المنهاج ٤/٤) .

التماس البقية من النصوص

لله در أبوك ما أوضح آياتك وأجلها ، وما أفصح بيناتك وأدلها ، فحي على البقية ،
حي على البقية ؛ من نصوصك المتواترة المتواترة الجليلة ، ولك الفضل ، والسلام .

س

- ١ - حديث ابن عباس . ٢ - حديث عمران
٣ - حديث بريدة . ٤ - حديث الخصائص
العشر . ٥ - حديث علي . ٦ - حديث
وهب . ٧ - حديث ابن أبي عاصم .

١ - حسبك منها ما أخرجه أبو داود الطيالسي - كما في أحوال علي من
الاستيعاب - بالإسناد إلى ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي
ابن أبي طالب : أنت ولي كل مؤمن بعدي (٥٢) .

٢ - ومثله ما صح عن عمران بن حصين ، إذ قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم سرية ، واستعمل عليها علي بن أبي طالب فاصطفى لنفسه من الخمس جارية ،
فأنكروا ذلك عليه ، وتعاهد أربعة منهم على شكايته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،
فلما قدموا ، قام أحد الأربعة فقال : يارسول الله ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا ، فأعرض
عنه ، فقام الثاني فقال مثل ذلك ، فأعرض عنه ، وقام الثالث فقال مثل ما قال صاحبه فأعرض
عنه ؛ وقام الرابع فقال مثل ما قالوا ، فأقبل عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،
والغضب يبصر في وجهه فقال : ماتريدون من علي؟! إن علياً مني ، وأنا منه ، وهو
ولي كل مؤمن من بعدي (٥٣) .

٥٢ - أخرجه أبو داود وغيره من أصحاب السنن عن أبي عوانة الوضاح ابن عبد الله البشكري عن أبي
بلج يحيى بن سليم الفزاري عن عمرو بن ميمون الأودي عن ابن عباس مرفوعاً ، ورجال هذا السند
كلهم حجج ، وقد احتج بكل منهم الشيخان في صحيحهما إلا يحيى بن سليم ، فإنهما لم يخرجوا
له لكن أئمة الجرح والتعديل صرحوا بوثاقته ، وأنه كان من الذاكرين الله كثيراً . وقد نقل الذهبي حيث
ترجمه في الميزان توثيقه عن ابن معين والنسائي ، والدارقطني ، ومحمد بن سعيد وأبي حاتم ، وغيرهم .
٥٣ - أخرجه غير واحد من أصحاب السنن كالإمام النسائي في خصائصه العلوية ، وأحمد بن حنبل
من حديث عمران في أول ص ٤٣٨ من الجزء الرابع من مسنده . والحاكم في ص ١١١ من الجزء
٣ من المستدرک ، والذهبي في تلخيص المستدرک مسلماً بصحته على شرط مسلم . وأخرجه ابن أبي
شيبه وابن جرير ، وصححه فيما نقل عنهما المتقي الهندي في أول ص ٤٠٠ من الجزء ٦ من كنز العمال ،

٣ — وكذلك حديث بريدة ولفظه في ص ٣٥٦ من الجزء الخامس من مسند أحمد ، قال : بعث رسول الله بعثتين إلى اليمن ، على أحدهما علي بن أبي طالب ، وعلى الآخر خالد بن الوليد ، فقال : إذا التقيتم فعلي على الناس (٥٤) ، وإن افترقتم فكل واحد منكما على جنده ، قال : فلقينا بني زبيدة من أهل اليمن فاقتتلنا ، فظهر المسلمون على المشركين ، فقاتلنا المقاتلة ، وسبينا الذرية ؛ فاصطفى علي امرأة من السبي لنفسه ؛ وقال بريدة : فكتب معي خالد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ يخبره بذلك ، فلما أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، دفعت الكتاب ، فقرأه عليه ، فرأيت الغضب في وجهه ، فقلت : يا رسول الله هذا مكان العائذ ، بعثتني مع رجل وأمرتني أن أطيعه ، ففعلت ما أرسلت به ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لاتقع في علي فإنه مني ، وأنا منه ، وهو وليكم بعدي ، وانه مني وأنا منه ؛ وهو وليكم بعدي (٥٥) اه .

ولفظه عند النسائي في ص ١٧ من خصائصه العلوية : لاتبغضن يا بريدة لي علياً ، فإن علياً مني ، وأنا منه ، وهو وليكم بعدي . ولفظه عند ابن جرير (٥٦) : قال بريدة :

= وأخرجه أيضاً الترمذي باسناد قوي فيما ذكره العسقلاني في ترجمة علي من اصابته ، ونقله علامة المعتزلة في ص ٤٥٠ من المجلد الثاني من شرح النهج . ثم قال : رواه أبو عبد الله أحمد في المسند غير مرة . ورواه في كتاب فضائل علي ، ورواه أكثر المحدثين .

٥٤ — ما أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أحداً على علي مدة حياته ، بل كانت له الامرة على غيره ، وكان حامل لوائه في كل زحف بخلاف غيره ، فإن أبا بكر وعمر كانا من أجناد أسامة وتحت لوائه الذي عقده له رسول الله حين أمره في غزوة مؤتة ، وعبأهما بنفسه صلى الله عليه وآله وسلم ، في ذلك الجيش باجماع أهل الأخبار ، وقد جعلهما أيضاً من أجناد ابن العاص في غزوة ذات السلاسل ، ولهما قضية في تلك الغزوة مع أميرهما عمرو بن العاص ، أخرجها الحاكم في ص ٤٣ الجزء ٣ من المستدرک ، وأوردتها الذهبي في تلخيصه مصرحاً بصحة ذلك الحديث ، أما علي فلم يكن مأموراً ولا تابعاً لغير النبي منذ بعث إلى أن قبض صلى الله عليه وآله وسلم .

٥٥ — هذا ما أخرجه أحمد في ص ٣٥٦ من طريق عبد الله بن بريدة عن أبيه . وأخرجه — في ص ٣٤٧ من الجزء ٥ من مسنده — من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن بريدة ، قال : غزوت مع علي اليمن ، فرأيت منه جفوة ، فلما قدمت على رسول الله ذكرت علياً فتنقصته ، فرأيت وجه رسول الله يتغير ، فقال : يا بريدة أألت أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، قلت : بلى يا رسول الله ، قال : من كنت مولاه فعلي مولاه . اه . وأخرجه الحاكم في ص ١١٠ من الجزء ٣ من المستدرک ، وغير واحد من المحدثين ، وهو كما تراه صريح في المطلوب ، فان تقديم قوله أألت أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، قرينة على أن المراد بالمولى في هذا الحديث إنما هو الأول كما لا يخفى ، ونظير هذا الحديث ما أخرجه غير واحد من المحدثين كالإمام أحمد في آخر ص ٤٨٣ من الجزء الثالث من مسنده عن عمرو بن شاس الأسلمي ، قال : وكان من أصحاب الحديدية ، فقال : خرجت مع علي إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك حتى وجدت في نفسي عليه فلما قدمت ، أظهرت شكايته في المسجد حتى بلغ ذلك رسول الله فدخلت المسجد ذات غدوة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، في ناس من أصحابه ، فلما رأيته ابديني في عينيه : يقول حدد إلى النظر حتى إذا جلست ، قال : يا عمرو والله لقد آذيتني ، قلت : أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله ، قال : بلى ، من آذى علياً فقد آذاني .

٥٦ — فيما نقله عنه المتقي الهندي ص ٣٩٨ من جزء ٦ من كنز العمال ونقله عنه في منتخب الكنز أيضاً .

وإذا النبي قد احمر وجهه ، فقال : من كنت وليه فإن علياً وليه ، قال : فذهب الذي في نفسي عليه فقلت لا أذكره بسوء . والطبراني قد أخرج هذا الحديث على وجه التفصيل ، وقد جاء فيما رواه : أن بريدة لما قدم من اليمن ، ودخل المسجد ، وجد جماعة على باب حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقاموا إليه يسلمون عليه ويسألونه ، فقالوا : ماوراءك ؟ قال : خير فتح الله على المسلمين ، قالوا : ماأقدمك ؟ قال : جارية أخذها علي من الخمس ، فجئت لأخبر النبي بذلك ، فقالوا : أخبره أخبره ، يسقط علياً من عينه ؛ ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يسمع كلامهم من وراء الباب ، فخرج مغضباً فقال : مابال أقوام ينتقصون علياً ؟ من أبغض علياً فقد أبغضني ؛ ومن فارق علياً فقد فارقني ، إن علياً مني وأنا منه ، خلق من طينتي ؛ وأنا خلقت من طينة إبراهيم ، وأنا أفضل من إبراهيم (٥٧) ذرية بعضها من بعض ، والله سميع عليم ، يابريده أما علمت أن لعلي أكثر من الجارية التي أخذ . وأنه وليكم بعدي (٥٨) . وهذا الحديث مما لاريب في صدوره ، وطرقه إلى بريدة كثيرة ؛ وهي معتبر بأسرها .

٤ — ومثله ماأخرجه الحاكم عن ابن عباس من حديث جليل (٥٩) ، ذكر فيه عشر خصائص لعلي ؛ فقال : وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنت ولي كل مؤمن بعدي .

٥ — وكذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، من حديث جاء فيه : ياعلي سألت الله فيك خمساً فأعطاني أربعاً ، ومنعني واحدة ؛ إلى أن قال : وأعطاني أنك ولي المؤمنين من بعدي (٦٠) .

٦ — ومثله ماأخرجه ابن السكن عن وهب بن حمزة قال — كما في ترجمة وهب من الاصابة — : سافرت مع علي فرأيت منه جفاء ، فقلت لئن رجعت لأشكونه ، فرجعت ؛

٥٧ — لما أخبر أن علياً خلق من طينته صلى الله عليه وآله وسلم : وهو بحكم الضرورة أفضل من علي : كان قوله : وأنا خلقت من طينة إبراهيم مظنة لتوهم إن إبراهيم أفضل منه صلى الله عليه وآله وسلم ، وحيث أن هذا مخالف للواقع صرح بأنه أفضل من إبراهيم دفعاً للتوهم المخالف للحقيقة .

٥٨ — ان ابن حجر نقل هذا الحديث عن الطبراني في ص ١٠٣ من صواعقه أثناء كلامه في المقصد الثاني من مقاصد الآية ١٤ من الآيات ، التي ذكرها في الباب ١١ من الصواعق ، لكنه لما بلغ إلى قوله : أما علمت أن لعلي أكثر من الجارية ، وقف قلمه ، واستعصت عليه نفسه ، فقال إلى آخر الحديث ، وليس هذا من أمثاله بعجيب ، والحمد لله الذي عافانا .

٥٩ — أخرجه الحاكم في أول ص ١٣٤ من الجزء ٣ من المستدرک . والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته . والنسائي في ص ٦ من الخصائص العلوية . والإمام أحمد في ص ٣٣١ من الجزء الأول من مسنده . وقد أوردناه بلفظه في أول المراجعة ٢٦ .

٦٠ — هذا الحديث هو الحديث ٦٠٤٨ من أحاديث الكثر ، في ص ٣٩٦ من جزئه ٦ .

فذكرت علياً لرسول الله فنلت منه ؛ فقال : لاتقولن هذا لعلي ؛ فإنه وليكم بعدي . وأخرجه الطبراني في الكبير عن وهب ، غير أنه قال : لاتقل هذا لعلي فهو أولى الناس بكم بعدي (٦١) .

٧ — وأخرج ابن أبي عاصم عن علي مرفوعاً : ألسنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قالوا : بلى ، قال : من كنت وليه فهو وليه (٦٢) ؛ وصحاحنا في ذلك متواترة ، عن أئمة العترة الطاهرة . وهذا القدر كاف لما أردناه ، على أن آية الولاية في كتاب الله عز وجل تؤيد ماقلنا ، والحمد لله رب العالمين ، والسلام .

ش

٦١ — هذا الحديث هو الحديث ٢٥٧٩ من أحاديث الكنز في ص ١٥٥ من جزئه السادس .

٦٢ — نقله المتقي الهندي عن ابن أبي عاصم في ص ٣٩٧ من الجزء ٦ من الكنز .

الرد على المراجعة ٣٦

١ — حديث « أنا ولي من بعدي » في سنده أبو بلج يحيى بن سليم الفزاري قال البخاري : فيه نظر ، وقال أحمد : روى حديثاً منكراً ، وقال ابن حبان : كان يخطيء ، وقال الجوزجاني : غير ثقة ، وعدوا من مناكيره أحاديثه عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس مارواه من الأمر بسد الأبواب إلا باب علي رضي الله عنه . (ميزان الاعتدال ٤/٣٨٤) .

وقال ابن تيمية رحمه الله : وكذلك قوله : هو ولي كل مؤمن من بعدي كذب على رسول الله ﷺ ، بل هو عليه الصلاة والسلام في حياته وبعد مماته ولي كل مؤمن ، وكل مؤمن وليه في المحيا والممات . (المنهاج ٤/١٠٤) .

٢ — أما حديث عمران بن حصين ففيه جعفر بن سليمان الضُّبَعِيُّ ، قال يحيى بن معين : كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه ويستضعفه ، وقال ابن سعد : ثقة فيه ضعف ، وكان يتشيع . وقال أحمد بن المقدام : بأن جعفر ينسب إلى الرفض . وقال العقيلي : حدثنا محمد بن مردان القريشي ، حدثنا أحمد بن سنان حدثني سهل بن أبي خُدُويه قال : قلت لجعفر بن سليمان : بلغني أنك تشتم أبا بكر وعمر ! فقال : أما الشتم فلا ، ولكن البغض ماشئت . كما نقل ذلك عنه ابن حبان في الثقات ، وزاد : فإذا هو رافضي مثل الحمار .

وقال البخاري في الضعفاء له : جعفر بن سليمان الحرشي ويعرف بالضُّبَعِيُّ يخالف في بعض حديثه . وقال أحمد : كان يتشيع يحدث بأحاديث في علي ، وأهل البصرة يغلون في علي ، وعامة أحاديثه رقاق كان قد جمعها . وقال الحافظ الذهبي : وينفرد بأحاديث عُذَّت مما ينكر ، واختلف في الاحتجاج بها ، وعد أحاديث من بينها هذا الحديث حديث عمران بن حصين : « بعث رسول الله ﷺ سرية استعمل عليهم علياً ... الحديث » . (الميزان ١/٤٠٨) .

٣ — أما حديث بريدة ففيه أجلب بن عبد الله أبو حُجَيَّة الكندي الكوفي

قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، وقال النسائي : ضعيف ، له رأي سوء ، وقال القطان : في نفسي منه شيء ، وقال ابن عدي : شيعي صدوق . وقال الجوزجاني : الأجلح مفترٍ . (الميزان ٧٨/١) .

أما الرواية الثانية التي أخرجها الإمام أحمد في ٣٤٧/٥ من طريق سعد بن جببر عن ابن عباس ففي سندها ابن أبي عيينة ، والحسن وهما مجهولان . أما حديث عمرو بن شاس الأسلمي الذي أخرجه أحمد ٤٨٣/٣ ففيه محمد بن إسحاق يدللس . (التقريب ٢٩٠) .

وقال ابن معين : وثقه غير واحد ، ووهاه آخرون . وقال ابن معين : ثقة ، وليس بحجة . وقال النسائي وغيره : ليس بالقوي ، وقال الدارقطني : لا يحتج به . وقال ابن عيينة : رأيت ابن إسحاق في مسجد الخيف فاستحييت أن يراني معه أحد . (الميزان ٤٦٨/٣) .

وفيه الفضل بن معقل عن عبد الله بن دينار الأسلمي ليس بمشهور . (تعجيل المنفعة ٢٢٠) .

والرواية التي عزاها إلى الخصائص العلوية للنسائي . فالعزو نفسه معلم بالضعف كما هو مقرر عند أهل العلم بالحديث . والرواية التي ساقها عن ابن جرير فقد قال ابن حجر الهيثمي في الصواعق ص ١٧٣ في سندها حسين الأشقر وهو شيعي غالٍ . اهـ .

وليس بعجيب أن ينال هذا الرافضي من كل من يخالفه الرأي فانظر كيف لمز بابن حجر الهيثمي لا لشيء إلا لأنه لم يتم هذا الحديث حتى نهايته . انظر التعليق رقم ٢ صفحة ١٥٩ . ولكن ابن حجر لم يكتف بترك تنمة الحديث بل إنه ضعفه من جهة حسين الأشقر كما أوضحنا من قبل .

٤ — أما حديث ابن عباس الذي ذكر فيه عشر خصائص لعلي ، وجاء في الحديث : أنت ولي كل مؤمن بعدي . فقد بينا القول فيه عند التعليق على هذا الحديث في المراجعة ٢٦ ونقلنا قول ابن تيمية رحمه الله في المنهاج ٨/٣ : أن هذا الحديث ليس مسنداً بل هو مرسل لو ثبت عن عمرو بن ميمون ، وقال رحمه الله تعالى عن هذا اللفظ من الحديث : فإن هذا موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث .

وفي ١٠٤/٤ أوضح رحمه الله أن هذا من الكذب على رسول الله ﷺ

لأنه عليه الصلاة والسلام ولي كل مؤمن ، وكل مؤمن وليه في محياه ومماته
عليه صلى الله عليه وسلم .

وفي تعليق هذا الراضي على حديث بريدة قال : وما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً على علي مدة حياته ، بل كانت له الإمرة على غيره ... إلى أن قال : فإن أبا بكر وعمر كانا في أجناد أسامة وتحت لوائه الذي عقده له رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد جعلهما أيضاً من أجناد ابن العاص في غزوة دات السلاسل ، أما علي فلم يكن مأموراً ولاتابعاً لغير النبي منذ بعث إلى أن قبض صلى الله عليه وسلم .

والجواب على ما أورده هذا الراضي من وجوه :

١ — إن هذه مغالطة كبيرة تدحضها الحقائق التاريخية الثابتة التي تؤكد أن أبا بكر لم يكن في جيش أسامة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد كلفه بالصلاة في الناس إبان مرضه عليه الصلاة والسلام . أما عمر بن الخطاب فقد استأذن فيه أبو بكر أسامة بن زيد . فلم يخرج في الجيش .

قال ابن كثير رحمه الله : وقد انتدب كثير من الكبار من المهاجرين والأنصار في جيشه فكان من أكبرهم عمر بن الخطاب ، ومن قال إن أبا بكر كان فيهم فقد غلط فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتد به المرض وجيش أسامة مخيم بالجرف ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر أن يصلي بالناس كما سيأتي فكيف يكون في الجيش وهو إمام المسلمين بإذن الرسول من رب العالمين ، ولو فرض أنه كان قد انتدب معهم فقد استثناه الشارع من بينهم بالنص عليه للإمامة في الصلاة التي هي أكبر أركان الإسلام ، ثم لما توفي الرسول صلى الله عليه وسلم استطلق الصديق من أسامة عمر بن الخطاب فأذن له في المقام عند الصديق . (البداية والنهاية ٢٢٢/٥) .

٢ — إنه قد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر لإقامة الصلاة بالمسلمين وعلي بن أبي طالب واحد منهم ، وكان هذا مرتين : الأولى كانت يوم ذهابه عليه الصلاة والسلام للصلح بين بني عمرو بن عوف حيث قال لبلال : إذا حضرت الصلاة فمر أبا بكر أن يصلي بالناس . والثانية : في مرض موته عليه الصلاة والسلام .

كما أنه عليه الصلاة والسلام لما أراد إقامة الحج أمر أبا بكر أن يحج ، وأردفه بعلي تابعاً له وأبو بكر هو الأمير الذي يصلي بالناس ويأمرهم فيطيعونه ،

وكان علي واحداً منهم .

٣ — قال ابن تيمية : إن عدم ولايته لا يدل على نقصه بل قد يترك ولايته لأنه عنده أنفع منه في تلك الولاية ، وحاجته إليه في المقام عنده ، وغناؤه عن المسلمين أعظم من حاجته إليه في تلك الولاية ، فإنه — أي أبا بكر — وعمر كانا مثل الوزيرين ، وكانا يسمران عنده عامة ليلة ، وقال لهما : إذا اتفقتما على شيء لم أخالفكما ، وإذا قدم عليه الوفد شاورهما . (المنهاج ٤ / ٢٢١) .

٤ — قال ابن تيمية رحمه الله : إن النبي ﷺ قد ولي من هو بإجماع أهل السنة والشيعه من كان عنده دون أبي بكر مثل عمرو بن العاص ، والوليد بن عقبة ، وخالد بن الوليد ، فعلم أنه لم يترك ولايته لكونه ناقصاً عن هؤلاء . (المنهاج ٤ / ٢٢١) .

٥ — ليس كل إمارة تعني فضل صاحبها على من هم تحت إمرته فقد يؤمر المفضول على الفاضل كما هي الحال في غزوة ذات السلاسل فقد كان الأمير فيها عمرو بن العاص وكان تحت إمرته أبو بكر وعمر وهما بإجماع المسلمين أفضل من عمرو . بل إن ذلك ثابت في الصحيحين من طريق خالد بن مهران الحذاء عن أبي عثمان النهدي حدثني عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل فأتيته فقلت : أي الناس أحب إليك ؟ قال : عائشة . قلت : فمن الرجال ؟ قال : أبوها . قلت : ثم من ؟ قال : عمر بن الخطاب ، فعده رجلاً . وهذا لفظ البخاري ، وفي رواية قال عمرو : فسكتُ مخافة أن يجعلني في آخرهم .

وفي رواية أخرى عند الترمذي عن أبي عثمان النهدي قال : سمعت عمرو ابن العاص يقول : بعثني رسول الله ﷺ على جيش ذات السلاسل وفي القوم أبو بكر وعمر ، فحدثت نفسي أنه لم يبعثني على أبي بكر وعمر إلا لمنزلة لي عنده ، قال فأتيته حتى قعدت بين يديه فقلت : يا رسول الله من أحب الناس إليك ؟ ثم ساق الحديث بتمامه . (انظر البداية والنهاية ٤ / ٢٧٥) .

الولي مشترك لفظي فأين النص ؟

الولي مشترك بين النصير والصديق ، والمحب والصهر والتابع والحليف والجار ، وكل من ولي أمر واحد فهو وليه ، فلعل معنى الأحاديث التي أوردتها أن علياً نصيركم ؛ أو صديقكم ؛ أو محبكم بعدي ؛ فأين النص الذي تدعون ؟

س

١ - بيان المراد من الولي

٢ - القرائن على أرداته

١ - ذكرت في جملة معاني الولي : أن كل من ولي أمر أحد فهو وليه وهذا هو المقصود من الولي في تلك الأحاديث ، وهو المتبادر عند سماعها نظير قولنا : ولي القاصر أبوه وجده لأبيه ، ثم وصي أحدهما ، ثم الحاكم الشرعي فأن معناه أن هؤلاء هم الذين يلون أمره ويتصرفون بشؤونه .

٢ - والقرائن على إرادة هذا المعنى من الولي في تلك الأحاديث لاتكاد تخفى على أولي الألباب ، فإن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : - وهو وليكم بعدي - ظاهر في قصر هذه الولاية عليه ، وحصرها فيه (٦٣) وهذا يوجب تعيين المعنى الذي قلناه ، ولايجتمع مع إرادة غيره ؛ لأن النصرة والمحبة والصدافة ونحوها غير مقصورة على أحد ؛ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ؛ وأي ميزة أو مزية أراد النبي إثباتها في هذه الأحاديث لأخيه ووليه ؛ إذا كان معنى الولي غير الذي قلناه ؛ وأي أمر خفي صدع النبي في هذه الأحاديث ببيانه ؛ إذا كان مراده من الولي النصير أو المحب أو نحوهما ؛ وحاشا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ أن يهتم بتوضيح الواضحات ، وتبيين البديهيات ، إن حكمته البالغة ، وعصمته الواجبة ؛ ونبوته الخاتمة ، لأعظم مما يظنون ؛ على أن تلك الأحاديث صريحة في أن تلك الولاية إنما تثبت لعلي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا أيضاً يوجب تعيين المعنى الذي قلناه ؛ ولايجتمع مع إرادة النصير والمحب وغيرهما ؛ إذ لاشك باتصاف علي بنصرة المسلمين ومحبتهم وصدافتهم منذ ترعرع في حجر النبوة ، واشتد ساعده في حضن الرسالة ، إلى أن قضى نحبه عليه السلام ؛ فنصرته ومحبته وصدافته غير مقصورة على ما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما لا يخفى .

وحسبك من القرائن على تعيين المعنى الذي قلناه ، ما أخرجه الإمام أحمد في

٦٣ - لأن معنى قوله - هو وليكم بعدي - انه هو لا غيره وليكم بعدي .

ص ٣٤٧ من الجزء الخامس من مسنده بالطريق الصحيح عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، عن بريدة ؛ قال : غزوت مع علي اليمن فرأيت منه جفوة ؛ فلما قدمت علي رسول الله ﷺ ذكرت علياً فتنقصته فرأيت وجه رسول الله يتغير ، فقال : يا بريدة أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قلت : بلى يا رسول الله ، قال : من كنت مولاه فعلي مولاه . اه . وأخرجه الحاكم في ص ١١٠ من الجزء الثالث من المستدرک ، وصححه علي شرط مسلم . وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحته علي شرط مسلم أيضاً . وأنت تعلم ما في تقديم قوله : أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم من الدلالة علي ما ذكرناه .. ومن أنعم النظر في تلك الأحاديث وما يتعلق بها لا يرتاب فيما قلناه . والحمد لله .

ش

الرد على المراجعة ٣٨

لقد سبق القول بأن أحاديث الولاية ضعيفة مكذوبة فضلاً عن أنها لاتدل على المعنى الذي ذهب إليه هذا الرافضي ، لأن الأصل في الولاة لفظ مشترك يحتمل عدة معانٍ وحمله على معنى معين دون غيره من المعاني يحتاج إلى دليل قاطع وبدون هذا فإنه يتطرق إليه الاحتمال وبالتالي يسقط به الاستدلال .

وفي القاموس (الوَلِيُّ) بسكون اللام القرب والدنو ، يقال : تباعد بعد وُلِّي . وكل مما يليك أي مما يقاربك . (والوَلِيُّ) ضد العدو . ويقال : (تولّاهُ) وكل من ولي أمر واحد فهو (وُلِيَهُ) . (والموَلَى) المُعْتَقُ ، والمُعْتَقُ وابن العم والناصر والجار والحليف ، ويقال (وَاَلَى) بينهما (وِلاءٌ) بالكسر أي تَابَعَ . وأفعل هذه الأشياء على الولاة أي متتابعة .

(والولاية) بالكسر السلطان ، (والولاية) بالفتح والكسر النصر . وقال سيويوه (الولاية) بالفتح المصدر ، وبالكسر الاسم . (مختار الصحاح و ل (ي) .

ومن هذا يتبين أن لفظ (الولي) مشترك بين معان كثيرة : الصديق والمحِب ، والمؤيد والمناصر ، والمتصرف في الأمر . وحمل هذا اللفظ على معنى واحد من هذه المعاني يحتاج إلى قرينة خارجة صحيحة . وبدون ذلك يكون الأمر تحكّم وتعسف .

قال ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة ص ٤٣ :

لانسلم أن معنى الولي ماذكروه ، بل معناه الناصر لأنه مشترك بين معان كالمتعق والعتيق ، والمتصرف في الأمر ، والناصر والمحِب ، وهو حقيقة في كل منها ، وتعيين بعض معاني المشترك من غير دليل يقتضيه تحكّم لايعتد به ، وتعميمه في مفاهيمه كلها لايسوغ . وهذا ماعليه جمهور الأصوليين . (إلى أن قال) على أن كون المولى بمعنى الإمام لم يعهد لغة ولا شرعاً ، أما الثاني فواضح ، وأما الأول فلأن أحداً من أئمة العربية لم يذكر أن مَفْعَلاً

يأتي بمعنى أفعَل ، وقوله تعالى ﴿ مَا وَكَّم النَّارَ هِيَ مَوْلَاكُمْ ﴾ أي مفرم أو ناصركم ، مبالغة في نفي النصرة كقولهم : الجوع زاد من لازاد له ، وأيضاً فالاستعمال يمنع من أن مفعلاً بمعنى أفعَل . إذ قد يقال : هو أولى من كذا دون مولى من كذا ، وأولى الرجلين دون مولاهما . وحينئذ فإنما جعلنا من معانيه المتصرف في الأمور نظراً لرواية « من كنت وليه » فالغرض من التنصيص على موالاته اجتناب بغضه لأن التنصيص عليه أوفى بمزيد شرفه . اهـ .

والقرائن التي ساقها هذا الرافضي على حصر معنى (الولي) بالمتصرف في الأمر دون غيره من المعاني التي يحتملها هي داخلة تحت مسماه كلها قرائن واهية ، كبيت العنكبوت ، فهي واهية من حيث ثبوتها وصحتها كما سبق بيانه ، وواهية أيضاً من حيث دلالتها على ما أراد .

فمن حيث الصحة . فقد نقلنا اتفاق علماء الحديث على أن كل الأحاديث التي تنص على ولاية علي رضي الله عنه لا يصح منها شيء على الإطلاق . وبالتالي فلا يصح الاحتجاج بها ولا جعلها قرينة دالة على ما ذهب إليه .

فحديث بريدة فيه الأجلح بن عبد الله ، شيعي ، وفي روايته الثانية ابن عيينة ، والحسن مجهولان . أما من حيث الدلالة لو افترض صحة الأحاديث فالجواب عليه من جوه كما جاء في مختصر التحفة الاثني عشرية ص ١٤١ .

الأول : النقض بأن هذا دليل كما يدل على نفي إمامة الأئمة المتقدمين علي عليّ كما قرر الرافضة ، فإنه يدل كذلك على سلب الإمامة عن الأئمة المتأخرين عنه بذلك التقرير بعينه ، فلزم أن السبطين ومن بعدهما من الأئمة لم يكونوا أئمة ، فلو كان استدلال الرافضة هذا يصح لفسد تمسكهم بهذا الدليل ، إذ لا يخفى أن حاصل هذا الاستدلال بما يفيد في مقابلة أهل السنة مبني على كلمة الحصر ، والحصر كما يضر أهل السنة يكون مضراً للرافضة أيضاً ، لأن إمامة الأئمة المتقدمين والمتأخرين كلهم تبطل به البتة . اهـ .

قلت : ولكن إمامة أبي بكر ثابتة بإجماع المسلمين ، المستند إلى أحاديث صحيحة واضحة الدلالة على إمامته .

وقال صاحب المختصر : فإن أجابوا عن هذا النقض بأن المراد حصر الولاية في جناب الإمام علي في بعض الأوقات — يعني في وقت إمامته لا وقت إمامة السبطين ومن بعدهما — قلنا فمذهبنا أيضاً هذا أن الولاية العامة كانت

محصورة فيه وقت إمامته لا قبله وهو زمن خلافة الخلفاء الثلاثة .

الثانية : أن ولاية الذين آمنوا غير مرادة في زمان الخطاب البتة بالإجماع لأن زمن الخطاب عهد النبي ﷺ والإمامة نيابة للنبوّة بعد موت النبي ، فلما لم يكن زمن الخطاب مراداً لا بد أن يكون ماأريد به زماناً متأخراً عن موت النبي ﷺ ولاحد للتأخير سواء كان بعد أربع سنين أو بعد أربع وعشرين سنة فقام هذا الدليل في غير محل النزاع أيضاً ولم يحصل منه مدعى الشيعة وهو كون إمامة عليّ بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة بلا فصل . اه .

المراجعة ٣٩

رقم : ٣٠ ذي الحجة سنة ١٣٢٩

التماسه آية الولاية

أشهد أنك راسخ الوطأة ، صادق الحملة ، لك بأس في اللقاء ؛ لا تقوى عليه الاكفاء ، ولا تثبت معه في هيجاء ، فأنا من الموقنين بدلالة الأحاديث على ماتقولون ؛ ولولا وجوب حمل الصحابة على الصحة لنزلت فيها على حكمكم ؛ لكن صرفها عن ظاهرها مما لا بد منه ، اقتداء بالسلف الصالح رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

أما الآية المحكمة التي زعمتم — في آخر المراجعة ٣٦ — أنها تؤيد ماقلتموه في هذه الأحاديث فلم توقفونا عليها فاتلوها تندبرها إن شاء الله تعالى ، والسلام .

س

المراجعة ٤٠

رقم : ٢ المحرم سنة ١٣٣٠

- ١ — آية الولاية ونزولها في علي
- ٢ — الأدلة على نزولها
- ٣ — توجيه الاستدلال بها

١ — نعم اتلوها عليك آية محكمة من آيات الله عز وجل في فرقانه العظيم ، ألا وهي قوله تعالى في سورة المائدة : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ وَمَنْ يَتَوَلَّ (٦٤) اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ حيث لا ريب في نزولها في علي حين تصدق راکعاً في الصلاة بخاتمته .

٢ — والصحاح — في نزولها بعلي إذ تصدق بخاتمته وهو راکع في الصلاة — متواترة ، على أئمة العترة الطاهرة ، وحسبك مما جاء نصاً في هذا من طريق غيرهم حديث ابن سلام مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ فراجعته في صحيح النسائي أو في تفسير سورة المائدة من كتاب الجمع بين الصحاح الستة . ومثله حديث ابن عباس ، وحديث علي مرفوعين أيضاً . فراجع حديث ابن عباس في تفسيره هذه الآية من كتاب أسباب النزول للإمام الواحدي . وقد أخرجه الخطيب في المتفق (٦٥) . وراجع حديث علي ، مسندي ابن مردويه وأبي الشيخ . وإن شئت فراجع

٦٤ — من هنا أطلق عرف سوريا « المتوالي » على الشيعي ، لأنه يتولى الله ورسوله والذين آمنوا ، الذين نزلت فيهم هذه الآية ، وفي أقرب الموارد المتوالي واحد المتأولة وهم الشيعة ، سمو به لأنهم تولوا علياً وأهل بيته .

٦٥ — وهو الحديث ٥٩٩١ من أحاديث كنز العمال في ص ٣٩١ من جزئه السادس . وقد أورده في منتخب الكنز أيضاً ، فراجع ماهو مطبوع من المنتخب في هامش ص ٣٨ من الجزء الخامس من مسند أحمد .

في كنز العمال (٦٦) ، على أن نزولها في علي مما أجمع المفسرون عليه ، وقد نقل اجماعهم هذا غير واحد من أعلام أهل السنة ، كالامام القوشجي في مبحث الامامة من شرح التجريد ، وفي الباب ١٨ من غاية المرام ٢٤ حديثاً من طريق الجمهور في نزولها بما قلناه ، ولولا مراعاة الاختصار ، وكون المسألة كالشمس في رابعة النهار ؛ لاستوفينا ماجاء فيها من صحيح الأخبار لكنها والحمد لله مما لا ريب فيه ؛ ومع ذلك فانا لاندد مراجعتنا خالية مما جاء فيها من حديث الجمهور ؛ مقتصرين على ما في تفسير الإمام أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي (٦٧) ؛ فنقول : اخرج عند بلوغه هذه الآية في تفسيره الكبير بالاسناد إلى أبي ذر الغفاري ؛ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ بهاتين وإلا صمتا ؛ ورأيت بهاتين وإلا عميتا ؛ يقول : علي قائد البررة ، وقاتل الكفرة ، منصور من نصره ؛ مخذول من خذله ؛ أما اني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ، فسأل سائل في المسجد ؛ فلم يعطه أحد شيئاً ، وكان علي راکعاً فأوماً بخنصره إليه وكان يتختم بها ، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره ، فنزع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الله عز وجل يدعوه فقال : اللهم ان أخي موسى سألني ﴿ قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي اشدد به أزري واشركه في أمري كي نسبحك كثيراً ونذكرك كثيراً أنك كنت بصيراً ﴾ فأوحيت إليه ﴿ قد أوتيت سؤالك يا موسى ﴾ اللهم إني عبدك ونبيك ، فاشرح لي صدري ويسر لي أمري ، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً اشدد به ظهري ، قال أبو ذر : فوالله ما استتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، الكلمة حتى هبط عليه الأمين جبرائيل بهذه الآية ﴿ إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون ﴾ . ا ه .

٣ — وأنت — نصر الله بك الحق — تعلم أن الولي هنا إنما هو الأولي بالتصرف كما في قولنا : فلان ولي القاصر ، وقد صرح اللغويون (٦٨) بأن كل من ولي أمر واحد فهو وليه ، فيكون المعنى ان الذي يلي أموركم فيكون أولى بها منكم ، إنما هو الله عز وجل ورسوله وعلي ، لأنه هو الذي اجتمعت به هذه الصفات ، الإيمان وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ؛ في حال الركوع ونزلت فيه الآية ؛ وقد أثبت الله فيها الولاية لنفسه تعالى ونبيه ولوليه على نسق واحد ؛ وولاية الله عز وجل عامة ؛ فولاية النبي والولي مثلها وعلى اسلوبها ، ولا يجوز أن يكون هنا بمعنى النصير أو المحب أو نحوهما إذ لا يبقى لهذا الحصر وجه كما لا يخفى ، وأظن أن هذا ملحق بالواضحات ، والحمد لله رب العالمين .

ش

- ٦٦ — فهو الحديث ٦١٣٧ من أحاديث الكنز في ص ٤٠٥ من جزئه السادس .
٦٧ — المتوفي سنة ٣٣٧ ذكره ابن خلكان في وفياته فقال : كان أوحده زمانه في علم التفسير ؛ وصنف التفسير الكبير الذي فاق غيره من التفسير ، إلى أن قال : وذكره عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي في كتاب سياق نيسابور وأثنى عليه ، وقال : هو صحيح النقل موثوق به ... الخ .
٦٨ — راجع مادة ولي من الصحاح ، أو من مختار الصحاح ، أو غيرهما من معاجم اللغة .

الرد على المراجعة ٤٠

إن كلمة متوالي عند أهل سوريا لا تطلق على من يتولى الله ورسوله والذين آمنوا ، ولا على الذين يتولون آل البيت . كما زعم هذا الرافضي ، فهي بذلك كلمة مدح وثناء يفتخر بها من تطلق عليه ، ويتمنى كل واحد من المسلمين أن يخلع عليه هذا اللقب . ولكن واقع الأمر الذي يعرفه كل مسلم في سوريا أن كلمة « متوالي » إنما هي كلمة ذم تعني التولي والإعراض ، والرفض ، وتطلق على كل من أعرض عن الهدى وطعن في أصحاب رسول الله ﷺ متدثراً بدثار آل البيت ، وآل البيت منهم براء .

عجباً لجرأة الرافضة في الباطل ، وقد تمثلت هنا بالحكم على الحديث الهالك عند أهل العلم بالحديث قاطبة بالصحة والتواتر ، فالأحاديث التي أوردها زاعماً تواترها ، والتي فيها أن قوله تعالى : ﴿ إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ﴾ إنما أنزلت في علي رضي الله عنه . كلها أحاديث هالكة باتفاق أهل العلم بالحديث ولأدل على ذلك من إعراضهم عنها وعدم اخراج شيء منها ، ولهذا فقد أحالنا هذا الرافضي إلى مراجع مجرد العزو إليها معلم بالضعف . أو إلى مراجع لا يعتمد عليها لأن أصحابها قد جمعوا فيها الصحيح ، والضعيف ، والموضوع من الأحاديث .

لقد أحال إلى أسباب النزول للواحدي ، وإلى تفسير شيخه الثعالبي ، وكنز العمال ، وغيرها ليقرأ هذا من لا علم عنده من المسلمين فيتهم صحة هذه الأحاديث بالنظر إلى معازر وأحال إليه من مراجع لا يعرف عنها كثير من عامة المسلمين شيئاً ، وليبان ذلك كله نقول :

أولاً : أنا نجزم أن هذه الأحاديث لا يصح منها شيء ولم يثبت منها حديث تقوم به الحجة . أما مجرد عزوها إلى تفسير الثعلبي أو أسباب النزول للواحدي ، أو ادعاء الاجماع على ذلك من غير أهل العلم بالمنقولات الصادقين في نقلها . فليس ذلك بحجة باتفاق أهل العلم .

ثانياً — أن أهل السنة لا يثبتون بهذه المراجع شيئاً يريدون اثباته مهما كان هذا الشيء لأنها جمعت بين الصحيح والضعيف والموضوع . وقد أجمع أهل

العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي والنقاش والواحدي وأمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفاً بل موضوعاً . حتى قالوا عن الثعلبي بأنه كحاطب ليل وهكذا تلميذه الواحدي من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف . (المنهاج ٤/٤) .

ثالثاً — إن المفسرين لم يتفقوا على أن الآية نزلت في علي بن أبي طالب بل اختلفوا كما جاء في مختصر التحفة الاثني عشرية ، قال صاحبها : « بل اختلف علماء التفسير في سبب نزول هذه الآية فروى أبو بكر النقاش صاحب التفسير المشهور عن محمد الباقر رضي الله عنه أنها نزلت في المهاجرين والأنصار ، وقال قائل نحن سمعنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب ، قال الإمام : هو منهم . يعني أن أمير المؤمنين داخل أيضاً في المهاجرين والأنصار ومن جملتهم . وهذه الرواية أوفق بلفظ الذين ، وصيغ الجمع في صلوات الموصول وهي : ﴿ يقيمون ﴾ الصلاة ، و ﴿ يؤتون ﴾ الزكاة ، وهم ﴿ راکعون ﴾ ، وروى جمع من المفسرين عن عكرمة أنها نزلت في شأن أبي بكر ، ويؤيد هذا القول الآية السابقة الواردة في قتال المرتدين ، وأما القول بنزولها في حق علي بن أبي طالب ، ورواية قصة السائل وتصدقه بالخاتم عليه في حالة الركوع فإنما هو للثعلبي وهو متفرد به .

وأكثر رواياته في التفسير عن الكليني عن أبي صالح وكلاهما من صناديد التشيع ، وهي أوهى ما يروى في التفسير عندهم ، وقال القاضي شمس الدين ابن خلكان في حال الكليني : إنه كان من اتباع عبد الله بن سبأ الذي كان يقول : إن علي بن أبي طالب لم يمت وإنه يرجع إلى الدنيا ، وينتهي بعض روايات الثعلبي إلى محمد بن مروان السدي الصغير وهو كان رافضياً من سلسلة الكذب والوضع .

وقد أورد ابن جرير الطبري من رواية محمد بن إسحاق عن أبيه عن عبادة رضي الله عنه أنها نزلت في شأن عبادة بن الصامت إذ تبرأ من حلفائه الذين كانوا يهوداً على رغم عبد الله بن أبي وخلافه فإنه لم يتبرأ منهم ولم يترك حمايتهم وطلب الخير لهم . وهذا القول أنسب بسياق الآية فإن سياقها : ﴿ يأيها الذين آمنوا لاتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً من الذين أتوا الكتاب من قبلكم والمشركين أولياء ﴾ لأن هذه الآية بعد تلك الآية . اهـ بتصرف من مختصر التحفة الاثني عشرية .

وقد عد ابن تيمية هذا السبب من المعلوم المستفيض عند أهل التفسير خلفاً عن سلف ، وكذا تمليزه ابن كثير . حيث ساق كل الروايات التي فيها أن الآية نزلت في علي بن أبي طالب وبين ضعفها واحدة واحدة فمن أراد الوقوف عليها فليرجع إلى تفسيره لهذه الآية ٥٥ من سورة المائدة ، ولكننا نذكر جزءاً مهماً من كلامه .

قال رحمه الله : وأما قوله ﴿ وهم راكعون ﴾ فقد توهم بعض الناس أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله ﴿ يؤتون الزكاة ﴾ أي في حال ركوعهم ، ولو كان كذلك لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره لأنه ممدوح ، وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن تعلمه من أهل التقوى . وحتى إن بعضهم ذكر في هذا أثراً عن علي بن أبي طالب أن هذه الآية نزلت فيه ، وذلك أنه مر به سائل في حال ركوعه فأعطاه خاتمه (وبعد استعراض هذه الروايات قال :) وليس يصح منها بالكلية لضعف أسانيدھا وجهالة رجالها ، ثم نقل عن الطبري أن عبد الملك سأل أبا جعفر عن هذه الآية : مَنْ الَّذِينَ آمَنُوا ؟ قال أبو جعفر : الَّذِينَ آمَنُوا . قلنا : بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب . قال : علي من الذين آمنوا . اهـ (ابن كثير ٧٢/٢) .

فإذا كان أبو جعفر محمد الباقر وهو حفيد علي بن أبي طالب يقول هذا . فمن الفضول التزيد عليه لشهوة تحميل الآية مالا تحتمله . مما يسيء إلى خلافة المسلمين الراشدة وإيذاء علي بن أبي طالب في إخوانه أبي بكر وعمر وعثمان الذين عاش ومات على محبتهم وولائتهم .

ومن لطائف ما أورده ابن تيمية رحمه الله من ردود وأجوبة حول هذه الآية قوله : لو كان المراد بالآية أن يؤتي الزكاة حال ركوعه كما يزعمون أن علياً تصدق بخاتمه في الصلاة لوجب أن يكون ذلك شرطاً في الموالاة وأن لا يتولى المسلمون إلا علياً وحده فلا يتولى الحسن ولا الحسين ولا سائر بني هاشم وهذا خلاف إجماع المسلمين (لأن الآية خاصة به ولا يصح تعديتها لغيره من المؤمنين) (المنهاج ٥/٤) .

أما قول الرافضي (وقد صرح اللغويون بأن كل من ولي أمر واحد فهو وليه ، فيكون المعنى إن الذي يلي أموركم فيكون أولى بها منكم إنما هو الله عز وجل ورسوله وعلي ... الخ) فقد سبق الرد على هذا القول من كلام اللغويين في أول تعليقنا على المراجعة رقم ٣٨ ، ونضيف إليه هنا كلاماً طيباً

بهذا الخصوص أوردته الإمام ابن تيمية رحمه الله ، قال : أن الفرق بين الولاية بالفتح والولاية بالكسر معروف ، فالولاية بالفتح ضد العداوة وهي المذكورة في هذه النصوص ، ليس هي الولاية بالكسر التي هي الإمارة ، وهؤلاء الجهال — يعني الرافضة — يجعلون الولي هو الأمير ولم يفرقوا بين الولاية بالفتح والولاية بالكسر ، والأمير يسمى الوالي ولكن قد يقال : هو ولي الأمر . كما يقال : وليت أمركم . ويقال : أولو الأمر . وأما إطلاق القول بالمولى وإرادة الولي فهذا لا يعرف بل يقال في الولي : المولى ولا يقال : الوالي . ولهذا قال الفقهاء : إذا اجتمع في الجنازة الوالي والولي فقيل : يقدم الوالي وهو قول أكثرهم ، وقيل : يقدم الولي . فبين أن الآية دلت على الموالاتة المخالفة للمعاداة الثابتة لجميع المؤمنين بعضهم على بعض ، وهذا مما يشترك فيه الخلفاء الأربعة وسائر أهل بدر وأهل بيعة الرضوان فكلهم بعضهم أولياء بعض ولم تدل على أحد منهم يكون أميراً على غيره ، بل هذا باطل من وجوه كثيرة إذ لفظ الولي والولاية غير لفظ الوالي ، والآية عامة في المؤمنين ، والإمارة لا تكون عامة .

وقال رحمه الله أيضاً : أنه لو أراد الولاية بالكسر التي هي الإمارة لقال : إنما يتولى عليكم الله ورسوله والذين آمنوا . ولم يقل ومن يتول الله ورسوله ، فإنه لا يقال لمن ولي عليهم ، ولأنهم يقولون : تولوه ، بل يقال : تولى عليهم .

وقال أيضاً : إن الله لا يوصف بأنه متول على عباده وأنه أمير عليهم جل جلاله وتقدست أسماؤه ، ولا يقال : إن الله أمير المؤمنين كما يسمى المتولي مثل علي وغيره أمير المؤمنين . بل الرسول ﷺ أيضاً لا يقال : انه متول على الناس ، وأنه أمير عليهم فإن قدره أجل من هذا ، بل إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لم يكونوا يسمونه إلا خليفة رسول الله ، وأول من سمي من الخلفاء أمير المؤمنين هو عمر رضي الله عنه . وأما الولاية بالفتح المخالفة للعداوة ، فيوصف بها الله ورسوله فإنه سبحانه يتولى عباده المؤمنين فيحبهم ويحبونه ويرضى عنهم ويرضون عنه ، ومن عادى له ولياً فقد بارزه بالحرب . اهـ (المنهاج ٨/٤ ، ٩) .

المراجعة ٤١

رقم : ٣ المحرم سنة ١٣٣٠

لفظ الذين آمنوا للجمع فيكيف أطلق على المفرد ؟

قد يقال في معارضتكم ان لفظ الذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ، حقيقة في الجمع ، فيكيف اطلق على الإمام كرم الله وجهه وهو مفرد ؛ ولو قيل لكم ذلك فما الجواب ؟.

س

المراجعة ٤٢

رقم : ٤ المحرم سنة ١٣٣٠

- ١ - العرب يعبرون عن المفرد بلفظ الجمع
- ٢ - الشواهد على ذلك
- ٣ - ما ذكره الامام الطبرسي
- ٤ - ما ذكره الزمخشري
- ٥ - ما ذكرته

١ - الجواب : ان العرب يعبرون عن المفرد بلفظ الجمع ، لنكتة تستوجب ذلك .

٢ - والشاهد قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿ الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ وإنما كان القائل نعيم بن مسعود الأشجعي وحده ، بإجماع المفسرين والمحدثين وأهل الأخبار ، فأطلق الله سبحانه عليه وهو مفرد لفظ الناس ؛ وهي الجماعة تعظيماً لشأن الذين لم يصغوا إلى قوله ولم يعباؤا بارجافه ؛ وكان أبو سفيان أعطاه عشراً من الابل على أن يثبط المسلمين ويخوفهم من المشركين ، ففعل ، وكان مما قال لهم يومئذ : إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ؛ فكره أكثر المسلمين الخروج بسبب ارجافه ؛ لكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ خرج في سبعين فارساً ؛ ورجعوا سالمين ، فنزلت الآية ثناء على السبعين الذين خرجوا معه صلى الله عليه وآله وسلم ؛ غير مبالغين بارجاف من أرجف ؛ وفي إطلاق لفظ الناس هنا على المفرد نكتة شريفة ؛ لأن الثناء على السبعين الذين خرجوا مع النبي يكون بسببها أبلغ مما لو قال الذين قال لهم رجل إن الناس قد جمعوا لكم كما لا يخفى . ولهذه الآية نظائر في الكتاب والسنة وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ هم قوم أن يسسطوا إليكم أيديهم فكف أيديهم عنكم ﴾ وإنما كان الذي بسط يده إليهم رجل واحد من بني محارب يقال له غورث ، وقيل إنما هو عمرو بن جحاش من بني النضير ، استل السيف فهزه وهم أن يضرب به رسول الله ، فمنعه الله عز وجل عن ذلك ، في قضية أخرجها المحدثون وأهل الأخبار والمفسرون ؛ وأوردتها ابن هشام في غزوة ذات الرقاع من الجزء الثالث من سيرته ، وقد أطلق الله سبحانه على

ذلك الرجل ، وهو مفرد لفظ قوم ؛ وهي للجماعة تعظيماً لنعمة الله عز وجل عليهم في سلامة نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ، وأطلق في آية المباهلة لفظ الأبناء والنساء والأنفس — وهي حقيقة في العموم — على الحسين وفاطمة وعلي بالخصوص إجمالاً وقولاً واحداً تعظيماً لشأنهم عليهم السلام ، ونظائر ذلك لاتحصى ولاستقصى ؛ وهذا من الأدلة على جواز إطلاق لفظ الجماعة على المفرد إذا اقتضته نكتة بيانية .

٣ — وقد ذكر الإمام الطبرسي في تفسير الآية من مجمع البيان : ان النكتة في إطلاق لفظ الجمع على أمير المؤمنين تفخيمه وتعظيمه ، وذلك أن أهل اللغة يعبرون بلفظ الجمع عن الواحد على سبيل التعظيم (قال) : وذلك أشهر في كلامهم من أن يحتاج إلى الاستدلال عليه .

٤ — وذكر الزمخشري في كشفه نكتة أخرى حيث قال : فإن قلت كيف صح أن يكون لعلي رضي الله عنه واللفظ جماعة ، قلت : جيء به على لفظ الجمع ، وان كان السبب فيه رجلاً واحداً ليرغب الناس في مثل فعله ، فينالوا مثل نواله ؛ ولينه على أن سجية المؤمنين يجب أن تكون على هذه الغاية من الحرص على البر والإحسان ، وتفقد الفقراء حتى أن لزمهم أمر لايقبل التأخير ، وهم في الصلاة ، لم يؤخروه إلى الفراغ . ١ هـ .

٥ — قلت عندي في ذلك نكتة ألطف وأدق ، وهي أنه إنما أتى بعبارة الجمع دون عبارة المفرد بقيا منه تعالى على كثير من الناس ، فإن شائني علي وأعداء بني هاشم وسائر المنافقين وأهل الحسد والتنافس ، لايطيقون أن يسمعوها بصيغة المفرد ، إذ لايبقى لهم حينئذ مطمع في تمويه ، ولاملتصم في التضليل فيكون منهم — بسبب بأسهم — حينئذ ماتخشى عواقبه على الاسلام ، فجاءت الآية بصيغة الجمع مع كونها للمفرد اتقاء من معرفتهم ؛ ثم كانت النصوص بعدها تترى بعبارات مختلفة ومقامات متعددة ؛ وبث فيهم أمر الولاية تدريجاً حتى أكمل الله الدين وأتم النعمة ؛ جرياً منه صلى الله عليه وآله وسلم ؛ على عادة الحكماء في تبليغ مايشق عليهم ؛ ولو كانت الآية بالعبارة المختصة بالمفرد ؛ لجعلوا أصابعهم في آذانهم ؛ واستغشوا ثيابهم ، وأصروا واستكبروا استكباراً ، وهذه الحكمة مطردة في كل ماجاء في القرآن الكريم من آيات فضل أمير المؤمنين وأهل بيته الطاهرين كما لا يخفى ، وقد أوضحنا هذه الجمل وأقمنا عليها الشواهد القاطعة ، والبراهين الساطعة في كتابينا — سبل المؤمنين ، وتنزيل الآيات — والحمد لله على الهداية والتوفيق ، والسلام .

الرد على المراجعة ٤٢

قوله : إن العرب يعبرون عن المفرد بلفظ الجمع لنكتة تستوجب ذلك .
وقد نقل شيخه الطبرسي الرافضي صاحب مجمع البيان أن النكتة في إطلاق
لفظ الجمع على أمير المؤمنين تفخيمه ، وتعظيمه .

قلت : سبحان الله ، وهل كان علي بن أبي طالب أعلى منزلة عند الله
من رسول الله ﷺ حتى يخاطبه بصيغة الجمع — الذين آمنوا — ويخاطب نبيه
بصيغة الأفراد — ورسوله — !! بل إن الله جل جلاله أفرد نفسه في هذه الآية .
فقال : ﴿ إنما وليكم الله ﴾ مع أنه سبحانه عبر عن نفسه بصيغة الجمع في
آيات أخرى كقوله تعالى : ﴿ نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا وفي الآخرة ﴾
وقوله : ﴿ نحن أعلم بما يقولون ﴾ وقوله : ﴿ ونحن أقرب إليه من حبل
الوريد ﴾ ويلزم من هذا أن علياً رضي الله عنه أفضل عند الله من النبي ﷺ
ولا يخفى فساد هذا القول ومجانته للإيمان . لكن مثل هذا القول غير بعيد عن
معتقد الرافضة فإنهم يعتقدون أن لأئمتهم منزلة لا يبلغها نبي مرسل ولا ملك
مقرب .

أما النكتة التي نقلها عن الزمخشري في كشفه فهي مبنية على القول
بصححة الرواية القائلة بأن الآية نزلت في علي رضي الله عنه ، وقد أثبتنا من قبل
كذب هذه الرواية عند أهل العلم بالحديث . وبشوت ذلك يثبت بطلان هذه
النكتة لبطلان الأساس الذي قامت عليه .

وقد أبعد هذا الرافضي النجعة إذ قال : إنما أتى بعبارة الجمع دون عبارة
المفرد بقياً منه تعالى على كثير من الناس ، فإن شائني علي وأعداء بني هاشم
وسائر المنافقين من أهل الحسد والتنافس لا يطيقون أن يسمعوها بصيغة المفرد .

قلت : هل اطلع هذا الرافضي الغيب فعرف أن هذا هو مراد الله من إتيان
عبارة الجمع دون عبارة المفرد ، أم جاء ذلك بآية من كتاب الله أو خبر صحيح
على لسان رسول الله ﷺ !!! وبدون ذلك يكون الكلام رجماً بالغيب وتقول
على الله ورسوله بلا علم ، أعاذنا الله والمسلمين من ذلك .
أما استشهاده على مدَّعاه بقوله تعالى في سورة آل عمران : ﴿ الذين

قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴿١﴾ وقوله : إنما كان القائل نعيم بن مسعود الأشجعي وحده بإجماع المفسرين والمحدثين وأهل الأخبار ، فأطلق الله سبحانه عليه وهو مفرد لفظ ﴿الناس﴾ وهي الجماعة تعظيماً لشأن الذين لم يصغوا إلى قوله ... الخ . هو استشهاد باطل ، وقول مردود بعدة وجوه :

الأول : أن هذه الآيات نزلت بعد معركة حمراء الأسد التي أعقبت غزوة أحد وكان ذلك في السنة الثالثة للهجرة . وليس في كتب المفسرين والمحدثين وأهل الأخبار ، خبر واحد يفيد أن القائل هو نعيم بن مسعود . بل إن كافة هذه الكتب متفقة على أن القائل هم ركب من عبد القيس مروا على أبي سفيان في حمراء الأسد فطلب إليهم أن يخبروا محمداً ﷺ أن قريشاً قادمة لاستئصال بقيتهم . وعلى هذا يكون المراد من قوله تعالى ﴿الذين قال لهم الناس﴾ جمع ، وليس بفرد ، وبذلك يبطل الاحتجاج بهذه الآية على مدعى هذا الرافضي . (انظر تفسير ابن جرير وابن كثير لهذه الآية) .

الثاني : أن كتب السير والأخبار متفقة على أن دور نعيم بن مسعود كان دوراً إيجابياً وليس سلبياً ، وأن ذلك كان في غزوة الخندق سنة خمس للهجرة ، وليس في غزوة حمراء الأسد كما زعم هذا الرافضي . فنعيم إنما أسلم سراً عام الخندق فأتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إني قد أسلمت ، وإن قومي لم يعلموا بإسلامي ، فمرني بما شئت ، فقال رسول الله ﷺ : « إنما أنت فينا رجل واحد ، فخذل عنا إن استطعت ، فإن الحرب خدعة » فقال نعيم بن مسعود بتفريق صف المشركين وزرع الفتنة والفرقة بينهم مستغلاً عدم معرفتهم إسلامه . فحذر بني قريظة من قريش وغطفان ، وحذر قريشاً من غدر اليهود ، وحذر غطفان من قريش ، حتى تفرقت كلمتهم وانعدمت الثقة فيما بينهم . (انظر السيرة لابن كثير وغيرها من كتب السيرة تجد اتفاقهم على هذا) . وبهذا يظهر كذب هذا الرافضي فيما نقله وبطلان احتجاجه بهذا الأثر .

أما استشهاده بقوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ هم قوم أن يسيطوا إليكم أيديهم فكف أيديهم عنكم﴾ (المائدة ١١) وقوله : إن الذي استل سيفه وبسط يده إليهم هو رجل واحد وقد أطلق الله سبحانه على ذلك الرجل وهو فرد لفظ ﴿قوم﴾ وهي للجماعة تعظيماً لنعمة الله عز وجل عليهم في سلامة نبيهم ﷺ فهو أيضاً استشهاد باطل ، وقول مردود ، لأن غورث هذا الذي جاء لقتل النبي ﷺ وهو مستظل في ظل شجرة ،

لم يكن عابر سبيل مر مصادفة بالنبي ﷺ وهو على هذه الحال فوجدها فرصة مناسبة لقتل النبي ﷺ حتى يقال إنه فرد وأطلق عليه لفظ ﴿ قوم ﴾ ولكن قصة غورث هذه كانت عقب غزوة ذات الرقاع مباشرة كما هو معلوم عند أهل الحديث والسير حيث نال المسلمون من المشركين بني محارب وثلبة وغطفان فكانوا يدبرون المؤامرات بينهم للثأر من المسلمين وغاية ما يسعون إليه قتل محمد ﷺ وغورث هذا لم يكن بفعلته هذه يمثل نفسه وإنما كان يمثل قومه ، وينفذ خطة دبرها وإياهم ، ولهذا قال تعالى : ﴿ إذ هم قوم أن يسيطوا إليكم أيديهم ... ﴾ الآية وهم بالشيء يعني أرادهم ، وإرادة قتل النبي ﷺ إنما كانت من بني محارب وغطفان جميعهم ، وغورث واحد منهم ، ولم تكن منه وحده . فيتبين أن لفظ ﴿ قوم ﴾ إنما يعني كل من أراد وهم بقتل النبي ﷺ وهم بنو محارب وغطفان ، وليس غورث وحده كما زعم هذا الرافضي ، والمتتبع لهذه القصة في مظانها من كتب السنة والسير يجد هذا أمراً واضحاً . وقد صرح بذلك البخاري وابن إسحاق .

روى البخاري بسنده عن جابر قال : قاتل رسول الله ﷺ محارب وغطفان بنخل ، فرأوا من المسلمين عزة ، فجاء رجل منهم يقال له : غورث بن الحارث حتى قام على رأس رسول الله ﷺ بالسيف وقال : من يمنعك مني ؟ قال : الله . فسقط السيف من يده . فأخذ رسول الله ﷺ السيف وقال : من يمنعك مني ؟ فقال : كن خير آخذ ، قال : تشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : لا ، ولكن أعاهدك على ألا أقاتلك ولا أكون مع قوم يقاتلونك . فخلى سبيله ، فأتى أصحابه وقال : جئتكم من عند خير الناس .

وقال محمد بن إسحاق في هذه الغزوة بسنده عن جابر عبد الله ، أن رجلاً من بني محارب يقال له : غورث . قال لقومه من غطفان ومحارب : ألا أقتل لكم محمداً ؟ قالوا : بلى ، وكيف تقتله ؟ قال : أفتك به . ثم ساق ما كان بين الرجل والنبي ﷺ .

أما استشهاده بآية المباهلة ، فقد أجاب عن ذلك ابن تيمية في (منهاج السنة ٣٥/٤) فقال :

(ومما يبين ذلك أن قوله ﴿ نساءنا ﴾ لا يختص بفاطمة ، بل من دعاه من بناته كانت بمنزلتها في ذلك ، لكن لم يكن عنده إذ ذاك إلا فاطمة ، فإن رقية وأم كلثوم وزينب كنّ قد توفين قبل ذلك ، فكذاك أنفسنا ليس مختصاً

بعلي بل هذا صيغة جمع ، كما أن نساءنا صيغة جمع ، وكذلك أبناءنا صيغة جمع وإنما دعا حسناً وحسيناً لأنه لم يكن ممن ينسب إليه بالنبوة سواهما فإن إبراهيم إن كان موجوداً إذ ذاك فهو طفل لا يدعى . اه .

المراجعة ٤٣

رقم : ٤ المحرم سنة ١٣٣٠

السياق دال على إرادة المحب أو نحوه

لله أبوك ، نفيت معتلج الريب ، فاندردأت الشبهة ؛ وصرح الحق عن محضه ، ولم يبق إلا مايقال من أن الآية جاءت في سياق النهي عن اتخاذ الكفار أولياء ، يشهد بذلك ما قبلها وما بعدها من الآيات ؛ وهذا قرينة على أن المراد من الولي في الآية إنما هو النصير أو المحب أو الصديق أو نحو ذلك ، فما الجواب ؟ تفضلوا به ، والسلام .

س

المراجعة ٤٤

رقم : ٥ المحرم سنة ١٣٣٠

١ - السياق غير دال على إرادة النصير أو نحوه

٢ - السياق لا يكافيء الأدلة

١ - الجواب : أن الآية بحكم المشاهدة مفصولة عما قبلها من الآيات الناهية عن اتخاذ الكفار أولياء ، خارجة عن نظمها إلى سياق الثناء على أمير المؤمنين وترشيحه - للزعامة والامامة - بتهديد المرتدين بئاسه ، ووعيدهم بسطوته ، وذلك لأن الآية التي قبلها بلا فصل إنما هي قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَءَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ . وهذه الآية مختصة بأمر المؤمنين ، ومنذرة بئاسه (٦٩) وبأس أصحابه ، كما نص عليه أمير المؤمنين يوم الجمل ، وصرح به الباقر والصادق ، وذكره الثعلبي في تفسيره ، ورواه صاحب مجمع البيان عن عمار ، وحذيفة وابن عباس ، وعليه إجماع الشيعة ، وقد رووا فيه صحاحاً متواترة عن أئمة العترة الطاهرة ، فتكون آية الولاية على هذا وارداً بعد الايماء إلى ولايته والاشارة إلى وجوب إمامته ، ويكون النص فيها توضيحاً لتلك الاشارة وشرحاً لما سبق

٦٩ - نظير قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لن تنتهوا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم رجلاً امتحن الله قلبه بالإيمان ، يضرب أعناقكم وأنتم محفلون عنه اجفال الغنم ، فقال أبو بكر : أنا هو يارسول الله ، قال : لا ، قال عمر : أنا هو يارسول الله ، قال : لا ، ولكنه خاصف النعل ، قال وفي كف علي نعل يخصفها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أخرجه كثير من أصحاب السنن وهو الحديث ٦١٠ في أول صفحة ٣٩٣ من الجزء ٦ من الكنز ، ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن منكم رجلاً يقاتل الناس على تأويل القرآن كما قوتلتم على تنزيله ، فقال أبو بكر : أنا هو ، وقال عمر : أنا هو ، قال : لا ، ولكنه خاصف النعل في الحجره ، فخرج علي ومعه نعل رسول الله يخصفها . أخرجه الامام أحمد بن حنبل من حديث أبي سعيد في مسنده ، ورواه الحاكم في مستدركه : وأبو يعلى في المسند ، وغير واحد من أصحاب السنن ، ونقله عنهم المتقي الهندي في ص ١٥٥ من جزئه السادس .

من الايماء إليه بالامارة فكيف يقال بعد هذا أن الآية واردة في سياق النهي عن اتخاذ الكفار أولياء؟! .

٢ — على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، جعل أئمة عترته بمنزلة القرآن ، وأخبر أنهما لا يفترقان ، فهم عدل الكتاب ، وبهم يعرف الصواب ؛ وقد تواتر احتجاجهم بالآية ؛ وثبت عنهم تفسير الولي فيها بما قلناه ؛ فلا وزن للسياق لو سلم كونه معارضا لنصوصهم (٧٠) ، فإن المسلمين كافة متفقون على ترجيح الأدلة على السياق ؛ فإذا حصل التعارض بين السياق والدليل ، تركوا مدلول السياق واستسلموا لحكم الدليل والسر في ذلك عدم الوثوق حينئذ بنزول الآية في ذلك السياق ، إذ لم يكن ترتيب الكتاب العزيز في الجمع موافقاً لترتيبه في النزول بإجماع الأمة ، وفي التنزيل كثير من الآيات الواردة على خلاف ما يعطيه سياقها كآية التطهير المنتظمة في سياق النساء مع ثبوت النص على اختصاصها بالخمس أهل الكساء ، وبالجملة ؛ فإن حمل الآية على ما يخالف سياقها غير مخل بالاعجاز ؛ ولا مضر بالبلاغة ، فلا جناح بالمصير إليه ؛ إذ قامت قواطع الأدلة عليه ؛ والسلام .

ش

٧٠ — وأي وزن للظاهر إذا عارض النص .

الرد على المراجعة ٤٤

لقد زعم المؤلف زوراً وبهتاناً أنّ آية الولاية ﴿﴾ إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا... ﴿﴾ الآية (المائدة ١١) نص في إمامة علي وفي المراجعة التي قبلها نقل على ذلك إجماع المفسرين والمحدثين والإخباريين ، وقد رددنا عليه زعمه هذا مبينين كذب مُدَّعاه ، وضعف الأدلة التي اعتمدها ، ومخالفتها للصحيح الثابت عند عامة المفسرين والمحدثين والإخباريين حتى أولئك المفسرين الذين نقل عنهم أنها نص في ولاية علي فقد نقلوا في تفاسيرهم ما يناقض مادعاه من إجماع .

فقد نقل الثعلبي في تفسيره عن ابن عباس قوله : إنها نزلت في أبي بكر ، ونقل عن عبد الملك قال سألت أبا جعفر ، قال : هم المؤمنون ، قلت : فإن ناساً يقولون هو علي ، قال : فعلي من الذين آمنوا . وعن الضحاك مثله . وروى ابن أبي حاتم في تفسيره بسنده عن ابن عباس في هذه الآية قال : كل من آمن فقد تولى الله ورسوله والذين آمنوا . وروى أيضاً بسند آخر عن عبد الملك بن أبي سليمان قال : سألت أبا جعفر محمد بن علي عن هذه الآية فقال : هم الذين آمنوا ، قلت : نزلت في علي ، قال : علي من الذين آمنوا ، وعن السدي مثله .

فكيف تصح — بعد هذا كله — الدعوى على أن الآية نص في ولاية علي ، وأن الإجماع منعقد على ذلك؟! وهل يثبت ما نقله من آثار واهية عن الثعلبي وغيره أمام هذه الأحاديث الصحاح الثوابت وما استفاض عند أهل التفسير خلفاً عن سلف أن هذه الآية نزلت في النهي عن موالة الكفار والأمر بموالة المؤمنين لما كان بعض المنافقين كعبد الله بن أبي يوالي اليهود ، ويقول : إني أخاف الدوائر ، فقال عبادة بن الصامت : إني أتولى الله ورسوله وأبرأ إلى الله ورسوله من هؤلاء الكفار وولايتهم ، فأنزل الله هذه الآية يبين وجوب موالة المؤمنين عموماً وينهى عن موالة الكفار عموماً ، وقد قدمنا كلام الصحابة والتابعين في ذلك .

وإذا تقرر ذلك كله ، فلا يصح ما زعمه من أن آية الولاية منفصلة عما

قبلها من الآيات الناهية عن اتخاذ الكفار أولياء ، وأنها خارجة عن نظمها ، لإجماع المفسرين أنها ليست نصاً في إمامة علي وأنها نزلت في غيره ، وأنها عامة تشمل كل مؤمن بالله ورسوله كما ذكر ذلك الصحابة والتابعون فانفتحت أقوالهم مع سياق الآيات الكريمة واجتمعت كلمتهم على أن الآيات تشير في نسق واحد لأنها سيقت لغرض واحد ، هو النهي عن اتخاذ الكافرين أولياء ، والأمر بموالاتة المؤمنين جميعاً ولم يخالف في ذلك منهم أحد ممن يعتد بقوله .

قال ابن تيمية : إن سياق الكلام يدل على ذلك لمن تدبر القرآن فإن قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ فهذا نهى عن موالاتة اليهود والنصارى ، ثم قال : ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَاصْبِرُوا خَاسِرِينَ ﴾ فهذا وصف الذين في قلوبهم مرض الذين يوالون الكفار كالمنافقين ، ثم قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ فذكر فصل المرتدين وأنهم لن يضرروا الله شيئاً وذكر من يأتي بعدهم ، ثم قال : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ فتضمن هذا الكلام ذكر أحوال من دخل في الإسلام من المنافقين ومن يرتد عنه ، وحال المؤمنين الثابتين عليه ظاهراً وباطناً فهذا السياق مع إثباته بصيغة الجمع مما يوجب الجمع لمن يريد ذلك علماً يقيناً لا يمكنه دفعه عن نفسه أن الآية عامة في كل المؤمنين المتصفين بهذه الصفات لا تختص بواحد بعينه لا أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا غيرهم لكن هؤلاء أحق الأمة بالدخول بها . (المنهاج ٤/٦) .

وقال ابن حجر الهيتمي : فحمل الولي على ما زعموه لا يناسب ما قبلها وهو ﴿ لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ ... ﴾ الآية إذ الولي بمعنى الناصر جزماً ، ولا يناسب ما بعدها وهو ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ .. ﴾ الآية إذ التولي هنا بمعنى النصرة فوجب حمل ما بينهما عليها أيضاً لتلائم أجزاء الكلام . اهـ (الصواعق المحرقة ٤١) .

وقال ابن كثير عند تفسيره لآية الولاية مبيناً ارتباطها بما قبلها : (أي

ليس اليهود بأوليائكم بل ولايتكم راجعة إلى الله ورسوله والمؤمنين المتصفين
بهذه الصفات من إقام الصلاة وإيتاء الزكاة) .

وقوله : أن رسول الله ﷺ جعل أئمة عترته بمنزل القرآن وأخبر أنهما
لايفترقان فهو حديث ضعيف ضعفه أحمد وغير واحد من أهل العلم ، وقالوا :
لايصح . فإن قيل : إن أهل البيت لايجتمعون على ضلالة ، قلنا : نعم لكن
أهل البيت لم يتفقوا والله الحمد على شيء من خصائص مذهب الرافضة ، بل
هم المبرؤون المنزهون عن التدنس به . (من المنهاج بتصرف يسير ٤/١٠٥) .

أما قوله : فإن المسلمين متفقون على ترجيح الأدلة على السياق إذا حصل
التعارض بينهما ، فالجواب عليه : ماأوضحناه سابقاً من اتفاق السياق مع أقوال
الصحابة والتابعين ولتي أكدت عموم آية الولاية وأنها لم تنزل في علي بن أبي
طالب ، بل إن في حمل الآية على مُدعى الرافضة فيه المعارضة ، فلا يمكن
تنزل السياق عليه لثبوت كذبه عند أهل العلم بالحديث والتفسير .

المراجعة ٤٥

رقم : ٦ المحرم سنة ١٣٣٠

اللواذ إلى التأويل حملاً للسلف على الصحة مما لا بد منه

لولا خلافة الخلفاء الراشدين المقطوع بصحتها ؛ ما كان لنا مندوحة عن المصير إلى رأيكم ؛ والنزول في فهم هذه الآية ونحوها على حكمكم لكن التشكيك في صحة خلافتهم رضي الله تعالى عنهم ؛ مما لا سبيل إليه ؛ فاللواذ إلى التأويل إذن مما لا بد منه ؛ حملاً لهم ولمن بايعهم على الصحة ؛ والسلام .

س

المراجعة ٤٦

رقم : ٦ المحرم سنة ١٣٣٠

١ - حمل السلف على الصحة لا يستلزم التأويل

٢ - التأويل متعذر

إن خلافة الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم ، هي موضع البحث ومحل الكلام ؛ فمعارضة الأدلة بها مصادرة .

١ - على أن حملهم وحمل من بايعهم على الصحة ؛ لا يستلزم تأويل الأدلة ؛ فإن لكم في معذرتهم مندوحة عن التأويل ؛ كما سنوضحه إذا اقتضى الأمر ذلك .

٢ - وهيئات التأويل فيما تلوناه عليكم من النصوص ، وفيما لم نتله كنص الغدير ونصوص الوصية ؛ ولاسيما بعد تأييدها بالسنن المتضافرة المتناصرة ؛ التي لا تقصر بنفسها عن النصوص الصريحة ؛ ومن وقف عليها بانصاف ؛ وجدها بمجرد أدلة على الحق قاطعة ؛ وبراهين ساطعة ؛ والسلام .

ش

الرد على المراجعة ٤٦

نعم إن خلافة الخلفاء الراشدين مقطوع بصحتها لثبوتها بإجماع المسلمين ، ولعموم النصوص الثابتة التي أشارت إلى ذلك والتي بمجموعها كانت عماد إجماع المسلمين على صحة خلافتهم .

أما النصوص التي اعتمدها الرافضة لإثبات صحة مذهبهم في إبطال الخلافة الراشدة ، وجعلها حكراً على الإمام عليّ ومن بعده من الأئمة فلا داعي إلى تأويلها لأنها تنحصر بين أحاديث هالكة وهذا هو الأكثر ، ونصوص حملوها مالاتحتمل تعسفاً ومصادرة ، ومعارضة للشواهد من النصوص القرآنية والحديثية ، وقد مضى بيان ذلك في الرد على كل الأدلة التي عرضها .

المراجعة ٤٧

رقم : ٧ المحرم سنة ١٣٣٠

ليتك أوقفنا على السنن المؤيدة للنصوص ؛ وهلا اطرقتها من حيث أفضيت ؛
والسلام .

س

المراجعة ٤٨

رقم : ٨ المحرم سنة ١٣٣٠

١ — أربعون حديثاً من السنن المؤيدة للنصوص

حسبك من السنن المؤيدة للنصوص أربعون حديثاً :

١ — قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ وهو آخذ بضبع علي : هذا إمام البررة ، قاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله ، ثم مد بها صوته . أخرجه الحاكم من حديث جابر في ص ١٢٩ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرک (٧١) ، ثم قال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

٢ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أوحى إلي في علي ثلاث : أنه سيد المسلمين ، وإمام المتقين ، وقائد الغر المحجلين . أخرجه الحاكم في أول صفحة ١٣٨ من الجزء ٣ من المستدرک (٧٢) ، ثم قال : هذا حديث صحيح الإسناد ؛ ولم يخرجاه .

٣ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أوحى إلي في علي أنه سيد المسلمين ؛ وولي المتقين ؛ وقائد الغر المحجلين . أخرجه ابن النجار (٧٣) ، وغيره من أصحاب السنن .
٤ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ لعلي : مرحباً بسيد المسلمين وإمام المتقين . أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٧٤) .

٥ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أول من يدخل من هذا الباب إمام المتقين ، وسيد المسلمين ؛ ويعسوب الدين ، وخاتم الوصيين ؛ وقائد الغر المحجلين ؛ فدخل علي ، فقام إليه مستبشراً ؛ فاعتنقه وجعل يمسح عرق جبينه ؛ وهو يقول له : أنت تؤدي عني ؛

٧١ — وهذا هو الحديث ٢٥٢٧ من أحاديث الكنز ص ١٥٣ من جزئه ٦ ، وأخرجه الثعلبي من حديث أبي ذر في تفسير آية الولاية من تفسيره الكبير .

٧٢ — وأخرجه البارودي ، وابن قانع ، وأبو نعيم ، والبخاري ، وهو الحديث ٢٦٢٨ من أحاديث الكنز ص ١٥٧ من جزئه السادس .

٧٣ — وهو الحديث ٢٦٣٠ ص ١٥٧ من الجزء ٦ من الكنز .

٧٤ — وهو الخبر ١١ من الأخبار التي أوردها ابن أبي الحديد في صفحة ٤٥٠ من المجلد الثاني من شرح النهج ، والحديث ٢٦٢٧ من أحاديث الكنز ص ١٥٧ من جزئه ٦ .

وتسمعهم صوتي ؛ وتبين لهم ماختلفوا فيه بعدي (٧٥) .

٦ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله عهد إلي في علي أنه راية الهدى ، وإمام أوليائي ؛ ونور من أطاعني ؛ وهو الكلمة التي التزمها المتقين . الحديث (٧٦) . وأنت ترى هذه الأحاديث الستة نصوصاً صريحة في إمامته ، ولزوم طاعته عليه السلام .

٧ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد أشار بيده إلي علي : إن هذا أول من آمن بي ، وأول من يصفحني يوم القيامة ، وهذا الصديق الأكبر ؛ وهذا فاروق هذه الأمة ؛ يفرق بين الحق والباطل ؛ وهذا يعسوب المؤمنين . الحديث (٧٧) .

٨ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يامعشر الأنصار ألا أدلكم على ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبداً ، هذا علي فأحبوه بحبي ، وأكرموه بكرامتي ؛ فإن جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله عز وجل (٧٨) .

٩ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مدينة العلم ، وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب (٧٩) .

٧٥ — أخرجه أبو نعيم في حليته عن أنس ، ونقله ابن أبي الحديث مفصلاً في ص ٤٥٠ من المجلد الثاني من شرح النهج ، فراجع الخبر ٩ من تلك الصفحة .

٧٦ — أخرجه أبو نعيم في حليته من حديث أبي برزة الأسلمي ، وأنس بن مالك ، ونقله علامة المعتزلة ص ٤٤٩ من المجلد الثاني من شرح النهج ، فراجع الخبر الثالث من تلك الصفحة .

٧٧ — أخرجه الطبراني في الكبير من حديث سلمان وأبي ذر ، وأخرجه البيهقي في سننه ، وابن عدي في الكامل من حديث حذيفة وهو الحديث ٢٦٠٨ من أحاديث الكنز ص ١٥٦ من جزئه السادس .

٧٨ — أخرجه الطبراني في الكبير وهو الحديث ٢٦٢٥ من الكنز ص ١٥٧ من جزئه السادس ، وهو الخبر العاشر في ص ٤٥٠ من المجلد الثاني من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، فانظر كيف جعل عدم ضلالهم مشروطاً بالتمسك بعلي ، فدل المفهوم على ضلال من لم يستمسك به ، وانظر أمره إياهم أن يحبوه بنفس المحبة التي يحبون النبي بها ، ويكرمونه بعين الكرامة التي يكرمون النبي بها ، وهذا ليس إلا لكونه ولي عهده ، وصاحب الأمر بعده ، وإذا تدبرت قوله : فإن جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله ، تجلت لك الحقيقة .

٧٩ — أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس كما في ص ١٠٧ من الجامع الصغير للسيوطي ، وأخرجه الحاكم في مناقب علي ص ٢٢٦ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرک بسندين صحيحين : أحدهما عن ابن عباس من طريقين صحيحين ، والآخر عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، وقد أقام على صحة طرقة أدلة قاطعة . وأفراد الامام أحمد بن محمد بن الصديق المغربي نزيل القاهرة لتصحيح هذا الحديث كتاباً حافلاً ، سماه — فتح الملك العلي بصحة حديث اب مدينة العلم علي — وقد طبع سنة ١٣٥٤ هـ بالمطبعة الإسلامية بمصر ، فحقيق بالباحثين أن يقفوا عليه ، فإن فيه علماً جماً ، ولا وزن للنواصب وجرأتهم على هذا الحديث الدائر كالمثل السائر ، على ألسنة الخاصة والعامة من أهل الأمصار والبادي ، وقد نظرنا في طعنهم فوجدناه تحكماً محضاً لم يدلوا فيه بحجة ما ، غير الوقاحة في التعصب كما صرح به الحافظ صلاح الدين العلائي ، حيث نقل القول بطلانه عن الذهبي وغيره ، فقال : ولم يأتوا في ذلك بعلّة قاذحة سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر .

- ١٠ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا دار الحكمة وعلي بابها (٨٠) .
- ١١ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : علي باب علمي ، ومبين من بعدي لأمتي ، فأرسلت به ؛ حبه إيمان ؛ وبغضه نفاق . الحديث (٨١) .

١٢ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي : أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي . أخرجه الحاكم في ص ١٢٢ من الجزء الثالث من المستدرک (٨٢) من حديث أنس ، ثم قال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . ١ هـ . قلت : إن من تدبر هذا الحديث وأمثاله علم أن علياً من رسول الله بمنزلة الرسول من الله تعالى ، فإن الله سبحانه يقول لنبيه : ﴿ وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ﴾ ورسول الله يقول لعلي : أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي .

١٣ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم — فيما أخرجه ابن السماك عن أبي بكر مرفوعاً — : علي مني بمنزلة من ربي (٨٣) .

١٤ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم — فيما أخرجه الدارقطني في الأفراد عن ابن عباس مرفوعاً — : علي بن أبي طالب باب حطة ؛ من دخل منه كان مؤمناً ؛ ومن خرج منه كان كافراً (٨٤) .

١٥ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ يوم عرفات في حجة الوداع : علي مني وأنا من علي ، ولا يؤذي عني إلا أنا أو علي (٨٥) ﴿ إنه لقول رسول كريم ذي قوة عند

٨٠ — أخرجه الترمذي في صحيحه ، وابن جرير ، ونقله عنهما غير واحد من الاعلام كالمتقي الهندي في ص ٤٠١ من الجزء السادس من كنزه ، وقال : قال ابن جرير : هذا خبر عندنا صحيح سنده ... الخ . ونقله عن الترمذي جلال الدين السيوطي في حرف الهمزة من جامع الجوامع ومن الجامع الصغير فراجع من الجامع الصغير ص ١٧٠ من جزئه الأول .

٨١ — أخرجه الديلمي من حديث أبي ذر ، كما في ص ١٥٦ من الجزء السادس من كنز العمال .

٨٢ — وأخرجه الديلمي عن أنس أيضاً ، كما في ص ١٥٦ من الجزء السادس من كنز العمال .

٨٣ — نقله ابن حجر في المقصد الخامس من مقاصد الآيات ١٤ من الآيات التي أوردها في الباب ١١ من صواعقه ، فراجع منها ص ١٠٦ .

٨٤ — وهذا هو الحديث ٢٥٢٨ من أحاديث الكنز في ص ١٥٣ من جزئه السادس .

٨٥ — أخرجه ابن ماجه في باب فضائل الصحابة ص ٩٢ من الجزء الأول من سننه ، والترمذي والنسائي في صحيحيهما ، وهو الحديث ٢٥٣١ في ص ١٥٣ من الجزء السادس من الكنز ، وقد أخرجه الامام

أحمد في ص ١٦٤ من الجزء الرابع من مسنده من حديث حبشي بن جنادة بطرق متعددة كلها صحيحه . وحسبك أنه رواه عن يحيى بن آدم عن إسرائيل بن يونس عن جده أبي إسحاق السبيعي عن حبشي ، وكل هؤلاء حجج عند الشيخين وقد احتجوا بهم في الصحيحين . ومن راجع هذا الحديث في مسند أحمد ، علم أن صدوره انما كان في حجة الوداع التي لم يلبث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بعدها في هذه الدار الفانية إلا قليلاً ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم ، قبل ذلك أرسل أبا بكر في عشرة آيات من سورة براءة ، ليقراها على أهل مكة ، ثم دعا علياً — فيما أخرجه الامام أحمد في ص ١٥١

ذي العرش مكين مطاع ثم أمين ومصاحبكم بمجنون ﴿﴾ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴿﴾ فأين تذهبون ؟ وماذا تقولون في هذه السنن الصحيحة ؟ والنصوص الصريحة ؟ وأنت إذا تأملت في هذا العهد ملياً ، وأمعنت النظر في حكمة الأذان به في الحج الأكبر على رؤوس الأشهاد ؛ ظهرت لك الحقيقة بأجلى صورة وإذا نظرت إلى لفظه مأقوله ، وإلى معناه مأجله ومأدله ؛ أكبرته غاية الاكبار ؛ فإنه جمع فأوعى ؛ وعم — على اختصاره — فاستقصى ؛ لم يبق لغير علي أهلية الاداء لأي شيء من الأشياء ؛ ولا غرو فإنه لا يؤدي عن النبي إلا وصيه ؛ ولا يقوم مقامه إلا خليفته ووليه ؛ والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

١٦ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من أطاعني فقد أطاع الله ؛ ومن عصاني فقد عصى الله ؛ ومن أطاع علياً فقد أطاعني ؛ ومن عصى علياً فقد عصاني . أخرج الحاكم في ص ١٢١ من الجزء الثالث من المستدرک والذهبي في تلك الصفحة من تلخيصه ، وصرح كل منهما بصحته على شرط الشيخين .

١٧ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي من فارقتي فقد فارق الله ؛ ومن فارتك فقد فارقتي ؛ أخرجه الحاكم في ص ١٢٤ من الجزء الثالث من صحيحه فقال : صحيح الاسناد ؛ ولم يخرجاه .

١٨ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ في حديث أم سلمة : من سب علياً فقد سبني . أخرجه الحاكم في أول ص ١٢١ من الجزء الثالث من المستدرک وصححه على شرط الشيخين ، وأورده الذهبي في تلخيصه مصرحاً بصحته ورواه أحمد من حديث أم سلمة في ص ٣٢٣ من الجزء السادس من مسنده ، والنسائي في ص ١٧ من الخصائص العلوية ، وغير واحد من حفظة الآثار . ومثله قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ في حديث عمرو بن شاش (٨٦) : من آذى علياً فقد آذاني .

١٩ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من أحب علياً فقد أحبني ؛ ومن أبغض علياً فقد أبغضني . أخرجه الحاكم وصححه على شرط الشيخين في ص ١٣٠ من الجزء الثالث من المستدرک ؛ وأورده الذهبي في التلخيص معترفاً بصحته على هذا الشرط . ومثله

— من الجزء الأول من مسنده — فقال له : ادرك أبا بكر ، فحيثما لقيته فخذ الكتاب منه ، فذهب أنت به إلى أهل مكة فقرأه عليهم ، فلحقه بالجحفة ، فأخذ الكتاب منه (قال) ورجع أبو بكر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله نزل في شيء ؟ قال : لا ولكن جبرائيل جاءني فقال : لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك . ١ هـ . وفي حديث آخر — أخرجه أحمد في ص ١٥٠ من الجزء الأول من المسند عن علي — أن النبي حين بعثه ببراءة قال له لا بد أن أذهب بها أنا أو تذهب بها أنت ، قال علي : فإن كان ولا بد فسأذهب أنا ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : فانطلق فإن الله يثبت لسانك ويهدي قلبك . الحديث .

٨٦ — مر عليك حديث عمرو بن شاش فيما علقناه على المراجعة ٣٦ .

قول علي (٨٧) : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ؛ إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ لا يحيني إلا مؤمن ؛ ولا يبغضني إلا منافق .

٢٠ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي أنت سيد في الدنيا ، وسيد في الآخرة ، حبيبي حبيبي ، وحبيبي حبيب الله ، وعدوك عدوي وعدوي عدو الله ، والويل لمن أبغضك من بعدي . أخرجه الحاكم في أول ص ١٢٨ من الجزء الثالث من المستدرک ، وصححه على شرط الشيخين (٨٨) .

٢١ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي طوبى لمن أحبك وصدق فيك ، وويل لمن أبغضك وكذب فيك . أخرجه الحاكم في ص ١٣٥ من الجزء الثالث من المستدرک ، ثم قال : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه .

٢٢ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من أراد أن يحيا حياتي ، ويموت ميتتي ، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي ، فليتول علي بن أبي طالب ، فإنه لن يخرجكم من هدى ، ولن يدخلكم في ضلالة (٨٩) .

٨٧ — فيما أخرجه مسلم في كتاب الايمان ص ٤٦ من الجزء الأول من صحيحه وروى ابن عبد البر مضمونه في ترجمة علي من الاستيعاب عن طائفة من الصحابة . ومر عليك في المراجعة ٣٦ حديث بريدة فراجعه ، وقد تواتر قوله صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم وال من والاه ، وعاد من من عاداه ، كما اعترف بذلك صاحب الفتاوى الحامدية في رسالته الموسومة بالصلاة الفاخرة في الأحاديث المتواترة .

٨٨ — ورواه من طريق أبو الأزهر عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، وكل هؤلاء حجج ، ولدا قال الحاكم بعد إيراده صحيح على شرط الشيخين ، قال : وأبو الأزهر بأجمعهم ثقة ، وإذا انفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح ، ثم قال : لما ورد أبو الأزهر من صنعاء ، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث ، أنكره يحيى بن معين ، فلما أكان يوم مجلسه قال في آخر المجلس : أين هذا الكتاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث ؟ فقام أبو الأزهر ، فقال : هو ذا أنا ، فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس ، فقربه وأدناه ، ثم قال له : كيف حدثك عبد الرزاق بهذا ولم يحدث به غيرك ، فقال : اعلم يا أبا زكريا أنني قدمت صنعاء وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة ، فخرجت إليه وأنا غليل ، فلما وصلت إليه سألتني عن أمر خراسان فحدثته بها ، وكتبت عنه وانصرفت معه إلى صنعاء ، فلما ودعته ، قال : وجب علي حقلك ، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك ، فحدثني والله بهذا الحديث لفظاً ، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه . ٥١ .

أما الذهبي في التلخيص ، فقد اعترف بوثاقة الرواة لهذا الحديث عامة ونص على وثاقة أبي الأزهر بالخصوص ، وشكك مع ذلك في صحة الحديث إلا أنه لم يأت بشيء قادح سوى التحكم الفاضح ، أما تكتنم عبد الرزاق فإنما هو للخوف من سلطة الظالمين كما خاف سعيد بن جبير حين سأله مالك ابن دينار ، فقال له : من كان حامل راية رسول الله ؟ قال : فنظر إلي وقال كأنك رخي البال ، قال مالك : ففضبت وشكوته إلى اخوانه من القراء فاعتذروا بأنه يخاف من الحجاج أن يقول كان حاملها علي بن أبي طالب ، أخرج ذلك الحاكم في ص ١٣٧ من الجزء الثالث من المستدرک ، ثم قال : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه .

٨٩ — أوردنا هذا الحديث في المراجعة العاشرة .

٢٣ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أوصي من آمن بي وصدقني بولاية علي بن أبي طالب ، فمن تولاه تولاني ؛ ومن تولاني فقد تولى الله ، ومن أحبه فقد أحبني ؛ ومن أحبني فقد أحب الله ؛ ومن أبغضه فقد أبغضني ؛ ومن أبغضني فقد أبغض الله عز وجل (٩٠) .

٢٤ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من سره أن يحيا حياتي ؛ ويموت مماتي ، ويسكن جنة عدن غرسها ربي ، فليتول علياً من بعدي وليوال وليه ؛ وليقتد بأهل بيتي من بعدي ؛ فإنه عترتي ؛ خلقوا من طينتي ورزقوا فهمي وعلمي ، فويل للمكذبين بفضلهم من أمتي ؛ القاطعين فيهم صلتي ؛ لا أنالهم الله شفاعتي .

٢٥ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من أحب أن يحيا حياتي ، ويموت ميتتي ، ويدخل الجنة التي وعدني ربي ، وهي جنة الخلد ، فليتول علياً وذريته من بعده ؛ فإنهم لن يخرجوكم من باب هدى ، ولن يدخلوكم باب ضلالة (٩١) .

٢٦ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يا عمار إذا رأيت علياً قد سلك وادياً وسلك الناس وادياً غيره فاسلك مع علي ؛ ودع الناس ، فإنه لن يدلك على ردى ، ولن يخرجك من هدى (٩٢) .

٢٧ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، في حديث أبي بكر : كفي وكف علي في العدل سواء (٩٣) .

٢٨ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يافاطمة أما ترضين أن الله عز وجل ، اطلع على أهل الأرض فاختار رجلين ، أحدهما أبوك ؛ والآخر بعلك (٩٤) .

٢٩ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا المنذر ، وعلي الهادي ، وبك ياعلي يهتدي المهتدون من بعدي (٩٥) .

٣٠ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ياعلي ؛ لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك (٩٦) . ومثله حديث الطبراني عن أم سلمة ، والبخاري ، عن سعد ، عن رسول

٩٠ — أوردنا هذا الحديث في المراجعة العاشرة أيضاً ، فراجع ماعلقناه ثمة عليه وعلى الذي قبله .

٩١ — راجع ماعلقناه على هذا الحديث وعلى الذي قبله ، إذ أوردناهما في المراجعة ١٠ .

٩٢ — أخرجه الديلمي عن عمار وأبي أيوب كما في أول ص ١٥٦ من الجزء ٦ من الكنز .

٩٣ — هذا هو الحديث ٢٥٣٩ في ص ١٥٣ من الجزء ٦ من الكنز .

٩٤ — أخرجه الحاكم في ص ١٢٩ من الجزء ٣ من صحيحه المستدرک ، ورواه كثير من أصحاب السنن وصححوه .

٩٥ — أخرجه الديلمي من حديث ابن عباس وهو الحديث ٢٦٣١ في ص ١٥٧ من الجزء ٦ من الكنز .

٩٦ — راجع ماعلقناه على هذا الحديث ، إذ أوردناه في المراجعة ٣٤ : وأمعن النظر في كل ما أوردناه ثمة من السنن .

- الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد إلا أنا وعلي (٩٧) .
- ٣١ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا وهذا ، يعني علياً ، حجة على أمتي يوم القيامة . أخرجه الخطيب من حديث أنس (٩٨) ، وبماذا يكون أبو الحسن حجة كالنبي لولا أنه ولي عهده ؛ وصاحب الأمر من بعده .
- ٣٢ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : مكتوب على باب الجنة : لا إله إلا الله محمد رسول الله علي أخو رسول الله (٩٩) .
- ٣٣ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : مكتوب على ساق العرش : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، أيدته بعلي ، ونصرته بعلي (١٠٠) .
- ٣٤ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من أراد أن ينظر إلى نوح في عزمه ، وإلى آدم في علمه ، وإلى إبراهيم في حلمه ، وإلى موسى في فطنته ، وإلى عيسى في زهده ؛ فلينظر إلى علي بن أبي طالب . أخرجه البيهقي في صحيحه ، والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (١) .
- ٣٥ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي إن فيك من عيسى مثلاً أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه ، وأحبه النصارى حتى أنزلوه بالمنزلة التي ليس بها . الحديث (٢) .
- ٣٦ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : السبق ثلاثة : السابق إلى موسى ، يوشع بن نون ، والسابق إلى عيسى ؛ صاحب ياسين ؛ والسابق إلى محمد ؛ علي بن أبي طالب (٣) .
- ٣٧ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : الصديقون ثلاثة : حبيب النجار ، مؤمن
-
- ٩٧ — أورده ابن حجر في صواعقه ، فراجع الحديث ١٣ من الأربعين التي أوردها في الباب ٩ .
- ٩٨ — وهو الحديث ٢٦٣٢ في ص ١٥٧ من الجزء ٦ من الكنز .
- ٩٩ — أخرجه الطبراني في الأوسط ، والخطيب في المتفق والمفترق ، كما في أول ص ١٥٩ من الجزء ٦ من كنز العمال . وقد أورده في المراجعة ٣٤ ، وعلقنا عليه ما يفيد الباحث المتتبع .
- ١ — وقد نقله عنهما ابن أبي الحديد في الخبر الرابع من الأخبار التي أوردها في ص ٤٤٩ من المجلد الثاني من شرح النهج ، وأورده الإمام الرازي في معنى آية المباهلة من تفسيره الكبير ص ٢٨٨ من جزئه الثاني ، وقد أرسل ارسال المسلمات كون هذا الحديث موافقاً عند الموافق والمخالف . وأخرج هذا الحديث ابن بطة من حديث ابن عباس كما في صفحة ٣٤ من كتاب فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي للامام أحمد بن الصديق الحسن بن المغربي نزيل القاهرة ، فراجع . وممن اعترف بأن علياً هو الجامع لأسرار الأنبياء أجمعين شيخ العرفاء محي الدين بن العربي ، فيما نقله عنه العارف الشعرائي في المبحث ٣٢ من كتابه اليواقيت والجواهر ص ١٧٢ .
- ٢ — أخرجه الحاكم في ص ١٢٢ من الجزء ٣ من المستدرک .
- ٣ — أخرجه الطبراني وابن مردويه ، عن ابن عباس ، وأخرجه الديلمي عن عائشة ، وهو في السنن المستفيضة .

آل ياسين ؛ قال : يا قوم اتبعوا المرسلين ؛ وحزقيل ، مؤمن آل فرعون ؛ قال : اتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله ؛ وعلي بن أبي طالب ؛ وهو أفضلهم (٤) .

٣٨ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي : ان الأمة ستغدر بك بعدي ؛ وأنت تعيش ملتي وتقتل على سنتي ؛ من أحبك أحبني ؛ ومن أبغضك أبغضني ، وإن هذه ستخضب من هذا ، يعني لحيته من رأسه (٥) . وعن علي أنه قال : ان مما عهد إلي النبي أن الأمة ستغدر بي بعده (٦) . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي : أما إنك ستلقى بعده جهداً ، قال : في سلامة من ديني ؟ قال : في سلامة من دينك .

٣٩ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ان منكم من يقاتل على تأويل القرآن ، كما قاتلت على تنزيله ؛ فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر ، قال أبو بكر : أنا هو ، قال : لا ؛ قال عمر : أنا هو ؛ قال : لا ؛ ولكن خاصف النعل يعني علياً ؛ قال أبو سعيد الخدري : فأتيناه فبشرناه ؛ فلم يرفع به رأسه كأنه قد كان سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٧) ؛ ونحوه حديث أبي أيوب الأنصاري في خلافة عمر ؛ إذ قال (٨) : أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ علي بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين . وحديث عمار بن ياسر ؛ إذ قال (٩) : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي ستقاتلك الفئة الباغية ، وأنت على الحق فمن لم ينصرك يومئذ فليس مني ؛ وحديث أبي ذر ؛ إذ قال (١٠) : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي نفسي بيده ؛ إن فيكم لرجلاً يقاتل الناس من بعدي على تأويل القرآن ؛ كما قاتلت المشركين على تنزيله . وحديث محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ؛ عن أبيه ؛ عن جده

٤ — أخرجه أبو نعيم وابن عساكر عن أبي ليلي مرفوعاً ، وأخرجه ابن النجار عن ابن عباس مرفوعاً ، فراجع الحديث ٣٠ والحديث ٣١ من الأربعين حديثاً التي أوردها ابن حجر في الفصل الثاني من الباب ٩ من صواعقه ، آخر ص ٧٤ والتي بعدها .

٥ — أخرجه الحاكم ص ١٤٧ من الجزء ٣ من المستدرک وصححه ، وأورده الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته .

٦ — هذا الحديث والذي بعده ، أعني حديث ابن عباس ، أخرجهما الحاكم في ص ١٤٠ من الجزء ٣ من المستدرک ، أوردهما الذهبي في التلخيص ، وصرح كلاهما بصحتها على شرط الشيخين .

٧ — أخرجه الحاكم في ص ١٢٢ من الجزء ٣ من المستدرک ، وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، واعترف الذهبي بصحته على شرط الشيخين ، وذلك حيث أورده في التلخيص .

وأخرجه الإمام أحمد من حديث أبي سعيد في ص ٨٢ وفي ص ٣٣ من الجزء ٣ من مسنده ، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ، وسعيد بن منصور في سننه ، وأبو نعيم في حليته ، وأبو يعلى في السنن ، ٢٥٨٥ في ص ١٥٥ من الجزء ٦ من الكنز .

٨ — فيما أخرجه عنه الحاكم من طريقين في ص ١٣٩ والتي بعدها من الجزء ٣ من المستدرک .

٩ — فيما أخرجه ابن عساكر ، وهو الحديث ٢٥٨٨ في ص ١٥٥ من الجزء ٦ من الكنز .

١٠ — فيما أخرجه الديلمي ، كما في آخر ص ١٥٥ من الجزء ٦ من الكنز .

أبي رافع ؛ قال : قال رسول الله : ياأبا رافع ؛ سيكون بعدي قوم يقاتلون علياً ، حق على الله جهادهم فمن لم يستطع جهادهم بيده فليسانه فمن لم يستطع بلسانه فبقلمه . الحديث (١١) . وحديث الأخصر الأنصاري (١٢) ؛ قال : قال رسول الله : أنا أقاتل على تنزيل القرآن ؛ وعلي يقاتل على تأويله .

٤٠ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ياعلي أخصمك بالنبوة فلا نبوة بعدي ؛ وتخصم الناس بسبع ؛ أنت أولهم إيماناً بالله ؛ وأوفاهم بعهد الله ؛ وأقومهم بأمر الله ؛ وأقسمهم بالسوية ، وأعدلهم في الرعية ؛ وأبصرهم بالقضية ، وأعظمهم عند الله مزية (١٣) ؛ وعن أبي سعيد الخدري ؛ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ياعلي لك سبع خصال لا يحاجك فيها أحد ؛ أنت أول المؤمنين بالله ؛ وأوفاهم بعهد الله ؛ وأقومهم بأمر الله ، وأرأفهم بالرعية ؛ وأعلمهم بالقضية ؛ وأعظمهم مزية . ١٥ . إلى ما لايسع المقام استقصاءه من أمثال هذه السنن المتضافرة المتناصرة باجتماعها كلها على الدلالة على معنى واحد ؛ هو أن علياً ثاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ في هذه الأمة ؛ وان له عليها من الزعامة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماكان له صلى الله عليه وآله وسلم ؛ فهي من السنن المتواترة في معناها ؛ وإن لم يتواتر لفظها وناهيك بهذا حجة بالغة ؛ والسلام .

ش

-
- ١١ — أخرجه الطبراني في الكبير ، كما في ص ١٥٥ من الجزء ٦ من الكنز .
 ١٢ — هو ابن أبي الأخصر ، ذكره ابن السكن ، وروى عنه هذا الحديث من طريق الحارث بن حصيرة عن جابر الجعفي عن الامام الباقر عن أبيه زين العابدين عن الأخصر عن النبي . وقال ابن السكن : هو غير مشهور في الصحابة ، وفي اسناد حديثه نظر ، نقل ذلك كله العسقلاني في ترجمة الأخصر من الاصابة ، وأخرج الدارقطني هذا الحديث في الافراد ، وقال : تفرد به جابر الجعفي وهو رافضي .
 ١٣ — أخرجه أبو نعيم من حديث معاذ ، وأخرج الحديث الذي بعده ، أعني حديث أبي سعيد ، في حلية الأولياء ، وهما موجودان في ص ١٥٦ من الجزء ٦ من الكنز .

الرد على المراجعة ٤٨

سنعرض هنا رأي المحدثين بالأحاديث التي زعم هذا الرافضي زوراً وبهتاناً أنها أدلة على الحق قاطعة وبراهين ساطعة :

١ — حديث : هذا إمام البررة . حديث موضوع بسبب أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني فإنه كذاب . انظر كلام الذهبي على هذا الحديث في المستدرک ١٢٩/٣ .

٢ ، ٣ ، ٤ — حديث أوحى إلي في علي ثلاث ... الحديث ، قال الذهبي : أحسبه موضوع وفي سنده عمرو بن الحصين وشيخه متروكان . المستدرک ١٣٨/٣ .

وقال ابن تيمية رحمه الله : إن هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، وكل من له أدنى معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب موضوع لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث في كتاب يعتمد عليه لا الصحاح ولا السنن ولا المسانيد المقبولة ، وأنه مما لا يجوز نسيته إلى النبي ﷺ ، فإن قائل هذا كاذب والنبي ﷺ منزّه عن الكذب ، وذلك أن سيد المرسلين ، وإمام المتقين ، وقائد الغر المحجلين هو رسول الله ﷺ باتفاق المسلمين ، فإن قيل : علي هو سيدهم بعده ، قيل ليس في لفظ الحديث ما يدل على هذا بل هو مناقض لهذا . (المنهاج ١٠٣/٤) .

٥ ، ٦ — أول من يدخل في هذا الباب إمام المتقين ... الحديث ، رواه أبو نعيم في الحلية وقال في الميزان : هذا الحديث موضوع وقد روى هذا الحديث جابر الجعفي عن أبي الطفيل عن أنس قال زائدة : كان جابراً كذاباً ، وقال أبو حنيفة : ما لقيت أكذب منه ، وفي صحيح مسلم أن جابر الجعفي كان يؤمن بالرجعة .

وقال ابن حبان : إن جابر الجعفي كان سبياً من أصحاب عبد الله بن سبأ كان يقول : إن علياً يرجع إلى الدنيا . (رياض الجنة ١٥٨ ، ١٥٩) .
فانظر أخي القارئ هل فيه هذه الأحاديث الموضوعية المختلفة دليلاً على

مأذهب إليه هذا الرفض ، بل كيف يصح عند العقلاء الاستدلال بالحديث الموضوع؟! .

٧ — إن هذا أول من آمن بي ... الحديث . موضوع وفيه عباد بن يعقوب ، قال ابن حبان : يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك ، وفيه علي بن هاشم ، قال ابن حبان : كان يروي عن المشاهير المناكير وكان غالباً في التشيع ، وفيه محمد بن عبيد ، قال يحيى : ليس بشيء . (رياض الجنة ١٤٨) .

٨ — يامعشر الأنصار ألا أدلكم على ما إن تمسكنم به لن تضلوا أبداً ، هذا علي فأحبوه بحبي ، وأكرموا بكرامتي ، فإن جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله عز وجل . (ج ١٣ ص ١٤٣ من الكنز) وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية وهو حديث موضوع . ومجرد العزو إليه مشعر بالضعف كما هو مقرر عند أهل العلم بالحديث .

٩ ، ١٠ — أنا مدينة العلم وعلي بابها ... الحديث . أنا دار الحكمة وعلي بابها ... الحديث . هذا حديث مطعون فيه ، قال يحيى بن معين : لأصل له ، وقال البخاري : إنه منكر وليس له وجه صحيح ، وقال الترمذي : إنه منكر غريب ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ، وقال ابن دقيق العيد : لم يثبتوه ، وقال النووي والذهبي والجزري : إنه موضوع . (مختصر التحفة الاثني عشرية ١٦٥) .

وقال ابن الجوزي وثم في الطريق الثاني (أنا دار الحكمة ... الحديث) محمد بن عمرو الرومي قال ابن حبان : كان يأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم لا يجوز الاحتجاج به بحال . (رياض الجنة ١٥٠) .

١١ ، ١٢ — علي باب علمي ... الحديث . موضوع ذكره الذهبي في ترجمة ضرار بن صرْد بلفظ (علي عيبة علمي) وقال فيه البخاري : متروك ، وقال يحيى بن معين : كذابان بالكوفة هذا وأبو نعيم النخعي . وكذا حديث رقم ١٢ (أنت تبيين لأمتي ماختلفوا فيه من الحق) ذكره الذهبي في ترجمة ضرار بن صرْد . (المستدرک ١٢٢/٣) .

١٣ — علي مني بمنزلة من ربي . الحديث أخرجه ابن السمان كذا في الصواعق ، وهو حديث موضوع لا أصل له في كتب الحديث سواء منها

الصحيح ، والسنن والمسانيد المعتمدة .

ولا يخفى فساد هذا من حيث المعنى لما فيه من المساواة بين علي رضي الله عنه وبين النبي ﷺ . وهو قول يخالف صريح القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وإجماع الأمة . ولكن الرافضة يعتقدونه بل إنهم يجعلون لأئمتهم منزلة أعلى منزلة من الأنبياء كما هو مصرح به في أمهات كتبهم .

١٤ — حديث (علي بن أبي طالب باب حطة من دخل منه كان مؤمناً ومن خرج منه كان كافراً) . حديث موضوع لا يعرفه أحد من أئمة الحديث ، ولم يخرجوه في شيء من كتبهم ، وقد كذب هذا الرافضي في عزوه الحديث إلى كثر العمال . إذ تتبعت أحاديث الكثر فلم أجد لهذا الحديث أصلاً .

١٥ — حديث : قوله ﷺ يوم عرفات في حجة الوداع : علي مني وأنا من علي ، ولا يؤدي عني إلا أنا أو علي .

إن أهل السنة لا ينازعون في صحة قول النبي ﷺ هذا ، فقد جاء في الصحيحين من حديث البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال لعلي : أنت مني وأنا منك كان هذا يوم تنازع علي وجعفر وزيد في ابنة حمزة فقضى بها لخالتها وكانت تحت جعفر ، وقال لعلي : أنت مني وأنا منك ، وقال لجعفر : أشبهت خلقي وخلقي ، وقال لزيد : أنت أخونا ومولانا .

ولكن قول النبي ﷺ لعلي : لا يصلح أن يكون دليلاً على مدعى الرافضة في إمامة علي بعد النبي ﷺ بلا فصل وأنه أفضل من الشيخين بل لم يكن قوله عليه الصلاة والسلام من خصائص علي بن أبي طالب وحده فقد ثبت في الصحيح قول النبي ﷺ للأشعرين : « هم مني وأنا منهم » وقال عن جليبيب رضي الله عنه : « هو مني وأنا منه » .

أما قوله عليه الصلاة والسلام « ولا يؤدي عني إلا أنا أو علي » فكان ذلك سنة تسع للهجرة حيث استعمل رسول الله ﷺ أبا بكر على الحج ، فأقام رضي الله عنه للناس الحج ذلك العام ، وكان علي من جملة رعيته يصلي خلفه ويأتمر بأمره كسائر المسلمين معه ، ففي الصحيحين عن أبي هريرة قال : بعثني أبو بكر الصديق في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع في رهط يؤذنون في الناس يوم النحر : لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان . وفي رواية « ثم أردف النبي ﷺ بعلي وأمره أن يؤذن ببراءة فأذن

عليّ معنا في أهل منى يوم النحر ببراءة وبأن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان .

وقال أبو محمد ابن حزم : وما حصل في حجة الصديق كان من أعظم فضائله لأنه هو الذي خطب بالناس في ذلك الموسم ، والجمع العظيم ، والناس منصتون لخطبته يصلون خلفه وعلي من جملتهم .

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى : ولكن النبي ﷺ أردف أبا بكر بعلي لينبذ للمشركين عهدهم لأن عادتهم كانت جارية أن لا يعقد اليهود ولا يحلها إلا المطاع أو رجل من أهل بيته ، فلم يكونوا يقبلوا ذلك من أحد ولهذا أمر النبي ﷺ أن لا يبلغ سورة براءة إلا هو أو رجل من بني هاشم . (من المهاج بتصرف ٨/٣ ، ٩ ، ٤/٢٢١) .

أما حديثه في حجة الوداع فقد كان تأكيداً منه ﷺ لما بلغه أبو بكر وعلي للناس في السنة التي قبلها ، والله أعلم .

١٦ — من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع علياً فقد أطاعني ، ومن عصى علياً فقد عصاني .

إن أهل السنة لا ينازعون في هذا بل إنهم يعتقدون وجوب طاعة علي رضي الله عنه ومن قبله من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ، ويحرمون معصيتهم ومخالفتهم . لهذا الحديث وغيره من الأحاديث الصحيحة كحديث « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ » .

ولهذا لم يقع منهم مخالفة لأحد من الخلفاء الراشدين في حين أن الرفضة هم الذين كرهوا الخلفاء الراشدين الثلاثة وسبواهم ولعنواهم وخطوا عليهم حتى قالوا بكفرهم . وهم الذين عصوا علياً رضي الله عنه في جميع آرائه ومعتقداته وفي محبته وطاعته لمن سبقه من الخلفاء الراشدين .

١٧ — « يا علي من فارقتي فقد فارق الله ، ومن فارقك فقد فارقني » قال الذهبي في تلخيصه : بل هو حديث منكر .

١٨ — « من سب علياً فقد سبني » .

أهل السنة لا ينازعون في صحة هذا بل إنهم يعتقدون أن سب علي أو غيره من أحاد الصحابة كبيرة من الكبائر ومنهم من يقول بكفر القائل بذلك

لذا لم يقع من أهل السنة مثل ذلك فلم يطعنوا ولم يسبوا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ بل كانوا ومايزالون يعظمونهم ويقدرونهم حق قدرهم لاسيما أهل الفضل منهم كأهل بدر وأصحاب بيعة الرضوان ، وخصوصاً الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ، كيف لا وقد جاء الثناء عليهم في آي القرآن ، وأحاديث المصطفى عليه الصلاة والسلام القائل : « لاتسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » .

أما الرافضة فهم الذين سبوا أصحاب النبي ﷺ وكفروهم ، ولعنوا منهم من هو أفضل من علي رضي الله عنه — أبي بكر وعمر — رضي الله عنهما كما صرح بذلك علي نفسه .

١٩ — علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين وأحد المبشرين بالجنة ، وصهر رسول الله ﷺ ، وقد كان الرسول ﷺ يحبه والمؤمن لابد له أن يحب من أحبه رسول الله ، ولكن هذا ليس من خصائص علي رضي الله عنه بل علينا أن نحبه ، كما علينا أن نحب أبا بكر وعمر وعثمان ، وأن نحب الأنصار ، ففي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « آية الإيمان حب الأنصار ، وآية النفاق بغض الأنصار » . وفي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه أنه قال : إنه لعهد النبي الأمي إليّ أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق .

وقد ثبت في الصحيح قول النبي ﷺ في أبي بكر : « لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً » .

وصح أيضاً وصف أسامة بن زيد بأنه حب رسول الله ، ولاشك أن بغض علي أو غيره من أصحاب رسول الله نفاق فليسأل الرافضة أنفسهم هل تركوا من النفاق شيئاً بعد أن أبغضوا أصحاب رسول الله ﷺ .!!!

٢٠ — « يا علي أنت سيد الدنيا وسيد في الآخرة ... » الحديث . قال الذهبي في تلخيصه : هذا وإن كان رواه ثقات فهو منكر ليس ببعيد من الوضع . (المستدرک ١٢٨) .

٢١ — يا علي طوبى لمن أحبك وصدق فيك ... الحديث . في سنده سعيد بن محمد الوراق وشيخه علي بن الحزور متروكان .

٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ — « من أراد أن يحيا حياتي ويموت ميتتي ويدخل جنة الخلد التي وعدني ربي فليتول علي بن أبي طالب » .

فقد روي بروايات متقاربة متعددة . قال الذهبي في تلخيصه : أتى لها الصحة وفي سندها القاسم بن أبي شيبه ، متروك ، وشيخه يحيى بن يعلى الأسلمي ضعيف . وألفاظها ركيكة فهي إلى الوضع أقرب . (المستدرک ١٢٨/٣) .

والحديث رقم ٢٣ رواه ابن النجار بألفاظ متقاربة عن ابن عباس ، وفي سنده إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري : وهو متروك كذبه ابن المديني ، وقال ابن حبان : لا يحل حديثه إلا على جهة التعجب ، وقال الدارقطني : كذاب متروك . (ميزان الاعتدال ١٨٤/١) .

٢٦ — حديث « ياعمار إذا رأيت علياً قد سلك وادياً وسلك الناس وادياً غيره فاسلك مع علي ودع الناس » .

أخرجه الديلمي ، وهو حديث موضوع ، وإخراج الديلمي له معلم بضعفه .

٢٧ — كفي وكف علي في العدل سواء .

حديث لأصل له في كتب الحديث ، ولا وجود له في الصحاح ولا السنن ولا المسانيد ، وقد كذب هذا الرافضي في عزوه الحديث إلى الكنز فقد تتبعت أحاديث الكنز فلم أعر عليه .

٢٨ — حديث : « يافاطمة أما ترضين أن الله عز وجل اطلع إلى أهل الأرض فاختر رجلين أحدهما أبوك ، والآخر بعلك » (الحاكم ١٢٩/٣) . قال الذهبي في تليخيصه : بل هو حديث موضوع على سريج .

٢٩ — حديث « أنا المنذر وعلي الهاد ، وبك يا علي يهتدي المهتدون من بعدي » (المنهاج ٣٨/٤) .

قال ابن تيمية : إن هذا لم يقيم دليل على صحته فلا يجوز الاحتجاج به ، وكتاب الفردوس للديلمي فيه موضوعات كثيرة أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة ، فالحديث هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ويجب تكذيبه ورده ، وهذا الكلام لا يجوز نسبه إلى النبي ﷺ فإن ظاهره أن النذارة والهداية مقسومة بينهما هذا نذير لايهتدي به ، وهذا هاد . وهو قول لا يقوله

مسلم ، لمخالفته صريح قوله تعالى : ﴿ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾ .

٣٠ — حديث « يا علي ، لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك ... » فهو حديث متعلق بسد الأبواب المطللة على المسجد إلا باب علي رضي الله عنه وقد تقدم الكلام عليه بإسهاب في المراجعة رقم ٣٢ فليرجع إليه .

وخلاصته أنه لا يخلو حديث منها من كلام بل إن بعض العلماء اعتبرها أحاديث موضوعة كابن تيمية وابن الجوزي وهي بمجموعها معارضة للأحاديث الصحيحة الثابتة والتي فيها أن النبي ﷺ أمر بسد الأبواب إلا باب أبي بكر .

٣١ — حديث « أنا وهذا حجة على أمتي يوم القيامة » .

هذا حديث موضوع والمتهم بوضعه مطر بن ميمون المحاربي أبو خالد الكوفي الإسكافي . قال البخاري : منكر الحديث . وقال أبو حاتم ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات ، فلا تحل الرواية عنه .

وقد استدلل الرافضة بهذا الحديث على أن قول الإمام علي رضي الله عنه حجة لاتجوز مخالفته ، وأنه معصوم كالنبي ﷺ كما صرح بذلك هذا الرافضي حيث قال : وبهذا يكون أبو الحسن حجة كالنبي .

ولا يخفى سخف هذا القول وفساده إذ أن الأمة لم تقل بحجبة إجماع الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم فضلاً عن قول علي رضي الله عنه منفرداً .

٣٢ — حديث « مكتوب على ساق العرش : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، علي أخو رسول الله » .

٣٣ — وحديث « مكتوب على ساق العرش : لا إله إلا الله محمد رسول الله أيدته بعلي ، ونصرته بعلي » .

كلاهما حديثان موضوعان . تقدم الكلام عن الأول في المراجعة ٣٤ مامفاده أن ابن الجوزي عده في الموضوعات عن جابر كما في المنتخب ٣٥/٥ وقد أخرج ابن عساكر أيضاً كما ذكره صاحب المنتخب في هامش ج ٤٦/٥ من المسند . وإن مطلق العزو إلى هذا المصدر معلم بضعف الحديث كما صرح بذلك في مقدمة المنتخب . أما الثاني فقد قال الشوكاني في الفوائد المجموعة : قال في الذيل : هذا باطل واختلاق . (رياض الجنة ١٩١) .

٣٤ — حديث « من أراد أن ينظر إلى نوح في عزمه ، وإلى آدم في علمه ... » الحديث .

حديث موضوع كما ذكر ذلك ابن الجوزي ، وفي سنده أبو عمر متروك الحديث . (رياض الجنة ١٥٥) .

٣٥ — حديث « يا علي إن فيك من عيسى مثلاً أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه ، وأحبه النصارى حتى أنزلوه بالمنزلة التي ليس بها » .

الحديث لو افترض أنه صحيح فإن جزأه الأخير يصدق في الرفضة حيث أعلوا منزلة علي رضي الله عنه وجعلوها أعلى من منزلة الملائكة والرسل كما هو مبين في أمهات كتبهم .

وقد قال الذهبي فيه : الحكم بن عبد الملك وهاه ابن معين وقد عده ابن الجوزي في الواهيات أيضاً .

٣٦ — حديث « السَّبَقُ ثلاثة ... » الحديث .

قال الألباني : وسند هذا الحديث ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً فإن في سنده حسين الأشقر وهو ابن الحسن الكوفي شيعي غال ، ضعفه البخاري ، فقال في التاريخ الصغير : مناكير .

وروى العقيلي في الضعفاء عن البخاري أنه قال : فيه نظر ، وفي الكامل لابن عدي قال السعدي : كان غالباً من الشتامين للخيرة .

وقال الذهبي : ضعفه أبو داود ، وقال أخوه محمد : لاتكتبوا عن أخي فإنه كذاب ، وقال أبو عروبة الحراني : هو خال أبي ، وهو كذاب ، ثم ساق له هذا الحديث من طريق الطبراني .

وقال الحافظ ابن كثير في التفسير : هذا حديث منكر لا يعرف إلا من طريق حسين الأشقر وهو شيعي متروك . (رياض الجنة ١٨٨) .

٣٧ — حديث « الصديقون ثلاثة : حبيب النجار ، مؤمن آل ياسر ، ... » الحديث .

قال الألباني : موضوع ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : هذا حديث كذب وأقره علي ذلك الذهبي في مختصر المنهاج ، وكفى بهما حجة . ولما عزا

ابن المطهر الرافضي هذا الحديث إلى رواية أحمد أنكر عليه شيخ الإسلام في رده عليه فقال : لم يروه أحمد لا في المسند ولا في الفضائل ، ولا رواه أبدا وإنما زاده القطيعي عن الكديمي ، هو محمد بن يونس القرشي قال : حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري حدثنا عمرو بن جميع حدثنا ابن أبي ليلى قال : قال رسول الله ﷺ فذكره .

وعمر بن جميع ممن لا يحتج بنقله بل قال فيه ابن عدي : متهم بالوضع ، وقال يحيى : كذاب خبيث ، وقال النسائي والدارقطني : متروك ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات والمناكير عن المشاهير لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار .

وقال ابن تيمية رحمه الله أيضاً في رده على ابن المطهر : إن في الصحيح من غير وجه تسمية غير علي صديقاً كتسمية أبي بكر بالصديق كما سمي الله سبحانه مريم صديقة ، كما أن الذي يصدق ويتحرى الصدق يكتب عند الله صديقاً كما جاء في الصحيح ، فكيف يقال : الصديقون ثلاثة !!؟ . (من منهاج السنة ٦١/٤ ، بتصرف يسير) .

٣٨ — حديث « إن الأمة ستغدر بك بعدي وأنت تعيش على ملتي .. »
الحديث .

إن أهل السنة لا ينازعون في صحة الحديث ، ولكن ينازعون أن يكون هذا الحديث أيضاً في إمامة علي رضي الله عنه ، فالحديث لم يرد على إخبار النبي ﷺ بما يقع لعلي من الغدر ، وأنه على السنة ، والدعوة إلى حبه ، والتنفير من كرهه ، وأنه سيقتل رضي الله عنه . فهل في هذا الكلام دلالة على مدعي الرافضة ؟ .

فليس في ألفاظ الحديث ما يدل على مدعي هذا الرافضي البتة وكيف يكون ماتناً به النبي ﷺ في هذا الحديث نصاً في إمامة علي وولايته ولاية عامة . ولو صح هذا المدعي لكان ماتناً به النبي ﷺ لعثمان وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم جميعاً نصاً في خلافتهم . وهذا مالم يقل به أحد .

والمأمل في الأحداث التي كانت زمن خلافة علي رضي الله عنه وما بعدها يجد أن القدر الذي وقع له إنما كان من جهة الشيعة أنفسهم ، فقد غدروا بعلي وبالحسن والحسين ، رضي الله عنهم جميعاً ، وكم لاقوا رضي الله عنهم

من جهد وعناء وتعب ومشقة من جراء غدر هؤلاء ونفاقهم .

وكان النبي ﷺ كان يشير في هذا الحديث إلى غدرهم ويحذر من مكرهم ، والرافضة إنما يفسرون الغدر المذكور في الحديث باستخلاف أبي بكر وعمر وعثمان قبل علي رضي الله عنهم لأنهم يعتقدون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ بلا فصل هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ولكن غدر به . في حين أن المراد بالغدر إنما هو ما وقع منهم من غدر له زمن خلافته ، وما وقع منهم من غدر لولديه الحسن والحسين . فتأمل هذا .

٣٩ — حديث « إن منكم من يقاتل علي تأويل القرآن كما قاتلت علي تنزيله ... » الحديث .

إن هذا الحديث لاعلاقة له من قريب أو بعيد على مدعى الرافضة إذ أن مفاده أن علياً يقاتل في حين من الأحيان على تأويل القرآن ، وهذا لم يكن زمن خلافته رضي الله عنه فقد كان رضي الله عنه في قتاله محقاً ومصيباً ، ومخالفوه على الخطأ ولو بالاجتهاد .

ولا دلالة في هذا الحديث على أن علياً هو الأمير والخليفة بعد النبي ﷺ مباشرة بلا فصل كما زعم الرافضة إذ لا ملازمة بين مدعاهم هذا وبين المقاتلة على تأويل القرآن . فإيراد الحديث لإثبات مدعاهم غاية في الجهل . بل هو من دلائل أهل السنة على أن الحق كان في جانب علي رضي الله عنه .

أما حديث أمر رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين . قال الحافظ الذهبي في تلخيصه : لم يصح ، وقد ساقه الحاكم بإسنادين مختلفين إلى أبي أيوب ، والإسنادان ضعيفان . (المستدرک ١٤٠/٣) .

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى : وهو — أي الحاكم — يروي في الأربعين أحاديث ضعيفة بل موضوعة عند أئمة الحديث كقوله : بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين . (المنهاج ٩٩/٤) .

أما ابن عساكر فقد روى الحديث ، ومعلوم عند أهل العلم أن مطلق الغزو إليه معلم بالضعف .

أما حديث : يا علي ستقاتلك الفئة الباغية وأنت على الحق فمن لم ينصرك

يومئذ فليس مني . حديث موضوع لا أصل له ولم يروه أحد من أصحاب الصحيح ولا السنن ولا المسانيد ، والمؤلف الرافضي لم يعزه إلى كتاب .

أما حديث أبي ذر : إن فيكم لرجلاً .. فقد سبق الكلام عليه في رقم

. ٣٩

٤٠ — حديث : « يا علي أخصمك بالنبوة فلا نبوة بعدي وتخصم الناس

بسبع ... الحديث » .

حديث موضوع ، والمتهم به بشر بن إبراهيم : قال العقيلي : يروي عن الأوزاعي الموضوعات ، وقال ابن عدي ممن يضع الحديث ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات .

وقد ساق الحافظ الذهبي في الميزان جملة من الأحاديث المكذوبة التي رواها بشر بن إبراهيم وذكر منها هذا الحديث . (ميزان الاعتدال ٣١١/١) .

أما حديث أبي سعيد الخدري : يا علي لك سبع خصال لا يحاجك فيها أحد ... الحديث . فقد جاء في الكنز ١١٧/١٣ أنه من روية الأبرازي وهو كذاب .

بعد أن عرفنا بالاستقراء أحوال هذه الأحاديث وأن أكثرها أحاديث مكذوبة موضوعة ، وأن قليلاً منها الصحيح ، ولكن الرافضة حملوها مالاتحتمل ، وتأولوها بتأويلات فاسدة مخالفة لأي القرآن الكريم ، والأحاديث الثابتة الصحيحة ، بعد هذا كله كيف يصح اعتبار هذه الأحاديث أدلة على مدعى الرافضة بأن علي بن أبي طالب خليفة رسول الله ﷺ من بعده بلا فصل وأنه الرجل الثاني في هذه الأمة بعد النبي ﷺ وأن الزعامة والإمامة له لا لغيره بعد رسول الله ﷺ كما صرح بذلك هذا الرافضي !!! .

إن اعتبار مثل هذه الأحاديث أدلة على صدق مدعاهم إنما يكشف جهل الموسوي وجهل أشياخه الرافضة من قبل بأحوال الرسول ﷺ وسيرته و سنته وأموره ودقائقه ، فيجهلون ماهو متواتر معلومه لمن له أدنى معرفة بالسيرة ، ومع شدة جهلهم فإنهم يقبلون الوقائع ويزيدون فيها وينقصون بحسب ماتمليه عليه أهواؤهم ، وبما يتفق وضلالاتهم .

١ - الاعتراف بفضائل علي

٢ - فضائله لاتستلزم العهد بالخلافة إليه

١ - قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل : ماجاء لأحد من أصحاب رسول الله من الفضائل ماجاء لعلي بن أبي طالب (١٤) ؛ وقال ابن عباس : ما نزل في أحد من كتاب الله ما نزل في علي (١٥) ؛ وقال مرة أخرى (١٦) : نزل في علي ثلاثة مئة آية من كتاب الله عز وجل ؛ وقال مرة ثالثة (١٧) : ما أنزل الله : يا أيها الذين آمنوا ، إلا وعلي أميرها وشريفها ؛ ولقد عاتب الله أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، في غير مكان من كتابه العزيز وما ذكر علياً إلا بخير . ١ هـ . وقال عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة : كان لعلي ماشئت من ضرس قاطع في العلم ، وكان له القدم في الاسلام ، والصهر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والفقه في السنة ، والنجدة في الحرب ؛ والجود في المال (١٨) ، وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن علي ومعاوية ؛ فقال (١٩) : إن علياً كان كثير الأعداء ؛ ففتش أعداؤه عن شيء يعيبونه به فلم يجدوه ؛ فجاؤوا إلى رجل قد حاربه وقتله ، فاطروه كيداً منهم له . ١ هـ . وقال القاضي إسماعيل ، والنسائي وأبو علي النيسابوري وغيرهم (٢٠) : لم يرد في حق أحد من الصحابة بالاسانيد الحسان ماجاء في علي .

٢ - وهذا مما لا كلام فيه ، وإنما الكلام في عهد الرسول إليه بالخلافة عنه ، وهذه السنن ليست من النصوص الجلية في ذلك ، وإنما هي من خصائص الامام وفضائله ؛ لاتسعها الأرقام ؛ ونحن نؤمن بأنه كرم الله وجهه ، أهل لها ولما فوقها ، ولقد فاتكم منها أضعاف أضعاف ما ذكرتموه وقد لاتخلو من ترشيحه للإمامة ؛ لكن ترشيحه لها غير العهد بها إليه كما تعلمون ، والسلام .

س

١٤ - أخرجه الحاكم في ص ١٠٧ من صحيحه من المستدرك ، ولم يتعقبه الذهبي في التلخيص .

١٥ - أخرجه ابن عساكر وغير واحد من أصحاب السنن .

١٦ - من حديث أخرجه ابن عساكر أيضاً .

١٧ - من حديث أخرجه الطبراني وابن أبي حاتم وغير واحد من أصحاب السنن ، ونقله ابن حجر ، ونقل الأحاديث الثلاثة التي قبله في الفصل ٣ من الباب ٩ صفحة ٧٦ من صواعقه .

١٨ - نقله عن ابن عياش أهل الأخبار وأصحاب السنن ، وتراه موجوداً فيما تقدمت الاشارة إليه من الصواعق .

١٩ - فيما أخرجه السلفي في الطيوريات ، ونقله ابن حجر فيما تقدمت الاشارة إليه من الصواعق .

٢٠ - كما هو مستفيض عنهم ، وقد نقله ابن حجر في أول الفصل الثاني من الباب التاسع ، ص ٧٢ من صواعقه .

الرد على المراجعة ٤٩

لقد ساق الموسوي في هذه المراجعة جملة من الآثار على لسان الشيخ البشري ، شيخ الأزهر ، وهي آثار لأصل لها ولا نظن أن شيخ الأزهر كان يجهل حال مثل هذه الآثار ، حتى يوردها تاركاً الاستدلال بما ورد في الصحاح من فضائل علي رضي الله عنه لكن الموسوي كغيره من الرافضة لا يتورع عن الكذب ، فلا نراه إلا أنه تقول على الشيخ البشري رحمه الله . وهذا أمر واضح في كل المراجعات التي أوردها على لسانه . يعرف هذا من كان له أدنى نظر ومعرفة باللغة وأساليبها .

١ — فقول الإمام أحمد بن حنبل : ماجاء لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ من الفضائل ماجاء لعلي بن أبي طالب .

إن نسبة هذا القول للإمام أحمد غير صحيحة ، قال ابن تيمية رحمه الله : (وأحمد بن حنبل لم يقل هذا القول ، بل أحمد أجل من أن يقول مثل هذا الكذب ، بل نُقِلَ عنه أنه قال : روي له ما لم يرو لغيره مع أن في نقل هذا عن أحمد كلاماً) . (المنهاج ٩٩/٤) .

وهناك فرق بين الرواية التي ساقها الموسوي الرافضي ، وبين الرواية التي ساقها ابن تيمية عن الإمام أحمد . يدرك هذا الفرق من كان عنده معرفة يسيرة باللغة ، فعبارة الموسوي تعني أن الإمام أحمد يقر أن لعلي فضائل رويت بروايات صحيحة تفوق فضائل الشيخين أبي بكر وعمر ، والإمام أحمد أجل من أن يقول ذلك .

أما رواية ابن تيمية عنه . فإنها تعني أن كتب الفضائل اشتملت من الروايات في فضل علي أكثر مما اشتملت عليه من الروايات في فضل غيره ، لكن كتب الفضائل مملوءة بالأحاديث المكذوبة والضعيفة كما هو مقرر عند أهل العلم بالحديث ، وهي — أي الأحاديث المكذوبة في فضائل علي — أكثر من فضائل غيره لأنها من صناعة الشيعة الذين يجيزون الكذب لنصرة مذهبهم ، حتى وإن وجد الكذب في غيرهم من الطوائف لكنه فيهم أكثر ، والصدق فيهم أقل .

وإن عدم تعقب الذهبي لهذه الرواية في تلخيصه لا يصح جعله دليلاً على صحتها ، فالسكوت في مثل هذه الحال لا يعتبر دليلاً وإنما هو توقف عن الحكم لعدم توفر العلم بالدليل الذي يبنى عليه الحكم . والله أعلم .

أما قول ابن عباس : ما نزل في أحد من كتاب الله ما نزل في علي ، وقوله : نزل في علي ثلاث مائة آية من كتاب الله عز وجل فهي مما أخرجه ابن عساكر ، وإن مطلق العزو إليه معلم بالضعف وكذا قوله : ما نزل الله : يأبها الذين آمنوا إلا وعلي أميرها وشريفها . فإنه ضعيف .

والمتهم في ضعف هذه الأحاديث هما سلام ، وجبير وهما متروكان ، وكذا الضحاك فإنه ضعيف كما ذكر الشوكاني في الفوائد المجموعة .

وقال الذهبي في ترجمة سلام في الميزان : قال أبو حاتم ليس بالقوي ، وقال ابن عدي منكر الحديث ثم سرد ثمانية عشر حديثاً . وقال العقيلي في حديثه منكر .

أما ابن الجوزي فقد قال في قول ابن عباس : نزلت في علي ثلاثمائة آية : إنه موضوع .

أما مانسبه إلى الإمام أحمد ، والنسائي ، والنيسابوري فهي أقوال لاتصح وقد سبق الكلام في أن الإمام أحمد أجل من أن يقول مثل هذه الأقوال .

وأهل السنة يثبتون لعلي بن أبي طالب من الفضائل ما قد ثبت بالأسانيد الصحيحة ، وهي فضائل كافية للتدليل على فضله ، وعلو شأنه رضي الله عنه ولاداعي للكذب واختلاق الفضائل له سواء كان ذلك على لسان رسول الله ﷺ أو على لسانه رضي الله عنه ، أو على لسان غيره من الصحابة والتابعين ، وأهل العلم وأئمتهم .

قال الذهبي في تلخيص الموضوعات : لم يرو لأحد من الصحابة في الفضائل أكثر مما روي لعلي رضي الله عنه ، وهي ثلاثة أقسام : صحاح وحسان ، وقسم ضعاف وفيها كثرة ، وقسم موضوعات وهي كثيرة إلى الغاية ولعل بعضها ضلال وزندقة . اه .

وفي كتابه تنزيه الشريعة المرفوعة ، قال الخليلي في الإرشاد : قال بعض الحفاظ : تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة ألف . والله أعلم .

إن من كان مثلكم (ثاقب الروية ، بعيد المرمى ؛ خبيراً بموارد الكلام ومصادره ؛ بصيراً بمراميه ومغازيه ، مستبصراً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وحكمته البالغة ، ونبوته الخاتمة ؛ مقدرراً قدره في أفعاله وأقواله ؛ وإنه لاينطق عن الهوى) لاتفوته مقاصد تلك السنن ولايخفى عليه لوازمها عرفاً وعقلاً ؛ وماكان ليخفى عليك — وأنت من اثبات العربية وإسنادها (٢١) — ان تلك السنن قد أعطت علماً من المنازل المتعالية مالايجوز على الله تعالى وأنبياؤه اعطاؤها إلا لخلفائهم وأمنائهم على الدين وأهله ؛ فإذا لم تكن دالة على الخلافة بالمطابقة فهي كاشفة عنها البتة ؛ ودالة عليها لامحالة بالدلالة الاتزامية ، واللزوم فيها بين المعنى الأخص . وحاشا سيد الأنبياء أن يعطي تلك المنازل الرفيعة إلا لوصيه من بعده ، ووليه في عهده . علي أن من سبر غور سائر السنن المختصة بعلي ؛ وعجم عودها بروية وانصاف ؛ وجدها بأسرها — إلا قليلاً منها — ترمي إلى إمامته ، وتدل عليها إما بدلالة المطابقة ، كالنصوص السابقة (٢٢) ، وكعهد الغدير ؛ وإما بدلالة الاتزام كالسنن التي أسلفناها — في المراجعة ٣٨ — وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم : علي مع القرآن والقرآن مع علي ، لن يفترقا حتى يردا علي الحوض (٢٣) ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : علي مني بمنزلة راسي من بدني (٢٤) ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ، في حديث عبد الرحمن بن عوف (٢٥) : والذي نفسي بيده لتقيم الصلاة ، ولتؤتن الزكاة ، أو لأبعثن إليكم رجلاً مني أو كنفسي ؛ الحديث ؛ وآخره فأخذ بيد علي ، فقال : هو هذا . إلى مالا يحصى من أمثال هذه السنن ، وهذه فائدة جلية ألقت إليها كل غواص على الحقائق ، كشاف عن الغوامض ، موغل في البحث بنفسه لنفسه ؛ لا يتبع إلا مايفهمه من لوازم تلك السنن المقدسة ، بقطع النظر عن العاطفة ، والسلام .

ش

٢١ — أثبات بفتح الهمزة جمع ثبت بفتحتين ، واسناد جمع سند بفتحتين أيضاً ، والثبت والسند هو الحجة .

٢٢ — المذكورة في المراجعة ٢٠ والمراجعة ٢٦ والمراجعة ٣٦ والمراجعة ٤٠ .

٢٣ — أخرجه الحاكم في صفحة ١٢٤ من الجزء ٣ من المستدرک ، والذهبي في تلك الصفحة من تلخيصه ، مصرحين بصحته ، وهو من الأحاديث المستفيضة ومنذا يجهل كون علي مع القرآن والقرآن مع علي بعد صحاح الثقلين — الكتاب والعترة — فقفا عى ماوردناه منها في — المراجعة ٨ — واعرف حق إمام العترة وسيدها لايدافع ولاينازع .

٢٤ — أخرجه الخطيب من حديث البراء ، والديلمى من حديث ابن عباس ونقله ابن حجر في صفحة ٧٥ من صواعقه ، فراجع الحديث ٣٥ من الأربعين حديثاً التي أوردتها في الفصل الثاني من الباب ٩ من صواعقه .

٢٥ — وهو الحديث ٦١٣٣ ص ٤٠٥ من الجزء ٦ من كنز العمال ، وحسبك حجة على أن علياً كنفس رسول الله آية المباهلة على مافصله الرازي في معناها من تفسيره الكبير — مفاتيح الغيب — ص ٤٨٨ من جزئه الثاني ، ولايفوتك ماذكرناه في مباحث الآية من كلمتنا القراء .

الرد على المراجعة ٥٠

لقد حرص هذا الرافضي في هذه المراجعة على أن يجعل من الآثار الدالة على فضائل علي رضي الله عنه أدلة قطعية على إمامته بعدا لنبي ﷺ بلا فصل ، ونحن قبل أن نناقش هذه الأدلة من حيث الصحة والضعف فإننا نقول : لقد نقلت لنا كتب السنة فضائل كثير من أصحاب رسول الله ﷺ وعلي واحد منهم ، فإن كانت أحاديث الفضائل يصح أن تكون أدلة على الإمامة — كما زعم الرافضة — فإن كل صحابي يصح أن يُستدل له بالإمامة بما ورد له من فضائل . أما قصر ذلك على عليّ دون غيره من الصحابة فهو تحكّم واحتكار وتعسف ، وظلم لغيره من الصحابة رضوان الله عليهم الذين نقلت لنا كتب السنن والصحاح فضائلهم ، وإن قالوا بعموم هذا القول ، قلنا : فلماذا ينكر الرافضة إمامة أبي بكر وعمر وقد ورد لهما من الفضائل الصحيحة مايفوق فضائل علي رضي الله عنه . علماً بأن أهل السنة لم يجعلوا هذه الفضائل أدلة قطعية في إمامة الشيخين وخلافتهما .

أما النصوص الواردة في فضائل علي ، والتي اعتمدها الموسوي أدلة قطعية على مدعاه فقد مضى الحديث عليها في الرد على المراجعات : ٢٠ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٨ ، أما نصوص هذه المراجعة رقم (٥٠) فهي :

١ — حديث « علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض » .

هذا الحديث يشهد بفضل علي رضي الله عنه ، وهو يكشف لنا أنه رضي الله عنه على الحق ، والحق معه ، وأهل السنة لاينازعون في ذلك أبداً ، ولكنهم ينازعون في أن يكون الحديث دليلاً على مدعي الرافضة بأن علياً الخليفة والأمير بعد النبي ﷺ بلا فصل . إذ أنه لا يوجد في الحديث لفظ واحد يحتمل هذا المعنى أو يشير إليه من قريب أو بعيد . فلم يتضمن لفظ الإمامة ولم يحدد زمناً لها فمن أي العبارات استقوا هذا المعنى حتى كان الحديث دليلاً على مايدعون !! أما أن يكون الحديث دليلاً على أهلية علي للخلافة دون تحديد زمن معين فهذا لاينازع فيه أهل السنة أيضاً .

أما حديث : « علي مني بمنزلة رأسي من بدني » .

فقد أخرجه الخطيب في تاريخه ، والديلمى في الفردوس وإن عزوا الحديث إلى هذين المصدرين معلم بالضعف كما هو مقرر عند أهل العلم بالحديث ، وعلى هذا فإن الحديث ضعيف . والله أعلم .

أما حديث : « والذي نفسي بيده لتقيم الصلاة ، ولتؤتن الزكاة ، أو لأبعثن إليكم رجلاً مني أو كنفسى .. الحديث » .

فقد رواه ابن أبي شيبة وهو حديث ضعيف ، ولم يخرج أحد من أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد .

رقم : ١٤ المحرم سنة ١٣٣٠

معارضة الأدلة بمثلها

ربما عارضكم خصومكم بالسنن الواردة في فضائل الخلفاء الثلاثة الراشدين ، وبما جاء منها في فضائل أهل السوابق من المهاجرين والأنصار ، فما تقولون ؟ .

س

رقم : ١٥ المحرم سنة ١٣٣٠

دفع دعوى المعارضة

نحن نؤمن بفضائل أهل السوابق من المهاجرين والأنصار كافة رضي الله عنه ورضوا عنه ، وفضائلهم لاتحصى ولاتستقصى ؛ وحسبهم ماجاء في ذلك من آيات الكتاب وصحاح السنة ؛ وقد تدبرناه إذ تتبعناه فما وجدناه — كما يعلم الله عز وجل — معارضاً لنصوص علي ولاصالحاً لمعارضة شيء من سائر خصائصه . نعم ينفرد خصومنا برواية أحاديث في الفضائل لم تثبت عندنا ، فمعارضتهم إيانا بها مصادرة لانتظر من غير مكابر متحكم ؛ إذ لايسعنا اعتبارها بوجه من الوجوه ؛ مهما كانت ؛ معتبرة عند الخصم ، ألا ترى أنا لانعارض خصومنا بما انفردنا بروايته ، ولانحتج عليهم إلا بما جاء من طريقهم كحديث الغدير ونحوه ، على انا تتبعنا ماانفرد به القوم من أحاديث الفضائل ، فما وجدنا فيه شيئاً من المعارضة ، ولافيه أي دلالة على الخلافة ، ولذلك لم يستند إليه — في خلافة الخلفاء الثلاثة — أحد ، والسلام .

ش

الرد على المراجعة ٥٢

كذب هذا الرافضي إذ زعم أنهم — أي الرافضة — يؤمنون بفضائل أهل السوابق من المهاجرين والأنصار كافة .

إن الرافضة يكفرون الصحابة عموماً إلا بعضاً منهم كما جاء ذلك في كتاب الكافي للإمام الكليني ، وهو عندهم الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . بل إنهم يسمون أمة محمد ﷺ « الأمة الملعونة » لمخالفتهم النصوص القطعية في إمامة علي بزعمهم .

وعلى رأس الصحابة الذين يكفرونهم الشيخان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فهذا الكليني يختلق في كتابه الكافي حديثاً مكذوباً « ثلاثة لا ينظر الله لهم ولا يكلمهم ولهم عذاب أليم : من ادعى إمامة ليست له ، ومن بايع إماماً ليس من عند الله ، ومن زعم أن لهما — أي لأبي بكر وعمر — نصيب من الإسلام » .

ومن هنا فإنهم يفضلون لعن أبي بكر وعمر وسائر الصحابة — والعياذ بالله تعالى — على ذكر الله وسائر العبادات ، وقد ثبت في كتبهم أن لعن الشيخين — في كل صباح ومساء — موجب لسبعين حسنة ، وللشيعة كتاب اسمه (مفتاح الجنان) يشبه كتاب (دلائل الخيرات) عند أهل السنة ، فيه أدعية كثيرة لهم ، ومنها دعاء يسمونه « دعاء صنمي قريش » يريدون بهما خليفتي رسول الله ﷺ — أبا بكر وعمر — ويزعمون أن هذا الدعاء من كلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، وأول هذا الدعاء :

« اللهم صل على محمد وآل محمد ، والعن صنمي قريش وجبتيهما وطاغويتهما وإفكيهما وابنتيهما .. الخ » (مختصر التحفة الاثني عشرية للدهلوي / ٢٨٥) .

كما أورد الدهلوي في مختصر التحفة الاثني عشرية من أقوالهم أنهم يقولون : « إن أبا بكر وعمر وعثمان منافقون » ، ويقولون : « إن الآيات المسفرة بمدح الصحابة من المهاجرين والأنصار وأم المؤمنين كلها متشابهات

لا يعلم تأويلها إلا الله .

ويقولون : « إن أهل السنة شر من اليهود والنصارى » ذكر ذلك ابن المعلم ويسمونه الشيخ المفيد — وهو محمد بن محمد بن النعمان شيخ مشايخهم ورئيس رؤساء ملتهم — . وأورد الدهلوي من تعصباتهم أنهم يرون : أن أهل السنة عندهم أنجس من اليهود والنصارى ، حتى لو أصاب البدن شيء منهم غسلوه ، مع أن ماء الاستنجاء المتلطف بالغايط والعدرة ليس بنجس عندهم كما قال ابن المطهر الحلي في المنتهى . إن طهارة ماء الاستنجاء وجواز استعماله مرة أخرى من إجماعات الفرقة .

ومن تعصباتهم أنهم يرون أن الابتداء بلعن أبي بكر وعمر بدل التسمية في كل أمر ذي بال أحب وأولى ، ويقولون : كل طعام لعن عليه الشيخان سبعين مرة كان فيه زيادة البركة .

فكيف يصح بعد هذا الذي نقلناه عنهم قول هذا الرافضي بأنه يؤمن بفضائل المهاجرين والأنصار؟! إنه عين الكذب الذي يبيحونه باسم التقية .

إن أهل السنة يقولون : إن الإمامة لم تثبت لأحد من الصحابة بالنص ، بل وليس هناك في السنة حديث واحد يمكن أن يكون نصاً في مسألة الخلافة بعد النبي ﷺ وكل مافي الأمر أنه قد جاء في السنة أحاديث كثيرة في فضائل الصحابة رضوان الله عليهم وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون الأربعة .

وأهل السنة لم يخرجوا هذه الأحاديث عن دلالتها ولم يتجاوزوا مضامينها ، ولم يحملوها مالاتحتمل وإن اعتبروا بعض الأحاديث الواردة في فضائل أبي بكر رضي الله عنه مؤشرات على استخلافه بعد النبي ﷺ بلا فصل فاستأنسوا بها لدى إجماعهم على مبايعته إلا أنهم لا يعتبروها نصوصاً قطعية في هذا الأمر .

بيد أن الرافضة جعلوا أحاديث الفضائل التي وردت في علي رضي الله عنه نصوصاً قاطعة على أنه الخليفة والإمام بعد النبي ﷺ بلا فصل . وحكموا بردة الشيخين لأنهما اغتصبا الخلافة من صاحبها ، وخالفاً للنصوص المتواترة القطعية الثبوت والدلالة — بزعمهم — ولم يكتفوا بما ثبت من أحاديث في فضل علي حتى راحوا يكذبون ويكذبون ، ويضعون الأحاديث الملققة في فضل علي ليثبتوا صحة دعواهم ، فضلوا وأضلوا .

إن الصحيح من أحاديث الفضائل لا يعدو أن يكون شهادة من النبي ﷺ بفضله من ورد في حقه هذا الحديث . أما أن يُجعل دليلاً على إمامة وخلافة صاحبه ، فلا يصح بحال ، لأنه يفضي إلى تعدد الأئمة والخلفاء بعد النبي ﷺ بلا فصل ، لكثرة وتعدد الذين ورد في حقهم أحاديث تشهد بفضلهم من أصحاب رسول الله ﷺ .

وإن قيل : أحاديث فضائل علي هي وحدها دون غيرها التي تعتبر نصاً في الإمامة والخلافة ، قلنا : هذا تحكم وتعسف واحتكار لادليل عليه ، فكيف جعلتموها نصاً في هذا الأمر وأنكرتم على أهل السنة مجرد فهمهم أن الأحاديث الواردة في فضائل أبي بكر تشير إلى استخلافه؟! .

التماسه حديث الغدير

تكرر منك ذكر الغدير ، فاتل حديثه من طريق أهل السنة تندبره ؛ والسلام .

س

شذرة من شذور الغدير

أخرج الطبراني وغيره بسند مجمع على صحته (٢٦) ، عن زيد بن أرقم قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، بغدير خم تحت شجرات ، فقال : أيها الناس يوشك أن ادعى فأجيب (٢٧) ، وإني مسؤول (٢٨) وانكم مسؤولون (٢٩) ، فماذا أنتم قائلون ؟ قالوا : نشهد أنك قد بلغت وجاهدت ونصحت ، فجزاك الله خيراً ، فقال : أليس تشهدون أن لا إله إلا الله ؟ وأن محمداً عبده ورسوله ؟ وأن جنته حق ؟ وأن ناره حق ؟ وأن الموت حق ؟ وأن البعث حق بعد الموت ؟ وأن الساعة آتية لا ريب فيها ؟ وأن الله يبعث من في القبور ؟ قالوا : بلى نشهد بذلك (٣٠) ؛ قال : اللهم اشهد ، ثم

٢٦ — صرح بصحته غير واحد من الأعلام ، حتى اعترف بذلك ابن حجر إذ أورده نقلاً عن الطبراني وغيره في أثناء الشبهة الحادية عشر من الشبهة التي ذكرها في الفصل الخامس من الباب الأول من الصواعق ص ٢٥ .

٢٧ — إنما نعى إليهم نفس الزكية تنبيهاً إلى أن الوقت قد استوجب تبليغ عهده ، واقتضى الأذان بتعيين الخليفة من بعده ، وأنه لا يسعه تأخير ذلك مخافة أن يدعى فيجيب قبل احكام هذه المهمة التي لا بد له من احكامها ، ولاغنى لأتمته عن اتمامها .

٢٨ — لما كان عهده إلى أخيه ثقيلاً على أهل التنافس والحسد والشحناء والنفاق أراد صلى الله عليه وآله وسلم — قبل أن ينادي بذلك — أن يتقدم في الاعتذار إليهم تأليفاً لقلوبهم وإشفاقاً من معرفة أقوالهم وأفعالهم ، فقال : وإني مسؤول ، ليعلموا أنه مأمور بذلك ومسؤول عنه ، فلا سبيل له إلى تركه . وقد أخرج الامام الواحدي في كتابه أسباب النزول بالاسناد إلى أبي سعيد الخدري ، قال : نزلت هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا نَزَّلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ يوم غدير خم في علي بن أبي طالب .

٢٩ — لعله أشار بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : وانكم مسؤولون ، إلى ما أخرجه الديلمي وغيره — كما في الصواعق وغيرها — عن ابن سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : وقومهم إنهم مسؤولون عن ولاية علي ، وقال الامام الواحدي : انهم مسؤولون عن ولاية علي وأهل البيت ، فيكون الغرض من قوله : وانكم مسؤولون ، تهديد أهل الخلاف لوليه ووصيه .

٣٠ — تدبر هذه الخطبة من تدبرها ، وأعطى التأمل فيها حقه ، فعلم أنها ترمي إلى ولاية علي من أصول الدين كما عليه الامامية ، حيث سألهم أولاً ، فقال : أليس تشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ؟ إلى أن قال : وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، ثم عقب ذلك بذكر الولاية ليعلم أنها على حد تلك الأمور التي سألهم عنها فأقروا بها ، وهذا ظاهر لكل من عرف أساليب الكلام ومغازيه من أولي الأفهام .

قال : يأيها الناس إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين ، وأنا أولى بهم من أنفسهم (٣١) ، فمن كنت مولاه فهذا مولاه ؛ يعني علياً ؛ اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ، ثم قال : يأيها الناس إني فرطكم ؛ وإنكم واردون علي الحوض ، حوض أعرض مما بين بصرى إلى صنعاء ؛ فيه عدد النجوم قدحان من فضة ؛ وإن سائلكم حين تردون علي عن الثقلين ، كيف تخلفوني فيهما ، الثقل الأكبر كتاب الله عز وجل ، سبب طرفه بيد الله تعالى ، وطرفه بأيديكم فاستمسكوا به لاتضلوا ولاتبدلوا ؛ وعترتي أهل بيتي ؛ فإنه قد نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتى يردا علي الحوض (٣٢) . ١ هـ .

وأخرج الحاكم في مناقب علي من مستدركه (٣٣) ؛ عن زيد بن أرقم من طريقين صححهما علي شرط الشيخين ، قال : لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، من حجة الوداع ونزل غدیر خم ، أمر بدوحات فقممن فقال : كأني دعيت فأجبت ؛ وإني قد تركت فيكم الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله تعالى وعترتي ، فانظروا كيف تخلفوني فيها فإنهما ؛ لن يفترقا حتى يردا علي الحوض ؛ ثم قال : إن الله عز وجل مولاي ، وأنا مولى كل مؤمن ، ثم أخذ بيد علي ، فقال : من كنت مولاه فهذا وليه ؛ اللهم وال من ولاه ؛ وعاد من عاداه ، وذكر الحديث بطوله ، ولم يتعقبه الذهبي في التلخيص . وقد أخرجه الحاكم أيضاً في باب ذكر زيد بن أرقم (٣٤) من المستدرک مصرحاً بصحته . والذهبي — علي تشدده — صرح بهذا أيضاً في ذلك الباب من تلخيصه ، فراجع .

وأخرج الامام أحمد من حديث زيد بن أرقم (٣٥) ، قال : نزلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، بواد ؛ يقال له : وادي خم ؛ فأمر بالصلاة فصلها بهجير ، قال : فخطبنا ، وظلل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ بثوب علي شجرة سمرة ، من الشمس ؛ فقال : أستم تعلمون أولستم تشهدون أنني أولى بكل مؤمن من نفسه ؟ قالوا : بلى ، قال : فمن كنت مولاه ، فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه ؛ وعاد من عاداه . ١ هـ .

وأخرجه النسائي عن زيد بن أرقم (٣٦) ، قال : لما دفع النبي من حجة الوداع ونزل غدیر خم ، أمر بدوحات فقممن ، ثم قال : كأني دعيت فأجبت وإني تارك فيكم

٣١ — قوله : وأنا أولى ، قرينة لفظية ، علي أن المراد من المولى إنما هو الأولى فيكون المعنى : إن الله أولى بي من نفسي وأنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ومن كنت أولى به من نفسه فعلي أولى به من نفسه .
٣٢ — هذا لفظ الحديث عند الطبراني وابن جرير والحكيم الترمذي عن زيد بن أرقم ، وقد نقله ابن حجر عن الطبراني وغيره باللفظ الذي سمعته ، وأرسل صحته ارسال المسلمات ، فراجع ص ٢٥ من الصواعق .

٣٣ — ص ١٠٩ من جزئه الثالث .

٣٤ — ص ٥٣٣ من جزئه الثالث .

٣٥ — في ص ٣٧٢ من الجزء الرابع من مسنده .

٣٦ — ص ٢١ من الخصائص العلوية عند ذكر قول النبي : من كنت وليه فهذا وليه .

الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله وعترتي أهل بيتي ؛ فانظروا كيف تخلفوني فيهما ، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض ، ثم قال : إن الله مولاي ؛ وأنا ولي كل مؤمن ؛ ثم انه أخذ بيد علي ، فقال : من كنت وليه فهذا وليه ؛ اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، قال أبو الطفيل : فقلت لزيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٣٧) ، فقال : وانه ماكان في الدوحات أحد إلا رآه بعينيه وسمعه بأذنيه . ١ هـ . وهذا الحديث أخرجه مسلم في باب فضائل علي من صحيحه (٣٨) من عدة طرق عن زيد بن أرقم ، لكنه اختصره فبتره — وكذلك يفعلون — .

وأخرج الإمام أحمد من حديث البراء بن عازب (٣٩) من طريقين ، قال : كنا مع رسول الله ، فنزلنا بغدير خم ، فنودي فينا الصلاة جامعة ، وكسح لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، تحت شجرتين ، فصلى الظهر وأخذ بيد علي ، فقال : أستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسي ؟ قالوا : بلى ، قال : فأخذ بيد علي ، فقال : من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ، قال : فلقبه عمر بعد ذلك ، فقال له : هنيئاً يا ابن أبي طالب أصبحت وأمست مولى كل مؤمن ومؤمنة .

وأخرج النسائي عن عائشة بنت سعد (٤٠) ؛ قالت : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ يوم الجحفة ؛ فأخذ بيد علي وخطب ؛ فحمد الله وأثنى عليه ؛ ثم قال : أيها الناس إني وليكم ؛ قالوا : صدقت يا رسول الله ، ثم رفع يد علي ؛ فقال : هذا وليي ، ويؤدي عني ديني ؛ وأنا موالي من والاه ؛ ومعادي من عاداه .

وعن سعيد أيضاً (٤١) ؛ قال : كنا مع رسول الله ، فلما بلغ غدير خم وقف الناس ثم رد من تبعه ، ولحق من تخلف ، فلما اجتمع الناس إليه ؛ قال : أيها الناس من وليكم ؟

٣٧ — سؤال أبي الطفيل ظاهر في تعجبه من هذه الأمة إذ صرفت هذا الأمر عن علي مع ماترويه عن نبيها في حقه يوم الغدير ، وكأنه شك في صحة ماترويه في ذلك فقال لزيد حين سمع روايته منه : أسمعته من رسول الله ؟! كالمستغرب المتعجب الحائر المرتاب ، فأجابه زيد بأنه لم يكن في الدوحات أحد على كثرة من كان يومئذ من الخلائق هناك ، إلا من رآه بعينيه وسمعه بأذنيه فعلم أبو الطفيل حينئذ أن الأمر كما قال الكمي عليه الرحمة :

ويوم الدوح دوح غدير خم	أبان له الخلافة لو أطعنا
ولم أر مثل ذلك اليوم يوماً	ولم أر مثله حقاً أضيعا
ولكن الرجال تبايعوها	فلم أر مثلها خطراً مبيعا

٣٨ — ص ٣٢٥ من جزئه الثاني .

٣٩ — في ص ٢٨١ من الجزء الرابع من مسنده .

٤٠ — في ص ٤ من خصا صه العلوية في باب ذكر منزلة علي من الله عز وجل وفي ص ٢٥ في باب الترغيب في موالاته ، والترهيب من معاداته .

٤١ — فيما أخرجه النسائي صفحة ٢٥ من خصائصه .

قالوا : الله ورسوله ، ثم أخذ بيد علي فأقامه ثم قال من كان الله ورسوله وليه ، فهذا وليه ، اللهم وال من والاه ؛ وعاد من عاداه . ١ هـ .

والسنن في هذه كثيرة لانحاط ولانضبط ، وهي نصوص صريحة بأنه ولي عهده ، وصاحب الأمر من بعده ، كما قال الفضل بن العباس بن أبي لهب (٤٢) :
وكان ولي العهد بعد محمد علي وفي كل المواطن صاحبه
ش

المراجعة ٥٥

رقم : ١٩ المحرم سنة ١٣٣٠

ماالوجه في الاحتجاج به مع عدم تواتره ؟

الشيعة متفقون على اعتبار التواتر فيما يحتجون به على الامامة لأنها عندهم من أصول الدين ، فما الوجه في احتجاجكم بحديث الغدير مع عدم تواتره عند أهل السنة ؟ وإن كان ثابتاً من طرقهم الصحيحة .

س

المراجعة ٥٦

رقم : ٢٢ المحرم سنة ١٣٣٠

- ١ - النواميس الطبيعية تقضي بتواتر نص الغدير
- ٢ - عناية الله عز وجل
- ٣ - عناية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
- ٤ - عناية أمير المؤمنين ٥ - عناية الحسين
- ٦ - عناية الأئمة التسعة ٧ - عناية الشيعة
- ٨ - تواتره من طريق الجمهور

حسبك من وجوه الاحتجاج هنا : ماقلناه لك آنفاً - في المراجعة ٢٤ - .

١ - على أن تواتر حديث الغدير مما تقضي به النواميس التي فطر الله الطبيعة عليها ، شأن كل واقعة تاريخية عظيمة يقوم بها عظيم الأمة ، فيوقعها بمنظر وبمسمع من الألوف المجتمعة من أمته من أماكن شتى ، ليحملوا نبأها عنه إلى من وراءهم من الناس ، ولاسيما إذا كانت من بعده محل العناية من أسرته وأوليائهم في كل خلف ، حتى بلغوا بنشرها واداعتها كل مبلغ ، فهل يمكن أن يكون نبؤها - والحال هذه - من أخبار الآحاد كلا ،

٤١ - فيما أخرجه النسائي صفحة ٢٥ من خصائصه .

٤٢ - من أبيان له أجاب فيها الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، فيما ذكره محمد محمود الراجعي في مقدمة شرح الهاشميات صفحة ٨ .

بل لابد أن ينتشر انتشار الصبح ، فينظم حاشيتي البر والبحر ﴿ ولن تجد لسنة الله تحويلاً ﴾ .

٢ — إن حديث الغدير كان محل العناية من الله عز وجل ، إذ أوحاه تبارك وتعالى ، إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ؛ وأنزل فيه قرآناً يرتله المسلمون آناء الليل وأطراف النهار ، يتلونه في خلواتهم وجلواتهم ؛ وفي أورادهم وصلواتهم ، وعلى أعواد منابرهم ؛ وعوالي منائرهم ﴿ يأيها الرسول بلغ ما أنزل الله إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس ﴾ (٤٣) ، فلما بلغ الرسالة يومئذ بنصه علي بن أبي طالب بالامامة وعهده إليه بالخلافة ، أنزل الله عز وجل عليه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ (٤٤) يخ يخ ﴿ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ﴾ إن من نظر إلى هذه الآيات ، بخع لهذه العنايات .

٣ — وإذا كانت العناية من الله عز وجل ، على هذا الشكل ؛ فلا غرو أن يكون من عناية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ما كان ، فإنه لما دنا أجله ؛ ونعيت إليه نفسه ، أجمع — بأمر الله تعالى — علي أن ينادي بولاية علي في الحج الأكبر على رؤوس الأشهاد ، ولم يكتف بنص الدار يوم الانذار بمكة ، ولا بغيره من النصوص المتوالية ، وقد سمعت بعضها ؛ فأذن في الناس قبل الموسم انه حاج في هذا العام حجة الوداع ، فوفاه الناس من كل فج عميق ، وخرج من المدينة بنحو مئة ألف أو يزيدون (٤٥) فلما كان يوم الموقف يعرفات نادى في الناس : علي مني ، وأنا من علي ، ولا يؤدي عني إلا أنا

٤٣ — لا كلام عندنا في نزولها بولاية علي يوم غدير خم ، وأخبارنا في ذلك متواترة عن أئمة العترة الطاهرة ، وحسبك مما جاء في ذلك من طريق غيرهم ما أخرجه الامام الواحدي في تفسير هذه الآية من سورة المائدة ص ١٥٠ من كتابه — أسباب النزول — من طريقين معتبرين عن عطية عن أبي سعيد الخدري ، قال : نزلت هذه الآية ﴿ يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ يوم غدير خم في علي بن أبي طالب ، قلت : وهو الذي أخرجه الحافظ أبو نعيم في تفسيرها من كتابه — نزول القرآن — بسندين « أحدهما » عن أبي سعيد « والآخر » عن أبي رافع ، ورواه الامام إبراهيم بن محمد الحموميني الشافعي في كتابه الفرائد بطرق متعددة عن أبي هريرة . وأخرجه الامام أبو إسحاق الثعلبي في معنى الآية من تفسيره الكبير بسندين معتبرين ، ومما يشهد له أن الصلاة كانت قبل نزولها قائمة ، والزكاة مفروضة ، والصوم كان مشروعاً ، والبيت محجوجاً ، والحلال بيناً ، والحرام بيناً ، والشرعية متسقة ، واحكامها مستتية ، فأى شيء غير ولاية العهد يستوجب من الله هذا التأكيد ، ويقتضي الحض على بلاغه بما يشبه الوعيد ، وأي أمر غير الخلافة يخشى النبي الفتنة بتبليغه ، ويحتاج إلى العصمة من أذى الناس بأدائه .

٤٤ — صحاحنا في نزول هذه الآية بما قلناه متواترة من طريق العترة الطاهرة فلا ريب فيه وإن روى البخاري أنها نزلت يوم عرفة — وأهل البيت أدري — .

٤٥ — قال السيد أحمد زيني دحلان في باب حجة الوداع من كتابه — السيرة النبوية — : وخرج معه صلى الله عليه وآله وسلم — من المدينة — تسعون ألفاً ويقال مئة ألف وأربعة وعشرون ألفاً ، ويقال أكثر من ذلك (قال) وهذه عدة من خرج معه ، وأما الذين حجة معه فأكثر من ذلك إلى آخر كلامه . ومنه يعلم أن الذين قفلوا معه كانوا أكثر من مئة ألف وكلهم شهدوا حديث الغدير .

أو علي (٤٦) ؛ ولما وقف بمن معه من تلك الألوف وبلغوا وادي خم ؛ وهبط عليه الروح الأمين بآية التبليغ عن رب العالمين ؛ حط صلى الله عليه وآله وسلم ؛ هناك رحله ؛ حتى لحقه من تأخر عنه من الناس ورجع إليه من تقدمه منهم ، فلما اجتمعوا صلى بهم الفريضة ، ثم خطبهم عن الله عز وجل ؛ فصدع بالنص في ولاية علي ؛ وقد سمعت شذرة من شذوره ومالم تسمعه أصح وأصرح ؛ علي أن فيما سمعته كفاية ؛ وقد حملته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كل من كان معه يومئذ من تلك الجماهير ، وكانت تربو على مئة ألف نسمة من بلاد شتى ، فسنة الله عز وجل التي لا تبديل لها في خلقه تقتضي تواتره مهما كانت هناك موانع تمنع من نقله ، علي أن لأئمة أهل البيت طرقات تمثل الحكمة في بته وإشاعته .

٤ — وحسبك منها ما قام به أمير المؤمنين أيام خلافته ، إذ جمع الناس في الرحبة فقال : أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خم ما قال ، إلا قام فشهد بما سمع ، ولا يقيم إلى من رآه بعينه وسمعه بأذنيه ، فقام ثلاثون صحابياً فيهم اثنا عشر بدرياً ، فشهدوا أنه أخذه بيده ، فقال للناس : أتعلمون أنني أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قالوا : نعم ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : من كنت مولاه ، فهذا مولاه ، اللهم وال من واه ؛ وعاد من عاداه ؛ الحديث . وأنت تعلم أن تواطؤ الثلاثين صحابياً على الكذب مما يمنعه العقل ، فحصول التواتر بمجرد شهادتهم إذن قطعي لا ريب فيه ، وقد حمل هذا الحديث ، عنهم كل من كان في الرحبة من تلك الجموع فيئوه بعد تفرقهم في البلاد ، فطار كل مطير . ولا يخفى أن يوم الرحبة إنما كان في خلافة أمير المؤمنين ، وقد بويع سنة خمس وثلاثين ، ويوم الغدير إنما كان في حجة الوداع سنة عشر ، فبين اليومين — في أقل الصور — خمس وعشرون سنة ، كان في خلالها طاعون عمواس ، وحروب الفتوحات والغزوات على عهد الخلفاء الثلاثة ، وهذه المدة — وهي ربع قرن — بمجرد طولها وبحروبها وغاراتها ، وبطاعون عمواس الجارف ، قد أفنت جل من شهد يوم الغدير من شيوخ الصحابة وكهولهم ، ومن فتیانهم المتسرعين — في الجهاد — إلى لقاء الله عز وجل ، ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، حتى لم يبق منهم حياً بالنسبة إلى من مات إلا قليل والأحياء : منهم كانوا منتشرين في الأرض إذ لم يشهد منهم الرحبة إلا من كان مع أمير المؤمنين في العراق من الرجال دون النساء ، ومع هذا كله فقد قام ثلاثون صحابياً ، فيهم اثنا عشر بدرياً فشهدوا بحديث الغدير سماعاً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ورب قوم أقعدهم البغض عن القيام بواجب الشهادة كأنس (٤٧) بن مالك وغيره ، فأصابته دعوة أمير المؤمنين عليه السلام ؛ ولو تسنى له

٤٦ — أوردنا هذا الحديث في المراجعة ٤٨ فراجعته تجده الحديث ١٥ ولنا هناك في أصل الكتاب وفي التعليقة عليه كلان يجد بالباحثين أن يقفوا عليه .

٤٧ — حيث قال له علي عليه السلام : مالك لا تقوم مع أصحاب رسول الله فتشهد بما سمعته يومئذ منه ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، كبرت سني ونسيت . فقال علي : إن كنت كاذباً فضربك الله ببياض لانوارها العمامة ، فما قام حتى أبيض وجهه برصاً ، فكان بعد ذلك يقول : أصابتي دعوة العبد

أن يجمع كل من كان حياً يومئذ من الصحابة رجالاً ونساء ؛ ثم يناشدهم مناشدة الرحبة ؛ لشهد له أضعاف أضعاف الثلاثين ، فما ظنك لو تسنت المناشدة في الحجاز قبل أن يمضي على عهد الغدير ماضى من الزمن ؟ فتدبر هذه الحقيقة الراهنة تجدها أقوى دليل على تواتر حديث الغدير ، وحسبك مما جاء في يوم الرحبة من السنن ما أخرجه الامام أحمد — من حديث زيد بن أرقم في ص ٣٧٠ من الجزء الرابع من مسنده — عن أبي الطفيل ، قال : جمع علي الناس في الرحبة ، ثم قال لهم أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يقول يوم غدیر خم ماسمع لما قام ، فقام ثلاثون من الناس (قال) وقال أبو نعیم : فقام ناس كثير ؛ فشهدوا حين أخذه بيده ، فقال للناس : أتعلمون أنني أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قالوا : نعم يارسول الله ، قال : من كنت مولاه ؛ فهذا مولاه ؛ اللهم وال من والاه ؛ وعاد من عاداه ، قال أبو الطفيل : فخرجت وكأن في نفسي شيئاً — أي من عدم عمل جمهور الأمة بهذا الحديث — فلقيت زيد بن أرقم ؛ فقلت له : إني سمعت علياً يقول : كذا ؛ وكذا ؛ قال زيد : فما تنكر قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ يقول ذلك له . ا ه .

قلت : فإذا ضمت شهادة زيد هذه ؛ وكلام علي يومئذ في هذا الموضوع إلى شهادة الثلاثين ؛ كان مجموع الناقلين للحديث يومئذ اثنين وثلاثين صحابياً وأخرج الامام أحمد من حديث علي ص ١١٩ من الجزء الأول من مسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ؛ قال : شهدت علياً في الرحبة ينشد الناس ؛ فيقول أنشد الله من سمع رسول الله يقول يوم غدیر خم : من كنت مولاه فعلي مولاه ؛ ولا يقيم إلا من قد رآه ، قال عبد الرحمن : فقام اثنا عشر بديراً كاني أنظر إلى أحدهم ؛ فقالوا : نشهد أنا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يقول يوم غدیر خم : ألسنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجي أمهاتهم ؟ فقلنا : بلى يارسول الله ؛ قال : فمن كنت مولاه فعلي مولاه ؛ اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه . ا ه .

ومن طريق آخر ؛ أخرجه الامام أحمد في آخر الصفحة المذكورة ، قال : اللهم وال من والاه ؛ وعاد من عاداه ؛ وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، قال : فقاموا إلا ثلاثة لم يقوموا ، فدعا عليهم علي فأصابتهم دعوته . ا ه .

وأنت إذا ضمت علياً وزيداً بن أرقم إلى الاثني عشر المذكورين في الحديث ، كان البديون يومئذ ١٤ رجلاً كما لا يخفى ، ومع تتبع السنن الواردة في مناشدة الرحبة ، عرف حكمة أمير المؤمنين في نشر حديث الغدير وإذاعته .

٥ — ولسيد الشهداء أبي عبد الله الحسين عليه السلام ؛ موقف — على عهد

— الصالح . ا ه . قلت : هذه منقبة مشهورة ذكرها الامام ابن قتيبة الدينوري ، حيث ذكر أنساً في أهل العاهات من كتابه — المعارف — آخر ص ١٩٤ . ويشهد لها ما أخرجه الامام أحمد بن حنبل في آخر ص ١١٩ من الجزء الأول من مسنده ، حيث قال : فقاموا إلا ثلاثة لم يقوموا ، فأصابتهم دعوته .

معاوية — حصحص فيه الحق ، كموقف أمير المؤمنين في الرحبة إذ جمع الناس — أيام الموسم بعرفات — فأشاد بذكر جده وأبيه وأمه وأخيه ، فلم يسمع سامع بمثله بليغاً حكيماً يستعبد الاسماع ، ويملك الأبصار والأفئدة ، جمع في خطابه فاعوى ، وتبع فاستقصى ، وأدى يوم الغدير حقه ، ووفاه حسابه ؛ فكان لهذا الموقف العظيم أثره ؛ في اشتها حديث الغدير وانتشاره .

٦ — وان للأئمة التسعة من أبنائه الميامين طرقاً — في نشر هذا الحديث واذاعته — تريك الحكمة محسوسة بجميع الحواس ؛ كانوا يتخذون اليوم الثامن عشر من ذي الحجة عيداً في كل عام ؛ يجلسون فيه للتهنئة والسرور ، بكل بهجة وحبور ويتقربون فيه إلى الله عز وجل ؛ بالصوم والصلاة والابتهاج — بالادعية — إلى الله ، ويبالغون فيه بالبر والاحسان ، شكراً لما أنعم الله به عليهم في مثل ذلك اليوم من النص على أمير المؤمنين بالخلافة ؛ والعهد إليه بالامامة ؛ وكانوا يصلون فيه أرحامهم ، ويوسعون على عيالهم ، ويزورون اخوانهم ، ويحفظون جيرانهم ويأمرون أوليائهم بهذا كله .

٧ — وبهذا كان يوم ١٨ من ذي الحجة في كل عام عيداً عند الشيعة (٤٨) في جميع الاعصار والأمصار ، يفرعون فيه إلى مساجدهم ، للصلاة فريضة ، ونافلة وتلاوة القرآن العظيم ؛ والدعاء بالمأثور ؛ شكراً لله تعالى على إكمال الدين وإتمام النعمة بإمامة أمير المؤمنين ، ثم يتزاورون ، ويتواصلون فرحين مبهجين متقربين إلى الله بالبر والاحسان وإدخال السرور على الأرحام والجيران ولهم في ذلك اليوم من كل سنة زيارة لمشهد أمير المؤمنين ؛ لا يقل المجتمعون فيها عند ضراحه عن مئة ألف ؛ يأتون من كل فج عميق ؛ ليعبدوا الله بما كان يعبده في مثل ذلك اليوم أئمتهم الميامين ، من الصوم والصلاة والاناة إلى الله والتقرب إليه بالمبرات والصدقات ، ولا ينفضون حتى يحدقوا بالضراح الأقدس فيلقوا — في زيارته — خطاباً مأثوراً عن بعض أئمتهم ، يشتمل على الشهادة لأمر المؤمنين بمواقفه الكريمة ، وسوابقه العظيمة ؛ وعنايته في تأسيس قواعد الدين ، وخدمة سيد النبيين والمرسلين إلى ماله من الخصائص والفضائل التي منها عهد النبي إليه ؛ ونصه يوم الغدير عليه ؛ هذا دأب الشيعة في كل عام ؛ وقد استمر خطباؤهم في الأشادة في كل عصر ومصر ؛ بحديث الغدير مسنداً ومرسلاً ؛ وجرت عادة شعرائهم على نظمه في مدائحهم قديماً (٤٩) وحديثاً ، فلا سبيل إلى التشكيك في تواتره من طريق أهل البيت وشيعتهم ،

٤٨ — قال ابن الأثير في عدة حوادث سنة ٣٥٢ من كامله : وفيها في ثامن عشر ذي الحجة ، أمر معز الدولة بإظهار الزينة في البلد — بغداد — وأشعلت النيران بمجلس الشرطة ، وأظهر الفرح ، وفتحت الأسواق بالليل كما يفعل ليالي الأعياد ، فعل ذلك فرحاً بعيد الغدير يعني غدير خم ، وضربت الدباب والبقوات ، وكان يوماً مشهوداً ، انتهى بلفظه في ص ١٧١ من الجزء الثامن من تاريخه .

٤٩ — قال الكمي بن زيد :

ويوم الدوح دوح غدير خم أبان له الولاية لو أطعنا .. الخ
وقال أبو تمام من عبقريته الرائية ، وهي في ديوانه :
أقام رسول الله يدعوهم بها ليقربهم عرف ويناهم ، نكر

فإن دواعيهم لحفظه بعين لفظه ؛ وعنايتهم بضبطه وحراسته ونشره وإذاعته ؛ بلغت أقصى الغايات ؛ وحسبك ماتراه في مظانه من الكتب الأربعة وغيرها من مسانيد الشيعة المشتملة على أسانيد الجملة المرفوعة ؛ وطرقه المعنونة المتصلة ؛ ومن ألم بها ؛ تجلى له تواتر هذا الحديث من طرقهم القيمة .

٨ — بل لاريب في تواتره من طريق أهل السنة بحكم النواميس الطبيعية كما سمعت ﴿ لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ وصاحب الفتاوى الحامدية — على تعنته — يصرح بتواتر الحديث في رسالته المختصرة الموسومة بالصلوات الفاخرة في الأحاديث المتواترة ؛ والسيوطي وأمثاله من الحفاظ ينصون على ذلك ، ودونك محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ ؛ المشهورين ؛ وأحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة ؛ ومحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ؛ فإنهم تصدوا لطرقة ؛ فأفرد كل منهم كتاباً على حدة ، وقد أخرج ابن جرير في كتابه من خمسة وسبعين طريقاً وأخرجه ابن عقدة في كتابه من مئة وخمسة طرق (٥٠) ، والذهبي — على تشدده — صحح كثيراً من طريقه (٥١) وفي الباب السادس عشر من غاية المرام تسعة وثمانون حديثاً من طريق أهل السنة في نص الغدير ؛ على أنه لم ينقل عن الترمذي ، ولا عن النسائي ، ولا عن الطبراني ؛ ولا عن البزار ؛ ولا عن أبي يعلى ؛ ولا عن كثير ممن أخرج هذا الحديث ، والسيوطي نقل الحديث في أحوال علي من كتابه تاريخ الخلفاء عن الترمذي ؛ ثم قال : وأخرجه أحمد عن علي ؛ وأبي أيوب الأنصاري ؛ وزيد بن أرقم ؛ وعمر ؛ وذو مر (٥٢) (قال) وأبو يعلى عن أبي هريرة ؛ والطبراني عن ابن عمر ؛ ومالك بن الحويرث وحيشي بن جنادة ، وجرير ؛ وسعد بن أبي وقاص ؛ وأبي سعيد الخدري ؛ وأنس ، (قال) والبزار ؛ عن ابن عباس ، وعمارة وبريدة . ١ هـ . ومما يدل على شيوع هذا الحديث وإذاعته ؛ ما أخرجه الامام أحمد في مسنده (٥٣) عن رياح بن الحارث من طريقين إليه ؛ قال : جاء

—	يمد بضيعه ويعلم أنه	ولي ومولاكم فهل لكم خبير
	يروح ويفغدو بالبيان لمعشر	يروح بها غمر ويفغدو بهم غمر
	فكان له جهر باثبات حقه	وكان لهم في بزهم حقه جهر
	أثم جعلتم حظه حد مرهف	من البيض يوماً حظ صاحبه القبر

٥٠ — نص صاحب غاية المرام في أواخر الباب ١٦ ص ٨٩ من كتابه المذكور : ان ابن جرير أخرج حديث الغدير من خمسة وتسعين طريقاً في كتاب أفرد له سماه كتاب : الولاية ، وان ابن عقدة أخرج من مائة وخمسة طرق في كتاب أفرد له أيضاً ، ونص الامام أحمد بن محمد بن الصديق المغربي على أن كلا من الذهبي وابن عقدة أفرد لهذا الحديث كتاباً خاصاً به ، فراجع خطبة كتابه القيم الموسوم — بفتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي — .

٥١ — نص على ذلك ابن حجر في الفصل ٥ من الباب الأول من صواعقه .

٥٢ — أقول : وأخرجه أيضاً من حديث ابن عباس ص ١٣١ من الجزء الأول من مسنده ، ومن حديث البراء في ص ٢٨١ من الجزء الرابع من مسنده .

٥٣ — راجع ص ٤١٩ من جزئه الخامس .

رھط إلى علي فقالوا : السلام عليك يامولانا ؛ قال : من القوم ؟ قالوا : مواليك يأمرير المؤمنين ؛ قال : كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب ، قالوا : سعمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يوم غدیر خم يقول : من كنت مولاه ، فإن هذا مولاه ؛ قال رياح : فلما مضوا تبعتهم فسألت : من هؤلاء ؟ قالوا : نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري . ١٥٠ . ومما يدل على تواتره ما أخرجه أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره سورة المعارج من تفسيره الكبير بسنتين معتبرين ، أو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كان يوم غدیر خم نادى الناس فاجتمعوا فأخذ بيد علي فقال : من كنت مولاه ، فعلي مولاه ، فشاع ذلك فطار في البلاد وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، على ناقة له ؛ فأناخها ونزل عنها ، وقال : يا محمد أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله ، وأنت رسول الله فقبلنا منك ، وأمرتنا أن نصلي خمساً فقبلنا منك ، وأمرتنا بالزكاة فقبلنا ، وأمرتنا أن نصوم رمضان فقبلنا ، وأمرتنا بالحج فقبلنا ؛ ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضيعي ابن عمك تفضله علينا ، فقلت : من كنت مولاه فعلي مولاه ، فهذا شيء منك أم من الله ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : فوالله الذي لا إله إلا هو إن هذا لمن الله عز وجل ، فولى الحارث يريد راحلته وهو يقول : اللهم ان كان مايقول محمد حقاً ، فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ، فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله سبحانه بحجر سقط على هامته ، فخرج من دبره فقتله ، وأنزل الله تعالى ﴿ سأل سائل بعذاب واقع للكافرين ليس له دافع من الله ذي المعارج ﴾ انتهى الحديث بعين لفظه (٥٤) ، وقد أرسله جماعة من أعلام أهل السنة إرسال المسلمات (٥٥) ، والسلام .

ش

المراجعة ٥٧

رقم : ٢٥ المحرم سنة ١٣٣٠

١ - تأويل حديث الغدير

٢ - القرينة على ذلك

١ - حمل الصحابة على الصحة يستوجب تأويل حديث الغدير متواتراً كان أو غير متواتر ، ولذا قال أهل السنة لفظ المولى يستعمل في معاني متعددة ورد بها القرآن العظيم ، فتارة يكون بمعنى الأولى ؛ كقوله تعالى مخاطباً للكفار ﴿ ماوأكم النار هو مولاكم ﴾ أي أولى بكم ، وتارة بمعنى الناصر ؛ كقول عز اسمه ﴿ ذلك أن الله مولى الذين آمنوا

٥٤ - وقد نقله عن الثعلبي جماعة من أعلام السنة كالعلامة الشبلنجي المصري في أحوال علي من كتابه - نور الأبصار - فراجع منه ص ١١ إن شئت .

٥٥ - فراجع مانقله الحلبي من أخبار حجة الوداع في سيرته المعروفة بالسيرة الحلبية ، تجد هذا الحديث في آخر ص ٢١٤ من جزئها الثالث .

وأن الكافرين لا مولى لهم ﴿ وبمعنى الوارث ؛ كقوله سبحانه ﴿ ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون ﴿ أي ورثة وبمعنى العصبية ، نحو قوله عز وجل ﴿ وإن خفت الموالى من ورائي ﴿ وبمعنى الصديق ﴿ يوم لا يغني مولاً عن مولا شيئاً ﴿ وكذلك لفظ المولى يجيء بمعنى الأولى بالتصرف كقولنا : فلان ولي القاصر ، وبمعنى الناصر والمحبوب ، قالوا : فلعل معنى الحديث من كنت ناصره ؛ أو صديقه ؛ أو حبيبه ، فإن علياً كذلك ، وهذا المعنى يوافق كرامة السلف الصالح ، وإمامة الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم أجمعين .

٢ — وربما جعلوا القرينة على إرادته من الحديث ، أن بعض من كان مع علي في اليمن رأى منه شدة في ذات الله ، فتكلم فيه ونال منه ، وبسبب ذلك قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، يوم الغدير بما قام فيه من الثناء على الامام ، وأشاد بفضله تنبيهاً إلى جلالة قدره ، ورداً على من تحامل عليه ، ويرشد بذلك أنه أشاد في خطابه بعلي خاصة ، فقال : من كنت وليه فعلي وليه ، وبأهل البيت عامة ، فقال : إني تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ، فكان كالوصية لهم بحفظه في علي بخصوصه ، وفي أهل بيته عموماً ، وقالوا : وليس فيها عهد بخلافة ، ولا دلالة على إمامة ، والسلام .

س

المراجعة ٥٨

رقم : ٢٧ المحرم سنة ١٣٣٠

- ١ — حديث الغدير لا يمكن تأويله
- ٢ — قرينة التأويل جزاف وتضليل

١ — أنا أعلم بأن قلوبكم لاتطمئن بما ذكرتموه ؛ ونفوسكم لاتركن إليه ؛ وأنكم تقدرتون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، في حكمته البالغة ، وعصمته الواجبة ، ونبوته الخاتمة ، وأنه سيد الحكماء ، وخاتم الأنبياء ﴿ وماينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى علمه شديد القوى ﴿ فلو سألكم فلاسفة الأعيان عما كان منه يوم غدير خم ، فقال : لماذا منع تلك الألوف المؤلفة يومئذ عن المسير ؟ وعلام حبسهم في تلك الرمضاء بهجير ؟ وفيه اهتم بارجاع من تقدم منهم والحق من تأخر ؟ ولم أنزلهم جميعاً في ذلك العراء على غير كلاً ولا ماء ؟ ثم خطبهم عن الله عز وجل في ذلك المكان الذي مه يفرقون ، ليبلغ الشاهد منهم الغائب ، وما المقتضي لنعي نفسه إليهم في مستهل خطابه ؟ إذ قال : يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب ، وإني مسؤول ، وأنكم مسؤولون ، وأي أمر يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، عن تبليغه ؟ وتسأل الأمة عن طاعتها فيه ؛ ولماذا سألكم فقال : أستم تشهدون أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وإن جنته حق ، وأن ناره حق ، وأن الموت حق وأن البعث حق بعد الموت ، وإن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ؛ قالوا : بلى نشهد بذلك ، ولماذا أخذ حيثئذ على سبيل الفور بيد علي فرفعها إليه حتى بان بياض أبطيه ؟ فقال : يأيتها الناس إن الله مولاي ،

وأنا مولى المؤمنين ، ولماذا فسر كلمته — وأنا مولى المؤمنين — بقوله : وأنا أولى بهم من أنفسهم ؟ ولماذا قال بعد هذا التفسير : فمن كنت مولاه ، فهذا مولاه أو من كنت وليه فهذا وليه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، ولم خصه بهذه الدعوات التي لا يليق لها إلا أئمة الحق ، وخلفاء الصدق ، ولماذا أشهدهم من قبل ، فقال : ألسنت أولى بكم من أنفسكم ؟ فقالوا : بلى . فقال : من كنت مولاه ، فعلي مولاه ، أو من كنت وليه ، فعلي وليه ؛ ولماذا قرن العترة بالكتاب ؟ وجعلها قدوة لأولي الألباب إلى يوم الحساب ؟ وفيم هذا الاهتمام العظيم من هذا النبي الكريم ؟ ومالمهمة التي احتاجت إلى هذه المقدمات كلها ؟ ومالغاية التي توخاها في هذا الموقف المشهود ؟ ومالشيء الذي أمره الله تعالى بتبليغه إذ قال عز من قائل : ﴿ يَا أَيُّهَا رَسُولُ بَلِّغْ مَا نَزَّلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ وأي مهمة استوجبت من الله التأكيد ؟ واقتضت الحض على تبليغها بما يشبه التهديد ؟ وأي أمر يخشى النبي الفتنة بتبليغه ؟ ويحتاج إلى عصمة الله من أذى المنافقين بيانه ؟ أكنتم — بجدك لو سألكم عن هذا كله — تجيبونه بأن الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، إنما أراد بيان نصره علي للمسلمين ، وصداقته لهم ليس إلا ، ما أراكم ترتضون هذا الجواب ، ولأتوهم أنكم ترون مضمونه جائزاً على رب الأرباب ، ولا على سيد الحكماء ، وخاتم الرسل والأنبياء ، وأنتم أجل من أن تجوزوا عليه أن يصرف هممه كلها ، وعزائمه بأسرها ، إلى تبين شيء بين لا يحتاج إلى بيان ، وتوضيح أمر واضح بحكم الوجدان والعيان ؛ ولاشك أنكم تنزهون أفعاله وأقواله عن أن تردري بها العقلاء ؛ أو ينتقدها الفلاسفة والحكماء ، بل لاريب في أنكم تعرفون مكانة قوله وفعله من الحكمة والعصمة ، وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ مَطَاعٍ ثُمَّ أَمِينٍ وَمَصَاحِبِكُمْ بِمَحْنٍ ﴾ فيهم بتوضيح الواضحات ، وتبيين ماهو بحكم البديهيات ؛ ويقدم لتوضيح هذا الواضح مقدمات أجنبية ، لاربط له بها ولادخل لها فيه ، تعالى الله عن ذلك ورسوله علواً كبيراً . وأنت — نصر الله بك الحق — تعلم أن الذي يناسب مقامه في ذلك الهجير ، ويليق بأفعاله وأقواله يوم الغدير ، إنما هو تبليغ عهده ، وتعيين القائم مقامه من بعده ، والقرائن اللفظية ، والأدلة العقلية ، توجب القطع الثابت الجازم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم ، ما أراد يومئذ إلا تعيين علي ولياً لعهد ، وقائماً مقامه من بعده ، فالحديث مع ما قد حذف به من القرائن نص جلي ، في خلافة علي ، لا يقبل التأويل ، وليس إلى صرفه عن هذا المعنى من سبيل ؛ وهذا واضح ﴿ لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ﴾ .

٢ — أما القرينة التي زعموها فجزاف وتضليل ، ولباقة في التخليط والتهويل ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بعث علياً إلى اليمن مرتين ؛ والأولى كانت سنة ثمان ، وفيها أرجف المرجفون به ، وشكوه إلى النبي بعد رجوعهم إلى المدينة ، فأنكر عليهم ذلك (٥٦) حتى أبصروا الغضب في وجهه ، فلم يعودوا لمثلها ؛ والثانية كانت سنة عشر ، وفيها عقد النبي له اللواء وعمه صلى الله عليه وآله وسلم بيده ؛ وقال له : امض ولا تلتفت ،

فمضى لوجهه راشداً مهدياً حتى أنفذ أمر النبي ، ووافاه صلى الله عليه وآله وسلم ، في حجة الوداع ، وقد أهل بما أهل به رسول الله فأشركه صلى الله عليه وآله وسلم بهديه ، وفي تلك المرة لم يرجف به مرجف ؛ ولاتحامل عليه مجحف فكيف يمكن أن يكون الحديث مسيباً عما قاله المعترضون ؟ أو مسوقاً للرد على أحد كما يزعمون . على أن مجرد التحامل على علي ، لا يمكن أن يكون سبباً لثناء النبي عليه ، بالشكل الذي أشاد به صلى الله عليه وآله وسلم ، على منبر الحدائق يوم خم ، إلا أن يكون — والعياذ بالله — مجازفاً في أقواله وأفعاله ، وهممه وعزائمه ، وحاشا قدسي حكمته البالغة ، فإن الله سبحانه يقول : ﴿ إنه ليقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلاً ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلاً ما تذكرون تنزيل من رب العالمين ﴾ ولو أراد مجرد بيان فضله ، والرد على المتحاملين عليه ، لقال : هذا ابن عمي ، وصهري ، وأبو ولدي ، وسيد أهل بيتي ؛ فلا تؤذوني فيه ، أو نحو ذلك من الأقوال الدالة على مجرد الفضل وجلالة القدرة على أن لفظ الحديث (٥٧) لا يتبادر إلى الأذهان منه إلا ما قلناه ، فليكن سببه مهما كان ، فان الألفاظ إنما تحمل على ما يتبادر إلى الأفهام منها ، ولا يلتفت إلى أسبابها كما لا يخفى . وأما ذكر أهل بيته في حديث الغدير ؛ فإنه من مؤيدات المعنى الذي قلنا ؛ حيث قرنهم بمحكم الكتاب ؛ وجعلهم قدوة لأولي الألباب ، فقال : إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا ، كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ؛ وإنما فعل ذلك لتعلم الأمة أن لا مرجع بعد نبينا إلا إليهما ، ولا معول لها من بعده إلى عليهما ؛ وحسبك في وجوب اتباع الأئمة من العترة الطاهرة اقترانهم بكتاب الله عز وجل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ؛ فكما لا يجوز الرجوع إلى كتاب يخالف في حكمه كتاب الله سبحانه وتعالى ، لا يجوز الرجوع إلى إمام يخالف في حكمه أئمة العترة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أنهما لن ينفصيا أو لن يفترقا حتى يردا علي الحوض دليل على أن الأرض لن تخلوا بعده من إمام منه هو عدل الكتاب ومن تدبر الحديث وجده يرمي إلى حصر الخلافة في أئمة العترة الطاهرة ، ويؤيد ذلك ما أخرجه الامام أحمد في مسنده (٥٨) عن زيد بن ثابت ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني تارك فيكم خليفتين ، كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض . ا هـ . وهذا نص في خلافة أئمة العترة عليهم السلام . وأنت تعلم أن النص على وجوب اتباع العترة ، نص على وجوب اتباع علي ، إذ هو سيد العترة لا يدافع ؛ وإمامها لا ينازع ؛ فحديث الغدير وأمثاله ؛ يشتمل على النص على علي تارة ، من حيث أنه إمام العترة ، المنزلة من الله ورسوله منزلة الكتاب ؛ وأخرى من حيث شخصه العظيم ، وأنه ولي كل من كان رسول الله وليه ، والسلام .

ش

— ٥٦ — كما بيناه في المراجعة ٣٦ ، فراجعها ولا يفوتك ما علقناه عليها .

٥٧ — ولا سيما بسبب ما أشرنا إليه من القرائن العقلية والنقلية .

٥٨ — راجع أول ص ١٢٢ من جزئه الخامس .

الرد على المراجعات من ٥٤ - ٥٨

غدير خم هو موضع بالجحفة بين المدينة ومكة ، والرافضة يقولون : إن النبي ﷺ خطب الناس في هذا المكان وبلغهم بولاية علي رضي الله عنه من بعده ، وكان هذا البلاغ من النبي ﷺ امتثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى في الآية ٦٧ من سورة المائدة ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ ، فكانت الآية خاصة بعلي رضي الله عنه ، وتكليفاً من الله لنبيه بتبليغ الأمة أن علياً خليفته من بعده بلا فصل ، فكان حديثه في غدير خم استجابة منه وامتثالاً لهذا التكليف . كما صرح بذلك الموسوي وأشياخه من قبله مدعين أن حديث الغدير هذا حديث متواتر ، وأنه نص قاطع في إمامة علي رضي الله عنه . والجواب على هذا كله من وجوه :

أحدها : أن الآية لم تنزل في علي بن أبي طالب كما زعموا ، وإنما هو أمر من الله سبحانه وتعالى لنبيه ﷺ أن يبلغ للناس كل ما أوحاه الله إليه ، ولا يكتسب منه شيئاً ، وقد امتثل عليه الصلاة والسلام هذا الأمر ، فبلغ عن ربه كل ما أوحى إليه .

روى البخاري عند تفسيره هذه الآية بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت : من حدثك أن محمداً كتم شيئاً مما أنزل الله عليه فقد كذب ، وهو يقول : يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴿ الآية .

وقال البخاري : قال الزهري : « من الله الرسالة ، وعلي الرسول البلاغ ، وعلينا التسليم » ، وقد شهدت له أمته بإبلاغ الرسالة وأداء الأمانة ، واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل في خطبته يوم حجة الوداع ، وقد كان هناك من أصحابه نحو من أربعين ألفاً .

كما ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال في خطبته يومئذ : « أيها الناس إنكم مسئولون عني فما أنتم قائلون ؟ » قالوا : نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فجعل يرفع إصبعه إلى السماء

وينكسها إليهم ويقول : « اللهم هل بلغت » .

ثانيها : أن الآية نزلت في المدينة بل هي من أوائل منازل في المدينة وقبل حجة الوداع بمدة طويلة بدليل ما قبلها وما بعدها من الآيات التي تتحدث عن أهل الكتاب وما كان من أمرهم في المدينة ، أما حديث الغدير فقد كان بعد رجوعه عليه الصلاة والسلام من حجة الوداع وهو في طريقه إلى المدينة وكان ذلك في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة وهذا مما لا ينازع الرافضة فيه بدليل أنهم مازالوا يتخذون هذا اليوم عيداً .

ودعوى الرافضة بأن قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ كان في غدير خم يقضي بأن هذه الآية نزلت بعد قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ وهذا يخالف اتفاق العلماء قاطبة من أهل التفسير والحديث الذين أجمعوا على أنها نزلت في حجة الوداع والنبى ﷺ واقف بعرفة .

قال ابن تيمية رحمه الله : وهذه الآية — يعني قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ — إما نزلت في الحد لما رجم اليهوديين ، وإما في الحكم بين قريظه والنضير لما تحاكموا إليه في الدماء ، ورجم اليهوديين كان أول ما فعله بالمدينة وكذلك الحكم بين قريظه والنضير ، فإن بني النضير أجلاهم قبل الخندق ، وقريظة قتلهم عقب الخندق ، والخندق باتفاق الناس كان قبل الحديبية وقبل فتح خيبر ، وذلك كله قبل فتح مكة وغزوة حنين ، وذلك كله قبل حجة الوداع ، وحجة الوداع قبل خطبة الغدير فمن قال إن المائدة نزل فيها شيء بعد غدير خم فهو كاذب مفتر باتفاق أهل العلم .

وقال رحمه الله : إن الله قد ضمن العصمة في هذه الآية للنبي ﷺ إذا بلغ الرسالة ليؤمنه بذلك من الأعداء ولهذا روي أن النبي ﷺ كان قبل نزول هذه الآية يحترس فلما نزلت هذه الآية ترك ذلك ، وهذا إنما يكون قبل تمام التبليغ ، وفي حجة الوداع تم التبليغ ، فلا تكون هذه الآية نزلت بعد حجة الوداع لأنه قد بلغ ذلك ، ولأنه حينئذ لم يكن خائفاً من أحد يحتاج أن يعتصم منه . ١ هـ المنهاج ٤ / ٨٤ .

ثالثها : لو أن النبي ﷺ أمر بتبليغ الناس إمامة علي بعده لبلغهم ذلك وهم مجتمعون حوله أثناء الحج أو بعده وقبل أن يرجعوا إلى أوطانهم كما هو الحال في كل ما بلغه النبي ﷺ من أمور في حجته هذه . فدل هذا على أن

الذي جرى يوم الغدير لم يكن مما أمر بتبليغه كالذي بلغه في حجة الوداع .
قال ابن تيمية رحمه الله : ولم ينقل أحد بإسناد صحيح ولا ضعيف أن
النبي ﷺ ذكر إمامة علي ولا ذكر علياً في شيء من خطبته في حجة
الوداع . ١ هـ (المنهاج ٤ / ٨٥) .

ومعلوم أن خطبة حجة الوداع كانت بمثابة دستور حدد فيه الرسول ﷺ
ملامح المجتمع الإسلامي ، والإمامة من أهم الأمور وأخطرها في حياة الأمة ،
فلو كانت مما أمر النبي بتبليغه للناس ، لما أخرها ولما سكت عن بيانها في
هذا الموقف لاسيما أنه كان يدرك عليه الصلاة والسلام — بعد أن نزل عليه
قوله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم
الإسلام ديناً ﴾ — أنه لن يشهد هذا المشهد بعد ذلك .

رابعها : يزعم الرافضة أن حديث الغدير حديث متواتر ، في حين أنه
حديث آحاد مختلف في صحته ، فقد طعن جماعة من أئمة الحديث في صحته
كأبي داود السجستاني وأبي حاتم الرازي وغيرهم ، وابن تيمية وابن الجوزي
فكيف يسوغ لهم أن يعدوه من المتواتر وهذه حاله عند أئمة الحديث !!! لكن
الرافضة تعتبر كل حديث يوافق هواهم ومذهبهم حديثاً متواتراً ولو كان
موضوعاً ، ويجعلون علامة كذب الحديث مخالفته لهواهم ولو كان متواتراً ،
ويحكمون على الأحاديث الصحيحة بأنها ناقصة مبتورة ، إذ لم تتضمن مايدل
على أهوائهم وأباطيلهم .

وبهذا حكم الموسوي على حديث الغدير الذي أخرجه الإمام مسلم في
فضائل الإمام علي متهماً إياه والمحدثين من أهل السنة بسوء الأمانة والكذب
على النبي ﷺ حيث قال : (وهذا الحديث أخرجه مسلم في باب فضائل علي
من صحيحه من عدة طرق عن زيد بن أرقم لكنه اختصره فبتره — وكذلك
يفعلون —) لقد أعظم الموسوي الفرية ولاعجب في ذلك فإنه من قوم يستحلون
الكذب ويصدق فيهم قول القائل : « رمنتي بدائها وانسلت » .

ولقد ساق الموسوي رواية النسائي وأوهم القارىء بأن الإمام مسلم قد
أخرج رواية النسائي بلفظها عندما قال : (وهذا الحديث أخرجه مسلم في باب
فضائل علي من صحيحه) وهذا كذب مبین واخلط عظيم — وكذلك
يفعلون — وهذا يقتضي منا أن نسوق رواية الإمام مسلم ليتين للقارىء حقيقة
ذلك . ويدرك الفرق بينها وبين رواية النسائي من جهة ، وليدرك بعد ذلك أنها

لاتدل على مذهب إليه الموسوي .

فقد أخرج الإمام مسلم بسنده إلى يزيد بن حيان قال : « انطلقت أنا وحصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم فلما جلسنا إليه قال له حصين : لقد لقيت يازيد خيراً كثيراً رأيت رسول الله ﷺ وسمعت حديثه وغزوت معه ، وصليت خلفه ، لقد لقيت يازيد خيراً كثيراً حدثنا يازيد ماسمعت من رسول الله ﷺ ، قال : يا ابن أخي والله لقد كبرت سني ، وقدم عهدي ، ونسيت بعض الذي كنت أعني من رسول الله ﷺ فما حدثتكم فاقبلوا ، وما لا فلا تكلفوني ، ثم قال : قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خمأً بين مكة والمدينة ، فحمد الله وأثنى عليه ، ووعظ وذكر ثم قال : أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب ، وأنا تارك فيكم الثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور ، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ، فحث على كتاب الله ورغب فيه ، ثم قال : وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، فقال له حصين : ومن أهل بيته يازيد ، أليس نساؤه من أهل بيته ؟ قال : نساؤه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده ، قال : ومن هم ؟ قال : هم آل علي ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل عباس ، قال : كل هؤلاء حرم الصدقة ؟ قال : نعم » صحيح مسلم بشرح النووي ، باب فضائل علي ١٥ / ١٧٩ .

إن رواية الإمام مسلم قد خلت من لفظ (أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله وعترتي ، أهل بيتي ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض) .

كما قد خلت من لفظ : (إن الله مولاي ، وأنا ولي كل مؤمن ، ثم إنه أخذ بيد علي ، فقال : من كنت وليه فهذا وليه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه) .

ولما كانت هذه هي الألفاظ التي يحرص عليها الموسوي لأنه يجد فيها ما ينصر مذهبه ، اكتفى بالقول : (وهذا الحديث أخرجه مسلم) موهماً القارئ بأن الرواية التي ساقها قبل كلامه هذا هي بلفظها من رواية الإمام مسلم .

إن خلو رواية مسلم من هذه الألفاظ ومن كل لفظ يدل من قريب أو بعيد على مذهب إليه الموسوي هو الذي دفعه إلى إهمال هذه الرواية ، وإلى الهجوم على الإمام مسلم والأئمة الأعلام من المحدثين .

كما أن الناظر في رواية الإمام مسلم لا يجد فيها إلا الوصية باتباع كتاب الله والتذكير فقط بأهل بيته رضوان الله تعالى عليهم ، وليس فيه أمر باتباعهم .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى في منهاج السنة ٤ / ٨٥ : (والحديث الذي في مسلم إذا كان النبي ﷺ قد قاله فليس فيه إلا الوصية باتباع كتاب الله ، وهذا أمر قد تقدمت الوصية به في حجة الوداع قبل ذلك ، وهو لم يأمر باتباع العترة ، ولكن قال : أذكركم الله في أهل بيتي . وتذكر الأمة لهم يقتضي أن يذكروا ماتقدم الأمر به قبل ذلك من اعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم وهذا أمر قد تقدم بيانه قبل غدير خم ، فعلم أنه لم يكن في غدير خم أمر بشرع نزل إذ ذاك لا في حق علي ، ولا في حق غيره ، لا إمامته ولا غيرها) . ١٥ هـ .

وقد زاد الترمذي على رواية مسلم : (وإنهما لم يتفرقا حتى يردوا عليّ الحوض) قال ابن تيمية رحمه الله تعالى في المنهاج ٤ / ٨٥ :

(وقد طعن غير واحد من الحفاظ في هذه الزيادة ، وقال : إنها ليست من الحديث ، والذين اعتقدوا صحتها قالوا : إنما يدل على أن مجموع العترة الذين هم بنو هاشم لا يتفقون على ضلالة ، وهذا قد قاله طائفة من أهل السنة ، وهو من أجوبة القاضي أبي يعلى وغيره) . ١٥ هـ .

أما الزيادة وهي قوله : « اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ... الخ » فقد قال ابن تيمية : (إنها كذب ، ونقل الأثرم في سننه عن أحمد أن العباس سأله عن حسين الأشقر وأنه حدثه بحديثين قوله لعلي : « إنك ستعرض على البراءة مني فلا تبرأ » والآخر : « اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه » فأنكره أبو عبيد الله جداً ولم يشك أن هذين كذب ، وكذلك قوله : أنت أولى بكل مؤمن ومؤمنة كذب أيضاً) . ١٥ هـ (المنهاج ٤ / ٨٦) .

وأما قوله : « من كنت مولاه فعلي مولاه » فليس هو في الصحاح لكن هو مما رواه العلماء وتنازع الناس في صحته ، فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي ، وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه ، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي . ١٥ هـ المنهاج ٤ / ٨٦ .

خامسها : وعلى فرض ثبوت هذه الألفاظ وصحتها فإنه لا دلالة لها على ماذهب إليه الموسوي من أنها نصوص في أولوية علي رضي الله عنه بالخلافة .

لأن المولى لاتأتي بمعنى الأولى بالتصرف عند أهل اللغة كما بيناه سابقاً .
قال العلامة الدهلوي : وأنكر أهل العربية قاطبة ثبوت ورود « المولى »
بمعنى « الأولى » إذ لو صح للزم أن يقال : فلان مولى منك . بدل : فلا أولى
منك ، وهذا باطل منكر بالإجماع .

كما أن « المولى » لو كان بمعنى « الأولى » أيضاً لايلزم أن تكون صلة
بالتصرف ، وكيف تُقَرَّر هذه الصلة ومن أية لغة ؟ إذ يحتمل أن يكون المراد :
أولى بالمحبة ، وأولى بالتعظيم ، وأية ضرورة في كل مايسمع لفظ « الأولى »
أن يحمله على أن المراد — أولى بالتصرف — ؟ كما في قوله تعالى : ﴿ إن
أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا ﴾ وظاهر أن أتباع
إبراهيم لم يكونوا أولى بالتصرف في جنبه .

وذكر المحبة والعداوة دليل صريح على أن المقصود إيجاب محبته
والتحذير من عداوته ، لا التصرف وعدمه .

فعلم أن مقصوده صلى الله عليه وآله بهذا الكلام إنما كان إفادة هذا المعنى الذي يفهم
منه بلا تكلف يوقف قاعدة لغة العرب يعني محبة علي فرض كمحبته عليه
السلام ، وعداوته حرام كعداوته عليه السلام . وهذا مذهب أهل السنة ، ومطابق
لفهم أهل البيت في ذلك ، كما أورد أبو نُعيم عن الحسن المثنى ابن الحسن
السبط الأكبر أنهم سألوه عن حديث « من كنت مولاه » هل هو نص علي
خلافة عليّ ؟ قال : لو كان النبي صلى الله عليه وآله أراد خلافته بذلك الحديث لقال قولاً
واضحاً هكذا : « ياأيها الناس هذا وليّي وأمرني والقائم عليكم بعدي فاسمعوا
وأطيعوا » ثم قال الحسن : أقسم بالله أن الله تعالى ورسوله لو آثروا علياً لأجل
هذا الأمر ، ولم يمثل عليّ لأمر الله ورسوله ولم يُقَدِّم علي هذا الأمر لكان
أعظم الناس خطأً بترك امتثال ماأمر الله ورسوله به . قال رجل : أما قال رسول
الله صلى الله عليه وآله : « من كنت مولاه فعليّ مولاه » ؟ قال الحسن : لا والله ، إن رسول
الله لو أراد الخلافة لقال واضحاً وصرح بها كما صرح بالصلاة والزكاة ، وقال :
ياأيها الناس إن علياً وليّي وأمركم من بعدي والقائم في الناس بأمري . اه مختصر
التحفة الاثني عشرية ١٦١ .

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى : (وفي الجملة فرق بين الولي والمولى
ونحو ذلك ، وبين الوالي ، فباب الولاية التي هي ضد العداوة شيء ، وباب
الولاية التي هي الإمارة شيء . والحديث إنما هو في الأولى دون الثانية ، والنبي

عليه السلام لم يقل : من كنت واليه فعلي واليه . وإنما اللفظ : « من كنت مولاه فعلي مولاه » وأما كون المولى بمعنى الوالي فهذا باطل ، فإن الولاية تثبت من الطرفين فإن المؤمنين أولياء الله ، والله مولاهم ، وأما كونه أولى بهم من أنفسهم فلا يثبت إلا من طرفه صلى الله عليه وآله وسلم وكونه أولى بكل مؤمن من نفسه من خصائص نبوته عليه السلام . ١ هـ المنهاج ٤ / ٨٧ .

ومن أمعن النظر في حديث الغدير هذا يتبين له أن موطن الاستدلال فيه « من كنت مولاه فعلي مولاه » لا يصح أن يحمل على معنى الولاية بحال إذ أنه يقتضي اجتماع ولاية علي رضي الله عنه على المؤمنين مع ولاية النبي صلى الله عليه وآله في زمان واحد ، لأن الحديث جاء مطلقاً غير مقيد بزمن محدد وهذا أمر ممتنع شرعاً وعقلاً . لذا كان لابد من حمله على وجوب محبته إذ لا محذور من اجتماع محبته رضي الله عنه مع محبة النبي صلى الله عليه وآله بل المحبتان متلازمتان تلازماً يتعذر معه فصل أحدهما عن الأخرى .

قال الشيخ الدهلوي : « وفي هذا الحديث دليل صريح على اجتماع الولايتين في زمان واحد ، إذ لم يقع التقييد بلفظ « بعدي » بل سَوَّق الكلام لتسوية الولايتين في جميع الأوقات من جميع الوجوه كما هو الأظهر ، وشركة الأمير للنبي صلى الله عليه وآله في التصرف في عهده ممتنعة ، فهذا أدل دليل على أن المراد وجوب محبته ، إذ لا محذور في اجتماع محبتين ، بل إحداهما مستلزمة للأخرى ، وفي اجتماع التصريفين محذورات كثيرة كما لا يخفى ، وإن قيدتموه بما يدل على إمامته في المال دون الحال فمرحياً بالوفاق لأن أهل السنة أيضاً قائلون بذلك في حين إمامته . ١ هـ مختصر التحفة الاثني عشرية ١٦١ .

كما أن الرافضة قد فسروا كلمة « الأولى » الواقعة في صدر حديث الغدير حيث قال عليه الصلاة والسلام : أولستم تشهدون أنني أولى بكل مؤمن من نفسه ؟ فسروها بالأولى بالتصرف ، وهو باطل ، والمراد الأولى في المحبة ، فيكون المعنى أولستم تشهدون أنني أولى بكل مؤمن في المحبة من نفسه ؟ وهذا مصداق قوله عليه الصلاة والسلام : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده ، والناس أجمعين » رواه مسلم ، وبذلك تتلاءم أجزاء الكلام .

قال الشيخ الدهلوي : ولفظ الأولى قد ورد في غير موضع بحيث لا يناسب أن يكون معناه الأولى بالتصرف أصلاً كقوله تعالى : ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم ﴾ ، ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض

في كتاب الله ﷻ فإن سوق هذا الكلام لنفس نسب الأعداء عمّن يتبنونهم ،
وبيانه : أن زيد بن حارثة لا ينبغي أن يقال في حقه زيد بن محمد لأن نسبة
النبي ﷺ إلى جميع المسلمين كالأب الشفيق بل أزيد ، وأزواجه أمهات أهل
الإسلام ، والأقرباء في النسب أحق وأولى من غيرهم ، وإن كانت الشفقة
والتعظيم للأجانب أزيد ، ولكن مدار النسب على القرابة وهي مفقودة في
الأعداء ، وحكم ذلك في كتاب الله ، ولادخل ههنا لمعنى الأولى بالتصرف
في المقصود أصلاً . ١ هـ مختصر التحفة الاثني عشرية ١٦١ ، ١٦٢ .

ولقد كشف الموسوي عن جهله بالحديث وإسناده شأنه في ذلك شأن
قومه الرافضة الذين ليس لهم أسانيد صحيحة متصلة ، فالحديث الصحيح عندهم
ماوافق مذهبهم وإن كان موضوعاً ، والضعيف عندهم ماخالف مذهبهم . لقد
كشف جهله هذا عندما استدل على تواتر حديث الغدير بتخريج أبي إسحاق
الثعلبي له في تفسير سورة المعارج من تفسيره الكبير . وكأن الثعلبي لا يخرج
إلا المتواتر من الأحاديث .

أرأيت أخي المسلم إلى هذا الجهل الذي مابعده جهل وإلى هذا الاستدلال
الذي يستحيي من ذكره الجاهل بله العالم . والصغير قبل الكبير . إنه الجهل
الذي ينبع من هوى وضلال ، وزيف وانحراف .

وما عرف هذا الضال المضل أن أهل العلم بالحديث متفقون على أن مجرد
العزو إلى الثعلبي مشعر بضعف تلك الرواية حتى تثبت صحتها من طرق أخرى .
وروايته هذه عن الثعلبي لم يروها أحد من علماء الحديث في شيء من
كتبهم التي يرجع إليها الناس في الحديث لا الصحاح ولا السنن ولا المسانيد
ولا غير ذلك .

قال ابن تيمية رحمه الله في معرض حديثه عن هذه الرواية : وكذب هذه
الرواية لا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث .

وقد فند رحمه الله تعالى هذه الرواية من وجوه عدة نسوقها هنا بتصرف
يسير .

أولاً : أجمع الناس كلهم على أن ماقاله النبي ﷺ بغدير خم كان مرجعه
من حجة الوداع والشيعية تسلم بذلك وتجعل هذا اليوم عيداً وهو اليوم الثامن
عشر من ذي الحجة في حين أن سورة سأل سائل مكية باتفاق أهل العلم نزلت

بمكة قبل الهجرة قبل غدیر خم بعشر سنين أو أكثر من ذلك فكيف نزلت بعده !!؟

ثانياً : وقوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ... ﴾ الآية في سورة الأنفال فقد نزلت بيدراً بالاتفاق وقبل غدیر خم بسنين كثيرة .

وأهل التفسير متفقون على أنها نزلت بسبب ما قاله المشركون للنبي ﷺ قبل الهجرة كأبي جهل وأمثاله ، وأن الله ذكر نبيه بما كانوا يقولون ، بقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾ أي اذكر قولهم . فدل على أن هذا القول كان قبل نزول هذه السورة .

ثالثاً : اتفق الناس على أن أهل مكة لم تنزل عليهم حجارة من السماء لما قالوا ذلك ، فلو كان هذا آية لكان من جنس آية أصحاب الفيل ، ومثل هذا لم ينقله أحد من المصنفين في العلم لا الصحيح ولا المسند ولا الفضائل ولا التفسير ولا السير ونحوها رغم توفر الهمم والدواعي على نقله ، فعلم بذلك كذب هذه الرواية .

رابعاً : أن أهل مكة لما استفتحوا بين الله أنه لا ينزل عليهم العذاب ومحمد ﷺ فيهم . فقال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ثم قال : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ .

خامساً : لقد جاء في رواية الثعلبي التي ساقها الموسوي قول السائل : يا محمد — أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله فقبلنا منك . وهي عبارة تدل على إسلام هذا السائل . ومن المعلوم بالضرورة أن أحداً من المسلمين على عهد النبي ﷺ لم يصبه هذا .

سادساً : وهذا الرجل لا يعرف في الصحابة بل هو من جنس الأسماء التي يذكرها الطريقة من جنس الأحاديث التي في سيرة عنترة ودلهمة . وقد صنف الناس كتباً كثيرة في أسماء الصحابة الذين ذكروا في شيء من الحديث حتى في الأحاديث الضعيفة مثل كتاب (الاستيعاب) لابن عبد البر ، وكتاب ابن منده ، وأبي نعيم الأصبهاني ، والحافظ أبي موسى ونحو ذلك ، ولم يذكر أحد منهم هذا الرجل فعلم أنه ليس له ذكر في شيء من الروايات . اهـ منهاج السنة ٤ / ١٣ ، ١٤ .

١ — حصحص الحق

٢ — المراوغة عنه

١ — لم أجد فيمن عبر وغير أئين منك لهجة ؛ ولا ألحن منك بحجة ؛ وقد حصحص الحق بما أشرت إليه من القرائن ، فانكشف قناع الشك عن محيا اليقين ، ولم تبق لنا وقفة في أن المراد من الولي والمولى في حديث الغدير إنما هو الأولى ، ولو كان المراد الناصر ، أو نحوه ماسأل سائل بعذاب واقع فرأيكم في المولى ثابت مسلم .

٢ — فليتكم تقنعون منا في تفسير الحديث بما ذكره جماعة من العلماء كالامام ابن حجر في صواقعه ؛ والحلبي في سيرته ؛ إذ قالوا : سلمنا أنه أولى بالإمامة فالمراد المآل ؛ وإلا كان هو الامام مع وجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ ولا تعرض فيه لوقت المآل ، فكأن المراد حين يوجد عقد البيعة له ، فلا ينافي حينئذ تقديم الأئمة الثلاثة عليه ، وبهذا تحفظ كرامة السلف الصالح رضي الله تعالى عنه أجمعين .

س

المراجعة ٦٠

دحض المراوغة

طلبتم — نصر الله بكم الحق — أن نقنع بأن المراد من حديث الغدير أن علياً أولى بالإمامة حين يختاره المسلمون لها ، ويبايعونه بها ، فتكون أولويته المنصوص عليها يوم الغدير مآلية لا حالية ، وبعبارة أخرى تكون أولوية بالقوة لا بالفعل ؛ لثلاثي خلافة الأئمة الثلاثة الذين تقدموا عليه فنحن ننشدكم بنور الحقيقة ، وعزة العدل ، وشرف الانصاف ، وناموس الفضل ؛ هل في وسعكم أن تقنعوا بهذا لنحذو حذوكم وننحو في نحوكم ؛ وهل ترضون أن يؤثر هذا المعنى عنكم ، أو يعزى إليكم ؛ لنقتص أثركم ، وننسج فيه على منوالكم ، ماأراكم قانعين ولا راضين ، واعلم يقيناً أنكم تتعجبون ممن يحتفل بإرادة هذا المعنى الذي لايدل عليه لفظ الحديث ، ولايفهمه أحد منه ، ولايجتمع مع حكمة النبي ولا مع بلاغته صلى الله عليه وآله وسلم ، ولامع شيء من أفعاله العظيمة ، وأقواله الجسيمة يوم الغدير ، ولا مع ماأشرنا إليه سابقاً من القرائن القطعية ، ولا مع مافهمه الحارث ابن النعمان الفهري من الحديث ؛ فأقره الله تعالى على ذلك ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، والصحابة كافة .

على أن الأولوية المآلية لاتجتمع مع عموم الحديث لأنها تستوجب أن لا يكون على مولى الخلفاء الثلاثة ، ولا مولى واحد ممن مات من المسلمين على عهدهم كما لا يخفى ،

وهذا خلاف ماحكم به الرسول حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم : أُلست أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قالوا : بلى ؛ فقال : من كنت مولاه — يعني من المؤمنين فرداً فرداً — فعلي مولاه من غير استثناء كما ترى . وقد قال أبو بكر وعمر لعلي (٥٩) — حين سمعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ يقول فيه يوم الغدير ماقال — : أمسيت يابن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة ، فصرحاً بأنه مولى كل مؤمن ومؤمنة على سبيل الاستغراق لجميع المؤمنين والمؤمنات منذ أمسى مساء الغدير ، وقيل لعمر (٦٠) : إنك تصنع لعلي شيئاً لاتصنعه بأحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : انه مولاي ، فصرح بأنه مولاه ، ولم يكونوا حينئذ قد اختاروه للخلافة ، ولا بايعوه بها ، فدل ذلك على أنه مولاه ، ومولى كل مؤمن ومؤمنة بالحال لا بالمآل ، منذ صدع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك عن الله تعالى يوم الغدير ؛ واختصم أعرابيان إلى عمر ، فالتمس من علي القضاء بينهما ، فقال أحدهما : هذا يقضي بيننا ؟ فوثب إليه عمر (٦١) وأخذ بتلابيبه ؛ وقال : ويحك ماتدري من هذا ؟ هذا مولاك ومولى كل مؤمن ؛ ومن لم يكن مولاه فليس بمؤمن ؛ والأخبار في هذا المعنى كثيرة . وأنت — نصر الله بك الحق — تعلم أن لو تمت فلسفة ابن حجر واتباعه في حديث الغدير ، لكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كالعابث يومئذ في هممه وعزائمهم — والعياذ بالله — الهادي في أقواله وأفعاله — وحاشا لله — إذ لا يكون له — بناء على فلسفتهم — مقصد يتوخاه في ذلك الموقف الرهيب ، سوى بيان أن علياً بعد وجود عقد البيعة له بالخلافة يكون أولى بها ، وهذا معنى تضحك من بيانه السفهاء ، فضلاً عن العقلاء لايمتاز — عندهم — أمير المؤمنين به على غيره ، ولا يختص — على رأيهم — واحد من المسلمين دون الآخر ، لأن كل من وجد عقد البيعة له كان — عندهم — أولى بها ، فعلي وغيره من سائر الصحابة والمسلمين في ذلك شرع سواء ، فما الفضيلة التي أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، يومئذ أن يخص بها علياً دون غيره من أهل السوابق ؛ إذا تمت فلسفتهم يامسلمون ؟ أما قولهم بأن أولوية علي بالامامة لو لم تكن مالية ؛ لكان هو الامام مع وجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتصويه عجيب وتضليل غريب ؛ وتغافل عن عهود كل من الأنبياء والخلفاء والملوك والأمراء إلى من بعدهم ؛ وتجاهل بما يدل عليه حديث : أنت مني بمنزلة هارون من موسى ؛ إلا أنه لانيبي بعدي ؛ وتناس لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الدار يوم الأندار : فاسمعوا له وأطيعوا ؛ ونحو ذلك من السنن الظاهرة . على أنا لو سلمنا بأن

٥٩ — فيما أخرجه الدارقطني — كما في أواخر الفصل الخامس من الباب الأول من صواعق ابن حجر — فراجع منها ص ٢٦ ، وقد رواه غير واحد أيضاً من المحدثين بأسانيدهم وطرقهم ، وأخرج أحمد نحو هذا القول عن عمر من حديث البراء بن عازب في ص ٢٨١ من الجزء الرابع من مسنده ، وقد مر عليك في المراجعة ٥٤ من هذا الكتاب .

٦٠ — فيما أخرجه الدارقطني كما في ص ٣٦ من الصواعق أيضاً .

٦١ — أخرجه الدارقطني — كما في أواخر الفصل من الباب الحادي عشر من الصواعق المحرقة لابن حجر — .

أولوية علي بالامامة لايمكن أن تكون حالية لوجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ فلا بد أن تكون بعد وفاته بلا فصل ؛ عملاً بالقاعدة المقررة عند الجميع ؛ اعني حمل اللفظ — عند تعذر الحقيقة — على أقرب المجازات إليها كما لا يخفى . وأما كرامة السلف الصالح فمحافظة بدون هذا التأويل ؛ كما سنوضحه إذا اقتضى الأمر ذلك ؛ والسلام .

ش

الرد على المراجعة رقم ٥٩ و ٦٠

ثم إن الموسوي يتهم أهل السنة ممثلين بشيخ الأزهر بالمرَاوغة في المراجعة ٥٩ و ٦٠ لا لشيء إلا لأن شيخ الأزهر — على فَرَضِ صحة مائسب إليه من مراجعات — قد أوضح تفسير بعض العلماء المعترين في نظر الموسوي ، لحديث الغدير وهو تفسير يغير مذهب الموسوي .

والرد على هذا الاتهام أن نقول :

أولاً : هل مجرد الاستدلال برأي ابن حجر في الصواعق ، والحلبي في سيرته يعتبر مرَاوغة ، فإن كان الأمر كذلك فالموسوي أولى بأن يوصف بالمرَاوغة لأنه كثيراً ما يستدل بكلام هذين العالمين بما يوافق هواه ومذهبه ، وإن كان الوصف بالمرَاوغة بسبب مخالفة كلامهما لمذهبه فكيف يجعل مذهبه حكماً ومرجعاً ودليلاً ، في الوقت الذي يفتقر هو إلى دليل يثبت صحته .

ثانياً — وإن كانت المرَاوغة إنما تعني الحيدة عن الأدلة الشرعية الصحيحة ، والأصول الثابتة فإن الموسوي وشيعته لم يتركوا من أساليب المرَاوغة شيئاً لأحد من الناس ، لأنهم باتفاق أهل العلم قوم استباحوا الكذب وعدم الانصياع إلى الدليل ، والتفُلت منه بإنكاره ، وتحريفه إنقاصاً منه ، أو زيادة فيه ، أو تحميله مالا يَحتمل ، فهم أبعد الناس عن الدليل وأجهل الناس به .

ثالثاً : إن المرَاوغة في نظر الموسوي وشيعته الرافضة وصف لازم لكل من خالف مذهبهم ، ولو كان أصدق الصادقين ، والصدق عندهم وصف لازم لكل من وافقهم ولو كان من أكذب الكاذبين . لذا فإنه لا يلتفت إلى حكمهم ورأيهم في قليل ولا كثير .

رابعاً : إذا كان القرآن والسنة ليس فيهما نص على خلافة أحد من الناس ، وأن ماجاء فيهما كان مجرد ذكر لفضائل الصحابة جملة أو تفصيلاً باتفاق الصحابة والتابعين وأصحاب القرون الثلاثة الأولى لم يخالف في ذلك منهم أحد حتى آل البيت والعترة الطاهرة بما فيهم علي بن أبي طالب . ولم يفهم أحد منهم أن هذه الفضائل نصوص تدل على خلافة أو استخلاف صاحبها بعد النبي

صلواته
عليه بحال من الأحوال .

فإن المراءوغ هو الذي زاغ عن هذا الحق الذي جاء في كتاب الله وسنة رسول الله ، وأجمعت عليه الأمة بما فيهم العترة الطاهرة ، فتأمل هذا .

وإن العلماء من أهل السنة بحثوا في كتب السنة كثيراً ليجدوا ما يحتجوا به على إمامة علي رضي الله عنه فلو ظفروا بحديث موافق لهذا الغرض لفرحوا به لأنهم كانوا حريصين على هذا الأمر . كل هذا يدل على أن كل ما ينقله الرافضة في هذا المجال إنما هو محض كذب وافتراء .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : (وأحمد بن حنبل مع أنه أعلم أهل زمانه بالحديث احتج على إمامة علي بالحديث الذي في السنن : « تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم تصير ملكاً » وبعض الناس ضعف هذا الحديث لكن أحمد وغيره يشتمونه ، فهذا عمدتهم من النصوص على خلافة علي ، فلو ظفروا بحديث مسند أو مرسل موافق لهذا لفرحوا به ، فعلم أنه ماتدعيه الرافضة من النص هو مما لم يسمعه أحد من أهل العلم بأقوال رسول الله ﷺ لا قديماً ولا حديثاً ، ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل كما يعلمون كذب غيره من المنقولات المكذوبة) . ١٤ / ٤ .

خامساً : إنه لم يثبت عن أحد من أصحاب القرون الثلاثة الأولى أنه استدل بحديث واحد على خلافة علي رضي الله عنه رغم توفر الهمم والدواعي على إظهار مثل هذا النص ، ورغم كثرة شيعة علي رضي الله عنه إبان الفتنة والتي كانت قد تنتهي أو تقتضي بإظهار مثل هذا النص . فدل هذا على أنه لانص في هذا الأمر ، وأن كل ما تنقله الرافضة من منقولات هو محض كذب .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : (وقد جرى تحكيم الحكيم ومعه أكثر الناس ، فلم يكن في المسلمين من أصحابه ولا غيرهم من ذكر هذا النص مع كثرة شيعته ، ولا فيهم من احتج به في مثل هذا المقام الذي تتوفر فيه الهمم والدواعي على إظهار مثل هذا النص ومعلوم أنه لو كان النص معروفاً عند شيعة علي فضلاً عن غيرهم لكانت العادة المعروفة تقتضي أن يقول أحدهم هذا نص رسول الله ﷺ على خلافته فيجب تقديمه على معاوية ، وأبو موسى نفسه كان من خيار المسلمين لو علم أن النبي ﷺ نص عليه لم يستحل عزله ، ولو عزله لكان من أنكر عزله عليه يقول : كيف تعزل من نص النبي ﷺ على خلافته وقد

احتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم تقتل عماراً الفئة الباغية وهذا الحديث خير واحد أو اثنين
أو ثلاثة ونحوهم وليس هذا متواتراً والنص عند القائلين به متواتر فيالله العجب
كيف ساغ عند الناس احتجاج شيعة علي بذلك الحديث ولم يحتج أحد منهم
بالنص (١٥ / ٤ . هـ المنهاج) .

المراجعة ٦١

رقم : ١ صفر سنة ١٣٣٠

التماس النصوص الواردة من طريق الشيعة

إذا كانت كرامة السلف الصالح محفوظة ؛ فلا بأس بشيء مما أوردتموه من الأحاديث المختصة بالإمام سواء في ذلك حديث الغدير وغيره ، ولا موجب لتأويلها ، ولعل عندكم في هذا الموضوع أحاديث لا يعرفها أهل السنة ؛ فالتمس إيرادها لتكون على علم منها ؛ والسلام .

س

المراجعة ٦٢

رقم : ٢ صفر سنة ١٣٣٠

أربعون نصاً

نعم عندنا من النصوص التي لا يعرفها أهل السنة صحاح متواترة من طريق العترة الطاهرة ؛ نتلو عليك منها أربعين حديثاً (٦٢) :

أخرج الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي في كتابه — إكمال الدين وإتمام النعمة — بالاسناد إلى عبد الرحمن بن سمرة من حديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ جاء فيه : يا ابن سمرة إذا اختلفت الأهواء ؛ وتفرقت الآراء ؛ فعليك بعلي بن أبي طالب ؛ فإنه إمام أمتي وخليفتي عليهم من بعدي .

٢ — أخرج الصدوق في الاكمال أيضاً عن ابن عباس ؛ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله تبارك وتعالى ؛ اطلع إلى أهل الأرض لإطلاعة ؛ فاخترني منها فجعلني نبياً ؛ ثم اطلع الثانية فاختر علياً فجعله إماماً ؛ ثم أمرني أن اتخذه أخاً وولياً ؛ ووصياً وخليفة ووزيراً ، الحديث .

٣ — أخرج الصدوق في الاكمال أيضاً بسنده إلى الإمام الصادق عن أبيه عن آباءه

٦٢ — إنما آثرنا هذا العدد لما روينا عن كل من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عمر ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي الدرداء ، وأبي هريرة ، وأنس بن مالك ، ومعاذ بن جبل من طرق كثيرة متنوعة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء . وفي رواية : بعثه الله فقهاً عالماً . وفي رواية أبي الدرداء : كنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً . وفي رواية ابن مسعود : قيل له ادخل من أي أبواب الجنة شئت . وفي رواية ابن عمر كتب في زمرة العلماء ، وحشر في زمرة الشهداء . وحسبنا في حفظ هذه الأربعين وغيرها مما اشتملت عليه مراجعاتنا كلها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : نصر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها ، فأداها كما سمعها ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ليلع الشاهد منكم الغائب .

عليهم السلام ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ قال : حدثني جبرائيل عن رب العزة جل جلاله ؛ أنه قال : من علم أن لا إله إلا أنا وحدي ؛ وأن محمدا عبدي ورسولي ؛ وأن علي بن أبي طالب خليفتي ؛ وأن الأئمة من ولده حججي ، أدخلته الجنة برحمتي .
الحديث .

٤ — أخرج الصدوق في الاكمال أيضاً بسنده إلى الإمام الصادق عن أبيه عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الأئمة بعدي اثنا عشر ؛ أولهم علي وآخرهم القائم ، هم خلفائي وأوصيائي . الحديث .

٥ — أخرج الصدوق في الاكمال أيضاً بالإسناد إلى الاصبغ بن نباتة قال : خرج علينا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ذات يوم ؛ ويده في يد ابنه الحسن ، وهو يقول : خرج علينا رسول الله ذات يوم ؛ ويده في يدي هكذا ؛ وهو يقول : خير الخلق بعدي وسيدهم أخي هذا ، وهو إمام كل مسلم ، وأمير كل مؤمن بعد وفاتي . الحديث .

أخرج الصدوق في الاكمال أيضاً بسنده إلى الامام الرضا عن آباءه مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : من أحب أن يتمسك بديني ؛ ويركب سفينة النجاة بعدي فليقتد بعلي بن أبي طالب فإنه وصيي ؛ وخليفتي على أمتي في حياتي وبعد وفاتي .
الحديث .

٧ — أخرج الصدوق في الاكمال أيضاً بسنده إلى الامام الرضا عن أبيه عن آباءه مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ من حديث قال فيه : وأنا وعلي أبوا هذه الأمة ؛ من عرفنا فقد عرف الله ؛ ومن أنكرنا فقد أنكر الله عز وجل ؛ ومن علي سبطا أمتي وسيدا شباب أهل الجنة الحسن والحسين ؛ ومن ولد الحسين تسعة طاعتهم طاعتي ، ومعصيتهم معصيتي ؛ تاسعهم قائمهم ومهديهم .

٨ — أخرج الصدوق في الاكمال بالاسناد إلى الامام الحسن العسكري عن أبيه عن آباءه مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، من حديث قال فيه : يا ابن مسعود علي بن أبي طالب إمامكم بعدي ؛ وخليفتي عليكم . الحديث .

٩ — أخرج الصدوق في الاكمال أيضاً بالاسناد إلى سلمان ؛ قال : دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ فإذا الحسين بن علي علي فخذه وهو يلثم فاه ؛ ويقول : أنت سيد ابن سيد ؛ أنت إمام ابن إمام ؛ أخو إمام أبو الأئمة ؛ وأنت حجة الله ، وأنت حجته ؛ وأبو حجج تسعة من صلبك تاسعهم قائمهم .

١٠ — أخرج الصدوق في الاكمال أيضاً بالاسناد إلى سلمان أيضاً ؛ عن رسول الله من حديث طويل ؛ جاء فيه : يافاطمة ، أما علمت أنا أهل بيت اختار الله لنا الآخر على الدنيا ؛ وان الله تبارك وتعالى ، اطلع إلى أهل الأرض اطلاعه ؛ فاختارني من خلقه ؛ ثم اطلع ثانية ، اختار زوجك ؛ وأوحى إلي أن أزوجك إياه ؛ وأتخذة ولياً ووزيراً ؛ وأن

أجعله خليفتي في أمتي ؛ فأبوك خير الأنبياء ؛ وبعلك خير الأوصياء ؛ وأنت أول من يحلق بي . الحديث .

١١ — أخرج الصدوق في الاكمال أيضاً من حديث طويل ؛ ذكر فيه اجتماع أكثر من مئتي رجل من المهاجرين والأنصار في المسجد على عهد عثمان ، يتذاكرون العلم والفقه ، وانهم تفاخروا بينهم ؛ وعلي ساكت ؛ فقالوا له : ياأبا الحسن مايمنعك أن تتكلم ؟ فذكرهم بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : علي ، أخي ووزير ، ووارثي ووصي ؛ وخليفتي في أمتي ؛ وولي كل مؤمن بعدي ؛ فأقروا له بذلك . الحديث .

١٢ — أخرج الصدوق في الاكمال أيضاً عن كل من عبد الله بن جعفر ، والحسن ، والحسين ؛ وعبد الله بن عباس ، وعمر بن أبي سلمة ؛ وأسامة بن زيد ؛ وسلمان ؛ وأبي ذر ؛ والمقداد ، قالوا جميعاً : سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم أخي علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم . الحديث .

١٣ — أخرج الصدوق في الاكمال أيضاً عن الاصبع بن نباتة ، عن ابن عباس ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يقول : أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون . الحديث .

١٥ — أخرج الصدوق في الاكمال بالاسناد إلى الامام الصادق ؛ عن آباءه مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : إن الله عز وجل اختارني من جميع الأنبياء ، واختار مني علياً وفضله على جميع الأوصياء ، واختار من علي الحسن والحسين واختار من الحسين الأوصياء ؛ من ولده ؛ ينفون عن الدين تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الضالين .

١٦ — صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً عن علي ، قال : قال رسول الله : الأئمة بعدي اثنا عشر ؛ أولهم أنت يا علي ؛ وآخرهم القائم الذي يفتح الله عز وجل علي يديه مشارق الأرض ومغاربها (٦٣) .

١٧ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً بسنده إلى علي مرفوعاً ، من حديث طويل ، قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ان علياً أمير المؤمنين ؛ بولاية من الله عز وجل عقدها فوق عرشه ، وأشهد على ذلك ملائكته ، وإن علياً خليفة الله وحجة الله ، وانه لإمام المسلمين . الحديث .

١٩ — أخرج الصدوق في الأمالي أيضاً عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى

٦٣ — هذا الحديث والأحاديث التي قبله موجوده في باب ماروي عن النبي في النص على القائم ، وأنه الثاني عشر من الأئمة ، وهو الباب الرابع والعشرون من أبواب اكمال الدين واتمام النعمة ص ١٤٩ ومابعدها إلى ص ١٦٧ .

الله عليه وآله وسلم : يا علي أنت إمام المسلمين ، وأمير المؤمنين ؛ وقائد الغر المحجلين ؛ وحجة الله بعدي ، وسيد الوصيين . الحديث .

٢٠ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي أنت خليفتي على أمتي ، وأنت مني كشيبت من آدم . الحديث .

٢١ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً بالاسناد إلى أبي ذر ، قال : كنا ذات يوم عند رسول الله في مسجده ، فقال : يدخل عليكم من هذا الباب رجل هو أمير المؤمنين وإمام المسلمين ، فإذا بعلي بن أبي طالب قد طلع ، فاستقبله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم أقبل علينا بوجهه الكريم ، فقال : هذا إمامكم بعدي . الحديث (٦٤) .

٢٢ — أخرج الصدوق في أماليه عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : علي بن أبي طالب أقدمهم سلماً ، وأكثرهم علماً ، إلى أن قال : وهو الامام والخليفة بعدي .

٢٣ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً بسنده إلى ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : معاشر الناس من أحسن من الله قبلاً ؟ إن ربكم جل جلاله ، أمرني أن أقيم لكم علياً علماً وإماماً وخليفة ووصياً ؛ وإن أتخذته أخاً ووزيراً . الحديث .

٢٤ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً بالاسناد إلى أبي عياش ، قال : سعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المنبر فخطب ثم ذكر خطبته ، وقد جاء فيها : وإن ابن عمي علياً هو أخي ، ووزير ، وهو خليفتي ؛ والمبلغ عني . الحديث .

٢٥ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً بسنده إلى أمير المؤمنين ؛ قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ، فقال : أيها الناس انه قد أقبل شهر الله ، ثم ساق الحديث في فضل شهر رمضان ، قال علي : فقلت يا رسول الله ما أفضل الأعمال في هذا الشهر ؟ قال : الورع عن محارم الله ، ثم بكى ؛ فقلت : يا رسول الله ما يبكيك ؟ فقال : يا علي أبكي لما يستحل منك في هذا الشهر ، إلى أن قال : يا علي أنت وصي ، وأبو ولدي ؛ وخليفتي على أمتي في حياتي وبعد موتي ؛ أمرك أمري ، ونهيك نهبي . الحديث .

٢٦ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً عن علي عليه السلام : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي أنت أخي ، وأنا أخوك ، أنا المصطفى للنبوّة ؛ وأنت المجتبي للإمامة ؛ أنا صاحب التنزيل وأنت صاحب التأويل ، وأنت أبو هذه الأمة ، يا علي أنت وصي وخليفتي ، ووزير ووارثي ؛ وأبو ولدي . الحديث .

٦٤ — هذا الحديث مع الأربعة التي قبله نقلها عن الصدوق في أماليه السيد البحريني في الباب التاسع من كتابه : غاية المرام ، وهو طويلة نقلنا منها محل الشاهد . أما ما بعده من الأحاديث كلها فموجود في الباب الثالث عشر من غاية المرام .

٢٧ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً بسنده إلى ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ذات يوم في مسجد قباء ، والأنصار مجتمعون : يا علي أنت أخي ؛ وأنا أخوك ؛ وأنت وصيي وخليفتي ، وإمام أمتي بعدي ؛ والى الله من والاك ؛ وعادى من عاداك .

٢٨ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً من حديث طويل عن أم سلمة ، قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يَا مَ سَلْمَةَ اسْمَعِي وَاشْهَدِي ، هَذَا عَلِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ وَصِيٌّ وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي ، وَقَاضِي عِدَاتِي ؛ وَالذَّائِدُ عَنْ حَوْضِي .

٢٩ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً بسنده إلى سلمان الفارسي ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ يقول : يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، أَلَا أَدْلِكُمْ عَلَى مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضَلُّوا بَعْدِي أَبَداً ؛ قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ قَالَ : هَذَا عَلِيٌّ أَخِي وَوَصِيٌّ ، وَوَزِيرِي وَوَارِثِي وَخَلِيفَتِي ، إِمَامِكُمْ فَأَحْبَبُوهُ بِحَبِي ؛ وَأَكْرَمُوهُ بِكَرَامَتِي ، فَإِنْ جَبْرَائِيلُ أَمَرَنِي أَنْ أَقُولَهُ لَكُمْ .

٣٠ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً بسنده إلى زيد بن أرقم ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أَلَا أَدْلِكُمْ عَلَى مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَهْلِكُوا ؛ وَلَنْ تَضَلُّوا ، قَالَ : إِنْ إِمَامِكُمْ وَوَلِيَّكُمْ عَلِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ فَوَازِرُوهُ ، وَنَاصِحُوهُ ؛ وَصَدَّقُوهُ ؛ فَإِنْ جَبْرَائِيلُ أَمَرَنِي بِذَلِكَ .

٣١ — أخرج الصدوق في أماليه أيضاً عن ابن عباس ، من حديث قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يَا عَلِيُّ أَنْتَ إِمَامُ أُمَّتِي ، وَخَلِيفَتِي عَلَيْهَا بَعْدِي . الْحَدِيثُ .

٣٢ — أخرج الصدوق في أماليه عن ابن عباس أيضاً ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إِنْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ جَاعِلٌ مِنْ أُمَّتِي أَخاً وَوَارِثاً ، وَخَلِيفَةً وَوَصِيّاً ، فَقُلْتُ : يَا رَبِّ مَنْ هُوَ ؟ فَأَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ إِمَامُ أُمَّتِكَ ، وَحَجَّتِي عَلَيْهَا بَعْدَكَ ؛ فَقُلْتُ : يَا رَبِّ مَنْ هُوَ ؟ فَقَالَ : ذَاكَ مِنْ أَحِبِّهِ وَيُحِبُّنِي ؛ إِلَى أَنْ قَالَ فِي بَيَانِهِ : هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ .

٣٣ — أخرج الصدوق في أماليه عن الإمام الصادق عن آبائه مرفوعاً قال : قال رسول الله : لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ ، عَهَّدَ إِلَيَّ رَبِّي جَلَّ جَلَالُهُ فِي عَلِيٍّ : أَنَّهُ إِمَامُ الْمُتَّقِينَ ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحْجَلِينَ ، وَيَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ . الْحَدِيثُ .

٣٤ — أخرج الصدوق في أماليه بسنده إلى الإمام الرضا عن آبائه مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ قَالَ : عَلِيُّ مِنِّي ؛ وَأَنَا مِنْ عَلِيٍّ ، قَاتَلَ اللَّهُ مَنْ قَاتَلَ عَلِيّاً ؛ عَلِيُّ إِمَامُ الْخَلِيقَةِ بَعْدِي .

٣٥ — أخرج شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في أماليه بسنده إلى عمار بن ياسر ، قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ : إِنْ اللَّهُ زَيْنَكَ بِزِينَةٍ لَمْ يَزِينَ الْعِبَادُ بِزِينَةٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْهَا ، زَيْنَكَ فِي الزَّهْدِ بِالْدُنْيَا فَجَعَلَكَ لِاتْرَافِهَا مِنْهَا

شيئاً ، ولا تترزأ منك شيئاً ، ووهب لك حب المساكين ؛ فجعلك ترضى بهم اتباعاً ؛ ويرضون بك إماماً ؛ فطوبى لمن أحبك وصدق فيك ؛ وويل لمن أبغضك وكذب عليك .
الحديث .

٣٦ — أخرج الشيخ في أماليه أيضاً بالإسناد إلى علي ، إذ قال على منبر الكوفة : أيها الناس انه كان لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، عشر خصال ؛ هن أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس ، قال لي صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي أنت أخي في الدنيا والآخرة ؛ وأنت أقرب الخلائق إليّ يوم القيامة ؛ ومنزلك في الجنة مواجِه منزلي ، وأنت الوارث لي ، وأنت الوصي من بعدي في عداتي وأسرتي ؛ وأنت الحافظ لي في أهلي عند غيبتني ؛ وأنت الامام لأمتي ؛ وأنت القائم بالقسط في رعيتي ؛ وأنت ولي ؛ وولي ولي الله ؛ وعدوك عدوي ؛ وعدوي عدو الله .

٣٧ — أخرج الصدوق في كتابه النصوص على الأئمة بأسناده إلى الحسن بن علي ؛ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ يقول لعلي : أنت وارث علمي ، ومعدن حكمي ، والامام بعدي .

٣٨ — أخرج الصدوق في كتاب النصوص على الأئمة أيضاً ؛ بسنده إلى عمران ابن حصين ؛ قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعلي : وأنت الامام والخليفة بعدي .

٣٩ — أخرج الصدوق في كتاب النصوص على الأئمة أيضاً ؛ بسنده إلى علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي أنت الوصي على الأموات من أهل بيتي ، والخليفة على الأحياء من أمتي . الحديث .

٤٠ — أخرج الصدوق في كتاب النصوص على الأئمة أيضاً بسنده إلى الحسين بن علي ، قال : لما أنزل الله تعالى : ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾ سألت رسول الله عن تأويلها ، فقال : أنتم أولو الأرحام ؛ فإذا مت فأبوك علي أولى بي وبمكاني ؛ فإذا مضى أبوك ، فأخوك الحسن أولى به ؛ فإذا مضى الحسن ؛ فأنت أولى به . الحديث .

هذا آخر ما أردنا إيراده في هذه العجالة ، ومانسبته إلى ما بقي من النصوص إلا كنسبة الباقية إلى الزهر ؛ أو القطرة إلى البحر ؛ على أن البعض منها كاف والحمد لله رب العالمين ، والسلام .

ش

الرد على المراجعة ٦١

يصور الموسوي شيخ الأزهر رجلاً جاهلاً ويظهر ذلك من وجهين .
الأول : سهولة وسرعة انقياده وتسليمه المطلق لكل ماأورده الموسوي حيث لم يبد أي اعتراض أو نقاش وكأن ماأتى به الموسوي حقائق مسلمة .
الثاني : طلب إيراد أحاديث لايعرفها أهل السنة ، وكأن شيخ الأزهر لاصلة له بكتب الحديث التي جمعت وأوعت سنة النبي ﷺ حتى اعتقد أن أهل السنة قد جهلوا أحاديث صحيحة قد جمعها الرافضة وعلموها .

الرد على المراجعة ٦٢

إن الأحاديث الأربعين التي أوردها الموسوي كلها أحاديث هالكة وموضوعة باتفاق أهل العلم بالحديث ، وماهي إلا بعض ماوضعه الرافضة من أحاديث نصره لمذهبهم وتأييداً لباطلهم . والدليل على ذلك من وجوه :
الأول : أنها أحاديث لاسند لها صحيح ، ونحن نطالب أتباع الموسوي اثبات صحة إسناد هذه الأحاديث . فإنهم قوم لايعرفون الإسناد ، وأجهل الناس به .
الثاني : أنها أحاديث لايعرفها أهل العلم بالحديث ولم يخرجوها في كتبهم لا الصحاح ولا كتب الستة ولا المسانيد .
الثالث : أنها من رواية كذاب قد حكم عليه الموسوي بأنه صدوق لأنه على عقيدته ومذهبه .

والقمي إنما هو أحد أعلام الرافضة الذين اتفق أهل العلم على رد روايتهم لأنهم أصحاب بدعة كفرية ، ولأنهم يستحلون الكذب نصره لمذهبهم كما سبق بيانه في الجزء الأول من كتابنا ، فكيف تقبل هذه الأحاديث وهي من مروياته .

والقمي هذا إنما هو من سلالة القميين الروافض الذين لقبوا أبو لؤلؤة
المجوسي — قاتل عمر بن الخطاب — بلقب « بابا شجاع الدين » واخترعوا
له عيداً سموه « عيد بابا شجاع الدين » وهو اليوم التاسع من ربيع الأولى
بزعمهم . وأول من نادى بهذا اليوم عيداً هو أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن
سعد القمي الأحوص شيخ الشيعة القميين . وأطلق عليه يوم العيد الأكبر ، ويوم
المفاخرة ، ويوم التبجيل ، ويوم الزكاة العظمى ، ويوم البركة ، ويوم التسلية .
انظر ص ٩٠٨ — ٢٠٩ من مختصر التحفة الاثني عشرية .

والقمي هذا إنما هو من أحفاد الشريف القمي الذي والى التتار ووقف
بجانبيهم يوم غزوه ديار المسلمين . انظر البداية والنهاية ١٤ / ٩ .

- ١ - لائحة بنصوص الشيعة
- ٢ - لماذا لم يخرجها غيرهم ؟
- ٣ - طلب المزيد من غيرها

- ١ - لائحة بهذه النصوص على أهل السنة إذ لم تثبت عندهم .
 - ٢ - ولماذا لم يخرجوها لو كانت ثابتة ؟
 - ٣ - فجع بنا إلى ما بقي من حديث أهل السنة في هذا الموضوع ، والسلام .
- س

- ١ - إنما أوردناها إجابة للطلب
- ٢ - إنما حجتنا على الجمهور صحاحهم
- ٣ - السبب في عدم إخراجهم صحاحنا
- ٤ - الإشارة إلى نص الوراثة .

- ١ - إنما أوردنا هذه النصوص لتحيطوا بها علماً ؛ وقد رغبتم إلينا في ذلك .
- ٢ - وحسبنا حجة عليكم ما قد أسلفنا من صحاحكم .
- ٣ - أما عدم إخراج تلك النصوص فإنما هو لشئشئنا نعرفها لكل من أضر لآل محمد حسيكية ؛ وأبطن لهم الغل من حزب الفراعنة في الصدر الأول ؛ وعبدة أولي السلطة والتغلب الذين بذلوا في خفاء فضل أهل البيت ؛ وإطفاء نورهم كل حول وكل طول ؛ وكل مالديهم من قوة وجبروت ؛ وحملوا الناس كافة على مصادرة مناقبهم وخصائصهم بكل ترغيب وترهيب ؛ وأجلبوا على ذلك تارة بدراهمهم ودنانيرهم ؛ وأخرى بوظائفهم ومناصبهم ، ومرة بسياطهم وسيوفهم ، يدنون من كذب بها ، ويقصون من صدق بها ؛ أو ينفون أو يقتلون . وأنت تعلم أن نصوص الإمامة ، وعهود الخلافة لما يخشى الظالمون منها أن تدمر عروشهم ، وتنقض أساس ملكهم ؛ فسلامتها منهم ومن أوليائهم المتزلفون إليهم ؛ ووصولها إلينا بالأسانيد المتعددة ؛ والطرق المختلفة ؛ آية من آيات الصدق ؛ ومعجزة من معجزات الحق ؛ إذ كان المتسبدون بحق أهل البيت ؛ والمستأثرون بمراتبهم التي رتبهم الله فيها ؛ يسومون من يتهمونهم بحبهم سوء العذاب ، يحلقون لحبته ؛ ويطوفون به في الأسواق ؛ ثم يذلون ويسقطونه ، ويحرمونه من كل حق ؛ حتى ييأس من عدل الولاة (٦٥) ، ويقنط من معاشره الرعية ، فإذا ذكر علياً ذاكر بخير برئت منه الذمة ، وحلت

٦٥ - راجع ص ١٥ من المجلد الثالث من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد تجد بعض ما وقع من المحن لأهل وشيعتهم في تلك الأيام ، وللإمام الباقر ثمة كلام في هذا الموضوع ، ألقت إليه الباحثين .

بساخته النعمة ؛ فتستصفي أمواله ؛ وتضرب عنقه ؛ وكم استلوا السنة نطقت بفضله ؛ وسلموا أعيناً رمقته باحترام ؛ وقطعوا أيدياً أشارت إليه بمنقبة ؛ ونشروا أرجلاً سعت نحوه بعاطفة ، وكم حرقوا على أوليائه بيوتهم ؛ واجتثوا نخيلهم ؛ ثم صلبوهم على جذوعها ؛ أو شردوهم عن عقر ديارهم ، فكانوا طرائق قديماً . وكان في حملة الحديث وحفظه الآثار ؛ قوم يعدون أولئك الملوك الجابرة وولاتهم من دون الله عز وجل ؛ ويتزلفون إليهم بكل مالداهم من تصحيح ؛ وتحريف ؛ وتصحيح وتضعيف ، كالذين نراهم في زماننا هذا من شيوخ التزلف ؛ وعلماء الوظائف ، وقضاة السوء ، يتسابقون إلى مرضاة الحكام ؛ بتأييد سياستهم عادلة كانت أو جائرة ؛ وتصحيح أحكامهم ؛ صحيحة كانت أو فاسدة ، فلا يسألهم الحاكم فتوى تؤيد حكمه ؛ أو تقمع خصمه ؛ إلا بادروا إليها على ماتقتضيه رغبته ؛ وتستوجه سياسته ؛ وإن خالفوا نصوص الكتاب والسنة ؛ وخرقوا إجماع الأمة ؛ حرصاً على منصب يخافون العزل عنه ؛ أو يطمعون في الوصول إليه ؛ وشتان بين هؤلاء وأولئك ، فإنه لقيمة لهؤلاء عند حكوماتهم ، أما أولئك فقد كانت حاجة الملوك إليهم عظيمة ، إذ كانوا يحاربون الله ورسوله بهم ؛ ولذا كانوا عند الملوك والولاة أولي منزلة سامية ؛ وشفاعة مقبولة ؛ فكانت لهم بسبب ذلك صولة ودولة ؛ وكانوا يتعصبون على الأحاديث الصحيحة إذا تضمنت فضيلة لعلي أو لغيره من أهل بيت النبوة ؛ فيردونها بكل شدة ، ويسقطونها بكل عنف ؛ وينسبون روايتها إلى الرفض — والرفض أحدث شيء عندهم — هذه سيرتهم في السنن الواردة في علي ؛ ولاسيما إذا تشبث الشيعة بها ، وكان لأولئك المتزلفين من يرفع ذكرهم من الخاصة في كل قطر ؛ ولهم من يروج رأيهم من طلبة العلم الدنيويين ، ومن المرائين بالزهد والعبادة ، ومن الزعماء وشيوخ العشائر ؛ فإذا سمع هؤلاء مايقولون في رد تلك الأحاديث الصحيحة اتخذوا قولهم حجة ، وروجوه عند العامة والهمج ؛ وأشاعوه وأذاعوه في كل مصر ، وجعلوه أصلاً من الأصول المتبعة في كل عصر . وهناك قوم آخرون من حملة الحديث في تلك الأيام ؛ اضطرم الخوف إلى ترك التحديث بالمأثور من فضل علي وأهل البيت ؛ وكان هؤلاء المساكين إذا سئلوا عما يقوله أولئك المتزلفون في رد السنن الصحيحة المشتملة على فضل علي وأهل البيت يخافون — من مبادهة العامة بغير ما عندهم — أن تقع فتنة عمياء بكماء صماء ؛ فكانوا يضطرون في الجواب إلى اللواذ بالمعارض من القول ، خوفاً من تألب أولئك المتزلفين ؛ ومروجيهم من الخاصة ؛ وتألب من ينفق معهم من العامة ورعاع الناس ؛ وكان الملوك والولاة أمروا الناس بلعن أمير المؤمنين ، وضيقوا عليهم في ذلك ، وحملوهم بالنقود ، وبالجنود ، وبالوعيد والوعود ؛ على تنقيصه وذمه ، وصوروه للناشئة في كتابيها بصورة تشتمر منها النفوس ، وحدثوها عنه بما تستك منها المسامع ، وجعلوا لعنه على منابر المسلمين من سنن العيدين والجمعة فلولا أن نور الله لايطفاً وفضل أوليائه لا يخفى ، ماوصلت إلينا السنن من طريق الفريقين صحيحة صريحة بخلافته ، ولاتواترت النصوص بفضله وإني والله لأعجب من الفضل الباهر الذي اختص به عبده وأخا رسوله علي بن أبي طالب ؛ كيف خرق نوره الحجب من تلك الظلمات المتراكمة ؛ والأمواج المتلاطمة ؛ فأشرق على العالم كالشمس في رائعة النهار .

٤ — وحسبك — مضافاً إلى كل ماسمعت من الأدلة الفاطمية — نص الوراثة ؛ فإنه بمجرد حجة بالغة ؛ والسلام .

ش

الرد على المراجعة رقم ٦٤

أولاً : لقد أساء الموسوي الأدب مع الصحابة والتابعين وأصحاب القرون الثلاثة الأولى وحملة السنة في هذه الأمة وتحامل على أهل السنة عموماً وظلمهم عندما اتهمهم زوراً وبهتاناً أنهم أنكروا هذه الأحاديث الأربعين التي ساقها في المراجعة رقم ٦٢ ولم يحدثوا بها غلاً لآل البيت وعبادة منهم لأولي السلطة والغلبة ، وإخفاء لفضل أهل البيت ، وإطفاء لنورهم . ووصف الخلفاء الثلاثة ومن بايعهم من الصحابة بأنهم فراعنة حيث قال في مقدمة المراجعة : « ... وأبطن لهم الغل من حزب الفراعنة في الصدر الأول » .

إن هذا الكلام إنما يدل على حقد الموسوي وشيئته من الرفضة على الإسلام والمسلمين ، وليس هذا منه بمستهجن ولا بمستغرب ، فالرفضة تسمى الصديق الأعظم « الجيت » ، وتمسي عمر بن الخطاب « الطاغوت » ، وتجعل لعنهما وابتيهما ذكراً وعبادة ، كما أنهم يسمون عمر بن الخطاب نظراً لجرأته في الحق يسمونه « فرعون هذه الأمة » قاتلهم الله . وقد ساق ذلك الشيخ محب الدين الخطيب رحمه الله نقلاً عن أهم كتب الرفضة في الجرح والتعديل وهو كتاب « تنقيح المقال في أحوال الرجال » للمامقاني ١ / ٢٠٧ . انظر المنتقى . ٣٧١ .

ثانياً : لقد أعظم الموسوي الفرية عندما اتهم أهل السنة بكتمان فضائل علي رضي الله عنه ، وفضائل أهل البيت . فهذه كتب السنة كلها شاهدة بفضائل الصحابة عموماً ، وبفضل آل البيت خاصة ، بل إن الأحاديث التي رووها في فضل علي رضي الله عنه ، وفضل آل البيت تفوق الأحاديث التي رووها في فضل غيرهم عدداً ، يدرك هذا كل من كان له أدنى صلة بكتب السنة . فكيف تصح بعد هذا دعوى الموسوي واتهاماته .

وفي المراجعة ٦٥ تعجب كيف وافق شيخ الأزهر على أكاذيب الموسوي واتهاماته لسلف هذه الأمة بأبشع الاتهامات . الأمر الذي يؤكد أن شيخ الأزهر برىء من هذه المراجعات براءة الذئب من دوم يوسف . والله أعلم .

المراجعة ٦٥

رقم : ٥ صفر سنة ١٣٣٠

حدثنا بحديث الوارثة من طريق أهل السنة ، والسلام .

س

المراجعة ٦٦

رقم : ٥ صفر سنة ١٣٣٠

علي وارث النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لا ريب في أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قد أورث علياً من العلم والحكمة ، ما أورث الأنبياء أوصياءهم ، حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب (٦٦) .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : أنا دار الحكمة وعلي بابها ، وقال : علي باب علمي ، ومبين من بعدي لأمتي ما أرسلت به ، حبه إيمان ؛ وبغضه نفاق . الحديث . وقال صلى الله عليه وآله وسلم ؛ في حديث زيد بن أبي أوفى (٦٧) : وأنت أخي ووارثي ؛ قال : وما أرت منك ؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم : ما ورث الأنبياء من قبلي ؛ ونص صلى الله عليه وآله وسلم ؛ في حديث بريدة (٦٨) على أن وارثه علي بن أبي طالب ؛ وحسبك حديث الدار يوم الأنداز ، وكان علي يقول في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والله إنني لأخوه ؛ ووليه وابن عمه ؛ ووارث علمه ؛ فمن أحق به مني ؟ (٦٩)

وقيل له مرة : كيف ورثت ابن عمك دون عمك ؛ فقال : جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ بني عبد المطلب وهم رهط ؛ كلهم يأكل الجذعة ، ويشرب الفرق ، فصنع لهم مداً من طعام ؛ فأكلوا حتى شبعوا ؛ وبقي الطعام كما هو كأنه لم يمس ؛ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : يا بني عبد المطلب إنني بعثت إليكم خاصة ؛ وإلى الناس عامة ، فأيكم يبأييني علي أن يكون أخي ؛ وصاحبي ؛ ووارثي ؟ فلم يقم إليه أحد ، فقامت إليه وكنت من أصغر القوم ؛ فقال لي : اجلس ، ثم قال ثلاث مرات كل ذلك أقوم إليه فيقول لي : اجلس ، حتى كان في الثالثة ، ضرب بيده على يدي ؛ فلذلك ورثت ابن

٦٦ — أوردنا هذا الحديث والحديثين اللذين بعده في المراجعة ٤٨ ، ودونك من تلك المراجعة الحديث ٩ والحديث ١٠ والحديث ١١ ، فراجع ولا تغفل عما علقناه ثمة .

٦٧ — أوردناه في المراجعة ٣٢ .

٦٨ — راجعه في المراجعة ٦٨ .

٦٩ — هذه الكلمة بعين لفظها ثابتة عن علي ؛ أخرجها الحاكم في صفحة ١٢٦ من الجزء ٣ من المستدرک بالسند الصحيح على شرط البخاري ومسلم ، واعترف الذهبي في تلخيصه بذلك .

عمي دون عمي (٧٠) ؛ وسئل قثم بن العباس — فيما أخرجه الحاكم في المستدرک (٧١) ،
والذهبي في تلخيصه جازمين بصحته — فقيل له : كيف ورث علي رسول الله دونكم ؛
فقال : لأنه كان أولنا به لحوقاً وأشدنا به لزوقاً . قلت : كان الناس يعلمون أن وارث
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إنما هو علي ؛ دون عمه العباس وغيره من بني
هاشم ؛ وكانوا يرسلون ذلك إرسال المسلمات كما ترى ؛ وإنما كانوا يجهلون السبب
في حصر ذلك التراث بعلي وهو ابن عم النبي دون العباس ؛ وهو عمه ؛ ودون غيره من
بني أعمامه وسائر أرحامه صلى الله عليه وآله وسلم ؛ ولذلك سألوها علياً تارة ؛ وقتماً أخرى ،
فأجابهم بما سمعت ؛ وهو غاية ما اتصل إليه مدارك أولئك السائلين ؛ وإلا فالجواب : أن
الله عز وجل اطلع إلى أهل الأرض فاختار منهم محمداً فجعله نبياً ؛ ثم اطلع ثانية فاختار
علياً فأوحى إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم : أن يتخذه وارثاً ووصياً ، قال الحاكم — في
صفحة ١٢٥ من الجزء ٣ من المستدرک بعد أن أخرج عن قثم ماسمعه — : حدثني قاضي
القضاء أبو الحسن محمد بن صالح الهاشمي قال : سمعت أبا عمر القاضي ، يقول : سمعت
إسماعيل بن إسحاق القاضي يقول : وقد ذكر له قول قثم هذا ؛ فقال : إنما يرث الوارث
بالنسب ، أو بالولاء ؛ ولا خلاف بين أهل العلم أن ابن العم لا يرث مع العم (قال) فقد
ظهر بهذا الاجماع أن علياً ورث العلم من النبي دونهم . ا هـ . قلت : والأخبار في هذا
متواترة ، ولا سيما من طريق العترة الطاهرة ؛ وحسبنا الوصية ونصوصها الجليلة ؛ والسلام .

ش

٧٠ — هذا الحديث ثابت ومستفيض ؛ أخرجه الضياء المقدسي في المختارة ، وابن جرير في تهذيب
الآثار ، وهو الحديث ٦١٥٥ في صفحة ٤٠٨ من الجزء ٦ من كنز العمال ؛ وأخرجه النسائي في صفحة
١٨ من الخصائص العلوية ؛ ونقله ابن أبي الحديد عن تاريخ الطبري في أواخر شرح الخطبة القاصعة
ص ٢٥٥ من المجلد ٣ من شرح النهج ؛ ودونك صفحة ١٥٩ من الجزء الأول من مسند الإمام أحمد
ابن حنبل ، تجد الحديث بالمعنى .

٧١ — صفحة ١٢٥ من جزئه الثالث ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً ، وهو الحديث ٦٠٨٤ في صفحة
٤٠٠ من الجزء السادس من كنز العمال .

الرد على المراجعة رقم ٦٦

زعم الموسوي أن علياً وارث النبي ﷺ ، وفسر الوراثة هنا بالخلافة من بعده واستدل على ذلك بأحاديث .

١ — « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ، و « أنا دار الحكمة وعلي بابها » .

لقد سبق الكلام ببيان ضعفهما في ردنا على المراجعة رقم ٤٨ . وقال الذهبي في تلخيصه : « موضوع » .

٢ — حديث : « أنت أخي ووارثي ... » .

لقد سبق الكلام عليه في الرد على المراجعة رقم ٣٢ وبيننا أنه لا خصوصية في ذلك لعلي رضي الله عنه ، لأن الصحابة كلهم قد ورثوا عن النبي ﷺ الكتاب والسنة حالهم في ذلك حال علي رضي الله عنه .

٣ — أما حديث بريدة : « لكل نبي وصي ووارث ... الحديث » فهو حديث ضعيف بسبب محمد بن حميد الرازي وسيأتي الكلام عليه في المراجعة رقم ٦٨ .

أما قول علي في حياة رسول الله ﷺ : « والله إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارث علمه فمن أحق به مني » .

فجوابه أن الموسوي قد اجتزأ هذا الجزء من كلام علي رضي الله عنه فأوهم القارئ بأنه حديث مستقل وجعله دليلاً على مذهبه . وحمّله مالا يحتمل وهذا يدين الرفضة مع كل دليل .

والرواية التي في المستدرک تؤكد هذه الحقيقة وتوضح أنها لاتصلح دليلاً على مذهب هذا الرفضي .

ونص الروية في المستدرک ٣ / ١٢٦ : « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان علي يقول في حياة رسول الله ﷺ إن الله يقول : ﴿ أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ﴾ والله لانتقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله ، والله

لئن مات أو قتل لأقاتلن على ماقاتل عليه حتى أموت ، والله إني لأخوه ووليه
وابن عمه ووارث علمه فمن أحق به مني » .

إن من أمعن النظر في هذه الرواية يجد أن الإمام علي رضي الله عنه يصرح
بإيمانه الذي لا يتزعزع ، وثباته على الحق الذي جاء به النبي ﷺ وأنه لن يتخلى
عنه في حياة النبي ولا في مماته ، وأنه سيدفع عن هذا الدين ويقا تل دونه بعد
وفاة النبي ﷺ كما هو الحال في حياته عليه الصلاة والسلام متمثلاً الآية التي
ساقها أول كلامه ، وأنه أولى من غيره في هذا كله لما بينه وبين النبي ﷺ
من صلوات تميزه عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

ولو سلمنا بدعوى الموسوي في هذا الخبر عن علي للزم من ذلك تخاذل
علي عن قتال الشيخين أبي بكر وعمر عندما وليا الخلافة قبله ، وكذا عثمان
رضي الله عنه . فتأمل هذا .

٥ — أما حديث : « جمع رسول الله ﷺ بني عبد المطلب وهم رهط ... »
فقد مضى الحديث عليه في الرد على المراجعة رقم ٢٠ ، وبيننا كذبه .

أما ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن شريك بن عبد الله عن أبي إسحاق
قال : سألت قثم بن العباس كيف ورث علي رسول الله ﷺ دونكم ، قال :
لأنه كان أولنا به لحوقاً وأشدنا به لزوقاً .

فليس فيه وجه استدلال على مدعي الموسوي بحال لأن المقصود
بالميراث هنا إنما هو ميراث العلم فقط . ولا يصح حمله على المال لقوله عليه
الصلاة والسلام : « نحن معاشر الأنبياء لانورث ماتركناه صدقة » ولو جاز ذلك
فليس لعلي من ميراث النبي ﷺ شيئاً لأنه محجوب بعمة العباس .

كما لا يصح حمله على الولاية والخلافة من بعده لأنها لا تستحق بالوراثة
بالاتفاق .

فإذا لم يصح حمله على الوجهين السابقين كان لا بد من حمله على الوراثة
في العلم ويؤيد هذا الرواية الأخرى التي أخرجه الحاكم ٣ / ١٢٥ : « إنما
يرث الوارث بالنسب أو بالولاء ولاخلاف بين أهل العلم أن ابن العم لا يرث
مع العم فقد ظهر بهذا الاجماع أن علياً ورث العلم من النبي ﷺ دونهم » .

وعند ذلك لا تكون هذه صفة خاصة بعلي رضي الله عنه بل كل أصحابه

حصل له نصيب من العلم بحسبه ، فقد يرث الواحد من الناس من العلم ماورثه
الآخر وقد يزيد عليه ، كعلي بن أبي طالب حيث ورث من العلم أكثر مما
ورثه غيره من آل البيت بحسب منطوق هذه الروايات .

البحث عن الوصية

أهل السنة لا يعرفون الوصية إلى علي ، ولا يعترفون بشيء من نصوصها ، ففضلوا بها ولكم الشكر ؛ والسلام .

س

١ - نصوص الوصية

١ - نصوص الوصية متواترة ؛ عن أئمة العترة الطاهرة ، وحسبك مما جاء من طريق غيرهم ماسمعه في المراجعة ٢٠ من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد أخذ برقية علي : هذا أخي ووصيي ؛ وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا .

وأخرج محمد بن حميد الرازي ، عن سلمة الأبرش ؛ عن ابن إسحاق عن أبي ربيعة الايادي ؛ عن ابن بريدة ؛ عن أبيه بريدة ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لكل نبي وصي ووارث ؛ وان وصيي ووارثي علي بن أبي طالب (٧٢) . هـ . وأخرج الطبراني في الكبير بالاستناد إلى سلمان الفارسي ؛ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن وصيي موضع سري ؛ وخير من أترك بعدي ؛ ينجز عدتي ؛ ويقضي ديني ، علي بن أبي طالب (٧٣) ؛ عليه السلام . وهذا نص في كونه الوصي ؛ وصريح في أنه أفضل الناس بعد النبي ؛ وفيه من الدلالة الالتزامية على خلافته ؛ ووجوب طاعته ؛ ما لا يخفى على أولي الأبواب . وأخرج أبو نعيم الحافظ في حلية الأولياء (٧٤) ؛ عن أنس ؛ قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يأنس أول من يدخل عليك هذا الباب إمام المتقين ، وسيد المسلمين ؛ ويعسوب الدين ؛ وخاتم الوصيين ؛ وقائد الغر المحجلين ؛

٧٢ - هذا الحديث أورده الذهبي في أحوال شريك من ميزان الاعتدال ، وكذب به ، وزعم أن شريكاً لا يحتمله ، وقال : أن محمد بن حميد الرازي ليس بثقة ، والجواب : أن الإمام أحمد بن حنبل والإمام أبا القاسم البغوي والإمام ابن جرير الطبري وإمام الجرح والتعديل ابن معين وغيرهم من طبقتهم ، وثقوا محمد بن حميد ورووا عنه ، فهو شيخهم ومعتمدهم كما يعترف به الذهبي في ترجمة محمد بن حميد من الميزان ، والرجل ممن لم يتهم بالرفض ولا بالتشيع ، وإنما هو من سلف الذهبي فلا وجه لتهمته في هذا الحديث .

٧٣ - هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٢٥٧٠ من أحاديث كنز العمال في آخر صفحة ١٥٤ من جزئه السادس ، وأورده في منتخب الكنز ، فراجع من المنتخب ماهو مطبوع في هامش ص ٣٢ من الجزء الخامس من مسند أحمد .

٧٤ - كما في ص ٤٥٠ من المجلد الثاني من شرح النهج ، وقد أورده في المراجعة ٤٨ .

قال أنس : فجاء علي ؛ فقام إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ مستبشراً فاعتنقه ؛ وقال له : أنت تؤدي عني ؛ وتسمعهم صوتي ؛ وتبين لهم ماختلفوا فيه من بعدي .

وأخرج الطبراني في الكبير بالاسناد إلى أبي أيوب الأنصاري ؛ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ قال : يا فاطمة ؛ أما علمت أن الله عز وجل اطلع علي أهل الأرض ؛ فاختار منهم أبك فبعثه نبياً ؛ ثم اطلع الثانية فاختار بعلك ؛ فأوحى إلي ؛ فأنكحته واتخذته وصياً (٧٥) .

انظر كيف اختار الله علياً من أهل الأرض كافة بعد أن اختار منهم خاتم أنبيائه ؛ وانظر إلى اختيار الوصي وكونه علي نسق اختيار النبي ؛ وانظر كيف أوحى الله إلى نبيه أن يزوجه ويتخذة وصياً ؛ وانظر هل كانت خلفاء الأنبياء من قبل إلا أوصياءهم ، وهل يجوز تأخير خيرة الله من عباده ووصي سيد أنبيائه ؛ وتقدير غيره عليه ؛ وهل يصح لأحد أن يتولى الحكم عليه ؛ فيجعله من سوقته ورعاياه ؟ وهل يمكن عقلاً أن تكون طاعة ذلك المتولي واجبة علي هذا الذي اختاره الله كما اختار نبيه ؟ وكيف يختاره الله ورسوله ثم نحن نختار غيره ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ﴾ .

وقد تضافرت الروايات أن أهل النفاق والحسد والتنافس لما علموا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ سيزوج علياً من بضعة الزهراء — وهي عديلة مريم وسيدة نساء أهل الجنة — حسدوه لذلك وعظم عليهم الأمر ، ولاسيما بعد أن خطبها من خطبها فلم يفلح (٧٦) ، وقالوا : إن هذه ميزة يظهر بها فضل علي ؛ فلا يلحقه ؛ بعدها لاحق ، ولا يطمع في إدراكه طامع ؛ فأجلبوا بما لديهم من إرجاف ؛ وعملوا لذلك أعمالاً ، فبعثوا نساءهم إلى سيدة نساء العالمين ينفرن بها ، فكان مما قلن لها : إنه فقير ليس له شيء ، لكنها عليها السلام لم يخف عليها مكرهن ، وسوء مقاصد رجالهن ومع ذلك لم تبدلن شيئاً بكرهنه ، حتى تم ماأراد الله عز وجل ورسوله لها ؛ وحينئذ أرادت أن تظهر من فضل

٧٥ — هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٢٥٤١ من أحاديث كنز العمال في ص ١٥٣ من جزئه السادس ، وأورده في المنتخب أيضاً ، فراجع من المنتخب ماهو مطبوع في هامش ص ٣١ من الجزء الخامس من مسند أحمد .

٧٦ — أخرج ابن أبي حاتم عن أنس ، قال : جاء أبو بكر وعمر يخطبان فاطمة إلى النبي ، فسكت ولم يرجع إليهما شيئاً ، فانطلقا إلى علي يبينانه إلى ذلك . الحديث . وقد نقله عن ابن أبي حاتم كثير من الأبيات ، كابن حجر في أوائل باب ١١ من صواعقه ، ونقل ثمة عن أحمد بالاسناد إلى أنس نحوه ، وأخرج أبو داود السجستاني — كما في الآية ١٢ من الآيات التي أوردها ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه — أن أبا بكر خطبها . فأعرض عنه صلى الله عليه وآله وسلم ؛ ثم عمر فأعرض عنه فنبهها إلى خطبتها . الحديث . وعن علي ، قال : خطب أبو بكر وعمر فاطمة إلى رسول الله ، فأبى صلى الله عليه وآله وسلم عليهما ، قال عمر : أنت لها يا علي . الحديث . أخرج ابن حجر ، وصححه وأخرجه الدولابي في الذرية الطاهرة ، وهو الحديث ٦٠٠٧ من أحاديث كنز العمال ص ٣٩٢ من جزئه السادس .

أمير المؤمنين مايخزي الله به أعداءه فقالت : يارسول الله زوجتي من فقير لا مال له ؟
فأجابها صلى الله عليه وآله وسلم ، بما سمعت :
وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود

وأخرج الخطيب في المتفق بسنده المعتبر إلى ابن عباس ؛ قال : لما زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة من علي ؛ قالت فاطمة : يارسول الله زوجتي من رجل فقير ليس له شيء ؛ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أما ترضين أن الله اختار من أهل الأرض رجلين ؛ أحدهما أبوك ، والآخر بعلك (٧٧) . أ . هـ . وأخرج الحاكم في مناقب علي ص ١٢٩ من الجزء الثالث من المستدرک عن طريق سريج بن يونس ، عن أبي حفص الأبار ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ؛ عن أبي هريرة ؛ قال : قالت فاطمة : يارسول الله زوجتي من علي وهو فقير لا مال له ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : يا فاطمة أما ترضين أن الله عز وجل ؛ اطلع إلى الأرض فاختار رجلين أحدهما أبوك والآخر بعلك . أ . هـ . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أما ترضين أني زوجتك أول المسلمين إسلاماً وأعلمهم علماً ؛ وأنت سيدة نساء أمتي ؛ كما سادت مريم نساء قومها ، أما ترضين يا فاطمة أن الله اطلع على أهل الأرض فاختار منهم رجلين ، فجعل أحدهما أبوك والآخر بعلك . أ . هـ (٧٨) .

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد هذا إذا ألم بسيدة النساء من الدهر لم يذكرها بنعمة الله ورسوله عليها ، إذ زوجها من أفضل أمته ، ليكون ذلك عزاء لها ، وسلوة عما يصيبها من طوارق الدهر ، وحسبك شاهداً لهذا ما أخرجه الإمام أحمد في ص ٢٦ من الجزء الخامس من مسنده من حديث معقل بن ياسر ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاد فاطمة في مرض أصابها على عهده ، فقال لها : كيف تجدنيك ، قالت : والله لقد اشتد حزني ، واشتدت فاقتي وطال سقمي ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أوما ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلماً ، وأكثرهم علماً ، وأعظمهم حلاًماً . أ . هـ . والأخبار في ذلك متضاربة لاتحتملها مراجعتنا ، والسلام .

ش

٧٧ — هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٥٩٩٢ من أحاديث الكنز ، أورده في فضائل علي ص ٣٩١ من جزئه السادس ، وصرح بحسن سنده .

٧٨ — وهذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٢٥٤٣ من أحاديث كنز العمال ص ١٥٣ من جزئه السادس ، نقله عن الحاكم بالاسناد إلى كل من ابن عباس وأبي هريرة ، ونقله عن الطبراني وعن الخطيب بالاسناد إلى ابن عباس فقط . أما في منتخب الكنز فقد نقله عن الخطيب في المتفق بالاسناد إلى ابن عباس ، فراجع من المنتخب ما هو في السطر الأول في هامش ٣٩ من الجزء الخامس من مسند أحمد . ونقله علامة المعتزلة في ص ٤٥١ من المجلد الثاني من شرح النهج عن مسند الامام أحمد .

الرد على المراجعة ٦٧ ، ٦٨

في المراجعة ٦٧ لم يزد شيخ الأزهر عن التسليم بما جاء في المراجعة التي قبلها ، ورميه أهل السنة وهو واحد منهم بالجهل ، ومن ثم طلب التعلم من الموسوي ، وكأنه تلميذ صغير أمام إمام كبير . فتأمل هذا .

وفي المراجعة ٦٨ يفيض الموسوي بعلمه على هذا التلميذ الصغير مبيناً أحاديث الوصية . وحكم عليها بالتواتر قبل عرضها ، ولما كان حكمه لا يعول عليه ولا يعتد به ، لأن الرفضة وهو أحد أعلامهم من أكذب الناس وأجهلهم بالرواية والمروي . ومقياس صحة الرواية عندهم موافقتها لمذهبهم ولاقيمة للاسناد عندهم بل هم من أجهل الناس به . لهذا كله سنعرض إلى هذه الأحاديث إن شاء الله ونبين رأي أهل العلم بالحديث فيها .

١ - حديث : « هذا أخي ووصيي ، وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا » فقد مضى القول فيه في ردنا على المراجعة رقم ٢٠ ، وتبين لنا من خلال آراء العلماء أنه حديث موضوع . انظر تفصيل ذلك فيما سبق .

٢ - أما حديث بريدة : « لكل نبي وصي ووارث وإن وصيي ووارثي علي بن أبي طالب » والذي حاول الموسوي أن يصححه ويرد تكذيب الذهبي لهذا الحديث فهو حديث ضعيف بسبب محمد بن حميد الرازي .

قال الذهبي في ترجمة شريك بن عبد الله النخعي في ميزان الاعتدال ٣ / ٢٧٣ : محمد بن حميد الرازي - وليس بثقة - حدثنا سلمة الأبرش ، حدثنا ابن إسحاق عن شريك ، عن أبي ربيعة الإيادي ، عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً : « لكل نبي وصي ووارث ، وإن علياً وصيي ووارثي » ثم قال الذهبي عقب ذلك : هذا كذب ولايحتمله شريك .

وإذا رجعنا إلى ترجمة محمد بن حميد الرازي الذي حاول الموسوي توثيقه نجده ضعيفاً مضعفاً عند أئمة الجرح والتعديل .

ففي ميزان الاعتدال ٤ / ٥٣٠ : محمد بن حميد الرازي ضعفه الذهبي ،

وقال يعقوب بن شيبة : كثير المناكير ، وقال البخاري : فيه نظر ، وكذبه أبو زرعة . وقال فضلك الرازي : عندي عن ابن حميد خمسون ألف حديث ، ولأحدث عنه بحرف ولقد دخلت عليه وهو يركب الأسانيد على المتون . وعن الكوسج قال : أشهد أنه كذاب . وقال صالح جزرة : مارأيت أجراً على الله منه : كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض ومارأيت أحداً بالكذب منه . وقال ابن خراش : حدثنا ابن حميد وكان والله يكذب . وجاء عن غير واحد أن ابن حميد كان يسرق الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال أبو علي النيسابوري : قلت لابن خزيمة لو أخذت الإسناد عن ابن حميد فإن أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه ! قال : إنه لم يعرفه ، ولو عرفه كما عرفناه ماأنتى عليه أصلاً .

فإذا كان أهل الصنعة قد ضعفوا محمد بن حميد فكيف يكون ثقة ؟! وكيف تكون روايته صحيحة ؟! ولو سلمنا بتوثيق ابن معين له ، فإن رأي المجروحين أولى بالاعتبار لكثرتهم ومزيد علمهم . ويرغم هذا فقد صحح الموسوي هذه الرواية بل واعتبرها متواترة لا لشيء إلا لأنها توافق مذهبه . فتأمل هذا تجده واضحاً .

٣ — أما حديث سلمان الفارسي : « إن وصيي وموضع سري وخير من ترك بعدي ... الحديث » فقد ذكر ابن الجوزي رحمه الله بهذا الحديث أربع طرق . ثم قال : هذا حديث لا يصح .

أما الطريق الأول ففيه إسماعيل بن زياد قال ابن حبان لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه . وقال الدارقطني متروك . وقال عبد الغني بن سعيد الحافظ : أكثر رواة هذا الحديث مجهولون وضعفاء .

وأما الطريق الثاني ففيه مطر بن ميمون . قال البخاري : منكر الحديث ، وقال أبو الفتح الأزدي : متروك الحديث . وفيه جعفر وقد تكلموا فيه .

وأما الطريق الثالث ففيه خالد بن عبيد . قال ابن حبان : يروي عن أنس نسخة موضوعة لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب .

وأما الطريق الرابع فإن فيه قيس بن ميناء من كبار الشيعة ولا يتابع على هذا الحديث . وفي الميزان قيس بن ميناء عن سلمان الفارسي بحديث علي وصيي وهو كذاب . انظر رياض الجنة ١٥٧ — ١٥٨ .

٥ — أما حديث أنس : « أول من يدخل عليك هذا الباب إمام المتقين ... الحديث » رواه أبو نعيم في الحلية وقال في الميزان : هذا الحديث موضوع ، وقد روى هذا الحديث جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي أحد علماء الشيعة .

قال الإمام مسلم في صحيحه : حدثنا أبو غسان محمد بن عمرو الرازي قال : سمعت جريراً يقول لقيت جابر الجعفي فلم أكتب عنه كان يؤمن بالرجعة .

وقال جرير بن عبد الحميد لثعلبة : لاتأت جابراً فإنه كذاب ، وقال النسائي : متروك . وقال يحيى : لا يكتب حديثه ولا كرامة . وقال زائدة : هو كذاب يؤمن بالرجعة . وقال سفيان : كان يؤمن بالرجعة . وروى الحميدي عن سفيان : سمعت رجلاً سأل جابراً الجعفي عن قوله : ﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي أو يحكم الله لي ﴾ قال : لم يجيء تأويلها . قال سفيان : كذب . قلت : وما أراد بهذا ؟ قال : الراضة تقول : إن علياً في السماء لا يخرج مع من يخرج من ولده حتى ينادي منادٍ من السماء : اخرجوا مع فلان . يقول جابر : هذا تأويل هذه الآية ، لاتروي عنه ، كان يؤمن بالرجعة ، كذب بل كانوا إخوة يوسف . وقال زائدة أيضاً : جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي ﷺ . انظر الميزان ١ / ٣٧٩ .

٦ — أما حديث أبي أيوب : « يافاطمة أما علمت أن الله عز وجل اطلع إلى أهل الأرض فاختر منهم أباك نبياً ثم اطلع الثانية فاختر بعلك .. الحديث » فهو حديث ضعيف بسبب عباية بن ربعي فهو شيعي غال . هامش مسند الإمام أحمد ٥ / ٣١ .

قال الذهبي في ترجمة عباية بن ربعي من الميزان قال : عباية بن ربعي عن علي وعنه موسى بن طريف كلاهما من غلاة الشيعة . له عن علي : أنا قسيم النار . الميزان ٣ / ٣٨٧ .

أرأيت أخي المسلم إلى هذه الآثار التي ساقها الموسوي وعدّها أحاديث متواترة ، وهي بين موضوع وضعيف بين الضعيف كما حكم عليها أهل العلم بالحديث . فتنبه لهذا أخي المسلم فهذا هو مذهب الموسوي . فلا تعجب .

ثم إن الموسوي أعظم على الله الفرية يوم أن اتهم قوماً من الصحابة بالنفاق

والحسد . وساق كلاماً لم يذكره أحد من أهل العلم في كتاب ، حيث قال عن هؤلاء : « وبعثوا نساءهم إلى سيدة نساء العالمين يفرننها فكان مما قلن لها : إنه فقير ليس له شيء ... إلى آخر هذه الفرية » .

ولاشك أنه كان يقصد من وراء هذه الفرية أن يلصق تهمة النفاق والحسد بالشيخين أبي بكر وعمر اللذين تقدما لخطبة فاطمة رضي الله عنها . قبل أن يخطبها علي رضي الله عنه لنفسه بدليل أنه ساق في التعليق الروايات التي تثبت هذه القضية .

والجواب على هذا الاتهام :

أولاً : ليس غريباً على الموسوي أن يقذف الشيخين بالكفر والنفاق ، وأن يكرر هذا في كل مناسبة فهذه عقيدة الرافضة في أصحاب النبي ﷺ .

ثانياً : أن رواية زواج فاطمة من علي التي ساقها الموسوي قد أشار الذهبي في ترجمة محمد بن دينار من الميزان أنها كذب فقال : أتى بحديث كذب ، ولا يدرى من هو . وبذلك تكون الرواية ضعيفة لجهالة محمد بن دينار وكذبه .

ثالثاً : على فرض صحتها . فليس فيها ما يدل على النفاق والحسد . إذا علمنا أن الروايات متفقة على تقدم أبي بكر وعمر لخطبة فاطمة قبل أن يخطبها علي لنفسه ولو كان الأمر بعكس هذا لأمكن أن يكون لكلام الموسوي وجه من الصحة .

ثم إن الروايات متفقة على حث أبي بكر وعمر لعلي رضي الله عنه أن يخطبها لنفسه بعد أن لم يجبهما النبي ﷺ على خطبتهما لفاطمة رضي الله عنها . وفعلهما هذا ينفي عنهما ما اتهمهما به الموسوي من النفاق والحسد نفياً قاطعاً بل يثبت محبتهما لعلي رضي الله عنه وأنهما يجبان له ما يجبانه لنفسيهما . فتأمل هذا .

فمن أنس كما عند ابن أبي حاتم ولأحمد نحوه قال : جاء أبو بكر وعمر يخطبان فاطمة إلى النبي ﷺ فسكت ، ولم يرجع إليهما شيئاً ، فانطلقا إلى علي رضي الله عنه يأمرانه بطلب ذلك ، قال علي : فنبهاني لأمر فقامت أجر ردائي حتى أتيت إلى النبي ﷺ فقلت : تزوجني فاطمة ؟ قال : وعندك شيء ؟ قلت : فرسي ، وبُذني ، فقال : أما فرسك فلا بد لك منها ، وأما بُذُنك فبعها ، فبعتها بأربعمائة وثمانين فجمتته بها فوضعها في حجره ، فقبض منها قبضة فقال :

أي بلال ابتع لنا بها طيباً ، وأمرهم أن يجهزوها .. إلى آخر الرواية .

رابعاً : إن مارواه من أنهم أرسلوا نساءهم إلى فاطمة لينفروها من الزواج من علي — محض كذب وافتراء — لم يأت في شيء من المصنفات أو الكتب المعتمدة عند أهل العلم .

والرواية التي ساقها الموسوي وأخرجها الخطيب في المتفق بسنده إلى ابن عباس : « أما ترضين أن الله اختار من أهل الأرض رجلين أحدهما أبوك ، والآخر بعلك » قال الذهبي في تلخيصه : بل موضوع على سريح بن يونس .

وساق رواية أبي الصلت عبد السلام بن صالح ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس ، قالت فاطمة : زوجتني من عاتل لا مال له فذكر نحوه .

قال الذهبي : والآخر كذاب . المستدرک ٣ / ١٢٩ أضيف إلى هذا فإن مجرد العزو إلى الخطيب مشعر بضعف الرواية كما ذكر ذلك في مقدمة المنتخب . انظر ماهو على هامش مسند الإمام أحمد ١ / ٩ .

أما رواية معقل بن يسار : أن النبي ﷺ عاد فاطمة في مرض أصابها على عهده ، فقال لها : كيف تجدينك ؟ قالت : والله لقد اشتد حزني ، واشتدت فاقتي ، وطال سقمي » إلى هذا الحد من الحديث هي رواية ضعيفة بسبب خالد بن طهمان فقد ضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم : من عتق الشيعة .

وعلى فرض صحته فليس هذا هو موطن الشاهد في الحديث والشاهد هو الزيادة التي زادها الموسوي في الحديث : وهي قوله : قال : « أو ماترضين أنني زوّجْتُكِ أقدم أمتي سلماً ، وأكثرهم علماً ، وأعظمهم حلماً » وهذه الزيادة ليست من الحديث ، وإنما هي من رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه وجدة . كما هو مصرح به في مسند الإمام أحمد ٥ / ٢٦ . قال أبو عبد الرحمن وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث قال : أو ماترضين ... الحديث .

ولو سلمنا بهذه الزيادة فليس فيها مايزيد على فضل علي رضي الله عنه . ولا دليل فيها على أولوية علي بالخلافة والإمامة . فتأمل هذا .

حجة منكري الوصية

أهل السنة والجماعة ينكرون الوصية محتجين بما رواه البخاري في صحيحه عن الأسود ، قال : ذكر عند عائشة ، رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى إلى علي (٧٩) رضي الله عنه ، فقالت : من قاله ؟ لقد رأيت النبي ، وإني لمسندته إلى صدري فدعا بالطست فأنخنت فمات ، فما شعرت ؟ فكيف أوصى إلى علي (٨٠) ؟ وأخرج البخاري في الصحيح عنها أيضاً من عدة طرق أنها كانت تقول : مات رسول الله بين حاقتي وذاقتي ، وكثيراً ماقلت : مات بين سحري ونحري ، وربما قالت : نزل به ورأسه على فخذي (٨١) ، فلو كانت ثمة وصية لما خفيت عليها . وفي صحيح مسلم عن عائشة (٨٢) ؛ قالت : مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ديناراً ولادهما ؛ ولاشاة ولابعبيراً ولأوصى بشيء . هـ ١ .

وفي الصحيحين (٨٣) عن طلحة بن مصرف ؛ قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى ؟ قال : لا ، فقلت : كيف كتب علي الناس الوصية — ثم تركها — قال : أوصى بكتاب الله . هـ ١ . وحيث أن هذه الأحاديث أصح من الأحاديث التي أوردتموها لثبوتها في الصحيحين دون تلك ، كانت هي المقدمة عند التعارض وعليها المعول ، والسلام .

س

٧٩ — هذا الحديث ، أخرجه البخاري في كتاب الوصايا ص ٨٣ من الجزء الثاني من صحيحه ، وفي باب مرض النبي ووفاته ص ٦٤ من الجزء الثالث من الصحيح ، وأخرجه مسلم في كتاب الوصية ص ١٤ من الجزء الثاني من صحيحه .

٨٠ — قد تعلم أن الشيخين روايا في هذا الحديث وصية النبي إلى علي من حيث لايقصدان ، فإن الذين ذكروا يومئذ أن النبي أوصى إلى علي لم يكونوا خارجين عن الأمة ، بل كانوا من الصحابة أو التابعين الذين لهم الجرأة على المكاشفة بما يسوء أم المؤمنين ويخالف السياسة في ذلك العهد ولذلك ارتبكت ، رضي الله عنها ، عندما سمعت حديثهم ارتباكاً عظيماً يمثلها ردها عليهم بأوهى الردود وأوهنها ، قال الإمام السندي — في تعليقه على هذا الحديث من سنن النسائي ص ٢٤١ من جزئها السادس ، طبع المطبعة المصرية بالأزهر — : ولايخفى أن هذا لايمتع الوصية قبل ذلك ، ولايقضي أنه مات فجأة بحيث لايمكن منه الوصية ولا تتصور ، فكيف وقد علم أنه علم بقرب أجله قبل المرض ثم مرض أياماً إلى آخر كلامه ، فأمعن النظر فيه ، تجده في غاية المتانة .

٨١ — قولها : مات بين حاقتي ، وذاقتي ، وقولها : مات بين سحري ونحري ، موجودان في باب مرضه ووفاته صلى الله عليه وآله وسلم ، من صحيح البخاري ، أما قولها : نزل به ورأسه على فخذي ، فموجود في باب آخر ماتكلم به بعد باب مرضه ووفاته ، بلا فصل .

٨٢ — راجع من صحيحه كتاب الوصية ، أو ص ١٤ من جزئه الثاني ، تجد الحديث .

٨٣ — راجع كتاب الوصايا من كل من الصحيحين ، تجد الحديث .

التعليق على المراجعة ٦٩

انظر إلى تعليق الموسوي على الأحاديث الصحيحة الثابتة التي أوردها شيخ الأزهر كما جاءت في صحيحي البخاري ومسلم . والتي صرحت بنفي الوصية لعلي بن أبي طالب أو لأحد من أصحاب النبي ﷺ .

انظر إلى تعليقه تجد العجب في كلامه ، حيث فهم من الأحاديث النافية للوصية أنها أدلة اثبات لها ، عندما قال : « تعلم أن الشيخين روي في هذا الحديث وصية النبي إلى علي من حيث لا يقصدان » إنه فهم يضحك منه العقلاء حقاً ، حين يكون النفي بمعنى الاثبات والحق دليلاً على الباطل .

ثم إنه في تعليقه أساء الأدب وتناول على الصحابة والتابعين عامة وعلى عائشة أم المؤمنين خاصة ، حيث قال : « فإن الذين ذكروا يومئذ أن النبي أوصى إلى علي لم يكونوا خارجين من الأمة ، بل كانوا من الصحابة أو التابعين الذين لهم الجرأة على المكاشفة بما يسوء أم المؤمنين ، ويخالف السياسة في ذلك العهد » .

ووجه هذا التناول أنه اعتبر خلافة أبي بكر وعمر اعتداء على الله ورسوله ، ومخالفة لأمرهما ، ووصيتهما في ولاية علي بعد الرسول ﷺ . وانهما يحرضان على إنكار هذه الوصية بمنع الناس من إظهارها . وأن الصحابة استجابوا رغبة أو رهبة لإرادة الشيخين فأنكروا أحاديث الوصية ومنهم أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وهؤلاء في نظر الموسوي وطائفته خارجون من الأمة . أما أولئك الذين أقرروا بأحاديث الوصية فهم وحدهم الذين ملكوا الجرأة على المكاشفة بما يسوء أم المؤمنين ويخالف السياسة في ذلك العهد على حد تعبير الموسوي ، وهم الأمة المسلمة في نظره لكنه لم يسق لنا اسم صحابي ولا تابعي من هؤلاء الذين رويوا أحاديث الوصية .

ثم إن الارتباك عبارة عن أقوال وأفعال غير طبيعية تبدو من الإنسان عندما يفاجأ بمواقف لا يستطيع مواجهتها لأي سبب من الأسباب لجهل ، أو خوف ، أو غير ذلك . ذلك هو الارتباك الذي وصف به السيدة عائشة رضي الله عنها حين قال : « ولذلك ارتبكت — رضي الله عنها — عندما سمعت حديثهم ارتباكاً

عظيماً يمثله ردها عليهم بأوهى الردود وأوهنها « لست أدري أين وجد الموسوي هذا الارتباك؟! بل ومن هم الصحابة الذين حدثوها بأحاديث الوصية؟! »

كل مافي الأمر أن الشيعة ذكروا أحاديث مكذوبة في وصية النبي لعلي ابن أبي طالب فردتها عائشة رضي الله عنها لأنها تعلم كذب هذه الأحاديث نظراً لأن النبي مرض مرض الموت في بيتها ومات عليه الصلاة والسلام بين سحرها ونحرها ، ولم تسمع منه وصية لأحد من الناس . فهل في هذا ارتباك ، قاتل الله الهوى كيف يعمي صاحبه . ويورده موارد الهلاك . فتأمل هذا أخي المسلم تجد فيه غاية المتانة .

- ١ — لا يمكن جحود الوصية
- ٢ — السبب في إنكارها
- ٣ — لاحجة للمنكرين بما رووه
- ٤ — العقل والوجدان يحكمان بها

وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى علي لا يمكن جحودها ، إذ لا ريب في أنه عهد إليه — بعد أن أورثه العلم والحكمة (٨٤) — بأن يغسله ؛ ويجهزه ؛ ويدفنه (٨٥) ؛

٨٤ — قف على المراجعة ٦٦ ، تعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم ، أورثه ذلك .
 ٨٥ — أخرج ابن سعد ص ٦١ من القسم ٢ من الجزء الثاني من طبقاته عن علي ، قال : أوصى النبي أن لا يغسله أحد غيري ، وأخرج أبو الشيخ وابن النجار — كما في ص ٥٤ من الجزء ٤ من كنز العمال — عن علي : قال : أوصاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : إذا أنا مت فغسلني بسبع قرب ؛ وأخرج ابن سعد عند ذكر غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٦٣ من القسم الثاني من الجزء ٢ من طبقاته ، عن عبد الواحد ، عن عبد الواحد بن أبي عوانة ، قال : قال رسول الله في مرضه الذي توفي فيه : يا علي غسليني إذا مت ، قال : قال علي : فغسلته ، فما أخذ عضواً إلا تبعتني ؛ وأخرج الحاكم ص ٥٩ من الجزء الثالث من المستدرک ؛ والذهبي في تلخيصه وصحاحه بالاسناد إلى علي ، قال : غسلت رسول الله ، فجعلت أنظر ما يكون من الميت ، فلم أر شيئاً ، وكان طيباً حياً وميتاً ؛ وهذا الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه ، والمروزي في جوائزه ؛ وأبو داود في مراسيله ؛ وابن منيع ، وابن أبي شيبة في السنن ، وهو الحديث ١٠٩٤ في ص ٥٤ من الجزء ٤ من الكنز ، وأخرج البيهقي في سننه عن عبد الله بن الحارث : أن علياً غسل النبي ، وعلى النبي قميص ، الحديث ، وهو الحديث ١١٠٤ في ص ٥٥ من الجزء ٤ من الكنز ، وعن ابن عباس ، قال : أن لعلي أربع خصال ليست لأحد غيره ، وهو أول من صلى مع رسول الله ، وهو الذي كان لوائه معه في كل زحف ، وهو الذي صبر معه يوم فر عنه غيره ، وهو الذي غسله وأدخله قبره ؛ وأخرجه ابن عبد البر في ترجمة علي من الاستيعاب ، والحاكم في ص ١١١ من الجزء ٣ من المستدرک ، وعن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله : يا علي أنت تغسلني ، وتؤدي عني ، وتواريتني في حفرتي ؛ أخرجه الدليمي وهو الحديث ٢٥٨٣ في ص ١٥٥ من الجزء ٦ من الكنز ، وعن عمر ، من حديث قال فيه رسول الله لعلي : وأنت غاسلي ودافني ، الحديث ، في ص ٣٩٣ من الجزء ٦ من الكنز ، وفي هامش ص ٤٥ من الجزء ٥ من مسند أحمد ؛ وعن علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يقول : أعطيت في علي خمساً لم يعطها نبي في أحد قبلي ، أما الأولى فإنه يقضي ديني ، ويواريتني ؛ الحديث في أول ص ٤٠٣ من الجزء ٦ من الكنز ، ولما وضع على السرير وأرادوا الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، قال علي : لا يتم على رسول الله أحد ، هو إمامكم حياً وميتاً ، فكان الناس يدخلون رسلاً رسلاً ، فيصلون صفاً صفاً ، ليس لهم إمام ، ويكبرون ، وعلي قائم حيايل رسول الله يقول : سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، اللهم إنا نشهد أن قد بلغ ما أنزلت إليه ، ونصح لأمته ، وجاهد في سبيل الله حتى أعز الله عز وجل دينه ، وتمت كلمته ، اللهم فاجعلنا ممن يتبع ما أنزل الله إليه ، وثبتنا بعده ، واجمع بيننا وبينه ، فيقول الناس : آمن آمين ، حتى صلى عليه الرجال ثم النساء ثم الصبيان ؛ روى هذا كله باللفظ الذي أورده ابن سعد عند ذكره غسل النبي من طبقاته ؛ وأول من دخل على رسول الله يومئذ بنو هاشم ، ثم المهاجرون ، ثم الأنصار ، ثم الناس ؛ وأول من صلى عليه علي والعباس وفقاً صفاً ، وكبرا عليه خمساً .

وفي دينه ، وينجز وعده ، ويرى ذمته (٨٦) ، ويبين للناس بعده ما اختلفوا فيه (٨٧) من أحكام الله وشرائعه عز وجل ، وعهد إلى الأمة بأنه وليها من بعده (٨٨) ، وأنه أخوه (٨٩) ، وأبو ولده (٩٠) ، وأنه وزيره (٩١) ، ونجيه (٩٢) ، ووليه (٩٣) ، ووصيه (٩٤) ،

٨٦ — الأخبار في هذا كله متواترة من طريق العترة الطاهرة ، وحسبك ما أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر ، وأبو يعلى في مسنده عن علي ، واللفظ للأول من حديث قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي أنت أخي ووزير تقضي ديني ، وتنجز مواعيدي ، وتبرئ ذمتي ، الحديث تجده في ص ١٥٥ من الجزء ٦ من كنز العمال مسنداً إلى ابن عمر ، وفي ص ٤٠٤ من الجزء ٦ أيضاً مسنداً إلى علي ، ونقل ثمة عن البوصيري أن رواه ثقات ، وأخرج ابن مردويه والديلمي — كما في ص ١٥٥ من الجزء ٦ من الكنز — عن سلمان الفارسي ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : علي بن أبي طالب ينجز عدتي ، ويقضي ديني ؛ وأخرج البزار — كما في صفحة ١٥٣ من الجزء ٦ من الكنز عن أنس نحوه ، وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في ص ١٦٤ من الجزء ٤ من مسنده عن حبشي بن جنادة ، قال : سمعت رسول الله يقول : لا يقضي ديني إلا أنا أو علي ؛ وأخرج ابن مردويه — كما في ص ٤٠١ من الجزء ٦ من الكنز — عن علي ، قال لما نزلت : وأنذر عشيرتكم الأقربين ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : علي يقضي ديني وينجز بوعدتي ؛ وعن سعد ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يوم الجحفة ، فأخذ بيد علي وخطب فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أيها الناس إني وليكم ، قالوا : صدقت يا رسول الله ، ثم رفع يد علي ، فقال : هذا وليي ويؤدي عني ديني ؛ الحديث ، وقد سمعته في أواخر المراجعة ٥٤ ، وأخرج عبد الرزاق في جامعه عن معمر عن قتادة : أن علياً قضى عن النبي أشياء بعد وفاته كان عامتها عدة حسبت أنه قال خمسمئة ألف درهم ، فقيل لعبد الرزاق : وأوصى إليه النبي بذلك ؟ قال : نعم لا أشك أن النبي أوصى إلى علي ، ولولا ذلك ماتركوه يقضي دينه ؛ الحديث ، أورده صاحب الكنز في ص ٦٠ من جزئه الرابع ، فكان الحديث ١١٧٠ .

٨٧ — تضافرت النصوص الصريحة بأنه صلى الله عليه وآله وسلم عهد إلى علي بأن يبين لأمته ما اختلفوا فيه من بعده ، وحسبك منها الحديث ١١ ، والحديث ١٢ ، من المراجعة ٤٨ ، وغيرهما مما أسلفناه ومما تركناه لشهرته .

٨٨ — يعلم ذلك من المراجعة ٣٦ ، والمراجعة ٤٠ ، والمراجعة ٥٤ ، والمراجعة ٥٦ .

٨٩ — المؤاخاة بين النبي والوصي متواترة ، وحسبك في ثبوتها ما قد أوردناه في المراجعة ٣٢ ، والمراجعة ٣٤ .

٩٠ — كونه أباً ولده معلوم بالوجدان ؛ وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لعلي : أنت أخي ، وأبو ولدي ، تقاتل علي سنتي ، الحديث ، أخرجه أبو يعلى في مسنده ، كما في ص ٤٠٤ من الجزء ٦ من كنز العمال ، ورواه ثقات كما صرح به البوصيري ، وأخرجه أيضاً أحمد في المناقب ، كما في أواخر الفصل الثاني من الباب ٩ ص ٧٥ من الصواعق المحرقة لابن حجر ؛ وقال صلى الله عليه وآله وسلم : أن الله جعل ذرية كل نبي في صلبه ، وجعل ذريتي في صلب علي ، أخرجه الطبراني في الكبير عن جابر ، والخطيب في تاريخه عن ابن عباس ، وهو الحديث ٢٥١٠ ، في صفحة ١٥٢ من الجزء ٦ من الكنز ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : كل بني أئمتي ينتمون إلى عصبتهم إلا ولد فاطمة فأنا وليهم ، وأنا عصبتهم ، وأنا أبوهم ؛ أخرجه الطبراني عن الزهراء ، وهو الحديث ٢٢ من الأحاديث التي نقلها ابن حجر في الفصل الثاني من الباب ١١ من صواعقه ، صفحة ١١٢ ؛ وأخرجه الطبراني عن ابن عمر كما في الصفحة المذكورة ، وأخرج الحاكم نحوه في صفحة ١٦٤ من الجزء ٣ من المستدرک عن جابر ، ثم قال : هذا حديث صحيح الاستناد ، ولم يخرجاه ؛ وقال صلى الله عليه وآله وسلم — من حديث أخرجه الحاكم في المستدرک ، والذهبي في تلخيصه ، وصحاحه على شرط الشيخين — : وأما أنت يا علي فأخي ، وأبو

وباب مدينة علمه (٩٥) ، وباب دار حكمته (٩٦) ، وباب حطة هذه الأمة (٩٧) ، وأمانها ، وسفينة نجاتها (٩٨) ؛ وأن طاعته فرض عليها كطاعته ، ومعصيته موبقة لها كمعصيته (٩٩) وان متابعتها كمتابعتها ؛ ومفارقتها كمفارقتها (١٠٠) ، وانه سلم لمن سالمه ، وحرب لمن حاربه (١٠١) ، وولي لمن والاه ، وعدو لمن عاداه (١٠٢) وان من أحبه فقد أحب الله

— ولدي ، ومني ، وإلي ، إلى كثير من هذه النصوص الصريحة .

٩١ — حسبك من النصوص في وزارته ، قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أنت مني بمنزلة هارون من موسى ، كما أوضحناه في المراجعة ٢٦ وغيرها ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الانذار يوم الدار : فأياكم يوازرنني على أمري هذا ؟ فقال علي : أنا يارسول الله ، أكون وزيرك عليه ؛ الحديث ، وقد سمعته في المراجعة ٢٠ ؛ والله در الإمام البوصيري إذ يقول في همزته العصماء :

وزير ابن عمه في المعالي ومن الأهل تسعد السوزراء

لم يزد كشف الغطاء يقيناً بل هو الشمس ماعليه غطاء

٩٢ — أجمع الأمة علي أن في كتاب الله آية ماعمل بها سوى علي ، ولا يعمل بها أحد من بعده إلى يوم القيامة ، ألا وهي آية النجوى في سورة المجادلة ، تصافق على هذا أولياؤه وأعداؤه ، وأخرجوا في هذا نصوصاً صححوها على شرط الشيخين ، يعرفها بر الأمة وفاجرها ، وحسبك منها ما أخرجه الحاكم في صفحة ٤٨٢ من الجزء الثاني من المستدرک ؛ والذهبي في تلك الصفحة من تلخيصه ؛ وعليك بتفسير الآية من تفاسير الثعلبي ، والطبري ، والسيوطي ، والزمخشري ، والرازي ، وغيرهم ؛ وستسمع في المراجعة ٧٤ حديثي أم سلمة وعبد الله بن عمر في مناجاة النبي وعلي ، عند وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ، وتقف ثمة على تاجيهما يوم الطائف ، وقول رسول الله يومئذ : ماأنا انتجيت ، ولكن الله انتجاه ، وعلي تاجيهما في بعض أيام عائشة ، فتأمل .

٩٣ — حسبك نصاً في أنه وليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، في حديث ابن عباس — وقد مر عليك في المراجعة ٢٢ — : أنت وليي في الدنيا والآخرة ، على أن هذا ثابت بالضرورة من دين الإسلام ، فلا حاجة إلى الاستقصاء .

٩٤ — حسبك من نصوص الوصية ماقد سمعته في المراجعة ٦٨ .

٩٥ — راجع الحديث ٩ ، من المراجعة ٤٨ ، وماعلقناه عليه .

٩٦ — راجع الحديث ١٠ ، من المراجعة ٤٨ .

٩٧ — راجع الحديث ١٤ ، من المراجعة ٤٨ .

٩٨ — كما تحكم به السنن التي أوردناها في المراجعة ٨ .

٩٩ — بحكم الحديث ١٦ من المراجعة ٤٨ وغيره .

١٠٠ — بحكم الحديث ١٧ من المراجعة ٤٨ وغيره .

١٠١ — أخرج الإمام أحمد من حديث أبي هريرة في صفحة ٤٤٢ من الجزء الثاني من مسنده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نظر إلى علي وفاطمة والحسن والحسين فقال : أنا حرب لمن حاربكم ، وسلم لمن سالمكم . ١٠١ . وقال صلى الله عليه وآله وسلم يوم جملهم بالكساء من حديث صحيح : أنا حرب لمن حاربهم ، وسلم لمن سالمهم ، وعدو لمن عاداهم ، نقله ابن حجر في تفسير الآية الأولى من آيات فضلهم التي أوردناها في الفصل الأول من الباب ١١ من صواعقه ، وقد استفاض قوله صلى الله عليه وآله وسلم : حرب علي حربي ، وسلمه سلمتي .

١٠٢ — راجع الحديث ٢٠ من المراجعة ٤٨ ؛ على أن قوله المتواتر : اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، كاف والحمد لله ، وقد سمعت في المراجعة ٣٦ قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث بريدة من أبغض فقد أبغضني ، ومن فارق علياً فقد فارقتني ، وقد تواتر أنه لايجب إلا مؤمن ، ولايغضه

ورسوله ؛ ومن أبغضه فقد أبغض الله ورسوله (١٠٣) ؛ ومن وآله فقد وآلهما ؛ ومن عاداه فقد عاداهما (١٠٤) ، ومن آذاه فقد آذاهما (١٠٥) ، ومن سبه فقد سبهما (١٠٦) ، وأنه إمام البررة ، وقاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله (١٠٧) ؛ وانه سيد المسلمين ؛ وإمام المتقين ؛ وقائد الغر المحجلين (١٠٨) ، وانه راية الهدى ، وإمام أولياء الله ، ونور من أطاع الله ، والكلمة التي أزمها الله للمتقين (١٠٩) ؛ وانه الصديق الأكبر ؛ وفاروق الأمة ؛ ويعسوب المؤمنين (١١٠) ، وانه بمنزلة القرآن العظيم ، والذكر الحكيم (١١١) ، وانه منه بمنزلة هارون من موسى (١١٢) ، وبمنزلة من ربه (١١٣) ، وبمنزلة رأسه من بدنه (١١٤) ، وانه كنفسه (١١٥) ؛ وان الله عز وجل اطلع إلى أهل الأرض فاخترهما منها (١١٦) ؛ وحسبك عهده يوم عرفات من حجة الوداع بأنه لا يؤدي عنه إلا علي (١١٧) ؛ إلى كثير من هذه الخصائص التي لا يليق لها إلا الوصي ؛ والمخصوص منهم بمقام النبي ؛ فكيف وأنى ومتى يتسنى لعاقل أن يجحد بعدها وصيته؟! أو يكابر بها لولا الغرض ؛ وهل الوصية إلا العهد ببعض هذه الشؤون!؟.

٢ — أما أهل المذاهب الأربعة فإنما أنكروها منهم المنكرون ؛ لظنهم أنها لاتجتمع مع خلافة الأئمة الثلاثة .

← إلا منافق ، انه والله لعهد النبي الأمي .

- ١٠٣ — بحكم الحديث ١٩ والحديث ٢٠ والحديث ٢١ من المراجعة ٤٨ وغيرها .
- ١٠٤ — بحكم الحديث ٢٣ من تلك المراجعة وحسبك اللهم : وال من وآله ، وعاد من عاداه .
- ١٠٥ — حسبك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عمرو بن شاش من أذى علياً فقد آذاني ، أخرجه أحمد في ص ٤٨٣ من الجزء ٣ من مسنده ، والحاكم في ص ١٢٣ من الجزء ٣ من المستدرک ، والذهبي في تلك الصفحة من تلخيصه معترفاً بصحته ، وأخرجه البخاري في تاريخه ، وابن سعد في طبقاته ، وابن أبي شيبة في مسنده ، والطبراني في الكبير ، وهو موجود في ص ٤٠٠ من الجزء ٦ من الكنز .
- ١٠٦ — بحكم الحديث ١٨ من المراجعة ٤٨ وغيره .
- ١٠٧ — بحكم الحديث الأول من تلك المراجعة وغيره .
- ١٠٨ — راجع الحديث ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المراجعة ٤٨ .
- ١٠٩ — راجع الحديث ٦ من المراجعة .
- ١١٠ — بحكم الحديث ٧ من تلك المراجعة وغيره .
- ١١١ — حسبك في ذلك ماسمعتني في المراجعة ٨ من صحاح الثقلين ، فانها توضح الحق لذي عينين ، وقد مر عليك في المراجعة ٥٠ أن علياً مع القرآن والقرآن مع علي لا يفترقان .
- ١١٢ — كما توضحه المراجعة ٢٦ ، والمراجعة ٢٨ ، والمراجعة ٣٠ ، والمراجعة ٣٢ ، والمراجعة ٣٤ .
- ١١٣ — بحكم الحديث ١٣ من المراجعة ٤٨ وغيره .
- ١١٤ — بحكم الحديث الذي أوردناه في المراجعة ٥٠ ، فراجع وماقد عقلناه عليه .
- ١١٥ — بحكم آية المبالغة وحديث ابن عوف وقد أوردناه في المراجعة ٥٠ .
- ١١٦ — كما هو صريح السنن التي أوردناها في المراجعة ٦٨ .
- ١١٧ — راجع الحديث ١٥ من المراجعة ٤٨ ، وراجع ماعلقناه عليه .

ورسوله ؛ ومن أبغضه فقد أبغض الله ورسوله (١٠٣) ؛ ومن والاه فقد والاهما ؛ ومن عاداه فقد عاداهما (١٠٤) ، ومن آذاه فقد آذاهما (١٠٥) ، ومن سبه فقد سبهما (١٠٦) ، وأنه إمام البررة ، وقاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله (١٠٧) ؛ وانه سيد المسلمين ؛ وإمام المتقين ؛ وقائد الغر المحجلين (١٠٨) ، وانه راية الهدى ، وإمام أولياء الله ، ونور من أطاع الله ، والكلمة التي أزمها الله للمتقين (١٠٩) ؛ وانه الصديق الأكبر ؛ وفاروق الأمة ؛ ويعسوب المؤمنين (١١٠) ، وانه بمنزلة القرآن العظيم ، والذكر الحكيم (١١١) ، وانه منه بمنزلة هارون من موسى (١١٢) ، وبمنزلته من ربه (١١٣) ، وبمنزلة رأسه من بدنه (١١٤) ، وانه كنفسه (١١٥) ؛ وان الله عز وجل اطلع إلى أهل الأرض فاختارهما منها (١١٦) ؛ وحسبك عهده يوم عرفات من حجة الوداع بأنه لا يؤدي عنه إلا علي (١١٧) ؛ إلى كثير من هذه الخصائص التي لا يليق لها إلا الوصي ؛ والمخصوص منهم بمقام النبي ؛ فكيف وأنى ومتى يتسنى لعاقل أن يجحد بعدها وصيته؟! أو يكابر بها لولا الغرض ؛ وهل الوصية إلا العهد ببعض هذه الشؤون!؟

٢ — أما أهل المذاهب الأربعة فإنما أنكروها منهم المنكرون ؛ لظنهم أنها لاتجتمع مع خلافة الأئمة الثلاثة .

— إلا منافق ، انه والله لعهد النبي الأمي .

- ١٠٣ — بحكم الحديث ١٩ والحديث ٢٠ والحديث ٢١ من المراجعة ٤٨ وغيرها .
- ١٠٤ — بحكم الحديث ٢٣ من تلك المراجعة وحسبك اللهم : وال من والاه ، وعاد من عاداه .
- ١٠٥ — حسبك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عمرو بن شاش من آذى علياً فقد آذاني ، أخرجه أحمد في ص ٤٨٣ من الجزء ٣ من مسنده ، والحاكم في ص ١٢٣ من الجزء ٣ من المستدرک ، والذهبي في تلك الصفحة من تلخيصه معترفاً بصحته ، وأخرجه البخاري في تاريخه ، وابن سعد في طبقاته ، وابن أبي شيبة في مسنده ، والطبراني في الكبير ، وهو موجود في ص ٤٠٠ من الجزء ٦ من الكنز .
- ١٠٦ — بحكم الحديث ١٨ من المراجعة ٤٨ وغيره .
- ١٠٧ — بحكم الحديث الأول من تلك المراجعة وغيره .
- ١٠٨ — راجع الحديث ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المراجعة ٤٨ .
- ١٠٩ — راجع الحديث ٦ من المراجعة .
- ١١٠ — بحكم الحديث ٧ من تلك المراجعة وغيره .
- ١١١ — حسبك في ذلك ما سمعته في المراجعة ٨ من صحاح الثقلين ، فانها توضح الحق لذي عينين ، وقد مر عليك في المراجعة ٥٠ أن علياً مع القرآن والقرآن مع علي لا يفترقان .
- ١١٢ — كما توضحه المراجعة ٢٦ ، والمراجعة ٢٨ ، والمراجعة ٣٠ ، والمراجعة ٣٢ ، والمراجعة ٣٤ .
- ١١٣ — بحكم الحديث ١٣ من المراجعة ٤٨ وغيره .
- ١١٤ — بحكم الحديث الذي أوردناه في المراجعة ٥٠ ، فراجعه وما قد عقلناه عليه .
- ١١٥ — بحكم آية المبالغة وحديث ابن عوف وقد أوردناه في المراجعة ٥٠ .
- ١١٦ — كما هو صريح السنن التي أوردناها في المراجعة ٦٨ .
- ١١٧ — راجع الحديث ١٥ من المراجعة ٤٨ ، وراجع ما عقلناه عليه .

٣ — ولا حجة لهم علينا بما رواه البخاري وغيره عن طلحة بن مصرف حيث قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى ؟ قال : لا . قلت : كيف كتب على الناس الوصية — ثم تركها — قال : أوصى بكتاب الله . ١ هـ . فإن هذا الحديث غير ثابت عندنا ، على أنه من مقتضيات السياسة وسلطتها ، ويقطع النظر عن هذا كله ، فإن صحاح العترة الطاهرة قد تواترت في الوصية ، فليضرب بما عارضها عرض الجدار .

٤ — على أن أمر الوصية غني عن البرهان ، بعد أن حكم به العقل والوجدان (١١٨) .

وإذا استطال الشيء قام بنفسه وصفات ضوء الشمس تذهب باطلا

إما مارواه البخاري عن ابن أبي أوفى من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أوصى بكتاب الله فحق ، غير أنه أبتى ؛ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم ؛ أوصى بالتمسك بثقله معاً ، وعهد إلى أمته بالاعتصام بحبله جميعاً ، وأذرها الضلالة إن لم تستمسك بهما ، وأخبرهما أنهما لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض ، وصحاحنا في ذلك متواترة من طريق العترة الطاهرة وحسبك مما صح من طريق غيرهم مأوردناه في المراجعة ٨ وفي المراجعة ٥٤ ؛ والسلام .

ش

١١٨ — العقل بمجرده يحيل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أن يأمر بالوصية ويضيق فيها على أمته ، ثم يتركها في حال أنه أحوج إليها منهم ، لأن له من التركة المحتاجة إلى القيم ، ومن اليتامى المضطرين إلى الولي مالميس لأحد من العالمين ؛ وحاشا لله أن يهمل تركته الثمينة وهي شرائع الله وأحكامه ، ومعاذ الله أن يترك يتاماه وأياماه — وهم أهل الأرض في الطول والعرض — يتخبطون في عشوائهم ، ويسرحون ويمرحون على مقتضى أهوائهم ، بدون قيم تتم لله به الحجة عليهم ، على أن الوجدان يحكم بالوصية إلى علي حيث وجدنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قد عهد إليه بأن يغسله ويحنطه ويجهزه ويدفنه وفي دينه ويرى ذمته ، ويبين للناس ما اختلفوا فيه من بعده ، وعهد إلى الناس بأنه وليهم من بعده ، وأنه ... إلى آخر ما أشرنا في أول هذه المراجعة .

الرد على المراجعة ٧٠

١ — أين هي وصية النبي ﷺ ، وهل ثبتت حتى تجحد . إن من أمعن النظر في الأحاديث التي ساقها هذا الرافضي في هذه المراجعة يجدها أحاديث مكررة سبق ذكرها في مراجعات سابقة ، ونحن بدورنا قد بينا كلام أهل العلم بالحديث في هذه الأحاديث فلا نرى حاجة هنا في إعادة الكلام مرة ثانية ، ممن أراد معرفة ذلك فليرجع إلى ردودنا السابقة .

وخلاصة القول في هذه الأحاديث أنها أحاديث هالكة لاتعدو أن تكون ضعيفة بينة الضعف أو موضوعة مكذوبة . وماصح منها فليس فيه دلالة على مدعى الموسوي ، وإنما هي أحاديث تدل على فضائل علي رضي الله عنه ليس إلا ، وعند أهل السنة ما هو أقوى منها وأصح في فضل هذا الصحابي الجليل ، وفي فضل أهل البيت والعترة الطاهرة .

٢ — وقول الموسوي : أما أهل المذاهب الأربعة فإنما أنكروا منهم المنكرون ، لظنهم أنها لاتجتمع مع خلافة الأئمة الثلاثة . فقد أراد بهذا القول أن يبين السبب الذي حمل أهل السنة والجماعة على إنكار أحاديث الوصية ثم صرح بالسبب فقال : « لظنهم أنها لاتجتمع مع خلافة الأئمة الثلاثة » .

فالجواب على هذا القول : بأن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن أحاديث الوصية بواطيل من أباطيل ، وأكاذيب الرافضة ، ولم يصح منها حديث كما سبق بيانه ، ولهذا لم يأخذوا بها ، ولو صح منها شيء لما أنكروه بدعوى معارضتها لإمامة أبي بكر وعمر وعثمان .

إن أهل السنة والجماعة لا يردون النصوص تعصباً للرجال كما تفعل الرافضة ، وإنما يتمسكون بنصوص القرآن ، والصحيح من أحاديث النبي ﷺ ويضربون بآراء الرجال عرض الحائط عند تصادمها فيما يتمسكون به . ولأدل على كذب هذه الأحاديث من رد الصحابة لها ، ومن عدم تصريح علي بواحد منها سواء قبل خلافته أو بعدها .

قال القرطبي : كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أن النبي ﷺ أوصى

بالخلافة لعلي ، فردّ عليهم جماعة من الصحابة ذلك ، وكذا من بعدهم ، فمن ذلك ما استدلت به عائشة ، ومن ذلك أن علياً لم يدع ذلك لنفسه ، ولا بعد أن ولي الخلافة ، ولا ذكره أحد من الصحابة يوم السقيفة ، وهؤلاء — أي الشيعة — تنقصوا علياً من حيث قصدوا تعظيمه ، لأنهم نسوه — مع شجاعته العظمى وصلابته في الدين — إلى المداهنة والتقية والاعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك . ١ هـ . فتح الباري ٥ / ٣٦١ — ٣٦٢ .

بل ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قد أوصى بأمر في مرض موته الذي دام بضع عشرة يوماً ، فوعاها الصحابة عنه ونقلوها لنا وليس فيها استخلاف لأحد ، كما صرحت بذلك السيدة عائشة ، وغيرها من أصحاب النبي ﷺ بما في ذلك علي رضي الله عنه .

وأخرج أحمد وابن ماجه عن ابن عباس في أثناء حديث فيه أمر النبي ﷺ في مرضه أبا بكر أن يصلي بالناس ، قال في آخر الحديث : « مات رسول الله ﷺ ولم يوص » . وعن عمر رضي الله عنه : « مات رسول الله ﷺ ولم يستخلف » . وأخرج أحمد والبيهقي في « الدلائل » عن علي أنه لما ظهر يوم الجمل قال : « يأيها الناس إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئاً » . وفي المغازي لابن إسحاق عن عبيد الله بن عتبة قال : « لم يوص رسول الله ﷺ عند موته إلا بثلاث : لكل من الدارين والرهاويين والاشعريين بحاد مائة وسق من خبير ، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان ، وأن ينفذ بعث أسامة » . وأخرج مسلم في حديث ابن عباس : « وأوصى بثلاث : أن تجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزه » . وفي حديث ابن أبي أوفى « أوصى بكتاب الله » . وفي حديث أنس عند النسائي وأحمد ، وابن سعد واللفظ له : « كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت الصلاة وماملكت أيما نكم » . ١ هـ فتح الباري ٥ / ٣٦٢ .

ثم إن الموسوي رد حديث عبد الله بن أبي أوفى الذي أخرجه البخاري بدافع التعصب والهوى ، ولمجرد مخالفته لمذهبه ، ولم يكنف بهذا حتى اتهم هذا الصحابي الجليل بالنفاق والمداهنة للسلطة ، فقال : فإن هذا الحديث غير ثابت عندنا على أنه من مقتضيات السياسة وسلطتها .

ثم عاد مرة ثانية ليناقض نفسه بنفسه ليثبت صحة هذه الرواية فقال : أما ما رواه البخاري عن ابن أبي أوفى من أن النبي ﷺ أوصى بكتاب الله فحق

غير أنه أبتـر . فتأمل هذا تجد تناقض الموسوي واضحاً .

وقد استدل الموسوي على صحة الوصية بالعقل والوجدان ، والجواب على هذا إن الوصية حكم شرعي لا يثبت إلا بالنص الصحيح القطعي الدلالة . والعقل والوجدان لا يصلحان بقليل ولا كثير كدليل لاثبات الأحكام .

المراجعة ٧١

رقم : ١٠ صفر سنة ١٣٣٠

ماالسبب في الاعراض عن حديث أم المؤمنين وأفضل أزواج النبي ؟

مالك — عفا الله عنك — وليت أم المؤمنين وأفضل أزواج النبي صفحة إعراضك ؛ فاتخذت حديثها ظهريا ؛ وتركته نسياً منسياً ؛ وقولها هو الفصل وحكمها هو العدل ؛ ولك مع ذلك رأيك ، فاصدع به تندبره ، والسلام .

س

المراجعة ٧٢

رقم : ١٢ صفر سنة ١٣٣٠

١ — لم تكن أفضل أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٢ — إنما أفضلهن خديجة

٣ — إشارة أجمالية إلى السبب في الاعراض عن حديثها

١ — إن لأم المؤمنين عائشة فضلها ومنزلتها ، غير أنها ليست بأفضل أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكيف تكون أفضلهن مع ماصح عنها إذ قالت : ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، خديجة ذات يوم فتناولتها فقلت : عمجوز كذا وكذا ؛ قد أبدلك الله خيراً منها ؛ قال : ماأبدلني الله خيراً منها ، لقد آمنت بي حين كفر بي الناس ؛ وصدقتني حين كذبتني الناس ؛ وإشركتني في مالها حين حرمني الناس ، ورزقني الله ولدها ؛ وحرمني ولد غيرها ، الحديث (١) . وعن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لايكاد يخرج من البيت حتى يذكر خديجة فيحسن الثناء عليها ، فذكرها يوماً من الأيام ؛ فأدركتني الغيرة ، فقلت : هل كانت إلا عجوزاً ؛ فقد أبدلك الله خيراً منها ، فغضب حتى اهتز مقدم شعره من الغضب ثم قال : لا والله ماأبدلني الله خيراً منها ، آمنت بي إذ كفر الناس ، وصدقتني إذ كذبتني الناس ، وواستني في مالها إذ حرمني الناس ، ورزقني الله منها أولاداً إذ حرمني أولاد النساء ؛ الحديث .

٢ — فأفضل أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم خديجة الكبرى صديقة هذه الأمة وأولها إيماناً بالله وتصديقاً بكتابه ، ومواساةً لنبيه ، وقد أوحى إليه صلى الله عليه وآله وسلم أن يبشرها (٢) ببيت لها في الجنة من قصب ، ونص على تفضيلها ، فقال : أفضل نساء

١ — هذا الحديث والذي بعده من صحاح السنن المستفيضة ، فراجعهما في أحوال خديجة الكبرى من الاستيعاب ، تجدهما بعين اللفظ الذي أوردناه ، وقد أخرجهما البخاري ومسلم في صحيحهما بلفظ يقارب ذلك .

٢ — كما أخرج البخاري في باب غيرة النساء ووجدهن ، وهو في أواخر كتاب النكاح ص ١٧٥ من الجزء الثالث من صحيحه .

أهل الجنة خديجة بنت خويلد ، وفاطمة بنت محمد ، وآسية بنت مزاحم ، ومريم بنت عمران ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : خير نساء العالمين أربع ثم ذكرهن ، وقال : حسبك من نساء العالمين مريم بنت عمران ، وخديجة بنت خويلد ؛ وفاطمة بنت محمد ؛ وآسية امرأة فرعون ؛ إلى كثير من أمثال هذه النصوص وهي من أصح الآثار النبوية وأثبتها (٣) . على أنه لا يمكن القول بأن عائشة أفضل ممن عدا خديجة من أمهات المؤمنين . والسنن المأثورة والأخبار المسطورة ؛ تأبى تفضيلها عليهن ، كما لا يخفى على أولي الألباب وربما كانت ترى أنها أفضل من غيرها ؛ فلا يقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ، كما اتفق هذا مع أم المؤمنين صفية بنت حي ، إذ دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ عليها وهي تبكي فقال لها : ما يبكيك ؟ قالت : بلغني أن عائشة وحفصة تالان مني ، وتقولان نحن خير من صفية ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : ألا قلت لهن كيف تكن خيراً مني ؛ وأبي هارون ، وعمي موسى ؛ وزوجي محمد (٤) . ومن تتبع حركات أم المؤمنين عائشة في أفعالها وأقوالها وجدها كما نقل .

٣ — أما إعراضنا عن حديثها في الوصية فلكونه ليس بحجة ، ولا تسألني عن التفصيل ؛ والسلام .

ش

المراجعة ٧٣

رقم ١٣ صفر سنة ١٣٣٠

طلب التفصيل في سبب الاعراض عن حديثها

إنك ممن لا يدالس (٥) ؛ ولا يوالس (٦) ؛ ولا يدمج (٧) ، ولا يحدج (٨) بسوء ، في نجوة (٩) من التبعات (١٠) ، ومنتزح من التهم ؛ وأنا والحمد لله ممن لا يندد ؛ ولا يفند ؛ ولا يبحث عن عثرة ؛ ولا يتتبع عورة ؛ والحق ضالتي التي أنشدتها ؛ فسؤالي إياك عن التفصيل مما لا يسعني تركه ، وإجابتك إياي إلى البيان مما لا بد منه .

فاصدع بأمرك ما عليك غضاضة وابشر وقر بذلك منك عيوننا

٣ — وقد أوردنا جملة منها في المطلب الثاني من كلمتنا الغراء ، فليراجعها من أراد الاستقصاء .

٤ — أخرجه الترمذي من طريق كنانة مولى أم المؤمنين صفية ، وأورده ابن عبد البر في ترجمة صفية من الاستيعاب ، وابن حجر في ترجمتها من الاصابة ، والشيخ رشيد رضا في آخر ص ٥٨٩ من المجلد ١٢ من مناره ، وغير واحد من نقلة الآثار .

٥ — لا يخادع . ٦ — لا يغش . ٧ — لا يظهر غير ما يظن . ٨ — لا يرمي .

٩ — النجوة : المكان المرتفع لا يعلوه السيل ، وهي هنا من الاستعارات البديعة .

١٠ — جمع تبعه وهي الانسان من المطالبة بظلامه ونحوها .

ووسيلتي إليك في ذلك ؛ إنما هي آية الذكر الحكيم ﴿﴾ إن الذين يكتبون ما أنزلنا من البينات والهدى ﴿﴾ ؛ والسلام .

س

المراجعة ٧٤

- ١ - تفصيل الأسباب في الاعراض عن حديثها
- ٢ - العقل يحكم بالوصية
- ٣ - دعواها بأن النبي قضى وهو في صدرها معارضة

١ - آيت - أيدك الله - إلا التفصيل ؛ حتى اضطررتني إليه ؛ وأنت عنه في غنية تامة لعلمك بأننا من هاهنا أتينا ؛ وإن هنا مصرع الوصية ؛ ومصارع النصوص الجليلة ؛ وهنا مهالك الخمس والارث والنحلة وهاهنا الفتنة ؛ هاهنا الفتنة ؛ هاهنا الفتنة (١١) ؛ حيث جابت في حرب أمير المؤمنين الأمصار ، وقادت في انتزاع ملكه وإلغاء دولته ذلك العسكر الجرار .

وكان ماكان مما لست أذكره فظن خيراً ولا تسأل عن الخبر

فلاحتجاج على نفي الوصية إلى علي بقولها - وهو الدخوصة - مصادرة لانتظر من منصف ؛ ومايوم علي منها بواحد ؛ وهل إنكار الوصية إلا دون يوم الجمل الأصغر (١٢) ؛ ويوم الجمل الأكبر ؛ اللذين ظهر بهما المضمير ؛ وبرز بهما المستتر ؛ ومثل بهما شأنها من قبل خروجها علي وليها ؛ ووصي نبيها ؛ ومن بعد خروجها عليه إلى أن بلغها موته ؛ فسجدت لله شكراً ؛ ثم أنشدت (١٣) :

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قر عينا بالاياب المسافر

١١ - بحكم صحاح السنة ، فراجع من صحيح البخاري باب ماجاء في بيوت أزواج النبي من كتاب الجهاد والسير ص ١٢٥ من جزئه الثاني ، تجد التفصيل .

١٢ - كانت فتنة الجمل الأصغر في البصرة لخمس بقين من ربيع الثاني سنة ٣٦ وقبل ورود أمير المؤمنين إلى البصرة حيث هاجمتها أم المؤمنين ومعها طلحة والزبير وفيها عامله عثمان بن حنيف الأنصاري ، فقتل أربعون رجلاً من شيعة علي (ع) في المسجد وسبعون آخرون منهم في مكان آخر ، وأسر عثمان ابن حنيف وكان من فضلاء الصحابة ، فأرادوا قتله ، ثم خافوا أن يثار له أخوه سهل والأنصار ، ففتنوا لحيته وشاربيه وحاجبيه ورأسه ، وضربوه وحبسوه ، ثم طردوه من البصرة ، وقابلهم حكيم بن جبلة في جماعة من عشيرته عبد القيس وهو سيدهم ، وكان من أهل البصائر والحفاظ والنهي ، وتبعه جماعة من ربيعة فما بارحوا الهيجاء حتى استشهدوا بأجمعهم ، واستشهد مع حكيم ابنه الأشرف ، وأخوه الرعل ؛ وفتحت البصرة ، ثم جاء علي فاستقبلته عائشة بعسكرها ، وكانت وقعة الجمل الأكبر ، وتفصيل الوقعتين في تاريخي ابن جرير وابن الأثير وغيرهما من كتب السيرة والأخبار .

١٣ - فيما أخرجه الثقات من أهل الأخبار كأبي الفرج الأصفهاني في آخر أحوال علي من كتابه - مقاتل الطالبين - .

وإن شئت ضربت لك من حديثها مثلاً يريك أنها كانت في أبعاد الغايات قالت (١٤) : لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، واشتد به وجعه خرج وهو بين رجلين تخط رجلاه في الأرض ، بين عباس بن عبد المطلب ورجل آخر ، قال المحدث عنها — وهو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود — فأخبرت عبد الله بن عباس عما قالت عائشة ، فقال لي ابن عباس : هل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة ؟ قال : قلت : لا . قال ابن عباس : هو علي بن أبي طالب ، ثم قال (١٥) : إن عائشة لاتطيب له نفساً بخير . ١ هـ . قلت : إذا كانت لاتطيب له نفساً بخير ، ولاتطيق ذكره فيمن مشى معه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطوة ، فكيف تطيب له نفساً بذكر الوصية وفيها الخير كله ؟ وأخرج الامام أحمد من حديث عائشة في ص ١١٣ من الجزء السادس من مسنده عن عطاء بن يسار ، قال : جاء رجل فوقع في علي وفي عمار عند عائشة ، فقالت : أما علي فلست قائلة لك في شيئاً ، وأما عمار فأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يقول فيه : لا يخير بين أمرين إلا اختار أَرشدهما . ١ هـ .

وَيَ وَي ، تحذر أم المؤمنين من الوقعة بعمار لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا يخير بين أمرين إلا اختار أَرشدهما ، ولاتحذر من الوقعة في علي وهو أخو النبي ووليه ، وهارونه ونجبه واقضى أمته ، وباب مدينته ، ومن يحب الله ورسوله ؛ ويحبه الله ورسوله ؛ أول الناس إسلاماً ؛ وأقدمهم إيماناً وأكثرهم علماً ، وأوفرهم مناقب ؛ وَي ، كأنها لاتعرف منزلته من الله عز وجل ، ومكانته من قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومقامه في الاسلام وعظيم عنائه ، وحسن بلائه ، وكأنها لم تسمع في حقه من كتاب الله وسنة نبيه شيئاً يجعله في مصاف عمار ، ولقد حار فكري والله في قولها : « لقد رأيت النبي واني لمسندته إلى صدري فدعا بالطلست ، فانخنت فمات ، فما شعرت ، فيكيف أوصى إلى علي » وما أدري في أي نواحي كلامها هذا أتكلم ، وهو محل البحث من نواحي شتى ، ولت أحداً يدري كيف يكون موته — بأبي وأمي — وهو على الحال التي وصفتها دليلاً على أنه لم يوص ، فهل كان من رأيها أن الوصية لاتصح إلا عند الموت ، كلا ؛ ولكن حجة من يكابر الحقيقة داحضة كائناً من كان ، وقد قال الله عز وجل مخاطباً لنبيه الكريم ، في محكم كتابه الحكيم : ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية ﴾ فهل كانت أم المؤمنين تراه صلى الله عليه وآله وسلم ، لكتاب الله مخالفاً ؟ وعن أحكامه صادفاً ؟ معاذ الله وحاشا لله ، بل كانت تراه يقفني أثره ، ويتبع سوره ؛

١٤ — فيما أخرجه البخاري عنها في باب مرض النبي ووفاته صلى الله عليه وآله وسلم ، ص ٦٢ من الجزء ٣ من صحيحه .

١٥ — هذه الكلمة بخصوصها — أعني قول ابن عباس : أن عائشة لاتطيب له نفساً بخير — تركها البخاري واكتفى بما قبلها من الحديث جرياً على عادته في أمثال ذلك ، لكن كثيراً من أصحاب السنن أخرجوها بأسانيدهم الصحيحة ، وحسبك منهم ابن سعد في ص ٢٩ من القسم الثاني من الجزء الثاني من طبقاته ، إذ أخرجها عن أحمد بن الحجاج عن عبد الله بن مبارك عن يونس ومعر عن الزهري عن عبيد الله بن مسعود عن ابن عباس ، ورجال هذا السند كلهم حجج .

سباقاً إلى التعبد بأوامره ونواهيه ؛ بالغاً كل غاية من غايات التعبد بجميع مافيه ، ولأشك في أنها سمعته يقول (١٦) : ماحق امرىء مسلم له شيء يوصي فيه أن يبیت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده . ا ه . أو سمعت نحواً من هذا ، فإن أوامره الشديدة بالوصية مما لاريب في صدوره منه ، ولايجوز عليه ولا على غيره من الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين ، أن يأمرُوا بالشيء ، ثم لا يأترون به ، أو يزجروا عن الشيء ، ثم لا يترجون عنه ، تعالى الله عن إرسال من هذا شأنه علواً كبيراً .

أما مارواه مسلم وغيره عن عائشة إذ قالت : ماترك رسول الله ديناراً ولادرهماً ، ولا شاة ولا بعيراً ، ولا أوصى بشيء ، فإنما هو كسابقه ؛ على أنه لا يصح أن يكون مرادها أنه ماترك شيئاً على التحقيق ، وإنه إنما كان صفرأ من كل شيء يوصي به ؛ نعم لم يترك من حطام الدنيا ما يتركه أهلها إذ كان أزهده العالمين فيها ، وقد لحق بربه عز وجل وهو مشغول الذمة بدین (١٧) وعدات ، وعنده أمانات تستوجب الوصية ، وترك مما يملكه شيئاً يقوم بوفاء دينه ؛ وإنجاز عدياته ويفضل عنهما شيء يسير لوارثه ، بدليل ماصح من مطالبة الزهراء بإرثها (١٨) عليها السلام .

٢ — على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قد ترك من الأشياء المستوجبة للوصية ما لم يتركه أحد من العالمين ، وحسبك أنه ترك دين الله القويم في بدء فطرته وأول نشأته ، ولهو أحوج إلى الوصي من الذهب والفضة ؛ والدار والعقار ؛ والحرث والأنعام ؛ وإن الأمة بأسرها ليتاماه وأياماه المضطرون إلى وصية ليقوم مقامه في ولاية أمورهم ؛ وإدارة شؤونهم الدينية والدنيوية ، ويستحيل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ أن يوكل دين الله — وهو في مهد نشأته — إلى الأهواء ، أو يتكل في حفظ شرائعه على الآراء ؛ من غير وصي يعهد بشؤون الدين والدنيا إليه ، ونائب عنه يعتمد — في النيامة العامة — عليه ؛ وحاشاه أن يترك يتاماه — وهم أهل الأرض في الطول والعرض — كالغنم المطيرة في الليلة الشتائية ليس لها من يرعاها حق رعايتها ، ومعاذ الله أن يترك الوصية بعد أن أوحى بها إليه ؛ فأمر أمته بها وضيق عليهم فيها . فالعقل لا يصغي إلى إنكار الوصية مهما كان منكرها جليلاً ؛ وقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ إلى علي في مبدأ الدعوة الإسلامية ؛ قبل ظهورها في مكة حين أنزل الله سبحانه ﴿ وأندرك عشرينك

١٦ — فيما أخرجه البخاري في أول كتاب الوصايا من صحيحه ص ٨٣ من جزئه الثاني . وأخرجه مسلم في كتاب الوصية ص ١٠ من الجزء الثاني من صحيحه .

١٧ — فعن معمر عن قتادة : أن علياً قضى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أشياء بعد وفاته كان عامتها عدة حسبت أنه قال خمس مئة ألف درهم ، الحديث ؛ فراجعه في ص ٦٠ من الجزء الرابع من كنز العمال وهو الحديث ١١٧٠ من أحاديثه .

١٨ — كما أخرجه البخاري في أواخر باب غزوة خيبر ، من صحيحه ص ٣٧ من جزئه الثالث . وأخرجه مسلم في باب قول النبي : لا نورث ماتركناه فهو صدقة ، من كتاب الجهاد من صحيحه ص ٧٢ من جزئه الثاني .

الأقربين ﴿ كما بيناه — في المراجعة ٢٠ — ولم يزل بعد ذلك يكرر وصيته إليه ويؤكدها المرة بعد المرة بعهوده التي أشرنا فيما سبق من هذا الكتاب إلى كثير منها ، حتى أراد وهو محتضر — بأبي وأمي — أن يكتب وصيته إلى علي تأكيداً لعهوده اللفظية له ، وتوثيقاً لعرى نصوصه القولية عليه ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : اتنوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً ، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع ، فقالوا : هجر رسول الله (١٩) . ١ هـ وعندها علم صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يبق — بعد كلمتهم هذه — أثر لذلك الكتاب إلا الفتنة فقال لهم : قوموا ، واكتفى بعهوده اللفظية ؛ ومع ذلك فقد أوصاهم عند موته بوصايا ثلاثة : أن يولوا عليهم علياً ؛ وأن يخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأن يجيزوا الوفد بنحو ما كان يجيزه ؛ لكن السلطة والسياسة يومئذ مأباحتا للمحدثين أن يحدثوا بوصيته الأولى ، فزعموا أنهم نسوها . قال البخاري في آخر الحديث المشتمل على قولهم هجر رسول الله (٢٠) ؛ ما هذا لفظه : وأوصى عند موته بثلاث : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزه — ثم قال — ونسيت الثالثة ، وكذلك قال مسلم في صحيحه ، وسائر أصحاب السنن والمسانيد .

٣ — أما دعوى أم المؤمنين بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحق بربه تعالى وهو في صدرها فمعارضة ، بما ثبت من لحوقه صلى الله عليه وآله وسلم ، بالرفيق الأعلى وهو في صدر أخيه ووليه ؛ علي بن أبي طالب ؛ بحكم الصحاح المتواترة عن أئمة العترة الطاهرة ؛ وحكم غيرها من صحاح أهل السنة كما يعلمه المتبعون ؛ والسلام .

ش

١٩ — أخرجه بهذه الألفاظ محمد بن إسماعيل البخاري في باب جوائز الوفد من كتاب الجهاد والسير من صحيحه ص ١١٨ من جزئه الثاني ، وأخرجه مسلم في صحيحه ، وأحمد بن حنبل من حديث ابن عباس في مسنده ، وسائر أصحاب السنن والمسانيد .

٢٠ — فراجع في باب جوائز الوفد من كتاب الجهاد والسير ص ١١٨ من الجزء الثاني من صحيحه .

لاشك في فضل عائشة رضي الله عنها فهي زوج النبي ﷺ وأم المؤمنين ، وكذا سائر أزواجه عليه الصلاة والسلام .

كما أنه لاشك في فضل السيدة خديجة رضي الله عنها فهي أول من أسلم من النساء ، وهي التي وقفت إلي جانبه عليه الصلاة والسلام في بداية دعوته في مكة مؤيدة ومناصرة ومواسية حتى انتقلت إلى الرفيق الأعلى فسمى رسول الله ﷺ ذلك العام عام الحزن .

وأهل السنة والجماعة يقدرون لكل واحدة من أمهات المؤمنين قدرها وفضلها ، وكتبهم شاهدة سواء في ذلك الصحاح منها ، وكتب السنة والمسانيد .

أما من حيث أفضلية بعضهم على بعض فلاشك في فضل خديجة لما قدمته للدعوة الإسلامية ، وللنبي ﷺ ولهذا كان يكن لها عليه الصلاة والسلام الحب والتقدير حتى بعد مماتها ، رضي الله عنها .

ومن المعلوم أنه عليه الصلاة والسلام ، لم يتزوج غيرها إلا بعد مماتها ، رضي الله عنها ، فلا يمكن مقارنتها مع غيرها ، أما إذا ما قارنا السيدة عائشة مع غيرها من أمهات المؤمنين اللواتي اجتمعن معها في بيت النبوة ، فإن السيدة عائشة تفوقهن فضلاً يدرك ذلك كل من له معرفة بفضائل أمهات المؤمنين التي ساقتها لنا الصحاح والمسانيد .

أما الرافضة والموسوي واحد منهم فإنهم لا ينطلقون في حبههم وكرههم ، وتفضيلهم لأحد على الآخر إلا من منطلق التعصب والهوى . فأحاديث البخاري في فضل خديجة رضي الله عنها ، لا يستدل بها الموسوي إيماناً منه بصحتها وإنما لأنها وافقت مذهبه وهواه ، وإلا فلماذا لا يقول : بفضل عائشة وقد أخرج البخاري أحاديث كثيرة في فضلها بل نراه على العكس من ذلك يضرب بهذه الأحاديث عرض الحائط لا لشيء إلا لأنها تخالف عقيدته ومذهبه فلا يذكر عنها إلا المثالب .

ومنطلق الرفض في القول بفضل خديجة رضي الله عنها أنها أم فاطمة
وجدة الحسن والحسين رضي الله عنهما ليس إلا .

ومنطلق رفضهم لأحاديث عائشة في الوصية إنما هو عدم موافقتها
لمذهبهم ومعتقدهم أيضاً ، لذا قال الموسوي مبيناً سبب إعراضهم عن حديثها :
« أما إعراضنا عن حديثها في الوصية فلكونه ليس بحجة » .

ولو سألنا الرفضة — والموسوي واحد منهم — لماذا تركتم الاحتجاج
بحديث عائشة في الوصية ؟ لما استطاعوا أن يأتوا بجواب يطعن بحججته لأنه
حديث لا مرية في صحته عند أهل العلم بالحديث وله شواهد من غير طريق
عائشة . كما سبق بيانه في الرد على المراجعات السابقة ، عند ذلك لا يبقى
سبب لعدم الاحتجاج بهذا الحديث الصحيح إلا التعصب والهوى . وهو الأساس
الذي تعتمد الرفضة في قبول ورد الرواية . فتأمل هذا تجده واضحاً .

أما الأحاديث التي ساقها الموسوي في المراجعة ٦٨ ، ٧٠ فلا حجة
له فيها لأنها أحاديث هالكة عند أهل العلم بالحديث ، وقد سبق بيان ذلك ،
وبالتالي فإنه لا يصح أن يعارض بها حديث عائشة في الوصية . إذ لا يصح أن
يعارض الحديث الصحيح بأخرى بواطيل .

وفي المراجعة رقم ٧٣ تعجب مما جاء فيها على لسان شيخ الأزهر من
المداهنة والمجاملة على حساب الحق . حيث أتى على الموسوي بما ليس له
أهل فشهد له بعدم الخداع والسلامة من الغش والنفاق ، والله إن الموسوي
ماترك من الخداع والنفاق والغش شيئاً لأحد من الناس . وهل أتى الموسوي
في مراجعاته بغير الغش والنفاق والخداع ، حتى يكون بريئاً من ذلك .

وفي المراجعة رقم ٧٤ استجاب الموسوي إلى ما طلب منه من التفصيل
في سبب الاعراض عن حديث عائشة . فليتذكر سبباً من الأسباب التي ترد
بها الرواية عادة وتعد عند أهل العلم مطعناً يفقد الرواية حججتها ، لكنه رد ذلك
الإعراض إلى خصومة بينها وبين علي رضي الله عنه . والتي دفعته إلى إنكار
وصية النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه بالخلافة ، وجوابنا على ذلك من وجوه :

الأول : المطالبة بصحة هذا الإدعاء ، فهو اتهام خطير لم يثبت بشيء
من الكتب المعتمدة عند أهل العلم بالرواية ولم تنقل لنا أن أحداً من العلماء
اتهم عائشة بهذا الاتهام ولو كان مازعمه الموسوي حقاً لأوضح ذلك الصحابة
وبيّنوه أوضح بيان ، ولكن إقرارهم لحديثها وسكوتهم عليه مع توفر الدواعي

للإنكار عليها ولو من أهل البيت أنفسهم بما فيهم علي بن أبي طالب أيام خلافته أو قبلها لدليل على كذب مدعى الموسوي .

الثاني : لو سلمنا جدلاً بما ادعاه الموسوي من أن الخصومة هي التي دفعت عائشة لانكار وصية النبي ﷺ استخلاف علي . فما جواب الرافضة على الروايات الأخرى الصحيحة التي نفت أن يكون النبي ﷺ قد أوصى لأحد بشيء عن ابن عباس ، وابن أبي أوفى ، فهل كان هؤلاء خصوماً لعلي بن أبي طالب؟! بل وما جوابهم على قول علي يوم الجمل : « يا أيها الناس إن النبي ﷺ لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئاً » أخرجه الإمام أحمد والبيهقي في (الدلائل) .

الثالث : أنه نقل كلاماً مغلوطاً مبالغاً فيه في خبر ماكان في موقعة الجمل متهماً عائشة ، وطلحة والزبير أنهم خرجوا لقتال علي ، وأنها أظهرت بذلك ماكانت تضمه من عداة له ، وأنها سجدت شكراً لله عند موت علي بن أبي طالب .

في حين أن كتب التاريخ والرواية متفقة على أنها خرجت ومن معها من الصحابة مطالبين بدم عثمان واتجهوا إلى البصرة ليثأروا لعثمان من قتلته الذين لجأوا للبصرة آنذاك .

ولو أرادوا قتال علي كما تزعم الرافضة لتوجهوا إلى علي رضي الله عنه الذي كان متوجهاً بجيشه إلى بلاد الشام .

ولما لم يُحَلَّ عثمان بن حنيف بينهم وبين قتلة عثمان كان ماكان من القتال في بداية الأمر . وعندما قدم علي بن أبي طالب إلى البصرة تاركاً بلاد الشام دعا طلحة والزبير إلى الصلح ، فمالوا إليه جميعاً بما فيهم السيدة عائشة ، وقرر الطرفان الارتحال عن البصرة ، والعودة إلى المدينة ، عند ذلك سارع قتلة عثمان بقيادة عبد الله بن سبأ اليهودي المعروف بابن السوداء إلى إشعال نار الفتنة بين الطرفين وليس فيهم من الصحابة أحد والله الحمد والمنة ، فكان ماكان من الاقتتال الذي ذهب ضحيته آلاف القتلى . انظر تفصيل ذلك في البداية والنهاية لابن كثير ٧ / ٢٣٠ - ٢٤٦ .

أما استدلال الموسوي على كره عائشة لعلي بحديث البخاري عن عائشة : « لما ثقل رسول الله ﷺ ، واشتد وجعه خرج وهو بين رجلين تخط رجلاه في الأرض ، بين عباس بن عبد المطلب ورجل آخر ، قال عبيد الله

فأخبرت عبد الله بالذي قالت عائشة ، فقال لي عبد الله بن عباس : « هل تدري من الرجل الآخر ، الذي لم تُسمِّ عائشة ؟ قال : قلت لا ، قال ابن عباس : هو علي » هذه رواية البخاري . الفتح ٨ / ١٤١ .

لكن الموسوي زعم أن رواية البخاري هذه ناقصة وأن البخاري ترك من كلام ابن عباس قوله : « إن عائشة لاتطيب له نفساً بخير » . واتهم البخاري أنه تعمد تركها جرياً على عادته .

والجواب على ذلك : أن البخاري رحمه الله له شروط دقيقة وشديدة في الرواية والراوي معاً ، لا بد من تحققها حتى يخرج الرواية أو يخرج للراوي ، وهذا أمر لا يجهره أحد من أهل العلم وليس هنا مجال بسطه . وهذه ميزة امتاز بها البخاري عن غيره من علماء الحديث الأمر الذي جعل كتابه في الحديث أصح كتاب بعد كتاب الله .

ولما لم تتحقق شروطه في هذه الزيادة التي اتهمه الموسوي بتركها أعرض عنها ولم يخرجها ، ولا حجة في تخريج ابن سعد لها لأن ابن سعد لا يشترط ما اشترطه البخاري من الشروط .

وإذا ما طبقنا شروط البخاري على هذه الرواية نجدها غير صحيحة ، ففي سندها يونس بن يزيد الأيلي قال عنه ابن سعد الذي أخرج هذه الزيادة : ليس بحجة . وقال وكيع : سيء الحفظ ، وكذا فقد استنكر له أحمد بن حنبل أحاديث . وقال الأثرم : ضَعَفَ أحمد أمر يونس . وقال الذهبي : ثقة حجة . الميزان ٤ / ٤٨٤ . وقال ابن حجر العسقلاني في التقريب : ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً ، وفي غير الزهري خطأ .

وفي سندها أيضاً معمر بن راشد ، قال ابن حجر في التقريب بعد أن وثقه : إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة ، وروايته للحديث هذا كانت في البصرة . تأمل هذا أخي المسلم يتضح لك سبب ترك البخاري لهذه الزيادة ، وكذب الموسوي على البخاري وظلمه له .

أما الرواية التي ساقها الموسوي والتي أخرجها الإمام أحمد في صفحة ١١٣ من الجزء السادس عن عطاء بن يسار قال : جاء رجل فوق في علي وفي عمار عند عائشة ... الرواية .

ففي سندها حبيب بن أبي ثابت بن قيس كان كثير الإرسال والتدليس .
 (انظر ترجمته في تقريب التهذيب) . وفي سنده أيضاً أبو أحمد محمد بن
 عبد الله بن الزبير . قال العجلي : يتشيع ، وقال أبو حاتم : له أوهام . انظر
 ترجمته في الخلاصة ص ٣٤٤ . ثم إن الرواية لم تبين لنا من هذا الرجل الذي
 وقع في علي وعمار . ولم توضح لنا كلامه فيهما ، فكيف فهم الموسوي من
 هذه الرواية أن عائشة تبيح وتجزئ الواقعة بعلي رضي الله عنه . على أنه قد يكون
 في كلام الرجل ما يبرر لعائشة رضي الله عنها مثل هذه الإجابة ، نقول هذا على
 فرض صحة الرواية ، وقد قدمنا ما ينفي عنها ذلك .

أما إنكار الموسوي حجية حديث عائشة الصحيح : « ولقد رأيت النبي
 وإني لمسندته إلى صدري ، فدعا بالطشت فانخث فمات ، فما شعرت ، فكيف
 أوصى إلى علي » . فجوابه : أن عائشة نفت أن يكون النبي ﷺ أوصى لعلي
 بالخلافة لأنها تعلم كما يعلم كل الصحابة بما فيهم علي بن أبي طالب أنه لم
 يوص لأحد بالخلافة قبل مرضه ، ويوم أن مرض كانت رضي الله عنها تمرضه
 في بيتها ولم تفارقه حتى مات عليه الصلاة والسلام دون أن يوصي بذلك ،
 فمتى كانت هذه الوصية المزعومة؟! تأمل هذا تجده واضحاً .

أما ما رواه مسلم وغيره عن عائشة : « ماترك رسول الله درهماً ولاشاة
 ولابعيراً ... الحديث » فقد رده الموسوي كما رد الحديث الذي سبقه ثم قال
 علي أنه لا يصح أن يكون مرادها أنه ماترك شيئاً على التحقيق . وزعم بأن النبي
 ﷺ ترك مالا بعد مماته . فقال : « وترك مما يملكه شيئاً يقوم بوفاء دينه ،
 وإنجاز عدياته ، ويفضل عنهما شيء يسير لو ارثه » واستدل على قوله هذا بمطالبة
 فاطمة الزهراء بإرثها .

فجواب ذلك : أن الأحاديث الصحيحة الثابتة متضافرة على أنه عليه
 الصلاة والسلام لم يترك من حطام الدنيا شيئاً ، والأحاديث هذه ليست من طريق
 عائشة وحدها بل جاءت من طرق أخرى . فقد أخرج البخاري بسنده عن عمرو
 بن الحارث ختن رسول الله ﷺ أخي جويرية بنت الحارث قال : « ماترك
 رسول الله ﷺ عند موته درهماً ، ولاديناراً ، ولا عبداً ولا أمة ، ولا شيئاً ،
 إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة » فتح الباري ٥ / ٣٥٦ .

والمراد مما جاء في الحديث من نفي الوصية « ولأوصى بشيء » إنما
 هو نفي لوصية مخصوصة وهي الوصية بالخلافة ، وليس المقصود بنفي الوصية

مطلقاً ، يوضح ذلك الحديث الذي أخرجه البخاري من حديث طلحة بن مُصَرِّف قال : « سألت عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما : هل كان النبي ﷺ أوصى ؟ فقال : لا . فقلت : كيف كتب على الناس الوصية أو أمروا بالوصية ؟ قال : أوصى بكتاب الله » .

أما بشأن مطالبة فاطمة بإرثها من أبيها عليه الصلاة والسلام فجوابه من وجوه :

الأول : إن الموسوي كعادته يمتنع عن سرد كل رواية صحيحة إذا كانت تخالف مذهبه ويكتفي بالإشارة إليها بطريقة توهم القارئ بصحة مدعاه . وهذا ما فعله في أمر مطالبة فاطمة رضي الله عنها بإرثها من أبيها ﷺ . انظر إلى قوله : (بدليل ماصح من مطالبة الزهراء بإرثها) وفي التعليق على هذه العبارة اكتفى بعزوها إلى صحيح البخاري ومسلم . وأعرض عن سرد الرواية لأنها بتفصيلاتها تتعارض تماماً مع مادعاه .

ونحن نسوق هنا رواية البخاري ليتضح للقارئ صحة ماقلناه في الموسوي . قال البخاري : حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها : « أن فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر ، فقال أبو بكر : إن رسول الله ﷺ قال : « لانورث ماتركناه صدقة ، إنما يأكل آل محمد ﷺ من هذا المال » . وإني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله ﷺ ولأعملنَّ فيها بما عمل به رسول الله ﷺ فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً . فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر . الفتح ٧ / ٤٩٣ كتاب المغازي .

ورواه البخاري في كتاب فرض الخمس أيضاً بلفظه . وزاد : وقالت — يعني عائشة راوية الحديث — وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله ﷺ من خيبر وفدك ، وصدقته بالمدينة ، فأبى أبو بكر عليها ذلك ، وقال : لست تاركاً شيئاً كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به ، فإني أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ ، فأما صدقته بالمدينة فدفعتها عمر إلى علي وعباس ، وأما خيبر وفدك فأمسكها عمر وقال : هما صدقة رسول

الله ﷺ كانتا لحقوقه التي تعرفه ونوابه ، وأمرهما إلى ولي الأمر ، قال — يعني الزهري — وهو أحد رواه الحديث : فهما على ذلك إلى اليوم « الفتح ٦ / ١٩٧

ورواه البخاري أيضاً في كتاب الفرائض بمثله إلا أنه ذكر هنا أن العباس أتى مع فاطمة إلى أبي بكر يلتمسان ميراثهما .

وروى بسنده إلى ابن شهاب الزهري قال : « أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان — وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكراً من حديثه ذلك ، فانطلقت حتى دخلت عليه فسألته فقال : انطلقت حتى أَدْخُلَ علي عُمر فأتاه حاجبه يرفاً فقال : هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد ؟ قال : نعم ، فأذن لهم ثم قال : « هل لك في علي وعباس ؟ قال : نعم ، قال عباس : يأمر المؤمنين اقض بيني وبين هذا ، قال أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : « لانورث ماتركناه صدقة » يريد رسول الله ﷺ نفسه ، فقال الرهط : قال قال ذلك ، فأقبل علي علي وعباس فقال : هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قال ذلك ؟ قالوا : قد قال ذلك ... الفتح ١٢ / ٥ — ٦ .

من خلال استعراض هذه الروايات يتبين لنا الحقائق التالية :

- ١ — أن فاطمة قد طلبت إلى أبي بكر أن يعطيها ميراثها من أيها ﷺ .
- ٢ — أن فاطمة عليها السلام قد أخطأت في طلبها لهذا الميراث لما في ذلك من معارضة لصريح قوله عليه الصلاة والسلام : « لانورث ماتركناه صدقة » .

ولاشك أن لفاطمة عليها السلام عذرها في ذلك لما تعلمه من عموم آيات الميراث التي شملت كل وارث على الاطلاق ، ولم تستثنى ورثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من هذا الحق . ولعدم علمها بهذا الحديث الذي خصص عموم آيات الميراث . واستثنى من حكمها ورثة الأنبياء . كما استثنى القاتل من أن يرث مقتوله . بحديث : « لا يرث القاتل » .

- ٣ — أن أبا بكر رضي الله عنه كان محقاً يوم لم يستجب لطلب فاطمة ووجه ذلك أنه لم يغتصب تركة النبي ﷺ لنفسه أو لأحد من أهله ، بل إنه حرم منه ابنته عائشة ، زوج النبي ﷺ ، وجعله في آل البيت ينفقون منه حاجتهم ويتصدقون بالباقي . كما كان الحال عليه في حياة النبي ﷺ . وهو في هذا متمسك ومتبع لقوله عليه الصلاة والسلام : « لانورث ماتركناه صدقة » البخاري . فتح الباري ١٢ / ٦ . ولصريح قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث

الصحيح : « لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهماً ماتركت بعد مؤنة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة » رواه البخاري ، فتح الباري ١٢ / ٦ . فلا يصح بعد ذلك أن يُعاب على أبي بكر موقفه هذا .

٤ — إن ماتركه النبي ﷺ ما كان إرثاً كما فهمته فاطمة عليها السلام إذ لو كان إرثاً لما كان منحصرأً بفاطمة ، بل هو إرث لجميع مستحقيه بما فيهم زوجاته ﷺ أمهات المؤمنين وفي طليعتهن عائشة بنت أبي بكر الذي توفي النبي ﷺ ودفن في بيتها ، وحفصة بنت عمر ، فالذي وقع لفاطمة من أمر الإرث وقع مثله لعائشة وحفصة وسائر أمهات المؤمنين ، ووقع مثله أيضاً للعباس عم النبي ﷺ . فما بال الرافضة يتحدثون عن فاطمة وينسون سائر الورثة !؟ ومبالهم يذمون أبا بكر على موقفه هذا الذي تمسك فيه بالدليل واتبع وصية سيد المرسلين . ولم يحاب في ذلك أحداً من العالمين . ولو كان ماتركه النبي ﷺ ميراثاً لسارعت أزواج النبي إلى طلبه وفي مقدمتهن عائشة وحفصة ، لكنه جاء في الصحيح أن عائشة لم توافق بقية أزواجه ﷺ على طلب ميراثهن ، لما تعلم من عدم مشروعية ذلك .

فقد أخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن أزواج النبي ﷺ حين توفي رسول الله ﷺ أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن ، فقال عائشة : أليس قال رسول الله ﷺ : « لانورث ماتركناه صدقة » فتح الباري ١٢ / ٧ .

٥ — أما قوله ﷺ : « يوصيكم الله في أولادكم ، فهي من قبيل العام المخصوص ، أي أنه عام في جميع الأولاد مخصوص في أولاد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم .

قال ابن حجر رحمه الله : وأما عموم قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ... ﴾ الآية فأجيب عنها بأنها عامة فيمن ترك شيئاً كان يملكه ، وعلى تقدير أنه عليه الصلاة والسلام خلف شيئاً مما كان يملكه فدخله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه ، وقد اشتهر عنه « أنه لا يورث » فظهر تخصيصه بذلك دون الناس .

وقيل الحكمة في كونه لا يورث حسم المادة في تمنى الوارث موت المورث من أجل المال ، وقيل لكون النبي كالأب لأتمته فيكون ميراثه للجميع ، وهذا معنى الصدقة العامة . ١ هـ الفتح ١٢ / ٩ .

٦ — أما مازعمه الموسوي من وصية النبي إلى علي في مبدأ الدعوة الإسلامية حين أنزل الله ﴿ وأندر عشيرتك الأقربين ﴾ فقد مضى الرد عليها مفصلاً في الرد على المراجعة رقم ٢٠ .

٧ — أما وصيته ﷺ التي أراد أن يكتبها في مرض موته وتنازع الصحابة عند ذلك . فقد زعم الموسوي أن النبي ﷺ أراد أن يوصي بولاية علي رضي الله عنه في حينها ، ولكن الصحابة تنازعوا في ذلك عنده ليحولوا بينه وبين كتابة هذه الوصية .

ثم ادعى أن النبي ﷺ قد أوصاهم بثلاثة أمور : أولها أن يولوا عليهم علياً ، ثم اتهم الشيخين أبي بكر وعمر بأنهم منعوا المحدثين أن يحدثوا بالوصية الأولى ، بحكم سلطتهم السياسية كما اتهم المحدثين بأمانتهم وعدالتهم يوم أن كتموا هذه الوصية استجابة للسلطة السياسية ، متسلحين بسلاح النسيان .

ولاشك في بطلان دعوى الموسوي وأدلة ذلك :

الأول : المطالبة بصحة الرواية التي أوصى بها النبي ﷺ للصحابة (أن يولوا عليهم علياً) إن الموسوي لم يذكر لنا كتاباً واحداً من كتب السنة أو الصحاح أو المسانيد أخرجت هذه الرواية الأمر الذي يؤكد كذبه .

بل إن كتب السنة اتفقت على ذكر وصيتين فقط . فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أن ابن عباس قال : يوم الخميس ، ومايوم الخميس ؟ اشتد برسول الله ﷺ وجعه فقال : ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً . فتنازعوا ، ولاينبغي عند نبي نزاع ، فقالوا : ماشأنه ؟ أهجر ، استفهموه ، فذهبوا يردون عليه ، فقال : « دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه ، وأوصاهم بثلاث ، قال : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ماكنت أجيزهم ، وسكت عن الثالثة أو قال : فنسيها » .

فإذا كانت كتب السنة كلها متفقة على هذه الرواية التي اقتصرت على وصيتين ، فمن أين علم الموسوي الوصية الثالثة؟! تأمل هذا تجده محض كذب واقتراء .

الثاني : إن كلام الموسوي يلزم منه القول بأن النبي ﷺ كتم شيئاً من الوحي عندما تراجع عن كتابة هذا الكتاب . بتأثير النزاع الذي حصل عنده . ولا يخفى بطلان هذا القول ، لما فيه من القدح بعصمة النبي ﷺ .

الثالث : إن تراجع النبي ﷺ عن الكتابة يدل على أن الذي أراد أن يكتبه لم يكن أمراً متحتماً لأنه لو كان مما أمر بتبليغه لم يكن يتركه لوقوع اختلافهم ، بل ولعاقب الله من حال بينه وبين تبليغه ، وبلغه لهم لفظاً كما أوصاهم بإخراج المشركين وغير ذلك .

كما أنه ﷺ عاش بعدها أياماً ولم يكتبها وحفظوا عنه أشياء لفظاً فيحتمل أن يكون مجموعها ما أراد أن يكتبه والله أعلم . الفتح ٨ / ١٣٤ .

الرابع : أن ماسماه (بالسلطة) ويعني بها (أبي بكر وعمر) قد منعت المحدثين من الحديث بالوصية الأولى — أن يولوا علياً عليهم — فهذا محض كذب واختلاق نابع من عقيدتهم الفاسدة في الصحابة عموماً وفي الشيخين أبي بكر وعمر خصوصاً حيث كفروهم وخطوا عليهم . فليس بعجيب على الموسوي وهذه عقيدته أن يرمي خليفتي رسول الله ﷺ بتهمة منع المحدثين من رواية ما حفظوه عن النبي ﷺ وإرغامهم على العبث بسنة النبي ﷺ في الوقت الذي شهد لهم الله ورسوله بالطهارة ، والعدالة ، والنزاهة والأمانة ، وليس بعد شهادة الله ورسوله شهادة .

ومما يؤكد كذب الموسوي أن اتهامه هذا ليس له أصل في كتاب معتبر أو رواية صحيحة .

وهنا نسأل الرافضة والموسوي واحد منهم إن كان ماترعمونه حق فلماذا سكت علي رضي الله عنه عن هذه الوصية التي تعزز من موقفه وتمنحه الشرعية والحق في المطالبة بالخلافة . فهل تراه سكت خوفاً وجبناً أمام سلطة أبي بكر وعمر ؟ أم أنه سكت نفاقاً ؟ إنكم أيها الرافضة لاترضون هذا لعلي ولاتقولونه فيه وأهل السنة يشاطرونكم الرأي في هذا ، فإذا اتفقنا جميعاً على هذا الرأي فإن سكون علي رضي الله عنه لاتفسير له إلا شيء واحد هو يقينه بأن النبي ﷺ لم يوص له بخلافة أو إمارة كما صرح بذلك رضي الله عنه يوم الجمل : « ياأيها الناس إن النبي ﷺ لم يعهد إلينا في هذه الدنيا شيئاً » أخرجه الإمام أحمد والبيهقي في الدلائل .

وكان يكفي الإمام علي رضي الله عنه لو علم بهذه الوصية التي أنكرها عليه الشيخان أبي بكر وعمر أن يقول كلمة واحدة ليجد من حوله المؤيدين والأنصار بالحق أو غيره لتوفر الدوافع آنذاك . كل هذا وغيره يثبت كذب الموسوي .

الخامس : إن الموسوي اتهم البخاري ومسلم بكتمان الوصية متعللين بالنسيان . وكذا سائر أصحاب السنن والمسانيد .

وجواب ذلك وبالله التوفيق أن نقول : إن اتهام الموسوي لأعلام أهل السنة بكتمان وصية النبي ﷺ لا يخرج عن أمرين لاثالث لهما .

١ — أن يكون اتهمه جاء من غير نظر ولا بحث في الرواية وشروطها كما هي عليه في كتب أهل السنن ، ولا يخفى عندئذ بطلان الاتهام في هذه الحال ، لجهل المتهم وانعدام دليل الاتهام ، تأمل هذا أخي المسلم تجده واضحاً ، وسيزداد عندك الأمر وضوحاً إذا عرفت أن الأدلة تكذب المتهم ، وتتعارض مع الاتهام كما سنبينه قريباً إن شاء الله تعالى .

٢ — أن يكون اتهمه هذا جاء بعد بحث ونظر فيما جاء في كتب السنة بخصوص هذه الرواية . فعندئذ يكون اتهام الموسوي لأهل السنة محض كذب وافتراء بل يكون قد بء بهذا الاتهام لأنه أنكر وكنتم ماجاء فيها من بيان وإيضاح بدافع من الحقد والكراهية ، والتعصب الممقوت .

وبالرجوع إلى كتب السنة وشروطها يتأكد ذلك الذي قلناه في الموسوي .

قال البخاري : حدثنا قتيبة حدثنا سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير قال : « قال ابن عباس : يوم الخميس وما يوم الخميس ؟ اشتد برسول الله ﷺ وجعه فقال : ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً ، فتنازعوا ، ولا ينبغي عند نبي نزاع ، فقالوا : ماشأنه ؟ أهرج ، استفهموه . فذهبوا يردون عليه فقال : دعوني ، فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه ، وأوصاهم بثلاث قال : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، وسكت عن الثالثة أو قال فنسيتها » .
وقد أخرج هذه الرواية الإمام مسلم وسائر كتب السنة بمثله .

ولقد كانت حجة الموسوي فيما نسبه إلى أعلام أهل السنة من اتهام بكتمان الوصية . ماجاء في آخرها من القول : (... وسكت عن الثالثة أو قال : فنسيتها) فسد السكوت والتعلل بالنسيان على حد تعبيره للبخاري ، ومسلم ، وأصحاب السنن ، جهلاً منه أو تجاهلاً ، يدفعه إلى ذلك كله الحقد والتعصب ، والحرص على الطعن بهؤلاء الأئمة الأعلام ليسقط عدالتهم ويسهل عليه بعد ذلك

ردّ كل رواية لهم ، والحقيقة أن هذه العبارة التي اتخذها الموسوي مطعناً وموطن اتهام إنما تعكس عدالة وضبط وأمانة الرواة أياً كانوا . فعدالتهم وأمانتهم وضبطهم هو الذي منعهم من القول على الرسول ﷺ بلا علم ، وخوفهم من الوقوع بالكذب على رسول الله ﷺ هو الذي دفعهم إلى التوقف عن ذكر الوصية الثالثة وهم غير ذاكرين لها . لكن عين الموسوي عين سخط لا ترى إلا المساوىء ، وطبعه طبع عقرب لا يعرف إلا الأذى ، أتراه كيف حول الأمانة إلى خيانة . تأمل هذا تجده جلياً .

ثم إن الموسوي لام الرواة على نسيانهم وآخذهم على ذلك غير عالم أن النسيان من طبيعة الانسان حتى قيل :

وماسمي الإنسان إلا لنسيه وماالقلب إلا لأنه يتقلب
وأن الله سبحانه لا يؤاخذ على النسيان ، وقد علمنا أن ندعوه بذلك ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ كما أن الموسوي اعتبر هذا النسيان متعمداً عندما قال : « ... فزعموا أنهم نسوها » .

والجواب على ذلك أن التعمد وعدمه أمر قلبي لا يمكن لأحد من البشر الاطلاع عليه ، فكيف عرفته أنت حتى تحكم عليه . هل شققت على قلوبهم .!!؟

وبعد هذا كله نسوق ماجاء في فتح الباري عند شرح هذه الرواية التي اتخذها الموسوي مطعناً ليتين لنا ظلمه لأعلام أهل السنة . وليتين لنا أمانة هؤلاء في نقل الرواية . فالبخاري ومسلم ، وأصحاب السنن ماسمعوا بالوصية الثالثة ولاسكتوا عنها . وإنما سمعوا الرواية بهذه الصورة فأدوها كما سمعوها .

قال ابن حجر : وقوله : (وسكت عن الثالثة أو قال فنسيتها) يحتمل أن يكون القائل ذلك هو سعيد بن جبير ، ثم وجدت عن الاسماعيلي التصريح بأن قائل ذلك هو ابن عيينة ، وفي مسند الحميدي ، ومن طريقه أبو نعيم في (المستخرج) : قال سفيان قال سليمان أي ابن أبي مسلم : لأدري أذكر سعيد بن جبير الثالثة فنسيتها أو سكت عنها . وهذا هو الأرجح . ا هـ الفتح ١٣٥/٨ .

وهذا كلام صريح بأن القائل لعبارة : (وسكت عن الثالثة أو قال فنسيتها) هو سعيد بن جبير والساكت عنها إنما هو ابن عباس رضي الله عنه ، وقد طرأ على سعيد الشك في سكوت ابن عباس فقال (أو قال نسيتها) وهذا دليل أمانة لا دليل خيانة كما زعم الموسوي . وعلى فرض صحة زعمه واتهامه

فما ذنب البخاري ؟ وما علاقته في هذا القول ؟! ولكن صح أن يكون دليل اتهام لسعيد بن جبير فهو دليل أمانة للبخاري لأنه روى قول سعيد كما سمعه ، أرأيت إلى ظلم الموسوي ، وتعصبه الأعمى .

وإذا كانت هذه الروايات الصحيحة متفقة على السكوت على الوصية الثالثة أو نسيانها ، فكيف عرفها الموسوي بعد سكوت ابن عباس عنها أو نسيان سعيد بن جبير لها بأنها الوصية لعلي بن أبي طالب بالخلافة على حين أن أحداً من علماء الحديث لم يقل ذلك بل إنهم صرحوا بخلافه .

قال الداودي : الثالثة الوصية بالقرآن ، وبه جزم ابن التين . وقال المهلب : بل هو تجهيز جيش أسامة ، وقواه ابن بطلان بأن الصحابة لما اختلفوا على أبي بكر في تنفيذ جيش أسامة قال لهم أبو بكر : إن النبي ﷺ عهد بذلك عند موته . وقال عياض : يحتمل أن تكون هي قوله : « ولاتخذوا قبوري وثناً » فإنها ثبتت في الموطأ مقرونة بالأمر بإخراج اليهود ، ويحتمل أن يكون ما وقع في حديث أنس أنها قوله : « الصلاة وماملكت أيمانكم » ١ هـ الفتح ٨ / ١٣٥ .

أما دعوى الموسوي بأن رسول الله ﷺ لحق بربه وهو في صدر علي ابن أبي طالب فهذا محض كذب وافتراء ، ولم يثبت بكتاب معتبر ، بل إنه معارض بالأحاديث الصحيحة المتفقة على أنه مات عليه الصلاة والسلام بين سحر ونحر عائشة وفي صدرها وقد سبق بيان ذلك بالتفصيل .

- ١ - لاستتسلم أم المؤمنين في حديثها إلى العاطفة
- ٢ - الحسن والقبح العقليان منفيان
- ٣ - البحث عما يعارض دعوى أم المؤمنين

١ - المحور الذي يدور عليه كلامكم مع أم المؤمنين في حديثها الصريح بعدم الوصية أمران :

أحدهما : ان انحرافها عن الإمام يأبى عليها - فيما زعمتم - إلا نفي الوصية إليه ، والجواب أن المعروف من سيرتها أنها لاستتسلم في حديثها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إلى العاطفة ، ولاتراعي فيه الغرض ، فلا تتهم فيما تنقله عن النبي سواء عليها أكان ذلك خاصاً بمن تحب ، أم كان خاصاً بمن تبغض ، وحاشا لله أن تستحوذ عليها الأغراض فتحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ بغير الواقع ؛ إشاراً لغرضها على الحق .

٢ - الثاني أن العقل بمجردده يمنع - فيما زعمتم - من تصديق هذا الحديث لامتناع مؤداه عقلاً ، فإنه لا يجوز على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أن يترك دين الله عز وجل وهو في أول نشأته ، وعباد الله تعالى وهم في أول فطرتهم الجديدة ؛ ثم يرتحل عن غير وصي يعهد إليه بأموهم والجواب أن هذا مبني على الحسن والقبح العقليين ، وأهل السنة لا يقولون بهما ، فإن العقل عندهم لا يقضي بحسن شيء ما أصلاً ، ولا يقبح شيء ما علي الإطلاق ؛ وان الحاكم بالحسن والقبح في جميع الأفعال إنما هو الشرع لاغير ؛ فما حسنه الشرع فهو الحسن ؛ وما قبحه فهو القبيح ؛ والعقل لامعول عليه في شيء من ذلك بالمرّة .

٣ - أما ما أشترتم إليه - في آخر المراجعة ٧٤ - من معارضة أم المؤمنين في دعواها ؛ بأن النبي قضى وهو في صدرها ؛ فلا نعرف مما يعارضها حديثاً واحداً من طريق أهل السنة ؛ فإن كان لديكم شيء منه فتفضلوا به ؛ والسلام .

س

- ١ - استسلامها إلى العاطفة
- ٢ - ثبوت الحسن والقبح العقليين
- ٣ - الصحاح المعارضة لدعوى أم المؤمنين
- ٤ - تقديم حديث أم سلمة على حديثها

١ - ذكرتم في الجواب عن الأمر الأول أن المعروف من سيرة السيدة أنها لاستتسلم

إلى العاطفة ، ولاتراعي في حديثها شيئاً من الأغراض ؛ فأرجو أن تتحللوا من قيود التقليد والعاطفة ؛ وتعيدوا النظر إلى سيرتها فتبحثوا عن حالها مع من تحب ومع من تبغض ، بحث إمعان وروية ؛ فهناك العاطفة بأجلى مظاهرها ، ولاتنس سيرتها مع عثمان قولاً وفعلاً (٢١) ، ووقائعها مع علي وفاطمة والحسن الحسين سرّاً وعلانية ، وشؤونها مع أمهات المؤمنين بل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن هناك العاطفة والغرض .

وحسبك مثلاً ماأيدته — نزولاً على حكم العاطفة — من إفك أهل الزور إذ قالوا — بهتاناً وعدواناً في السيدة مارية وولدها إبراهيم عليه السلام — ماقالوا ؛ حتى برأهما الله عز وجل من ظلمهم براءة — على يد أمير المؤمنين — محسوسة ملموسة (٢٢) ؛ ﴿ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً﴾ وإن أردت المزيد ، فاذكر نزولها على حكم العاطفة إذ قالت (٢٣) لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني لأجد منك ريح مغاير ليمتنع عن أكل العسل من بيت أم المؤمنين زينب رضي الله عنها ؛ وإذا كان هذا الغرض التافة يبيح لها أن تحدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ عن نفسه بمثل هذا الحديث ؛ فمتى نركن إلى نفيها الوصايا إلى علي عليه السلام ؛ ولاتنس نزولها على حكم العاطفة يوم زفت أسماء بنت النعمان عروساً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ فقالت لها (٢٤) : ان النبي ليعجبه من المرأة إذا دخل عليها أن تقول له : أعود بالله منك وغرضها من ذلك تنفير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عرسه واسقاط هذه المؤمنة البائسة من نفسه ، وكأن أم المؤمنين تستبيح مثل هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ترويجاً لغرضها ، حتى لو كان تافهاً أو كان حراماً ، كلفها صلى الله عليه وآله وسلم ، مرة بالاطلاع على امرأة مخصوصة لتخبره عن حالها فأخبرته — إيثاراً لغرضها — بغير مارات (٢٥) ؛ وخاصمته صلى الله عليه وآله وسلم ؛ يوماً إلى

٢١ — دونك ص ٧٧ من المجلد الثاني من شرح النهج لعلامة المعتزلة ، و ص ٤٥٧ ومابعدها ، و ص ٤٩٧ ومابعدها ، من المجلد المذكور ، تجد من سيرتها مع عثمان وعلي وفاطمة مايريك العاطفة بأجلى المظاهر .

٢٢ — من أراد تفصيل هذه المصيبة ، فليراجع أحوال السيدة مارية رضي الله عنها . في ص ٣٩ من الجزء الرابع من المستدرک للحاكم ، أو من تلخيصه للذهبي .

٢٣ — فيما أخرجه البخاري في تفسير سورة التحريم من صحيحه ص ١٣٦ من جزئه الثالث ، فراجع واعجب ؛ وهناك عدة أحاديث عن عمر في أن المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول الله أنهما عائشة وحفصة ، وثمة حديث طويل كان من هذا القبيل .

٢٤ — فيما أخرجه الحاكم في ترجمة أسماء من صحيحه المستدرک ص ٣٧ من جزئه الرابع ؛ وأخرجه ابن سعد في ترجمتها أيضاً ١٠٤ من الجزء الثامن من الطبقات ؛ والقضية مشهورة نقلها في ترجمة أسماء كل من صاحبي الاستيعاب والاصابة . وأخرجه ابن جرير وغيره .

٢٥ — تفصيل هذه الواقعة في كتب السنن والأخبار ، فراجع ص ٢٩٤ من الجزء السادس من كنز العمال ، أو ص ١١٥ من الجزء الثامن من طبقات ابن سعد حيث ترجم شراف بنت خليفة .

أيها — نزولاً على حكم العاطفة — فقالت له : اقصد (٢٦) ؛ فلطمها أبوها حتى سال الدم على ثيابها ؛ وقالت له مرة في كلام غضبت عنده (٢٧) : أنت الذي تزعم أنك نبي الله ؛ إلى كثير من أمثال هذه الشؤون ؛ والاستقصاء يضيق عنه هذا الاملاء ؛ وفيما أوردناه كفاية لما أوردناه .

٢ — وقتلتم في الجواب عن الأمر الثاني أن أهل السنة لا يقولون بالحسن والقبح العقليين إلى آخر كلامكم في هذا الموضوع ؛ وأنا أربأ بكم عن هذا القول ، فإنه شبيه بقول السوفسطائية الذين ينكرون الحقائق المحسوسة ؛ لأن من الأفعال مانع بحسنه ، وترتب الثناء والثواب على فعله ، لصفة ذاتية له قائمة به ، كالأحسان والعدل من حيث هما إحسان وعدل ، ومنها مانع بقبحه وترتب الذم والعقاب على فعله لصفته الذاتية القائمة به ، كالإساءة والجور من حيث هما إساءة وجور ، والعاقل يعلم أن ضرورة قاضية بذلك ، وليس جزم العقلاء بهذا أقل من جزمهم بكون الواحد نصف الاثنين ، والبداهة الأولية قاضية بالفرق بين مَنْ احسن اليك دائماً ، وبين مَنْ إساء إليك دائماً ، إذ يستقل العقل بحسن فعل الأول معك ، واستحقاقه للثناء والثواب منك ؛ وقبح فعل الثاني واستحقاقه للذم والقصاص ، والمشكك في ذلك مكابر لعقله ، ولو كان الحسن والقبح فيما ذكرناه شرعيين ، لما حكم بهما منكروا الشرائع كالزنادقة والدهرية فإنهم مع إنكارهم الأديان يحكمون بحسن العدل والاحسان ، ويرتبون عليهما ثناءهم وثوابهم ، ولا يرتابون في قبح الظلم والعدوان ولا في ترتيب الذم والقصاص على فعلهما ومستندهم في هذا إنما هو العقل لاغير ، فدع عنك قول من يكابر العقل والوجدان ، وينكر ما علمه العقلاء كافة ، ويحكم بخلاف ماتحكم به فطرته التي فطر عليها ، فإن الله سبحانه فطر عباده على إدراك بعض الحقائق بعقولهم ، كما فطرهم على الإدراك بحواسهم ومشاعرهم ، ففطرتهم توجب أن يدركوا بعقولهم حسن العدل ونحوه ، وقبح الظلم ونحوه ؛ كما يدركون بأذواقهم حلاوة العسل ومرارة العلقم ؛ ويدركون بمشامهم طيب المسلك وتتن الجيف ؛ ويدركون بملامسهم لين اللين وخشونة الخشن ، ويميزون بأبصارهم بين المنظرين : الحسن والقبيح ، وبأسماعهم بين الصوتين : صوت المزامير وصوت الحمير ، تلك فطرة الله ﷻ التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

وقد أراد الأشاعرة أن يبالغوا في الإيمان بالشرع والاستسلام لحكمه ، فأنكروا حكم العقل ، وقالوا : لاحكم إلا للشرع ، ذهولاً منهم عن القاعدة العقلية المطردة — وهي كل ما حكم به العقل حكم به الشرع — ولم يلتفتوا إلى أنهم قطعوا خط الرجعة بهذا الرأي على أنفسهم ، فلا يقوم لهم بعده على ثبوت الشرع دليل ، لأن الاستدلال على ذلك بالأدلة الشرعية دوري لاتتم به حجة ، ولولا سلطان العقل لكان الاحتجاج بالنقل مصادرة ، بل لولا العقل ما عبد الله عابد ، ولا عرفه من خلقه كلهم واحد ، وتفصيل الكلام

٢٧ — كما نقله الغزالي في البابين المذكورين من الكتابين المسطورين .

في هذا المقام موكول إلى مظانه من مؤلفات علمائنا الاعلام .

٣ — أما دعوى أم المؤمنين بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قضى وهو في صدرها فمعارضة ، بصحاح متواترة من طريق العترة الطاهرة ، وحسبك من طريق غيرهم مأخرجه ابن سعد (٢٨) بالاسناد إلى علي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، في مرضه : أدعوا لي أخي فأتيته ، فقال : ادن مني ، فدنوت منه ؛ فاستند إلي فلم يزل مستنداً إلي وانه ليكلمني حتى أن بعض ريقه ليصيني ؛ ثم نزل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج أبو نعيم في حليته ، وأبو أحمد الفرضي في نسخته وغير واحد من أصحاب السنن ، عن علي ، فقال : علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم — يعني حينئذ — ألف باب كل باب يفتح ألف باب (٢٩) وكان عمر بن الخطاب إذا سئل عن شيء يتعلق ببعض هذه الشؤون ، لايقوال غير : سلوا علياً ، لكونه هو القائم بها ، فعن جابر بن عبد الله الأنصاري أن كعب الأحمري سأل عمر ، فقال : ماكان آخر ماتكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال عمر : سل علياً ؛ فسأله كعب ؛ فقال علي : اسندت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى صدري ، فوضع رأسه على منكبي فقال : الصلاة الصلاة ، قال كعب : كذلك آخر عهد الأنبياء ، وبه أمروا وعليه يبعثون ؛ قال كعب فمن غسله يأمر المؤمنين ؟ فقال عمر : سل علياً ، فسأله فقال : كنت أنا أغسله ، الحديث (٣٠) . وقيل لابن عباس : أرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، توفي ورأسه في حجر أحد ؟ قال : نعم توفي وانه لمستند إلى صدر علي ، فقيل له : ان عروة يحدث عن عائشة أنها قالت : توفي بين سحري ونحري ، فأنكر ابن عباس ذلك قائلاً للسائل : اتعقل ؟ والله لتوفي رسول الله وانه لمستند إلى صدر علي ، وهو الذي غسله ، الحديث (٣١) . وأخرج ابن سعد (٣٢) بسنده إلى الامام أبي محمد علي بن الحسين زين العابدين ، قال : قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأسه في حجر علي . ا هـ .

قلت والأخبار في ذلك متواترة ، عن سائر أئمة العترة الطاهرة ، وان كثيراً من المنحرفين عنهم ليعترفوا بهذا ، حتى ان ابن سعد أخرج (٣٣) بسنده إلى الشعبي ، قال : توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ورأسه في حجر علي ، وغسله علي . ا هـ . وكان أمير المؤمنين عليه السلام يخطب بذلك على رؤوس الأشهاد ، وحسبك قوله من

٢٨ — في ص ٥١ من القسم الثاني من الجزء الثاني من الطبقات ، في باب من قال : توفي رسول الله وهو في حجر علي ، وهذا الحديث هو الحديث ١١٠٧ ، من الكنز في ص ٥٥ من جزئه الرابع .

٢٩ — هذا هو الحديث ٦٠٠٩ من الكنز في آخر ص ٣٩٢ من جزئه السادس .

٣٠ — أخرجه ابن سعد في ص ٥١ من القسم الثاني من الجزء الثاني من الطبقات المتقدم ذكرها ، وهذا الحديث هو الحديث ١١٠٦ من أحاديث الكنز في ص ٥٥ من جزئه الرابع .

٣١ — أخرجه ابن سعد في الصفحة المتقدم ذكرها . وهو الحديث ١١٠٨ من أحاديث الكنز في ص ٥٥ من جزئه الرابع .

٣٢ — في صفحة ٥١ المتقدمة الذكر من الطبقات .

٣٣ — في الصفحة المتقدم ذكرها من الطبقات .

خطبة له (٣٤) عليه السلام ، ولقد علم المستحفظون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، اني لم أرد على الله ، ولا على رسوله ساعة قط ، ولقد واسيته بنفسي في المواطن التي تنكص فيها الأبطال ، وتأخر فيها الأقدام ؛ نجدة أكرمني الله بها ؛ ولقد قبض صلى الله عليه وآله وسلم ، وان رأسه لعلى صدري ؛ ولقد سألت نفسه في كفي فأمرتها على وجهي ، ولقد وليت غسله صلى الله عليه وآله وسلم ، والملائكة أعواني . فضجت الدار والأفنية ، ملاً يهبط ؛ وملاً يعرج ؛ ومافارقت سمعي هينمة منهم يصلون عليه ؛ حتى واريناه في ضريحه ؛ فمن ذا أحق به مني حياً وميتاً . ومثله قوله (٣٥) — من كلام له عند دفنه سيدة النساء عليها السلام — : السلام عليك يا رسول الله عني وعن ابنتك النازلة في جوارك ، والسريعة للحاق بك ، قل يا رسول الله عن صفيتك صبري ، ورق عنها تجلدي ؛ إلا أن لي في التأسى بعظيم فرقتك ، وفادح مصيبتك ، موضع تعز ، فلقد وسدتك في ملحودة قبرك ، وفاضت بين نحري وصدري نفسك ، فإننا لله وإنا إليه راجعون ، إلى آخر كلامه . وضح عن أم سلمة أنها قالت : والذي أحلف به أن كان علي لأقرب الناس عهداً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، عدناه غداة وهو يقول : جاء علي ، جاء علي ، مراراً ؛ فقالت فاطمة : كأنك بعثته في حاجة ؟ قالت : فجاء بعد ، فظننت أن له إليه حاجة ، فخرجنا من البيت فقعدنا عند الباب ، قالت أم سلمة : وكنت من أدناهم إلى الباب ، فأكب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وجعل يساره ويناجيه ، ثم قبض صلى الله عليه وآله وسلم من يومه ذلك ، فكان علي أقرب الناس به عهداً (٣٦) .

وعن عبد الله بن عمرو (٣٧) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال في

٣٤ — تجدها في آخر ص ١٩٦ من الجزء الثاني من نهج البلاغة ، وفي ص ٥٦١ من المجلد الثاني من شرح ابن أبي الحديد .

٣٥ — هذا الكلام موجود في آخر ص ٢٠٧ من الجزء الثاني من النهج . وفي ص ٥٩٠ من المجلد الثاني من شرح ابن أبي الحديد .

٣٦ — هذا الحديث أخرجه الحاكم في أول ص ١٣٩ من الجزء ٣ من صحيحه المستدرک ، ثم قال : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه . قلت : واعترف بصحته الذهبي إذ أورده في التلخيص . وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبه في السنن ، وهو الحديث ٦٠٩٦ من أحاديثي الكنز في آخر ص ٤٠٠ من جزئه السادس .

٣٧ — فيما أخرجه أبو يعلى عن كامل بن طلحة عن ابن لهيعة عن حي بن عبد المغافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً ؛ وأخرجه أبو نعيم في حليته ؛ وأبو أحمد الفرضي في نسخته كما في ص ٣٩٢ من الجزء السادس من كنز العمال ؛ وأخرج الطبراني في الكبير أنه لما كانت غزوة الطائف قام النبي مع علي (ينجيه) ملياً ، ثم مر فقال له أبو بكر : يا رسول الله لقد طالب مناجاتك علياً منذ اليوم ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ماأنا أنتجيت ، ولكن الله انتجاه ، هذا الحديث هو الحديث ٦٠٧٥ من أحاديث الكنز في ص ٣٩٩ من جزئه السادس . وكان كثيراً مايخلو بعلي ينجيه وقد دخلت عائشة عليهما وهما يتناجيان ، فقالت : ياعلي ليس لي إلا يوم من تسعة أيام ، أفما تدعني ياابن أبي طالب ويومي ، فأقبل رسول الله عليها وهو محمر الوجه غضباً ، الحديث ، راجعه أول ص ٧٨ من المجلد الثاني من شرح نهج البلاغة الحميدي .

مرضه : ادعو لي أخي ، فجاء أبو بكر ، فأعرض عنه ، ثم قال : ادعو لي أخي ؛ فجاء عثمان ؛ فأعرض عنه ؛ ثم دعي له علي ، فستره بثوبه وأكب عليه ، فلما خرج من عنده قيل له : ما قال لك ؟ قال : علمني ألف باب كل باب يفتح له ألف باب .

وأنت تعلم أنه هو الذي يناسب حال الأنبياء ، وذاك إنما يناسب أزيار (٣٨) النساء ، ولو أن راعي غنم مات ورأسه بين سحر زوجته ونحرها ؛ أو بين حاققتها وذاققتها ؛ أو على فخذاها ؛ ولم يعهد برعاية غنمه ؛ لكان مضيعاً مسوفاً ، عفا الله عن أم المؤمنين ، ليتها — إذ حاولت صرف هذه الفضيلة عن علي — نسبتها إلى أبيها ؛ فإن ذلك أولى بمقام النبي مما ادعت ، لكن أباهما كان يومئذ ممن عبأهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده الشريفة في جيش أسامة ، وكان حينئذ معسكراً في الجرف ، وعلي كل حال فإن القول بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم وهو في حجرها ، لم يسند إلا إليها ، والقول بوفاته — بأبي وأمي — وهو في حجر علي ، مسند إلى كل من علي ؛ وابن عباس ؛ وأم سلمة ، وعبد الله بن عمر ، والشعبي ، وعلي بن الحسين ، وسائر أئمة أهل البيت ، فهو أرجح سنداً وأليق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

٤ — ولو لم يعارض حديث عائشة إلا حديث أم سلمة وحده ، لكان حديث أم سلمة هو المقدم ، لوجوه كثيرة غير التي ذكرناها ، والسلام .

ش

٣٨ — جمع زير وهو الرجل يحب محادثة النساء لغير سوء .

الرد على المراجعة ٧٥ ، ٧٦

في المراجعة (٧٥) نفى البشري أن تكون السيدة عائشة رضي الله عنها قد نفت الوصية إلى علي انسياقاً وراء عواطفها ، كما اتهمها الموسوي ولكنه لم يرد على هذا الاتهام بما يجب ، ولسنا ندري أترك ذلك جهلاً منه وعدم معرفة بالردود اللازمة على مثل هذا الاتهام؟! أم تركه خجلاً واستحياء من الموسوي وعلمه الذي قام على أصول باطلة ، وعقيدة فاسدة؟! أم تركه إقراراً وتأييداً وعند ذلك يكون النفي من الموسوي جاء على سبيل طلب المعرفة والاستيضاح . وهكذا أظهره الموسوي في كل ماحكاه عنه من مراجعات ، تأمل هذا أخي المسلم تجده واضحاً .

ولهذا نجد الموسوي يسرع في المراجعة (٧٦) إلى تأييد اتهامه للسيدة عائشة بأدلة ملفقة ممسوخة ، وما على البشري إلا أن يتقبلها في المراجعة التي تليها . وهنا نجد أنفسنا مضطرين إلى الرد على هذه الأدلة سائلين الله العون والتوفيق .

أولاً : لقد اتهم الموسوي أم المؤمنين ، وأحب أزواج النبي للنبي ﷺ عائشة رضي الله عنها بأنها جحدت وصية النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه بالامامة من بعده انسياقاً وراء عواطفها ، وجرياً مع أهوائها .

ولكن ياترى ماهي هذه العواطف المتوهمة ، وماهي تلك الأهواء المزعومة . إن الموسوي عجز عن ذكر واحدة منها ، فلسنا ندري ، الغاية التي تسعى إليها عائشة رضي الله عنها من وراء إنكار تلك الوصية لو وجدت .

ثم إن اتهام الموسوي للسيد عائشة رضي الله عنها بهذا يتعارض مع ماقرره ويعتقده من أن عائشة لا علم لها بوصية النبي ﷺ هذه لأنها كانت عند وفاته في صدر أخيه ووليه علي بن أبي طالب . لا ما بين سحر عائشة ونحرها . ووجه ذلك أن الاتهام بالجحود والانكار إنما يصدق فيمن علم أمراً ثم أخفاه . بعكس من لا علم له بأمر فلا يصح أن يوصف بالجحود والانكار .

فإذا صح جدلاً وصفها بهذا فيعني بطلان قوله الراضية والموسوي واحد

منهم أن النبي مات في صدر علي رضي الله عنه وقد أوصى له بالأمامة في حينها .
وإذا صح كلام الرافضة بأنه صلى الله عليه مات في صدر علي رضي الله عنه ،
بطل اتهام الموسوي لعائشة بكتمان وجود هذه الوصية المزعومة . لأنها لا علم
لها بذلك ، فتأمل هذا التناقض والتعارض أخي المسلم تجده واضحاً جلياً .
بإذن الله .

قاتل الله الهوى كيف يردي صاحبه في مهاوي الردى ، ويوقعه في
التعارض والتناقض الذي يخجل منه العقلاء فضلاً عن العلماء .

وليس عجباً أن يقع الموسوي في مثل هذا الأمر فهو شأن كل أصحاب
العقائد والأصول الهالكة وبعد هذا كله نرى الموسوي في أول المراجعة (٧٦)
يعتبر الشيخ البشري مقلداً ، ومستسلماً للعاطفة إذ نفى عن السيدة عائشة أن
تكون مستسلمة إلى العاطفة في موقفها من الوصية ، ولذا فإنه يطالبه بالتحلل
من قيود التقليد والعاطفة ، وأن يعيد النظر في موقفه هذا من السيدة عائشة رضي
الله عنها ، ويذكره بمواقف لها لا أصل لها في كتاب معتبر عند أهل العلم ،
ويكفي دلالة على كذب هذه المواقف المرجع الذي عزاه إليها ألا وهو نهج
البلاغة .

أما مآذره الموسوي من أدلة على انسياق عائشة وراء عواطفها ، والتي
عزاها إلى كتب أهل السنة ، فالجواب عليها وبالله التوفيق :

١ — أما مآذره الموسوي من تأييد عائشة لقول أهل الزور والبهتان في
مأرية القبطية وولدها إبراهيم ، المستدرك ٤ / ٣٩ فجوابه فهو من حديث أنس ،
وفي سنده عبد الله بن لهيعة ضعفه ابن معين . وقال : لا يحتج به ، وقال ابن
مهدي : لأحمل عن ابن لهيعة شيئاً ، ومأعتد بشيء سمعته منه . وقال النسائي :
ضعيف ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم : أمره مضطرب ، وقال الجوزجاني : « لا
نور على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به » انظر : ميزان الاعتدال ٢ / ٤٧٥ .

وقال السهيلي : « وفي المسند من طريق أنس أن رسول الله صلى الله عليه حين
ولدت له مأرية القبطية ابنه إبراهيم وقع في نفسه منه شيء حتى نزل جبريل
عليه السلام فقال : السلام عليك يا أبا إبراهيم .

وفي التعليق على هذا الحديث قال : عبد الرحمن الوكيل ، أما الحديث
المروي عن أنس ، ففيه ابن لهيعة ، ولا يعتد بحديثه يرد من طريقه ، وفي روايات

الحديث أن مابوراً هذا كان يدخل كثيراً على مارية ، فهل يصدق مسلم أن رسول الله ﷺ يأذن لمثل هذا أن يغشى بيته هكذا ؟ وقد اختلف في مابور ، فقيل انه أخوها ، وقيل أيضاً : إنه ابن عمها ، وهو خصي .

ويقول ابن أبي الحديد — على تشييعه — في شرحه لنهج البلاغة وهو يتحدث عما بهتت به عائشة ، وعن براءتها في سورة النور ، يقول : وقوم من الشيعة زعموا أن الآيات التي في سورة النور لم تنزل فيها ، وإنما نزلت في مارية القبطية ، وماقدفت به مع الأسود القبطي . ثم قال : وجحدهم لإنزال ذلك في عائشة جحد لما يعلم ضرورة من الأخبار المتواترة . ١ هـ ٤٤٢ / ٣ طبع لبنان . انظر الروض الأنف ٢ / ٢٤٨ .

فماذا يقول الرافضة بشهادة واحد منهم !؟ بأنهم نفوا أن تكون آيات سورة النور براءة لعائشة ، الأمر الذي يكشف حقدهم وكرههم لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، فليس عجيباً على الموسوي أن يتهمها بالاستسلام للعاطفة ، وهو يجحد براءتها التي أنزلها الله في كتابه .

وأما المرتضى الرافضي صاحب كتاب الأمالي فقد افترض صحة حديث أنس المتقدم وراح يؤول ألفاظه بما يتفق وعقيدته شأنه في ذلك شأن كل الرافضة ، انظر ص ٥٤ ج ١ ، من أمالي المرتضى .

٢ — أما استدلاله على أنها رضي الله عنها نزلت على حكم العاطفة بحديث المغافير . فجوابه :

إن أهل السنة لا ينازعون في صحة الحديث بعد ثبوته في الصحاح . وتخريج أعلام أهل العلم بالحديث له ، كالبخاري ومسلم وغيرهم من العلماء المعتبرين . ولكن ينازعون في توظيف هذا الحديث ليكون دليلاً على عقيدة الرافضة في الصحابة عموماً وفي عائشة رضي الله عنها بشكل خاص ، كما ينازعون في حمل هذا الحديث وجعله مطعناً في عدالة أم المؤمنين عائشة . ثم تحميله من المعاني الفاسدة ما لا يحتمل جرياً وراء الأهواء .

إن ما حدث من عائشة رضي الله عنها في هذا الحديث لم يكن سيراً وراء عاطفتها ، على حساب الحق ، ولم يكن تغليبا للعاطفة على نص شرعي سواء كان آية من كتاب الله ، أو حديثاً حفظته عن النبي ﷺ كما أراد أن يصور الموسوي . بل إن ما حدث منها لهو أمر فطري عادي ، فعائشة وغيرها من أمهات

المؤمنين كغيرهن من النساء جبلن جميعاً على الغيرة ، لاسيما من الضرائر ، فتأخر النبي ﷺ عند زوجه زينب أجمع نار الغيرة في قلب عائشة ، الأمر الذي جعلها تحتال لضرتها هذه باتفاق مع بعض ضرائرها بالطريقة التي حكمتها لنا الأحاديث الصحيحة .

ومما يدل على صحة ماذهبنا إليه ، وبطلان مذهب الموسوي عدم إنكار النبي ﷺ لفعلتهن هذه بادىء ذي بدء ، فلو كان ماوقع منهن مخالفة لنص ، أو معارضة له ، لما أجاز له عليه الصلاة والسلام إلا أن ينكر عليهن ذلك ، ومما يؤكد صحة ماذهبنا إليه أن الآيات في أول سورة التحريم مانزلت إلا بعد وقوع هذا الأمر حيث اقتضت إرادة الله أن يكون منهن ما يكون لتنزل هذه الآيات مبينة حكم تحريم الحلال . سواء كان طعاماً أو غيره .

وقد ترجم البخاري في صحيحه لهذا الحديث باباً فقال : « باب ماكره من احتيال المرأة على الزوج والضرائر ومانزل على النبي ﷺ في ذلك » انظر كتاب الحيل ، باب ١٢ .

وفي شرح هذا الباب قال ابن حجر في الفتح ، قال ابن المنير : إنما ساغ لهن أن يقلن : « أكلت مغاير » لأنهن أوردنه على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله : « لا » وأردن بذلك التعريض لا صريح الكذب . فهذا وجه الاحتيال التي قالت عائشة : « لتحتالن له » ولو كان كذباً محضاً لم يسم حيلة إذ لاشبهه لصاحبه . انظر الفتح ١٢ / ٣٤٤ .

٣ — أما استدلاله بموقف عائشة يوم زفت أسماء بنت النعمان عروساً للنبي ﷺ . فقالت لها : إن النبي ﷺ ليعجبه من المرأة إذا دخل عليها أن تقول له : أعوذ بالله منك ... الخ .

فهو حديث ضعيف جداً ففي سنده هشام وأبيه محمد بن السائب وهما متروكان .

وقال أحمد بن حنبل : هشام بن محمد بن السائب الكلبي صاحب سمر ونسب ، ماظنت أن أحداً يحدث عنه ، وقال الدارقطني وغيره : متروك . وقال ابن عساكر : رافضي ليس بثقة . انظر ميزان الاعتدال ٤ / ٣٠٤ .

وفي محمد بن السائب الكلبي : قال البخاري : تركه يحيى وابن مهدي ، ثم قال البخاري : قال علي : حدثنا يحيى عن سفيان ، قال لي الكلبي : كل

ماحدثتك عن أبي صالح فهو كذب . وقال الثوري : اتقوا الكلبي .

وفي قصة أسماء بنت النعمان هذه قال السهيلي في روض الأنف : اتفق العلماء على تزويج النبي ﷺ إياها ، واختلفوا في سبب فراقه لها . انظر البداية والنهاية ٥ / ٢٩٦ .

٤ — أما قوله : أن النبي ﷺ كلفها مرة بالاطلاع على امرأة مخصوصة لتخبره عن حالها فأخبرته — إيثراً لغرضها — بغير مارأت ، فهو قول مردود من وجهين :

الأول : سند هذه الرواية كما جاء في الطبقات ٨ / ١٦٠ فيه محمد ابن عمر الواقدي . قال أحمد بن حنبل عنه : هو كذاب يقبل الأحاديث . وقال ابن معين : ليس بثقة ولا يكتب حديثه . وقال البخاري وأبو حاتم : متروك . وقال أبو حاتم أيضاً والنسائي : يضع الحديث .

الثاني : ليس في متن الرواية لفظاً واحداً يصلح أن يكون دليلاً على مذهب الموسوي . بل على العكس من ذلك تماماً ، فإن عائشة رأت من هذه المرأة وهي (شراف بنت خليفة) ما اقشعر له بدنهما فكرهتها للنبي ﷺ وكتمت عنه مارأت حتى أخبرها به عليه الصلاة والسلام دون أن يراه ، وإليك الرواية كما جاءت في الطبقات .

أخبرنا محمد بن عمر ، حدثني الثوري عن جابر عن عبد الرحمن بن سابط قال : خطب رسول الله امرأة من كلب فبعث عائشة تنظر إليها ، فذهبت ثم رجعت ، فقال لها رسول الله : مارأيت ؟ فقال : مارأيت طائلاً ، فقال لها رسول الله : لقد رأيت طائلاً ، لقد رأيت خالاً بخدها اقشعرت كل شعرة منك ، فقالت : يارسول الله مادونك سر .

٥ — أما قوله : وخاصمته ﷺ — يوماً إلى أبيها — نزولاً على حكم العاطفة ، فإن الموسوي اعتمد في قوله هذا على حديث ضعيف رواه الطبراني في الأوسط ، والخطيب في التاريخ من حديث عائشة بسند ضعيف . انظر احياء علوم الدين ٢ / ٤٤ .

٦ — أما قوله : وقالت له مرة في كلام غضبت عنده : أنت الذي تزعم أنك نبي الله ... الخ ، فهو قول مردود من وجهتين :

الأول : سند تلك الرواية ضعيف ، وفيه ابن إسحاق وقد عنعنه ، والحديث

رواه أبو يعلى في مسنده ، وأبو الشيخ في كتاب الأمثال . انظر الإحياء ٢ / ٤٤ .

الثاني : إن مثل هذا الكلام لا يصح أن يصدر من مسلم في عموم الأحوال . في الغضب وغير الغضب لما فيه من شك في رسالة النبي ﷺ وعائشة أعلم الناس بهذا الأمر فكيف يتأتى منها مثل هذا الكلام !!؟ تنبه لهذا أخي المسلم

ثانياً : أما تحسين العقل وتقبُّحه والتي أنكرها الشيخ البشري بما جاء على لسانه في المراجعة (٧٥) والتي أيدها الموسوي في المراجعة (٧٦) وعاب فيها على الشيخ البشري إنكاره لهذه المسألة ، واتهمه بالسفسطة . فالنزاع فيها مشهور وقديم ، والتحقيق أن الناس في هذه المسألة على ثلاثة أقوال : طرفان ، ووسط .

وقبل الشروع ببيان تلك الأقوال ، وبيان الحق فيها ، فلا بد من تحرير المناط فنقول وبالله التوفيق : إن كلاً من الحسن والقبح يطلقان على ثلاثة معان هي :

١ — الحُسْنُ بمعنى كمال الشيء وتمامه كالعلم مثلاً ، والقُبْحُ بمعنى النقصان وعدم التمام كالجهل مثلاً .

٢ — الحُسْنُ بمعنى ملاءمة الشيء للطبع وموافقته له كالعدل مثلاً ، والقُبْحُ بمعنى منافرة الشيء للطبع وعدم موافقته له كالظلم مثلاً . والحُسْنُ والقُبْحُ بالمعنيين السابقين لانزاع لأحد في كونهما عقليين ، وإنما النزاع في كونهما عقليين أو شرعيين بالمعنى الثالث فقط وهو .

٣ — الحُسْنُ بمعنى استحقاق الشيء للمدح والثواب عليه والقُبْحُ بمعنى استحقاق الشيء للذم والعقاب عليه عاجلاً أو آجلاً .

وهذا هو المفهوم الذي وقع فيه النزاع وكان الناس فيه طرفان ووسط كما سبق القول ، وبيان ذلك :

١ — الطرف الأول : الأشاعرة ، ويقولون : إن الحُسْنَ والقُبْحَ بالمعنى الثالث والذي سبق بيانه شرعيان لاعقليان ، بمعنى أنه لا يوصف فعل بالحسن إلا إذا ورد في الشرع ما يدل على أنه حسن أي يستحق فاعله المدح والثواب عاجلاً أو آجلاً . ولا يوصف فعل بالقبح إلا إذا ورد في الشرع ما يدل على أنه

قبيح أي يستحق فاعله الذم والعقاب عاجلاً أم آجلاً .

وبهذا المعنى قالوا : ليس للعقل حكم في حسن الأفعال وقبحها ، وفي كون الفعل سبباً للثواب والعقاب ، بل إن الحَسَنَ ماحسَّنه الشرع ، والقبيح ماقبحه الشرع ، والأمر والنهي أمانة موجبة للحُسْنِ والقُبْحِ لاغير ، وأن الأفعال لاتشتمل على علل ولاحكم ، ولاصفات . وأن الله يأمر بالشيء لمحض إرادته لا لحكمة ولا لمصلحة . ولايخفى على مسلم عنده شيء من العلم ضعف هذا القول ومخالفته للكتاب والسنة والاجماع ، والعقل لما يترتب عليه من الأصول الفاسدة : إذ أجازوا على الله أن يأمر بما هو قبيح في العقل وقالوا : إلغاء دور العقل أسلم من نسبة القبح إلى الشرع ، ومثلوا لذلك : بذبح الحيوان فإنه إيلام له بلا ذنب وهو قبيح في العقل ومع ذلك أباحه الشرع . ولقد كان موقفهم هذا رد فعل لقول البراهمة والمعتزلة ومن وافقهم من الأمامية .

قال الشيخ سفر بن عبد الرحمن في مذكرته منهج الأشاعرة في العقيدة : كان البراهمة يحرمون أكل الحيوانات فلما عجزوا — أي الأشاعرة — عن ردِّ شبهتهم ووافقوهم عليها أنكروا حكم العقل من أصله ، وتوهموا أنهم بهذا يدافعون عن الاسلام .

وقال ابن تيمية رحمه الله في أصحاب هذا الرأي : وأما الطرف الآخر في مسألة (التحسين والتقييح) فهو قول من يقول : إن الأفعال لم تشتمل على صفات هي أحكام ، وعلى صفات هي علل للأحكام ، بل القادر أمر بأحد المتماثلين دون الآخر ، لمحض الإرادة ، لا لحكمة ولا لرعاية مصلحة في الخلق ولأمر . ويقولون : إنه يجوز أن يأمر الله بالشرك بالله وينهى عن عبادته وحده ، ويجوز أن يأمر بالظلم والفواحش ، وينهى عن البر والتقوى ، والأحكام التي توصف بها الأحكام مجرد نسبة وإضافة فقط ، وليس المعروف في نفسه معروفاً عندهم ، ولا المنكر في نفسه منكراً عندهم .

ثم قال رحمه الله : فهذا القول ولوآزمه هو أيضاً قول ضعيف مخالف للكتاب والسنة ، ولاجماع السلف والفقهاء ، مع مخالفته أيضاً للمعقول والصريح ، فإن الله نزه نفسه عن الفحشاء فقال : ﴿ إن الله لا يأمر بالفحشاء ﴾ والفقهاء وجمهور المسلمين يقولون : الله حرم المحرمات فحرمت ، وأوجب الواجبات فوجبت ، ومعنى ذلك أن هناك إيجاب وتحريم من الله وذلك بكلامه وخطابه ، وهناك وجوب وحرمة وذلك صفة للفعل نفسه ، والله تعالى عليم

حكيم ، علم بما تضمنته الأحكام من المصالح ، فأمر ونهى لعلمه بما في الأمر والنهي ، والمأمور والمحظور من مصالح العباد ومفاسدهم ، فأثبت سبحانه وتعالى حكم الفعل بالخطاب ، وأما صفة الفعل فقد تكون ثابتة بدون الخطاب . ١ هـ بتصرف ، الفتاوى ٨ / ٤٣٢ .

٢ — الطرف الثاني : المعتزلة ، والبراهمة ، والرافضة ومن تبعهم :

يقولون : إن الحُسن والقبح عقليان لا شرعيان أي أن الأفعال في نفسها — مع قطع النظر عن الشرع — فيها جهة حُسن ، أو قُبْح تقتضي مدح فاعله وثوابه ، أو ذمه وعقابه ، والحسن أو القبح أمران ملازمان للفعل ، واختلفوا فيما بينهم فقال بعضهم : إن حسن الأفعال وقبحها لذواتها فقط ، وقال آخرون منهم : إن الحسن والقبح في الأفعال إنما هو لصفة زائدة على الذات دونها . وهم جميعاً متفقون على أن الشرع ماهو إلا كاشف لصفة الحُسن والقبح فقط ، وأن كل ما استحسنة العقل فهو عند الله حسن ، وكل ما استقبحه العقل فهو عند الله قبيح .

ولا يخفى بطلان هذا القول لما يترتب عليه من الأصول الفاسدة ، كتأليه العقل وجعله حكماً على الشرع من ثم استبداد العقل في هذا الجانب ، وتعطيل النصوص الشرعية أو جحودها بحجة معارضتها للعقل وإنكار بعض المعجزات أو الغيبيات ، وتأويل الأسماء والصفات أو بعضها ، وإنكار القدر ، ونفيه ، تحكيمياً للعقل .

ونقول لأصحاب هذا المذهب عموماً وللرافضة منهم خاصة : إن مذهبكم مخالف للكتاب والعترة .

أما مخالفته للكتاب فلقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ ولقوله : ﴿ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ ﴾ ولقوله : ﴿ لَا مَعْقِبَ لِحُكْمِهِ ﴾ ولقوله : ﴿ يَفْعَلْ مَا يَشَاءُ وَيُحْكَمْ مَا يَرِيدُ ﴾ فنلك آيات جعلت الحاكم على الفعل بالحُسن أو القُبْح بمنى استحقاق فاعله للمدح والثواب ، أو للذم والعقاب هو الله سبحانه وتعالى ، بخلاف ما آمنتم به ، وأصلتموه في كتبكم .

كما أن مذهبكم هذا يتعارض مع قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مَعْذِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ ووجه ذلك أن الآية قررت أن الثواب والعقاب إنما يكون بعد إرسال الرسل على حين أن من مستلزمات مذهبهم أن الثواب والعقاب واجب

بحكم العقل سواء بعث رسول أم لم يبعث ، فلو صح ذلك للزم العذاب بترك الواجب قبل بعثة الرسل ، ولا يخفى تعارض ذلك مع الآية ، ومع ما حكاه القرآن من قصص الأنبياء مع أممهم .

وأما مخالفة مذهبهم للعترة فواضح فما رواه الكليني أحد أعلامهم في كتاب الكافي أصح كتبهم والذي يعتبرونه بمثابة صحيح البخاري عند أهل السنة روى فيه عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : ليس لله على خلقه أن يعرفوه ، ولا للخلق على الله تعالى أن يعرفهم ، فلو كانت المعرفة واجبة بحكم العقل لكانت معرفة الله تعالى واجبة على الخلق قبل تعريفه جل شأنه ، وهو خلاف قول الصادق . مختصر التحفة الاثني عشرية ، ص ٧٠ ، ط . استانبول .

٣ — أما الرأي الوسط الذي بين الطرفين السابقين فهو ما عليه أهل السنة وهو الحق ، وبيان ذلك أنه لا يحكم على الفعل بالحسن أو القبح بمعنى أنه مستحق للثواب أو العقاب إلا بعد أن يأمر به الشرع حتى وإن كان الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة بحكم العقل كالعدل ، والظلم مثلاً .

وأن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً ، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً واكتسب الفعل صفة الحسن أو القبح بخطاب الشارع ولو لم تظهر للعقل فيه مصلحة أو مفسدة .

وأن الشارع قد يأمر بالشيء امتحاناً للعبد فقط هل يطيع أم يعصي . ولا يكون المراد فعل المأمور كما أمر الله إبراهيم عليه السلام بذبح ولده إسماعيل فلما أسلما وتله للجبين حصل المقصود ففداه الله بذبح عظيم . فالحكمة في هذه الحالة في الأمر لا في المأمور به .

قال ابن تيمية رحمه الله مبيناً عقيدة أهل السنة في مسألة التحسين والتقييح بحكم العقل ، قال : وقد ثبت والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة ولو لم يرد الشرع بذلك كالعدل فإنه مشتمل على مصلحة العالم ، والظلم فإنه يشتمل على فسادهم ، فهذا النوع حسن وقبيح وقد يعلم بالعقل ، والشرع قبح ذلك لأنه أثبت للفعل صفة لم تكن ، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقباً في الآخرة ، إذا لم يرد شرع بذلك ، وهذا مما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقييح ، فإنهم قالوا : إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة ولو

لم يبعث الله إليهم رسولاً وهذا خلاف قوله تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً ﴾ .

ثانيها : أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً ، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً ، واكتسب الفعل صفة الحُسْن والقُبْح بخطاب الشارع .

ثالثها : أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد ، هل يطيع أم يعصي ، ولا يكون المراد فعل المأمور به كما أمر إبراهيم بذبح ابنه ، فلما أسلما وتلّه للجبين ، حصل المقصود بالذبح ، وكذلك حديث أبرص وأقرع وأعمى ، لما بعث الله إليهم من سألهم الصدقة ، فلما أجاب الأعمى قال الملك : أمسك عليك مالك ، فإنما ابتليتكم ، فرضي عنك ، وسخط على صاحبيك .

فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به ، وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة والرافضة ومن تبعهم في هذا الأمر ، إذ زعموا أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك ، بدون أمر الشارع .

ثم قال رحمه الله تعالى : والأشعرية ادعوا : أن جميع الشريعة من قسم الامتحان ، وأن الأفعال ليست لها صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع ، وأما الحكماء والجمهور فقد أثبتوا الأقسام الثلاثة وهو الصواب . عن الفتاوى بشيء من التصرف ٨ / ٤٤٥ .

ثالثاً : أما الأحاديث المعارضة لحديث عائشة بأنه — عليه الصلاة والسلام — مات وهو في صدرها والتي زعم أنها متواترة فالجواب عليها :

١ — إن الحديث الذي أخرجه ابن سعد بالاسناد إلى علي قال : قال رسول الله ﷺ في مرضه : ادعوا لي أخي ، فأتيته ، فقال : أدن مني ، فدنوت منه فاستند إلي فلم يزل مستنداً إلي ، وإنه ليكلمني حتى إن ريقه ليصيني ، ثم نزل برسول الله ﷺ .

هو حديث هالك ضعيف لأن ابن سعد رواه عن محمد بن عمر الواقدي ، وهو كذاب .

قال أحمد بن حنبل عنه : هو كذاب ، يقلب الأحاديث ، وقال ابن معين : ليس بثقة ولا يكتب حديثه . وقال البخاري وأبو حاتم : متروك ، وقال أبو حاتم أيضاً والنسائي : يصنع الحديث . الميزان ٣ / ٦٦٢ .

٢ — أما حديث : علمني رسول الله ﷺ ألف باب كل باب يفتح ألف باب . فهو حديث موضوع بسبب عمران بن هيثم وهو كذاب ، ولو سلمنا جداً بصحة الحديث فليس فيه مايدل على أن هذا التعليم كان لحظة وافاته عليه الصلاة والسلام ، بل لايعقل أصلاً أن يتم ذلك كله في مثل هذا الموقف .

٣ — أما حديث جابر بن عبد الله ، أن كعب الأحبار سأل عمر ، فقال : ماكان آخر ماتكلم به رسول الله ﷺ ؟ فقال عمر : سل علياً ... الحديث . فهو حديث ضعيف لايلتفت إليه لأن في سنده محمد بن عمر الواقدي ، وهو متروك الحديث ، كما سبق بيانه تفصيلاً . الميزان ٣ / ٦٦٢ . وفيه حرام بن عثمان الأنصاري ، وهو متروك أيضاً . قال مالك ويحيى : ليس بثقة ، وقال أحمد : ترك الناس حديثه . وقال الشافعي ، ويحيى بن معين : الرواية عن حرام حرام . وقال ابن حبان : كان غالباً في التشيع يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل . الميزان ١ / ٤٦٨ .

٤ — أما حديث : قيل لابن عباس : رأيت رسول الله ﷺ توفي ورأسه في حجر أحد ؟ قال : نعم توفي وإنه لمستند إلى صدر علي ... الحديث . فهو حديث ضعيف أيضاً لأن في سنده محمد بن عمر الواقدي ، وهو متروك كما سبق إيضاحه قبل قليل . وفيه سليمان بن داود بن الحصين عن أبي غطفان مجهول لاتعرف حاله .

٥ — أما حديث علي بن الحسين — زين العابدين — : قبض رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي . فهو ضعيف ، لأن في سنده محمد بن عمر الواقدي وهو متروك الحديث ، وهو أيضاً حديث منقطع الاسناد حيث سقط منه الصحابي .

٦ — أما مارواه ابن سعد بسنده إلى الشعبي قال : توفي رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي ، ففي سنده محمد بن عمر الواقدي : متروك . وفي سنده أبو الحويرث واسمه : عبد الرحمن بن معاوية . قال ابن معين ، وغيره لايجتج به ، وقال مالك والنسائي : ليس بثقة . الميزان ٢ / ٥٩١ .

٧ — أما مانقله من نهج البلاغة فلا يلتفت إليه وذكر مصدرها كاف في بيان ضعفه .

٨ — أما حديث أم سلمة قالت : إن كان علي لأقرب الناس عهداً برسول

الله ﷺ ... الحديث . فهو حديث صحيح ، ولكنه لا يفي حديث عائشة بأنه مات بين سحرها ونحرها ، بل إن حديث عائشة أثبت من حديث أم سلمة . وقد جمع علماء الحديث بين حديث أم سلمة ، وحديث عائشة .

قال ابن حجر في فتح الباري : ويمكن الجمع بأن يكون علي آخرهم عهداً به ، وأنه لم يفارقه حتى مال ، فلما مال ظنه أنه مات ، فكان آخر الرجال عهداً به ، ثم أفاق بعد أن توجه فأسندته عائشة بعده إلى صدرها فقبض ﷺ . ووقع عند أحمد من طريق يزيد بن بابنوس حديث « فبينما رأسه ذات يوم على منكبي إذ مال رأسه نحو رأسي فظننت أنه يريد من رأسي حاجة فخرجت من فيه نقطة باردة فوقعت على ثغرة نحري فاقشعر لها جلدي ، وظننت أنه غشي عليه فسجيته ثوباً » الفتح ٨ / ١٣٩ .

٩ — أما حديث عبد الله بن عمرو عن علي قال : علمني ألف باب كل باب يفتح له باب . فهو حديث ضعيف في سنده . كامل بن طلحة اختلفوا فيه ، فوثقه أحمد والدارقطني ، وقال يحيى بن معين : ليس بشيء . الميزان ٣ / ٤٠٠ .

وفي سنده أيضاً عبد الله بن لهيعة . قال ابن معين : ضعيف لا يحتج به ، وعن يحيى بن سعيد أنه كان لا يراه شيئاً ، وقال أبو زرعة : ليس ممن يحتج به ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال الجوزجاني : لانور علي حديثه ، ولا ينبغي أن يحتج به . وقال البخاري في كتاب الضعفاء في ذكر ابن لهيعة تعليقاً على حديث رواه قال : هذا منكر . الميزان ٢ / ٤٧٥ .

وفي سنده : حُيِّ بن عبد الله المغافري . قال ابن عدي ، ولابن لهيعة عنه حبي بضعة عشر حديثاً عامتها مناكير ، منها خصاء أمي الصيام والقيام ، ومنها : إن علياً قال : علمني النبي ﷺ ألف باب ، كل باب يفتح ألف باب . الميزان ١ / ٦٢٣ .

أرأيت أخي المسلم ضعف هذه الأحاديث التي زعم الموسوي أنها متواترة ، وليس هذا عليه بالأمر العجيب فإنه من قوم إذا استحسنا أمراً صبروه حديثاً ، مستحلين ذلك زاعمين أنهم إنما يكذبون للرسول لا عليه .

ولم يكتف الموسوي بذلك بل أراد أن يرد الأحاديث الصحيحة الثابتة في وفاة النبي ﷺ في صدر عائشة رضي الله عنها بكلام ساقط حيث استبجح

أن يموت راعي الغنم في صدر زوجته فضلاً عن رسول الله ﷺ وكأن الميتة في هذا المكان ميتة منكورة . وللموسوي نقول :

لقد استنكرت واستقبحت أمراً ، رضي به رسول الله ﷺ لنفسه ، وأقره على ذلك عترته الطاهرة وأنت بذلك تكون قد خالفت الرسول ﷺ والعتره الطاهرة .

أما وصفه للأحاديث الضعيفة التي ساقها بأنها أرجح سنداً ، وأليق برسول الله فهو محض هوى وإعراض عن الحق بعد أن بينا ضعفها عند علماء الحديث .

وفي تلك الأحاديث يقول ابن حجر رحمه الله تعالى : وحديث عائشة بأنه مات ﷺ بين سحرها ونحرها ، يعارض ما أخرجه الحاكم وابن سعد من طرق أن النبي ﷺ مات ورأسه في حجر علي . وكل طريق منها لا يخلو من شيعي ، فلا يلتفت إليهم . فتح الباري ٨ / ١٣٩ .

وكان الموسوي يعرف ضعف تلك الأحاديث التي ساقها عند أهل العلم بالحديث سوى حديث أم سلمة يظهر هذا من قوله في آخر المراجعة ٧٦ : ولو لم يعارض حديث عائشة إلا حديث أم سلمة وحده لكان حديثها هو المقدم .

وليس هنا من تعارض بين الحديثين كما توهم الموسوي ، وقد مضى القول في بيان رأي العلماء في الجمع بين الحديثين . فراجعه .

ولو سلمنا جدلاً مع الموسوي بصحة تلك الأحاديث وبمعارضة حديث أم سلمة لحديث عائشة فإننا نطرح السؤال الآتي ، لماذا سكوت علي رضي الله عنه عن هذا الأمر وهذه الوصية ، وهو يسمع نفي عائشة لها ، إن سكوت علي رضي الله عنه لا معنى له إلا الإقرار لحديث عائشة لأنه الحق . وإلا فلماذا يسكت وتتكلم أم سلمة رضي الله عنها ؟ .

ولإن كان سكوته رضي الله عنه إقراراً لحديث عائشة . فإنه صرح بما يؤيد حديث عائشة رضي الله عنها . فقد أخرج أحمد والبيهقي في الدلائل عن علي رضي الله عنه أنه لما ظهر يوم الجمل قال : (يأيتها الناس ، إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئاً) ، فكيف يقبل من الموسوي وملمته كلام بعد هذا البيان من صاحب الشأن نفسه !؟ .

البحث عن السبب في تقديم حديث أم سلمة عند التعارض

لم تكتف سلمك الله — في تقديم حديث أم سلمة على حديث عائشة رضي الله عنها — بما ذكرت سابقاً ، حتى زعمت أن مالم تذكره من الوجوه المقتضية لذلك أكثر مما ذكرت ، فهاتها رحمك الله على كثرتها ، ولاتستأثر بشيء منها ، فإن المقام مقام بحث وإفادة ؛ والسلام .

س

الأسباب المرجحة لحديث أم سلمة مضافاً إلى ماتقدم

إن السيدة أم سلمة لم يصغ قلبها بنص الفرقان العظيم ، ولم تؤمر بالتوبة في محكم الذكر الحكيم (٣٩) ، ولا نزل القرآن بتظاهرها على النبي ولاتظاهرت من بعده على الوصي (٤٠) ، ولا تأهب الله لنصرة نبيه عليها وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهيرا ، ولا توعدا بالطلاق ولا هدها بأن يبده خيراً منها (٤١) ، ولا ضرب امرأة نوح وامرأة لوط لها مثلاً (٤٢) ، ولا حاولت من رسول الله (ص) أن يحرم على نفسه ما أحل الله له (٤٣) ، ولا قام النبي (ص) خطيباً على منبره فأشار نحو مسكنها قائلاً : هاهنا الفتنة ، هاهنا الفتنة ؛ هاهنا الفتنة ، حيث يطلع قرن الشيطان (٤٤) ولا بلغت في آدابها أن تمد رجلها في قبلة النبي (ص) ، وهو يصلي — احتراماً له ولصلاته — ثم لاتعرفها عن محل سجوده حتى يغمزها ، فإذا غمزها رفعتها حتى يقوم فتمدها

- ٣٩ — إشارة إلى قوله تعالى في سورة التحريم ﴿ إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾ .
- ٤٠ — تظاهرها على الوصي كان بإنكارها الوصية إليه ويتحاملها عليه مدة حياته بعد النبي ، أما تظاهرها على النبي وتأهب الله لنصرة نبيه عليها ، فمدلول عليهما بقوله تعالى ﴿ وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهيرا ﴾ .
- ٤١ — هذا والذي قبله إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات ﴾ الآية .
- ٤٢ — إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط ﴾ إلى آخر السورة .
- ٤٣ — إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك ﴾ .
- ٤٤ — أخرجه البخاري في باب ماجاء في بيوت أزواج النبي من كتاب الجهاد والسير من صحيحه ، وهو في ص ١٢٥ من جزئه الثاني بعد باب فرض الخمس وباب أداء الخمس بيسير ؛ ولفظه في صحيح مسلم : خرج رسول الله من بيت عائشة ، فقال : رأس الكفر من هاهنا حيث يطلع قرن الشيطان ، فراجع ص ٥٠٣ من جزئه الثاني .

ثانية (٤٥) ، وهكذا كانت ؛ ولا أرجفت بعثمان ؛ ولا ألبت عليه ؛ ولا نبرته نعتلاً ؛ ولا قالت : اقتلوا نعتلاً فقد كفر (٤٦) ؛ ولا خرجت من بيتها الذي أمرها الله عز وجل أن تقر فيه (٤٧) ، ولا ركبت العسكر (٤٨) قعوداً من الأبل تهبط وادياً وتعلو جبلاً ، حتى نبحتها كلاب الحوآب ، وكان رسول الله (ص) أنذرهما (٤٩) بذلك ، فلم ترعو ولم تلتو عن قيادة جيشها اللهم الذي حشدته على الامام ؛ فقولها : مات رسول الله بين سحري ونحري معطوف على قولها : ان رسول الله (ص) رأى السودان يلعبون في مسجدهم بدرقهم وحرابهم فقال لها : اتشتهين تنظرين إليهم ؟ قالت : نعم ، قال : فأقامني وراءه وخدي على خده ، وهو يقول : دونكم يابني أرفدة — إغراء لهم باللعب لتأنس السيدة — قالت : حتى إذا مللت ، قال : حسبك ؟ قلت : نعم ، قال الذهبي (٥٠) ، وإن شئت فاعطفه على قولها : دخل علي رسول الله (ص) وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعث ، فاضطجع على الفراش ، ودخل أبو بكر فاتتهرني ، وقال مزمارة الشيطان عند رسول الله قالت : فأقبل عليه رسول الله (ص) فقال : دعهما . الحديث (٥١) .

٤٥ — راجع من صحيح البخاري باب مايجوز من العمل في الصلاة وهو في ص ١٤٣ من جزئه الأول .
٤٦ — ارجافها بعثمان ، وانكارها كثيراً من أفعاله ، ونبرها إياه ، وقولها : اقتلوا نعتلاً فقد كفر ، مما لا يخلو منه كتاب يشتمل على تلك الحوادث والشؤون ، وحسبك مافي تاريخ ابن جرير وابن الأثير وغيرهما ، وقد أثبتها جماعة من

فمنك البداء ومنك الغير ومنك الرياح ومنك المطر
وأنت أمرت يقتل الامام وقتلت لنا أنه قد كفر

إلى آخر الأبيان وهي في ص ٨٠ من الجزء الثالث من الكامل لابن الأثير حيث ذكر ابتداء أمر وقعة الجمل .
٤٧ — حيث قال عز وجل : ﴿ وقرن في بيوتكن ولا تبرجن برج الجاهلية الأولى ﴾ .

٤٨ — كان الجمل الذي ركبته عائشة يوم البصرة يدعى العسكر ، جاءها به يعلى بن أمية وكان عظيم الخلق شديداً ، فلما رأته أعجبها ، فلما عرفت أن اسمه عسكر استرجعت ، وقالت : ردوه لاحاجة لي فيه ، وذكرت أن رسول الله ذكر لها هذا الاسم ونهاها عن ركوبه ، فغيروه لها بجلال غير جلاله ، وقالوا لها أصبنا لك أعظم منه وأشد قوة ، فرضيت به ، وقد ذكر هذه القضية جماعة من أهل الأخبار والسير ، فراجع ص ٨٠ من المجلد الثاني من شرح نهج البلاغة لعلامة المعتزلة .

٤٩ — والحديث في ذلك مشهور وهو من أعلام النبوة وآيات الاسلام ، وقد اختصره الامام أحمد بن حنبل إذ أخرجه من حديث عائشة في مسنده ص ٥٢ و ص ٩٧ من جزئه السادس . وكذلك فعل الحاكم إذ أخرجه في ص ١٢٠ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرک ، واعترف الذهبي بصحته إذ أورده في تلخيص المستدرک .

٥٠ — هذا الحديث ثابت عنها ، أخرجه الشيخان في صحيحهما ، فراجع من صحيح البخاري أوائل كتاب العيدين ص ١١٦ من جزئه الأول ، وراجع من صحيح مسلم باب الرخصة في اللعب الذي لامعصية فيه في أيام العيد ص ٣٢٧ من جزئه الأول ، وراجع من مسند أحمد صفحة ٥٧ من جزئه السادس .

٥١ — أخرجه البخاري ومسلم والامام أحمد من حديث عائشة في المواضع التي أشرنا إليها من كتبهم في التعليقة السابقة .

واعطفه إن شئت على قولها (٥٢) : سابقني النبي فسبقته ؛ فلبثناه حتى رهقني اللحم ؛ سابقني فسبقني فقال : هذه بتيك ؛ ؛ أو على قولها (٥٣) : كنت ألعب بالبنات ويجيء صواحي فيلعبن معي ؛ وكان رسول الله يدخلهن علي فيلعبن معي ؛ الحديث ؛ أو على قولها (٥٤) : خلال في سبع لم تكن في أحد من الناس إلا ما أتى الله مريم بنت عمران ؛ نزل الملك بصورتي ، وتزوجني رسول الله بكرة لم يشركه في أحد من الناس ، وأتاه الوحي وأنا وإياه في لحاف واحد ، وكنت من أحب النساء إليه ؛ ونزل في آيات من القرآن كادت الأمة تهلك فيهن ؛ ورأيت جبرائيل ولم يره من نسائه أحد غيري ؛ وقبض في بيتي لم يله أحد غيري (٥٥) أنا والملك . ا هـ . إلى آخر ما كانت تسترسل فيه من خصائصها وكله من هذا القبيل .

أما أم سلمة فحسبها الموالاتة لوليها ووصي نبيها ، وكانت موصوفة بالرأي الصائب ، والعقل البالغ ، والدين المتين . وإشارتها على النبي (ص) يوم الحديدية تدل على وفور عقلها ؛ وصواب رأيها ؛ وسمو مقامها ؛ رحمة الله وبركاته عليها ، والسلام .

ش

-
- ٥٢ — فيما أخرجه الإمام أحمد من حديث عائشة في ص ٣٩ من الجزء السادس من مسنده .
 ٥٣ — فيما أخرجه أحمد عن عائشة في ص ٣٩ من الجزء السادس من مسنده .
 ٥٤ — أخرجه ابن أبي شيبة وهو الحديث ١٠١٧ من أحاديث الجزء السابع من كنز العمال .
 ٥٥ — وقع الاتفاق على أنه (ص) مات وعلي حاضر لموته ، وهو الذي كان يقلبه ويمرضه ، وكيف يصح أنه قبض ولم يله أحد غيرها وغير الملك ، فأين كان علي والعباس ؟ وأين كانت فاطمة وصفية ؟ وأين كان أزواج النبي وبنو هاشم كافة ؟ وكيف يتركونه كلهم لعائشة وحدها ! ثم لا يخفى أن مريم عليها السلام ، لم يكن فيها شيء من خلال السبع التي ذكرتها أم المؤمنين ، فما الوجه في استثنائها إياها ؟ .

ما أن طلب البشري في المراجعة ٧٧ من الموسوي بيان الوجوه المقتضية لتقديم حديث أم سلمة على حديث عائشة ، حتى راح يصب جام غضبه عليها ، مستلاً سهامه الطائشة بروح من الحقد والكراهية التي تملئها عليه عقيدته الفاسدة المنحرفة ، متهماً إياها بشتى أنواع التهم ، واصفاً إياها بأنها متحللة من كل قيود الشرع . ولاتقيم لأوامر الله ورسوله وزناً ، وكأنها شيطان مارد ، والعياذ بالله . يسعى لإغواء الرسول والمؤمنين ويحتك لهم . هكذا صورها الموسوي في المراجعة رقم ٧٨ .

وهذه الاتهامات برمتها تكشف عقيدة الرافضة والموسوي واحد منهم في الصحابة عموماً رضوان الله عليهم أجمعين . فهم القائلون بكفرهم . وأنهم من أهل النار ، وفي مقدمتهم أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها . التي يرمونها بالفاحشة — بعد أن برأها الله منها — في آيات بينات تتلى إلى يوم الدين .

فلا عجب على الموسوي بعد هذا أن يقول فيها ما يشاء بل العجب ألا يقوله أو يقول خلافه لأنه بذلك يكون قد خالف عقيدة وأصول الرافضة .

أما أهل السنة فإنهم يؤمنون أن أهل بدر كلهم في الجنة وكذلك أمهات المؤمنين عائشة وغيرها ، وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وطلحة والزبير هم سادات أهل الجنة بعد الأنبياء ، كما يعتقد أهل السنة أن أهل الجنة ليس من شرطهم السلامة من الخطأ والنسيان ، وعدم الوقوع بالذنب ، بل يجوز أن يذنب المرء ذنباً فيكفره الله بالتوبة منه ، أو بفعل الحسنات ، أو بمصيبة ينزلها الله فيه ، أو غير ذلك .

وأهل السنة لا يشهدون لأحد من الخلق بأنه من أهل الجنة إلا إذا قام الدليل على ذلك من الشرع ، وهؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم شهد لهم رسول الله بأنهم من أهل الجنة ، فلا يجوز لأحد كائناً من كان أن يقدر في استحقاقهم للجنة بأمر لانعلم أنها توجب النار أو بذنوب يمكن أن يغفرها الله لهم بما ذكرنا من أمور .

ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على الصحابة عموماً ، وعائشة خاصة ، ورضا الله عنهم ، واستحقاقهم للجنة لم يستطع أن يعارض هذا المتيقن المعلوم بالأدلة الثابتة الصحيحة بأمر مشتبهة ، منها ما لا يعلم صحته ، ومنها ما يتبين كذبه ، ومنها ما لا يعلم كيف وقع ، ومنها ما يعلم عذر القوم فيه ، ومنها ما يعلم توبتهم منه ، ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يغمره . كما أوضح ذلك ابن تيمية رحمه الله تعالى في المنهاج ٢ / ١٨٤ .

ولك ماقاله الموسوي في حق عائشة لو سلمنا بصحة بعضه فإنه لا يصلح بحال من الأحوال عند أهل العلم بالرواية أن يكون سبباً في تضعيف رواية عائشة وتقوية رواية أم سلمة عليها ، لكن الموسوي أراد من خلال كلامه أن يطعن بالسيدة عائشة رضي الله عنها كما سبق بيانه .

وبعد هذا الرد الاجمالي على كلام الموسوي في المراجعة ٧٨ نعود فترد عليها بشيء من التفصيل . وبالله التوفيق .

١ — أما طعنه بالسيدة عائشة بقوله : إن السيدة أم سلمة لم يصنع قلبها ولم تؤمر بالتوبة مشيراً بذلك إلى قوله تعالى في سورة التحريم : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبِكُمْ ﴾ فجوابه قد مضى في الرد على المراجعة ٧٦ ، وملخصه أن ما وقع من عائشة في هذا الأمر إنما كان حيلة موجهة لضرتها زينب بدافع الغيرة التي جبلت عليها النساء ولم تكن تقصد بها أذى النبي ﷺ كما يزعم الموسوي ، ودليلنا على ذلك أن النبي ﷺ ما كان يغضب من غيرة عائشة ولا غيرها من نسائه لأنه يعلم أن الغيرة مجبولة في النساء ، ولا مؤاخذ على الأمور الجبلية ، وفي الحديث الصحيح أن بعض أمهات المؤمنين غارت على الأخرى حين أرسلت إلى رسول الله ﷺ طعاماً كان يحبه ، وهو عليه الصلاة والسلام إذ ذاك في بيت من تغار ، فأخذت الطبق من يد خادمها فضربت به على الأرض حتى انكسر ، وانصب الطعام ، فجعل رسول الله ﷺ يجمع الطعام من الأرض ويقول : « قد غارت أمكم » ولم يعاتبها ولم يوبخها . لأنها لم تأت بما يخالف الشرع ، وكذا الأمر بالنسبة لعائشة فإنها احتالت لضرتها بما لا يؤدي رسول الله ﷺ .

أما الأمر الذي أغضب رسول الله ﷺ في هذه القضية هو إفشاء سره عليه الصلاة والسلام وكان ذلك من حفصة بنت عمر ، كما أخرج الدارقطني عن ابن عباس بسند صحيح . وفيه أن رسول الله ﷺ أصاب جاريته مارية القبطية

في بيت حفصة وفي يومها وعلى فراشها ، فدخلت حفصة فوجدتها في بيتها ، فغارت غيرة شديدة ، وقالت : أي رسول الله أدخلتها بيتي في غيابي ، وعاشرتها على فراشي؟! فقال لها رسول الله ﷺ مسترضياً لها : إني حرمتها علي ولا تخبري بذلك أحداً . فلما خرج رسول الله ﷺ من عندها ذهبت حفصة إلى عائشة وأخبرتها بسر النبي ﷺ فغضب رسول الله ﷺ وحلف ألا يدخل على نسائه شهراً واعتزلهن فنزل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجٍ ... ﴾ الآيات .

أما قصة المغافير وإن كانت أصح سنداً لأنها في الصحيحين إلا أن الرواية الأولى عند المفسرين أشهر في أنها سبب النزول وقد رجح هذا الامام ابن حجر في فتح الباري عند تفسير هذه الآيات .

ومما يرجح الرواية الأولى لتكون سبب النزول أن تحريم بعض النساء مما يتبغى به مرضاة بعضهن الآخر ، أما تحريم العسل وعدم تحريمه فليس فيه مرضاة . التهديد والوعيد لأزواج الرسول بالطلاق ، واستبدالهن بخير منهن يدل على وجود تنافس وغيرة بينهن . ومن ثم صريح قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً ... ﴾ الآية ، وإلى ترجيح هذه الرواية ذهب ابن كثير رحمه الله واستبعد أن تكون رواية شرب العسل سبباً في النزول فقال : وكون قضية شرب العسل سبباً للنزول فيه نظر ، والله أعلم .

وفي مختصر التحفة الاثني عشرية : نقل إجماع المفسرين على أن إفشاء السر وقع من حفصة لاغير ثم ساق قصتها مع مارية القبطية ، ثم قال بعد ذلك : وقد عد ذلك الإفشاء من حفصة معصية وقد تاب عنها ، وقد ثبت ذلك في تفاسير الشيعة كمجمع البيان للطبرسي . انظر مختصر التحفة ص ٢٧٠ .

وعلى القول بأن قضية شرب العسل هي سبب النزول فنقول للموسوي إن دلالة قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ على الذنب ليس بأولى من دلالتها على طلب التوبة وحصولها من أمهات المؤمنين ، فلماذا عميت بصيرتك عن دلالة الآية على التوبة ، وانصرفت إلى وقوع الذنب ووقفت عنده لولا أنك صاحب هوى .

والذي يؤكد توبتهما ماثبت من علو درجاتهما وأنهما زوجتا نبينا في الجنة ، وأنهن اخترن الله ورسوله ، عندما خيرهن الله بينهما ، وبين الحياة الدنيا وزينتها ولذلك حرم الله على نبيه بعد ذلك أن يستبدل بهن غيرهن .

فعلى تقدير أن هناك ذنب لعائشة وحفصة في هذه القضية فيكونا قد تابا منه . وبعد التوبة هل يبقى لهما ذنب يعيران به ، أو يوبخان عليه ، كما تفعل الرافضة وكما صرح بذلك الموسوي؟! .

٢ — أما قول الموسوي : ولا ضَرَبَ امرأة نوح وامرأة لوط لها مثلاً :
فجوابه :

أولاً : إن الله لم يضرب امرأة نوح وامرأة لوط مثلاً لعائشة بل ضربهما مثلاً للكافرين الذين يخالطون المسلمين ويعاشرونهم بياناً منه سبحانه وتعالى أن تلك العشرة والخلطة لاتجدي الكافرين نفعاً عند الله سبحانه وتعالى مالم يصاحبها إيمان بالله ورسوله ، فلهذا ضرب الله هذا المثل يدل على هذا صريح قوله تعالى : ﴿ ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً ... ﴾ الآية وآيات القرآن الدالة على هذا المعنى كثيرة جداً . كقوله تعالى : ﴿ ألا تزر وازرة وزرد أخرى ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يوم لا تغني نفس عن نفس شيئاً والأمر يومئذ لله ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ . ومنه أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام : « يافاطمة بنت محمد سليني من مالي ماشئت لأغني عنك من الله شيئاً » . وقوله عليه الصلاة والسلام من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه » ، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على أن الإنسان مجزي بإيمانه وعمله ولاتنفعه قرابة ولا خلة .

أما ماذهب إليه الموسوي من أن الله ضرب امرأة نوح وامرأة لوط مثلاً لعائشة رضي الله عنها فهذا محض كذب وافتراء ، إذ لم يقل به أحد من أهل العلم ، ولا جاء في كتاب معتبر . بل هو مخالف لاجماع أهل العلم من المفسرين والمحدثين .

ثانياً : إن الموسوي يعلم أن هذا القول هو قول الرافضة أنفسهم ، ولا يوجد إلا في كتبهم لهذا لم يعزو هذا القول إلى كتاب ، ولو كان غير معتبر عند أهل العلم .

ثالثاً : إن قول الموسوي هذا أن هناك وجه شبه بين امرأة نوح وامرأة لوط من جهة وبين أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، فلو سألتنا أنفسنا السؤال التالي : ماوجه الشبه بين الطرفين عند الموسوي؟! فإنه سؤال لانجد في كلام الموسوي جواباً صريحاً عليه .

ولكن القرآن الكريم يحدثنا أن هاتين المرأتين كانتا تحت عبيدين من عبادنا صالحين فخانتاهما . ونتيجة لتلك الخيانة قررت الآية الكريمة أنهما من أهل النار ، ولا ينفعهما أنهما زوجتا نبيين من أنبياء الله سبحانه وتعالى .

لاجدال في خيانة هاتين المرأتين بعد أن وصفهما الله بذلك ولكن مانوع تلك الخيانة ؟ فقد اتفق أهل العلم بالتفسير أن الخيانة كانت خيانة في العقيدة والاتباع فلم يوافقاهما على الإيمان بالله ، ولا صدقاهما في الرسالة ، ولم تكن خيانة عرض ووقوع بالزنا والفاحشة .

قال ابن كثير عند تفسير الآية قال : « ﴿ فخانتاهما ﴾ أي في الإيمان ، لم يوافقاهما على الإيمان ، ولا صدقاهما في الرسالة ، وليس المراد بقوله : ﴿ فخانتاهما ﴾ في فاحشة بل في الدين فإن نساء الأنبياء معصومات عن الوقوع في الفاحشة لحرمة الأنبياء » .

قال ابن عباس : ﴿ فخانتاهما ﴾ قال مازنتنا ، أما خيانة امرأة نوح فكانت تخبر بأنه مجنون ، وأما خيانة امرأة لوط فكانت تدل قومها على أضيافه .

وقال العوفي عن ابن عباس قال : كانت خيانتهم أنهما كانتا على غير دينهما ، فكانت امرأة نوح تطلع على سر نوح ، فإذا آمن مع نوح أحد أخبرت الجبابرة من قوم نوح به ، وأما امرأة لوط فكانت إذا أضاف لوط أحداً أخبرت به أهل المدينة مم يعمل السوء .

وقال الضحاك عن ابن عباس ، قال : ما بغت امرأة نبي قط ، إنما كانت خيانتهم في الدين .

بعد ماتبين لنا يقيناً نوع خيانة امرأة نوح وامرأة لوط وأنهما كانت في الدين لا في العرض ، فهل في سيرة السيدة الطاهرة أم المؤمنين ما يشبه سيرة هاتين المرأتين حتى يُضربا مثلاً لها كما قال الموسوي؟! .

مثل هذا لا يقوله مسلم عاقل منصف ، بل لا يقوله إلا من أصيب بدينه أو عقله . فهل في سيرة السيدة الطاهرة أم المؤمنين أنها كانت على غير عقيدة التوحيد التي جاء بها زوجها رسول الله ﷺ ، كيف يقال هذا وهي التي كانت تعلم الرجال وتشر هدي النبوة ، وتبلغ رسالة الإسلام ، في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته .

وهل في سيرتها ما يدل على أنها غير مخلصه في إيمانها؟! وهل في سيرتها

مايدل على وقوفها إلى جانب أعداء النبي ﷺ تفشي لهم بأسراره وتتعاون معهم ضده أو ضد أحد من المؤمنين كما كانت تفعل كل من امرأة نوح وامرأة لوط!؟

ولو قُدِّرَ صحة كلام الموسوي فإنه يتعارض مع ما يؤمن به أهل السنة والرافضة معاً من عصمة النبي ﷺ ، إذ كيف يبقي على عائشة زوجة له وهي خاتنة لدينه ، كيف يشهد لها بالجنة وهي من أهل النار — والعياذ بالله — شأنها شأن امرأة نوح وامرأة لوط .

أما إن كان الموسوي قد جعل وجه الشبه بين امرأة نوح وامرأة لوط من جهة ، وبين أم المؤمنين عائشة من جهة أخرى هو الوقوع في الفاحشة والبغاء ، فلا عجب من ذلك فإن الرافضة — قاتلهم الله — يرون أن الزنا جائز على نساء الأنبياء مستدلين على ذلك بالآية ﴿ ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما ﴾ . ويرمون عائشة بالزنا لأن الله ضرب هاتين المرأتين مثلاً لها بجماع الوقوع بالفاحشة كما صرح بذلك الموسوي . مضاهين بذلك المنافقين والفساقين من أهل الافك أمثال عبد الله ابن أبي بن سلول وغيره الذين رموا عائشة بالفاحشة ثم لم يتوبوا رغم نزول براءتها من فوق سبع سموات . وفيهم خطب النبي ﷺ فقال : « أيها الناس من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي ، والله ما علمت على أهلي إلا خيراً ، ولقد ذكروا رجلاً والله ما علمت عليه إلا خيراً » .

يقول ابن تيمية في منهاج السنة ٢ / ١٩٢ : ومن المعلوم أن من أعظم أنواع الأذى للإنسان أن يكذب على امرأته فيقول : أنها بغية ويجعل الزوج أنه زوج قحبة ، فإن هذا من أعظم ما يشتتم به الناس بعضهم بعضاً ، والرمي بالفاحشة دون سائر المعاصي جعل الله فيه حد القذف لأن الأذى الذي يحصل به للمرء لا يحصل مثله بغيره . ١ هـ .

٣ — أما قول الموسوي : ولاقام النبي ﷺ خطيباً على منبره فأشار نحو مسكنها قائلاً هاهنا الفتنة ، هاهنا الفتنة ، هاهنا الفتنة ، حيث يطلع قرن الشيطان . فجوابه وبالله التوفيق :

أولاً : أن حديث الفتنة هاهنا ، حديث صحيح رواه الشيخان من طرق مختلفة ، من المهم أن نوردها ليتعرف عليها القارىء ، ومن خلال ذلك يتضح له خطأ الموسوي وسوء فهمه لها . واعوجاج عقيدته التي بين جنبيه .

روى البخاري في كتاب فرض الخمس عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قام النبي ﷺ خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال : « هاهنا الفتنة ، ثلاثاً من حيث يطلع قرن الشيطان » .

وروى البخاري في كتاب الفتن بسنده عن النبي ﷺ أنه قام إلى جنب المنبر فقال : « الفتنة هاهنا ، الفتنة هاهنا ، من حيث يطلع قرن الشيطان ، أو قال : قرن الشمس » .

وروى البخاري في كتاب الفتن أيضاً بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ وهو مستقبل المشرق يقول : « ألا إن الفتنة هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان » .

وروى البخاري أيضاً في الكتاب نفسه بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « ذكر النبي ﷺ اللهم بارك لنا في شامنا ، اللهم بارك لنا في يمننا ، قالوا : يارسول الله وفي نجدنا ، قال : اللهم بارك لنا في شامنا ، اللهم بارك لنا في يمننا ، قالوا : يارسول الله وفي نجدنا ، فأظنه قال في الثالثة : هناك الزلازل والفتن وبها يطلع قرن الشيطان » .

وأخرج البخاري في أول كتاب الفتن بسنده عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال : « أشرف النبي ﷺ علي أطم من أطام المدينة فقال : هل ترون ما أرى ؟ قالوا : لا ، قال : فإني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كوقع القطر » .

أما الإمام مسلم فقد أخرج الحديث في كتاب الفتن وأشراط الساعة بسنده عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ وهو مستقبل المشرق يقول : « إلا إن الفتنة هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان » .

كما أخرج رحمه الله في الكتاب نفسه عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قام عند باب حفصة فقال بيده نحو المشرق : « الفتنة هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان ، قالها مرتين أو ثلاثاً » .

وأخرج أيضاً في الكتاب نفسه عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال وهو مستقبل المشرق : « ها إن الفتنة هاهنا ، إن الفتنة هاهنا ، ها إن الفتنة هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان » .

وأخرج أيضاً في الكتاب نفسه بسنده عن ابن عمر قال : خرج رسول

الله ﷺ من بيت عائشة فقال : رأس الكفر من هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان « يعني المشرق » .

وأخرج بسنده عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يشير بيده نحو المشرق ويقول : ها إن الفتنة هاهنا ، ها إن الفتنة هاهنا ثلاثاً حيث يطلع قرن الشيطان .

ثانياً : من خلال هذا العرض لروايات الحديث في الصحيحين يتضح ما يأتي :

أ — أنه لا عبرة لذكر المكان الذي قال الرسول فيه هذا الحديث سواء كان ذلك على المنبر ، أو أمام بيت حفصة ، أو عند خروجه من بيت عائشة أو وهو مشرف علي أطم من أطام المدينة كما ذكرت ذلك الروايات الصحيحة التي ذكرناها سابقاً . فذكر الزمان أو المكان الذي قيل فيه الحديث لا علاقة له في معنى الحديث ، ولهذا فإن اختلاف الروايات في ذكر المكان لا يؤثر على فهم الحديث ، ولا يوجد فيه تعارضاً ، ولا تضارباً لأنه ليس هو المقصود بيانه في الحديث وإنما المقصود بيان جهة الفتنة إنما هي جهة المشرق ، وعلى هذا اتفاق كافة أهل العلم بالحديث . وكل ما يمكن أن يفيد تعدد الأمكنة التي قيل فيها الحديث هو التكرار الذي يفيد التأكيد على أن الفتنة تأتي من جهة المشرق لا غير .

قال ابن حجر رحمه الله : واعترض الاسماعيلي بأن ذكر المسكن لا يناسب ما قصد — يعني ما قصده النبي ﷺ — في الحديث لأنه يستوي فيه المالك والمستعير وغيرهما .

ب — أن الروايات كلها متفقة على أن جهة الفتنة إنما هي جهة المشرق بالنسبة لمقام النبي ﷺ آنذاك المدينة ومكة وما حولهما من أرض الحجاز ، وإلى تلك الجهة كان يشير النبي ﷺ بيده ، وإليها يتجه عندما يحدث أصحابه بهذا الحديث . انظر في الروايات التي سبقت تجدها صريحة في ذلك .

والأرض التي تحد الحجاز شرقاً هي أرض نجد ، وأرض العراق . ففيهما الفتنة ، وفيها يطلع قرن الشيطان ويؤكد هذا وأيده الحديث الذي أخرجه البخاري عن ابن عمر والذي دعا فيه النبي ﷺ أن يبارك في الشام واليمن ، وأحجم عن الدعاء لنجد رغم تذكير القوم بها ، وطلبهم الدعاء لها ، ثم قال

عليه الصلاة والسلام عن نجد : « هناك الزلازل والفتن وبها يطلع قرن الشيطان » وكان هذا القول رداً على من طلب الدعاء لها وبياناً لعلّة ترك الدعاء لها ، ووصفاً لما يكون من حالها .

أما دخول أرض العراق في المشرق الذي تكون منه الفتنة وبه يطلع قرن الشيطان يدل عليه الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم في كتاب الفتنة عن ابن فضيل عن أبيه قال : سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول : (يا أهل العراق ما سألكم عن الصغيرة ، وأركبكم للكبيرة ، سمعت أبي عبد الله بن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الفتنة تجيء من هاهنا ، وأوماً بيده نحو المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان » ، وأنتم يضرب بعضكم رقاب بعض) .

ج — أن الموسوي قد افترى على الله ورسوله وخالف الأحاديث الصحيحة حيث اعتبر موطن الفتنة المشار إليه إنما هو بيت عائشة لاجهة المشرق — أرض نجد والعراق — .

أما استدلاله على ما ذهب إليه بالرواية التي فيها فأشار النبي ﷺ نحو مسكن عائشة وهو يخطب فهو استدلال باطل واه — أوهي من بيت العنكبوت — ويعبر عن جهله وحققه . فالنبي يوم كان يخطب بأصحابه على منبره من المحتم أنه كان متجهاً إلى الشمال ومستديراً القبلة وهذا أمر لانزاع فيه بحكم اتجاه منبره عليه الصلاة والسلام ، فيوم أن أشار إلى جهة المشرق التي تظهر فيها الفتن ويطلع فيها قرنا الشيطان فإن إشارته تكون جهة بيوت أمهات المؤمنين حيث كانت كلها على يمين منبره عليه الصلاة والسلام وشرقيه ، وهذا أمر لا يقبل جدالاً ولا مراءاً وبيوته عليه الصلاة والسلام مازالت ماثلة قائمة إلى يومنا هذا في الاتجاه نفسه . والروضة بين بيته ومنبره . وفيه يقول عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » .

د — لو كانت عائشة فتنة ، وفي بيتها يطلع قرنا الشيطان فكيف يبقى الرسول عائشة زوجة له ، وهو يعلم أنها فتنة؟! كيف يبقى عليها ولا يتجنبها وهو يحذر الناس منها؟! وكيف يقبل المقام في بيت يعلم أنه يطلع منه قرنا الشيطان؟! إن هذا لعمرى من أشر أنواع الكذب وأشدّه على رسول الله ﷺ ، بل هو طعن في رسالته ونبوته عليه الصلاة والسلام ، والعياذ بالله .

كيف نوفق بين قول الموسوي ، ومائت من حب رسول الله ﷺ لعائشة ، والانس الذي كان يجده في بيتها وفي ليلتها حتى أنه استأذن نساءه أن يمرض في بيت عائشة . حتى مات ودفن فيه عليه الصلاة والسلام .

٤ — أما قول الموسوي في عائشة (ولا بلغت في آدابها أن تمد رجلها قبله النبي وهو يصلي احتراماً له ولصلاته ...) فهو اتهام لها بسوء الأدب مع النبي ﷺ وعدم تقديرها للصلاة حق قدرها ، فجوابه :

أولاً : إن هذا الفهم وهذا التأويل هو فهم وتأويل خاص بالرافضة لم يشاركهم فيه أحد من أهل العلم ، ولم يأت في كتاب من الكتب المعتمدة . وتتحدى الموسوي أن يكون هذا الفهم في غير كتبهم المليئة بالكذب والبهتان .

ثانياً : لست ياموسوي أكثر غيرة على النبي ﷺ منه على نفسه ، ولست أكثر غيرة على الصلاة وحرمتها من النبي ﷺ ، بل لست أكثر تعظيماً ومحبة للنبي ﷺ من زوجته التي كانت تحبه ويحبها . ولست أكثر تعظيماً لحرمة الصلاة من عائشة رضي الله عنها . حتى تشنع عليها فعلتها هذه .

ثالثاً : إن سكوت النبي ﷺ على فعل عائشة وعدم إنكاره عليها بعد أن فرغ من صلاته دلالة أكيدة على براءة عائشة مما اتهمها به الموسوي ودلالة قاطعة على أن فهم الموسوي لهذه القضية كان فهماً منحرفاً عن الحق انحراف عقيدته عن الإسلام ، وإلا كيف ينكر على عائشة أمراً لم ينكره رسول الله ﷺ عليها . ولا يخفى مافي الأمر من معارضة للنبي ، وطعن بعصمته ، واتهامه بمعاملة عائشة على حساب دينه .

٥ — أما قول الموسوي : ولا أرجفت بعثمان ، ولا ألبت عليه ، ولا نبزته نعتلاً ... الخ . فجوابه ما ذكر ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة ٢ / ١٨٨ نقله بشيء من الاختصار والتصرف .

قال ابن تيمية رحمه الله رداً على هذه القضية :

أولاً : أين النقل الثابت عن عائشة بذلك .

ثانياً : إن المنقول عن عائشة يكذب ذلك ، ويبين أنها أنكرت قتله ، ودمت من قتله ، ودعت على أخيها محمد وغيره لمشاركتهم في ذلك .

ثالثاً : هب أن واحداً من الصحابة — عائشة أو غيرها — قال في ذلك كلمة على وجه الغضب لانكاره بعض ما ينكر ، فليس قوله حجة ، ولا يقدر في

إيمان القائل ولا المقول له ، بل قد يكون كلاهما ولياً لله تعالى من أهل الجنة ، ويظن أحدهما جواز قتل الآخر لظن كفره وهو مخطيء في هذا الظن كما ثبت في الصحيحين عن علي وغيره في قصة حاطب بن بلتعة عندما أرسل بكتاب مع امرأة إلى قريش يخبرهم بغزو النبي ﷺ لمكة . والقصة مشهورة عن علماء التفسير ، والمغازي ، والسير والتواريخ ، وأنزل الله فيها أول سورة الممتحنة ... الخ .

رابعاً : إن هذا القول المنقول عن عائشة من القدح في عثمان إما أن يكون صحيحاً ، وإما أن يكون خطأ . فإن كان صواباً فلم تلام عليه ، وإن كان غير صواب فلم يلام عثمان إذن . وعند ذلك يكون الجمع بين بغض عائشة ، وعثمان باطل ، وأيضاً فعائشة ظهر منها من التألم لقتل عثمان ، والذم لقتله ، وطلب الانتقام منهم ما يقتضي الندم على ما ينافي ذلك . ه .

٦ — أما قول الموسوي : ولاركبت العسكر قعوداً من الأبل تهبط وادياً وتعلو جبلاً حتى نبحتها كلاب الحوآب ، وكان رسول الله ﷺ أنذرهما بذلك ، فلم ترعو ، ولم تلتوا عن قيادة جيشها الهمام الذي حشدته على الامام . فجوابه من جوه .

أولاً : أن عائشة رضي الله عنها ماخرجت مع من خرجت من الصحابة ، إلا لتطالب علياً رضي الله عنه بوصفه خليفة المسلمين بإقامة الحد على قتلة عثمان رضي الله عنه ، الذين كانوا قد لجأوا إلى جيش علي آنذاك . فلما خشى القتلة على أنفسهم من القصاص الذي لن يتأخر عنه علي رضي الله عنه إذا ثبت على واحد منهم . فسارعوا إلى إثارة الحرب بين الفريقين .

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٣ / ٤١ — ١٤٤ : إن أحداً لم ينقل عن عائشة ومن معها نازعوا علياً الخلافة ولا دعوا إلى واحد منهم ليولوه الخلافة ، وإنما أنكرت هي ومن معها علي عليّ منعه من قتل قتلة عثمان ، وترك الاقتصاص منهم ، وكان عليّ ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه ، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه ممن قتل عثمان اقتصر منه ، فاختلفوا بحسب ذلك ، وخشي من نسب إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم ، فأنشوا الحرب بينهم — أي بين فريقي عائشة وعليّ — إلى أن كان ماكان . ه . وبذلك نجح قتلة عثمان في إثارة الفتنة بوقعة الجمل فترتب عليها نجاتهم ، وسفك دماء المسلمين من الفريقين .

ثانياً : أن خبر الحوآب لم يذكر في كتاب من كتب السنة المعتمدة ، بل يرويه الطبري عن إسماعيل بن موسى الفزاري (قال ابن عدي : انكروا منه الغلو في التشيع) ويرويه هذا الشيعي عن علي بن عباس الأزرق (قال عنه النسائي : ضعيف) وهو يرويه عن أبي الخطاب الهجري (قال الحافظ في تقريب التهذيب : مجهول) وهذا الهجري المجهول يرويه عن صفوان بن قبيصة الأحمسي . (قال الذهبي في ميزان الاعتدال : مجهول) . انظر مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٢٧٠ .

أما حديث الحوآب كما في مسند الإمام أحمد ٦ / ٥٢ ، ٩٧ ومستدرك الحاكم ٣ / ١٢٠ فهو حديث منكر لأن في سنده قيس بن أبي حازم (قال عنه يحيى بن سعيد : منكر الحديث ، ثم سَمَى له أحاديث استنكرها فلم يصنع شيئاً ، بل هي ثابتة ، لا ينكر له التفرد في سعة ماروى ، من ذلك حديث كلاب الحوآب . انظر ميزان الاعتدال ٣ / ٣٩٢ .

٧ — أما ماأورده الموسوي من قصة لعب السودان في المسجد بدرقهم وحرابهم وشهود عائشة لهذا اللعب مع رسول الله ﷺ . وكذا ماأورده من قصة الجاريتين اللتين كانتا تغنيان بغناء بعث عند عائشة . وكذا قصة السباق بينها وبين النبي ﷺ ، واللعب بالبنات . فالجواب على ذلك .

أولاً : إنه لاعلاقة بين هذه الأحاديث وحديث عائشة « مات رسول الله ﷺ بين سحري ونحري » ، من حيث الموضوع حتى يقاسا عليه ، ولا علاقة لهما من حيث السند فسنجد كل حديث من هذه الأحاديث مستقل ، وكلها مروية بأسانيد صحيحة .

إلا أن الموسوي وقومه لايقبلون حديثاً لعائشة على الاطلاق ، وهذا متفرع من عقيدتهم فيها والتي بينها في بداية الرد على هذه المراجعة ، فلهذا عطف هذه الأحاديث بعضها على بعض وجعلها سواء من حيث البطلان .

ثانياً : نقول للموسوي : إن رفض الرواية ، أو قبولها أياً كانت يخضع إلى طريقة علمية ثابتة قررها أهل العلم بالحديث ، وأهل الدراية بالجرح والتعديل ، فأين أنت من هذه الطريقة !؟ .

إنك من قوم لايفهمون هذا العلم ولايعرفونه . إنك من أهل الأهواء الذين يرفضون كل رواية تخالف مذهبهم وعقيدتهم .

ثالثاً : إن هذه الروايات التي رفضت قبولها ، سواء لعب السودان بالحراب ، أو غناء الجاريتين هي أحاديث ثابتة بأسانيد صحيحة ، فإن كنت ترى في ذلك أمراً معيباً مخلاً بالخلق والشرف فأنت محجوج بحضور النبي لهذين الأمرين ومشاهدته وسماعه . فأنت بذلك تنكر أمراً أقره رسول الله ، وتحرم أمراً أباحه رسول الله ﷺ .

ثم إن قصة إراءة النبي لعب السودان بالحراب في المسجد وقعت قبل نزول الحجاب ، وكان النساء من أمهات المؤمنين وغيرهن يخرجن بلا حجاب حتى أن فاطمة رضي الله عنها كانت تغسل جراح النبي التي أصابته في أحد بحضور سهل بن سعد وجماعة من الصحابة . كما أن عائشة رضي الله عنها كانت إذ ذاك صغيرة لم تبلغ الحلم ، ولم تكن مكلفة ، فلو نظر مثلها إلى لهو فأي محذور ؟ لاسيما أنها كانت متسترة ، وتنظر من وراء ظهره عليه الصلاة والسلام ، ثم إن لعب السودان هذا كان لتعلم الحرب والقتال فالنظر إليه ليس بحرام . ولو كان غير هذا لمنعهم عليه الصلاة والسلام .

الاجماع يثبت خلافة الصديق

إذا تم كل ماقلتم من العهد والوصية ، والنصوص الجليلة ، فماذا تصنعون بإجماع الأمة على بيعة الصديق ؟ وإجماعها حجة قطعية لقوله (ص) : لاتجتمع أمتي على الخطأ ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لاتجتمع على ضلال فماذا تقولون ؟ .

س

لا إجماع

نقول : إن المراد من قوله (ص) : لاتجتمع أمتي على الخطأ ، ولا تجتمع على الضلال ، إنما هو نفي الخطأ والضلال عن الأمر الذي اشتورت فيه الأمة فقررت باختيارها ، واتفاق آرائها ، وهذا هو المتبادر من السنن لاغير ، أما الأمر الذي يراه نفر من الأمة فينهضون به ، ثم يتسنى لهم إكراه أهل الحل والعقد عليه ، فلا دليل على صوابه ، وبيعة السقيفة لم تكن عن مشورة ؛ وإنما قام بها الخليفة الثاني ؛ وأبو عبيدة ؛ ونفر معهما ؛ ثم فاجأوا بها أهل الحل والعقد ، وساعدتهم تلك الظروف على ماأرادوا ، وأبو بكر يصرح بأن بيعته لم تكن عن مشورة ولا عن روية ، وذلك حيث خطب الناس في أوائل خلافته معتذراً إليهم ، فقال : ان بيعتي كانت فلتة ، وقى الله شرها وخشيت الفتنة . الخطبة (٥٦) . وعمر يشهد بذلك على رؤوس الأشهار في خطبة خطبها على المنبر النبوي يوم الجمعة في أواخر خلافته ، وقد طارت كل مطير ، وأخرجها البخاري في صحيحه (٥٧) ، وإليك محل الشاهد منها بعين لفظه ، قال : ثم إنه بلغني أن قائلاً (٥٨) منكم يقول : والله لو مات عمر بايعت فلاناً فلا يفترن امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت ، ألا وانها قد كانت كذلك ولكن الله وقى شرها (إلى أن قال) : من بايع رجلاً من غير مشورة

٥٦ — أخرجها أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري ، في كتاب السقيفة ، ونقلها ابن أبي الحديد ص ١٣٢ من المجلد الأول من شرح النهج .

٥٧ — راجع من الصحيح باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت — وهو في كتاب الحدود والمحاربين من أهل الكفر والردة — تجد الخطبة مع مقدمتها في ص ١١٩ من جزئه الرابع . وأخرجها غير واحد من أصحاب السنن والأخبار كابن جرير الطبري في حوادث سنة ١١ من تاريخه ، ونقلها ابن أبي الحديد ص ١٢٢ من المجلد الأول من شرح النهج .

٥٨ — القائل هو ابن الزبير ونص مقالته : والله لو مات عمر لبايعت علياً ، فإن بيعة أبي بكر إنما كانت فلتة وتمت ، فغضب عمر غضباً شديداً وخطب هذه الخطبة ، صرح بهذا كثير من شراح البخاري ، فراجع تفسير هذا الحديث من شرح القسطلاني ص ٣٥٢ من جزئه الحادي عشر ، تجده ينقل ذلك عن البلاذري في الأنساب مصرحاً بصحة سنده — على شرط الشيخين — .

فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا (٥٩) ، (قال) : وانه قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيه (ص) أن الأنصار خالفونا ، واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما ، ثم استرسل في الاشارة إلى ماوقع في السقيفة من التنازع والاختلاف في الرأي ، وارتفاع أصواتهم بما يوجب الفرق على الإسلام ، وان عمر بايع أبا بكر في تلك الحال .

ومن المعلوم بحكم الضرورة من أخبارهم أن أهل بيت النبوة ، وموضع الرسالة لم يحضر البيعة أحد منهم قط ، وقد تخلفوا عنها في بيت علي ، ومعهم سلمان ، وأبو ذر ، والمقداد ؛ وعمار ؛ والزبير ؛ وخزيمة بن ثابت ؛ وأبي بن كعب ؛ وفروة بن عمر بن ودقة الأنصاري ، والبراء بن عازب ؛ وخالد بن سعيد بن العاص الأموي ؛ وغير واحد من أمثالهم ؛ فكيف يتم الاجماع مع تخلف هؤلاء كلهم ؛ وفيهم آل محمد كافة وهم من الأمة بمنزلة الرأس من الجسد ؛ والعينين من الوجه ؛ ثقل رسول الله وعييته ؛ وأعدال كتاب الله وسفرتة ؛ وسفن نجاة الأمة وباب حطتها ؛ وأمانها من الضلال في الدين واعلام هدايتها ، كما أثبتناه فيما أسلفناه (٦٠) ، على أن شأنهم غني عن البرهان ؛ بعد أن كان شاهده الوجدان .

وقد أثبت البخاري ومسلم في صحيحيهما (٢١) ، وغير واحد من أثبات السنن والأخبار ، تخلف علي عن البيعة ، وانه لم يصلح حتى لحقت سيدة النساء بأبيها (ص) ، وذلك بعد البيعة بستة أشهر ، حيث اضطرته المصلحة الاسلامية العامة في تلك الظروف

٥٩ — قال ابن الأثير في تفسير هذا الحديث من نهايته ، تغرة ، مصدر غررته إذا قبته في الغرر ، وهي من التفرير كالتلعة من التعليل ، وفي الكلام مضاف محذوف تقديره خوف تغرة أن يقتلا ، أي خوف وقوعهما في القتل ، فحذف المضاف الذي هو الخوف ، واقام المضاف إليه الذي هو تغرة مقامه ، وانتصب على أنه مفعول له ، ويجوز أن يكون قوله أن يقتلا بدلاً من تغرة ، ويكون المضاف إليه محذوفاً كالأول ، ومن أضاف تغرة إلى أن يقتلا فمعناه خوف تغرة قتلها « قال » ومعنى الحديث : أن البيعة حقها أن تقع صادرة عن المشورة والاتفاق ، فإذا استبد رجلان دون الجماعة فبايع أحدهما الآخر ، فذلك ، تظاهر منهما بشق العصا واطراح الجماعة ، فإن عقد لأحد بيعة فلا يكون المعقود له واحداً منهما وليكونا معزولين من الطائفة التي تتفق على تمييز الامام منها ، لأنه ان عقد لواحد منهما وقد ارتكبا تلك الفعلة الشنيعة التي أحفظت الجماعة من التهاون بهم والاستغناء عن رأيهم ، لم يؤمن أن يقتلا . ه . قلت : كان من مقتضيات العدل الذي وصف به عمر ، أن يحكم بهذا الحكم على نفسه وعلى صاحبه كما حكم به على الغير ، وكان قد سبق منه — قبل قيامه بهذه الخطبة — أن قال : ان بيعة أبي بكر فلتة وقي الله شرها ، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه ، واشتهرت هذه الكلمة عنه أي اشتهار ، ونقلها عنه حفظة الأخبار ، كالعلامة ابن أبي الحديث في ص ١٢٣ من المجلد الثاني من شرح النهج .

٦٠ — قف على المراجعة ٦ وما بعدها إلى منتهى المراجعة ١٢ تعرف شأن أهل البيت عليهم السلام .

٦١ — راجع من صحيح البخاري أوآخر باب غزوة خيبر ص ٣٩ من جزئه الثالث ، وراجع من صحيح مسلم باب قول النبي : لانورث ماتركناه فهو صدقة ، من كتاب الجهاد والسير ص ٧٢ من جزئه الثاني ، تجد الأمر كما ذكرناه مفصلاً .

الحرجة إلى الصلح والمصالمة ، والحديث في هذا مسند إلى عائشة ، وقد صرحت فيه : أن الزهراء هجرت أبا بكر ، فلم تكلمه بعد رسول الله ؛ حتى ماتت ، وإن علياً لما صالحهم ؛ نسب إليهم الاستبداد بنصيبه من الخلافة ، وليس في ذلك الحديث تصريح بمبايعته إياهم حين الصلح ؛ وما أبلغ حجته إذ قال مخاطباً لأبي بكر :

فإن كنت بالقربى حججت خصيمهم فغيرك أولى بالنبي وأقرب وإن كنت بالشورى ملكت أمورهم فكيف بهذا والمشيرون غيب (٦٢) واحتج العباس بن عبد المطلب بمثل هذا على أبي بكر ، إذ قال له في كلام دار بينهما (٦٣) : فإن كنت برسول الله طلبت ، فحقنا أخذت ، وإن كنت بالمؤمنين طلبت ؛ فنحن منهم متقدمون فيهم ، وإن كان هذا الأمر إنما يجب لك بالمؤمنين ، فما وجب إذ كنا كارهين . ١ هـ .

فأين الاجماع بعد هذا التصريح من عم رسول الله (ص) وصنو أبيه ؟ ومن ابن عمه ووليه وأخيه ؟ ومن سائر أهل بيته وذويه ؟ .

ش

المراجعة ٨١

رقم : ٢٨ صفر سنة ١٣٣٠

انعقاد الاجماع بعد تلاشي النزاع

أهل السنة لا ينكرون أن البيعة لم تكن عن مشورة ولا عن روية ، ويسلمون بأنها إنما كانت فجأة وارتجالاً ، ولا يرتابون في مخالفة الأنصار وانحيازهم إلى سعد ، ولا في مخالفة بني هاشم وأوليائهم من المهاجرين والأنصار ؛ وانضوائهم إلى الامام ؛ لكنهم يقولون : أن أمر الخلافة قد استتب أخيراً لأبي بكر ، ورضيه الجميع إماماً لهم ، فتلاشى ذلك الخلاف ، وارتفع النزاع بالمرة ، واصفق الجميع على مؤازرة الصديق والنصح له في السر والعلانية ، فحاربوا حربه ، وسالموا سلمه ، وانفذوا أمره ونهيه ، ولم يختلف منهم عن ذلك أحد ؛ وبهذا تم الاجماع ؛ وصح عقد الخلافة ، والحمد لله على جمع كلمتهم بعد تفرقها ، واتلاف قلوبهم بعد تنافرهما ، والسلام .

س

٦٢ — هذا البيتان موجودان في نهج البلاغة ، وقد ذكر ابن أبي الحديد في تفسيرهما من شرح النهج ص ٣١٩ من مجلده الرابع : أن حديثه فيهما موجه لأبي بكر ، لأن أبا بكر حاج الأنصار في السقيفة ، فقال : نحن عتره رسول الله (ص) وبيضته التي تفقات عنه ، فلما بويع ، احتج إلى الناس بالبيعة ، وانها صدرت عن أهل الحل والعقد ، فقال علي (ع) : أما احتجاجك على الأنصار بأنك من بيضة رسول الله (ص) ومن قومه ، فغيرك أقرب نسباً منك إليه ، وأما احتجاجك بالاختيار ورضا الجماعة بك ، فقد كان قوم من جملة الصحابة غائبين لم يحضروا العقد ، فكيف يثبت . ١ هـ . وللشيخ محمد عبده تعليقتان على هذين البيتين تتضمنان مقاله ابن أبي الحديد في تفسيرها .

٦٣ — ذكره ابن قتيبة ص ١٦ من كتابه الامامة والسياسة .

لم ينعقد اجماع ولم يتلاشى نزاع

اصفاقهم على مؤازرة الصديق والنصح له في السر والعلانية شيء ، وصحة عقد الخلافة له بالاجماع شيء آخر ، وهما غير متلازمين عقلاً وشرعاً ، فإن لعلّي والأئمة المعصومين من بنيه مذهباً في مؤازرة أهل السلطة الاسلامية معروفاً ، وهو الذي ندين به ، وأنا أذكره لك جواباً عما قلت ، وحاصله أن من رأيهم أن الأمة الاسلامية لامجد لها إلا بدولة تلم شعنها ، وترأب صدعها وتحفظ ثغورها ، وتراقب أمورها ، وهذه الدولة لاتقوم إلا برعايا توازرها بأنفسها وأموالها ؛ فإن أمكن أن تكون الدولة في يد صاحبها الشرعي — وهو النائب في حكمه عن رسول الله (ص) نيابة صحيحة — فهو المتعين لاغير ، وإن تعذر ذلك ، فاستولى على سلطان المسلمين غيره ، وجبت على الأمة مؤازرته في كل أمر يتوقف عليه عز الاسلام ومنعته ؛ وحماية ثغوره ، وحفظ بيضته ؛ ولايجوز شق عصا المسلمين ، وتفريق جماعتهم بمقاومته ، بل يجب على الأمة أن تعامله — وإن كان عبداً مجدع الأطراف — معاملة الخلفاء بالحق ؛ فنعطيه خراج الأرض ومقاسمتها ؛ وزكاة الأنعام وغيرها ؛ ولها أن تأخذ منه ذلك بالبيع والشراء ؛ وسائر أسباب الانتقال ، كالصلات والهبات ونحوها ، بل لا إشكال في براءة ذمة المتقبل منه بدفع القبالة إليه ، كما لو دفعها إلى إمام الصدق ، والخليفة بالحق ، هذا مذهب علي والأئمة الطاهرين من بنيه ، وقد قال (٦٤) (ص) : ستكون بعدي أثره وأمور تنكرونها ؛ قالوا : يارسول الله كيف تأمر من أدرك منا ذلك ، قال (ص) : تؤدون الحق الذي عليكم ، وتسألون الله الذي لكم . وكان أبو ذر الغفاري رضي الله عنه ، يقول (٦٥) : إن خليلي رسول الله (ص) أوصاني أن أسمع وأطيع ، وإن كان عبداً مجدع الأطراف .

وقال سلمة الجعفي (٦٦) : يانبي الله أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ، ويمنعونا حقنا ، فما تأمرنا ؟ فقال (ص) : اسمعوا وأطيعوا ، فإنما عليهم ما حملوا ، وعليكم ما حملتم . وقال (ص) في حديث حذيفة بن اليمان (٦٧) رضي الله عنه : يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي ، ولا يستنون بسنتي وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس ، قال حذيفة : قلت كيف أصنع يارسول الله إن أدركت ذلك ؟ قال ، تسمع وتطيع للأمر ، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك ، فاسمع له وأطع ؛ ومثله قوله (ص) ؛ في حديث أم سلمة : ستكون أمراء عليكم ، فتعرفون وتنكرون ، فمن عرف برى ، ومن

٦٤ — في حديث عبد الله بن مسعود ، وقد أخرجه مسلم في ص ١١٨ من الجزء الثاني من صحيحه ، وغير واحد من أصحاب الصحاح والسنن .

٦٥ — فيما أخرجه عنه مسلم أيضاً ، في الجزء الثاني من صحيحه ، وهو من الأحاديث المستفيضة .

٦٧ — الذي أخرجه مسلم في ص ١٢٠ من الجزء الثاني من صحيحه ، ورواه سائر أصحاب السنن .

أنكر سلم (٦٨) ، قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ماصلوا . ه . والصحاح في ذلك متواترة ، ولاسيما من طريق العترة الطاهرة ؛ ولذلك صبروا وفي العين قذى ، وفي الحلق شحى ، عملاً بهذه الأوامر المقدسة وغيرها مما عهدته النبي (ص) إليهم بالخصوص ، حيث أمرهم بالصبر على الأذى ، والغض عن القذى ، احتياطاً على الأمة ، واحتفاظاً بالشوكة ، فكانوا يتحرون للقائمين بأمر المسلمين وجوه النص ، وهم — من استنارهم بحقهم — على أمر من العلقم ، ويتوخون لهم مناهج الرشد ، وهم — من تبوئهم عرشهم — على ألم القلب من حز الشفار ، تنفيذاً للعهد ، ووفاء بالوعد ، وقياماً بالواجب شرعاً وعقلاً من تقديم الأهم — في مقام التعارض — على المهم ، ولذا محض أمير المؤمنين كلا من الخلفاء الثلاثة نصحه ، واجتهد لهم في المشورة . ومن تتبع سيرته في أيامهم ، علم أنه بعد أن يس من حقه في الخلافة عن رسول الله (ص) ، بلا فصل ، شق بنفسه طريق الموادة ، وأثر مسالمة القائمين بالأمر ، فكان يرى عرشه — المعهود به إليه — في قبضتهم ؛ فلم يحاربهم عليه ؛ ولم يدافعهم عنه احتفاظاً بالأمة واحتياطاً على الملة ، وضناً بالدين ، وإيثاراً للآجلة على العاجلة ، وقد مني بما لم يمن به غيره ، حيث مثل على جناحيه خطبان فادحان ، الخلافة بنصوصها وعهودها إلى جانب ، تستصرخه وتستفزه إليها بصوت يدمي الفؤاد ، وأنين يفتت الأكباد ، والفتن الطاغية إلى جانب آخر ، تنذره بانتفاض الجزيرة ، وانقلاب العرب ، واجتياح الاسلام ، وتهده بالمنافقين من أهل المدينة ؛ وقد مردوا على النفاق ، وبمن حولهم من الأعراب ؛ وهم منافقون بنص الكتاب ، بل هم أشد كفراً ونفاقاً ، وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله وقد قويت بفقده (ص) ، شوكتهم ، إذ صار المسلمون بعده كالغنم المطيرة في الليلة الشاتية ؛ بين ذئاب عادية ؛ ووحوش ضارية ، ومسيلمة الكذاب ، وطليحة بن خويلد الأفاك ، وسجاح بنت الحرب الدجالة ؛ وأصحابهم قائمون — في محق الاسلام وسحق المسلمين — على ساق ، والرومان والأكاسرة وغيرهما ، كانوا بالمرصاد ، إلى كثير من هذه العناصر الجياشة بكل حنق من محمد وآله وأصحابه ، وبكل حقد وحسيسة لكلمة الإسلام تريد أن تنقض أساسها ، وتستأصل شأفتها ، وانها لنشيطة في ذلك مسرعة متعجلة ، ترى أن الأمر قد استتب لها ، وأن الفرصة — بذهاب النبي (ص) إلى الرفيق الأعلى — قد حانت ؛ فأرادت أن تسخر الفرصة ؛ وتنتهز تلك الفوضى قبل أن يعود الاسلام إلى قوة وانتظام ، فوقف أمير المؤمنين بين هذين الخطرين ، فكان من الطبيعي له أن يقدم حقه قرباناً لحياة الاسلام ، وإيثاراً للصالح العام ، فانقطاع ذلك النزاع ، وارتفاع الخلاف بينه وبين أبي بكر ؛ لم يكن إلا فرقاً لي بيضة الدين ، واشفاقاً على حوزة المسلمين ، فصبر هو وأهل بيته كافة ، وسائر أوليائه من المهاجرين والأنصار ؛ وفي العين قذى ، وفي الحلق شحى ، وكلامه مدة حياته بعد رسول الله (ص) صريح بذلك ، والأخبار في هذا متواترة عن أئمة العترة الطاهرة .

٦٨ — هذا الحديث : أخرجه مسلم في ص ١٢٢ من الجزء الثاني من صحيحه ، والمراد بقوله (ص) : فمن عرف برىء ، أن من عرف المنكر ولم يشتبه عليه ، فقد صار له طريق إلى البراءة من ائمه وعقوبته بأن يغيره بيده أو بلسانه ، فإن عجز فليكرهه بقلبه .

لكن سيد الأنصار سعد بن عبادة ، لم يسالم الخليفتين أبداً ؛ ولم تجمععه معهما جماعة في عيد أو جمعة ، وكان لا يفيض بافاضتهم ، ولا يرى أثراً لشيء من أوامره ونواهيهم ، حتى قتل غيلة بحوران على عهد الخليفة الثاني ، فقالوا : قتله الجن ، وله كلام يوم السقيفة ؛ وبعده لا حاجة بنا إلى ذكره (٦٩) . أما أصحابه كحباب بن المنذر (٧٠) ، وغيره من الأنصار ، فإنما خضعوا عنوة ، واستسلموا للقوة ، فهل يكون العمل بمقتضيات الخوف من السيف ، أو التحريق بالنار (٧١) ، إيماناً بعقد البيعة ؟ ومصداقاً للإجماع المراد من قوله (ص) : لانتجمع أمتي علي الخطأ . أفتونا ولكم الأجر ، والسلام .

ش

٦٩ — سعد بن عبادة ، هو أبو ثابت ، كان من أهل بيعة العقبة ، ومن أهل بدر وغيرها من المشاهد ، وكان سيد الخزرج ونقيهم ، وجواد الأنصار وزعيمهم ، وكلامه الذي أشرنا إليه ، طفحت به كتب السير والأخبار ، وحسبك منه ما ذكره ابن قتيبة في كتاب الامامة والسياسة ، وابن جرير الطبري في تاريخه ، وابن الأثير في كامله ، وأبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة ، وغيرهم .

٧٠ — كان حباب من سادة الأنصار وأبطالهم بدرياً أحدياً ، ذا مناقب وسوابق ، وهو القائل : أنا جديها المحكك ، وعديقتها المرجب ، أنا أبو شبل في عرينه الأسد ، والله لئن شئت لتعيدنها جذعة . وله كلام أمض من هذا ، رأينا الاعراض عنه أولى .

٧١ — تهديدهم علياً بالتحريق ثابت بالتواتر القطعي ، وحسبك ما ذكره الامام ابن قتيبة في أوائل كتاب الامامة والسياسة ، والامام الطبري في موضعين من أحداث السنة الحادية عشرة من تاريخه المشهور ، وابن عبد ربه المالكي في حديث السقيفة من الجزء الثاني من العقد الفريد ، وأبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة كما في ص ١٣٤ من المجلد الأول من شرح النهج الحميدي الحديدي ، والمسعودي في مروج الذهب نقلاً عن عروة بن الزبير في مقام الاعتذار عن أخيه عبد الله ، إذ هم بتحريق بيوت بني هاشم حيث تخلفوا عن بيعته ، والشهرستاني نقلاً عن النظام عند ذكره الفرقة النظامية من كتاب الملل والنحل ، وأفرد أبو مخنف لأخبار السقيفة كتاباً فيه تفصيل ما أجملناه . وناهيك عن شهرة ذلك وتواتره قول شاعر النيل الحافظ إبراهيم في قصيدته العمرية السائرة الطائرة :

وقوله لعلي قالها عمر
حرقت دارك لا أبقى عليك بها
أكرم بسامعها أعظم بملقيها
إن لم تبايع وبنيت المصطفى فيها
ما كان غير أبي حفص بقائلها
إمام فارس عدنان وحاميها

هذه معاملتهم للامام الذي لا يكون الاجماع حجة عندنا إلا إذا كان كاشفاً عن رأيه ، فمتى يتم الاحتجاج بمثل إجماعكم هذا علينا ، والحال هذه يانصفون !؟

الرد على المراجعة ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢

احتج البشري على خلافة الصديق باجماع الأمة . جاء ذلك في المراجعة (٧٩) ، وفي المراجعة التي تليها ، رقم (٨٠) نفى الموسوي هذا الاجماع ، مدعياً أن خلافة أبي بكر تمت بمبايعة نفر من الأمة ، قامت فيما بعد بإكراه أهل الحل والعقد على البيعة لمن بايعوه خليفة عليهم — يعني أبا بكر رضي الله عنه — ثم أوضح هذا فقال : وإنما قام بها — أي البيعة — الخليفة الثاني ، وأبو عبيدة ، ونفر معهما ، ثم فاجأوا بها أهل الحل والعقد ، وساعدتهم تلك الظروف على ما أرادوا .

إن إنكار الموسوي لإجماع الأمة على خلافة الصديق رضي الله عنه ، أمر ظاهر البطلان من وجوه :

أولاً : إن إنكاره هذا جاء انطلافاً من الأصول التي يؤمن بها . والعقيدة الضالة التي يعتقدونها والتي تركت بصماتها على أدلة الاحتجاج عنده شأنه شأن سائر علماء الرافضة .

وبمعنى أوضح فإن الأدلة الكلية التي يحتج بها عند الرافضة أربعة : كتاب ، وخبر ، وإجماع ، وعقل ، ولكن عقيدتهم المنحرفة جعلت لكل دليل من هذه الأدلة مفهوماً منحرفاً .

فالكتاب عندهم ليس هو القرآن الذين بين يدي المسلمين وإنما هو مأخذ بواسطة الأئمة المعصومين ، وحتجتهم في عدم جواز الاستدلال به التحريف الذي وقع فيه ، والسور التي سقطت منه بزعمهم ، والأمر الثاني أن نقلة هذا القرآن كانوا منافقين ، ومداهنين والعياذ بالله . فعقيدتهم الزائفة تركت أثراً في معنى الكتاب الذي يحتج به عندهم .

وكذا الاجماع فإنهم لا يقولون بحجيته أصلاً بل لكون قول المعصوم في ضمنه ، فمدار حجية الاجماع على قول المعصوم لا على نفس الاجماع . والذي أودى بهم إلى هذا الانحراف في فهم الاجماع قولهم بعصمة الأئمة .

ثانياً : أن الكيفية التي تمت بها البيعة لأبي بكر لم تكن كما عرضها الموسوي . ومسئولها بل إن عرضه لها جاء مخالفاً لما ثبت في الصحيحين والسنن ، فقد روى الشيخان — البخاري ومسلم — في صحيحهما ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس مرجعه من الحج فقال في خطبته : قد بلغني أن فلاناً منكم يقول لو مات عمر بايعت فلاناً فلا يغترون امرؤ أن يقول إن بيعة أبي بكر كانت فلتة ، ألا وإنها كذلك إلا أن الله وقى شرها ، وليس فيكم اليوم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر ، من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تَغَرَّةً أن يقتلا ، وإنه قد كان في خيرنا حين توفى الله نبيه ﷺ ، أن الأنصار خالفونا ، واجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر ، فقلت لأبي بكر : يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فانطلقنا نريدهم ، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلاً صالحاً ، فذكرنا ماتملاً عليه القوم ، فقالوا : أين تريدون يامعشر المهاجرين ، فقلنا : نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فقالوا : لا عليكم أن لا تقربوهم ، اقضوا أمركم ، فقلت : والله لنائينهم ، فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة . ١ هـ .

وهناك سمع أبو بكر وعمر مقالة الأنصار ، والتي انتهت بقولهم :
(للمهاجرين منا أمير ، ومنكم أمير يامعشر قريش) .

قال عمر : (فكثرت اللفظ وارتفعت الأصوات حتى فرقت من الاختلاف ، فقلت لأبي بكر : ابسط يدك فبسط يده ، فبايعته وبايعه المهاجرون ، ثم بايعه الأنصار) .

ثم قال عمر : (وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر ، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم من بعدنا ، فإما بايعناهم على ما لانرضى ، وإما أن نخالفهم فيكون فساد) ١ هـ فتح الباري ١٢ / ١٤٤ .

فالرواية تثبت أن هناك حواراً دار بين المهاجرين والأنصار في شأن الخلافة ، قبل مبايعة أبي بكر ، وأن الساعي لهذا الحوار هم المهاجرون بقيادة الشيخين أبي بكر وعمر . كما تثبت الرواية اتفاق المهاجرين على أحقية أبي بكر بالخلافة ، ولا ينافي هذا تأخر علي والزبير رضي الله عنهما بادىء الأمر . كما تثبت الرواية على أن الأنصار لم ينفوا أهلية أبي بكر للخلافة ، ولا ينافي

هذا تأخر سعد بن عبادة رضي الله عنه ، وقول الحباب بن المنذر ، منا أمير
ومنكم أمير .

ولكن موقف بعض الأنصار ، أوجد لغطاً ، وبلبلت أدت بالكثرة الكاثرة
من المهاجرين والأنصار سوى ماذكرنا من الطرفين ، إلى الاسراع في حسم
الموقف والقضاء على هذه الفتنة في مهدها بمبايعة رجل لاتقطع الأعناق إليه
باتفاقهم جميعاً حتى من كان له موقف من المهاجرين والأنصار فلم يكن موقفهم
هذا اعتراضاً على استحقاق أبي بكر للخلافة وإنما لأمر أخرى .

فما إن بايع عمر رضي الله عنه أبا بكر حتى رأيت المهاجرين والأنصار
يباعونه في سقيفة بني ساعدة فكانت بيعة أهل الحل والعقد . ثم أخذت بيعة
العامة على المنبر في مسجد النبي ﷺ . على خلاف مازعم الموسوي من أن
البيعة كانت من عمر وأبي عبيدة ثم أكرهوا أهل الحل والعقد على البيعة .

أما مارواه عن قول أبي بكر : إن بيعتي كانت فلتة فهو قول لا أصل
له ، ولم يأت في كتاب من الكتب المعتبرة . أما خطبة عمر فصحيحة ولكن
الموسوي أولها بما يوافق مذهبه وعقيدته . إذا اعتبر ماجا في خطبة عمر اعترافاً
منه بأن بيعة أبي بكر كانت فلتة — أي خطأ — . إذ لم تتم بالشورى ومبايعة
أهل الحل والعقد .

وفي تعليق الموسوي على قول عمر : من بايع رجلاً من غير مشورة
فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه تغرّة أن يقتلا . قال الموسوي : كان من مقتضيات
العدل الذي وصف به عمر ، أن يحكم بهذا الحكم على نفسه وعلى صاحبه
كما حكم به على الغير .

ويغمز الموسوي في كلامه هذا بعدل عمر حيث اتهمه بالوقوع بما نهى
الناس عنه . فهو ينهى عن مبايعة الرجل للرجل بعيداً عن أهل الحل والعقد ،
وهو من قبل قد بايع أبا بكر بنفس الطريقة التي حذر منها .

ولكن الفهم الصحيح لهذه العبارة مأوضحه العلماء عند كلامهم على
خطبة عمر .

قال ابن حجر رحمه الله : الفلته الليلة التي يشك فيها هل هي من رجب
أو من شعبان ، وهل من المحرم أو من صفر ، كان العرب لايشهرون السلاح
في الأشهر الحرم ، فكان من له ثأر تربص فإذا جاءت تلك الليلة انتهز الفرصة

من قبل أن يتحقق انسلاخ الشهر فيتمكن من إيقاع الشر وهو آمن فيترتب على ذلك الشر الكثير ، فشبّه عمر الحياة النبوية بالشهر الحرام والفلته بما وقع من أهل الردة ، ووقى الله شر ذلك ببيعة أبي بكر لما وقع منه من النهوض في قتالهم وإخماد شوكتهم . فتح الباري ١٢ / ١٤٩ .

وقال ابن تيمية : ومعنى ذلك أنها وقعت فجأة لم نكن قد استعدنا لها ولا تهيأنا لأن أبا بكر كان متعيناً لذلك ، فلم يكن يحتاج في ذلك إلى أن يجتمع لها الناس إذ كلهم يعلمون أنه أحق بها ، وليس بعد أبي بكر من يجتمع الناس على تفضيله واستحقاقه كما اجتمعوا على ذلك في أبي بكر . فمن أراد أن ينفرد ببيعة رجل دون ملاء من المسلمين فاقتلوه . وعمر لم يسأل وقاية شرها بل أخبر أن الله وقى شر الفتنة بالاجتماع على بيعة أبي بكر . ١ هـ المنهاج ٤ / ٢١٦ .

وقال ابن حجر عند قول عمر (ولكن الله وقى شرها) قال : أي وقاهم مافي العجلة غالباً من الشر ، وقد بين عمر سبب إسراعهم ببيعة أبي بكر لما خشوا أن يبايعوا الأنصار سعد بن عبادة ، قال أبو عبيدة : عاجلوا ببيعة أبي بكر خيفة انتشار الأمر ، وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر .

وفي معنى (كانت فلتة) قال الكرايسي — صاحب الشافعي — : المراد أن أبا بكر ومن معه تفلتوا في ذهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبا بكر بحضرتهم ، وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعته فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فالمراد بالفلته ما وقع من مخالفة الأنصار ، وما أرادوه من بيعة سعد بن عبادة .

وقال ابن حبان : معنى قوله (كانت فلتة) أن ابتداءها كان من غير ملاء كثير ، والشيء إذا كان كذلك يقال له : فلتة ، فيتوقع فيه ما لعله يُحدث من الشر بمخالفة من يخالف في ذلك عادة ، فكفى الله المسلمين الشر المتوقع في ذلك عادة ، لا أن بيعة أبي بكر كان فيها الشر . ١ هـ فتح الباري ١٢ / ١٥٠ .

ثالثاً : أما قول الموسوي : ومن المعلوم بحكم الضرورة من أخبارهم أن أهل بيت النبوة ، وموضع الرسالة لم يحضر البيعة أحد منهم قط ، وقد تخلفوا عنها في بيت علي ، ومعهم سلمان ، وأبو ذر ، والمقداد ، وعمار ، الزبير ، وخزيمة ، وفروة ، والبراء بن عازب ، وخالد بن سعيد ، وغير واحد من أمثالهم . فهو محض كذب وافتراء على هؤلاء جميعاً ، فإن مبايعة هؤلاء لأبي بكر أشهر من أن تنكر ، وهذا مما اتفق عليه أهل العلم بالحديث والسير ، والمنقولات

خلفاً عن سلف .

أما بنو هاشم فكلهم بايعه باتفاق الناس لم يمت أحد منهم إلا وهو مبايع له ، لكن بيعة علي رضي الله عنه قيل تأخرت ستة أشهر ، وقيل بل بايعه ثاني يوم ، وبكل حال فقد بايعوه من غير إكراه . ولم يكن تأخر علي عن البيعة جحوداً لفضل أبي بكر وأحقيته بالخلافة ، وإنما لترك مشورته كما بينت ذلك الروايات الصحيحة في هذا .

فقد روى البخاري عن عائشة أن فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله عن ميراثها من النبي ﷺ مما أفاء الله على رسوله من المدينة وفدك ، وما بقي من خمس خيبر ، فقال أبو بكر : إن رسول الله ﷺ قال : « لانورث ماتركناه صدقة » إنما يأكل آل محمد من هذا المال ، وإني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليه في عهده ، ولأعملن فيها بما عمل ، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً ، فوجدت فاطمة علي أبي بكر في ذلك ، فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت ، وعاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر ، فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها أبو بكر ، وصلى عليها ، وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة ، فلما توفيت استنكر علي وجه الناس ، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ، ولم يكن بايع تلك الأشهر فأرسل إلى أبي بكر : أن ائتنا ولا يأت معك أحد ، فدخل عليهم أبو بكر ، فتشهد علي فقال : إنا قد عرفنا فضلك ، وما أعطاك الله ، ولم ننفس عليك خيراً ساقه الله إليك ، ولكنك استبددت علينا بالأمر ، وكنا نرى لقرابتنا من رسول الله ﷺ أن لنا نصيباً ، حتى فاضت عينا أبي بكر ، فلما تكلم أبو بكر قال : والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليه من أصل قرابتي ، وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال ، فإن لم آل فيه عن الخير ، ولم أترك أمراً رسول الله ﷺ يصنعه فيها إلا صنعته . فقال علي : موعدك العشية للبيعة ، فلما صلى أبو بكر الظهر رقى المنبر ، فتشهد وذكر شأن علي وتخلفه عن البيعة بالذي اعتذر إليهم ثم استغفر وتشهد علي ، فعظم حق أبي بكر ، وحدث أنه لم يحمله علي الذي صنع نفاسة علي أبي بكر ، ولا إنكار للذي فضله الله به ولكننا كنا نرى لنا في هذا الأمر — أي المشورة كما يدل عليه بقية الروايات — نصيباً فاستبد علينا فوجدنا في أنفسنا ، فسّر بذلك المسلمون ، وقالوا أصبت ، وكان المسلمون إلى علي قريباً حين راجع الأمر بالمعروف . ١ هـ .

فتأمل هذه الرواية الصحيحة وما اشتملت عليه من اعتراف علي بفضل أبي

بكر وأحقته بالخلافة ، ومن اعتذاره عن تأخير البيعة ، ومن تراجع عن موقفه ومبايعته على ملاً من المسلمين دون إكراه من أحد . إذا تأملت ذلك جيداً يتضح لك كذب الموسوي الرافضي ، ويزداد لك كذب الموسوي وضوحاً إذا علمت أن المقصود بالاستبداد الذي جاء في رواية عائشة على لسان علي إنما هو ترك المشورة ، فقول عليّ لأبي بكر : « استبددت » أي لم تشاورنا ، كما اتفق على ذلك أهل العلم ، وكما صرحت بذلك الروايات الصحيحة ، فقد أخرج الدارقطني من طرق كثيرة . أنهما قالاً — يعني علي والزبير — لأبي بكر : إلا إنا أخرجنا عن المشورة ، وإنا لنرى أن أبا بكر أحق الناس بها — أي بالخلافة .

وقال المازري : (استبد علينا) إشارة إلى أنه لم يستشره في عقد الخلافة له أولاً . وقال : والعدر لأبي بكر أنه خشي من التأخر عن البيعة الاختلاف لما وقع من الأنصار كما تقدم في حديث السقيفة ، فلم ينتظروه .

وقال القرطبي : من تأمل مدار بين أبي بكر وعلي من المعاتبة والاعتذار وماتضمن ذلك من الانصاف عرف أن بعضهم يعترف بفضل الآخر ، وأن قلوبهم كانت متفقة على الاحترام والمحبة ، وإن كان الطبع البشري قد يغلب أحياناً ولكن الديانة ترد ذلك والله الموفق .

وقال ابن حجر العسقلاني : وقد تمسك الرافضة بتأخر عليّ عن بيعة أبي بكر إلى أن ماتت فاطمة ، وهذيانهم في ذلك مشهور ، وفي هذا الحديث مايدفع حجتهم . انظر فتح الباري ٧ / ٤٩٤ ، ٤٩٥ .

أما خالد بن سعيد : كان نائباً للنبي ﷺ فلما مات النبي ﷺ قال : لا أكون نائباً لغيره ، فترك الولاية ولكنه ماترك بيعة أبي بكر ، وكان من المقربين في خلافة أبي بكر الصديق . ذكره ابن تيمية في المنهاج ٤ / ٢٣٠ .

أما القول بأنه لم يبايع من بني هاشم أحد ، فهي رواية ضعفها البيهقي ، لأنها من قول الزهري ولم يسندها ، ومعارضة برواية ابن حبان وغيره من حديث أبي سعيد الخدري وغيره (أن علياً بايع أبا بكر في أول الأمر) .

إلا أن بعض العلماء جمع بين الروايتين على النحو التالي : قالوا إن علياً قد وقعت منه بيعتان الأولى كانت أول الأمر ، ثم كانت البيعة الثانية بعد موت فاطمة لازالة ماكان وقع بسبب الميراث . والله أعلم . فتح الباري ٧ / ٤٩٥ .

وعلى ماتقدم بيانه وإيضاحه يتضح إجماع الأمة على بيعة أبي بكر لأن

من ترك البيعة أول الأمر عاد فبايع ولم يتخلف عن البيعة مطلقاً إلا سعد بن عبادة الأنصاري ، وتخلف سعد قد عرف سببه ، وأنه كان يطلب الإمارة لنفسه ، وأن يقسم صف المسلمين إلى قسمين مهاجرين ، وأنصار ، وأن يكون لكل أمير ، وهو مطلب غير شرعي لمعارضته للكتاب والسنة وإجماع الأمة . وإذا تبين ذلك فإن مخالفة سعد وتركه للبيعة كان شذوذاً عن الجماعة لا يقدح في صحة إجماع الأمة على بيعة أبي بكر لأنه لم يظهر حجة شرعية على مطلبه حتى يعتد بخلافه . فمن المقرر عند الأصوليين أنه لا يعتد برأي الواحد إذا خالف جمهور العلماء وإجماعهم في مسألة ما إلا إذا أظهر دليلاً شرعياً من الكتاب والسنة .

قال ابن تيمية رحمه الله : ولاريب أن الاجماع المعبر في مسألة الامامة لا يضر فيه تخلف الواحد والاثنين والطائفة القليلة فإنه لو اعتبر ذلك لم يكذب يعتقد إجماع على إمامة ، فإن الامامة أمر معين ، فقد يتخلف الرجل لهوى لا يعلم كتخلف سعد ، فقد استشرف إلى أن يكون أميراً من جهة الأنصار فلم يحصل له ذلك فبقي في نفسه بقية هوى ، ومن ترك الشيء لهوى لم يؤثر تركه ، بخلاف الاجماع على الأحكام العامة كالايجاب والتحريم والاباحة .

وقال رحمه الله : وسعد كان مراده أن يولوا رجلاً من الأنصار وقد دلت النصوص الكثيرة عن النبي ﷺ أن الامام من قريش ، فلو كان المخالف قرشياً واستقر خلافه لكان شبهة ، بل علي كان من قريش ، وقد تواتر أنه بايع الصديق طائعاً مختاراً . ١ هـ المنهاج ٤ / ٢٣١ ، ٢٣٢ .

رابعاً : لو سلمنا جدلاً بقول الموسوي بأن هؤلاء الذين ذكرهم من الصحابة لم يبايعوا فإن ذلك لا يقدح في ثبوت خلاف أبي بكر ، فإنه لا يشترط في ثبوتها إلا اتفاق أهل الشوكة ، والجمهور الذي يقام بهم الأمر كما ذكر ذلك ابن تيمية رحمه الله ، وقد تحقق هذا لأبي بكر من بداية الأمر حيث بايعه كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة ، وهم أهل الحل والعقد ، وأصحاب الشوكة ، ثم كانت بيعة العامة بعد ذلك على المنبر في مسجد النبي ﷺ ، وهذا هو الجمهور من المهاجرين والأنصار الذي يقام به أمر الخلافة .

خامساً : إذا كان الموسوي قد أنكر الاجماع على خلافة أبي بكر الذي بايعته الأمة بما فيها العترة الطاهرة فليس له ولا لأحد من الرافضة أن يحتج على

خلافة علي رضي الله عنه بالاجماع من باب أولى ، لأنه لم يحصل لبيعة علي من إجماع الأمة ما حصل لأبي بكر .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : إن إجماع الأمة على خلافة أبي بكر كان أعظم من اجتماعهم على مبايعة علي ، فإن ثلث الأمة أو أقل أو أكثر لم يبايعوا علياً بل قاتلوه ، والثلث الآخر لم يقاتلوا معه وفيهم من لم يبايعه أيضاً ، والذين لم يبايعوه منهم من قاتله ، ومنهم من لم يقاتله ، فإن جاز القدح في الامامة بتخلف بعض الأمة عن البيعة ، كان القدح في إمامة علي أولى بكثير . ٤٥ / ٢٣٢ .

سادساً : أما مازعته الموسوي من أن علياً وأصحابه قد بايعوا أبا بكر خوفاً من السيف أو التحريق فهو محض كذب وافتراء لم تثبت عند أهل العلم بالحديث والسير والمنقولات . بل إنها دعوى معارضة بالأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم ، وقد سقنا رواية عائشة في الصحيحين ، وفيها التصريح بأن علياً طلب من أبي بكر مصالحته ومبايعته ، وقد فعل ذلك طائفاً مختاراً أمام جماهير الصحابة من الأنصار والمهاجرين في المسجد النبوي .

كما أنها دعوى معارضة بما عرف من سيرة علي والزيبر من الشجاعة في الحق الأمر الذي لاتنكره الرافضة ولا يجحده أهل السنة . فلو لم يكن أبا بكر على حق لنازعه علي كما نازع معاوية مع قوة شوكة معاوية عدة وعدداً على شوكة أبي بكر . فإذا لم يبال علي بقوة شوكة معاوية فكيف يبالي بشوكة أبي بكر ، ولم تكن له شوكة آنذاك ، كالتي كانت لعلي .

ثم إنها دعوى تناقض عقيدتهم في شجاعة علي وصلابته في الحق ، فكلام الموسوي يجعل سعد بن عبادة أكثر شجاعة وثباتاً على الحق من علي حيث لم يلبس ولم يضعف أمام التهديد كما ضعف علي رضي الله عنه . تأمل هذا تجده واضحاً .

وقد تناقض الموسوي مع نفسه عندما اعتبر بيعة علي لأبي بكر كانت مؤازرة منه لأهل السلطة ، فعبّر عن ذلك بقوله : (فإن لعلي والأئمة المعصومين من بنيه مذهباً في مؤازرة السلطة الاسلامية معروفاً) فلو صح مثل هذا الكلام فإن بيعة علي كانت بحمض إرادته مؤازرة منه للسلطة . ثم عاد الموسوي في آخر المراجعة ٨٢ ليقول : (فإنما خضعوا عنوة ، واستسلموا للقوة ، فهل يكون العمل بمقتضيات الخوف من السيف أو التحريق بالنار إيماناً بعقد البيعة ؟) .

أرأيت هذا التناقض المخجل الذي يخجل منه الجهلاء قبل العلماء !؟ .

المراجعة ٨٣

رقم : ٢ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

هل يمكن الجمع بين ثبوت النص وحمل الصحابة على الصحة ؟

ان أولي البصائر النافذة ، والرواية الثابتة ، يزهون الصحابة عن مخالفة النبي (ص) ؛ في شيء من ظواهر أوامره ونواهيه ؛ ولا يجوزون عليهم غير التعبد بذلك ؛ فلا يمكن أن يسمعوا النص على الامام ، ثم يعدلوا عنه أولاً وثانياً وثالثاً ، وكيف يمكن حملهم على الصحة في عدولهم عنه مع سماعهم النص عليه ؟ وماأراك بقادر على أن تجمع بينهما ، والسلام .

س

المراجعة ٨٤

رقم : ٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

١ - الجمع بين ثبوت النص وحملهم على الصحة

٢ - الوجه في قعود الامام عن حقه

١ - أفادتنا سيرة كثير من الصحابة أنهم إنما كانوا يتعبدون بالنصوص إذا كانت متمحضة للدين ، مختصة بالشؤون الاخروية ، كمنه (ص) ، على صوم شهر رمضان دون غيره ، واستقبال القبلة في الصلاة دون غيرها ؛ ونصه على عدد الفرائض في اليوم والليلة ، وعدد ركعات كل منها وكيفياتها ، ونصه على أن الطواف حول البيت سبعاً ، ونحو ذلك من النصوص المتمحضة للنفع الأخروي .

أما ماكان منها متعلقاً بالسياسة كالولايات والامارات ، وتدير قواعد الدولة ؛ وتقرير شؤون المملكة ، وتسريب الجيش ، فإنهم لم يكونوا يرون التعبد به والالتزام في جميع الأحوال بالعمل على مقتضاه ، بل جعلوا لأفكارهم مسرحة للبحث ، ومجالاً للنظر والاجتهاد ، فكانوا إذا رأوا في خلافه ، رفعاً لكيانهم ؛ أو نفعاً في سلطانهم ، ولعلمهم كانوا يحرزون رضا النبي بذلك ؛ وكان قد غلب على ظنهم أن العرب لاتخضع لعلي ولاتعبد بالنص عليه ، إذ وترها في سبيل الله ، وسفك دماءها بسيفه في إعلاء كلمة الله ، وكشف القناع منابذاً لها في نصره الحق ، حتى ظهر أمر الله على رغم كل عاة كفور ، فهم لايطيعونه إلا عنوة ، ولايخضعون للنص عليه إلا بالقوة ، وقد عصبوا به كل دم أراقه الاسلام إيام النبي (ص) ، جرياً على عادتهم في أمثال ذلك ، إذ لم يكن بعد النبي في عشيرته (ص) ، أحد يستحق أن تعصب به تلك الدماء عند العرب غيره ، لأنهم إنما كانوا يعصبونها في أمثل العشيرة ، وأفضل القبيلة ، وقد كان هو أمثل الهاشميين ؛ وأفضلهم بعد رسول الله ، لايدافع ولاينازع في ذلك ، ولذا تربص العرب به الدوائر ، وقبّلوا له الأمور ، وأضمرّوا له ولذريته كل حسيكة ، ووثبوا عليهم كل وثبة ، وكان ماكان مما طار في الأجواء ، وطبق رزؤه الأرض والسماء .

وأيضاً فإن قريشاً خاصة والعرب عامة كانت تنقم من علي شدة وطأته على أعداء الله ، ونكال وقمته فيمن يتعدى حدود الله ، أو يهتك حرمانه عز وجل ، وكانت ترهب من أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر ، وتخشى عدله في الرعية ، ومساواته بين الناس في كل قضية ، ولم يكن لأحد مطمع ولا عنده لاحد هودة ؛ فالقوي العزيز عنده ضعيف ذليل حتى يأخذ منه الحق ، والضعيف الذليل عنده قوي عزيز حتى يأخذ له الحق ، فمتى تخضع الاعراب طوعاً لمثله ﴿﴾ وهم أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل على رسوله ﴿﴾ ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم ﴿﴾ وفيها بطانة لا يألونهم خبلاً .

وأيضاً فإن قريشاً وسائر العرب ، كانوا يحسدونه على ما آتاه الله من فضله ، حيث بلغ في علمه وعمله رتبة — عند الله ورسوله وأولي الألباب — قاصر عنها الأقران ، وتراجع عنها الاكفاء ، ونال من الله ورسوله بسوابقه وخصائصه ، منزلة ، تشرّب إليها أعناق الأماني ، وشأواً تنقطع دونه هوداي المطامع ، وبذلك دبت عقارب الحسد له في قلوب المنافقين ، واجتمعت على نقض عهده كلمة الفاسقين والناكثين والقاسطين والمارقين ، فاتخذوا النص ظهيراً ، وكان لديهم نسياً منسياً .

فكان ماكان مما لست أذكره فظن خيراً ولا تسأل عن الخبر

وأيضاً ، فإن قريشاً وسائر العرب ، كانوا قد تشوقوا إلى تداول الخلافة في قبائلهم ، وشرّبت إلى ذلك أطماعهم ، فأمضوا نياتهم على نكث العهد ، ووجهوا عزائمهم إلى نقض العقد ، فتصافقوا على تناسي النص ، وتبايعوا على أن لا يذكر بالمرة ، وأجمعوا على صرف الخلافة من أول أيامها عن وليها المنصوص عليه من نبيها ، فجعلوها بالانتخاب والاختيار ، ليكون لكل حي من أحيائهم أمل في الوصول إليها ولو بعد حين ، ولو تعبدوا بالنص ، فقدموا علياً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لما خرجت الخلافة من عترته الطاهرة ، حيث قرنها يوم الغدير وغيره بمحكم الكتاب ، وجعلها قدوة لأولي الألباب ، إلى يوم الحساب ، وماكانت العرب لتصبر على حصر الخلافة في بيت مخصوص ، ولاسيما بعد أن طمحت إليه الأبصار من جميع قبائلها وحامت عليها النفوس من كل أحيائها .

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى استامها كل مفلس

وأيضاً فإن من ألم بتاريخ قريش والعرب في صدر الاسلام يعلم أنهم لم يخضعوا للنبوة الهاشمية ، إلا بعد أن تهشموا ؛ ولم يبق فيهم من قوة فكيف يرضون باجتماع النبوة والخلافة في بني هاشم ؛ وقد قال عمر بن الخطاب لابن عباس في كلام دار بينهما : إن قريشاً كرهت أن تجتمع فيكم النبوة والخلافة ؛ فتجحفون على الناس (٧٢) .

٧٢ — نقله ابن أبي الحديد في ص ١٠٧ من المجلد الثالث من شرح النهج ، في قضية يجدر بالباحثين أن يقفوا عليها ، وقد أوردها ابن الأثير في أواخر أحوال عمر ص ٢٤ من الجزء الثالث من كامله ، قبل ذكر قصة الشورى .

٢ — والسلف الصالح لم يتسن له أن يقهرهم يوماً على التعبد بالنص فرقاً من انقلابهم إذا قاومهم ؛ وخشية من سوء عواقب الاختلاف في تلك الحال ؛ وقد ظهر النفاق بموت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ وقويت بفقدته شوكة المنافقين ؛ وعتت نفوس الكافرين ؛ وتضعفت أركان الدين ؛ وانخلعت قلوب المسلمين ؛ وأصبحوا بعده كالغنم المطيرة ؛ في الليلة الشاتية ، بين ذئاب عادية ، ووحوش ضارية ؛ وارتدت طوائف من العرب ، وهمت بالردة أخرى ، كما فصلناه في المراجعة ٨٢ ؛ فأشفق علي في تلك الظروف أن يظهر إرادة القيام بأمر الناس مخافة البائقة ، وفساد العاجلة ، والقلوب على ماوصفنا ، والمافقون على ماذكرنا ؛ يعضون عليهم الأنامل من الغيظ ، وأهل الردة على مايبناه ؛ والأمم الكافرة على ماقدمناه ، والأنصار قد خالفوا المهاجرين ، وانحازوا عنهم يقولون : منا أمر ومنكم أمير . و . و . فدعاه النظر للدين إلى الكف عن طلب الخلافة والتجافي عن الأمور ، علماً منه أن طلبها والحال هذه ، يستوجب الخطر بالأمة ؛ والتغريز في الدين ، فاختر الكف إيثاراً للاسلام ، وتقديماً للصالح العام ، وتفضيلاً للآجلة على العاجلة .

غير أنه قعد في بيته — ولم يبايع حتى أخرجه كرهاً — احتفاظاً بحقه ، واحتجاجاً على من دعل عنه ، ولو أسرع إلى البيعة ماتمت له حجة ولا سطع له برهان ؛ لكنه جمع فيما فعل بين حفظة الدين ؛ والاحتفاظ بحقه من أمرة المؤمنين ، فدل هذا على أصالة رأيه ، ورجاحة حلمه ؛ وسعة صدره ؛ وإيثاره المصلحة العامة ، ومتى سخت نفس امرئ عن هذا الخطب الجليل ؛ والأمر الجزيل ، ينزل من الله تعالى بغاية منازل الدين ، وإنما كانت غايته مما فعل اربح الحالين له ، وأعود المقصودين عليه ؛ بالقرب من الله عز وجل .

أما الخلفاء الثلاثة وأولياؤهم ؛ فقد تأولوا النص عليه بالخلافة للأسباب التي قدمناها ؛ ولا عجب منهم في ذلك بعد الذي نبهناك إليه من تأولهم واجتهادهم في كل ماكان من نصوصه صلى الله عليه وآله وسلم ؛ متعلقاً بالسياسات والتأميرات ؛ وتدبير قواعد الدولة ؛ وتقرير شؤون المملكة ولعلمهم لم يعتبروها كأمر دينية ؛ فهان عليهم مخالفته فيها ؛ وحين تم لهم الأمر ؛ أخذوا بالحزم في تناسي تلك النصوص ؛ وأعلنوا الشدة على من يذكرها أو يشير إليها ؛ ولما توفقوا في حفظ النظام ؛ ونشر دين الاسلام ؛ وفتح الممالك ؛ والاستيلاء على الثروة والقوة ؛ ولم يتدنسوا بشهوة ؛ علا أمرهم ؛ وعظم قدرهم ؛ وحسنت بهم الظنون ؛ وأحبتهم القلوب ؛ ونسج الناس في تناسي النص على منوالهم ؛ وجاء بعدهم بنو أمية ولاهم لهم إلا اجتياح أهل البيت واستئصال شأفتهم ؛ ومع ذلك كله فقد وصل إلينا من النصوص الصريحة ؛ في السنن الصحيحة ؛ مافية الكفاية والحمد لله ؛ والسلام .

ش

الرد على المراجعة ٨٣ ، ٨٤

لقد طلب الشيخ البشري في المراجعة ٨٣ من الموسوي طلب التلميذ النجيب من أستاذه القدير — أن يجمع له بين أمرين متعارضين عنده . ألا وهو ثبوت النص على إمامة علي بعد النبي ﷺ بلا فصل ، وتجاوز الصحابة لهذا النص الثابت .

وكان البشري قد استيقن ثبوت النص على إمامة علي حتى بات حقيقة لا نزاع فيها مع أن الحقيقة خلاف ذلك . فلم يثبت عن النبي ﷺ أنه نص خلافه أحد من الصحابة بعينه صراحة ، سواء كان علياً أو العباس أو أبا بكر .

والخلافة لا تثبت ولم تثبت لأحد من الخلفاء إلا بالبيعة واختيار أهل الحل والعقد ، وقد أجمعت الأمة على استخلاف أبي بكر بعد النبي ﷺ لما عرفوا من فضله وعلو منزلته التي لا يضاهيه فيها أحد ، ولاختيار النبي ﷺ له ليصلي بالناس في مرض موته . قائلين : رضيه رسول الله لديننا أفلا نرضاه لدينانا .

ولا أدل على انتفاء النص مما صرح به علي بن أبي طالب رضي الله عنه في خطبته التي خطبها على منبر رسول الله ﷺ في اليوم الثاني من خلافته — وكان ذلك يوم الجمعة ٢٥ من ذي الحجة سنة ٣٥ — حفظ لنا الطبري نصها ٦ / ١٥٧ و ١ / ٣٠٧٧ فقال : (أيها الناس عن ملأ وأذن ، إن هذا أمركم ، ليس لأحد فيه حق إلا من أمرتم ، وقد افترقنا بالأمس على أمر — أي على البيعة له — فإن شئتم قعدت لكم ، وإلا فلا أجد) وبذلك أعلن أنه لا يستمد الخلافة من شيء سبق بل يستمدها من البيعة التي ارتضتها الأمة .

وفي المراجعة (٨٤) قام الاستاذ القدير ولكن في الرفض ، والكذب والافتراء بالجمع بين الأمرين المتعارضين ، ليخرج علينا بجملته اتهامات للصحابة رضي الله عنهم وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون الثلاثة الذين سبقوا علياً في الخلافة : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، تملخص في :

١ — أنهم كانوا يفرقون بين النصوص الشرعية ويقسمونها إلى قسمين ، قسم

يتعلق بأمور الدين وشئون الحياة وهذه كانوا يتعبدون بها ويلتزمون بها . وقسم يتعلق بالسياسة وشئون الدولة والحكم فلا يتعبدون بها ولا يلتزمون بها ، ولهذا لم يلتزموا بالنص الثابت على إمامة علي لأنها من هذا القبيل .

٢ — أنهم لا يخضعون للنصوص المتعلقة بشئون السياسة إلا بالقوة ولا يطيعون إلا عنوة ، ولما انتفت القوة التي تحملهم على العمل بنص إمامة علي تفتتوا منه .
٣ — أنهم كانوا ينقمون على عليّ شدة في الحق ، الأمر الذي جعلهم يعملون على اقصائه من الخلافة رغم ثبوتها بالنص .

٤ — أنهم كانوا يحسدونه على ما آتاه الله من فضله الأمر الذي دفعهم إلى الكيد به ، وابعاده عن الخلافة الثابتة بالنص .

٥ — تشوق الصحابة إلى الخلافة والحكم دفعهم إلى انكار النص على إمامته أو تأويله . لأنهم لو لم يفعلوا ذلك فلا سبيل لهم بعد ذلك للوصول إلى سدة الحكم لأنها ستكون من بعده في أبنائه المعصومين .

٦ — عدم رضاهم عن اجتماع النبوة والخلافة في بني هاشم دفعهم إلى سحب الخلافة عنهم ، وجعلها في غيرهم .

والردّ على هذه التهم لا يحتاج إلى كبير عناء ، وكثير كلام لأنها تهم باطلة لا أصل لها عند أهل العلم ، ولا مكان لها في كتاب معتبر عند العلماء . بل هي جملة اتهامات أطلقها الموسوي أمثلها عليه عقيدته في أصحاب النبي ﷺ الذين شهد لهم القرآن والسنة بالإيمان والخيرية .

ولو كان ماذكر الموسوي حقائق ثابتة لكان هذا طعناً في علي رضي الله عنه ، إذ كيف يرى كل هذا في إخوانه الصحابة ولا ينكر عليهم ولو واحدة من هذه الصفات والأخلاق التي تتعارض مع إيمانهم بالله ورسوله؟! وكيف يراهم يتحايلون للتخلص من إمامته وتعطيل النص الثابت بها ولا يذكروهم مجرد تذكير بخطورة هذا الأمر؟! بل وكيف يبائع أبا بكر بعد ذلك ويقع هو في مخالفة النص وتعطيله؟! وكيف ينفي أن يكون قد عهد النبي ﷺ بشيء من الامامة وكان هذا في الكوفة وهو صاحب الشوكة فيها!؟

كل هذه التساؤلات تكشف كذب الموسوي وافتراءاته وتناقضاته . تأمل هذا تجده واضحاً إن شاء الله تعالى .

المراجعة ٨٥

رقم : ٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

التماس المواد التي لم يتبعوها فيها بالنص

أخذت كتابك الأخير ؛ فإذا هو معجز في تقريب ما استبعدناه ؛ مدهش في تمثيله بأجلى مظاهر التصوير ؛ فسبحان من ألان لك أعطاف البرهان ؛ وألقى إليك مقاليد البيان ؛ فبلغت إلى مالا تبلغ إليه الوسائل ، وظفرت بما لاتظفر به الأمانى وكنا نظن أن الأسباب لاتعلق بما استشهدت عليه النصوص الأثبات ، وأن لاسبيل إلا ماخرجت من عهدته بنواهض البيئات . ولبتك أشرت إلى الموارد التي لم يتبعوها فيها بالنصوص الصريحة ، ليتبين وجه السداد ، ويتضح سبيل الرشاد ؛ فألتمس تفصيل ذلك ؛ استظهاراً بذكر المأثور من سيرتهم ؛ وسير المسطور في كتب الأخبار من طريقتهم ؛ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

س

المراجعة ٨٦

رقم : ٨ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

١ — رزية يوم الخميس

٢ — السبب في عدول النبي عما أمرهم به يومئذ

١ — الموارد التي لم يتبعوها فيها بالنص أكثر من أن تحصى ، وحسبك منها رزية يوم الخميس فإنها من أشهر القضايا ، وأكبر الرزايا ، أخرجها أصحاب الصحاح ؛ وسائر أهل السنن ؛ ونقلها أهل السير والأخبار كافة ، ويكفيك منها ماأخرجه البخاري (٧٣) بسنده إلى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس ، قال : لما حضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هلم أكتب لكم كتاباً لاتضلوا (٧٤) بعده ؛ فقال عمر : إن النبي قد غلب عليه الوجع ؛ وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله ، فاختلف أهل البيت فاختمصموا ؛ منهم من يقول : قربوا يكتب لكم النبي كتاباً لاتضلوا بعده ، ومنهم من يقول ماقال عمر ، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي ، قال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قوموا ؛ فكان ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ماحال بين رسول الله (ص) ، وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم . ا هـ . وهذا الحديث مما لاكلام في صحته ولا في صدوره ، وقد أورده البخاري في عدة مواضع من صحيحه (٧٥) ، وأخرجه مسلم في آخر الوصايا من صحيحه أيضاً (٧٦) ، ورواه أحمد من حديث ابن عباس في

٧٣ — في باب قول المريض قوموا عني من كتاب المرضى ، ص ٥ من الجزء الرابع من صحيحه .

٧٤ — بحذف النون مجزوماً ، لكونه جواباً ثانياً لقوله هلم .

٧٥ — أورده في كتاب العلم ص ٢٢ من جزئه الأول ، وفي مواضع آخر يعرفها المتبعون .

٧٦ — ص ١٤ من جزئه الثاني .

مسنده (٧٧) ، وسائر أصحاب السنن والأخبار ، وقد تصرفوا فيه إذ نقلوه بالمعنى ، لأن لفظه الثابت أن النبي يهجر ، لكنهم ذكروا أنه قال : ان النبي قد غلب عليه الوجد تهدياً للعبارة وتقليلاً لمن يستهجن منها ، ويدل على ذلك ما أخرجه أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السفيفة (٧٨) بالاسناد إلى ابن عباس ، قال : لما حضرت رسول الله الوفاة ، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب ، قال رسول الله : اتوني بدواة وصحيفة أكتب لكم كتاباً لاتضلون بعده ، (قال) : فقال عمر كلمة معناها أن الوجد قد غلب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم قال : عندنا القرآن حسبنا بكتاب الله ، فاختلف من في البيت واختصموا ، فمن قائل : قريوا يكتب لكم النبي ، ومن قائل ما قال عمر ، فلما أكثروا اللفظ واللغو والاختلاف غضب صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : قوموا . الحديث . وتراه صريحاً بأنهم إنما نقلوا معارضة عمر بالمعنى لا بعين لفظه . ويدل على هذا أيضاً أن المحدثين حيث لم يصرحوا باسم المعارض يومئذ ، نقلوا المعارضة بعين لفظها ، قال البخاري في باب جوائز الوفد من كتاب الجهاد والسير من صحيحه (٧٩) : حدثنا قبيصة حدثنا ابن عيينة عن سلمان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، أنه قال : يوم الخميس ومايوم الخميس ، ثم بكى حتى خضب دمه الحصباء فقال : اشتد برسول الله ووجهه يوم الخميس ، فقال : اتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً ، فتنازعا ؛ ولا ينبغي عند نبي تنازع ؛ فقالوا : هجر رسول الله ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه ، وأوصى عند موته بثلاث : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، (قال) ونسيت الثالثة (٨٠) . ١ هـ .

هذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً في آخر كتاب الوصية من صحيحه وأحمد من حديث ابن عباس في مسنده (٨١) ، ورواه سائر المحدثين ، وأخرج مسلم في كتاب الوصية من الصحيح عن سعيد بن جبير من طريق آخر عن ابن عباس ، قال : يوم الخميس ومايوم الخميس ، ثم جعل تسيل دموعه حتى رؤيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اتوني بالكتف والدواة ، أو اللوح والدواة ، أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً ، فقالوا : إن رسول الله يهجر (٨٢) . ١ هـ .

ومن ألم بما حول هذه الرزية من الصحاح ، يعلم أن أول من قال يومئذ : هجر

٧٧ — راجع ص ٣٢٥ من جزئه الأول .

٧٨ — كما في ص ٢٠ من المجد الثاني من شرح النهج للعلامة المعتزلي .

٧٩ — ص ١١٨ من جزئه الثاني .

٨٠ — ليس الثالثة إلا الأمر الذي أراد النبي أن يكتبه حفظاً لهم من الضلال ، لكن السياسة اضطرت المحدثين إلى نسيانه ، كما نبه إليه مفتي الحنفية في صور الحاج داود الددا .

٨١ — ص ٢٢٢ من جزئه الأول .

٨٢ — وأخرج هذا الحديث بهذه الألفاظ ، أحمد في ص ٣٥٥ من الجزء الأول من مسنده ، وغير واحد من أثبات السنن .

رسول الله ، إنما هو عمر ، ثم نسج على منواله من الحاضرين من كانوا على رأيه ؛ وقد سمعت قول ابن عباس — في الحديث الأول (٨٣) — : فاختلف أهل البيت فاختصموا ، منهم من يقول : قربوا يكتب لكم النبي كتاباً لن تضلوا بعده ؛ ومنهم من يقول : ما قال عمر — أي يقول : هجر رسول الله — وفي رواية أخرجه الطبراني في الأوسط عن عمر (٨٤) ؛ قال : لما مرض النبي قال : اثنوني بصحيفة ودواة ؛ أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً ؛ فقال النسوة من وراء الستر : ألا تسمعون ما يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال عمر : فقلت إنكن صويحبات يوسف إذا مرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإذا صح ركبتم عنقه ! قال : فقال رسول الله : دعوهن فانهن خير منكم . هـ .

وأنت ترى أنهم لم يتعبدوا هنا بنصه الذي لو تعبدوا به لأمنوا من الضلال ، وليتهم اكتفوا بعدم الامتثال ولم يردوا قوله إذ قالوا : حسينا كتاب الله ، حتى كأن لا يعلم بمكان كتاب الله منهم ، أو أنهم أعلم منه بخواص الكتاب وفوائده ، وليتهم اكتفوا بهذا كله ولم يفاجئوه بكلمتهم تلك — هجر رسول الله — وهو محتضر بينهم ، وأي كلمة كانت وداعاً منهم له صلى الله عليه وآله وسلم ، وكأنهم — حيث لم يأخذوا بهذا النص اكتفاء منهم بكتاب الله على ما زعموا — لم يسمعوا هتاف الكتاب آناء الليل وأطراف النهار ﴿ وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ وكانهم حيث قالوا : هجر ، لم يقرأوا قوله تعالى ﴿ إنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين ومصاحبكم بمجنون ﴾ وقوله عز من قائل ﴿ إنه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلاً ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلاً ما تذكرون تنزيل من رب العالمين ﴾ وقوله جل وعلا ﴿ ماضل صاحبكم وماغوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى علمه شديد القوى ﴾ إلى كثير من أمثال هذه الآيات البيّنات ، المنصوص فيها على عصمة قوله من الهجر ، على أن العقل بمجردده مستقل بذلك ، لكنهم علموا أنه صلى الله عليه وآله وسلم ، إنما أراد توثيق العهد بالخلافة وتأكيد النص بها على علي خاصة ، وعلى الأئمة من عترته عامة ، فصدوه عن ذلك كما اعترف به الخليفة الثاني في كلام دار بينه وبني ابن عباس . (٨٥)

وأنت إذا تأملت في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : اثنوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده ، وقوله في حديث الثقلين : اني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، تعلم أن المرمى في الحديثين واحد ، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم ، أراد في مرضه أن يكتب لهم تفصيل ما أوجبه عليهم في حديث الثقلين .

٢ — وإنما عدل عن ذلك ، لأن كلمتهم تلك التي فاجئوه بها اضطرتته إلى العدول ،

٨٣ — الذي أخرجه البخاري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس وأخرجه مسلم أيضاً ، وغيره .

٨٤ — كما في ص ١٣٨ من الجزء الثالث من كنز العمال .

٨٥ — كما في السطر ٢٧ من الصفحة ١١٤ من المجلد الثالث من شرح النهج الحديدي .

إذ لم يبق بعدها أثر لكتابة الكتاب سوى الفتنة والاختلاف من بعده في أنه هل هجر فيما كتبه — والعياذ بالله — أو لم يهجر ، كما اختلفوا في ذلك وأكثروا اللغو والالغط نصب عينيه ، فلم يتسن له يومئذ أكثر من قوله لهم : قوموا كما سمعت ، ولو أصر فكتب الكتاب للرجاء في قولهم هجر ، ولأوغل أشياعهم في إثبات هجره — والعياذ بالله — فسطروا به أساطيرهم ، وملأوا طواميرهم رداً على ذلك الكتاب وعلى من يحتاج به .

لهذا اقتضت حكمته البالغة أن يضرب صلى الله عليه وآله وسلم ، عن ذلك الكتاب صفحاً ثلثاً يفتح هؤلاء المعارضون وأولياؤهم باباً إلى الطعن في النبوة — نعوذ بالله وبه نستجير — ، وقد رأى صلى الله عليه وآله وسلم ، أن علياً وأولياءه خاضعون لمضمون ذلك الكتاب ، سواء عليهم أكتب أم لم يكتب ، وغيرهم لا يعمل به ولا يعتبره لو كتب ، فالحكمة والحال هذه توجب تركه إذ لأثر له بعد تلك المعارضة سوى الفتنة كما لا يخفى ، والسلام .

ش

المراجعة ٨٧

رقم : ٩ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

العدر في تلك الرزية مع المناقشة فيه

لعله عليه السلام حين أمرهم بإحضار الدواة والبياض ، لم يكن قاصداً لكتابة شيء من الأشياء ، وإنما أراد بكلامه مجرد اختبارهم لاغير ، فهدى الله عمر الفاروق لذلك دون غيره من الصحابة ، فمنعهم من إحضارهما فيجب — على هذا — عد تلك الممانعة في جملة موافقاته لربه تعالى ، وتكون من كراماته رضي الله عنه ، هكذا أجاب بعض الأعلام ، لكن الانصاف أن قوله عليه السلام : ان أتيتم بالدواة والبياض ، وكتب لكم ذلك الكتاب لاتضلوا بعده ؛ ولا يخفى أن الأخبار بمثل هذا الخير لمجرد الاختبار إنما هو من نوع الكذب الواضح ، الذي يجب تنزيه كلام الأنبياء عنه ، ولا سيما في موضع يكون ترك إحضار الدواة والبياض أولى من إحضارهما على النافي هذا الجواب نظراً من جهات آخر فلا بد هنا من اعتذار آخر ، وحاصل ما يمكن أن يقال : ان الأمر لم يكن أمر عزيمة وإيجاب ، حتى لاتجوز مراجعته ، ويصير المرجع عاصياً ، بل كان أمر مشورة ، وكانوا يراجعونه عليه السلام في بعض تلك الأوامر ؛ ولا سيما عمر ؛ ولا سيما عمر ، فإنه كان يعلم من نفسه أنه موفق للصواب في إدراك المصالح ، وكان صاحب الهام من الله تعالى ، وقد أراد التخفيف عن النبي إشفاقاً عليه من التعب الذي يلحق بسبب إملاء الكتاب في حال المرض والوجع ؛ وقد رأى رضي الله عنه ؛ ن ترك إحضار الدواة والبياض أولى ؛ وربما خشى أن يكتب النبي عليه السلام أموراً يعجز عنها الناس ؛ فيستحقون العقوبة بسبب ذلك لأنها تكون منصوطة لا سبيل إلى الاجتهاد فيها ؛ ولعله خاف من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب لكونه في حال المرض فيصير سبباً للفتنة ؛ فقال : حسبنا كتاب الله لقوله تعالى : ﴿ ما فرطنا

في الكتاب من شيء ﴿ وقوله : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ وكأنه رضي الله عنه أمر من ضلال الأمة حيث أكمل الله لها الدين وأتم عليها النعمة .

هذا جوابهم وهو كما ترى ، لأن قوله عليه السلام : لاتضلوا ، يفيد أن الأمر أمر عزيمة وإيجاب ، لأن السعي فيما يوجب الأمن من الضلال واجب مع القدرة عليه بلا ارتياب ، واستياؤه منهم وقوله لهم : قوموا ، حين لم يتمثلوا أمره دليل آخر على أن الأمر إنما كان للإيجاب لا للمشورة .

فإن قلت : لو كان واجباً ماتركه النبي عليه السلام ، بمجرد مخالفتهم ، كما أنه لم يترك التبليغ بسبب مخالفة الكافرين ، قلنا : هذا الكلام لو تم ، فإنما يفيد كون كتابة ذلك الكتاب لم تكن واجبة على النبي عليه السلام ، وهذا لا ينافي وجوب الاتيان بالدواء والبياض عليهم حين أمرهم النبي به ، وبين لهم أن فائدته الأمن من الضلال ودوام الهداية لهم ، إذ الأصل في الأمر إنما هو الوجوب على المأمور لا على الأمر ، ولا سيما إذا كانت فائدته إلى المأمور خاصة ، والوجوب عليهم هو محل الكلام لا الوجوب عليه .

على أنه يمكن أن يكون واجباً عليه أيضاً ، ثم سقط الوجوب عنه بعدم امتثالهم ، وقولهم : هجر ، حيث لم يبق لذلك الكتاب أثر سوى الفتنة كما أفدت .

وربما اعتذر بعضهم بأن عمر رضي الله عنه ، لم يفهم من الحديث أن ذلك الكتاب سيكون سبباً لحفظ كل فرد من أفراد الأمة من الضلال ، بحيث لا يضل بعده منهم أحد أصلاً ، وإنما فهم من قوله : لاتضلوا ، أنكم لاتجتمعون على الضلال بقضكم وقضيضكم ، ولاتتسرى الضلالة بعد كتابة الكتاب إلى كل فرد من أفرادكم ؛ وكان رضي الله عنه يعلم أن اجتماعهم على الضلال مما لا يكون أبداً ؛ وبسبب ذلك لم يجد أثراً لكتابته ؛ وظن أن مراد النبي ليس إلا زيادة الاحتياط في الأمر لما جبل عليه من وفورد الرحمة ؛ فعارضه تلك المعارضة بناء منه أن الأمر ليس للإيجاب وإنما هو أمر عطفة ورأفة ليس إلا ؛ هذا كل ما قيل في الاعتذار عن هذه البادرة ؛ ومن أمعن النظر فيه جزم ببعده عن الصواب ؛ لأن قوله عليه السلام : لاتضلوا ؛ يفيد أن الأمر للإيجاب كما ذكرنا ؛ واستياؤه منهم دليل على أنهم تركوا أمراً من الواجبات عليهم ؛ فالأولى أن يقال في الجواب : إن هذه قضية في واقعة كانت منهم على خلاف سيرتهم ؛ كقرطبة سبقت ؛ وقلتة ندرت ولانعرفه وجه الصحة فيها على التفصيل ؛ والله الهادي إلى سواء السبيل والسلام عليكم .

س

المراجعة ٨٨

رقم : ١١ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

تزييف تلك الأعذار

إن من كان عنده فصل الخطاب ، لحقيق بأن يصدع بالحق وينطق بالصواب ، وقد بقي بعض الوجوه في رد تلك الأعذار ، فأحببت عرضه عليكم ، ليكون الحكم فيه موكولاً

إليكم .

قالوا في الجواب الأول : لعله صلى الله عليه وآله وسلم ، حين أمرهم بإحضار الدواة لم يكن قاصداً لكتابة شيء من الأشياء ، وإنما أراد مجرد اختبارهم لا غير ، فنقول — مضافاً إلى ما أفدتم — : إن هذه الواقعة إنما كانت حال احتضاره بأبي وأمي كما هو صريح الحديث ، فالوقت لم يكن وقت اختبار ، وإنما كان وقت أعذار وأنذار ، ووصية بكل مهمة ، ونصح تامة للأمة ، المحتضر بعيد عن الهزل والمفاكهة ، مشغول بنفسه وبمهماتهم ومهمات ذويه ، ولا سيما إذا كان نبياً .

وإذا كانت صحته مدة حياته كلها لم تسع اختبارهم ، فكيف يسعها وقت احتضاره ، على أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم — حين أكثروا عليه اللغو واللغظ والاختلاف عنه — : قوموا ، ظاهر في استيائه منهم ، ولو كان المانعون مصيبين لاستحسن ممانعتهم ، وأظهر الارتياح إليها ، ومن ألم بأطراف هذا الحديث ولا سيما قولهم : هجر رسول الله ، يقطع بأنهم كانوا عالمين أنه إنما يرد أمراً يكرهونه ، ولذا فاجأوه بتلك الكلمة ، وأكثروا عند اللغو واللغظ والاختلاف كما لا يخفى ، وبكاء ابن عباس بعد ذلك لهذه الحادثة ، وعدّها رزية دليل على بطلان هذا الجواب .

قال المعتذرون : أن عمر كان موفقاً للصواب في إدراك المصالح ، وكان صاحب إلهام من الله تعالى ، وهذا مما لا يصغى إليه في مقامنا هذا ، لأنه يرمي إلى أن الصواب في هذه الواقعة إنما كان في جانبه لا في جانب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن الهامه يومئذ كان أصدق من الوحي الذي نطق عنه الصادق الأمين صلى الله عليه وآله وسلم .

وقالوا : بأنه أراد التخفيف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إشفاقاً عليه من التعب الذي يلحقه بسبب إملاء الكتاب في حال المرض ، وأنت — نصر الله بك الحق — تعلم بأن كتابة ذلك الكتاب راحة قلب النبي ، وبرد فؤاده ، وقرّة عينه ، وأمنه على أمته صلى الله عليه وآله وسلم ، من الضلال . على أن الأمر المطاع ؛ والارادة المقدسة ، مع وجوده الشريف إنما هما له ؛ وقد أراد — بأبي وأمي — إحضارة الدواة والبياض ؛ وأمر به فليس لأحد أن يرد أمره أو يخالف إرادته ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ؛ ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ﴾ .

على أن مخالفتهم لأمره في تلك المهمة العظيمة ، ولغوهم ولغظهم واختلافهم عنده ، كان أثقل عليه وأشق من إملاء ذلك الكتاب الذي يحفظ أمته من الضلال ، ومن يشفق عليه من التعب بإملاء الكتاب كيف يعارضه ويفاجئه بقوله هجر ؟!

وقالوا : ان عمر رأى ان ترك إحضار الدواة والورق أولى ، وهذا من أغرب الغرائب ، وأعجب العجائب ، وكيف يكون ترك إحضارهما أولى مع أمر النبي بإحضارهما ، وهل كان عمر يرى أن رسول الله يأمر بالشيء الذي يكون تركه أولى ؟.

وأغرب من هذا قولهم : وربما خشي أن يكتب أموراً يعجز عنها الناس فيستحقون العقوبة بتركها ، وكيف يخشى من ذلك مع قول النبي : لاتضلوا بعده ، أتراهم يرون عمر أعرف منه بالعواقب ، وأحوط منه وأشفق على أمته ؟ كلا .

وقالوا : لعل عمر خاف من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب لكونه في حال المرض فيصير سبباً للفتنة ، وأنت — نصر الله بك الحق — تعلم أن هذا محال مع وجود قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لاتضلوا لأنه نص بأن ذلك الكتاب سبب للأمن عليهم من الضلال ، فكيف يمكن أن يكون سبباً للفتنة بقدح المنافقين ؟ وإذا كان خائفاً من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب ، فلماذا بذر لهم بذرة القدح حيث عارض ومانع ، وقال هجر .

وأما قولهم في تفسير قوله : حسبنا كتاب الله أنه تعالى قال : ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ وقال عز من قائل : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ فغير صحيح ، لأن الآيتين لاتفيدان الأمن من الضلال ، ولاتضمنان الهداية للناس ؛ فكيف يجوز ترك السعي في ذلك الكتاب اعتماداً عليهما ؟ ولو كان وجود القرآن العزيز موجباً للأمن من الضلال ، لما وقع في هذه الأمة من الضلال والتفرق ، ما لايرجى زواله (٨٦) .

وقالوا في الجواب الأخير : أن عمر لم يفهم من الحديث أن ذلك الكتاب سيكون سبباً لحفظ كل فرد من أمته من الضلال ، وإنما فهم أنه سيكون سبباً لعدم اجتماعهم — بعد كتابته — على الضلال (قالوا) : وقد علم رضي الله عنه أن اجتماعهم على الضلال مما لا يكون أبداً ، كتب ذلك الكتاب أو لم يكتب ؛ ولهذا عارض يومئذ تلك المعارضة .

وفي مضافاً إلى ماأشترتم إليه : أن عمر لم يكن بهذا المقدار من البعد عن الفهم ، وماكان ليخفى عليه من هذا الحديث مظاهر لجميع الناس ، لأن القروي والبدوي إنما فهما منه أن ذلك الكتاب لو كتب لكان علة تامة في حفظ كل فرد من الضلال ، وهذا المعنى هو المتبادر من الحديث إلى افهام الناس ، وعمر كان يعلم يقيناً أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، لم يكن خائفاً على أمته أن تجتمع على الضلال ، لأنه رضي الله عنه ، كان يسمع قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لاتجتمع أمتي على ضلال ، ولا تجتمع على الخطأ ،

٨٦ — وأنت — نصر الله بك الحق — تعلم أن النبي (ص) لم يقول : ان مرادي أن أكتب الأحكام ، حتى يقال في جوابه حسبنا في فهمها كتاب الله تعالى ، ولو فرض أن مراده كان كتابة الأحكام ، فلعل النص عليها منه كان سبباً للأمن من الضلال ، فلا وجه لترك السعي في ذلك النص اكتفاء بالقرآن ، بل لو لم يكن لذلك الكتاب إلا الأمن من الضلال بمجرد له ما صح تركه والاعراض عنه ، اعتماداً على أن كتاب الله جامع لكل شيء ، وأنت تعلم اضطرار الأمة إلى السنة المقدسة وعدم استغنائها عنها بكتاب الله تعالى وإن كان جامعاً مانعاً ، لأن الاستنباط منه غير مقدور لكل أحد ، ولو كان الكتاب مغنياً عن بيان الرسول مأمراًه الله تعالى ببيانه للناس إذ قال عز من قائل : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ .

وقوله : لانزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق . الحديث . وقوله تعالى : ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد حولهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ﴾ إلى كثير من نصوص الكتاب والسنة الصريحين بأن الأمة لاتجتمع بأسرها على الضلال فلا يعقل مع هذا أن يسنح في خواطر عمر أو غيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، حين طلب الدواة والبياض ، كان خائفاً من اجتماع أمته على الضلال ، والذي يليق بعمر أن يفهم من الحديث مايتبادر منه إلى الأذهان لا ماتنفيه صحاح السنة ومحكمات القرآن . على أن استياء النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم ، المستفاد من قوله : قوموا ، دليل على أن الذي تركوه كان من الواجب عليهم ، ولو كانت معارضة عمر عن اشتباه منه في فهم الحديث كما زعموا لأزال النبي شبهته وأبان له مراده منه ، بل لو كان في وسع النبي أن يقنعهم بما أمرهم به ، لما اثر إخراجهم عنه ، وبكاء ابن عباس وجزعه من أكبر الأدلة على ما نقول .

والانصاف ، أن هذه الرزية لمما يضيق عنها نطاق العذر ، ولو كانت — كما ذكرتم — قضية في واقعة ، كفردة سبقت ؛ وفلتة ندرت ، لها الأمر ، وإن كانت بمجردا بائقة الدهر ، وفاقرة الظهر ؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون ؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ش

الرد على المراجعة ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨

لقد أعجب التلميذ النجيب بإجابة أستاذه أيما إعجاب ورأى فيها المعجزة البيانية في تقريب ما كان يستبعده في المراجعة رقم (٨٣) واستسلم لأباطيل الموسوي من غير اعتراض ولا تمييز ، بل طلب المزيد منها ليزداد الموسوي بعداً عن الحق ، وتوغلاً في الاثم وحرماناً من رحمة الله سبحانه وتعالى .

وفي المراجعة رقم (٨٦) يستجيب الموسوي لهذا النداء الشيطاني ليخرج على الناس بفرية جديدة يريد من ورائها تأكيد افتراءاته التي أوردها في المراجعة رقم (٨٤) مستدلاً بما سماه برزية يوم الخميس .

وهي رواية أخرجها البخاري بسنده عن ابن عباس ، قال : « لما حُضِرَ رسول الله ﷺ وفي البيت رجال ، فقال النبي ﷺ : هلموا أكتب لكم كتاباً لاتضلوا بعده ، فقال بعضهم : إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع ، وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله ، فاختلف أهل البيت واختصموا ، فمنهم من يقول : قَرَّبوا يكتب لكم كتاباً لاتضلوا بعده ، ومنهم من يقول غير ذلك ، فلما أكثروا اللغو والاختلاف ، قال رسول الله ﷺ قوموا : قال عبيد الله : فكان يقول ابن عباس : إن الرزية كل الرزية محال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغتهم » انظر كتاب المغازي ٨ / ١٣٢ من فتح الباري ، وقد أخرج البخاري في عدة مواطن من صحيحه بألفاظ متقاربة .

لكن الموسوي كعادته إذا أراد الاستدلال بحديث صحيح أشار إليه في موطنه من الصحاح وكتب السنة ثم يجعله ثكافة لزيادات ضعيفة وموضوعة ، وتأويلات فاسدة .

فهو عندما ساق هذه الرواية عمد إلى ما يأتي :

أولاً : اتهم الصحابة وبالأخص عمر بن الخطاب بأنه امتنع عن الامتثال لأمر النبي ﷺ حيث قال : « ائتوني أكتب لكم كتاباً » ومنع أحداً من الحاضرين عن إحضار شيء حتى لا يكتب عليه الصلاة والسلام شيئاً ، واعتبر ذلك تمرداً من عمر على أوامر رسول الله ﷺ ومعارضة لها وأنه كان يقصد من

وراء ذلك تفويت الفرصة الأخيرة على استخلاف علي رضي الله عنه .
والجواب على ذلك من وجوه :

١ — أن طلب النبي ﷺ جاء في وقت قد اشتد به المرض والألم الأمر الذي أثار في نفوس أصحابه الشفقة من جهة والاشفاق عليه من جهة ثانية . فلما طلب النبي ما يكتب به كتاباً أشفقوا عليه فكرهوا أن يكلفوه من ذلك ما يشق عليه وهو في هذه الحال لاسيما وأنهم كانوا يعلمون : أن الأوامر لاتقتضي الوجوب على الاطلاق ، بل قد تنضم إليها قرائن تخرجها عن مقتضاها ، مستشعرين تمام الاسلام وكمالها ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ ومستحضرين قوله عليه الصلاة والسلام : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله » وكانت تلك قرائن على أن طلبه عليه الصلاة والسلام والدفء والدفء لم يكن على سبيل الإلزام ، وأن الكتاب الذي كان سيكتب فيه زيادة إيضاح لما في كتاب الله وسنته عليه الصلاة والسلام . وقد دل على هذا تركه عليه الصلاة والسلام للكتابة عندما تنازعوا وأمره لهم بالقيام عنه ، وعدم تكرار الطلب منه رغم أنه عاش عليه الصلاة والسلام أياماً بعدها .

ولو كان الأمر واجباً ماكان له عليه الصلاة والسلام أن يترك تبليغه لمجرد اختلافهم وتنازعهم فيه ، فقد يؤدي النزاع إلى تأخير التبليغ عن وقت النزاع إلى وقت آخر ولكن لا يؤدي إلى تركه بالكلية ، والذي وقع منه عليه الصلاة والسلام ترك لا تأخير ، الأمر الذي يؤكد أن ماكان يود كتابته ليس بالأمر الواجب — والله أعلم — ولهذا فإن النبي ﷺ أوصاهم بعد نزاعهم بثلاث بغير كتابة .

ثم إن القول بأن النزاع فوت واجباً من واجبات الإسلام أو فرضاً في مهمة البلاغ ، ويلزم منه كذلك نقص الإسلام ، ولاشك في بطلان هذا اللزام الذي يلزم منه بطلان الملزم .

كل هذه الأسباب السالفة الذكر هي التي جعلت الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبعض الحاضرين من الصحابة في بيت النبي ﷺ آنذاك يرى ألا ضرورة تدعو لكتابة النبي ﷺ لهذا الكتاب ، والله أعلم .

٢ — لقد صرح الموسوي في مراجعته السابقة بأن القصد من وراء إهمال طلب النبي للكتف والدفء عدم تمكين النبي ﷺ من كتابة الوصية لعلي

رضي الله عنه بالخلافة من بعده ، وهذا إدعاء واضح البطلان من وجوه .

فكيف عرف الموسوي أن النبي كان يريد أن يكتب في هذا الكتاب وصية لعلي بالخلافة ، أطلع الغيب ، أم اتخذ عند الرحمن عهداً؟! فإذا كان النبي ﷺ قد التحق بالرفيق الأعلى دون أن يكتب هذا الكتاب الذي تنوزع فيه ، فمن أين للموسوي أن يعرف محتواه؟! .

وإذا كان علي رضي الله عنه صاحب الوصية المزعومة مات ولم يؤثر عنه كلمة واحدة تبين حقيقة ذلك الكتاب ، أو أنه كان على علم بحقائقه ، فكيف تسنى للرافضة معرفة ذلك؟! .

وإذا كان النبي ﷺ قد أوصاهم بثلاث بعد أن تنازعا عنده كما ذكرت الروايات التي احتج بها الموسوي في البخاري — أوصاهم بإخراج المشركين من جزيرة العرب ، وأن يجيزوا الوفد بنحو ما كان يجيزه عليه الصلاة والسلام ، وسكت عن الثالثة — فلماذا لم يعتبر الموسوي هذه الوصية هي عين ما كان يود كتابته ، كما ذهب إلى ذلك العلماء؟! ولماذا يضرب عنها صفحاً وهي جزء من الحديث؟! .

ولو سلمنا جدلاً بصحة كلام الموسوي ، فكيف عرف الفاروق ومن معه هذه الوصية قبل أن يطلب النبي ﷺ كتابتها ، وهي مازالت في طي الغيب بالنسبة لهم جميعاً؟! .

كل هذه التساؤلات لا يستطيع الموسوي ولا غيره من الرافضة الاجابة عليها الأمر الذي يؤكد كذبهم وتناقضهم وتقولهم على الله ورسوله بغير علم .

٣ — أما علماء الحديث فقد اختلفوا في حقيقة هذا الكتاب ولم يجزموا برأي كما جزم الرافضة بغير علم ولا هدى . فقال بعضهم : أراد النبي أن يكتب كتاباً ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف ، وقال بعضهم : بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف ، ويؤيده ما أخرجه مسلم في صحيحه : أنه ﷺ قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة : « ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً ، فإني أخاف أن يتمنى متمن ، ويقول قائل ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر » ، وللبخاري حديث بمعناه ، ومع ذلك فلم يكتب . (انظر فتح الباري ١ / ٢٠٩) .

ثانياً : لقد أراد الموسوي أن ينسب إلى الفاروق كلاماً في هذا المقام

لم يقله ، وما ذلك إلا ليحط عليه ويسيء إلى قدره ويدني منزلته كما هي عقيدة الرافضة فيه وفي صاحبه الصديق رضي الله عنهما . فنسب إليه أنه قال : هجر رسول الله ﷺ وأشار إلى أن الفاروق قال كلاماً لا يليق في حق النبي ﷺ ، وهذه ادعاءات لاصحة لها عند المحققين من أهل العلم بالحديث بل إنها معارضة بما التقت عليه آراء أهل العلم ، وإليك البيان :

١ — إن الروايات الصحيحة والمتعددة الطرق لهذا الحديث لم تنسب إلى الفاروق قولاً غير قوله : « إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع ، وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله » ولم تزد على ذلك ، فهل في هذا القول ما يدل على مذهب الموسوي؟! وهل في هذا القول ما يتنافى والأدب مع النبي ﷺ؟! لا يقول هذا إلا حاقد مكابر . بل إن مقولة عمر هذه تنم عن خلق رفيع ، وأدب جم ، وشفقة لا حدود لها بالنبي ﷺ .

أما الروايات التي فيها هجر رسول الله ، أو هجر ، أو يهجر . فإنها لم تنسب الكلام إلى الفاروق كما زعم الموسوي ، ولا لأحد من الصحابة بعينه ، وإنما جاءت بصيغة الجمع : « قالوا : ماشأنه؟ أهجر » كما في كتاب المغازي في البخاري ، وفي كتاب الجهاد « فقالوا : هجر » بغير همز .

فإذا كانت الروايات متفقة على عدم نسبة القول لأحد بعينه ونسبته إلى الجمع فكيف استطاع الموسوي أن يتجاوز تلك الروايات كلها ليجعل القائل لهذه العبارة هو الفاروق عمر رضي الله عنه .

٢ — إن مدعى الموسوي يتعارض مع ما التقت عليه آراء المحققين من علماء الحديث الذين بينوا ووضحوا تلك الروايات لهذا الحديث . فمن تتبع روايات هذا الحديث في الصحاح والسنن وشروحا لا يجد أحداً من هؤلاء العلماء نسب هذا القول إلى الفاروق رضي الله عنه ، وكيف يفعلون والروايات لم تصرح بذلك؟! .

ونحن نحكي آراء العلماء كما لخصها ابن حجر من كلام القرطبي . قال ابن حجر : وحاصله أن قوله : هجر الراجح فيه إثبات همزة الاستفهام وبفتحات على أنه فعل ماض ، قال : ول بعضهم (أهجراً) على أنه مفعول بفعل مضمر أي قال : هُجراً ، والهَجْرُ : الهذيان ، والمراد به هنا ما يقع من كلام المريض الذي لا ينتظم ، ولا يعتد به لعدم فائدته ، ووقوع ذلك من النبي ﷺ مستحيل لأنه معصوم في صحته ومرضه لقوله تعالى : ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾

ولقوله ﷺ : « إني لا أقول في الغضب والرضا إلا حقاً » وإذا عرف ذلك فإنما قاله من قاله — أنظر إلى دقة التعبير — منكرأ على من توقف في امثال أمره بإحضار الكتف والدواة ، فكأنه قال : كيف تتوقف ، أتظن أنه كغيره يقول الهذيان في مرضه ؟ امثل أمره ، وأحضر ما طلب ، فإنه لا يقول إلا الحق ، قال : هذا أحسن الأجوبة ، قال : ويحتمل أن بعضهم قال ذلك عن شك عرض له ولكن يبعد أن لا ينكره الباقون عليه مع كونهم من كبار الصحابة ، ولو أنكروه عليه لنقل ، ويحتمل أن يكون الذي قال ذلك صدر منه عن دهش وحيرة كما أصاب كثيراً منهم عند موته عليه الصلاة والسلام .

قال ابن حجر بعد ذلك قلت : ويظهر لي ترجيح ثالث الاحتمالات التي ذكرها القرطبي ، ويكون قائل ذلك بعض من قرب دخوله في الاسلام ، وكان يعهد أن من اشتد عليه الوجع قد يشتغل به عن تحرير ما يريد أن يقوله لجواز وقوع ذلك . ١ هـ (فتح الباري ٨ / ١٣٣) .

رابعاً : ثم إن الموسوي اتهم علماء الحديث بعدم الأمانة في النقل عندما قال : « وقد تصرفوا في الحديث إذ نقلوه بالمعنى ، تهدياً للعبارة ، وتقليلاً لمن يستهجن منها » وفي مكان آخر يقول أيضاً : « ويدلك على هذا أيضاً أن المحدثين حيث لم يصرحوا باسم المعارض يومئذ نقلوا المعارض بعين لفظها » . ومفهوم كلامه أنه يقرر أن المحدثين يتلاعبون بألفاظ الحديث فإذا ذكر اسم الفاروق رضي الله عنه نقلوا كلامه في هذا الموطن بالمعنى ، وإذا لم يذكر اسم اسمه نقلوا كلامه بعين لفظه . والجواب على هذا :

١ — أنه اتهام باطل لادليل عليه ولامكان له في كتاب معتبر عن أهل العلم بالحديث .

٢ — ولما لم يكن لاتهاماته دليل تنهض بها فلنا أن نقول بضدها لأن الأصل بالانسان العدالة حتى يثبت خلاف ذلك ، هذا في الإنسان العادي فما بالك بأئمة أجمعت الأمة على عدالتهم . حتى بلغوا مبلغاً من الشهرة لاينازع فيه .

٣ — ليس هناك من دواع تدعو هؤلاء العدول الثقات إلى التلاعب بهذا الحديث أو غيره ، فلو قدر أن بعضهم فعل هذا خوفاً من الفاروق كما يعتقد الرافضة ، فما حجتهم في رواية هذا الحديث ممن حمله بعد وفاة عمر . ولو قدر أن بعضهم فعل هذا تعصبا فلن ينسحب هذا على عموم حملته ونقلته ، ولو قدر ذلك لعرف لهم معارض .

٤ — ثم يقال للموسوي كيف تحتج بروايتهم ثم تطعن بعدالتهم ، إن هذا من أقبح التعارض والتناقض .

١ - الأذعان بتزييف تلك الأعدار

٢ - التماسه بقية الموارد

- ١ - قطعت على المعتذرين وجهتهم ، وملكت عليهم مذاهبهم ، وحلت بينهم وبين مايرومون ، فلا موضع للشبهة فيما ذكرت ، ولا مساع للريب في شيء مما به صدعت .
- ٢ - فأمض على رسلك حتى تأتي على سائر الموارد التي تأولوا فيها النصوص ؛ والسلام .

س

سرية أسامة

لئن صدعت بالحق ، ولم تخش فيه لومة الخلق ، فأنت العذق المرجب ، والجدل المحكك ، وإنك لأعلى — من أن تلبس الحق بالباطل — قدراً ؛ وأرفع — من أن تكتم الحق — محلاً ، وأجل من ذلك شأناً ، وأبر وأظهر نفساً .

أمرتني — أعزك الله — أن أرفع إليك سائر الموارد التي آثروا فيها رأيهم على التعبد بالأوامر المقدسة ، فحسبك منها سرية أسامة بن زيد بن حارثة إلى غزو الروم ؛ وهي آخر السرايا على عهد النبي (ص) ؛ وقد اهتم فيها — بأبي وأمي — اهتماماً عظيماً ، فأمر أصحابه بالتهيؤ لها ، وحضهم على ذلك ، ثم عباهم بنفسه الزكية ارهافاً لعزائمهم واستنهاضاً لهممهم ؛ فلم يبق أحداً من وجوه المهاجرين والأنصار كأبي بكر وعمر (٨٧) وأبي عبيدة وسعد وأمثالهم ، إلا وقد عبأه بالجيش (٨٨) ، وكان ذلك لأربع ليال بقين من صفر سنة

٨٧ — أجمع أهل السير والأخبار على أن أبا بكر وعمر (رض) كانا في الجيش وأرسلوا ذلك في كتبهم ارسال المسلمات وهذا مما لم يختلفوا فيه . فراجع ماشئت من الكتب المشتملة على هذه السرية ، كطبقات ابن سعد ، وتاريخي الطبري وابن الأثير ، والسير الحلبية ، والسيرة الدحلانية وغيرها ، لتعلم ذلك ، وقد أورد الحلبي حيث ذكر هذه السرية في الجزء الثالث من سيرته ، حكاية ظريفة ، نوردها بعين لفظه ، قال : ان الخليفة المهدي لما دخل البصرة رأى إياس بن معاوية الذي يضرب به المثل في الذكاء ، وهو صبي ووراء أربع مئة من العلماء وأصحاب الطيالة فقال المهدي : اف لهذه العنانين — أي اللحي — أما كان فيهم شيخ يتقدمهم غير هذا الحدث ؟ ثم التفت إليه المهدي وقال : كم سنك يا فتى ؟ فقال : سني أطل الله بقاء أمير المؤمنين سن أسامة بن زيد بن حارثة لما ولاه رسول الله (ص) جيشاً فيه أبو بكر وعمر ، فقال : تقدم بارك الله فيك ، قال الحلبي : وكان سنه سبع عشرة سنة . ا هـ .

٨٨ — كان عمر يقول لأسامة : مات رسول الله وأنت عليّ أمير ، نقل عنه جماعة من الأعلام كالحلبي في سيرته الحلبية ، وغير واحد من المحدثين والمؤرخين .

إحدى عشر للهجرة ، فلما كان من الغد دعا أسامة ، فقال له : سر إلى موضع قتل أبيك فأوطنهم الخيل ، فقد وليتك هذا الجيش ، فأغز صباحاً على أهل ابني (٨٩) ، وحرق عليهم ، وأسرع السير لتسبق الأخبار ، فإن أظفرك الله عليهم فأقل اللبث فيهم ، وخذ معك الأدلاء ؛ وقدم العيون والطلائع معك . فلما كان اليوم الثامن والعشرين من صفر ، بدأ به (ص) ، مرض الموت فحم — بأبي وأمي — وصدع ، فلما أصبح يوم التاسع والعشرين ووجدهم متناقلين ، خرج إليهم فحضرهم على السير ؛ وعقد (ص) ؛ اللواء لأسامة بيده الشريفة تحريكاً لحميتهم ، وارهافاً لعزيمتهم ، ثم قال : اغز بسم الله وفي سبيل الله ، وقاتل من كفر بالله . فخرج بلوائه معقوداً ، فدفعه إلى بريدة ، وعسكر بالجرف ، ثم تناقلوا هناك فلم يبرحوا ؛ مع ماوعوه ورأوه من النصوص الصريحة في وجوب إسراعهم كقوله (ص) : اغز صباحاً على أهل ابني ، وقوله : وأسرع السير لتسبق الأخبار ، إلى كثير من أمثال هذه الأوامر التي لم يعملوا بها في تلك السرية . وطعن قوم منهم في تأمير أسامة كما طعنوا من قبل في تأمير أبيه ، وقالوا في ذلك فأكثرنا ، مع ماشاهدوه من عهد النبي له بالامارة ، وقوله (ص) له يومئذ : فقد وليتك هذا الجيش ، ورأوه يعقد لواء الامارة — وهو محموم — بيده الشريفة ، فلم يمنعهم ذلك من الطعن في تأميره حتى غضب صلى الله عليه وآله وسلم ، من طعنهم ، غضباً شديداً ؛ فخرج — بأبي وأمي — معصب الرأس (٩٠) ، مدثراً بقطيفة ، محموماً ألماً ؛ وكان ذلك يوم السبت لعشر خلون من ربيع الأول قبل وفاته بيومين ، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال — فيما أجمع أهل الأخبار على نقله ، واتفق أولو العلم على صدوره — : أيها الناس ما مقالة بلغتني عن بعضكم في تأميري أسامة ، ولئن طعنتم في تأميري أسامة لقد طعنتم في تأميري أباه من قبله ، وإيم الله انه كان لخليقا بالامارة ، وان ابنه من بعده لخليق بها ، وحضهم على المبادرة إلى السير ، فجعلوا يودعونه ويخرجون إلى العسكر بالجرف ، وهو يحضهم على التعجيل ، ثم ثقل في مرضه فجعل يقول : جهزوا جيش أسامة ، انفذوا جيش أسامة ، أرسلوا بعث أسامة ؛ يكرر ذلك وهم متناقلون ؛ فلما كان يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول دخل أسامة من معسكره على النبي (ص) ، فأمره بالسير قائلاً له : اغد على بركة الله تعالى ، فودعه وخرج إلى المعسكر ، ثم رجع ومعه عمر وأبو عبيدة ، فانتهاوا إليه وهو يجود بنفسه ، فتوفي — روي وأرواح العالمين له الفداء — في ذلك اليوم . فرجع الجيش باللواء إلى المدينة الطيبة ، ثم عزموا إلى إلغاء البعث بالمرّة ؛ وكلموا أبا بكر في ذلك ، وأصروا عليه غاية الاصرار ، مع مارأوه يعيونهم من اهتمام النبي (ص) ، في انفاذه ، وعنايته التامة

٨٩ — أبني — بضم الهمزة وسكون الباء ثم نون مفتوحة بعدها ألف مقصورة — ناحية باللقاء من أرض سوريا بين عسقلان والرملة ، وهي قرب مؤتة التي استشهد بها زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب ذو الجناحين في الجنة عليه السلام .

٩٠ — كل من ذكر هذه السرية من المحدثين وأهل السير والأخبار ، قل طعنهم في تأمير أسامة وأنه (ص) ، غضب غضباً شديداً ، فخرج على الكيفية التي ذكرناها ، فخطب الخطبة التي أوردناها ، فراجع سرية أسامة من طبقات ابن سعد ، وسيرتي الحلبي والدحلاني ، وغيرها من المؤلفات في هذا الموضوع .

في تعجيل ارساله ، ونصوصه المتوالية في الاسراع به على وجه يسبق الأخبار ، وبذله الوسع في ذلك منذ عبأه بنفسه وعهد إلى أسامة في أمره ، وعقد لواءه بيده إلى أن احتضر — بأبي وأمي — فقال : اغد على بركة الله تعالى ، كما سمعت ، ولولا الخليفة لأجمعوا يومئذ على رد البعث وحل اللواء ، لكنه أبى عليهم ذلك . فلما رأوا منه العزم على إرسال البعث ، جاءه عمر بن الخطاب حينئذ يلتمس منه بلسان الأنصار أن يعزل أسامة ، ويولي غيره . هذا ولم يطل العهد منهم بغضب النبي وانزعاجه من طعنهم في تأمير أسامة ، ولا بخروجه من بيته بسبب ذلك محمواً أماً معصباً مدثراً ، يرسف في مشيته ، ورجله لاتكاد تخله مما كان به من لغوب ، فصعد المنبر وهو يتنفس الصعداء ، ويعالج البرحاء ، فقال : أيها الناس ما مقالة بلغتني عن بعضكم في تأميري أسامة ، ولئن طعنتم في تأميري أسامة ، لقد طعنتم في تأميري أباه من قبله ، وإيم الله انه كان خليقاً بالامارة ، وان ابنه من بعده لخليق بها ، فأكد صلى الله عليه وآله وسلم ، الحكم بالقسم ، وان واسمية الجملة ولام التأكيد ليقلعوا عما كانوا عليه ؛ فلم يقلعوا ؛ لكن الخليفة أبى أن يجيئهم إلى عزل أسامة ، كما أبى أن يجيئهم إلى إلغاء البعث ، ووثب فأخذ بلحية عمر (٩١) فقال : ثكلتك أمك وعدمتك يا ابن الخطاب ، استعمله رسول الله (ص) ، وتأمرني أن أنزعه ، ولما سيروا الجيش — وماكادوا يفعلون — ، خرج أسامة في ثلاث آلاف مقاتل فيهم ألف فرس (٩٢) ، وتخلف عنه جماعة ممن عبأهم رسول الله (ص) ، في جيشه . وقد قال (ص) — فيما أروده الشهرستاني في المقدمة الرابعة من كتاب الملل والنحل — : جهزوا جيش أسامة ، لعن الله من تخلف عنه .

وقد تعلم ، أنهم إنما تناقلوا عن السير أولاً ، وتخلفوا عن الجيش أخيراً ، ليحكموا قواعد سياستهم ، وقيموا عمدتها ؛ ترجيحاً منهم لذلك على التعبد بالنص ، حيث رأوا أولى بالمحافظة ، وأحق بالرعاية ، إذ لا يفوت البعث بتناقلهم عن السير ، ولا بتخلف من تخلف منهم عن الجيش ، أما الخلافة فإنها تنصرف عنهم لامحالة إذا انصرفوا إلى الغزوة قبل وفاته (ص) ، وكان — بأبي وأمي — أراد أن تخلو منهم العاصمة ، فيصفوا الأمر من بعده لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب على سكون وطمأنينة ، فإذا رجعوا وقد أبرم عهد الخلافة ، واحكم لعلي عقدها ، كانوا عن المنازعة والخلاف أبعد . وإنما أمر عليهم أسامة وهو ابن سبع عشرة سنة (٩٣) ليلاً لأعنة البعض ، ورداً لجماح أهل الجمامح منهم ،

٩١ — نقله الحلبي والدحلاني في سيرتهما ، وابن جرير الطبري في أحداث سنة ١١ من تاريخه ، وغير واحد من أصحاب الأخبار .

٩٢ — فشن الغارة على أهل أبنى ، فحرق منازلهم ، وقطع نخلهم ، وأجال الخيل في عرصاتهم ، وقتل من قتل منهم ، وأسر من أسر ، وقتل يومئذ قاتل أبيه ، ولم يقتل ، والحمد لله رب العالمين من المسلمين أحد ، وكان أسامة يومئذ على فرس أبيه وشعارهم يامنصور أمت — وهو شعار النبي (ص) يوم بدر — وأسهم للفارس سهمين ، وللراجل سهماً واحداً ، وأخذ لنفسه مثل ذلك .

٩٣ — على الأظهر ، وقيل كان ابن ثمان عشر سنة ، وقيل ابن تسع عشر سنة ، وقيل ابن عشرين سنة . ولا قتال بأن عمره كان أكثر من ذلك .

واحْتِياطاً على الأمن في المستقبل من نزاع أهل التنافس لو أمر أحدهم ، كما لا يخفى ، لكنهم فطنوا إلى مادبر (ص) ، فطعنوا في تأمير أسامة ؛ وتناقضوا عن السير معه ، فلم يبرحوا من الجرف حتى لحق النبي (ص) بربه ، فهموا حينئذ بإلغاء البعث وحل اللواء تارة ، ويعزل أسامة أخرى ، ثم تخلف كثير منهم عن الجيش كما سمعت . فهذه خمسة أمور في هذه السرية لم يتبعوها فيها بالنصوص الجليلة ، إثارةً لرأيهم في الأمور السياسية ، وترجيحاً لاجتهادهم فيها على التعبد بنصوصه (ص) ، والسلام .

ش

المراجعة ٩١

رقم : ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

١ - العذر فيما كان منهم في سرية أسامة

٢ - لم يرد حديث في لعن المتخلف عن تلك السرية

١ - نعم كان رسول الله (ص) قد حضهم على تعجيل السير في غزوة أسامة ، وأمرهم بالاسراع كما ذكرت ، وضيق عليهم في ذلك حتى قال لأسامة حين عهد إليه : اغز صباحاً على أهل أبنى ، فلم يمهل إلى المساء ، وقال له : أسرع السير فلم يرض منه إلا الاسراع ، لكنه عليه السلام تمرض بعد ذلك بلا فصل ، فثقل عليه حتى خيف عليه فلم تسمح نفوسهم بفراقه وهو في تلك الحال ، فترصبوا ينتظرون في الجرف ماتتهدى إليه حاله ، وهذا من وفور إشفاقهم عليه ، وولوع قلوبهم به ، ولم يكن لهم مقصد في تناقلهم إلا انتظار إحدى الغائبتين ، إما قرة عيونهم بصحته ، وإما الفوز بالتشرف في تجهيزه ، وتوطيد الأمر لمن يتولى عليهم من بعده ، فهم معذورون في هذا التريص ، ولا جناح عليهم فيه .

وأما طعنهم قبل وفاة رسول الله (ص) في تأمير أسامة مع ماوعوه وأروه من النصوص قولاً وفعلاً على تأميره ، فلم يكن منهم إلا لحدائته مع كونهم بين كهول وشيوخ ، ونفوس الكهول والشيوخ تأبى - بجبلتها - أن تنقاد إلى الأحداث ، وتنفرد بطبعها من النزول على حكم الشبان ، فكراهم لتأميره ليست بدعاً منهم ، وإنما كانت على مقتضى الطبع البشري ، والجملة الآدمية ؛ فتأمل .

وأما طلبهم عزل أسامة بعد وفاة الرسول ، فقد اعتذر عنه بعض العلماء بأنهم ربما جوزوا أن يوافقهم الصديق على رجحان عزله لاقتضاء المصلحة - بحسب نظرهم - هكذا قالوا ، والانصاف أني لا أعرف وجهاً يقبله العقل في طلبهم عزله بعد غضب النبي من طعنهم في تأميره ؛ وخروجه بسبب ذلك محمواً معصياً مدثراً ، وتنديده بهم في خطبته تلك على المنبر التي كانت من الوقائع التاريخية الشائعة بينهم ، وقد سارت كل مسير ، فوجه معذرتهم بعدها لا يعلمه إلا الله تعالى .

وأما عزمهم على إلغاء البعث ، وإصرارهم على الصديق في ذلك ، مع مارأوه من

اهتمام النبي في انفاذه ، وعنايته التامة في تعجيل ارساله ، ونصوصه المتوالية في ذلك ، فإنما كان منهم احتياطاً على عاصمة الاسلام أن يتخطفها المشركون من حولهم إذا خلت من القوة ، وبعد عنها الجيش ، وقد ظهر النفاق بموت النبي (ع) ، وقويت نفوس اليهود والنصارى ، وارتدت طوائف من العرب ، ومنع الزكاة طوائف أخرى ، فكلم الصحابة سيدنا الصديق في منع أسامة من السفر فأبى ، وقال : والله لئن تخطفني الطير أحب إلي من أن أبدأ بشيء قبل أمر رسول الله (ص) .

هذا مانقله أصحابنا عن الصديق ، وأما غيره فمعدور من رد البعث ، إذ لم يكن لهم مقصد سوى الاحتياط على الاسلام .

وأما تخلف أبي بكر وعمر وغيرهما عن الجيش حين سار به أسامة ، فإنما كان لتوطيد الملك الاسلامي ، وتأييد الدولة المحمدية ، وحفظ الخلافة التي لا يحفظ الدين وأهله يومئذ إلا بها .

٢ — وأما ما نقلتموه عن الشهرستاني في كتاب الملل والنحل ، فقد وجدناه مرسلًا غير مسند ، والحلي والسيد الدحلاني في سيرتهما قالوا : لم يرد فيه حديث أصلاً . فإن كنت سلمك الله تروي من طريق أهل السنة حديثاً في ذلك ، فدلني عليه والسلام .

س

المراجعة ٩٢

رقم : ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

١ — عذرهم لا ينافي ماقلناه

٢ — الذي نقلناه عن الشهرستاني جاء في حديث مسند

١ — سلمتم — سلمكم الله تعالى — بتأخرهم في سرية أسامة عن السيرة ، وتثاقلهم في الجرف تلك المدة مع ماقد أمروا به من الاسراع والتعجيل .
وسلمتم بطعنهم في تأمير أسامة مع ماوعوه ورأوه من النصوص قولاً وفعلاً على تأميره .

وسلمتم بطلبهم من أبي بكر عزله بعد غضب النبي (ص) ، من طعنهم في إمارته ، وخروجه بسبب ذلك محمومًا معصبًا مدثرًا ، وتنديده بهم في خطبته تلك على المنبر التي قلتم : إنها كانت من الوقائع التاريخية ، وقد أعلن فيها كون أسامة أهلاً لتلك الامارة .
وسلمتم بطلبهم من الخليفة الغاء البعث الذي بعثه رسول الله (ص) ، وحل اللواء الذي عقده بيده الشريفة ، مع مارأوه من اهتمامه في انفاذه ؛ وعنايته التامة في تعجيل إرساله ، ونصوصه المتوالية في وجوب ذلك .

وسلمتم بتخلف بعض من عبأهم (ص) ، في ذلك الجيش ، وأمرهم بالنفوذ تحت قيادة أسامة . سلمتم بكل هذا كما نص عليه أهل الأخبار ، واجتمعت عليه كلمة المحدثين

وحفظه الآثار ، وقتلهم أنهم كانوا معذورين في ذلك ، وحاصل ما ذكرتموه من عذرهم أنهم إنما آثروا في هذه الأمور مصلحة الإسلام بما اقتضته انظارهم لا بما أوجبه النصوص النبوية ؛ ونحن ما ادعينا — في هذا المقام — أكثر من هذا . وبعبارة أخرى ، موضوع كلامنا إنما هو في أنهم هل كانوا يتعبدون في جميع النصوص أم لا ، اخترتم الأول ، ونحن اخترنا الثاني ، فاعترافكم الآن بعدم تعبدكم في هذه الأوامر يثبت ما اخترناه ، وكونهم معذورين أو غير معذورين خارج عن موضوع البحث كما لا يخفى ، وحيث ثبت لديكم إثارهم في سرية أسامة مصلحة الإسلام بما اقتضته أنظارهم على التعبد بما أوجبه تلك النصوص ، فلم لا تقولون أنهم آثروا في أمر الخلافة بعد النبي (ص) ، مصلحة الإسلام بما اقتضته أنظارهم على التعبد بنصوص الغدير وأمثالها . اعتذرتم عن طعن الطاعنين في تأمير أسامة : بأنهم إنما طعنوا بتأميره لحدائمه مع كونهم بين كهول وشيوخ ، وقتلهم ، إن نفوس الكهول والشيوخ تأبى بجلبتها وطبعها إن تنقاد إلى الأحداث ، فلم لم تقولوا هذا بعينه فيمن لم يتعبدوا بنصوص الغدير المقتضية لتأمير علي وهو شاب على كهول الصحابة وشيوخهم ، لأنهم — بحكم الضرورة من أخبارهم — قد استحدثوا سنه يوم مات رسول الله (ص) ، كما استحدثوا سن أسامة يوم ولاه (ص) ، عليهم في تلك السرية ، وشتان بين الخلافة وإمارة السرية ، فإذا أبت نفوسهم بجلبتها أن تنقاد للحدث في سرية واحدة ، فهي أولى بأن تأبى أن تنقاد للحدث مدة حياته في جميع الشؤون الدنيوية والأخروية .

على أن ما ذكرتموه من أن نفوس الشيوخ والكهول تنفر بطبعها من الانقياد للأحداث ممنوع ، إن كان مرادكم الاطلاق في هذا الحكم ، لأن نفوس المؤمنين من شيوخ الكاملين في إيمانهم لا تنفر من طاعة الله ورسوله في الانقياد للأحداث ، ولا في غيره من سائر الأشياء ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ .

٢ — أما الكلمة المتعلقة فيمن تخلف عن جيش أسامة ، التي أرسلها الشهرستاني إرسال المسلمات ، فقد جاءت في حديث مسند ، أخرجه أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة ، أنقله لك بعين لفظه ، قال : حدثنا أحمد بن إسحاق بن صالح ، عن أحمد بن سيار ؛ عن سعيد بن كثير الأنصاري عن رجاله ، عن عبد الله بن عبد الرحمن : أن رسول الله (ص) ، في مرض موته أمر أسامة بن زيد بن حارثة على جيش فيه جلة المهاجرين والأنصار ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وأبو عبيدة بن الجراح ؛ وعبد الرحمن بن عوف ؛ وطلحة ؛ والزبير ؛ وأمره أن يغير على مؤتة حيث قتل أبوه زيد ، وأن يغزو وادي فلسطين ، فتناقل أسامة وتناقل الجيش بتناقله ، وجعل رسول الله (ص) ، في مرضه يثقل ويخف ويؤكد القول في تنفيذ ذلك البعث ، حتى قال له أسامة : بأبي أنت وأمي أتأذن لي أن أمكث أياماً حتى يشفيك الله تعالى ، فقال : اخرج وسر على بركة الله ، فقال : يا رسول الله إن أنا خرجت وأنت على هذه الحال ، خرجت وفي قلبي قرحة ، فقال : سر على النصر والعافية ، فقال : يا رسول الله إني أكره أن أسائل عنك الركبان ،

فقال : انفذ لما أمرتك به ، ثم أغمي على رسول الله (ص) ، وقام أسامة فتجهز للخروج ، فلما أفاق رسول الله (ص) ، سأل عن أسامة والبعث فأخبر أنهم يتجهزون فجعل يقول : انفذوا بعث أسامة لعن الله من تخلف عنه ، وكرر ذلك ، فخرج أسامة واللواء على رأسه والصحابة بين يديه ، حتى إذا كان بالجرف نزل ومعه : أبو بكر ، وعمر ، وأكثر المهاجرين ، ومن الأنصار : أسيد بن حضير ؛ وبشير بن سعد ، وغيرهم من الوجوه ، فجاء رسول أم أيمن يقول له : ادخل فإن رسول الله يموت ، فقام من فورهِ ؛ فدخل المدينة واللواء معه ، فجاء به حتى ركزه بباب رسول الله ، ورسول الله قد مات في تلك الساعة . انتهى بعين لفظه ، وقد نقله جماعة من المؤرخين ، منهم العلامة المعتزلي في آخر ص ٢٠ والتي بعدها من المجلد الثاني من شرح نهج البلاغة ، والسلام .

ش

أظهرت المراجعة ٨٩ ابتهاج الشيخ البشري بأباطيل الموسوي التي لاشبهة ولا ريب في صحتها ووضوحها ودلالاتها حتى أنها لم تبق عذراً للمخالفين .

ياسبحان الله ! هذا الحد يمسح الموسوي شخصية مناظره العلمية ويلغي عقله حتى يجعله يرى في كلامه عكس ما يرى مستسلماً كل الاستسلام لما يلقى .

ثم تمضي المراجعة ٨٩ لتطلب على لسان الشيخ البشري المزيد من هذه الأباطيل والمزيد من الطعن في أصحاب النبي ﷺ .

وفي المراجعة ٩٠ يضيف الموسوي فرية جديدة إلى افتراءاته السابقة على أهل الجنة بشهادة النبي ﷺ ، فيسوق لنا قصة سرية أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله عنه وهي آخر سرية بعثها رسول الله ﷺ لقتال الروم وكانت قبل وفاته بأيام . ثم يقوم الموسوي بنسج ماتمليه عليه عقيدته الضالة من أكاذيب ، وتأويلات فاسدة ليا بلسانه ، وطعننا في الدين . فمن خلال هذه القصة ادعى الموسوي بالآتي :

أولاً : أن أبا بكر رضي الله عنه كان مجنداً في جيش أسامة ، وادعى اجماع أهل السير والأخبار على ذلك . وجوابه من وجوه :

١ — دعوى الاجماع باطله فإن المحققين من المحدثين طعنوا في هذه الرواية لأنها من رواية الواقدي بأسانيده في المغازي وهو متروك عند المحدثين ومن رواه من أصحاب السير نقله عن الواقدي دون تحقيق ، فكيف يتم الاجماع على خبر مطعون بسنده عند أهل الحديث .

٢ — أن هذا الخبر الذي زعم الموسوي الاجماع عليه ينقضه إجماع المحدثين وأصحاب السير والمغازي . على أن النبي استخلف أبا بكر يصلي بالمسلمين مدة مرضه ولم يستخلف غيره على هذا ، ولم يقدم للصلاة بالمسلمين

إلا أبا بكر بالنقل المتواتر . فكيف يعقل أن يجنده النبي ﷺ في جيش أسامة وقد استخلفه للصلاة بالمسلمين .

٣ — إنه لو فرض أن أبا بكر قد انتدب للخروج بجيش أسامة لأن تعبئة الجيش كانت قبل مرض النبي ﷺ بيوم واحد ، فإن النبي استثناه في اليوم الثاني عندما مرض حيث أمره أن يصلي بالناس .

ثانياً : ادعى الموسوي أن الصحابة تناقلوا عن الخروج — ويقصد بذلك كبارهم أبو بكر وعمر — ثم علل هذا التناقل والتخلف عن الخروج في جيش أسامة بالخوف على ضياع الخلافة من أيديهم حينما قال — قاتله الله — : (وقد تعلم ، أنهم إنما تناقلوا عن السير أولاً ، وتخلفوا عن الجيش أخيراً ليحكموا قواعد سياستهم ، وقيموا عمدها ، ترجيحاً منهم لذلك على التعبد بالنص ، حيث رأوه أولى بالمحافظة ، فإنها تنصرف عنهم لامحالة إذا انصرفوا إلى الغزوة قبل وفاته ﷺ) وجوابه :

١ — فلم يتناقل أحد من الصحابة عن الخروج كما زعم الموسوي لأن التناقل إنما يعني التباطؤ بالخروج كراهية له واستثقلاً مع محاولة التخلص منه بأي وسيلة . وهذا شأن المنافقين لا المؤمنين ، والصحابة مبرأون من ذلك لاسيما رؤوسهم وشيوخهم بنصوص الكتاب والسنة التي لا ينصاع إليها الرافضة فيرمون الصحابة بالنفاق والكفر ، عليهم لعنة الله .

٢ — كيف يصح عقلاً أن يتهم أبو بكر بالتناقل وعدم الخروج مع أنه ليس مطالباً بذلك لما تواتر من استخلاف النبي له ليصلي بالناس مدة مرضه .

٣ — أن الذي حدث منهم كان مجرد تأخير للخروج أملاه عليهم مرضه عليه الصلاة والسلام ، فهل يسمى هذا لغة وشرعاً وعقلاً تناقلاً . لا يقول هذا أحد عنده مسحة أو شيء من العلم ، ولكن الرافضة قوم بهت لاعقل لهم ، ولاعلم عندهم .

ثم إن التأخير هذا جاء اجتهاداً من أمير الجيش نفسه ، لا ممن هم تحت لوائه من الصحابة ، فلو قدر أنه أخطأ في اجتهاده هذا فهو مأجور عليه ، ولو صح أن يلام على اجتهاده هذا للامه عليه الرسول ﷺ ولكن الروايات تبين إقرار الرسول له على اجتهاده .

فقد اتفق الرواة على أن أسامة تجهز للغزو وخرج في ثقله إلى الجرف

وأقام بها أياماً لشكوى رسول الله ﷺ فدعا رسول الله ﷺ أسامة فقال : اغد على بركة الله والنصر والعافية ثم أعر حيث أمرتك أن تغير ، قال أسامة : يا رسول الله قد أصبحت ضعيفاً ، وأرجو أن يكون الله قد عافاك ، فأذن لي فأمكث حتى يشفيك الله ، فأني إن خرجت وأنت على هذه الحالة ، خرجت وفي نفسي منك قرحة ، وأكره أن أسأل عنك الناس ، فسكت عنه رسول الله ﷺ ، وتوفي رسول الله ﷺ بعد ذلك بأيام . المنهاج ٣ / ١٢٢ .

ومن هذا يتبين لنا أن ماكان منهم من تأخر لا يصح أن يسمى ثقافلاً ، كما سماه الموسوي ، وإنما هو تأخر مشروع بإقرار النبي ﷺ .

ولو قدر بعد هذا كله أن يلاموا على التأخر فينبغي أن يوجه اللوم لأسامة ابن زيد لا لغيره لأنه هو أمير الجيش ، فبتأخره تأخر الجيش ، ولو أسرع بالخروج لخرجوا معه ، فانتهى بذلك مدعى الرفضة ، والموسوي بالذات بأن أبا بكر ، وعمر كانا وراء تأخير الجيش ، لاسيما أنها دعوى ، لم تثبت في كافة الروايات الصحيحة ، بل إن جميعها متفقة على أن التأخير كان اجتهاداً من أسامة كما أوضحنا ذلك .

٤ — أما ماأورده الموسوي من أن النبي ﷺ لعن من تخلف عن جيش أسامة ، فهو حديث لا أصل له في كتب السنة ، حتى الحلبي والدحلاني في سيرتهما قالا : لم يرد فيه حديث أصلاً .

أما سند هذا الحديث كما نقله الموسوي فهو ضعيف لجهالة رجال سعيد ابن كثير الأنصاري ، بالإضافة إلى أن سعيد الأنصاري ، له أحاديث مناكير كما بين ذلك الذهبي في ميزانه .

ثم إنه لم يحدث أن تخلف أحد من جند أسامة عن الخروج معه يوم أن خرج بعد وفاة النبي ﷺ واستخلاف أبي بكر بعده .

أما أبو بكر فلا يعد متخلفاً لأنه لم يكن معاً في جيش أسامة أصلاً كما سبق بيانه ، أما تخلف عمر ، فإن أبا بكر يوم أن أنفذ بعث أسامة كما أمر النبي ﷺ طلب من أسامة أن يأذن لعمر بالأقامة معه في المدينة لأنه ذو رأي ناصح للاسلام . فأذن أسامة لعمر رضي الله عنه ، فلا يعد بعد هذا متخلفاً .

٤ — أما قوله إنما تناقلوا وتخلفوا طلباً وخوفاً من فوات الخلافة فهو محض كذب وافتراء لوجوه عدة :

منها : أنه رجم بالغيب لأنه حكم على النوايا ، ومحلها القلوب ولا تدرك إلا بالافصاح عنها ، فكيف أدرك الموسوي تلك النوايا ، ولم يفصح أحد من الصحابة عنها — لا من يتهمهم ولا من يعتقد عصمتهم — ولو كانت تلك النوايا موجودة لكان علي رضي الله عنه ، والعترة الطاهرة ، أقدر على كشفها من الموسوي لأنهم عايشوا تلك اللحظات وشاهدوها ، ولما لم تنقل لنا الكتب المعتمدة شيئاً من ذلك عن هؤلاء ، دل هذا على كذب الموسوي .

ثالثاً : أما الطعن في تأمير أسامة بن زيد ، فقد حاول الموسوي أن ينسبه إلى الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما زوراً وبهتاناً ، والتحقيق أن الطعن في إمارة أسامة وقع من فئة فيهم عياش بن أبي ربيعة المخزومي ، فردّ عليه عمر بن الخطاب في حينها ، ثم أخبر النبي ﷺ بما كان من عياش ، فقام رسول الله ﷺ خطيباً يرد على طعنهم مؤيداً بذلك ، موقف عمر من عياش . فتح الباري ٨ / ١٥٢ .

رابعاً : لقد جزم الموسوي بأن النبي ﷺ ما عبأهم في الجيش ولا حث على الاسراع بالخروج كما زعم إلا لتخلو منهم المدينة ، فيصفو الأمر فيها من بعده لعلي بن أبي طالب . وهو في هذا قد أعظم الفرية على الله سبحانه وتعالى ، وعلى رسوله ﷺ وعلى المؤمنين ، قاتله الله .

ومقولته هذه واضحة البطلان لكل مسلم عاقل ، وإنها من الكذب بمكان لا تحتاج معه إلى رد .

١ — ويكفي في الجواب عليها أن نقول : كيف عرف الموسوي هذا القصد وتلك الغاية ، والنبي ﷺ لم يصرح بها؟! كيف علمها الموسوي ، وجهلها علي رضي الله عنه!؟

٢ — ويكفي أن نطالب الرافضة بدليل على هذه الدعوى من آية أو حديث أو قول لأحد من الصحابة في كتاب معتبر عند أهل العلم .

٣ — إن مثل هذا القول طعن بأخلاق النبي ﷺ واتهام له بالخداع ، والمكر بأصحابه ، والجبن والضعف في بيان الحق ، واللجوء إلى أساليب يربأ عنها كل مؤمن ببله الرسول ﷺ .

٤ — إن هذا الزعم يتعارض مع ماتواتر من إبقاء النبي ﷺ لأبي بكر

في المدينة ليصلي بالناس ، الأمر الذي يتعارض مع ما يسعى إليه ﷺ من الخلاص منهم وإخراجهم من المدينة — كما زعم الموسوي — .

خامساً : أما قوله : (وإنما أمر عليهم أسامة وهو ابن سبع عشر سنة لياً لأعنة بعضهم ، ورداً لجماع أهل الجماح منهم ... الخ) .

فمن هؤلاء البعض الذين أراد الرسول ﷺ أن يلوي أعتهم ويكبح جماحهم؟! إن المعنيين بذلك في نظر الموسوي وبالدرجة الأولى هما أبو بكر وعمر ، فجوابه مامضى في الشبهة التي قبلها لأنها تهمة لاتقل ولا تختلف عن سابقتها .

التماس بقية الموارد

أطلقنا الكلام فيما يتعلق بسرية أسامة ، كما أظنناه في رزية يوم الخميس حتى بانث الرغبة عن الصريح ، وظهر الصبح فيهما لذي عينين ، فعمل بنا إلى غيرهما من الموارد ؛ والسلام .

س

أمره صلى الله عليه وآله وسلم بقتل المارق

حسبك مما تلمسه مأخرجه جماعة من أعلام الأمة وحفظة الأئمة . واللفظ للامام أحمد بن حنبل في ص ١٥ من الجزء الثالث من مسنده من حديث أبي سعيد الخدري ، قال : أن أبا بكر جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله اني مررت بوادي كذا وكذا ، فإذا رجل متخشع حسن الهيئة يصلي ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اذهب إليه فاقتله ، قال : فذهب إليه أبو بكر فلما رآه على تلك الحال ، كره أن يقتله ؛ فرجع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر : اذهب فاقتله ؛ فذهب عمر فرآه على تلك الحال التي رآه أبو بكر عليها ، قال : فكره أن يقتله ، قال : فرجع ، فقال : يا رسول الله إنني رأيت يصلي متخشعاً فكرهت أن أقتله ، قال : يا علي اذهب فاقتله ، قال : فذهب علي فلم يره ؛ فرجع علي فقال : يا رسول الله إنني لم أره ، قال : فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن هذا وأصحابه يقرأون القرآن لايجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم في فوقه ، فاقتلوهم هم شر البرية . ا هـ . وأخرج أبو يعلى في مسنده — كما في ترجمة ذي الثدية من إصابة ابن حجر — عن أنس ، قال : كان في عهد رسول الله رجل يعجبنا تعبه واجتهاده ، وقد ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، باسمه فلم يعرفه ، فوصفناه بصفته فلم يعرفه ؛ فبينما نحن نذكره إذ طلع الرجل ؛ قلنا : هو هذا ؛ قال : إنكم لتخبروني عن رجل ان في وجهه لسفعة من الشيطان ، فأقبل حتى وقف عليهم ولم يسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : انشدك الله هل قلت حين وقفت على المجلس : ما في القوم أحد أفضل مني أو خير مني ؟ قال : اللهم نعم ، ثم دخل يصلي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من يقتل الرجل ؟ فقال أبو بكر : أنا ، فدخل عليه فوجده يصلي ؛ فقال : سبحان الله ؛ أقتل رجلاً يصلي ، فخرج ، فقال رسول الله (ص) : ما فعلت ؟ قال : كرهت أن أقتله وهو يصلي ، وأنت قد نهيت عن قتل المصلين ، قال : من يقتل الرجل ؟ قال

عمر : أنا ، فدخل فوجده واضعاً جبهته ، فقال عمر : أبو بكر أفضل مني ، فخرج ، فقال له النبي (ص) : مهيم ؟ قال : وجدته واضعاً جبهته لله ، فكرهت أن أقتله ، فقال : من يقتل الرجل ؟ فقال علي : أنا ، فقال : أنت إن أدركته ، فدخل عليه ؛ فوجده قد خرج ؛ فرجع إلى رسول الله (ص) ؛ فقال : مهيم ؟ قال : وجدته قد خرج ، قال : لو قتل ماختلف من أمتي رجلان . الحديث . وأخرجه الحافظ محمد بن موسى الشيرازي في كتابه الذي استخرجه من تقاسير يعقوب بن سفيان ، ومقاتل بن سليمان ، ويوسف القطان ؛ والقاسم بن سلام ، ومقاتل بن حيان ، وعلي بن حرب ، والسدي ؛ ومجاهد ؛ وقتادة ، ووكيع ، وابن جريح ، وأرسله إرسال المسلمات جماعة من الثقات كالإمام شهاب الدين أحمد — المعروف بابن عبد ربه الأندلسي — عند انتهائه إلى القول في أصحاب الأهواء من الجزء الأول من عقده الفريد ، وقد جاء في آخر ما حكاه في هذه القضية : أن النبي (ص) ، قال : إن هذا لأول قرن يطلع في أمتي ، لو قتلتموه ماختلف بعده اثنان ؛ إن بني إسرائيل افترقت اثنين وسبعين فرقة ، وإن هذه الأمة ستفترق ثلاثاً وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة (٩٤) . ١ هـ .

وقريب من هذه القضية ما أخرجه أصحاب السنن (٩٥) عن علي ، قال : جاء النبي أناس من قريش فقالوا : يا محمد إنا جيرانك وحلفاؤك ، وإن ناساً من عبيدنا قد أتوك ليس بهم رغبة في الدين ولا رغبة في الفقه ، إنما فروا من ضياعنا وأموالنا فأرددهم إلينا ، فقال لأبي بكر : ماتقول ؟ قال : صدقوا أنهم جيرانك . قال : فتغير وجه النبي (ص) ، ثم قال لعمر : ماتقول ؟ قال : صدقوا إنهم لجيرانك وحلفاؤك ، فتغير وجه النبي (ص) ، فقال : يامعشر قريش ، والله ليبعثن الله عليكم رجلاً قد امتحن الله قلبه بالإيمان فيضربكم على الدين ، فقال أبو بكر : أنا يارسول الله ، قال : لا ؛ فقال عمر : أنا يارسول الله ، قال : لا ، ولكنه الذي يخصف النعل ، وكان أعطى علياً نعله يخصفها ؛ والسلام عليكم .

ش

المراجعة ٩٥

رقم : ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

العذر في عدم قتل المارق

لعلهما رضي الله عنهما فهما استحباب قتله حملاً منهما للأمر على الاستحباب لا على الوجوب ، ولهذا لم يقتلاه ؛ أو ظنا ان قتله واجب كفائي ؛ فتركاه واعتماداً على

٩٤ — فرقة وشيعة لفظان — بحساب الجمل — مترادفان لأن كلاً منهما ٣٨٥ وهذا ممنا تتفأل به عوام تلك الفرقة .

٩٥ — كالإمام أحمد في أواخر ص ١٥٥ من الجزء الأول من مسنده ، وسعيد بن منصور في سننه ، وابن جرير في تهذيب الآثار ، وصححه ونقله عنهم جميعاً المتقي الهندي في ص ٣٩٦ من الجزء السادس من كنز العمال .

غيرهما من الصحابة لوجود من تتحقق به الكفاية منهم ؛ ولم يكونا حين رجعا عنه خائفين من فوات الأمر بسبب هربه إذ لم يخبراه بالقضية ، والسلام .

س

المراجعة ٩٦

رقم : ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

رد العذر

الأمر حقيقة في الوجوب ، فلا يتبادر إلى الأذهان منه سواه ؛ فحمله على الاستحباب مما لا يصح إلا بالقرينة ولا قرينة في المقام على ذلك ، بل القرائن تؤكد إرادة المعنى الحقيقي ، أعني الوجوب ، فأنعم النظر في تلك الأحاديث تجد الأمر كما قلناه ؛ وحسبك قوله (ص) : إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم في فوقه فاقتلوهم هم شر البرية ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لو قتل ماختلف من أمتي رجلان ، فإن هذا الكلام ونحوه ، لا يقال إلا في إيجاب قتله والحض الشديد على ذلك .

وإذا راجعت الحديث في مسنده أحمد ، تجد الأمر بقتله متوجهاً إلى أبي بكر خاصة ؛ ثم إلى عمر بالخصوص ، فكيف — والحال هذه — يكون الجوب كفائياً .

على أن الأحاديث صريحة بأنهما لم يحجما عن قتله إلا كراهة أن يقتلاه وهو على تلك الحال ، من التخشع في الصلاة لا لشيء آخر ، فلم يطيبا نفساً بما طابت به نفس النبي (ص) ، ولم يرجحا ما أمرهما به من قتله ، فالقضية من الشواهد على أنهم كانوا يؤثرون العمل برأيهم على التعبد بنصه كما ترى ؛ والسلام .

ش

لقد أظهرت لنا المراجعة رقم ٩٣ أن البشري قد شبع من طول الحديث في سرية أسامة ، وفي رزية يوم الخميس ، لأن الحق فيهما قد وضح لكل ذي عينين .

ولهذا طلب من الموسوي الاكتفاء بما قيل فيهما ، والتحدث بغيرهما من الموارد التي تورده الموسوي إلى النار .

فيستجيب الموسوي لهذه الدعوة ويورد حديثاً في مسند الامام أحمد ، ثم يتخذ بعد ذلك وسيلة طعن بالصحابة رضي الله عنهم ، بتأويلات لاتستقيم مع اللغة ، ولا العقل ، ولا الشرع .

وهذا نص الحديث كما جاء في مسند الامام أحمد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن أبا بكر رضي الله عنه جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إني مررت بواد كذا وكذا ، فإذا رجل متخشع حسن الهيئة يصلي ، فقال له النبي ﷺ : اذهب فاقتله ، قال : فذهب إليه أبو بكر فلما رآه على هذه الحال كره أن يقتله ، فرجع إلى رسول الله ﷺ قال : فقال النبي ﷺ لعمر : اذهب فاقتله ، فذهب عمر فرآه على تلك الحال التي رآه أبو بكر ، قال : فكره أن يقتله ، قال : فرجع ، فقال : يا رسول الله إني رأيته يصلي متخشعاً فكرهت أن أقتله ، قال : يا علي اذهب فاقتله ، قال : فذهب علي فلم يره ، فرجع علي فقال : يا رسول الله إنه لم يره ، قال : فقال النبي ﷺ : إن هذا وأصحابه يقرأون القرآن لايجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، ثم لايعودون فيه ، حتى يعود السهم في فوقه ، فاقتلوهم هم شر البرية .

انظر بعد ذلك : كيف أبعد الموسوي النجعة عندما استدل بهذا الحديث على أن أبا بكر وعمر كانوا لايمثلون أوامر النبي ﷺ ولايتعبدون الله بها ، ويقدمون آراءهم عليها . وهذه هي الحقيقة التي أراد أن يؤكد بها الموسوي في مراجعاته المتقدمة واللاحقة ، ليخلص بعد ذلك كله إلى القول : بأنهما أنكرا وصية النبي ﷺ — لعلي بالامامة — متأولين تلك النصوص ، مقدمين آراءهم

عليها ، كما كانا يفعلان في كل ما يؤمران به .

والحق أنهما — رضي الله عنهما — كانا من أشد الصحابة تمسكاً بهدي المصطفى ﷺ وهذه حقيقة لاسبيل إلى إنكارها ، فكتب السنة بأكملها ناطقة بذلك ، ولولا هذا لما كانوا من أقرب الناس وأحبهم إلى النبي ﷺ ، ولما كان يقدمهم على غيرهم في أكثر الأمور ، ولما كان يستشيرهم في كثير من المواقف ، ولما شهد بفضلهم ، ولما بشرهم بالجنة ، ولولا هذا ما أقر لهم الصحابة بالفضل وعلو المنزلة ، وبما فيهم العترة الطاهرة وفي مقدمتهم علي ابن أبي طالب رضي الله عنه .

ثم إن هذا الحديث ليس فيه ما يسعف الموسوي ، وينهض بمدعاه على الإطلاق . أما قوله : إن أمر النبي ﷺ لهما بالقتل كان للوجوب فغير صحيح من عدة وجوه :

١ — ليس كل أمر يقتضي الوجوب وإن كان الوجوب أصلاً فيه ، ولكن الأمر ينصرف عن مقتضاه ، كالندب ، والإباحة بصوارف ، وقد وجدت هنا في هذا الحديث .

منها أن النبي ﷺ لم ينكر على أحد منهما عدم قتله يوم أن رجعا غير ممثلين للأمر ، فلو كان الأمر للوجوب لأنكر عليهما ، وشدد النكير ، فدل هذا على أن مره لهما كان ندباً منه لقتله .

ومنها أن الرجل ما أظهر ما يوجب قتله ، بل العكس من ذلك فإنه كان يصلي لله متخشعاً .

ومنها عدم وضوح الحكمة من قتله وهو على هذه الحال ، وإن كان الحديث قد أوضحها فإن ذلك كان بعد الأمر لا قبله .

ومنها ترك الرجل وعدم البحث عنه ، وعدم الأمر بملاحقته وقتله بعد أن لم يجده علي رضي الله عنه ، فدل هذا على أن قتله لم يكن واجباً .

٢ — إن حصر الموسوي للأمر في الحديث على الوجوب يتعارض مع مذهبه في هذا ، فقد نص المرتضى في (الدر والغرور) على أن الأمر ليس مختصاً بالوجوب . انظر مختصر التحفة الاثني عشرية / ٢٤٠ .

المراجعة ٩٧

رقم : ٣٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

التماس الموارد كلها

هلم ببقية الموارد ؛ ولاتبقوا منها مانلتمسه مرة أخرى ؛ وإن احتاج ذلك إلى التطويل ؛ والسلام .

س

المراجعة ٩٨

رقم : ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

١ — لمعة من الموارد

٢ — الإشارة إلى موارد أخرى

١ — حسبك منها صلح الحديدية ، وغنائم حنين ، وأخذ الفداء من أسرى بدر ، وأمره (ص) ، بنحر بعض الابل إذ أصابتهم مجاعة في غزوة تبوك ؛ وبعض شؤونهم يوم أحد وشعبه ، ويوم أبي هريرة إذ نادى بالبشارة لكل من لقي الله بالتوحيد ، ويوم الصلاة على ذلك المنافق ، ويوم اللمز في الصدقات وسؤالهم بالفحش ؛ وتأول آيتي الخمس والزكاة ؛ وآيتي المتعتين ، وآية الطلاق الثلاث ، وتأول السنة الواردة في نوافل شهر رمضان كيفية وكمية ؛ والمأثورة في كيفية الأذان ، وكمية التكبير في صلاة الجنائز ، إلى مالايسع المقام بيانه ؛ كالمعارضة في أمر حاطب بن بلتعة ، والمعارضة لما فعله النبي في مقام إبراهيم ، وكإضافة دور جماعة من المسلمين إلى المسجد ، وكالحكم على اليمانيين بديه أبي خراش الهذلي ، وكنفي نصر بن الحجاج السلمي ، وإقامة الحد على جعدة بن سليم (٩٦) ، وكنفي الخراج على السواد ، وكيفية ترتيب الجزية ، والعهد بالشورى على الكيفية المعلومة ، وكالعس ليلاً ؛ والتجسس نهاراً ، وكالعول في الفرائض ؛ إلى مالا يحصى من المواد التي آثروا فيها القوة والسطوة ؛ والمصالح العامة ؛ وقد أفردنا لها في كتابنا — سبيل المؤمنين (٩٧) — باباً واسعاً .

٢ — على أن هناك نصوصاً أخر خاصة في علي وفي العترة الطاهرة غير نصوص الخلافة لم يعملوا بها أيضاً ، بل عملوا بنقيضها كما يعلمه الباحثون ، فلا عجب بعدها من تأولهم نص الخلافة عليه ، وهل هو إلا كأحد النصوص التي تأولوها فقدموا العمل بأرائهم على العتيد بها ؛ والسلام .

ش

٩٦ — راجعة ترجمة عمر من طبقات ابن سعد ، تقف على إقامة الحد على جعدة بلا شاهد ولا مدعي سوى ورقة فيها أبيات لايعرف قائلها ، تتضمن رمي جعدة بالفاحشة .

٩٧ — لئن فاتكم سبيل المؤمنين ، فلا تفوتكم الفصول المهمة ، فإن فيها من الفوائد مالا يوجد في غيرها ، وقد عقدنا فيها للمتأولين فصلاً على حدة ، وهو الفصل ٨ ص ٤٤ ومابعدها إلى ص ١٣٠ من الطبعة الثانية . فيه تفصيل هذه الموارد .

١ - إثارة المصلحة في تلك الموارد

٢ - التماس ما بقي منها

١ - لا يرتاب ذو مسكة في حسن مقاصدهم ، وإثارة المصلحة العامة في كل ما كان منهم في تلك الموارد إذ كانوا يتحرون فيها الأصلح للأمة ، والأرجح للملة ، والأقوى للشوكة ، فلا جناح عليهم في شيء مما فعلوه ، سواء عليهم أتعبوا بالنصوص أم تألواها .

٢ - وكنا كلفناكم باستقصاء الموارد ، فأوردتم منها ما أوردتم ، ثم ذكرتم أن في الامام وعترته نصوصاً غير نصوص الخلافة لم يعمل بها سلفنا ، فليكنم أوردتموها مفصلة وأغنيتمونا عن التماسها ، والسلام .

س

المراجعة ١٠٠

رقم : ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

١ - خروج المناظر عن محل البحث

٢ - إجابته إلى ملتسمه

١ - سلمتم بتصرفهم في النصوص الماثورة في تلك الموارد ، فصدقتم بما قلناه والحمد لله . أما حسن مقاصدهم وإثارة المصلحة العامة وتحريمهم الأصلح للأمة ، والأرجح للملة ، والأقوى للشوكة ، فخارج عن محل البحث كما تعلمون .

٢ - التمس في المراجعة الأخيرة تفصيل ما اختص بعلي من الصحاح المنصوص فيها عليه بغير الامامة من الأمور التي لم يتعبوا بل لم يبالوا بها ؛ وأنت إمام السنن ، في هذا الزمن ، جمعت أشنتاتها ، واستفرغت الوسع في معاناتها ؛ فمن ذا يتوهم أنك ممن لا يعرف تفصيل ما أجملناه ، ومن ذا يرى أنه أولى منك بمعرفة كنه ما أشرنا إليه ، وهل يجاريك أو يباريك في السنة أحد ، كلا ، ولكن الأمور كما قيل : — وكم سائل عن أمره وهو عالم — .

إنكم لتعلمون أن كثيراً من الصحابة كانوا يبغضون علياً ويعادونه ، وقد فارقه وآذوه ، وشتموه وظلموه ، وناصبوه ، وحاربوه ؛ فضربوا وجهه ووجوه أهل بيته وأليائه بسيوفهم ، كما هو معلوم بالضرورة من أخبار السلف ، وقد قال رسول الله (ص) : من أطاعني فقد أطاع الله ؛ ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع علياً فقد أطاعني ، ومن عصى علياً فقد عصاني ، وقال (ص) : من فارقتي فقد فارق الله ، ومن فارقك يا علي فقد فارقتي ، وقال (ص) : يا علي أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة ، حبيبك حبيبي ، وحبيبي حبيب الله ، وعدوك عدوي ؛ وعدوي عدو الله ؛ والويل لمن أبغضك بعدي ؛ وقال (ص) : من سب علياً فقد سبني ؛ ومن سبني فقد سب الله ؛ وقال (ص) :

من آذى علياً فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم :
من أحب علياً فقد أحبني ؛ ومن أبغض علياً فقد أبغضني ؛ وقال صلى الله عليه وآله وسلم :
لا يحبك يا علي إلا مؤمن ، ولا يبغضك إلا منافق ، وقال (ص) : اللهم وال من والاه ،
وعاد من عاداه ؛ وانصر من نصره ؛ واخذل من خذله ؛ ونظر يوماً إلى علي وفاطمة والحسن
والحسين ، فقال (ص) : أنا حرب لمن حاربكم ، وسلم لمن سالمكم ، وحين غشاهم
بالكساء قال (ص) : أنا حرب لمن حاربهم ، وسلم لمن سالمهم ، وعدو لمن عاداهم ؛
إلى كثير من أمثال هذه السنن التي لم يعمل كثير من الصحابة بشيء منها ، وإنما عملوا
بنقيضها تقديماً لأهوائهم ، وإثارةً لأغراضهم ، وأولو البصائر يعلمون أن سائر السنن المأثورة
في فضل علي — وانها لتربو على المثات — كالتصوص الصريحة في وجوب موالاته ،
وحرمة معاداته ؛ لدلالة كل منها على جلالة قدره وعظم شأنه ، وعلو منزلته عند الله
ورسوله ، وقد أوردنا منها في غضون هذه المراجعات طائفة وافرة ، ومالم نورده أضعاف
ما أوردناه ، وأنتم — بحمد الله — ممن وسعوا السنن علماً ؛ وأحاطوا بها فهماً ؛ هل
وجدتم شيئاً منها يتفق مع مناصبته ومحاربه ؛ أو يلتزم مع إيذائه وبغضه وعداوته ، أو
يناسب هضمه وظلمه ، وسبه على منابر المسلمين ، وجعل ذلك سنة من سنن الخطباء
أيام الجمع والأعياد ، كلا . ولكن الذين ارتكبوا منه ذلك لم يباليوا بها على كثرتها وتواترها ،
ولم يكن لهم منها وازع عن العمل بكل ماتقتضيه سياستهم ، وكانوا يعلمون أنه أخو النبي
ووليّه ، ووارثه ونجيه ؛ وسيد عترته ؛ وهارون أمته ؛ وكفو بضعته ؛ وأبو ذريته ، وأولهم
إسلاماً ، وأخلصهم إيماناً ، وأغزّهم علماً ؛ وأكثرهم عملاً ، وأكبرهم حلاً ، وأشدّهم
يقيناً ، وأعظمهم عناءً ؛ وأحسنهم بلاءً ؛ وأوفرهم مناقب ، وأكرمهم سوابق ؛ وأحوطهم
على الاسلام ؛ وأقربهم من رسول الله ؛ وأشبههم به هدياً وخلقاً وسمتاً ؛ وأمثلهم فعلاً
وقولاً وصمتاً ؛ لكن الأغراض الشخصية كانت هي المقدمة عندهم على كل دليل ؛ فأبي
عجب بعد هذا من تقديم رأيهم في الامامة على التعبد بنص الغدير ؛ وهل نص الغدير إلا
حديث واحد من مئات من الأحاديث التي تأولوها ؟ إثارةً لآرائهم وتقديماً لمصالحهم ،
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني تارك فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا ،
كتاب الله وعترتي أهل بيتي ؛ وقال صلى الله عليه وآله وسلم : إنما مثل أهل بيتي فيكم
كسفينه نوح من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق ، وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل
باب حطة في بني إسرائيل ؛ من دخله غفر له ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : النجوم
أمان لأهل الأرض من الغرق ، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف ، فإذا خالفتها قبيلة
من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس ، إلى آخر ماجاء على هذا النمط من صحاح السنن
التي لم يتعدوا بشيء منها ، والسلام .

ش

الرد على المراجعة ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠

في المراجعة ٩٧ يطلب البشري المزيد من هذه الموارد ليزداد علماً بها .
وفي المراجعة ٩٨ يستجيب الموسوي لطلب البشري ولكنه في هذه المرة يكتفي
بسرود عناوين لأحداث وقعت في السيرة النبوية وإلى جملة من الأحكام التي
خالفت بها الرافضة مذهب أهل السنة والجماعة ، زاعماً أن مذهبهم في هذه
المسائل هو الحق الذي كان عليه النبي ﷺ وأن مذهب أهل السنة فيها كان
خروجاً عن سنة النبي ﷺ ، واتباعاً منهم للشيخين أبي بكر وعمر رضي الله
عنهما .

والمسائل هذه معروفة في كتب السنة وقد تناولها علماء الحديث بالشرح
والبيان ، وغربلوا من كل الشوائب فأصبحت صافية لكل من أراد معرفة الحق ،
فمن أراد الوقوف عليها فليرجع إلى مكانها في كتب السنة ، والكتب المعتمدة
في فقه الأحكام ، فإن تحقيقها هنا يطول .

وفي آخر المراجعة نفسها يزعم الموسوي أن أبا بكر وعمر لم يكتفوا
بعدم العمل بنصوص الخلافة وتعطيلها ، بل إنهم عطلوا وأهملوا كل النصوص
الواردة في علي رضي الله عنه ، والعترة الطاهرة .

ثم يمضي إلى أبعد من هذا عندما يفترى بأنهم عملوا بنقيضها ، وفي
المراجعة ٩٩ يظل البشري يحسن الظن بالشيخين أبي بكر وعمر ملتمساً لهم
حسن الظن في كل مااتهمهم الموسوي به من قبل ، والذي حظي بالقبول عنده ،
ثم يطلب من الموسوي أن يظهر تلك النصوص التي أشار إليها في المراجعة
السابقة .

وفي المراجعة ١٠٠ يظهر خبث الموسوي حيث لا يقبل من البشري حسن
ظنه بأبي بكر وعمر مع إيمانه وتسليمه بكل ماأورده الموسوي من مطاعن
فيهما ، بل يعتبر هذا خروجاً منه عن محل المناظرة ، ثم يجيبه إلى ماطلب
من ذكر النصوص التي طلبها منه في المراجعة التي قبلها رقم ٩٩ .
وهنا يبدأ الموسوي بذكر جملة من الأكاذيب الملفقة التي لا أصل لها

في كتاب من كتب السنة ، أو أي كتاب من الكتب المعتمدة عند أحد من العلماء الذين يعتد بقولهم ، ويحتج بروايتهم ، فقال — قاتله الله — : (إن كثيراً من الصحابة كانوا يبغضون علياً ويعادونه ، وقد فارقه وأذوه ، وشموه وظلموه ، وناصبوه ، وحاربوه ، فضربوا وجهه ووجوه أهل بيته وأوليائه بسيوفهم تبعاً لأهوائهم ، وإيثاراً لأغراضهم ، ونقضاً للنصوص الواردة في فضلهم والأمر بطاعتهم ، والتحذير من عصيانهم) ، ثم أورد جملة من الأحاديث الموضوعة ، والضعيفة وقد سبق بيان حالها في ردنا على كثير من المراجعات السابقة .

أما حديث خم الذي يردده الموسوي كثيراً ، فلفظه في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم قال : قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً بخم ، فقال : « إن تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله » ، وأما لفظ « وعترتي » فهذا رواه الترمذي ، وقد تفرد به زيد بن الحسن الأنماطي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ، والأنماطي قال فيه أبو حاتم : منكر الحديث . انظر ترجمته في الميزان الذهبي .

أما حديث سفينة نوح فغير صحيح . (المنتقى ٤٧١) وكذا حديث : أنا حرب لمن حاربكم .. فإنه حديث موضوع لا أصل له في كتب الحديث المعروفة ، ولا روي بإسناد معروف . (المنتقى ٢٧٤) وكذا حديث « النجوم أمان لأهل الأرض ... الحديث » فإنه حديث موضوع لا أصل له .

أما ما وقع من اللعن فإنه قد وقع من الطائفتين . فكانت كل طائفة تلعن رؤوس الطائفة الأخرى ، والقتال الذي دار بينهما أشد وأعظم من التلاعن . والعجيب أن الرافضة تنكر سب علي ، وتبيح لنفسها سب أبي بكر ، وعمر وتنتعها بالجيت والطاغوت ، وتبيح لعن عثمان ومعاوية . وتكفرهم جميعاً . في حين أن معاوية وحزبه لم يكفروا علياً ، وإن وقع منهم اللعن ، وإنما كفرته الخوارج ، المارقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية .

المراجعة ١٠١

رقم : ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

لم يحتج الامام يوم السقيفة بنصوص الخلافة والوصاية ؟

صرح الحق عن محضه ، والحمد لله رب العالمين ؛ ولم يبق إلا أمر واحد ؛ تنكرت معالمه ؛ وخفيت اعلامه ؛ اذكره لك لتميط حجابيه ؛ وتعلن سره ؛ وهو أن الامام لم يحتج — يوم السقيفة على الصديق ومبايعيه — بشيء من نصوص الخلافة والوصايا التي أنتم عليها عاكفون ، فهل أنتم أعرف بمفادها منه ؟ والسلام .

س

المراجعة ١٠٢

رقم : ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

١ — مواع الامام من الاحتجاج يوم السقيفة

٢ — الاشارة إلى احتجاجه واحتجاج مواليه مع وجود الموانع

١ — الناس كافة يعلمون أن الامام وسائر أوليائه من بني هاشم وغيرهم لم يشهدوا البيعة ، ولادخلوا في السقيفة يومئذ ، وكانوا في معزل عنها وعن كل ماكان فيها ؛ منصرفين بكلهم إلى خطبهم الفادح بوفاة رسول الله ، وقيامهم بالواجب من تجهيزه صلى الله عليه وآله وسلم ، لايعتون بغير ذلك ، وماواروه في ضراحه الأقدس حتى أكمل أهل السقيفة أمرهم ، فأبرموا البيعة ، وأحكموا العقد ؛ وأجمعوا — أخذا بالحزم — على منع كل قول أو فعل يوهن بيعتهم ، أو يخذش عقدهم ؛ أو يدخل التشويش والاضطراب على عامتهم ، فأين كلان الامام عن السقيفة وعن بيعة الصديق ومبايعيه ليحتج عليهم ؟ وأنى يتسنى الاحتجاج له أو لغيره بعد عقد البيعة وقد أخذ أولو الأمر والنهي بالحزم ؛ وأعلن أولو الحول والطول تلك الشدة ؛ وله يتسنى في عصرنا الحاضر لأحد أن يقابل أهل السلطة بما يرفع سلطتهم ؛ ويلغي دولتهم ؟ وهل يتركونه وشأنه لو أراد ذلك ؟ هيهات ؛ هيهات ، فقس الماضي على الحاضر ، فالناس ناس والزمان زمان .

على أن علياً لم ير للاحتجاج عليهم يومئذ أثراً إلا الفتنة التي كان يؤثر ضياع حقه على حصولها في تلك الظروف ، إذ كان يخشى منها على بيضة الاسلام وكلمة التوحيد ، كما أوضحنا سابقاً حيث قلنا : إنه مني في تلك الأيام بما لم يمن به أحد إذ مثل على جناحيه خطبان فادحان ، الخلافة بنصوصها ووصاياها إلى جانب تستصرخه وتستفزه بشكوى تدمي الفؤاد ، وحين يفتت الأكباد ؛ والفتن الطاغية إلى جانب آخر تنذره بانتقاض شبه الجزيرة ؛ وانقلاب العرب ، واجتياح الاسلام ، وتهدهد بالمنافقين من أهل المدينة ، وقد مردوا على النفاق ؛ وبمن حولهم من الأعراب وهم مناققون بنص الكتاب ، بل هم أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لايعلموا حدود ماأنزل الله على رسوله ، وقد قويت شوكتهم بفقده صلى الله عليه وآله وسلم ، وأصبح المسلمون بعده كالغنم المطيرة في الليلة الشاتية ،

بين ذئاب عادية ، ووحوش ضارية ، ومسيلمة الكذاب ؛ وطليحة بن خويلد الأمّاك ، وسجاح بنت الحرث الدجالة ، وأصحابهم الرعاع الهمج ؛ قائمون — في محق الاسلام وسحق المسلمين — على ساق ، والرومان والأكاسرة والقياسرة وغيرهم ، كانوا للمسلمين بالمرصاد ، إلى كثير من هذه العناصر الجياشة بكل حق من محمد وآله وأصحابه ، وبكل حقد وحسيكة لكلمة الاسلام تريد أن تنقض أساسها وتستأصل شأفتها ، وانها لنشيطة في ذلك مسرعة متعجلة ، ترى الأمر قد استتب لها ؛ والفرصة — بذهاب النبي إلى الرفيق الأعلى — قد حانت ؛ فأرادت أن تسخر الفرصة ، وتنتهز تلك الفوضى قبل أن يعود الاسلام إلى قوة وانتظام ، فوقف علي بين هذين الخطرين ؛ فكان من الطبيعي له أن يقدم حقه قرباناً لحياة المسلمين (٩٨) ؛ لكنه أراد الاحتفاظ بحقه في الخلافة ، والاحتجاج على من عدل عنه بها على وجه لا تشق بهما للمسلمين عصا ، ولاتقع بينهم فتنة ينتهزها عدوهم ، فقعد في بيته حتى أخرجوه كرهاً بدون قتال ؛ ولو أسرع إليهم ماتمت له حجة ، ولاسطع لشيعته برهان ، لكنه جمع فيما فعل بين حفظ الدين ، واحتفاظ بحقه من خلافة المسلمين ، وحين رأى أن حفظ الاسلام ؛ ورد عادية أعدائه موقوفان في تلك الأيام على الموادعة والمسالمة ؛ شق بنفسه طريق الموادعة ؛ وآثر مسالمة القائمين في الأمر احتفاظاً بالأمة ؛ واحتياطاً على الملة ؛ وضناً بالدين وإثارةً للآجلة على العاجلة ؛ وقياماً بالواجب شرعاً وعقلاً من تقديم الأهم — في مقام التعارض — على المهم ؛ فالظروف يومئذ لاتسع مقامه بسيف ؛ ولا مقارعة بحجة .

٢ — ومع ذلك فانه وبنيه ؛ والعلماء من مواليه ؛ كانوا يستعملون الحكمة في ذكر الوصية ؛ ونشر النصوص الجليلة ؛ كما لا يخفى على المتتبعين ، والسلام .

ش

٩٨ — وقد صرح عليه السلام بذلك في كتاب له بعثه إلى أهل مصر مع مالك الأشتر لما ولاه امارتها اذ قال : أما بعد ، فإن الله سبحانه بعث محمداً (ص) ، نذيراً للعالمين ومهيماً على المرسلين ، فلما مضى عليه السلام ، تنازع المسلمون الأمر من بعده ، فوالله ماكان يلقي في روعي ولايخطر ببالي أن العرب تزعج هذه الأمر من بعده (ص) عن أهل بيته ، ولا أنهم منحوه عني من بعده ، فما راعني إلا انتيال الناس على فلان يبايعونه ، فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الاسلام يدعون إلى محق دين محمد (ص) ، فخشيت ان لم أنصر الاسلام وأهله أن أرى فيه تلمأ أو هدماً تكون المصيبة به عليّ أعظم من فوت ولايتكم التي انما هي متاع قلائل يزول منها ماكان ، كما يزول السراب أو كما يتشعب السحاب ، فهض في تلك الأحداث حتى زاح الباطل وزهق ، واطمان الدين وتنهنه ، إلى آخر كلامه ، فراجعه في نهج البلاغة .

البحث عن احتجاجه واحتجاج مواليه

متى كان ذلك من الامام ؟ ومتى كان ذلك من ذويه ومواليه ؟ أوقفونا على شيء منه ؛ والسلام .

س

١ - ثلثة من موارد احتجاج الامام

٢ - احتجاج الزهراء عليها السلام

١ - كان الامام يتحرى السكينة في بث النصوص عليه ؛ ولايقارع بها خصومه احتياطاً على الاسلام ؛ واحتفاظاً بريح (٩٩) المسلمين ؛ وربما اعتذر عن سكوته وعدم مطالبته - في تلك الحالة - بحقه فيقول (١) : لايعاب المرء بتأخير حقه ؛ إنما يعاب من أخذ مالميس له ؛ وكان له في نشر النصوص عليه طرق تجلت الحكمة فيها بأجلى المظاهر ، ألا تراه مافعل يوم الرحبة إذ جمع الناس فيها أيام خلافته لذكرى يوم الغدير ؛ فقال لهم : أنشدكم الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ يقول يوم غدير خم ماقال ؛ إلا قام فشهد بما سمع ؛ ولايقم إلا من رآه ؛ فقام ثلاثون من الصحابة فيهم اثنا عشر بدرياً ؛ فشهدوا بما سمعوه من نص الغدير (٢) وهذا غاية مايتسنى له في تلك الظروف الحرجة بسبب قتل عثمان ؛ وقيام الفتنة في البصرة والشام ؛ ولعمري انه قصارى مايتفق من الاحتجاج يومئذ مع الحكمة في تلك الأوقات ؛ وياله مقاماً محموداً بعث نص الغدير من مرقده فأنعشه بعد ان كاد ؛ ومثل - لكل من كان في الرحبة من تلك الجماهير - موقف النبي (ص) يوم خم ؛ وقد أخذ بيد علي فأشرف به على مئة ألف أو يزيدون ؛ من أمته ؛ فبلغهم أنه وليهم من بعده ؛ وبهذا كان نص الغدير من أظهر مصاديق السنن المتواترة ؛ فانظر إلى حكمة النبي إذ أشاد به على رؤوس تلك الأشهاد ؛ وانتبه إلى حكمة الوصي يوم الرحبة إذ ناشدهم بذلك النشاد ؛ فأثبت الحق بكل تودة اقتضتها الحال ؛ وكل سكينة كان الامام يؤثرها ؛ وهكذا كانت سيرته في بث العهد إليه ؛ ونشر النص عليه ؛ فإنه إنما كان ينبه الغافلين بأساليب لاتوجب ضجة ولاتقتضي نفرة .

وحسبك مأخرجه أصحاب السنن من حديثه عليه السلام في الوليمة التي أولمها

٩٩ - ربيع : حقيقة في القوة والغلبة والنصر والدولة .

١ - هذه الكلمة من كلمه القصير الخارج في غرضه الشريف وهي في نهج البلاغة ، فراجع ماذكره علامة المعتزلة في شرحها ص ٣٢٤ من المجلد الرابع من شرح النهج .

٢ - كما ذكرناه في المراجعة ٥٦ .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ في دار عمه شيخ الابطاح بمكة يوم أندر عشيرته الأقرين ؛ وهو حديث طويل جليل (٣) ؛ كان الناس ولم يزلوا يعدونه من أعلام النبوة ؛ وآيات الاسلام ، لاشتماله على المعجز النبوي باطعام الجم الغفير من الزاد اليسير ؛ وقد جاء في آخره : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أخذ برقبته فقال : إن هذا أخي ووصي وخليفتي فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا ، وكثير ما كان يحدث بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ قال له : أنت ولي كل مؤمن بعدي ؛ وكم حدث بقوله له : أنت مني بمنزلة هارون من موسى ؛ إلا أنه لاني بعدي ؛ وكم حدث بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم — يوم غدير خم — : أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قالوا : بلى . قال : من كنت وليه فهذا — علي — وليه (٤) ؛ إلى كثير من النصوص التي لم تجحد ، وقد أذاعها بين الثقات الأثبات ، وهذا كل ما يتسنى له في تلك الأوقات ؛ ﴿ حكمة بالغة فما تغني النذر ﴾ ويوم الشورى أعذر وأندر ، ولم يبق من خصائصه ومناقبه شيئاً إلا احتج به ؛ وكم احتج أيام خلافته متظلماً ؛ وبث شكواه على المنبر متأماً حتى قال : أما والله لقد تقمصها فلان ، وانه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحي ؛ ينحدر عني السيل ؛ ولا يرقى إلي الطير ، فسدت دونها ثوباً وطويت عنها كشحاً ؛ وطفقت أن ارتدى بين أو أصول بيد جذاء ؛ أو اصبر على طخية عمياء ؛ يهرم فيها الكبير ؛ ويشيب فيها الصغير ؛ ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربه ؛ فرأيت أن الصبر على هاتا أشجى ؛ فصبرت وفي العين قذى ؛ وفي الحلق شجى ؛ أرى تراثي نهبا ، إلى آخر الخطبة الشقشقية (٥) ، وكم قال : اللهم اني استعينك على قريش ومن أعانهم (٦) فانهم قطعوا رحمي وصغروا عظيم منزلتي ، وأجمعوا على منازعتي أمراً هو لي ؛ ثم قالوا : الا أن في الحق أن تأخذه وفي الحق أن تتركه . ا هـ . وقد قال له قائل (٧) : انك على هذا الأمر يا ابن أبي طالب لحريص ؛ فقال : بل أنتم والله لأحرص ؛ وانما طلبت حقاً لي وأنتم تحولون بين وبينه ؛ وقال عليه السلام (٨) : فوالله ما زلت مدفوعاً عن حقي مستأثراً علي منذ قبض الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ؛ حتى يوم الناس هذا .

وقال عليه السلام مرة : لنا حق فإن أعطيناه ، وإلا ركبنا أعجاز الابل وإن طال السرى (٩) . وقال عليه السلام في كتاب كتبه إلى أخيه عقيل (١٠) : فجرت قريش عني

٣ — أوردناه في المراجعة ٢٠ .

٤ — أخرجه ابن أبي عاصم كما بيناه في آخر المراجعة ٢٣ .

٥ — هي الخطبة ٣ من نهج البلاغة في ص ٢٥ من جزئه الأول .

٦ — راجع الخطبة ١٦٧ أو ص ١٠٣ من الجزء الثاني من النهج .

٧ — كما في الخطبة ١٦٧ أيضاً .

٨ — كما في الخطبة ٥ ص ٣٧ من الجزء الأول من النهج .

٩ — هذه الكلمة هي ٢١ من كلماته في باب المختار من حكمه ، ص ١٥٥ من النهج ، وقد علق عليها السيد الراضي كلمة نفيسة ، وعلق عليها الشيخ محمد عبده كلمة أخرى ، يجدر بالأديب مراجعتها .

١٠ — وهو الكتاب ٣٦ في ص ٦٧ من الجزء ٣ من النهج .

الجوازي ، فقد قطعوا رحمي ، وسلبوني سلطان ابن أمي . وكم قال عليه السلام (١١) :
فنظرت فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي ، فظننت بهم عن الموت ، وأغضبت على القذى ؛
وشربت على الشجى ؛ وصبرت على أخذ الكظم ؛ وعلى أمر من طعم العلقم .

وسأله بعض أصحابه : كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأتم أحق به ؟
فقال (١٢) : يأخا بني أسد إنك لقلق الوضين ؛ ترسل في غير سدد ولك بعد ذمامة الصهر
وحق المسألة وقد استعلمت فاعلم ؛ أما الاستبداد علينا بهذا المقام ؛ ونحن الأعلون نسباً ؛
والأشدون برسول الله نوطاً ؛ فإنها كانت أثرة شحت عليها نفوس قوم ؛ وسخت عنها
نفوس آخرين ؛ والحكم لله والمعوذ إليه يوم القيامة ؛ ودع عنك نهياً صبح في حجراته ،
الخطبة . وقال عليه السلام (١٣) : أين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا ؟ كذباً
علينا وبغياً أن رفعنا الله ووضعهم ، وأعطانا وحرّمهم ، وأدخلنا وأخرجهم بنا يستعطي
الهدى ، ويستجلي العمى ؛ إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم ، لاتصلح
على سواهم ؛ ولاتصلح الولاة من غيرهم ... الخ . وحسبك قوله في بعض خطبه (١٤) :
حتى إذا قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ رجع قوم على الأعقاب ، وغالتهم
السبل ؛ واتكلوا على الولاة (١٥) ؛ ووصلوا غير الرحم ؛ وهجروا السبب الذي أمروا
بمودته ؛ ونقلوا البناء عن رص أساسه ؛ فبنوه في غير مواضعه معادن كل خطيئة ؛ وأبواب
كل ضارب في غمرة ؛ قد ماروا في الحيرة ؛ وذهلوا في السكر ، على سنة من آل فرعون ،
ومن منقطع إلى الدنيا راكن ؛ أو مفارق للدين مبين . وقوله في خطبة خطبها بعد البيعة
له ؛ وهي من جلائل خطب النهج (١٦) : لا يقاس بال محمد صلى الله عليه وآله وسلم ؛
من هذه الأمة أحد ؛ ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً ؛ هم أساس الدين ؛
وعماد اليقين ؛ إليهم يفى الغالي ؛ وبهم يلحق التالي ؛ ولهم خصائص حق الولاية ؛ وفيهم
الوصية والوراثة ، الآن إذ رجع الحق إلى أهله ؛ ونقل إلى منتقله . وقوله عليه السلام من
خطبة أخرى يعجب فيها من مخالفه : فيا عجبى ! ومالي لا أعجب من خطأ هذه الفرق
على اختلاف حججها في دينها ؛ لا يقتصون أثر نبي ؛ ولا يقتدون بعمل وصي .
الخطبة (١٧) .

٢ — وللزهراء عليها السلام حجج بالغة ، وخطبتها في ذلك سائرتان كان أهل البيت
يلزمون أولادهم بحفظها كما يلزمونهم بحفظ القرآن ، وقد تناولت أولئك الذين نقلوا البناء

١١ — راجع الخطبة ٢٥ ص ٦٢ من الجزء الأول من النهج .

١٢ — كما في ص ٧٩ من الجزء الثاني من النهج من الكلام ١٥٧ .

١٣ — كما في ص ٣٦ والتي بعدها من الجزء الثاني من النهج من الكلام ١٤٠ .

١٤ — راجعه في آخر ص ٤٨ والتي بعدها من الجزء الثاني من النهج في الخطبة ١٤٦ .

١٥ — دخائل المكر والخديعة .

١٦ — تجدها في أول ص ٢٥ وهي آخر الخطبة ٢ من الجزء الأول من النهج .

١٧ — راجعها في ص ١٤٥ من الجزء الأول من النهج وهي الخطبة ٨٤ .

عن رص أساسه فنوه في غير موضعه ، فقالت : ويحهم أنى زحزحوها — أي الخلافة — عن رواسي الرسالة؟! وقواعد النبوة ، ومهبط الروح الأمين ، الطين (١٨) بأمر الدنيا والدين ، إلا ذلك الخسران المبين ؛ وما الذي تقموا من أبي الحسن ؟ تقموا والله منه نكير سيفه ، وشدة وطأته ، ونكال وقعته ، وتنمره في ذات الله وتالله لو تكأفؤا (١٩) على زمام نبذه إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لاعتقله وسار بهم سيراً سجحاً لا يكلم خشاشه ، ولا يتتبع راكبه ، ولأوردتهم منها رويأً فضفاضاً (٢٠) تطفح ضفتاه ، ولا يترنم جانباه ، ولأصدرهم بطانة (٢١) ، ونصح ، ونصح لهم سرأً وإعلاناً ، غير متحل منهم بطائل إلا بغمر النهال (٢٢) وردعة سورة الساعب (٢٣) ، ولفتحت عليهم بكرات من السماء والأرض ، وسيأخذهم الله بما كانوا يكسبون ، ألا هلم فاستمع وماعشت أراك الدهر عجياً ، وان تعجب ، فقد أعجبك الحادث ، إلى أي لجأ لجأوا؟! وبأي عروة تمسكوا ، لبئس المولى ولبئس العشير ، بئس للظالمين بدلا ، استبدلوا والله الذنابا بالقوام ؛ والعجز بالكاهل ؛ فرغماً لمعاطس قوم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ألا إنهم هو المفسدون ولكن لا يشعرون ، ويحهم أ فمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون . إلى آخر الخطبة (٢٤) ، وهي نموذج كلام العترة الطاهرة في هذا الموضوع ، وعلى هذه فقس ماسواها ، والسلام .

ش

١٨ — الخبير .

١٩ — التكافؤ : التساوي ، والزمان الذي نبذه إليه رسول الله — أي ألقاه إليه — إنما هو زمام الأمة في أمور دينها ودنياها ، والمعنى أنهم لو تساوا جميعاً في الانقياد بذلك الزمام ، والاستسلام إلى ذلك القائد العام ، لاعتقله أي وضعه بين ركابه ، وساقه كما يعتقل الرمح ، وسار بهم سيراً سجحاً أي سهلاً لا يكلم خشاشه أي لا يجرح أنف البعير ، والخشاش : عود يجعل في أنف البعير يشد به الزمام ولا يتتبع راكبه أي لا يصيبه أذى .

٢٠ — أي يفيض منه الماء .

٢١ — أي شعبانين .

٢٢ — أي ري الظمان .

٢٣ — أي كسر شدة الجوع .

٢٤ — أخرجها أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة وفدك ، عن محمد بن زكريا ، عن محمد بن عبد الرحمن المهلي ، عن عبد الله بن حماد بن سليمان عن أبيه ، عن عبد الله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين ، مرفوعة إلى الزهراء عليها السلام ، ورواها الإمام أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر المتوفي سنة ٢٨٠ ، في ص ٢٣ من كتابه — بلاغات النساء — من طريق هارون بن مسلم بن سعدان ، عن الحسن بن علوان ، عن عطية العوفي الذي روى هذه الخطبة عن عبد الله بن الحسن بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين ، عن جدتها الزهراء عليها السلام ؛ وأصحابنا يروون هذه الخطبة عن سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي ، عن الزهراء عليها السلام . وقد أوردها الطبرسي في كتاب الاحتجاج ، والمجلسي في بحار الأنوار ، ورواها غير واحد من الأئمة الثقات .

نلتبس تميم الفائدة بنقل احتجاج غير الامام والزهراء ، ولكم الفضل ، والسلام .

س

- ١ - احتجاج ابن عباس
- ٢ - احتجاج الحسن والحسين
- ٣ - احتجاج أبطال الشيعة من الصحابة
- ٤ - الاشارة إلى احتجاجهم بالوصية

١ - ألفتكم إلى محاوره ابن عباس وعمر ، إذ قال عمر (في حديث طويل دار بينهما) : يا ابن عباس أتدري مامنع قومكم منكم بعد محمد (ص) ؟ (قال ابن عباس) : فكرهت أن أحييه ، فقلت له : إن لم أكن أدري فإن أمير المؤمنين يدري ، فقال عمر : كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة فتجحفوا على قومكم بجحا بجحا (٢٥) ، فاختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت (قال) : فقلت : يا أمير المؤمنين ، ان تأذي لي في الكلام وتمط عني الغضب ، تكلمت ؛ قال : تكلم (قال ابن عباس) : فقلت أما قولك يا أمير المؤمنين : اختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت ، فلو أن قريشاً اختارت لأنفسها من حين اختار الله لها ، لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود ، وأما قولك : انهم أبو أن تكون لنا النبوة والخلافة ، فإن الله عز وجل ؛ وصف قوماً بالكراهة ؛ فقال : ﴿ ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم ﴾ فقال عمر : هيهات يا ابن عباس قد كانت تبلغني عنك أشياء أكره أن أفرك عليها فتزيل منزلتي مني ، فقلت : ماهي يا أمير المؤمنين ؟ فإن كانت حقاً فما ينبغي أن تزيل منزلتي منك ؛ وإن كانت باطلاً فمئلي أماط الباطل عن نفسه ؛ فقال عمر : بلغني أنك تقول : إنما صرفوها عنا حسداً وبغياً وظلماً ، (قال) فقلت : أما قولك يا أمير المؤمنين ظلماً فقد تبين للجاهل والحليم ، وأما قولك حسداً فإن آدم حسد ونحن ولده المحسودون ، فقال عمر : هيهات هيهات ، أبت والله قلوبكم يابني هاشم إلا حسداً لا يزول . (قال) فقلت : مهلاً يا أمير المؤمنين ، لاتصف بهذا قلوب قوم أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ، الحديث (٢٦) .

وحاوره مرة أخرى ، فقال له في حديث آخر : كيف خلفت ابن عمك ، قال :

٢٥ - أي تبجحا ، والبجح بالشيء : هو الفرح به .

٢٦ - نقلناه من التاريخ الكامل لابن الأثير بعين لفظه وقد أورده في آخر سيرة عمر من حوادث سنة ٢٣ ص ٢٤ من جزئه الثالث ، وأورده علامة المعتزلة في سيرة عمر أيضاً ص ١٠٧ من المجلد الثالث من شرح نهج البلاغة .

فظنته يعني عبد الله بن جعفر ، قال : فقلت : خلفته مع أترابه ، قال : لم أعن ذلك إنما عنيت عظيمكم أهل البيت ، قال : قلت : خلفته يمتح بالغرب وهو يقرأ القرآن . قال : يا عبد الله عليك دماء البدن ان كتمتنيها هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة ؟ قال : قلت : نعم . قال : أيزعم أن رسول الله نص عليه . قال ابن عباس : قلت : وأزيدك سألت أبي عما يدعي — من نص رسول الله عليه بالخلافة — فقال : صدق ، فقال عمر : كان من رسول الله في أمره ذرو (٢٧) من قول لا يثبت حجة ، ولا يقطع عذراً ، ولقد كان يربع (٢٨) في مأره وقتاً ما ولقد أراد في مرضه أن يصرح باسمه فمنعته من ذلك ، الحديث (٢٩) .

وتحاوروا مرة ثالثة فقال : يا ابن عباس ما أرى صاحبك إلا مظلوماً ، فقلت : يا أمير المؤمنين فأردد إليه ظلامته (قال) فانتزع يده من يدي ومضى يهيمهم ساعة ، ثم وقف فلحقته ، فقال : يا ابن عباس ما أظنهم منعهم عنه إلا أنه استصغره قومه ، قال : فقلت له : والله ما استصغره الله ورسوله حين أمراه أن يأخذ براءة من صاحبك ، قال : فأعرض عني وأسرع ، فرجعت عنه (٣٠) ، وكم لحير الأمة ولسان الهاشميين وابن عمر رسول الله عبد الله بن العباس من أمثال هذه المواقف ، وقد مر عليك — في المراجعة ٢٦ — احتجاجه على ذلك الرهط العاتي ببضع عشرة من خصائص علي في حديث طويل جليل ، قال فيه : وقال النبي ليني عمه : أيكم يواليني في الدنيا والآخرة فأبوا ، وقال علي : أنا وأوليك في الدنيا والآخرة ، فقال لعلي : أنت وليي في الدنيا والآخرة (إلى أن قال ابن عباس) : وخرج رسول الله في غزوة تبوك وخرج الناس معه ، فقال له علي : أخرج معك ؟ فقال رسول الله : لا ، فبكى علي ، فقال له النبي (ص) : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنه ليس بعدي نبي ، انه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي (قال) : وقال له رسول الله : أنت ولي كل مؤمن بعدي (قال) : وقال (ص) : من كنت مولاه فإن علياً مولاه . الحديث .

٢ — وكم لرجال بني هاشم يومئذ من أمثال هذه الاحتجاجات حتى أن الحسن ابن علي جاء إلى أبي بكر وهو على منبر رسول الله (ص) ، فقال له : انزل عن مجلس

٢٧ — الذرو — بكسر والضم — : المكان المرتفع والعلو مطلقاً ، والمعنى أنه كان من رسول الله في أمر علي من القول في الثناء عليه ، وهذا اعتراف من عمر كما لا يخفى .

٢٨ — هذا مأخوذ من قولهم ربيع الرجل في هذا الحجر إذا رفعه بيده امتحاناً لقوته ، يريد أن النبي كان في ثنائه على علي بتلك الكلمات البليغة ، يمتحن الأمة في أنها هل تقبله خليفة أم لا .

٢٩ — أخرجه الامام أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر في كتابه تاريخ بغداد بسنده المعتبر إلى ابن عباس ، وأورده علامة المعتزلة في أحوال عمر من شرح نهج البلاغة ، ص ٩٧ من مجلده الثالث .

٣٠ — أورد هذه المحاوراة أهل السير في أحوال عمر ، ونحن نقلناها من شرح نهج البلاغة لعلامة المعتزلة ، فراجع ص ١٠٥ من مجلده الثالث .

أبي ؛ ووقع للحسين نحو ذلك مع عمر وهو على المنبر أيضاً (٣١) .

٣ — وكتب الامامية ثبت في هذا المقام احتجاجات كثيرة قام بها الهاشميون وأولياؤهم من الصحابة والتابعين ، فليراجعها من أرادها في مظانها ، وحسبنا ما في كتاب الاحتجاج للإمام الطبرسي من كلام كل من خالد بن سعيد بن العاص الأموي (٣٢) ، وسلمان الفارسي ، وأبي ذر الغفاري ، وعمار بن ياسر ؛ والمقداد ؛ وبريدة الأسلمي ، وأبي الهيثم بن التيهان ؛ وسهل بن عثمان ابني حنيف ، وخزيمة بن ثابت ذي الشهادتين ، وأبي بن كعب ؛ وأبي أيوب الأنصاري ، وغيرهم . ومن تتبع أخبار أهل البيت وأولياءهم ، علم أنهم كانوا لا يضيعون فرصة تخولهم الاحتجاج بأنواه كلها من تصريح وتلويح ، وشدة ولين ، وخطابة وكتابة ، وشعر ونثر ، حسبما تسمح لهم ظروفهم الحرجة .

٤ — وأكثرنا من ذكر الوصية محتجين بها كما يعلمه المتتبعون ؛ والسلام .

ش

المراجعة ١٠٧

رقم : ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

متى ذكروا الوصية ؟

متى ذكروا الوصية إلى الامام ؟ ومتى احتجوا بها ؟ ما رأيهم ذكروها إلا في مجلس أم المؤمنين ، فأنكرتها ، كما بيناه سابقاً ، والسلام .

س

المراجعة ١٠٨

الاحتجاج بالوصية

بلى ، ذكرها أمير المؤمنين على المنبر ، وقد تلونا عليك — في المراجعة ١٠٤ — نصه . وكل من أخرج حديث الدار يوم الأندار فإنما أسنده إلى علي ، وقد أوردناه

٣١ — نقل ابن حجر كلنا القضيتين في المقصد الخامس ، مما أشارت إليه آية المودة في القربي ، وهي الآية ١٤ من آيات الباب ١١ من صواعقه ، فراجع من الصواعق ص ١٦٠ ، وقد أخرج الدارقطني قضية الحسن مع أبي بكر ، وأخرج ابن سعد في ترجمة عمر من طبقاته قضية الحسين مع عمر .

٣٢ — كان خالد بن سعيد بن العاص ممن أبي خلافة أبي بكر ، وامتنع عن البيعة ثلاثة أشهر ، نص على ذلك جماعة من أثبات أهل السنة كابن سعد في ترجمة خالد من طبقاته ص ٧٠ من جزئها الرابع ، وذكر أن أبا بكر لما بعث الجنود إلى الشام ، عقد له على المسلمين وجاء باللواء إلى بيته ، فقال عمر لأبي بكر : أتولي خالداً وهو القائل ماقال ؟ فلم يزل به حتى أرسل أبا أروى الدوسي فقال له : ان خليفة رسول الله يقول لك : اردد إلينا لواءنا ، فأخرجه فدفعه إليه ، وقال : ماسرتنا ولا يتكلم ، ولا ساءنا عزلكم ، فجاء أبو بكر فدخل عليه يعتذر إليه ، ويعزم عليه أن لا يذكر عمر بحرف . ١٠١ هـ . وكل من ذكر بعث الجنود إلى الشام ، أورد هذه القضية أو أشار إليها ، فهي من الأمور المستفيضة .

سابقاً — في المراجعة ٢٠ — وفيه النص الصريح بوصايته وخلافته ، وخطب الامام أبو محمد الحسن السبط سيد شباب أهل الجنة حين قتل أمير المؤمنين خطبته الغراء (٣٣) ، فقال فيها : وأنا ابن النبي ، وأنا ابن الوصي . وقال الامام جعفر الصادق (٣٤) : كان علي يرى مع رسول الله (ص) ، قبل الرسالة الضوء ، ويسمع الصوت (قال) : وقال له (ص) : لولا أنني خاتم الأنبياء لكنت شريكاً في النبوة ، فإن لا تكن نبياً فإنك وصي نبي ووارثه ؛ وهذا المعنى متواتر عن أئمة أهل البيت كافة ؛ وهو من الضروريات عندهم وعند أوليائهم ، من عصر الصحابة إلى يومنا هذا ، وكان سلماً الفارسي يقول : سمعت رسول الله (ص) يقول : ان وصيي ، وموضع سري وخير من أترك بعدي ، ينجز عدتي ؛ ويقضي ديني ؛ علي بن أبي طالب ؛ وحدث أبو أيوب الأنصاري أنه سمع رسول الله (ص) يقول لفاطمة : أما علمت أن الله عز وجل اطلع علي أهل الأرض فاختار منهم أباك فبعثه نبياً ، ثم اطلع الثانية فاختار بعلك ، فأوحى إلي فأنكحته واتخذته وصياً ؛ وحدث بريدة فقال : سمعت رسول الله (ص) يقول : لكل نبي وصي ووارث ؛ وان وصيي ووارثي علي بن أبي طالب (٣٥) ؛ وكان جابر بن يزيد الجعفي إذا حدث عن الامام الباقر يقول — كما في ترجمة جابر من ميزان الذهبية — : حدثني وصي الأوصياء . وخطبت أم الخير بنت الحريش البارقية في صفين تحرض أهل الكوفة على قتال معاوية خطبتها العصماء ، فكان مما قالت فيها : هلموا رحمكم الله إلى الامام العادل ، والوصي الوفي ، والصديق الأكبر . إلى آخر كلامها (٣٦) .

هذا بعض مآشاد السلف بذكر الوصية في خطبهم وحديثهم . ومن تتبع أحوالهم ، وجدهم يطلقون الوصي على أمير المؤمنين اطلاق الأسماء على مسمياتها ، حتى قال صاحب تاج العروس في مادة الوصي ص ٣٩٢ من الجزء العاشر من التاج : والوصي — كغني — : لقب علي رضي الله عنه .

أما ماجاء من ذلك في شعرهم ، فلا يمكن أن يحصى في هذا الاملاء ، وإنما نذكر منه ما يتم به الغرض ، قال عبد الله بن العباس بن عبد المطلب :
وصي رسول الله من دون أهله وفارسه ان قيل هل من منازل
وقال المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب من أبيات يحرض فيها أهل العراق على حرب معاوية بصفين :
هذا وصي رسول الله قائدكم وصهره وكتاب الله قد نشرا
وقال عبد الله بن أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب :

- ٣٣ — أخرجه الحاكم في ص ١٧٢ من الجزء ٣ من صحيحه المستدرک .
٣٤ — كما في ص ٢٥٤ من المجلد الثالث من شرح نهج البلاغة في آخر شرح الخطبة القاصعة .
٣٥ — حديث بريدة هذا ، وحديثا أبي أيوب وسلمان المتقدمان أوردناهما في المراجعة ٦٨ .
٣٦ — أخرجه الامام أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر البغدادي في ص ٤١ من كتاب بلاغات النساء ، بسنده إلى الشعبي .

ومنا علي ذاك صاحب خيبر وصاحب بدر يوم سالت كتابه
وصي النبي المصطفى وابن عمه فمن ذا يدانيه ومن ذا يقارنه
وقال ابو الهيثم بن التيهان ، وكان بدرياً ، من أبيات أنشأها يوم الجمل :
إن الوصي امامنا وولينا برح الخفاء وباحت الأسرار
وقال خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين ، وهو بدري ، من أبيات أنشأها يوم الجمل
أيضاً :

ياوصي النبي قد أجلت الحر ب الأعادي وسارت الأظعان
وقال رضي الله عنه :
أعائش خلي عن علي وعييه بما ليس فيه إنما أنت والده
وصي رسول الله من دون أهله وأنت علي ماكان من ذاك شاهده
وقال عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي ، يوم الجمل وهو من أبطال الصحابة ،
وقد استشهد في صفين هو وأخوه عبد الرحمن :
ياقوم للخطة العظمى التي حدثت حرب الوصي وما للحرب من آسي
ومن شعر أمير المؤمنين في صفين :
ماكان يرضى أحمد لو أجبوا أن يقرنوا وصيه والابترا
وقال جرير بن عبد الله البجلي الصحابي من أبيات أرسلها إلى شرحبيل بن السمط ؛
وقد ذكر فيها علياً :
وصي رسول الله من دون أهله وفارسه الحامي به يضرب المثل
وقال عمر بن حارثة الأنصاري من أبيات له في محمد بن أمير المؤمنين المعروف
بابن الحنفية :

سمي النبي وشبه الوصي ورايته لونها العندم
وقال عبد الرحمن بن جعيل إذ بايع الناس علياً بعد عثمان :
لعمري لقد بايعتم ذا حفيظة علي الدين معروف العفاف موقفا
علياً وصي المصطفى وابن عمه وأول من صلى أخا الدين والتقى
وقال رجل من الأزد يوم الجمل :
هذا علي وهو الوصي آخاه يوم النجوة النبي
وقال هذا بعدي الولي وعاه واع ونسى الشقي
وخرج يوم الجمل شاب من بني ضبة معلم من عسكر عائشة ، وهو يقول :
نحن بنو ضبة أعداء علي ذاك الذي يعرف قدماً بالوصي
وفارس الخيل على عهد النبي ماأنا عن فضل علي بالعمي
لكنني أنعي ابن عفان التقى

وقال سعيد بن قيس الهمداني يوم الجمل ؛ وكان مع علي :

أية حرب أضرمت نيرانها وكسرت يوم الوغى مرانها
قل للوصي أقبلت قحطانها فادع بها تكفيكها همدانها
هم بنوها وهم إخوانها

وقال زياد بن ليبيد الأنصاري يوم الجمل ، وكان من أصحاب علي :
كيف ترى الأنصار في يوم الكلب أنا أناس لا نبالي من عطب
ولا نبالي في الوصي من غضب وإنما الأنصار جد لا لعب
هذا علي وابن عبد المطلب نصره اليوم علي من قد كذب
من يكسب البغي فبئس ما اكتسب

وقال حجر بن عدي الكندي في ذلك اليوم أيضاً :
ياربنا سلم لنا علياً سلم لنا المبارك المضيأ
المؤمن الموحد التقيأ لا خطل الرأي ولا غويأ
بل هاديأ موقفاً مهديأ واحفظه ربي واحفظ النبيأ
فيه فقد كان له وليأ ثم ارتضاه بعده وصيأ

وقال عمر بن أحجية يوم الجمل في خطبة الحسن بعد خطبة ابن الزبير :
حسن الخير ياشييه أيه قمت فينا مقام خير خطيب
قمت بالخطبة التي صدع الله بها عن أبيك أهل العيوب
لست كابن الزبير لجلج في القول وطأطأ عنان فسل مريب
وأبى الله أن يقوم بما قام م به ابن الوصي وابن النجيب
إن شخصاً بين النبي لك الخيد ر وبين الوصي غير مشوب

الرد على المراجعة ١٠١ - ١٠٨

لقد بدا من المراجعة رقم ١٠١ المنسوبة إلى الشيخ البشري أنه قد تقبل أصول الرافضة على النحو الذي عرضه الموسوي ، وكأنه بات يتهياً لخلع ثياب أهل السنة والجماعة ، ليستبدلها بثياب الرفض كما فصلها الموسوي في مراجعاته ، والعياذ بالله .

وحيث أن تخطر على قلب البشري شبهة يسارع إلى عرضها على الموسوي يفصح عنها بسؤاله له : لِمَ لَمْ يحتج الامام يوم السقيفة بنصوص الخلافة والوصية التي تعكف الرافضة عليها ؟ .

ويأتي هذا السؤال بمثابة صفة قوية مفاجئة للموسوي ، فيجيب عليه بأكاذيب يناقض بعضها بعضاً .

ففي المراجعة ١٠٢ أجاب أولاً بما يفيد عدم وقوع الاحتجاج من علي رضي الله عنه ، وعلل ذلك بتعليلات كاذبة :

أحدها : أنه لم يشهد البيعة ، ولا دخل السقيفة لانشغاله وبني هاشم في تجهيز النبي ﷺ وتكفينه ودفنه .

وجوابه أن البيعة ، وقعت في يومين متتاليين بيعة أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار كانت يوم الاثنين الذي توفي فيه رسول الله ﷺ في سقيفة بني ساعدة ، وبيعة العامة من المهاجرين والأنصار كانت في اليوم الثاني لوفاته عليه الصلاة والسلام في مسجد الرسول ﷺ .

وكلا البيعتين وقعتا في المدينة على مقربة من الحجرات الطاهرة التي توفي فيها رسول الله ﷺ الأمر الذي يسهل على علي رضي الله عنه أن يظهر احتجاجه في المكانين لقربهما من المكان الذي هو مشغول فيه .

ولو قدر أنه لشدة انشغاله لم يتمكن من الحضور لاعلان احتجاجه فكان الواجب عليه شرعاً ، أن يظهر للصحابة هذه الوصية الواجبة بنفسه فإن لم يستطع فله أن يستعين بغيره من بني هاشم لينوب عنه في إظهارها . لكنه رضي الله

عنه لم يفعل ذلك كله ، وسكت في وقت لا يصح له السكوت فيه مع وجود الوصية الأمر الذي يدل على أنه لا وصية بالخلافة لعلي ولا لغيره من الصحابة رضي الله عنهم .

ثانياً : أنه ترك الاحتجاج إثارةً للمصلحة فهذا باطل أيضاً حتى عند الموسوي إذ عاب علي أبي بكر وعمر أموراً هي من مثل ما وقع من علي رضي الله عنه . انظر كلامه في ما أسماه برزية يوم الخميس ، وسرية أسامة ، وقتل المارق . ولم يقبل الاعتذار فيها ، وحكم عليهم بعدم التعبد بأوامر النبي ﷺ فيما يتعلق بجانب السياسة والحكم مقدمين في ذلك المصلحة .

وعلي رضي الله عنه عطل نص الوصية أيضاً ولم يظهر في وقت الحاجة تقديماً للمصلحة . فلماذا لا يعاب عليه كما أعاب الموسوي علي أبي بكر وعمر .

ثالثاً : لقد نقلنا في ردنا على المراجعة ٧٩ و ٨٠ من كلام المحدثين والمحققين من أهل العلم بما يعني من إعادته هنا من أن علياً قد بايع أبا بكر طائعاً مختاراً ونقلنا من كلامهم الحوار الذي دار بين أبي بكر وعلي وعذر علي في تأخير بيعته ، واعترافه بفضل أبي بكر وأحقية في الخلافة .

أما أنه أكره علي البيعة إكراهاً فهذا ما لا ذكر له في كتاب من الكتب المعتمدة عند أهل العلم .

رابعاً : أما اعتذاره لعدم الاحتجاج بأن أولي الأمر أعلنوا ما يسمى في زماننا بالأحكام العرفية ومنعوا الناس من الكلام ، والتعبير عن آرائهم أو التحدث بما ثبت عن النبي ﷺ فهذا محض افتراء وكذب واعتماد منه على قياس الماضي بالحاضر ليس إلا ، قائلاً : فقس الماضي على الحاضر ، فالناس ناس ، والزمان زمان ، ولا يخفى فساد هذا القياس من الناحيتين العقلية والشرعية . وفيه ما فيه من المعارضة للعقل ، والمنطق السليم ، ولما ثبت في الأحاديث الصحيحة « ما من يوم يأتي إلا والذي بعده شر منه » فهل ساوى النبي ﷺ بين الأيام والأزمان في هذا الحديث !!؟ وهل ساوى النبي بين أهل بدر وغيرهم من الصحابة ، وهل جعل القرون كلها واحداً عندما قال : « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .

وفي المراجعة ١٠٢ عاد وناقض نفسه عندما زعم أن علياً والعترة الطاهرة رضي الله عنهم نشروا نصوص الخلافة بين الصحابة والتابعين معبرين بذلك عن

احتجاجهم ولكن بأسلوب حكيم . وكان من قبل ذلك قد قرر أنهم لم يحتجوا
والتمس لهم الأعدار في ذلك . إنه لتناقض مخجل يخجل منه الجهلاء قبل
العلماء .

وفي المراجعات ذات العدد الزوجي ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٨ يبدو فيها
أن جعبة الموسوي خلت من السهام المسمومة التي كان يوجهها إلى حملة رسالة
النبوة وحماتها ، ومثبي دعائمها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، ومعين الكذب
عنده بدأ ينضب ، فراح يقطع أجزاء من الخطب المنسوبة كذباً إلى علي رضي
الله عنه ، وفاطمة الزهراء رضي الله عنها ، وابن عباس ، والحسن والحسين
رضي الله عنهم ، في كتاب نهج البلاغة ، وهو كتاب غني عن التعريف .

كما راح يعيد أحاديثاً سبق له الاحتجاج بها وسبق لنا الرد عليها فاستشهد
في حديث الوليمة التي أولمها رسول الله ﷺ في دار عمه يوم نزل قوله تعالى
﴿ وأنذر عشيرتک الأقربين ﴾ ، وسبق لنا الرد عليه في الرد على المراجعة ٢٠ ،
وبحديث غدیر خم « ألتست أولى بالمؤمنين من أنفسهم » وقد مضى الرد عليه
في الرد على المراجعة ٢٣ ، ٢٤ ، ٥٦ .

وفي المراجعة ١٠٨ عاد الموسوي إلى الاحتجاج بالوصية مستدلاً
بالخطبة الشقشقية المنسوبة كذباً إلى علي رضي الله عنه في نهج البلاغة .

وكل ماجاء في هذه الخطبة المزعومة يتعارض مع خطبته يوم أن ولي
الخلافة ، فقد روى الطبري (٦ / ١٥٧ و ١ / ٣٠٧٧) جزءاً منها ، قال
علي : « أيها الناس عن ملأ وأذن إن هذا أمركم ، ليس لأحد فيه حق إلا من
أمرتم ، وقد افترقنا بالأمس على أمر (أي على البيعة له) فإن شئتم قعدت لكم ،
وإلا فلا أجد على أحد » وبذلك أعلن أنه لا يستمد الخلافة من شيء سبق ،
بل يستمدها من البيعة إذا ارتضتها الأمة .

وقد مضى الرد على صحة هذه الوصية عند كلامنا على المراجعة رقم
٢٠ فليراجع .

أما ما أخرجه الحاكم في مستدرکه من خطبة الحسن بن علي يوم مقتل
أبيه ، فلا صحة لها كما حكم بذلك الذهبي في تلخيصه ٣ / ١٧٢ ولا صحة
لما أورده الموسوي عن جعفر الصادق ، كان علي يرى مع رسول الله قبل الرسالة
الضوء ، ويسمع الصوت . وكذا حديث : لولا أني خاتم الأنبياء لكنت شريكاً
في النبوة فإن لاتكن نبياً فوصي نبي . فهي أقوال لا أصل لها في كتب السنة

المعروفة ، وليس لها سند معروف .

أما حديث بريدة فقد مضى الكلام عليه في الرد على المراجعة ٦٨
فليراجع .

أما قول الموسوي : ومن تتبع أحوال السلف وجدهم يطلقون الوصي
على أمير المؤمنين على اطلاق الأسماء على مسمياتها . فإنه محض كذب
وافتراء . فإن وصف علي بأنه (وصي) ما عرف إلا في أواخر خلافة عثمان
بن عفان سنة ٣٠ ، ولم يعرفه أحد من قبل هذا ، والذي اخترعه هو ابن سبأ
باتفاق أهل السنة ، والرافضة .

فقد نقل المامقاني في ترجمة عبد الله بن سبأ من كتابه (تنقيح المقال
في أحوال الرجال ٢ / ١٨٤) وهو أبسط كتب الرافضة وأهمها في الجرح
والتعديل أن الكشي — من كبار علماء الرافضة — قال مانصه : (وذكر أهل
العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم ووالى علياً ، وكان يقول — وهو
على يهوديته — في يوشع بن نون (وصي موسى) ، فقال في اسلامه — بعد
وفاة رسول الله ﷺ — في علي مثل ذلك (أي أن دعوى كون علي وصي
محمد ﷺ اختراع يهودي حدث بعد النبي ﷺ — وكان) أي عبد الله بن
سبأ) أول من شهر القول بإمامة علي وأظهر البراءة من أعدائه ، وكاشف مخالفه
وكفرهم ، فمن هنا قال من خالف الشيعة : إن أصل التشيع والرفض مأخوذ
من اليهود) انتهى بنصه عن إمامهم الكشي . انظر مختصر التحفة الاثني عشرية
. ٢٩٩ .

المراجعة ١٠٩

رقم : ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

كنا — في المراجعة ١٩ — قلنا لكم : ان بعض المتعصبين عليكم قد يشاغبون في إسناد مذهبكم — في فروع الدين وأصوله — إلى أئمة أهل البيت ، ووعدنا أنفسنا بمراجعتكم في هذا الشأن ؛ وهذا وقت الوعد ؛ فهل تفضلون بما يدرأ شغبيهم ؛ والسلام .

س

المراجعة ١١٠

رقم : ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

- ١ — تواتر مذهب الشيعة عن أئمة أهل البيت
- ٢ — تقدم الشيعة في تدوين العلم زمن الصحابة
- ٣ — المؤلفون من سلفهم زمن التابعين وتابعي التابعين

١ — ان أولى الألباب ليعلمون بالضرورة انقطاع الشيعة الامامية (٤٧) خلفاً عن سلف في أصول الدين وفروعه إلى العترة الطاهرة ، فرأيهم تبع لرأي الأئمة من العترة في الفروع والأصول وسائر ما يؤخذ من الكتاب والسنة أو يتعلق بهما من جميع العلوم لا يعولون في شيء من ذلك إلا عليهم ولا يرجعون فيه إلا إليهم ؛ فهم يدينون الله تعالى ؛ ويتقربون إليه سبحانه بمذهب أئمة أهل البيت ، لا يجدون عنه حولاً ، ولا يرتضون بدلاً ؛ على ذلك مضى سلفهم الصالح من عهد أمير المؤمنين والحسن والحسين والأئمة التسعة من ذرية الحسن (ع) إلى زماننا هذا وقد أخذنا الفروع والأصول عن كل واحد منهم جم من ثقات الشيعة وحفاظهم وافر ، وعدد من أهل الورع والضبط والانتقان يربو على التواتر ، فرووا ذلك لمن بعدهم على سبيل التواتر القطعي ، ومن بعدهم رواه لمن بعده على هذا السبيل ، وهكذا كان الأمر في كل خلف وجيل ؛ إلى أن انتهى إلينا كالشمس الضاحية ليس دونها حجاب ؛ فنحن الآن في الفروع والأصول ؛ على ما كان عليه الأئمة من آل الرسول ؛ روينا بقضنا وقضيضنا مذهبهم عن جميع آباءنا وروى جميع آباءنا ذلك عن جميع آباءهم ، وهكذا كانت الحال ؛ في جميع الأجيال ، إلى زمن النقيين العسكريين والرضائيين والجواديين ، والكاظمين الصادقين ، والعباديين الباقرين ؛ والسبطين الشهيدان ؛ وأمير المؤمنين (ع) ؛ فلا نحيط الآن بمن صحب أئمة أهل البيت من سلف الشيعة ، فسمع أحكام الدين منهم ، وحمل علوم الاسلام عنهم وان الوسع ليضيق عن استقصائهم وعدهم ، وحسبك ماخرج من أقلام اعلامهم ، من المؤلفات الممتعة ، التي لايمكن استيفاء عدها في هذا الاملاء وقد اقتبسوها من نور أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، واغترفوها من بحورهم ، سمعوها من أفواههم ، وأخذوها من شفاههم ، فهي ديوان

٤٧ — ان مجلة الهدى العراقية قد اقتبست هذه المراجعة من هذا الكتاب ، فنشرتها تباعاً في مجلدتها الأول والثاني ، وجعلتها كاملي بتوقيع اسم مؤلفها الحقيق عبد الحسين شرف الدين الموسوي .

عملهم ؛ وعنوان حكمهم ؛ ألقت على عهدهم ؛ فكانت مرجع الشيعة من بعدهم ؛ وبها ظهر امتياز مذهب أهل البيت على غيره من مذاهب المسلمين فانا لانعرف أن أحداً من مقلدي الأئمة الأربعة مثلاً ، ألف على عهدهم كتاباً في أحد مذاهبهم ، وانما ألف الناس على مذاهبهم ، فأكثروا بعد انقضاء زمنهم ، وذلك حيث تقرر حصر التقليد فيهم ، وقصر الامامة في الفروع عليهم ، وكانوا أيام حياتهم كسائر من عاصرهم من الفقهاء والمحدثين ، لم يكن لهم امتياز على من كان في طبقتهم ؛ ولذلك لم يكن على عهدهم من يهتم بتدوين أقوالهم ، اهتمام الشيعة بتدوين أقوال أئمتها المعصومين — على رأيها — فإن الشيعة من أول نشأتها ، لاتباع الرجوع في الدين إلى غير أئمتها ، ولذلك عكفت هذا العكوف عليهم ، وانقطعت في أخذ معالم الدين إليهم ، وقد بذلت الوسع والطاقة في تدوين كل ماشافهوها به ، واستفرغت الهمم والعزائم في ذلك بما لا مزيد عليه ، حفظاً للعلم الذي لا يصح — على رأيها — عند الله سواه وحسبك — مما كتبه أيام الصادق — تلك الأصول الأربع مئة ، وهي أربعمائة مصنف لأربع مئة مصنف ، كتبت من فتاوي الصادق على عهده ، ولأصحاب الصادق غيرها هو أضعاف أضعافها ، كما ستسمع تفصيله قريباً ان شاء الله تعالى .

أما الأئمة الأربعة فليس لهم عند أحد من الناس منزلة أئمة أهل البيت عند شيعتهم ، بل لم يكونوا أيام حياتهم ، بالمنزلة التي تبوأوها بعد وفاتهم ، كما صرح به ابن خلدون ، في الفصل الذي عقده لعلم الفقه من مقدمته الشهيرة ؛ واعترف به غير واحد من أعلامهم ، ونحن مع ذلك لانرتاب في أن مذاهبهم إنما هي مذاهب اتباعهم ، التي عليها مدار عملهم في كل جيل ، وقد دونوها في كتبهم لأن اتباعهم أعرف بمذاهبهم ، كما أن الشيعة أعرف بمذهب أئمتهم ، الذي يدينون الله بالعمل على مقتضاه ، ولا تتحقق منهم نية القربة إلى الله بسواه .

٢ — وان الباحثين ليعلمون بالبداهة تقدم الشيعة في تدوين العلوم على من سواهم ، إذ لم يتصد لذلك في العصر الأول غير علي وأولو العلم من شيعته ، ولعل السر في ذلك اختلاف الصحابة في اباحة كتابة العلم وعدمها ، فكرهها — كما عن العسقلاني في مقدمة فتح الباري وغيره — عمر بن الخطاب وجماعة آخرون ، خشية أن يختلط الحديث في الكتاب ، وأباحه علي وخلفه الحسن والسبط المجتبي وجماعة من الصحابة ، وبقي الأمر على هذه الحال حتى أجمع أهل القرن الثاني في آخر عصر التابعين على اباحته ، وحينئذ ألف ابن جريح كتابه في الآثار عن مجاهد وعطاء بمكة ، وعن الغزالي انه أول كتاب صنف في الاسلام ، والصواب أنه أول كتاب صنفه غير الشيعة من المسلمين وبعده كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن ثم موطأ مالك ، وعن مقدمة فتح الباري أن الربيع بن صبيح أول من جمع ، وكان في آخر عصر التابعين ، وعلى كل فالاجماع منعقد على أنه ليس لهم في العصر الأول تأليف .

أما علي وشيعته ، فقد تصدوا لذلك في العصر الأول ، وأول شيء دونه أمير المؤمنين كتاب الله عز وجل ؛ فانه (ع) بعد فراغه من تجهيز النبي (ص) آلى على نفسه أن

أن لا يرتدي إلا للصلاة ، أو يجمع القرآن ، فجمعه مرتباً على حسب النزول ، وأشار إلى عامه وخاصه ، ومطلقه ومقيدته ، ومحكمه ومتشابهه ؛ وناسخه ومنسوخه ، وعزائمه ورخصه ، وسننه وآدابه ؛ ونبه على أسباب النزول في آياته البينات ، وأوضح ماعساه يشكل من بعض الجهات وكان ابن سيرين يقول (٤٨) : لو أصبت ذلك الكتاب كان فيه العلم ، وقد عني غير واحد من الصحابة بجمع القرآن ، غير أنه لم يتسن لهم أن يجمعه على تنزيله ، ولم يودعوه شيئاً من الرموز التي سمعتها ، فاذن كان جمعه (ع) بالتفسير أشبه . وبعد فراقه من الكتاب العزيز ألف لسيدة نساء العالمين كتاباً كان يعرف عند أبنائها الطاهرين بمصحف فاطمة يتضمن أمثالاً وحكمماً ، ومواعظ وعبراً ، وأخباراً ونوادير توجب لها العزاء عن سيد الأنبياء (ص) . وألف بعده كتاباً في الديات وسمه بالصحيفة ، وقد أورده ابن سعد في آخر كتابه المعروف بالجامع مسنداً إلى أمير المؤمنين (ع) ، ورأيت البخاري ومسلما يذكران هذه الصحيفة ويرويان عنها في عدة مواضع من صحيحيهما ، ومما رواه عنها ما أخرجه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه ، قال : قال علي رضي الله عنه ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله غير هذه الصحيفة ، قال : فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات وأسنان الابل ، قال : وفيها المدينة حرم ما بين غير إلى ثور ، فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ؛ الحديث بلفظ البخاري في باب إثم من تبرأ من مواليه من كتاب « الفرائض » في الجزء الرابع من صحيحه (٤٩) ، وهو موجود في باب فضل المدينة من كتاب الحج من الجزء الأول من صحيح مسلم (٤٩) ، وهو موجود في باب فضل المدينة من كتاب الحج من الجزء الأول من صحيح مسلم (٥٠) ، والامام أحمد بن حنبل أكثر من الرواية عن هذه الصحيفة في مسنده ، ومما رواه عنها ما أخرجه من حديث علي في صفحة ١٠٠ من الجزء الأول من مسنده عن طارق ابن شهاب ، قال : شهدت علياً رضي الله عنه ، وهو يقول على المنبر : والله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم إلا كتاب الله تعالى ، وهذه الصحيفة ، وكانت معلقة بسيفه أخذتها من رسول الله (ص) . الحديث .

وقد جاء في رواية الصفار عن عبد الملك قال دعا أبو جعفر بكتاب علي ، فجاء به جعفر مثل فخذ الرجل مطوياً ، فإذا فيه : ان النساء ليس لهن من عقار الرجل إذا توفي عنهن شيء ، فقال أبو جعفر : هذا والله خط علي واملاء رسول الله (ص) . واقتدى بأمر المؤمنين ثلثة من شيعته فألقوا على عهده ، منهم : سلمان الفارسي ، وأبو ذر الغفاري ، فيما ذكره ابن شهر آشوب ، حيث قال : أول من صنّف في الاسلام علي بن أبي طالب ، ثم سلمان الفارسي ، ثم أبو ذر . هـ .

ومنهم أبو رافع مولى رسول الله (ص) وصاحب بيت مال أمير المؤمنين عليه

٤٨ — فيما نقله عنه ابن حجر في صواعقه ، وغير واحد من الاعلام .

٤٩ — في صفحة ١١١ .

٥٠ — في صفحة ٥٢٣ .

السلام ؛ وكان من خاصة أوليائه والمستبصرين بشأته ؛ له كتاب السنن والأحكام والقضايا جمعه من حديث علي خاصة ، فكان عند سلفنا في الغاية القصوى من التعظيم ، وقد روه بطرقهم وأسانيدهم إليه ، ومنهم علي بن أبي رافع — وقد ولد كما في ترجمته من الاصابة على عهد النبي فسماه علياً — له كتاب في فنون الفقه على مذهب أهل البيت ، وكانوا عليهم السلام يعظمون هذا الكتاب ، ويرجعون شيعتهم إليه ، قال موسى بن عبد الله بن الحسن : سأل أبي رجل ، عن التشهد ، فقال أبي : هات كتاب ابن أبي رافع ، فأخرجه وأملاه علينا . ١ هـ .

واستظهر صاحب روضات الجنات أنه أول كتاب فقهي صنف في الشيعة ، وقد اشتهر في ذلك رحمه الله ، ومنهم عبيد الله بن أبي رافع كاتب علي ووليه ، سمع النبي وروى عنه (ص) ، قوله لجعفر : اشبهت خلقي وخلقي ، أخرج ذلك عنه جماعة منهم أحمد بن حنبل في مسنده ، وذكره ابن حجر في القسم الأول من اصابته بعنوان عبيد الله بن أسلم ، لأن أباه أبا رافع اسمه أسلم ، ألف عبيد الله هذا كتاباً فيمن حضر صفين مع علي ، من الصحابة ، رأيت ابن حجر ينقل عنه كثيراً في اصابته ، فراجع (٥١) . ومنهم ربيعة بن سميع ، له كتاب في زكاة النعم من حديث علي عن رسول الله (ص) . ومنهم عبد الله بن الحر الفارسي ، له لمعة في الحديث جمعها عن علي عن رسول الله (ص) . ومنهم الأصبغ بن نباتة صاحب أمير المؤمنين وكان من المنقطعين إليه ؛ روى عنه عهده إلى الأشر ، ووصيته إلى ابنه محمد ، ورواهما أصحابنا بأسانيدهم الصحيحة إليه . ومنهم سليم بن قيس الهلالي صاحب علي (ع) روى عنه وعن سلمان الفارسي ، له كتاب في الامامة ذكره الامام محمد بن إبراهيم النعماني في الغيبة ، فقال : وليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم أو رواه عن الائمة خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من كتب الأصول التي رواها أهل العلم وحملة حديث أهل البيت وأقدمها ، وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعول عليها . ١ هـ . وقد تصدى أصحابنا لذكر من ألف من أهل تلك الطبقة من سلفهم الصالح ، فليراجع فهرسهم وتراجم رجالهم من شاء .

٣ — وأما مؤلفو سلفنا من أهل الطبقة الثانية — طبقة التابعين — فإن مراجعتنا هذه لتضيق عن بيانهم ، والمرجع في معرفتهم ومعرفة مصنفاتهم وأسانيدهم إليهم على التفصيل إنما هو فهرس علمائنا ومؤلفاتهم في تراجم الرجال (٥٢) .

سطع — أيام تلك الطبقة — نور أهل البيت ، وكان قبلها محجوباً بسحاب ظلم الظالمين ، لأن فاجعة الطف فضحت أعداء آل محمد (ص) ، وأسقطتهم من أنظار أولي الألباب ولفتت وجوه الباحثين إلى مصائب أهل البيت ، منذ فقدوا رسول الله (ص) ، واضطرت الناس بقوارعها الفادحة إلى البحث عن أساسها ، وحملتهم على التنقيب عن

٥١ — ترجمة جبير بن الحباب بن المنذر الأنصاري في القسم الأول من الاصابة .

٥٢ — كفهرست النجاشي ، وكتاب منتهى المقال في أحوال الرجال للشيخ أبي علي ، وكتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال للميرزا محمد ، وغيرها من مؤلفات في هذا الفن وهي كثيرة .

أسبابها ، فعرفوا جذرتها وبذرتها ، وبذلك نهض أولو الحمية من المسلمين إلى حفظ مقام أهل البيت والانتصار لهم ، لأن الطبيعة البشرية تنتصر بجبلتها للمظلوم ، وتنفرد من الظالم ، وكان المسلمين بعد تلك الفاجعة دخلوا في دور جديد ، فاندفعوا إلى موالاة علي بن الحسين زين العابدين ؛ وانقطعوا إليه في فروع الدين وأصوله ؛ وفي كل ما يؤخذ من الكتاب والسنة من سائر فنون الاسلامية ، وفزعوا من بعده إلى ابنه الامام أبي جعفر الباقر (ع) ، وكان أصحاب هذين الامامين « العابدین الباقرين » من سلف الامامية ألوفاً مؤلفاً لا يمكن احصاؤهم ، لكن الذين دونت أسماؤهم وأحوالهم في كتب التراجم من حملة العلم عنهما يقاربون أربعة آلاف بطل ، ومصنفاتهم تقارب عشرة آلاف كتاب أو تزيد ، رواها أصحابنا في كل خلف عنهم بالاسانيد الصحيحة ، وفاز جماعة من أعلام أولئك الأبطال بخدمتهما وخدمة بقيتهما الامام الصادق عليهم السلام ، وكان الحظ الأوفر لجماعة منهم فازوا بالقدح المعلى علماً وعملاً .

فمنهم أبو سعيد أبان بن تغلب بن رباح الجريري القارىء الفقيه المحدث المفسر الأصولي اللغوي المشهور ، كان من أوثق الناس ، لقي الأئمة الثلاثة ، فروى عنهم علوماً جمّة ، وأحاديث كثيرة ، وحسبك أنه روى عن الصادق خاصة ثلاثين ألف حديث (٥٣) ، كما أخرجه الميرزا محمد في ترجمة أبان من كتاب منهج المقال بالاسناد إلى أبان بن عثمان عن الصادق عليه السلام ، وكان له عندهم حظوة وقدم ، قال له الباقر عليه السلام — وهما في المدينة الطيبة — : اجلس في المسجد وافت الناس ، فأني أحب أن يرى في شيعتي مثلك . وقال له الصادق عليه السلام : ناظر أهل المدينة ؛ فأني أحب أن يكون مثلك من رواتي ورجالي . وكان إذا قدم المدينة تقوّضت إليه الخلق ، واخليت له سارية النبي (ص) ، وقال الصادق (ع) لسليم بن أبي حبة : اتت أبان بن تغلب فانه سمع مني حديثاً كثيراً ، فما روى لك فأروه عني ، وقال عليه السلام لأبان بن عثمان : ان أبان بن تغلب روى عني ثلاثين ألف حديث فأروها عنه وكان إذا دخل أبان على الصادق يعانقه ويصافحه ، ويأمر بوسادة تنثني له ؛ يقبل عليه بكله . ولما نعي إليه قال عليه السلام : أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان ، وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائة . ولأبان روايات عن أنس بن مالك ، والأعمش ، ومحمد بن المنكدر ، وسماك بن حرب ؛ وإبراهيم النخعي ، وفضيل بن عمرو ، والحكم ؛ وقد احتج به مسلم وأصحاب السنن الأربعة كما بيناه إذ أوردناه — في المراجعة ١٦ — . ولا يضره عدم احتجاج البخاري به ، فإن له أسوة بائمة أهل البيت ، الصادق ، والكاظم ، والرضا ؛ والجواد التقي ؛ والحسن العسكري الزكي ، إذ لم يحتج بهم ، بل لم يحتج بالسبط الأكبر سيد شباب أهل الجنة ؛ نعم احتج بمروان بن الحكم ، وعمران بن حطان ؛ وعكرمة البربري ، وغيرهم من أمثالهم ، فإننا لله وإننا إليه راجعون .

ولأبان مصنفات ممتعة ، منها كتاب تفسير غريب القرآن أكثر فيه من شعر العرب

٥٣ — نص على ذلك أئمة الفن كالشيخ البهائي في وجيزته ، وغير واحد من أعلام الأمة .

شواهد على ما جاء في الكتاب الحكيم ، وقد جاء فيما بعد ، عبد الرحمن بن محمد الأزدي الكوفي ، فجمع من كتاب أبان ، ومحمد بن السائب الكلبي ، وابن روق عطية بن الحارث ، فجعله كتاباً واحداً بين ما اختلفوا فيه ؛ وما اتفقوا عليه ، فتارة يجيء بكتاب أبان مفرداً ، وتارة يجيء مشتركاً على ما عمله عبد الرحمن ، وقد روى أصحابنا كلاً من الكتابين بالأسانيد المعتبرة ، والطرق المختلفة ؛ ولأبان كتاب الفضائل ، وكتاب صفين ؛ وله أصل من الأصول التي تعتمد عليها الامامية في أحكامها الشرعية ، وقد روت جميع كتبه بالاسناد إليه ، والتفصيل في كتب الرجال .

ومنهم أبو حمزة الثمالي ثابت بن دينار ، كان من ثقات سلفنا الصالح وأعلامهم ، أخذ العلم عن الأئمة الثلاثة — الصادق والباقر وزين العابدين عليهم السلام — وكان منقطعاً إليهم ، مقرباً عندهم ، أثنى عيه الصادق ؛ فقال عليه السلام : أبو حمزة في زمانه كلقمان في زمانه . له كتاب تفسير القرآن رأيت الامام الطبرسي ينقل عنه في تفسيره — مجمع البيان (٥٤) — وله كتاب النوادر ، وكتاب الزهد ؛ ورسالة الحقوق (٥٥) ، رواها عن الامام زين العابدين علي بن الحسين (ع) ، وروى عنه دعاءه في السحر ، وهو أسنى من الشمس والقمر ؛ وله رواية عن أنس ، والشعبي ، وروى عنه وكيع ؛ وأبو نعيم ، وجماعة من أهل تلك الطبقة من أصحابنا وغيرهم ، كما بيناه في أحواله — في المراجعة ١٦ — .

وهناك أبطال لم يدركوا الامام زين العابدين ، وإنما فازوا بخدمة الباقرين والصادقين عليهما السلام .

فمنهم أبو القاسم بريد بن معاوية العجلي ، وأبو بصير الأصغر ليث بن مراد البخري المرادي ، وأبو الحسن زرارة بن أعين ، وأبو جعفر محمد بن مسلم بن رباح الكوفي الطائفي الثقفى ، وجماعة من أعلام الهدى ومصابيح الدجى ، لا يسع المقام استقصاءهم .

أما هؤلاء الأربعة فقد نالوا الزلفى ، وفازوا بالقدح المعلى ، والمقام الأسمى ، حتى قال فيهم الصادق عليه السلام — وقد ذكرهم — : هؤلاء أمناء الله على حلاله وحرامه ، وقال : ما أجد أحداً أحيا ذكرنا إلا زرارة وأبو بصير ليث ، ومحمد بن مسلم ، وبريد ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا ، ثم قال : هؤلاء حفاظ الدين ، وأمناء أبي ، على حلال الله وحرامه ، وهم السابقون إلينا في الدنيا ، والسابقون إلينا في الآخرة ، وقال عليه السلام : بشر المختبين بالجنة ، ثم ذكر الأربعة ، وقال — في كلام طويل ذكرهم فيه — كان أبي ائتمنهم على حلال الله وحرامه ، وكانوا عيبة علمه ، وكذلك اليوم هم

٥٤ — راجع من مجمع البيان تفسير قوله تعالى : ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾ من سورة الشورى تجده ينقل عن تفسير أبي حمزة .

٥٥ — وقد روى أصحابنا كتب أبي حمزة كلها بأسانيدهم إليه ، والتفصيل في كتب الرجال ، واختصر سيدنا الحجة السيد صدر الدين الموسوي رسالة الحقوق ، وطبعها كرسالة مختصرة ليحفظها نشء المسلمين ، وقد أجاد إلى الغاية مع الله المسلمين بجميل رعايته ، وجيل عنايته .

عندي مستود سري ، وأصحاب أبي حقاً ، وهم نجوم شيعتي أحياء وأمواتاً ، بهم يكشف الله كل بدعة ، ينفون عن هذا الدين انتحال المبطلين ، وتاويل الغالين . ١ هـ . إلى غير ذلك من كلماته الشريفة التي أثبتت لهم من الفضل والشرف والكرامة والولاية ، ما لا تسع بيانه عبارة ، ومع ذلك فقد رماهم أعداء أهل البيت بكل إفك مبین ، كما فصلناه في كتابنا مختصر الكلام في مؤلفي الشيعة من صدر الاسلام . وليس ذلك بقادح في سمو مقامهم ، وعظيم خطرهم عند الله ورسوله والمؤمنين ، كما أن حسدة الأنبياء مازادوا أنبياء الله إلا رفعة ، ولا أثروا في شرائعهم إلا انتشاراً عند أهل الحق ، وقبولاً في نفوس أولي الأبواب .

وقد انتشر العلم في أيام الصادق عليه السلام بما لا مزيد عليه ، وهرع إليه شيعة آبائه (ع) من كل فج عميق ، فأقبل عليهم بانبساطه ، واسترسل إليهم بأنسه ، ولم يأل جهداً في تثقيفهم ، ولم يدخر وسعاً في إيقافهم على أسرار العلوم ، ودقائق الحكمة ، وحقائق الأمور ، كما اعترف به أبو الفتح الشهرستاني في كتابه الملل والنحل ، حيث ذكر الصادق (ع) فقال (٥٦) : وهو ذو علم غزير في الدين ، وأدب كامل في الحكمة ، وزهد بالغ في الدنيا ، وورع تام عن الشهوات ، قال : وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة المنتمين إليه ، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم ، ثم دخل العراق وأقام بها مدة ماتعرض للإمامة — أي للسلطنة — قط ، ولا نازع أحداً في الخلافة (قال) : ومن غرق في بحر المعرفة لم يطعم في شط ، ومن تعلق إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حط إلى آخر كلامه .
والحق ينطق منصفاً وعنيداً

نبح من أصحاب الصادق جم غفير ، وعدد كثير ، كانوا أئمة هدى ، ومصايح دجى وبحار علم ونجوم هداية . والذين دونت أسماؤهم وأحوالهم في كتب التراجم منهم أربعة آلاف رجل من العراق والحجاز وفارس وسوريا ، وهم أولو مصنفات مشهورة لدى علماء الإمامية ، ومن جملتها الأصول الأربعة مئة وهي — كما ذكرناه سابقاً — أربع مئة مصنف لأربع مئة مصنف كتبت من فتاوي الصادق (ع) على عهده ، فكان عليها مدار العلم والعمل من بعده ، حتى لخصها جماعة من أعلام الأمة ، وسفراء الأئمة في كتب خاصة ، تسهلاً للطالب ، وتقريباً على المتناول ، وأحسن ما جمع منها الكتب الأربعة التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان ، وهي الكافي والتهذيب ، والاستبصار ، ومن لا يحضره الفقيه ، وهي متواترة ومضامينها مقطوع بحصتها والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها ، وفيه ستة عشر ألف ومئة وتسعة وتسعون حديثاً ، وهي أكثر مما اشتملت عليه الصحاح الستة بأجمعها ، كما صرح به الشهيد في الذكري ، وغير واحد من الاعلام .

وألف هشام بن الحكم من أصحاب الصادق والكاظم (ع) كتباً كثيرة ، اشتهر منها تسعة وعشرون كتاباً ، رواها أصحابنا بأسانيدهم إليه ، وتفصيلها في كتابنا — مختصر الكلام في مؤلفي الشيعة من صدر الإسلام — وهي كتب ممتعة باهرة في وضوح بيانها ،

٥٦ — عند ذكره الباقية والجعفرية من فرق الشيعة من كتابه الملل والنحل .

وسطوع برهانها ، في الأصول والفروع ، وفي التوحيد والفلسفة العقلية ، والرد على كل من الزنادقة ، والملاحدة ، والطبيعيين ، والقدرية ، والجبرية ، والغلاة في علي وأهل البيت وفي الرد على الخوارج والناصبة ، ومنكري الوصية إلى علي ومؤخريه ومحاربيه ، والقائلين بجواز تقديم المفضول وغير ذلك . وكان هشام من أعلم أهل القرن الثاني في علم الكلام ، والحكمة الإلهية ، وسائر العلوم العقلية والنقلية ، ميرزا في الفقه والحديث ، مقدماً في التفسير وسائر العلوم والفنون ، وهو ممن فتن الكلام في الإمامة ، وهذب المذهب بالنظر ، يروي عن الصادق والكاظم ، وله عندهم جاه لا يحيط به الوصف ، وقد فاز منهم بثناء يسمو به في المألى الأعلى قدره وكان في مبدأ أمره من الجهمية ، ثم لقي الصادق فاستبصر بهديه ولحق به ، ثم بالكاظم ففاق جميع أصحابهما . ورماه بالتجسيم وغيره من الطامات مريدوا إطفاء نور الله من مشكاته ، حسداً لأهل البيت وعدواناً ، ونحن أعرف الناس بمذهبه ، وفي أيدينا أحواله وأقواله ، وله في نصرة مذهبنا من المصنفات ما أشرنا إليه ، فلا يجوز أن يخفى علينا من أقواله — وهو من سلفنا وفرطنا — مآظهم لغيرنا ، مع بعدهم عنه في المذهب والمشرب ، على أن مانقله الشهرستاني — في الملل والنحل من عبارة هشام — لا يدل على قوله بالتجسيم . وإليك عين مانقله ، قال : وهشام بن الحكم صاحب غور في الأصول لا يجوز أن يغفل عن التزامه على المعتزلة ، فإن الرجل وراء ما يلزمه على الخصم ، ودون ما يظهره من التشبيه ، وذلك أنه ألزم العلاف ، فقال : إنك تقول الباري عالم بعلم وعمله ذاته ، فيكون عالماً لا كالعالمين ، فلم لاتقول : هو جسم لا كالاجسام . ١٠٥ . ولا يخفى أن هذا الكلام إن صح عنه فإنما هو بصدد المعارضة مع العلاف وليس كل من عارض بشيء يكون معتقداً له ، إذ يجوز أن يكون قصده اختبار العلاف ، وسبر غوره في العلم ، كما أشار الشهرستاني إليه بقوله : فإن الرجل وراء ما يلزمه على الخصم ، ودون ما يظهره من التشبيه . على أنه لو فرض ثبوت ما يدل على التجسيم عن هشام ، فإنما يمكن ذلك عليه قبل استبصاره ، إذ عرفت أنه كان ممن يرى رأي الجهمية ، ثم استبصر بهدي آل محمد ، فكان من أعلام المختصين بأئمتهم ، لم يعثر أحد من سلفنا على شيء مما نسبته الخصم إليه ، كما انا لم نجد أثراً ما لشيء مما نسبوه إلى كل من زرارة بن أعين ، ومحمد بن مسلم ، ومؤمن الطاق ، وأمثالهم ، مع أنا قد استفرغنا الوسع والطاقة في البحث عن ذلك ، وما هو إلا البغي والعدوان والإفك والبهتان ، ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون .

أما مانقله الشهرستاني عن هشام من القول بإلهية علي ، فشيء يضحك التكللي ، وهشام أجل من أن تنسب إليه هذ الخرافة والسخافة ، وهذا كلام هشام في التوحيد ينادي بتقديس الله عن الحلول ، وعلوه عما يقوله الجاهلون ، وذاك كلامه في الإمامية الوصية بتفضيل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على علي ، مصرحاً بأن علياً من جملة أمته ورعيته ، وأنه وصيه وخليفته ، وانه من عباد الله المظلومين المقهورين العاجزين عن حفظ حقوقهم ، المضطرين إلى أن يضرعوا لخصومهم ، الخائفين المترقبين الذين لا ناصر لهم ولا معين . وكيف يشهد الشهرستاني لهشام بأنه صاحب غور في الأصول وأنه لا يجوز

أن يغفل عن إزاماته على المعتزلة وانه دون ما أظهره للعلاف من قوله له : فلم لاتقول ان الله جسم لا كالأجسام ، ثم ينسب إليه القول بأن علياً (ع) هو الله تعالى ، أليس هذا تناقضاً واضحاً ؟ وهل يليق بمثل هشام علي غزارة فضله أن تنسب إليه الخرافات كلا . لكن القوم أبوا إلا الإرجاف حسداً وظلماً لأهل البيت ومن يرى رأيهم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وقد كثر التأليف على عهد الكاظم ، والرضا ، والجواد ، والهادي ، والحسن الزكي العسكري ، عليهم السلام ، بما لامزيد عليه ، وانتشرت الرواة عنهم وعن رجال الأئمة من آبائهم في الأمصار ، وحسروا العلم عن ساعد ساعد الاجتهاد ، وشمروا عن ساق الكد والجد ، فحاضوا عباب العلوم وغاصوا على إسرارها ؛ وأحصوا مسائلها ؛ ومحصوا حقائقها ، فلم يألوا في تدوين الفنون جهداً ، ولم يدخروا في جمع أشتات المعارف وسعاً .

قال المحقق في المعتبر أعلى الله مقامه : وكان من تلامذه الجواد عليه السلام فضلاء كالحسين بن سعيد ، وأخيه الحسن ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، وأحمد ابن محمد بن خالد البرقي ؛ وشاذان ؛ وأبي الفضل العمي ؛ وأيوب بن نوح ؛ وأحمد ابن محمد بن عيسى ؛ وغيرهم ممن يطول تعدادهم (قال أعلى الله مقامه) : وكتبهم إلى الآن منقولة بين الأصحاب دالة على العلم الغزير . ١ هـ .

قلت : وحسبك أن كتب البرقي تربو على مئة كتاب ، وللبزنطي الكتاب الكبير المعروف بجامع البزنطي ، وللحسين بن سعيد ثلاثون كتاباً . ولا يمكن في هذا الاملاء احصاء ما ألفه تلامذة الأئمة الستة من أبناء الصادق عليهم السلام ، بيد أنني أحيلك على كتب التراجم والفهارس ، فراجع منها أحوال محمد بن سنان ؛ وعلي بن مهزيار ، والحسن ابن محبوب والحسن بن محمد بن سماعة ، وصفوان بن يحيى ، وعلي بن يقطين ؛ وعلي ابن فضال ؛ وعبد الرحمن بن نجران ؛ والفضل بن شاذان — فإن له مئتي كتاب — ومحمد ابن مسعود العياشي — فإن كتبه تربو على المئتين — ومحمد بن عمير ؛ وأحمد بن محمد ابن عيسى ، فإنه روى عن مئة رجل من أصحاب الصادق عليه السلام ، ومحمد بن علي ابن محبوب ؛ وطلحة بن طلحة بن زيد وعمار بن موسى الساباطي ، وعلي بن النعمان ؛ والحسين بن عبد الله ؛ وأحمد بن عبد الله بن مهران المعروف بابن خانية ، وصدقة بن المنذر القمي ، وعبيد الله بن علي الحلبي ؛ الذي عرض كتابه علي الصادق عليه السلام فصحه واستحسنه ، وقال : أترى لهؤلاء مثل هذا الكتاب ، وأبي عمرو الطيب ؛ وعبد الله بن سعيد ؛ الذي عرض كتابه علي أبي الحسن الرضا عليه السلام ؛ ويونس بن عبد الرحمن الذي عرض كتابه علي الامام أبي محمد الحسن الزكي العسكري عليه السلام .

ومن تتبع أحوال السلف من شيعة آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم واستقصى أصحاب كل من الأئمة التسعة من ذرية الحسين ؛ وأحصى مؤلفاتهم المدونة على عهد أئمتهم ؛ واستقرأ الذين رووا عنهم تلك المؤلفات ؛ وحملوا عنهم حديث آل محمد في

فروع الدين وأصوله من ألوف الرجال ؛ ثم ألم بحملة هذه العلوم في كل طبقة طبقة ؛
يدا عن يد من عصر التسعة المعصومين إلى عصرنا هذا ؛ يحصل له القطع الثابت بتواتر
مذهب الأئمة ؛ ولا يرتاب في أن جميع ماندين الله به من فروع وأصول ؛ إنما هو مأخوذ
من آل الرسول ؛ لا يرتاب في ذلك إلا مكابر عنيد ؛ أو جاهل بليد ؛ والحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ؛ والسلام .

ش

الرد على المراجعة ١٠٩ ، ١١٠

رغب الشيخ البشري من خلال الكلام المنسوب إليه في المراجعة ١٠٩ قطع شغب المتعصبين (يعني أهل السنة) الذين يشاغبون على الرفض في صحة ما يدعون من اتباع في فروع الدين وأصوله لأئمة أهل البيت وهي رغبة أبدأها البشري في وقت مبكر من مراجعاته مع الموسوي أظهرها في المراجعة ١٩ إلا أن الأخير أرجأ الكلام عن هذه الفرية إلى آخر المراجعات .

وهاهو في المراجعة ١١٠ يزعم ما يأتي :

أولاً : تواتر مذهب الشيعة عن أئمة أهل البيت . والجواب على هذه الفرية من جوه :

١ — إن هذه الدعوى العريضة ، محض كذب وافتراء ، بإجماع أهل العلم الذين يعتد بإجماعهم ، واتفاق أولي النهى من أهل الطوائف الأخرى المفارقة لمذهب أهل السنة والجماعة .

فالرفضة مخالفون لعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة . كما بيناه مفصلاً في مقدمة ردنا على المراجعة ١٦ فليراجع هناك .

وهنا نقول بإيجاز أن الثابت عن الامام علي رضي الله عنه ، وأئمة أهل البيت اثبات الصفات لله عز وجل وهم يقولون بنفيها ويعتبرون هذا كمال الاخلاص في التوحيد .

والامام علي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت كانوا يشبّون لله وجهاً وبدأً وعيناً ، وينزل إلى السماء الدنيا ، ويراه المؤمنون يوم القيامة كما ثبت ذلك في القرآن والسنة الصحيحة ، والرفضة يقولون بكفر القائلين بذلك .

وعلي وأئمة البيت لا يببّحون تشييد القبور وإقامة المآتم عليها ، والرفضة تجعله جزءاً من دينها .

وعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت لا يقولون بالرجعة إلى الدنيا قبل

وعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت ينزهون الله عن عقيدة البداء والرافضة
تقول : ماعظم الله بمثل البداء .

وعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت يؤمنون بالقدر ويثبتونه والرافضة
ينفونه .

وعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت ما ادعى أحد منهم لنفسه العصمة ،
ولا نزول الوحي عليه ، أو على غيره كما تزعم الرافضة بأن علياً كان يرى
النور ويسمع الصوت قبل الرسالة .

وعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت كانوا يؤمنون بالقرآن الكريم ،
ولا يقولون بتحريفه كما تدعي الرافضة وكما ادعى كبير طواغيتهم حسين بن
محمد تقي النوري الطبرسي ، وألف بذلك كتاباً سماه (فصل الخطاب في
اثبات تحريف كتاب رب الأرباب) .

وعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت ما كفروا أباً بكر وعمر ، وعثمان
ومعاوية وعائشة ، ولا أحداً من أصحاب النبي ﷺ كما فعلت الرافضة ، بل
إن علياً رضي الله عنه وأئمة أهل البيت متفقون على اثبات خلافة أبي بكر وعمر
وعثمان ، واثبات فضيلة أبي بكر وعمر ، اللذين سمتهما الرافضة بالجيت
والطاغوت ، وأوجبوا لعنهما وجعلوه مقدماً على التسمية .

أما أهل السنة والجماعة فإنهم يؤمنون ويقولون بكل ما كان عليه علي
رضي الله عنه ، وأئمة أهل البيت ، ولا يخالفونهم في أمر من الأمور التي
عرضناها ، فكيف بعد هذا تقبل دعوى الموسوي بأنهم يتبعون مذهب أئمة أهل
البيت !؟ .

ثانياً : ثم إن الرافضة على كثرة فرقهم يدعون جميعاً أنهم أخذوا علومهم
من أهل البيت ، وتُنسبُ كل فرقة منهم إلى إمام أو ابن إمام ، ويروون عنهم
أصول مذهبهم وفروعه ، ومع ذلك يكذب بعضهم بعضاً ، ويضلل أحدهم الآخر
مع ما بينهم من التناقض في الاعتقادات ، ولا سيما في الإمامة فذلك أوضح دليل ،
وأقوى برهان على كذب تلك الفرق كلها ، لاستحالة أن تكون تناقضات هذه
الفرق ورثوها من أئمة أهل البيت الذين هم من أعلم الخلق بدين الله سبحانه
وتعالى ، ومن أقوى الناس على بيان حقائقه فلا يمكن أن يصدر هذا الكذب
والتناقض عنهم .

ثالثاً : إن اختلاف فرق الرافضة في أصول مذاهبهم يناقض مدعاهم بأنهم ورثوها من الأئمة المعصومين . لأن هذا الاختلاف والتناقض ، وتكذيب بعضهم البعض لا يمكن وقوعه من المعصومين فإنه يتنافى مع فكرة العصمة التي يزعمونها لهؤلاء الأئمة .

رابعاً : قال صاحب مختصر الاثني عشرية : ولننبهك على كيفية أخذ الشيعة العلم من أهل البيت ، فاعلم أن الغلاة — وهم أقدم من جميع فرق الشيعة وأصلهم — قد أخذوا مذهبهم عن عبد الله بن سبأ ، حيث موّه عليهم قصداً لإضلالهم أنه أخذ ذلك العلم عن الأمير — كرم الله وجهه — وزعمت المختارية ، والكيسانية منهم : أنهم أخذوه عن الأمير والحسين وعن محمد ابن عليّ وعن أبي هاشم ابنه . والزيدية عن الأمير والحسين وزين العابدين وزيد ابن عليّ ويحيى بن زيد . والباقرية عن خمسة من الأئمة من الأمير إلى الباقر . والناوسية عن هؤلاء الخمسة والامام الصادق . ثم قال بعد ذلك : والامامية الاثنا عشرية عن اثني عشر أولهم الأمير (أي علي بن أبي طالب) وآخرهم الامام محمد المهدي (الذي زعموا أنه اختفى صغيراً في سرداب سامراء ، ويدعون الله بأن يعجل فرجه) . ١ هـ / ٦٦ .

وهذا يوضح أن أصولهم كانت من وضع عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أعلن إسلامه بقصد نقض عرى الاسلام ، وتفريق كلمة المسلمين .

خامساً : قال ابن تيمية رحمه الله (المنهاج ٢ / ١١٦) : هب أن علياً كان معصوماً ، فإذا كان الاختلاف بين الشيعة هذا الاختلاف ، وهم متنازعون هذا التنازع فمن أين يعلم صحة بعض هذه الأقوال عن عليّ دون الآخر وكل منهم يدعي أن مايقوله إنما أخذه عن المعصومين؟! وليس للشيعة أسانيد بالرجال المعروفين مثل أسانيد أهل السنة حتى ننظر فيها إسناد وعدالة الرجال ، بل إنما هو منقولات منقطعة عرف فيها كثرة الكذب ، وكثرة التناقض في النقل ، فهل يثق عاقل بذلك ، وإن ادعوا تواتر نص هذا على هذا ، ونص هذا على هذا ، كان هذا معارضاً بدعوى غيرهم مثل هذا التواتر ، فإن سائر القائلين بالنص إذا ادعوا مثل هذه الدعوى ، لم يكن بين الدعوتين فرق . ١ هـ المنهاج ٢ / ١١٦ .

سادساً : إن جل علم الرافضة ينسبونه كذباً إلى جعفر الصادق رضي الله عنه ، ويقولون : (أنه هو الذي نشر فقه الامامية ، والمعارف الحقيقية ، والعقائد اليقينية) ولا يخفى فساد هذا القول لأنه يستلزم واحد من أمرين ، إما

أنه ابتدع تلك المعارف من عند نفسه ، فهذا علم لا يعتد به لأنه لم يأخذه
عمن سبقه من الأئمة . وإما أن يكون قد أخذه عن قبله ، وهذا فاسد لما
فيه من نسبة التقصير للأئمة الذين سبقوه حيث لم ينشروا هذا العلم وكنموه .

ولهذا نسبت الرافضة إلى جعفر الصادق أنواعاً من الأكاذيب مثل كتاب
(البطاقة) ، و (الجفر) و (الهفت) وغير ذلك ، حتى نقل عنه أبو عبد
الرحمن في حقائق التفسير من الأكاذيب مانزه الله جعفرأ عنه . فالآفة وقعت
حين كذب عليه لا منه رضي الله عنه . ١ هـ المنهاج ٢ / ١٢٤ .

سابعاً : لئن استدل الموسوي بكلام ابن خلدون في مقدمته ، فإنه لم
يصدق فيما نقله وبالرجوع إلى المقدمة فصل (علم الفقه) نجده قد شنع على
الرافضة ووصفهم بما يسيء وجه الموسوي .

فبعد أن ذكر مذاهب أهل السنة في الفقه قال : (وشذ شيعة أهل البيت
بمذاهب ابتدعوها ، وفقه انفردوا به ، وبنوه على مذهبهم في تناول بعض
الصحابة بالقدح ، وعلى قولهم بعصمة الأئمة ، ورفع الخلاف عن أقوالهم ،
وهي كلها أصول واهية) ١ هـ مقدمة ابن خلدون ٣٥٤ .

ثامناً : إن دعوى الموسوي بأنهم على مذهب أئمة أهل البيت والحال
أن فيها من التعارض والتناقض الشيء الكثير ليتناقض مع معتقدهم بهؤلاء الأئمة ،
فإنهم يعتقدون عصمتهم ، ومقتضى ذلك أن يكون كل منهم خليفة نبي لا
صاحب مذهب . لأن المذهب هو طريق الذهاب الذي يسلكه المجتهد إلى
الدليل المأخوذ من المعصوم ليستقي منه حكماً من أحكام الشرع ، ولذا جاز
الحكم عليه بالخطأ والصواب . وكونكم تعتقدون عصمة أئمتكم فلا يصح نسبة
المذهب إلى أحد منهم . لأن ذلك يفضي إلى وصف أقوالهم بالخطأ والصواب .
وهذا يتعارض مع العصمة .

فالقرآن والسنة ، وأقوال الصحابة لا تسمى مذاهب وإنما هي أدلة
للأحكام ، ومدارك للفقه ، يرجع إليها المجتهد ليستدل بها على مذهبه في أمر
من الأمور .

وعلى هذا فإن أهل السنة والجماعة هم المعتقدون بالأئمة الأطهار لأنهم
أخذوا أقوالهم واستعانوا بها على مذاهبهم . بعكس الرافضة فقد جعلوا أقوال
الأئمة الأطهار مذاهب . وهذا تناقض كما أوضحناه مع ما يعتقدونه فيهم .

وإن التناقض والتعارض يكون أقبح وأشنع إذا علمت أن الرافضة فرق ومذاهب مختلفة في أصولها وعقائدها كما سبق بيانه . ولا يصح أن يعارض هذا من الرافضة بالاختلاف الواقع عند علماء أهل السنة لوجهين :

١ — أنه اختلاف اجتهادي في فروع الفقه لا في أصول الدين كما هو الأمر عند الرافضة ، والاختلاف هذا جائز فلا يكون دليلاً على بطلان المذهب ، وذلك كاختلاف المجتهدين من الإمامية في المسائل الفقهية كطهارة الخمر ونجاسته ، وتجويز الوضوء بماء الورد وعدمه .

٢ — أنه اختلاف في الآراء عند عدم وجود نص ، أو فهم نص موجود ، واختلاف الآراء الطبيعي في حياة الناس ، وأمر شرعي أقر الرسول ﷺ أصحابه عليه . فإنه عليه الصلاة والسلام لم يخطيء أحداً من الفريقين يوم أن اختلفوا في فهمهم لقوله إليهم : « لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة » ولم يعب أحد الفريقين الآخر على فهمه واجتهاده ، ولم يتهم أحدهما الآخر بالكذب والافتراء ، لأنهم لم يختلفوا على صحة الرواية عن النبي ﷺ ، وإنما اختلفوا في فهمها .

تاسعاً : أما مازعمه من تقدم الرافضة في تدوين العلوم على غيرهم فهو محض كذب وافتراء من عدة وجوه :

١ — فقد اتفق أهل العلم من كل فن أن الرافضة عالة على غيرهم في جميع فنونهم من علم الكلام ، والعقائد ، والتفسير ونحوها ، فهم يستمدونها من كتب غيرهم ، ثم ينسبونونها لأنفسهم بعد أن يضعوا عليها بصماتهم من حذف ، وزيادة ، وتأويلات سخيفة . على النحو الذي يتفق مع عقيدتهم .

والمعتمد من كتب اخبارهم الأصول الأربعة : أحدها (الكافي) وثانيها (من لا يحضره الفقيه) وثالثها (التهذيب) ورابعها (الاستبصار) وجميع هذه الأصول الأربعة لاتقوم على سند . ومع هذا يعتبرون العمل بها واجب ، رغم ما فيها من ضلالات ، وزندقة . فكيف تصح دعوى الموسوي بأنهم كانوا الأسبق إلى تدوين العلوم !؟

٢ — لقد أرجع الموسوي تقدم الرافضة في تدوين العلوم على أهل السنة إلى عهد الصحابة حيث كانوا جميعاً لا يرون إباحة تدوين العلم إلا ما كان من علي وشيعته فإنهم خالفوا جمهور الصحابة وأباحوا الكتابة والتدوين . وقد عزا

ذلك التعليل والتوجيه إلى ابن حجر العسقلاني في مقدمة فتح الباري ، وهذا كذب صراح يدركه كل من يستطيع الرجوع إلى فتح الباري .

لقد قرر ابن حجر في مقدمة فتح الباري أن الصحابة وكبار التابعين بما فيهم عليّ وآل البيت لم يدونوا آثار النبي ﷺ على حين أن الموسوي نسب إليه قوله أن علياً وشيعته قد دونوا وكتبوا دون غيرهم من الصحابة والتابعين .

وقرر ابن حجر أن النهي عن تدوين السنة كان من النبي ﷺ لا من عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة كما قرر ذلك الموسوي ، وإذا ظهر ذلك ، فكيف لعلي أن يخالف نهى رسول الله ﷺ عن التدوين فيدون؟! .

وقرر ابن حجر العلة في النهي عن التدوين ، ثم قرر أن وجود الرافضة وغيرهم من المبتدعة حدى بالسلف الصالح حملة السنة إلى الاسراع بكتابتها خوفاً عليها من هؤلاء .

قال ابن حجر في المقدمة : (اعلم علمني الله وإياك ، أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تابعيه مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين : أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .

ثانيها : لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة . ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار ، وتبويب الأخبار ، لما انتشر العلماء في الأمصار ، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار . ١ هدى الساري ١ / ١٧ .

عاشراً : إن أهل العلم بالرواية مجمعون على أن أهل السنة هم أول من قام بتدوين هذه الآثار عن النبي ﷺ لأنهم حملتها من لدن النبي ﷺ حتى يرث الله الأرض ومن عليها . ففي عهد الصحابة دون (عبد الله بن عمرو بن العاص) الصحيفة الصادقة وكان ذلك بإذن من النبي ﷺ كما كتب (عبد الله بن عباس) السنن والألواح .

وأول من أمر بتدوينها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه كما في الموطأ أنه كتب إلى أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته فاكتبه ، فإنني خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء .

فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح ، وسعيد بن أبي عروبة ، وغيرهما وكانوا يصنفون كل باب على حدة ، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام ، فصنف الامام مالك الموطأ ، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ومن بعدهم . وفي مكة صنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، وفي الشام أبو عمرو وعبد الرحمن بن عمر ، والأوزاعي . وفي الكوفة أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري . وفي البصرة أبو سلمة داود بن سلمة بن دينار . ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم . إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة وذلك على رأس المائتين . فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً . وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسنداً . وصنف أسد بن موسى الأموي مسنداً ، وصنف نعيم بن حماد الخزازي نزيل مصر مسنداً ، ثم اقتضى الأئمة بعد ذلك أثرهم ، كالإمام أحمد بن حنبل ، وإسحاق ابن راهويه ، وعثمان بن أبي شيبة ، وغيرهم .

ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة ، حتى جاء البخاري رحمه الله وصنف صحيحه ، وتبعه تلميذه الامام مسلم ثم أصحاب السنن ، فهذا هو تاريخ تدوين السنة كما أجمع على ذلك أهل العلم بالرواية والآثار ، فهل في هؤلاء الأعلام النبلاء رافضي واحد؟! حاشا وكلا . بل وأين كان رجال الرافضة عند حركة التدوين هذه؟! وأين مؤلفاتهم التي لا يعرفها أحد إلا الرافضة حيث وجدوا .

حادي عشر : أما قول الموسوي : أما علي وشيعته فقد تصدوا لذلك — أي تدوين العلم — في العصر الأول ، وأول شيء دونه أمير المؤمنين كتاب الله ، عز وجل ، فإنه بعد فراغه من تجهيز النبي آلى على نفسه أن لا يرتدي إلا للصلاة ، أو يجمع القرآن فجمعه مرتباً ... الخ . فجوابه من وجوه :

١ — لم يكن للامام علي رضي الله عنه شيعة في تلك الفترة التي أشار إليها الموسوي — أعني الفترة التي أعقبت وفاة النبي ﷺ — حتى عام ٣٠ هـ حيث ظهرت الدعوة إلى مشايعته والأئمة من آل البيت في الكوفة على يد (عبد الله بن سبأ اليهودي) كما سبق بيانه ، فكيف يصح أن ينسب الموسوي لشيعته علي التصدي للتدوين والكتابة قبل وجودهم بعشرين سنة!؟ .

٢ — انه لو صح أن علياً دون القرآن وجمعه في تلك الفترة كما زعم

الموسوي فليس له في هذا مزية ولا كبيرة فضل على غيره من إخوانه الصحابة الذين كانوا يحفظونه في صدورهم ، ويكتبونه عندهم بما تيسر لهم من أدوات الكتابة . وبجانب هذه الكثرة من الحفاظ ، كان هناك كتبة الوحي وقد أوصلهم الرواة إلى ثلاثة وأربعين كاتباً ، وكان من بينهم الصحابي الجليل (زيد بن ثابت) الذي تولى جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر رضي الله عنه ، وشارك في جمعه مرة ثانية في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه .

أما ما ذكره الموسوي من مزايا هذه القرآن الذي جمعه علي بن أبي طالب رضي الله عنه فهي مزايا لا تزيد عن مزايا المصحف التي كان يكتبها بعض الصحابة لأنفسهم ، كمحصف ابن مسعود ، ومصحف عائشة ، وغيرها من الصحابة .

ثاني عشر : أما مصحف فاطمة الذي زعم الموسوي أنه من صنع علي رضي الله عنه ويتضمن أمثالاً وحكماً .. الخ . فذلك هو قرآن فاطمة الذي يؤمنون به ويعتقدون صحته ، وهو غير القرآن الذي بين يدي المسلمين ، ويختلف عنه كما ونوعاً كما جاء ذلك في كتابهم (الكافي) وهو أصح كتاب عندهم بمثابة البخاري عند أهل السنة . فقد روى فيه الكليني عن أبي بصير عن جعفر الصادق قال : وان عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام ... قال : قلت : ومصحف فاطمة ؟ قال : مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات ، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد . انظر الكافي ١ / ٢٣٩ .

وقد ألف أحد طواغيتهم واسمه (حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي) كتاباً ضمنه مئات النصوص والنقول عن كبار طواغيتهم بدعوى أن القرآن محرف سماه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) بلغ عدد صفحاته أربعمئة صفحة . وكان هذا سنة ١٢٩٢ هـ ، وطبع في إيران سنة ١٢٩٨ .

والمناققون من الرافضة يتظاهرون بالبراءة من هذا الكتاب تقية ، ولكن هذه البراءة لاتنفعهم ، لأنهم يحملون منذ مايزيد على قرن من الزمن إلى الآن أوزار هذه النصوص والنقول الموجودة في كتبهم بهذا المعنى ، وقد جمعت كلها في هذا الكتاب .

ثالث عشر : وأما قول الموسوي : وألف بعده كتاباً في الديات ، وسماه بـ (الصحيفة) . فهو حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم ، في عدة مواطن

وأبواب من صحيحهما ، في باب فضل المدينة ، وفي باب الجزية ، وفي كتاب الفرائض ، وفي كتاب الديات ، ولكن مدعى الموسوي فيه باطل من وجوه :

١ — وصف الموسوي الصحيفة بأنها من تأليف الإمام علي رضي الله عنه ، والحق أنها لم تكن تأليفاً ، وإنما جملة أمور سمعها من الرسول عليه الصلاة والسلام ، فدونها في هذه الصحيفة .

٢ — أن هذه الصحيفة لاتدل على مدعى الموسوي بأنهم — أي الرافضة — تقدموا غيرهم في التدوين ، لأن أهل السنة يقرون لعلي بكتابة هذه الصحيفة لثبوتها عنه بالسند الصحيح ، كما يقرون لعبد الله بن عمرو بن العاص بالصحيفة الصادقة ، وقد جمع فيها عن النبي ﷺ أكثر بكثير مما جمع علي في صحيفته هذه . وبذلك يكون عبد الله بن عمرو أولى بأن يوصف بالسبق من علي رضي الله عنه لأن صحيفته أجمع وأشمل .

٣ — إن محتوى صحيفة الامام علي كما جاء في الصحيحين ، وكما أقر بذلك الموسوي هو حجة على الرافضة عموماً ، وعلى الموسوي بشكل أخص . لأنه رضي الله عنه قد أقر كتاب الله الذي بين أيدي المسلمين آنذاك ، ولم يدعي قرآناً غيره كالذي ادعته الرافضة ، وادعاه الموسوي ، كما أوضحنا سابقاً .

كما أن الصحيفة حجة على الرافضة القائلين بأن النبي أوصى لعلي بالخلافة من بعده ، إذا لو صحت دعواهم لكانت مدونة في صحيفة علي هذه ، فإنها أولى بالتدوين ، من الجراحات ، وأسنان الابل ، وتحريم المدينة ... إلى غير ذلك مما تضمنته الصحيفة من أمور .

رابع عشر : لقد كشف الموسوي عن حقه ، وأسفر عن وجهه الكالنج وقلبه الأسود ، وتعصبه الذميم ، لعقيدته ومذهبه يوم أن وصف أهل السنة والجماعة بأنهم أعداء آل محمد ﷺ حيث قال : لقد سطع نور أهل البيت أيام تلك الطبقة (يعني مؤلفيهم من طبقة التابعين) وكان قلبها محجوباً بسحاب ظلم الظالمين ، لأن فاجعة الطف فضحت أعداء آل محمد ﷺ وأسقطتهم من أنظار أولي الألباب . فجوابه من وجوه :

١ — فأول الموصوفين بالظلم ، وعداوة آل محمد كما صرح بذلك الموسوي هم الصحابة وعلى رأسهم الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما

لأنهما في معتقده قد حجبا نور آل محمد ، ونازعوهم الخلافة . وهي فرية يبرأ منها محمد ﷺ كما يبرأ منها أهل بيته رضي الله عنهم أجمعين ، وهي الفرية المركزية عند الرافضة التي يدورون حولها معرضين عن أدلة الكتاب والسنة الصحيحة ، معارضين لها بالأحاديث المختلفة ، والأقاويل الفاسدة التي ينسونها زوراً وبهتاناً لأئمة أهل البيت .

وهم مع ما يظهرونه من ولاء لآل البيت فإن واقعهم يكذب دعواهم كما سطر ذلك المحققون من أهل العلم بالسير والتاريخ ، فكانت قلوبهم مع آل البيت ، وسيوفهم مع خصومهم ، فبهتوا الصحابة وغدروا بآل البيت ، فكانوا بهتاً غُدرًا .

٢ — أما من عدّ من رجال تلك الطبقة :

— (أبان بن تغلب) فقد مضى الكلام فيه في الجزء الأول عند الرد على المراجعة ١٦ فليراجع هناك .

— (أبو حمزة الثمالي ثابت بن دينار) أيضاً يراجع الكلام فيه في الجزء الأول عند الرد على المراجعة ١٦ .

— (محمد بن مسلم بن رباح الكوفي) انظر الكلام عليه في المرجع نفسه .
— (أبو بصير ليث بن مراد البخري) قال علماء الرافضة في الجرح والتعديل : كان الامام جعفر الصادق يتضجر من أبي بصير ليث بن البخري ، ويتبرم ، وأصحابه مختلفون في شأنه ، قال ابن الغضائري الشيعي : وعندني أن الطعن وقع على دين ليث لا على حديثه ، وهو عندني ثقة ، قالوا : إن الطعن في دينه لا يوجب الطعن !!! انظر هامش ص ٦٥ من مختصر الاثني عشرية .

أرأيت كيف يوثقون من كان يبرم منه الامام جعفر الصادق ثم يدعون أنهم أتباعه ، وكيف يوثقون من طعن في دينه؟! إن الرافضة لادين عندهم فيقبلون رواية من يؤيد مذهبهم ولو كان كافراً ، ويرفضون رواية من خالفهم ولو كان من أهل الإيمان .

— (زرارة بن أعين الكوفي) : يترفض ، وكان يعتقد أن جعفر بن محمد يعلم الغيب ، قال الذهبي : زرارة قلما روى ، لم يذكر ابن أبي حاتم في ترجمته سوى أن قال : روى عن أبي جعفر — يعني الباقر — وقال سفيان الثوري : مارأى أبا جعفر . انظر ترجمته في الميزان للذهبي .

— (بريد بن معاوية العجلي) : لم أجد له ترجمة .

خامس عشر : أما الكتب الأربعة التي هي مرجع الامامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان ، وهي (الكافي) و (التهذيب) و (الاستبصار) و (من لا يحضره الفقيه) فقد نسبها الموسوي إلى جعفر الصادق ، ظلماً وزوراً وبهتاناً . فإن جعفر الصادق رضي الله عنه من خيار أهل العلم ، والدين ، أخذ العلم عن جده أبي أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وعن محمد بن المنكدر ، ونافع مولى ابن عمر ، والزهري ، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم . وهؤلاء هم أعلام السنة الذين ورثوا من الصحابة العقيدة الصافية من الشرك ، والعلم والدين النافع الذي جاء به النبي ﷺ ، وبلغوه كما حملوه ، فكيف لجعفر الصادق رضي الله عنه أن يخالف مشايخه الذين لقنوه العلم والدين ، ويقول بغير ما قالوا ويعتقد غير الذي اعتقدوا؟! .

لقد أظهرت هذه الكتب الأربعة ، المنسوبة إلى جعفر الصادق من الكفر والزندقة ما نبريء جعفر منه ، وما يبرأ جعفر نفسه منه ، وما يشهد تلاميذه ببراءته منه . فقد روى عنه طائفة من أعلام أهل السنة المشهورين بالعلم والتقوى مثل : يحيى بن سعيد الأنصاري ، ومالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وابن جريج ، وشعبة بن الحجاج ، ويحيى بن سعيد القطان ، وحاتم ابن إسماعيل ، ومحمد بن إسحق بن يسار ، وحفص بن غياث ، وقال عمرو بن أبي المقداد : كنت إذا نظرت إلى جعفر بن محمد علمت أنه من سلالة النبيين . ١ هـ المنهاج ٢ / ١٢٤ .

ومن يرجع إلى هذه الأصول الأربعة للرافضة يجد أنها اشتملت على رواية المجسمة كالهشاميين (هشام بن الحكم ، وهشام بن سالم الجواليقي) وصاحب الطاق (محمد بن نعمان الصيرفي) الملقب بشيطان الطاق الذي يقول : إن الله جسم مصور بصورة الانسان . بخلاف الهشاميين فإنهم يقولون : بأن الله جسم طويل عريض عميق متساوي الأبعاد غير مصور بالصور المتعارفة .

كما اشتملت علي رواية من اعتقد أن الله لم يكن عالماً في الأزل كزرارة ابن أعين . وأمثاله كالأحولين ، وسليمان الجعفري . ورواية من كان فاسد المذهب ، ولم يكن معتقداً بإمام أصلاً كبنّي فضّال ، وابن مهراّن وغيرهم .

ورواية بعض الوضاعين الذين لم يخف حالهم على الشيعة أنفسهم ، كجعفر الأودي ، وابن عياش (أحمد بن محمد الجوهري) وكتاب (الكافي)

مملوء من رواية ابن عياش ، وهو بإجماع هذه الفرقة كان وضاعاً كذاباً .

والعجيب من الشريف مع علمه بهذه الأمور كان يقول : إن أخبار فرقنا وصلت إلى حد التواتر ، وأعجب من ذلك أن جمعاً من ثقاتهم رروا خبراً وحكموا عليه بالصحة ، وآخرين كذلك حكموا عليه بأنه موضوع مفترى ، وهذه الأخبار كلها في صحاحهم . كما أن ابن بابويه حكم بوضع ماروي في تحريف القرآن وآياته ، ومع ذلك فتلك الروايات ثابتة في (الكافي) بأسانيد صحيحة بزعمهم ، إلى غير ذلك من المفاسد . ١ ه مختصر التحفة الاثني عشرية . ٦٩ .

فكيف يصح أن ينسب كل مافي هذه الكتب من الكفر والضلال والأهواء إلى رجل يعتقد الرافضة له العصمة . ألا ترى مافي هذا من التناقض الذي يخجل منه العقلاء؟! .

سادس عشر : أما الكتب التي افتخر الموسوي بها والمنسوبة إلى (هشام ابن الحكم) فلو صحت نسبتها إليه فهي كتب هالكة بهلاك عقيدة صاحبها ومؤلفها ، وقد سبق القول قبل قليل أنه كان مجسماً ، والعياذ بالله .

وقد حاول الموسوي أن يدفع عنه هذه التهمة ، ولكن أنى له ذلك وهي ثابتة في (الكافي) الذي يصفه الموسوي بأنه أقدم وأعظم وأحسن وأتقن كتبهم الأربعة .

فدفاع الموسوي عن (هشام بن الحكم) يتناقض مع عقيدته في كتابهم (الكافي) وهو بذلك يكذب نفسه بنفسه ويناقضها . تأمل هذا يتضح لك ضلال الموسوي .

سابع عشر : أما مازعمه الموسوي من كثرة التأليف على عهد الكاظم ، والرضا والجواد ، والهادي ، والحسن العسكري . فهو محض كذب وافتراء لما فيه من تعارض مع ماهو معروف من تاريخ هؤلاء الأئمة في كتب السير والأخبار .

فموسى الكاظم روى عن أبيه جعفر ، وروى عنه أخوه علي ، وروى له الترمذي ، وابن ماجه ، وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكر به أخبارهم في كتب المشهورين وتواريخهم . أما أولئك الثلاثة (علي بن الحسين) و (محمد بن علي) و (جعفر الصادق) فإن لهم أحاديث في

الصحاح والسنن والمسانيد ، وتوجد فتاويهم في الكتب المصنفة في فتاوى السلف ، مثل كتب ابن المبارك ، وسعيد بن منصور ، وعبد الرزاق ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وغير هؤلاء .

وأما من بعد هؤلاء الثلاثة فليس له رواية في الكتب والامهات من الحديث ، ولا فتاوي في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف ، ولا لهم تفسير ولا غيره ، ولا لهم أقوال معروفة ولكن لهم من الفضائل والمحاسن ما هم له أهل رضي الله عنهم ، وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة والنسك .

أما أن يكون المشاهير من العلماء والفقهاء قد أخذوا عنهم فهذا من أظهر الكذب ، فهؤلاء فقهاء الجمهور المشهورون لم يأخذوا عنهم ما هو معروف . وإن أخذ عنهم بعض من لا يعرف من فقهاء الجمهور فهذا لا ينكر فإن طلبه الفقهاء قد يأخذون عن المتوسطين في العلم ، ومن هم دون المتوسطين . اهـ عن المنهاج ٢ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

وما ذكره من تلامذة محمد بن علي الجواد فهذا لاصحة له على الاطلاق إذا علمت أنه رضي الله عنه كان من أعيان بني هاشم وهو معروف بالسخاء ولهذا سمي بالجواد ، ومات وهو شاب ابن خمس وعشرين سنة ، ولد سنة ٩٥ ، ومات سنة ١٢٠ .

والأسماء التي ذكرها الموسوي على أنها من تلامذة الجواد رضي الله عنه هي مجاهيل لا تعرف في أحد من كتب التراجم المشهورة ولا يعرفها إلا الرافضة .

المراجعة ١١١

رقم : ١ جمادي الأولى سنة ١٣٣٠

أشهد أنكم في الفروع والأصول ؛ على ما كان عليه الأئمة من آل الرسول وقد أوضحت هذا الأمر فجعلته جلياً ؛ وأظهرت من مكوناته ما كان خفياً ؛ فالشاك فيه خيال ؛ والتشكيك تضليل ؛ وقد استشففته (٥٧) فراقني إلى الغاية ؛ وتمخرت ريحه (٥٨) الطيبة فأنعشني قدسي مهيبها بشذاه الفياح ؛ وكنت — قبل أن اتصل بسبيك — على لبس فبكم لما كنت أسمع من ارجاف المرجفين ؛ واجحاف المجحفين ؛ فلما يسر الله اجتماعنا أويت منك إلى علم هدى ؛ ومصباح دجى ؛ وانصرف عنك مفلحاً منجحاً ؛ فما أعظم نعمة الله بك علي ؛ وما أحس عائدتك لدي ؛ والحمد لله رب العالمين .

س

المراجعة ١١٢

رقم : ٢ جمادي الأولى سنة ١٣٣٠

أشهد أنك مطلع لهذا الأمر ومقرن له (٥٩) ؛ حسرت له عن ساق ؛ وانصلت (٦٠) فيه أمضى من الشهاب (٦١) ؛ أغرقت في البحث عنه ؛ واستقصيت في التحقيق والتدقيق ؛ تنظر في اعطافه واثناؤه ؛ ومطاويه واحنائه ؛ تقلبه منقباً عنه ظهراً لبطن ؛ تتعرف دخلته ؛ وتطلب كنهه وحقيقته ؛ لاتستفرك العواطف القومية ؛ ولا تستخفيك الأغراض الشخصية ؛ فلا تصدع صفات حلمك ؛ ولا تستثار قطاة رأيك ؛ مغرقة في البحث بحلم أثبت من رضوى ؛ وصدور أوسع من الدنيا ؛ معناً في التحقيق لا تأخذك في ذلك أصرة (٦٢) حتى برح الخفاء ؛ وصرح الحق عن محضه ؛ وبان الصبح لذى عينين ؛ والحمد لله على هدايته لدينه ، والتوفيق لما دعا إليه من سبيله ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

تم الكتاب بمعونة الله عز وجل وحسن توفيقه تعالى بقلم مؤلفه عبد الحسين شرف الدين الموسوي العاملي ؛ عامله الله بفضله ؛ وعفا عنه بكرمه انه أرحم الراحمين .

٥٧ — تقول استشففت الثوب إذا نشرته في الضوء وفتشته تطلب عييه ان كان فيه عيب .

٥٨ — تمخر الريح أن تبحث عن مهيبها ومجراها .

٥٩ — أي مطيق له قادر عليه .

٦٠ — الأنصالات : الجد والسبق .

٦١ — هو ما يرى في الليل من النجوم منقضاً .

٦٢ — الأصرة : ماعطفك على رجل من رحم أو قرابة أو صهر أو المعروف .

تمت هذه التعليقة والحمد لله ، كافلة لآكمال مانقص في أصل الكتاب ، وفيها من الفوائد ما لا يستغنى عن أبداً ، ومن ألم بها علم أنها كذلك ، وكان الفراغ من تأليفها يوم الفراغ من طبع هذا الكتاب منتصف رجب الحرام سنة ١٣٥٥ بقلم المؤلف أقل خدمة الدين الإسلامي وسدنة المذهب الامامي عبد الحسين بن الشريف يوسف بن الشريف جواد بن الشريف إسماعيل بن الشريف محمد بن الشريف محمد بن الشريف إبراهيم الملقب شرف الدين بن الشريف زين العابدين بن علي نور الدين بن نور الدين علي بن الحسين الموسوي العاملي عاملهم الله جميعاً بلطفه ورحمته ، والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على محمد وآله وسلم .

الرد على المراجعة ١١١ ، ١١٢

بتلك المراجعتين اختتمت المراجعات بين الموسوي ، والبشري على حد زعم الأول منهما .

وفي هاتين المراجعتين تبادل المتناظران مشاعر الود والمحبة وعبارات الشناء . ثناء التلميذ على شيخه ، والشيخ على تلميذه لا ثناء النّد للنّد .

ففي المراجعة رقم ١١١ اعترف البشري — على حد زعم الموسوي — بأن الرفضة تبع لآل البيت في فروعهم وأصولهم ، كما اعترف بجهله لهذا الأمر حتى آوى إلى علم الموسوي فأثار له الطريق وبصره بالحق . وكأنني بالبشري هنا يعلن ترفضه بتقبله لأصول وفروع الرفضة التي بينها له الموسوي !!! .

وفي المراجعة ١١٢ يرد الموسوي على ثناء البشري بثناء مماثل . مرحباً بالنتيجة التي توصلنا إليها ألا وهي انتصار الموسوي على البشري ، وانصباح الأخير للحق بعد أن أغرق في البحث عنه ، فلما بان له الحقيقة ، لم يمنعه التعصب والعواطف من قبولها !!! .

وهنا نقول : لقد كذب الموسوي في هاتين المراجعتين على البشري . فمن يستحل الكذب في الدين فلا عجب عليه أن يكذب في أحاديث الناس . فالبشري لم يبد في مراجعاته المنسوبة إليه شيئاً من العلم والمناظرة على الإطلاق كما زعم الموسوي . بل كان في كل مراجعاته سائلاً ومستوضحاً وطالباً المزيد من الكلام .

كما أن الموسوي كذب على البشري إذ صوره في المراجعة ١١١ مستسلماً لمذهب الرفضة مؤمناً بأصولهم وفروعهم ، ولو صح ذلك عن البشري لعرف عنه بعد ذلك في مجالسه ودروسه وكتاباته ، فإنه عاش وقتاً طويلاً بين أقرانه وتلاميذه بعد تلك المراجعات المزعومة . هذا والله أعلم وهو وحده يحق الحق ويهدي السبيل .

خاتمه

ان من تتبع كلام الرافضة في كتبهم عموماً ، وكلام الموسوي في مراجعته على وجه الخصوص ، يتبين أن الرافضة اعتقدوا أموراً ، وأصلوا لمذهبهم أصولاً ، ودونوا لأنفسهم كتباً ملؤها بالكذب والبهتان ، وحشوها بالكفر والضلال والحط على أصحاب النبي ﷺ الأطهار .
ثم نسبوا ذلك كله إلى الأئمة الأغيار ، وزعموا أنهم في مذهبهم هذا على نهج أولئك الأخيار .

وهم في حقيقة الأمر أبعد الناس عنهم ، وأشد الناس إيذاء لهم ، وأحرص الناس على مخالفتهم . ولكنهم لبسوا مسوح آل البيت ستراً لعقائدهم وتمويهاً لضلالهم ، ودخلوا بها صفوف المسلمين لنقض عرى الاسلام من داخل تلك الصفوف ، كما رسم ذلك لهم مؤسس مذهبهم — عبد الله بن سبأ اليهودي — فكان ظاهر مذهبهم الرفض وحقيقته الكفر المحض .

وقد حرصنا جاهدين في ردودنا على مراجعات الموسوي أن نجلي تلك الحقيقة بتنفيذ أكاذيبه ، وأباطيله التي عرضها من خلال تلك المرجعات ، معتمدين بذلك على الله سبحانه وتعالى — أولاً وآخراً — متبعين في ذلك منهج سلفنا الصالح في عرض الأمور على الكتاب والسنة الصحيحة ، والحقائق الثابتة عند أهل العلم بالمنقولات التي لا تتعارض مع الأصلين الأولين (الكتاب والسنة) .

وهو على كل حال يبقى جهداً مقلداً ، وعملاً متواضعاً ، لم يبلغ مرتبة الكمال . قصدنا به وجه الله سبحانه وتعالى ، والدفاع عن دينه ، وعن نبيه وآله وأصحابه ضد كل صنائع اليهود — الرافضة — الذين يصرحون بأنهم مرتدون عن دين أبي بكر وعمر وسائر الصحابة . وهذا كاف في الرد على أولئك الذين يسعون لايجاد تقارب بين الرافضة وأهل السنة .

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يتجاوز عن أخطائنا وتقصيرنا ونسياننا ويجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه ، وأن ينفع به إنه ولي ذلك والقادر عليه ، والحمد لله رب العالمين .

تم بحمد الله وتوفيقه

الاثنين ٢٤ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ

الموافق ٣٠ من يوليو (حزيران) سنة ١٩٨٦ م

المحتويات

٥	مقدمة التحقيق
	المبحث الثاني
	في الإمامة وهي الخلافة عن رسول الله ﷺ
٩	المراجعة ٢٠
١١	المراجعة ٢١ ، ٢٢
١٢	المراجعة ٢٣
١٣	المراجعة ٢٤
١٤	الرد على المراجعات ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤
٢٦	المراجعة ٢٥ ، ٢٦
٢٨	الرد على المراجعات ٢٥ ، ٢٦
٣٠	المراجعة ٢٧ ، ٢٨
٣٣	الرد على المراجعات ٢٧ ، ٢٨
٣٧	المراجعة ٢٩ ، ٣٠
٣٩	الرد على المراجعات ٢٩ ، ٣٠
٤٥	المراجعة ٣١ ، ٣٢
٤٩	الرد على المراجعة ٣٢
٦٠	المراجعة ٣٣ ، ٣٤
٦٥	الرد على المراجعة ٣٤
٧٣	المراجعة ٣٥ ، ٣٦
٧٧	الرد على المراجعة ٣٦
٨١	المراجعة ٣٧ ، ٣٨
٨٣	الرد على المراجعة ٣٨
٨٦	المراجعة ٣٩ ، ٤٠
٨٨	الرد على المراجعة ٤٠
٩٢	المراجعة ٤١ ، ٤٢
٩٤	الرد على المراجعة ٤٢

٩٨	المراجعة ٤٣ ، ٤٤
١٠٠	الرد على المراجعة ٤٤
١٠٣	المراجعة ٤٥ ، ٤٦
١٠٤	الرد على المراجعة ٤٦
١٠٥	المراجعة ٤٧ ، ٤٨
١١٤	الرد على المراجعة ٤٨
١٢٥	المراجعة ٤٩
١٢٦	الرد على المراجعة ٤٩
١٢٨	المراجعة ٥٠
١٢٩	الرد على المراجعة ٥٠
١٣١	المراجعة ٥١ ، ٥٢
١٣٢	الرد على المراجعة ٥٢
١٣٥	المراجعة ٥٣ ، ٥٤
١٣٨	المراجعة ٥٥ ، ٥٦
١٤٤	المراجعة ٥٧
١٤٥	المراجعة ٥٨
١٤٨	الرد على المراجعات ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨
١٥٧	المراجعة ٥٩ ، ٦٠
١٦٠	الرد على المراجعات ٥٩ ، ٦٠
١٦٣	المراجعة ٦١ ، ٦٢
١٦٩	الرد على المراجعات ٦١ ، ٦٢
١٧١	المراجعة ٦٣ ، ٦٤
١٧٣	الرد على المراجعة ٦٤
١٧٤	المراجعة ٦٥ ، ٦٦
١٧٦	الرد على المراجعة ٦٦
١٧٩	المراجعة ٦٧ ، ٦٨
١٨٢	الرد على المراجعات ٦٧ ، ٦٨
١٨٧	المراجعة ٦٩
١٨٨	الرد على المراجعة ٦٩
١٩٠	المراجعة ٧٠
١٩٦	الرد على المراجعة ٧٠

١٩٩	المراجعة ٧١ ، ٧٢
٢٠٠	المراجعة ٧٣
٢٠١	المراجعة ٧٤
٢٠٥	الرد على المراجعات ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤
٢١٨	المراجعة ٧٥ ، ٧٦
٢٢٤	الرد على المراجعات ٧٥ ، ٧٦
٢٣٧	المراجعة ٧٧ ، ٧٨
٢٤٠	الرد على المراجعات ٧٧ ، ٧٨
٢٥٣	المراجعة ٧٩ ، ٨٠
٢٥٥	المراجعة ٨١
٢٥٦	المراجعة ٨٢
٢٥٩	الرد على المراجعات ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢
٢٦٧	المراجعة ٨٣ ، ٨٤
٢٧٠	الرد على المراجعات ٨٣ ، ٨٤
٢٧٢	المراجعة ٨٥ ، ٨٦
٢٧٥	المراجعة ٨٧
٢٧٦	المراجعة ٨٨
٢٨٠	الرد على المراجعات ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨
٢٨٥	المراجعة ٨٩ ، ٩٠
٢٨٨	المراجعة ٩١
٢٨٩	المراجعة ٩٢
٢٩٢	الرد على المراجعات ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢
٢٩٧	المراجعة ٩٣ ، ٩٤
٢٩٨	المراجعة ٩٥
٢٩٩	المراجعة ٩٦
٣٠٠	الرد على المراجعات ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦
٣٠٢	المراجعة ٩٧ ، ٩٨
٣٠٣	المراجعة ٩٩ ، ١٠٠
٣٠٥	الرد على المراجعات ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠
٣٠٧	المراجعة ١٠١ ، ١٠٢
٣٠٩	المراجعة ١٠٣ ، ١٠٤

٣١٣	المراجعة ١٠٥ ، ١٠٦
٣١٥	المراجعة ١٠٧ ، ١٠٨
٣١٩	الرد على المراجعات ١٠١ — ١٠٨
٣٢٣	المراجعة ١٠٩ ، ١١٠
٣٣٣	الرد على المراجعات ١٠٩ ، ١١٠
٣٤٦	المراجعة ١١١ ، ١١٢
٣٤٧	الرد على المراجعات ١١١ ، ١١٢
٣٤٨	خاتمة
٣٤٩	المحتويات